

انزياح اللسان

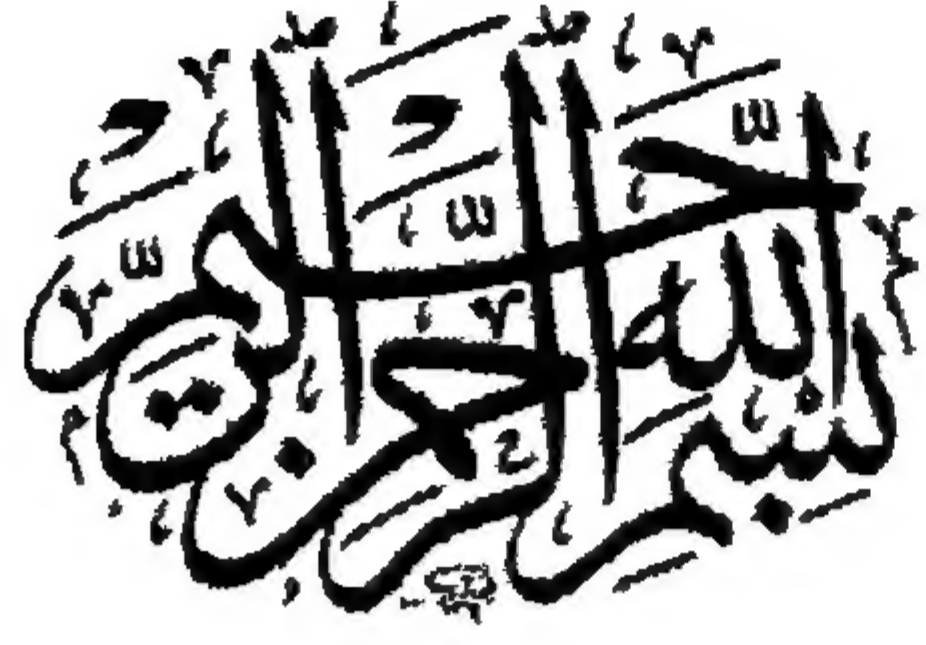
العربي الفصيح والمعنى

الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح الحموز

دار جرير
للنشر والتوزيع





انْزِيَا حُ اللُّسَانِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ وَالْمَعْنَى

انْزِيَا حُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الفَصِيحِ وَالْمَعْنَى

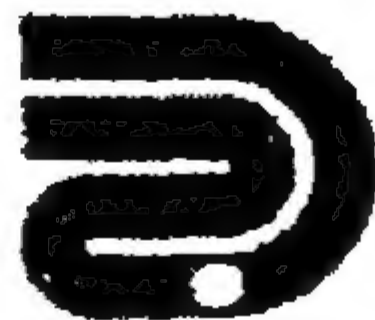
الأستاذ الدكتور

عبد الفتاح الحموز

جامعة الكويت / قسم اللغة العربية وآدابها

الطبعة الأولى
1434 هـ - 2013 م

دار جرير
للنشر والتوزيع



انْزِيَا حُ اللُّسَانِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ وَالْمَعْنَى

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح الحموز

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2012/9/3325)

رقم التصنيف : 415.0

الواصفات: / اللغة العربية // قواعد اللغة //

الطبعة الأولى 1434هـ - 2013م

حقوق الطبع محفوظة للناسر

All rights reserved

دار جرير
للنشر والتوزيع

عمّان - شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص التجاري

هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 6 962+

ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن

E-mail: dar_jareer@hotmail.com

ردمك 3-264 - 38 - 9957 - 978 ISBN

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة لدار جرير للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد
الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله
على الكمبيوتر أو برمجته على اسطوانات ضوئية إلا بموافقة
الناسر خطياً.

انْزِيَا حُ اللُّسَانِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ وَالْمَعْنَى

المقدمة

يَدُورُ مَا فِي هَذَا الْبَحْثِ فِي فَلَكَ اسْتِبدَالِ حَرَكَةِ إِغْرَائِيَّةٍ أَوْ يَنَائِيَّةٍ بِأُخْرَى، أَوْ الْاِنْزِيَّاحِ مِنْ حَرَكَةٍ إِلَى أُخْرَى لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْاِنْزِيَّاحِ، أَوْ الْاسْتِبدَالِ بِجَذَبِ الْاِتِّبَاهِ إِلَيْهَا، وَهُوَ جَذَبٌ يَفْرِضُ نَفْسَهُ عَلَى الْقَارِئِ، أَوْ السَّامِعِ، أَوْ النَّاقِدِ لِيَتَفَكَّرَ فِي سَبَبِ هَذَا الْاِنْزِيَّاحِ، وَمَا يُفْضِي إِلَيْهِ مِنْ دَلَالَةٍ عَلَى حَسَبِ قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ، أَوْ الْمُؤَلِّفِ، أَوْ الْمُتَجِّجِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَلَقِّي أَيْ كَانَتْ تَوَاصُلُ إِخْبَارِيٍّ؛ لِيَتِمَكَّنَ هَذَا الْمُتَلَقِّي مِنْ تَبْيِينِ مُرَادِ هَذَا الْمُتَكَلِّمِ مُسْتَعِينًا بِوَسَائِلِ مُتَعَدِّدَةٍ دَاخِلِ الْقَوْلِ، أَوْ النَّصْرِ، وَخَارِجَهُ.

وَقَدْ يُنْبِئُ، أَوْ يَكْشِفُ هَذَا الْاِنْزِيَّاحُ بِالإِضَافَةِ إِلَى الْقِيَاسِ الْمَأْلُوفِ الَّذِي حَافِظٌ عَلَيْهِ لِسَانُ الْمُتَكَلِّمِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ - عَنْ أَنَّهُ يَقْصِدُ هَذَا الْاِنْزِيَّاحَ، أَوْ الْعُدُولَ، أَوْ الْاسْتِبدَالَ قَصْدًا عَلَى حَسَبِ تَوْهُمِ الْمُتَلَقِّي، أَوْ الْمُخَاطَبِ.

وَلَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ أَنْ يَكُونَ الْعَرَبِيُّ الْفَصِيحُ قَدْ قَصَدَ هَذَا الْاِنْزِيَّاحَ، وَرَغِبَ فِيهِ لِتَحْقِيقِ مَا لَدَيْهِ مِنْ أَفْكَارٍ، وَمَعَانٍ، وَلَعَلَّ فِي قَوْلِ أَبِي الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا الْقَصْدَ، أَوْ هَذِهِ الرُّغْبَةَ: "وَأَمَّا مَا حَكَّوْهُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِيَانِ - فَقَدْ ذَكَرَ سَيِّوِيهِ أَنَّهُ غَلَطَ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ إِذَا اسْتَهْوَاهُ ضَرْبٌ مِنَ الْغَلَطِ، فَيَعْدِلُ عَنْ قِيَاسِ كَلَامِهِ، كَمَا قَالُوا: مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا..."⁽¹⁾.

وَتَبَدَّى هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ أَيْضًا بِوَضُوحٍ مِنْ قَوْلِ شَيْبِ بْنِ شَبَّةٍ مُعَلَّلًا عَدَمَ تَثْوِينِ (قَرَى عَرَبِيَّةً) مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا قُرِىَ الْحَجَازِ، عَلَى أَنَّهَا لَوْ تَوُتْ لَمَا أُرِيدَ بِهَا ذَلِكَ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ سَيِّوِيهِ، وَسَيِّوِيهِ آخَرُ، وَيَعُثْمَانُ، وَعُثْمَانُ آخَرُ، وَمَا كُلُّ إِبْرَاهِيمَ إِسْحَاقَ⁽²⁾.

⁽¹⁾ أبو البركات الأنباري، الإنصاف: 191 / 1.

⁽²⁾ انظر: الجاحظ، البيان والتبيين: 178 / 2.

وَلَعَلَّ مَا يُنْبِئُ عَنْ تَغْزِيرِ الْاَنْزِيَّاحِ الَّذِي اَذْهَبَ اِلَى حَمْلِ الشَّوَاهِدِ، وَالْاَقْوَالِ عَلَيْهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ - مَا يُطَالِعُنَا مِنْ اِيْمَاءَاتٍ بَيِّنَةٍ اِلَيْهِ، مِنْهَا حَمْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ رَفَعَ (اَسَاطِيرُ الْاَوَّلِينَ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا اَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا اَسَاطِيرُ الْاَوَّلِينَ﴾⁽¹⁾، وَأَضْرَابُهُ، وَبَيِّنُ السَّمِينِ الْحَلَبِيِّ لِلْمُرَادِ مِنْ قَوْلِ الزَّمْخَشَرِيِّ⁽²⁾ فِي هَذَا الْحَمْلِ: قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ: فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ رَفَعَ الْاَوَّلَ، وَتَصَبَّ هَذَا؟ قُلْتُ: فَصلاً بَيْنَ جَوَابِ الْمُقَرِّ، وَجَوَابِ الْجَاهِدِ، يَعْنِي أَنَّ هَؤُلَاءِ لَمَّا سُئِلُوا لِمَ يَتَلَعَثُوا، وَأَطْبَقُوا الْجَوَابَ عَلَى السُّؤَالِ بَيِّنًا مَكْشُوفًا مَفْعُولًا لِلْاِنْزَالِ، فَقَالُوا: خَيْرًا⁽³⁾، وَأَوَّلِيكَ عَدَلُوا بِالْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ، فَقَالُوا: هُوَ اَسَاطِيرُ الْاَوَّلِينَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْاِنْزَالِ فِي شَيْءٍ⁽⁴⁾.

أَلَا يُعَدُّ قَوْلُهُمْ: امْرَأَةٌ مُرْضِعٌ، وَمُرْضِعَةٌ، وَحَائِضٌ، وَحَائِضَةٌ، وَطَامِثٌ، وَطَامِثَةٌ، وَأَضْرَابُهَا، -مَقْصُوداً لِلْاِبْتَاءِ عَنِ الْمُرَادِ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ تَكُونَ لِلرُّجَالِ، لِحُلُولِهَا مِنْ عَلَامَةِ التَّائِيثِ (مُرْضِعٌ، وَحَائِضٌ، وَطَامِثٌ)، وَلَكِنْ هَذِهِ الصِّفَاتُ اخْتَصَّتْ بِهَا النِّسَاءُ؛ لِأَنَّهُ لَا حَظَّ لِلذَّكُورِ بِهَا، وَالْأَصْلُ فِيهَا أَلَّا تُلْحَقَهَا عَلَامَةُ التَّائِيثِ، وَعَلَى الرُّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ هَذِهِ الْعَلَامَةَ قَدْ لَحِقَتْهَا لِلْاِبْتَاءِ عَنْ أَنَّ الْحَائِضَةَ هِيَ الَّتِي تُحِيضُ فِعْلاً، وَأَنَّ الْمُرْضِعَةَ هِيَ الَّتِي تُرْضِعُ فِعْلاً، عَلَى أَنَّهَا دُونَ هَذِهِ الْعَلَامَةِ تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ الْمَوْسُومَةَ بِهَا مِنْ شَأْنِهَا الْإِرْضَاعُ، أَوِ الْحِيضُ لَا الْإِرْضَاعُ، أَوِ الْحِيضُ أَوِ الطَّمِثُ حَقِيقَةٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾⁽⁵⁾، عَلَى أَنَّ الْمُرْضِعَةَ مَنْ تَلَبَّسَتْ بِالْإِرْضَاعِ، أَوْ مَنْ هِيَ فِي حَالِ الْإِرْضَاعِ، أَوْ مَنْ تَلَقِمُ ثَدْيَهَا صَبِيحًا، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا مِنْ شِدَّةِ الْهَوْلِ فِي يَوْمِ الْقِيَامَةِ تَذْهَلُ عَنْ وَلَدِهَا، فَكَيْفَ تَكُونُ غَيْرَهَا فِيهِ؟

(1) النحل: 24.

(2) الزمخشري، الكشاف: 407/2، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 214/7.

(3) في قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا...﴾، النحل: 30.

(4) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 214/7.

(5) الحج: 2.

وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَنَّ الْمُرْضِيعَةَ تُوسَمُ بِهَا الْأُمُّ، وَأَمَّا الْمُرْضِيعُ فَتُوسَمُ بِهَا الْمُسْتَأْجَرَةُ لِلإِرْضَاعِ، وَهِيَ غَيْرُ الْأُمِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ يَرْدُودِ الْقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽¹⁾:

كَمُرْضِيعَةٍ أَوْلَادَ أُخْرَى وَضِيعَتِ بَنِي بَطْنِهَا، هَذَا الضَّلَالُ عَنِ الْقَصْدِ

كَمَا جَاءَ فِي (الدَّرُّ الْمَصُونُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ)⁽²⁾: «فَاطْلُقِ الْمُرْضِيعَةَ بِالثَّاءِ عَلَى غَيْرِ الْأُمِّ، وَقَوْلُ الْعَرَبِ: مُرْضِيعَةٌ يَرْدُودٌ أَيْضاً قَوْلُ الْكُوفِيِّينَ: إِنَّ الصِّفَاتِ الْمُخْتَصَّةَ بِالْمَوْلُودِ لَا يَلْحَقُهَا ثَاءُ الثَّانِيَةِ، نَحْوُ: حَائِضٍ، وَطَالِقٍ، فَالَّذِي يُقَالُ: إِنَّ قَصِدَ النَّسَبِ فَلَا مَرَّ عَلَى مَا ذَكَرُوا، وَإِنْ قَصِدَ الدَّلَالَةُ عَلَى التَّلَبُّسِ بِالْفِعْلِ وَجَبَتْ الثَّاءُ، فَيُقَالُ: حَائِضَةٌ، وَطَالِقَةٌ، وَطَامِئَةٌ».

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَنْزِيَّاحَ الَّذِي يَكْمُنُ فِي وَسْمِ غَيْرِ الْأُمِّ بِالْمُرْضِيعَةِ يُنبِئُ عَنْ تَنْزِيلِ هَذِهِ مَنَزَلَةَ الْأُمِّ؛ لِأَنَّهَا تُعَدُّ أَمَّا بِسَبَبِ هَذِهِ الْأَوْضَاعِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَغَيْرِهِمَا⁽³⁾: «أَوَّلًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجُمْلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ»⁽⁴⁾، بِضَمِّ الْجِيمِ، وَفَتْحِ الْمِيمِ مُشَدَّدَةً، عَلَى أَنَّ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَوْلَيْنِ:

(1) أَنَّ الْجُمْلَ مِنْ بَابِ (فَعْلٌ) الْحَبْلُ الْعَلِيظُ مِنَ الْقَتَبِ، أَوْ حَبْلُ السَّفِينَةِ، أَوْ الْحَبْلُ الَّذِي يُصْنَعُ بِهِ إِلَى النَّخْلِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَبَّاسٍ (الْجُمْلُ)، وَقِيلَ إِنَّهُ لُغَةٌ كَالزُّمْلِ (الضَّعِيفِ، الْجَبَانِ).

(2) أَنَّ يَكُونُ جَمْعاً كَشَاهِدٍ وَشَهِيدٍ.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 538 / 3، 224 / 8؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 143 / 3.

(2) انظر: 224 / 8؛ وانظر: الزغشري، الكشف: 410.

(3) انظر: ابن جني المحتسب: 248 / 1؛ العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 539 / 1؛ الفراء، معاني القرآن: 379 / 1؛ الزغشري، الكشف: 78 / 2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 297 / 4؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 321 / 5.

(4) الأعراف: 40.

وَيَتَّبِدُ لِيَ أَنَّ هَذَا الانزياحَ يُنبِئُ عَنِ الْمُبَالَغَةِ، وَهِيَ مَبَالَغَةٌ تُكْمُنُ فِي وُلُوجِ الْجَمَالِ سَمِّ الْخِيَاطِ، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَ جَمْعُ جَامِلٍ، وَأَنَّ الْجَامِلَ جَمْعُ جَمَلٍ (اسْمُ جَمْعٍ)، وَيُعَزِّزُ هَذَا الْقَوْلَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِ (الْجُمْلُ) عَلَى أَنَّهُ جَمْعُ جَمَلٍ، وَقِرَاءَتُهُ، وَقِرَاءَةُ غَيْرِهِ (الْجُمْلُ) عَلَى أَنَّهُ مُحَقَّقٌ مِنَ الْجُمْلِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ قِرَاءَةَ (الْجُمْلِ) أَكْثَرُ إِنْبَاءً عَنِ الْمُبَالَغَةِ، وَعَنْ تُحَدِّثِي اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِهَؤُلَاءِ.

ومن ذلك قراءة علي: «لَنْ يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا»⁽¹⁾، بتصغير (عبداً)، وهو تصغير قد يناسب المقام⁽²⁾.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ مَا فِي هَذَا الْبَحْثِ مِنْ شَوَاهِدٍ فَصِيحَةٍ نُصُوصاً كَامِلَةً، لَا جُمْلَةً، أَوْ جُمْلَتَيْنِ إِذَا تَوَهَّمْنَا مَا بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُتَلَقِّي مِنْ تَوَاصُلٍ إِخْبَارِيٍّ، أَوْ مَا بَيْنَ الْمُؤَلِّفِ وَالنَّاقِدِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَجِبُ أَنْ يُحِيلَ الْمُتَلَقِّي، أَوِ السَّامِعَ إِلَى شَيْءٍ يَتَّبِعُهُ، وَيَتَعَرَّفُهُ فَضْلاً عَمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِلظُّرُوفِ الْخَارِجِيَّةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَغَيْرِهَا، وَعَمَّا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَشِيحٌ مِنَ الْعُلُومِ الْآخَرَى - مِنْ أَثَرٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَبْدَى بِوُضُوحٍ، وَجَلَاءٍ ثَامِنٍ فِي الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، وَالشَّوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ الْفَصِيحَةِ نَثَرِهَا وَشِعْرِهَا؛ لِأَنَّهَا مُتَنَزَعَةٌ مِنْ سُورٍ قُرْآنِيَّةٍ كَامِلَةٍ، أَوْ قَصَائِدٍ شِعْرِيَّةٍ، أَوْ خُطَبٍ، أَوْ رِسَائِلٍ كَامِلَةٍ، وَغَيْرِهَا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ هَذِهِ الشَّوَاهِدَ يُمْكِنُ أَنْ تُدْرَسَ عَلَى أَنَّهَا جُمْلٌ تُنبِئُ عَنْ مَعْنَى جُزْئِيٍّ تَتَضَامُ مَعَ بَعْضِهَا، فَتَشْكِلُ فِقَرَاتٍ مُتَرَابِطَةً، لِتُنَبِّئَ عَنِ الْمُرَادِ مِنَ النَّصِّ كَامِلاً.

وَحَمَلاً عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمَفِيدِ أَنْ تُدْرَسَ الْجُمْلَةُ مُنْعَزَلَةً عَنِ الْفِقْرَةِ، وَالنَّصِّ الْكَامِلِ، وَمَا يُؤَثِّرُ فِيهِ مِنْ مُؤَثِّرَاتٍ خَارِجِيَّةٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ عَنَاصِرٍ، أَوْ كَلِمَاتٍ مُعْجَمِيَّةٍ لَا تُنبِئُ إِلَّا عَنْ مَعَانٍ ضَيِّفَةٍ تَكَادُ تَكُونُ مَحْصُورَةً فِي الْمَعَانِي الْمُعْجَمِيَّةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فِي دِرَاسَةِ النَّصِّ الَّذِي يَتَكَوَّنُ مِنْ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْفَقَرَاتِ، كُلُّ فِقْرَةٍ مِنْ هَذِهِ الْفَقَرَاتِ تَتَكَوَّنُ مِنْ مَجْمُوعَةٍ مِنَ الْجُمْلِ الْمُتَرَابِطَةِ الْمُتَضَامَةِ.

(1) النساء: 172.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 167/4.

وَلَا شَكُّ فِي أَنْ بُدْوَراً لِمَا مَرَّ تُطَالِعُنَا عِنْدَ الْبَلَاغِيِّينَ، وَمُعَرِّبِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
بَعْضِهِمْ، كَمَا فِي الْإِنْجَازِ، وَالْفَصْلِ، وَالْوَصْلِ، وَنَظَرِيَّةُ النِّظْمِ عِنْدَ عَبْدِ الْقَاهِرِ الْجُرْجَانِيِّ
يَتَبَدَّى مِنْهَا نِصَامٌ عَنَّا صِرَ الْجُمْلَةِ، وَتَرَابُطٌ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي نِصَامِ الْجُمْلِ
لِلْإِتْبَاءِ عَنِ الْمَرَادِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْأَمْثَالِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالتَّوْقِينَاتِ، وَالْإِنْذَارَاتِ، وَالشُّعَارَاتِ، وَالْعَنَاوِينَ
وغيرها مِنْ حَيْثُ دَرَسْتُهَا عَلَى أَنَّهَا نِصُوصٌ كَامِلَةٌ.

وَبِنَاءٌ عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ تِلْكَ الشُّوَاهِدَ الَّتِي سَادَوْنَهَا فِي هَذَا الْبَحْثِ تُعَدُّ - فِي رَأْيِي -
نِصُوصاً كَامِلَةً، أَوْ جُمْلَةً تُكُونُ مَعَ غَيْرِهَا نِصَافاً عَلَى أَنْ تُرَاعَى الظُّرُوفُ الْخَارِجِيَّةُ الْمُخْتَلِفَةُ
الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَثِّرَ فِيهَا فَضْلاً عَنِ التَّوَاصُلِ الْإِخْبَارِيِّ بَيْنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالسَّامِعِ.

وَلَسْتُ أَنْكِرُ أَنَّ الدِّرَاسَاتِ النَّحْوِيَّةَ الْقَدِيمَةَ وَالْحَدِيثَةَ كَالْوَصْفِيَّةِ، وَالتَّوْلِيدِيَّةِ
التَّخْوِيلِيَّةِ، وَالْوِظْنِيَّةِ - قَدْ أَثْكَاتُ فِي تَحْلِيلَاتِهَا عَلَى الْجُمْلَةِ وَحْدَهَا فَضْلاً عَنِ أَنْ بَعْضُهَا
قَدْ أَوَّلَى التَّوَاصُلَ الْإِخْبَارِيَّ بَيْنَ الْقَائِلِ وَالسَّامِعِ عِنَايَةً.

وَالْإِنْزِيَاخُ فِي الْعَرَبِيَّةِ يُطَالِعُنَا فِي الْحَرَكَةِ الْإِعْرَاقِيَّةِ، أَوْ الْبِنَائِيَّةِ، وَالْكَلِمَةِ الَّتِي تُوضَعُ
مَوْضِعَ أُخْرَى، كَوْضَعِ صِفَةِ الْعَاقِلِ مَوْضِعَ صِفَةِ غَيْرِ الْعَاقِلِ، وَالْفِعْلِ مَوْضِعَ فِعْلٍ آخَرَ،
وَالْمُسْتَقَّ مَوْضِعَ الْجَامِدِ، وَالْعَكْسِ، وَجَمْعِ الْقِلَّةِ مَوْضِعَ جَمْعِ الْكَثْرَةِ وَالْعَكْسِ، وَالضَّمِيرِ
الْمُفْرَدِ مَوْضِعَ ضَمِيرِ التَّنْيَةِ، أَوْ الْجَمْعِ، وَالْعَكْسِ. وَآثَرَتْ فِي هَذَا الْبَحْثِ أَنْ أَتَحَدَّثَ عَنِ
الْإِنْزِيَاخِ فِي الْحَرَكَةِ مُهْمِلًا فِي الْغَالِبِ مَا يَكُونُ فِي الْكَلِمَةِ.

وَلَا شَكُّ فِي أَنَّ لِلْمَعْنَى أَثْراً بَيِّناً فِي كُلِّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوسَمَ بِالْإِنْزِيَاخِ، وَفِي أَغَارِبِ
النُّحَاةِ لِبَعْضِ الشُّوَاهِدِ، وَلَا سَيِّمًا الْقُرْآنِيَّةِ مِنْهَا، كَمَا فِي إِغْرَابِ (حَلَالاً) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً﴾⁽¹⁾، إِذْ لَهُمْ فِيهِ خَمْسَةٌ أَوْجُهٌ⁽²⁾:
(أ) أَنْ يَكُونَ مَفْعُولاً بِهِ لِـ (كُلُوا).

(1) البقرة: 168.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 220 / 2.

(ب) أن يكون صفة لمفعول مَحذوفٍ تَقْدِيرُهُ: كُلُوا شَيْئاً حَلالاً.

(ج) أن يكون حالاً مِنْ (مَا) الموصولة.

(د) أن يكون نعتاً لمصدرٍ مَحذوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَكَلَا حَلالاً، عَلَى أن مفعول (كُلُوا) مَحذوف، أو مِنْ فاعِلٍ (كُلُوا)، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ عَدَمِ تَحَقُّقِ قَيْدِ المِطَابَقَةِ بَيْنَ الحَالِ، وصاحِبِهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ ثَبِيَتْ عَنْ اتِّحَادِ جَمَاعَةِ الفَاعِلِ، وَتَلَاصِقِهِمْ، وَلِذَلِكَ عُبِّرَ عَنْهُمْ بِالْإِفْرَادِ.

وَأَثَرْتُ فِي هَذَا البَحْثِ أَيْضاً أَنْ أَسْتَقْصِي كُلَّ مَا يُمكنُ أَنْ يَدُورَ فِي فَلَكَ المَسْأَلَةِ، أَوِ الشَّاهِدِ مِنْ أَقْوَالِ النُّحَاةِ، وَآرَائِهِمْ لِأَنْتَهِي مِنْ ذَلِكَ إِلَى تَعْرِيزِ الاتزياحِ، كَمَا فِي الاشتغالِ، وَالْحِكَايَةِ.

وَيُمكنُ أَنْ تُوسَمَ الكَلِمَةُ مَوْضِعُ الاتزياحِ بالبُورَةِ، أَوِ المَحْوَرِ؛ لِأَنَّهَا ثَبِيَتْ عَنْ مَعْلُومَةٍ أَكْثَرَ مِنْ تِلْكَ الَّتِي ثَبِيَتْ عَنْهَا غَيْرُهَا، أَوْ أَنَّهَا تُعَدُّ الكَلِمَةَ المَهْمَةَ الرَّئِيسَةَ فِي الجُمْلَةِ.

وَلَعَلَّ مَا يُحْمَلُ عَلَى القَطْعِ الإِغْرَابِيِّ، وَالتَّمَامِ فِي المَذْهَبِ الكُوفِيِّ، وَمَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الفَضَلَاتِ يُمكنُ أَنْ يَكُونَ مُعَزَّزاً لِمَسْأَلَةِ الاتزياحِ الَّذِي يُمكنُ أَنْ تَتَخَلَّصَ بِهِ مِنَ التَّوْهِمِ الَّذِي لَا تُحْتَمِلُهُ طَبِيعَةُ العَرَبِيَّةِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ الوَظِيفَتَيْنِ الَّذِينَ يَخْصُرُونَ الوَظِيفَةَ التَّرْكِيبِيَّةَ فِي الفَاعِلِ، وَالْمَفْعُولِ بِهِ، أَمَّا الفَضَلَاتُ الأُخْرَى كَالْحَالِ، وَالتَّمْيِيزِ، وَالْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ، وَالْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ فَتُعَدُّ عَنْدهُمْ وَظَائِفَ دَلَالِيَّةٍ، وَأَمَّا الْمُبْتَدَأُ فَمِنْ الوَظَائِفِ التَّدَاوُلِيَّةِ.

وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّزُ الِاتِّجَاءُ إِلَى الاتزياحِ أَيْضاً فِي هَذَا البَحْثِ مَا يُسَمَّى بِالْأَصْلِ، وَالْفَرْعِ فِي النُّحُوِ العَرَبِيِّ، فَالْتَّكْرَةُ أَصْلٌ، وَالْمَعْرِفَةُ فَرْعٌ، وَالتَّذْكِيرُ أَصْلٌ، وَالتَّائِيثُ فَرْعٌ، وَالْإِفْرَادُ أَصْلٌ، وَالتَّثْنِيَّةُ، وَالْجَمْعُ فَرْعٌ، وَالْإِنْجَابُ أَصْلٌ، وَالتَّنْفِيْ فَرْعٌ، وَالْخَبَرُ أَصْلٌ، وَالْإِنْشَاءُ فَرْعٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَرَأَيْتُ أَنَّ أَتَنَاسَى الْقَطْعَ الْإِعْرَابِيَّ فِي هَذَا الْبَحْثِ - فِي الْغَالِبِ - عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ دَلِيلًا بَيِّنًا عَلَى هَذَا الْإِزْيَاحِ؛ لِأَنِّي قَدْ تَحَدَّثْتُ عَنْهُ فِي مُؤَلَّفٍ آخَرَ⁽¹⁾.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَا فِي هَذَا الْبَحْثِ سَيُثِيرُ تَسَاؤُلَ الدَّارِسِينَ وَلَا سَيُثِيرُ أُولَئِكَ الَّذِينَ تُسَيِّطِرُ عَلَيْهِمُ الْحِمَاسَةُ لِكُلِّ مَا يُعَدُّ قَدِيمًا أَسْوَأَهُمْ فِي ذَلِكَ الْقَوْلِ: لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبَدُغٌ مِمَّا كَانَ، وَلَكِنِّي أَلْتَمِسُ لِنَفْسِي عُذْرًا مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَنْ اجْتَهِدَ فَأَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَمَنْ اجْتَهِدَ وَأَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ.

وَرَأَيْتُ أَنَّ أَخْضَعَ لِسُلْطَانِ الْإِزْيَاحِ شَوَاهِدًا، وَمَسَائِلَ قَدْ لَا تُبَدُّو أَحْيَانًا مُوزَّعَةً تُوزَّعُ مُنْسَقًا يَجْمَعُ الْأَشْبَاهَ وَالنُّظَائِرَ فِي مَكَانٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ يُتَبَيَّنُ مِنْهَا التَّكْرِيرُ أَحْيَانًا، وَلَعَلَّ أَهْمَ مَا يَدُورُ فِي فَلَكَ هَذَا الْبَحْثِ:

- (1) مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ ثُكَاةً لِلْإِزْيَاحِ.
- (2) الْإِزْيَاحُ وَالْمَرْفُوعَاتُ.
- (3) الْإِزْيَاحُ مِنَ التَّنْصِبِ إِلَى الرَّفْعِ.
- (4) الْإِزْيَاحُ إِلَى الْجَرِّ.
- (5) الْإِزْيَاحُ وَحَرَكَةُ الْمَضَارِعِ.
- (6) الْإِزْيَاحُ مِنَ الرَّفْعِ، أَوِ الْجَرِّ إِلَى الْإِسْكَانِ فِي الْأِسْمِ، وَالْفِعْلِ.
- (7) الْإِزْيَاحُ وَالتَّمْيِيزُ الْمُحَوَّلُ (تَمْيِيزُ النُّسْبَةِ، أَوْ تَمْيِيزُ الْجُمْلَةِ).
- (8) الْإِزْيَاحُ وَالْقَلْبُ الْإِعْرَابِيُّ.
- (9) الْإِزْيَاحُ وَالْحِكَايَةُ.
- (10) الْإِزْيَاحُ وَالْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ، وَالتَّوَهُُّمِ.
- (11) الْإِزْيَاحُ وَالْمُتَوَعُّدُ مِنَ الصَّرْفِ.
- (12) الْإِزْيَاحُ وَالتَّرْكِيْبُ الْمَزْجِيُّ.

(1) الْقَطْعُ الْإِعْرَابِيُّ وَالْمَعْنَى (قَيْدُ الطَّبْعِ).

ولعلّ الهدف الرئيس من هذا البحث التّخفيف من تلك التّأويلات، والتّوهّمات التي لا تحتملها طبيعة اللغة، ولا شك في أن لنظريّة العامل، والمعمول أثرًا فيها، ولذلك أثرت أن اتوهم أن هنالك أصلاً انزاح عنه اللسان العربي الفصيح لتوكيد الكلمة موضع الانزياح بجذب الانتباه إليها، وهو جذب يفضي إلى التّفكير فيها وفي دلالتها، وعليه فإنّ حركة الانزياح تعدّ عارضة منعت من ظهور الحركة الأصيلة، ولعلّ ما يعزّز ما أذهب ما طالعنا به أبو حيان عن الحروف المقطّعة في القرآن الكريم: إنّ المشركين لما أعرضوا عن سماع القرآن بمكة نزلت ليستقربوها، فيفتحون لها أسماعهم، فيستمعون القرآن بعدها، فتجب عليهم الحجة⁽¹⁾.

(1) أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 27 / 1.

مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ تَكَاةً لِلانْتِزَامِ

مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ تَكَاةً لِلانْزِيَا حِ

يَكَاذُ التُّحَاةُ الْعَرَبُ الْقَدَامَى، وَالْمُحَدَّثُونَ - فِي الْغَالِبِ - يُهْمِلُونَ تَحْكُمَ الْمَعْنَى فِي الْإِعْرَابِ، وَتَوْجِيهَهُ فِي تَأْلِيْفِهِمُ التُّخُوِيَّةَ الْمُخْتَلِفَةَ، وَهَذَا التَّحْكُمُ يَتَّبِدَى بِوَضُوحٍ، وَجَلَاءٍ ثَامِينَ فِي مَظَانٍ أَعَارِيْبِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَهِيَ أَعَارِيْبُ تَخْضَعُ، وَتُذَعِنُ لِسُلْطَانِ هَذَا التَّحْكُمِ.

وَرَأَيْتُ فِي هَذَا الْبَحْثِ أَنْ أُبَيِّنَ مَا لِلْمَعْنَى مِنْ أَثَرٍ فِي انْجِرَافِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ، أَوْ انْزِيَا حِهِ عَنْ هَذَا الْفَصِيحِ الْمَأْلُوفِ، أَوْ اسْتِبْدَالِهِ حَرَكَةً بِأُخْرَى، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَزِّزُ مِخْوَرِيَّةَ الْكَلِمَةِ الَّتِي حَدَثَ فِيهَا ذَلِكَ.

وَلَا بُدَّ مِنَ التَّوْطِئَةِ لِهَذَا الْبَحْثِ بِمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَّكَأَ عَلَيْهِ فِي تَعَزُّيزِ هَذَا الْانْزِيَا حِ، أَوْ اسْتِبْدَالِ حَرَكَةٍ بِأُخْرَى:

أَوَّلًا: الْبَا حِثُونَ الْعَرَبُ الْمُعَا صِرُونَ وَمَا وَرَثَةُ مِنَ التُّحَاةِ الْقَدَامَى:

وَلَا يَخْفَى أَنَّ الْبَا حِثِينَ الْعَرَبُ الْمُعَا صِرِينَ فِي مَسَائِلِ اللُّغَةِ ثَلَاثُ شِيَعٍ:

(1) شِيْعَةٌ تُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا الْحَمَاسَةُ لِكُلِّ مَا هُوَ رِثَةٌ فِي التُّخُوِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَتُكَبِّلُ بِقِيُوْدِ هَذِهِ الرِّثَةِ مُتَّخِذَةً أَسْوَنَهَا، وَقُدُوْنَهَا قَوْلَ الْقَائِلِ: لَيْسَ فِي الْإِمْكَانِ أَبْدَعُ مِمَّا كَانَ؛ وَلِلذَلِكَ تُطَالِعُنَا بِرَفْضِ كُلِّ مَا جَدَّ مِنْ عُلُومِ اللُّغَةِ كَالْمَتَاهِجِ اللَّغُوِيَّةِ الْمُعَا صِرَةِ: الْوَصْفِيِّ، وَالتَّوْلِيْدِيِّ، وَالْوِظِيْفِيِّ، وَعِلْمُ لُغَةِ النَّصِّ الَّذِي يَدُوْرُ فِي فَلَكَهِ نَحْوُ النَّصِّ، وَعِلْمُ اللُّغَةِ الْاجْتِمَاعِيِّ، وَالنَّفْسِيِّ، وَغَيْرِهِمَا.

وَيَتَّحِلُّ مَنْ يَتَشَيَّعُونَ لِهَذَا الْفَرِيقِ أَغْدَارًا ثَنِيٌّ عَنْ أَنَّ التُّحَاةَ الْعَرَبَ بَلَّغُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ دُرُوَّةَ السَّنَامِ، وَأَنَّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَوَافَرَ فِي هَذِهِ الْمَتَاهِجِ اللَّغُوِيَّةِ الْمُعَا صِرَةِ لَهُ جُدُوْرٌ، أَوْ بُدُوْرٌ، أَوْ إِزْهَاصَاتٌ عِنْدَ الْقَدَامَى، وَعَنْ أَنَّ الْعَرَبِيَّةَ تُخْتَلَفُ عَنْ غَيْرِهَا مِنَ اللُّغَاتِ الْعَالَمِيَّةِ فِي خَصَائِصِهَا، وَلِلذَلِكَ لَا يُمَكِّنُ إِخْضَاعُهَا لِسُلْطَانِ مَا يَجِدُ مِنْ عُلُومِ لُغُوِيَّةٍ عَصْرِيَّةٍ.

(2) شِيعَةٌ تُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا الْحَمَاسَةُ لِكُلِّ مَا يَجِدُ مِنْ عُلُومٍ لُغَوِيَّةٍ عَصْرِيَّةٍ، وَهُوَ ثَحْمَسٌ قَدْ يُفْضِي إِلَى إِنْكَارِ تِلْكَ الرَّئْيَةِ فِي النُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ؛ لِأَنَّ طَبِيعَةَ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ لَا تُحْتَمِلُ مَا فِي هَذِهِ الرَّئْيَةِ مِنْ تَأْوِيلَاتٍ، وَتُخْمِينَاتٍ، وَتَوْهُمَاتٍ، وَأَنَّ هَذِهِ اللُّغَةَ كَثِيرٌ مِنْ اللُّغَاتِ الْعَالَمِيَّةِ تُخَضَعُ لِسُلْطَانِ النُّظَرِيَّاتِ اللُّغَوِيَّةِ الْحَدِيثَةِ.

(3) شِيعَةٌ تُحْتَلُ مَنَزَلَةٌ بَيْنَ الْمَنَزَلَتَيْنِ، وَهَذَا الْاِخْتِلَالُ يُنبِئُ عَنْ أَنَّ لِلنُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ أَثْرًا، وَإِسْنَهَامًا فِي الدِّرَاسَاتِ اللُّغَوِيَّةِ، وَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَّبَعَ هَذَا النُّحُوُّ عَمَّا يَجِدُ مِنْ عُلُومٍ لُغَوِيَّةٍ عَصْرِيَّةٍ، إِذْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِفَادَةِ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ الَّتِي تُسْنَهُمْ فِي تَفْسِيرِ بَعْضِ الْمَسَائِلِ اللُّغَوِيَّةِ، وَتَرْقَى بِهَا، وَتَزِيدُهَا وَضُوحًا، وَجَلَاءً، وَفِي الْكَشْفِ عَمَّا يَكْمُنُ فِي النُّصُوصِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ نُكْتٍ بَلَاغِيَّةٍ، وَعَنَاصِرٍ رَبطُ تُسْنَهُمْ فِي التَّعَامُلِ مَعَ النُّصُوصِ تَعَامُلًا كُلِّيًّا، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَقَبْلَ الْخَوْضِ فِي مَسَائِلِ هَذَا الْبَحْثِ الَّذِي قَدْ يُسْنَهُمْ فِي تَعَزِيزِ حَمَاسَةِ أُولَئِكَ الَّذِينَ يَتَعَصَّبُونَ لِلنُّحُوِّ الْعَرَبِيِّ بِمَسَائِلِهِ الْمُخْتَلِفَةِ أَيْمًا تَعْصِبُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُنبِئُ فِي نَظَرِهِمْ، أَوْ تَوْهُمِهِمْ - عَنْ أَنَّ مَا فِيهِ يَحْمِلُ مَعَاوِلَ هَذَا لِتَرَاثِ عَرَبِيٍّ، مَتَمَّاسِكٍ عَلَى مَرِّ الْعُصُورِ.

وَلِيُطْمِئِنَّ أُولَئِكَ الْغَيْرُ إِلَى هَذَا التَّرَاثِ بِأَنِّي مِنْ أَكْثَرِ الْمُتَحَمِّسِينَ لَهُ الْمُقَدِّرِينَ لِتِلْكَ الْجُهُودِ، وَالْإِسْنَهَامَاتِ الْوَاسِعَةِ فِي هَذَا الْمِيزَانِ، وَهِيَ جُهُودٌ وَإِسْنَهَامَاتٌ لَا بُدَّ مِنْ تَعَزِيزِهَا بِالْشَّرْحِ، أَوْ الزِّيَادَةِ، أَوْ التَّغْلِيلِ بِالِاتِّكَاءِ عَلَى هَذِهِ الْمَنَاجِيزِ، وَتِلْكَ النُّظَرِيَّاتِ؛ لِأَنَّ كُلَّ الْعُلُومِ - أَيًّا كَانَتْ - قَابِلَةٌ أَنْ تَتَأَثَّرَ، وَتُؤَثَّرَ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُبْقَى جَامِدَةً مُحَنِّطَةً، وَكَأَنَّا نَعِيشُ فِي عَزَلَةٍ تَامَةٍ عَمَّا يَجِدُ، وَيَتَطَوَّرُ، وَهَذِهِ سُنَّةُ الْحَيَاةِ.

وَلَسْتُ أَدْعِي أَنَّ مَا أَرْغَبُ فِي تَحْقِيقِهِ فِي هَذَا الْبَحْثِ يَدُورُ فِي فَلَكَ الْعُلُومِ اللُّغَوِيَّةِ الْعَصْرِيَّةِ؛ لِأَنَّ غَايَتِي الْقُصُوفُ، وَضَالَّتِي فِيهِ التَّخَلُّصُ مِنْ تِلْكَ التَّوهُمَاتِ، أَوْ التَّخْيُّلَاتِ، أَوْ التَّأْوِيلِ الَّتِي لَا مُخُوجَ إِلَيْهَا، وَالَّتِي لَا تُحْتَمِلُهَا طَبِيعَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَيْسَ بِخَافٍ أَنَّهَا يُصَارُ إِلَيْهَا لِإِخْضَاعِ الشُّوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ الْفَصِيحَةِ لِسُلْطَانِ الْأَصْلِ النُّحُوِيِّ، أَوْ الصَّرْفِيِّ الَّذِي تَوْصَلُ إِلَيْهِ النُّحَاةُ.

ثَانِيًا: أَنَّ رُوَاةَ اللُّغَةِ، وَنَحَائِهَا، وَتَصْرِيفِيَّتَهَا يُمَكِّنُ وَسْمَهُمْ بِالْقُصُورِ فِي اسْتِقْصَاءِ الشُّوَاهِدِ: وَلَهُمُ الْعُذْرُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ هَذَا الِاسْتِقْصَاءَ يَتَطَلَّبُ جُهُودًا مُضْنِيَّةً نَحْتَاجُ إِلَى وَسَائِلَ مُتَعَدِّدَةٍ، وَهِيَ وَسَائِلُ يَفْتَقِرُونَ إِلَيْهَا، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا الْقُصُورَ:

- أ. أَنَّ الْأَمْثِلَةَ الْمُصَنُّوعَةَ تُشِيعُ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَبْوَابِ النُّحُو، وَالصَّرَفِ، وَمِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ: الِاسْتِثْنَاءُ، وَالِاسْتِغَالُ، وَالتَّصْغِيرُ، وَغَيْرُهَا مِمَّا يُطَالَعْنَا فِي تَأْلِيفِ النُّحُو الْمُخْتَلِفَةِ.
- ب. أَنَّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوسَمَ بِالشَّدُوذِ، أَوْ النُّدْرَةِ، أَوْ بِمَا سَمِعَ مِمَّا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ شَائِعٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَبْدَى بِوُضُوحٍ، وَجَلَاءٍ ثَامِنٍ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْ رَجْعِ النَّظَرِ فِي قَوَاعِدِهِ الَّتِي تُوصِّلُ إِلَيْهَا النُّحَاةُ، وَالتَّصْرِيفِيُّونَ؛ لِأَنَّ كَثِيرًا مِمَّا وَسِمَ بِالشَّدُوذِ، أَوْ النُّدْرَةِ لَا يَخْضَعُ لِسُلْطَانِ مَا تُوَافِرُ لَدَيْهِ مِنْ أَمْثِلَةٍ، أَوْ شَوَاهِدٍ دُوْنَهَا فِي مَوْلَفِي (جَمْعُ التَّكْسِيرِ فِي الْعَرَبِيَّةِ)، وَهُوَ مُؤَلَّفٌ مُكُونٌ مِنْ ثَمَانِيَةِ أَجْزَاءٍ.
- ج. أَنَّ الْأَمْثِلَةَ الْمُصَنُّوعَةَ ائْتَكَا عَلَيْهَا النُّحَوِيُّونَ، وَالتَّصْرِيفِيُّونَ فِي بِنَاءِ قَوَاعِدِهِمُ النُّحَوِيَّةِ، أَوْ الصَّرْفِيَّةِ، أَوْ تَغْزِيرِهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ يَكُونُ لَهَا أَثَرٌ مَا فِي تَعَدُّدِ تَحْرِيكِ حَرْفِ الْإِغْرَابِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِأَكْثَرِ مِنْ حَرَكَةٍ، وَهُوَ تَعَدُّدُ أَفْضَى إِلَى الْإِسْهَامِ فِي ابْتِكَارِ الْأَوْجِهِ التَّأْوِيلِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ.
- وَقَدْ يَكُونُ الْمَصِيرُ إِلَى مِثَالِ مَصْنُوعٍ يَدُورُ فِي فَلَكٍ عَدَمِ إِجَازَةِ مَسْأَلَةٍ مَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ عَلَيْهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْءٌ لَا يُعْبَأُ بِهِ، عَلَى أَنَّ (شَيْءٌ) لَا يَصِحُّ أَنْ يُبَدَلَ مِنْ مَوْضِعٍ (بِشَيْءٍ)؛ لِأَنَّ (مَا) الْحِجَازِيَّةَ مُهْمَلَةٌ، وَلِأَنَّ خَبَرَهَا مَنفِيٌّ أَبْدَلَ مِنْهُ مُوْجِبٌ.
- د. أَنَّ الْأَمْثِلَةَ الْمُصَنُّوعَةَ قَدْ تَكُونُ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي جَعَلَتِ النُّحَاةَ يُحِيزُونَ فِي بَعْضِ الْأَلْفَافِ فِي بَعْضِ التَّرَاكِيِبِ اللَّغَوِيَّةِ أَكْثَرَ مِنْ حَرَكَةِ إِغْرَابِيَّةٍ، أَوْ يَتَوَهَّمُونَ وَرُودَ ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا يَصِحُّ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا إِذَا لَمْ يُطْمَأَنَّ إِلَى ذَلِكَ.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ إِخْضَاعَهُ لِسُلْطَانِ مَا مَرَّ:

- جَوَازُ رَفْعِ الْأِسْمِ بَعْدَ (كَمْ) الْحَبْرِيَّةِ، وَتَصْنِيهِ، وَجَرُّهُ، كَمَا فِي: كَمْ غَلَامٌ، وَغَلَامًا، وَغَلَامٌ - قَامَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ (كَمْ) فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ سَيَأْتِي التَّفْصِيلُ فِيهَا فِي مَكَانِهِ.

وَمِمَّا عُدَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ⁽¹⁾:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

عَلَى أَنَّ النُّصْبَ عَلَى تُمْيِيزِ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ، وَهُوَ نَصْبٌ جَائِزٌ فِي لُغَةِ تُمِيمٍ فِي تُمْيِيزِهَا خَبَرِيَّةٌ كَانَتْ، أَوْ اسْتِفْهَامِيَّةٌ تَهْكُمِيَّةٌ يَقِيدُ كَوْنَهُ مُفْرَدًا، وَعَلَى أَنَّ الْجَرَ بَعْدَهَا خَبَرِيَّةٌ إِمَّا بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ، وَإِمَّا بِحَرْفِ جَرٍّ مَحذُوفٍ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، وَعَلَى أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ (قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي)، وَيَكُونُ تُمْيِيزُهَا فِي هَذَا الْوَجْهِ مَحذُوفًا، وَهُوَ حَذَفٌ يَجُوزُ فِيهَا مَعَهُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِ، إِذَا قُدِّرَ الْمَحذُوفُ ظَرْفًا، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ إِذَا قُدِّرَ الْمَحذُوفُ مَصْدَرًا لِلْفِعْلِ (حَلَبَتْ)، وَالتَّقْدِيرُ: كَمْ وَقْتُ، أَوْ كَمْ حَلْبَةٍ.

• جَوَازُ نَصْبِ (غُدْوَةٍ)، وَرَفْعِهَا، وَجَرُّهَا بَعْدَ: لَدُنْ، كَمَا فِي: لَدُنْ غُدْوَةٌ، عَلَى أَنَّ النُّصْبَ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، أَوْ عَلَى خَبَرِ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ، وَأَنَّ الرَّفْعَ كَمَا فِي: لَدُنْ غُدْوَةٌ، عَلَى أَنَّهَا فَاعِلٌ لـ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ، أَوْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْفَاعِلِ، وَأَنَّ الْجَرَ كَمَا فِي: لَدُنْ غُدْوَةٌ عَلَى الْإِضَافَةِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي مَنَعِهَا مِنَ الصَّرْفِ إِذَا أُرِيدَ بِهَا الدَّلَالَةُ عَلَى وَقْتٍ مُحَدَّدٍ، أَوْ مُعَيَّنٍ، وَفِي صَرْفِهَا إِذَا لَمْ يُرَدْ ذَلِكَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّمُ فِيهَا الْمُتَكَلِّمُ. وَيَدُورُ فِي هَذَا الْفَلَكِ أَيْضًا: لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كُلَّ جَبَّارٍ، وَقَهَّارٍ، وَلِلذَلِكَ صُرْفًا.

وَمِنْ ذَلِكَ: إِذَا مَاتَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا مَاتَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، عَلَى أَنَّ كِسْرَى، وَقَيْصَرَ اسْمَا (لَا) النَّافِيَةِ لِلْجِنْسِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمَا اسْمُ جِنْسٍ لِكُلِّ قَاهِرٍ، وَجَبَّارٍ.

(¹) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 81 / 4؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 460 / 3.

وَمِنْهُ: قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنِ، عَلَى أَنَّ (أَبَا) اسْمٌ لَا ثَائِفَةٌ لِلْجِنْسِ، مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ اسْمُ الْجِنْسِ.

وَمِنْهُ: لَا عَشْرَةٌ يَغْضَبُ لِحُرْمَةِ قَوْمِهِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ اسْمُ جِنْسٍ لِكُلِّ شُجَاعٍ.
وَالْكُوفِيُّونَ لَمْ يَشْتَرِطُوا تَكْثِيرَ اسْمِ (لَا) الثَّائِفَةِ لِلْجِنْسِ لِكَثْرَةِ الشَّوَاهِدِ، وَمِنْ الثُّحَاةِ مَنْ قَدَّرَ مَضَافًا مَحْذُوفًا مُوْغِلًا فِي التَّكْثِيرِ، وَمِنْ ذَلِكَ: مِثْلُ:

- جَوَازُ رَفَعَ (صَوْتٌ) الثَّانِي، وَتَصْنِيهِ، فِي مِثْلِ: لَهُ صَوْتٌ صَوْتٌ حِمَارٍ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى الْبَدَلِ، وَالتَّنْصِبَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، أَوْ عَلَى الْبَدَلِ الْمَقْطُوعِ كَمَا يَظْهَرُ لِي، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيمَا دَوَّتِ الثُّحَاةُ مِنْ أَقْوَالٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.
- جَوَازُ رَفَعَ (الْجَامِلُ)، وَجَرَّهُ بَعْدَ (رُبَّمَا)، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي دَوَادٍ الْإِيَادِي⁽¹⁾:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّا حِينُ يَتَّهِنُ الْمَهَارُ

عَلَى أَنَّ (الْجَامِلُ) مُبْتَدَأٌ، وَأَنَّ (مَا) زَائِدَةٌ كَافَّةٌ هَيَّاتِ (رُبَّ) لِلدُّخُولِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ، أَوْ خَبَرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ صِفَةٌ لـ (مَا) التَّكْرِيرِ الْمُوصُوفَةِ، عَلَى أَنَّ (رُبَّ) لَيْسَتْ مَكْفُوفَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَكْفُوفَةَ تَلِيهَا الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ، وَهُوَ قَوْلٌ مَنْصُوبٌ إِلَى سَيِّوِيهِ، فَتَكُونُ (مَا) فِي مَوْضِعِ جَرٍّ لَفْظًا بِـ (رُبَّ)⁽²⁾.

- جَوَازُ التَّنْصِبِ، وَالْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ، وَالرَّفْعِ فِي صِفَةِ اسْمِ (لَا) الثَّائِفَةِ لِلْجِنْسِ الْمَبْنِيِّ، كَمَا فِي: لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ وَظَرِيفًا، وَظَرِيفٌ فِيهَا⁽³⁾، عَلَى أَنَّ الْفَتْحَ مَحْمُولٌ عِنْدَ الثُّحَاةِ - عَلَى ثَوَمٍ تَرْكِيبِ الصِّفَةِ، وَالْمَوْصُوفِ قَبْلَ دُخُولِ (لَا) كَتَرْكِيبِ خَمْسَةِ عَشَرَ، وَأَضْرَائِهَا مِنَ الْأَعْدَادِ الْمُرَكَّبَةِ تَرْكِيبًا مَرْجِيًّا، أَوْ عَلَى أَنَّ الْفَتْحَ حَرَكَةُ إِغْرَابٍ عَلَى وَفْقِ مَحَلِّ الْمَوْصُوفِ، وَهُوَ اسْمٌ (لَا)، وَأَنَّ التَّنْوِينَ حَذِفَ رَغْبَةً فِي تَحْقِيقِ الْمَشَاكَلَةِ اللَّفْظِيَّةِ،

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 177/4؛ ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 71/3؛ مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 334/2، 86/4.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 334/2؛ المبرد، المقتضب: 48/2.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 12/2-13؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 290*3، 120/5، 245.

وَيَعُودُ تَقْيِيدُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِأَنْ تُكُونَ قَبْلَ دُخُولِ (لا) إِلَى أَنَّهُ لَا يُصَارُ إِلَى تَرْكِيبِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ فِي الْعَرَبِيَّةِ.

وَالنُّصْبُ مَحْمُولٌ عَلَى مُرَاعَاةِ مَحَلِّ اسْمِ (لا) الْمَبْنِيِّ، وَهُوَ النُّصْبُ، أَمَّا الرُّفْعُ فَمَحْمُولٌ عَلَى ثَوَمِهِ مُرَاعَاةِ مَحَلِّ (لا)، وَاسْمِهَا، وَهُوَ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

وَهَذِهِ الْأَوْجُهُ الْجَائِزَةُ فِي الثَّغْتِ مُقَيَّدَةٌ بِالْأَنْ يَكُونَ مَفْصُولًا عَنْ مَنْعُوتِهِ، وَأَلَّا يَكُونَ غَيْرَ مُفْرَدٍ (الْمُضَافُ، وَالْمُشَبَّهُ بِهِ)، وَإِذَا لَمْ يَتَّحَقِّقْ هَذَانِ الشَّرْطَانِ لَا يَصِحُّ أَنْ يُصَارَ إِلَى الْبِنَاءِ لِتَعَدُّهِ مَعَ الطُّولِ، كَمَا فِي: لَا رَجُلَ فِيهَا ظَرِيفًا، أَوْ ظَرِيفًا، وَلَا رَجُلَ صَاحِبَ بُرٍّ، أَوْ صَاحِبَ بُرٍّ فِيهَا، وَلَا رَجُلَ طَالِعًا جَبَلًا، أَوْ طَالِعَ جَبَلًا فِيهَا.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كَوْنِ الْمَنْعُوتِ (اسْمٌ لَا) غَيْرَ مُفْرَدٍ مِنْ حَيْثُ جَوَازُ الرُّفْعِ، وَالنُّصْبِ، وَامْتِنَاعُ الْبِنَاءِ، كَمَا فِي: لَا غُلَامَ سَفَرٍ مَاهِرًا، أَوْ مَاهِرًا فِيهَا، عَلَى أَنَّ الرُّفْعَ مَحْمُولٌ عَلَى الثَّغْتِ الْمَقْطُوعِ، أَوْ عَلَى مَوْضِعِ (لا) مَعَ اسْمِهَا، كَمَا يَظْهَرُ لِي:

وَمِنْ الثَّغْتِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الثَّغْتُ الْمُوْطِئُ، وَهُوَ الْجَامِدُ الْمُوصُوفُ بِمُشْتَقٍّ، وَهُوَ ثَغْتٌ يَجُوزُ فِيهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ، كَمَا فِي: لَا مَاءَ مَاءَ بَارِدًا، أَوْ مَاءَ بَارِدًا، أَوْ مَاءَ بَارِدًا، عَلَى أَنْ يُنَوَّنَ ثَغْتُ الْجَامِدِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا تُرَكِّبُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ (لَا النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ، وَاسْمُهَا، وَثَغْتُ اسْمِهَا، وَصِفَةُ هَذَا الثَّغْتِ الْجَامِدِ)، وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الثَّغْتُ الْجَامِدُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا لَفْظِيًّا، أَوْ بَدَلًا، لِأَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِوَصْفٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّكْرَةِ الْمُخَصَّصَةِ، وَالْمُوصُوفُ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ مُطْلَقٌ، أَوْ خَالَ مِنْ الْوَصْفِ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي عَدَمِ جَوَازِ كَوْنِهِ بَدَلًا لِعَدَمِ تَحَقُّقِ الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ الْبَدَلِ، وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَقِيلَ إِنَّ التَّوْكِيدَ جُوزَ مَعَ الْوَصْفِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَنْسَقًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ❀ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ⁽¹⁾، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْبَدَلِ، أَوْ عَطْفِ الْبَيَانِ لِكَوْنِهِمَا أَوْضَحَ مِنَ الْمَتْبُوعِ، وَقِيلَ إِنَّ التَّوْكِيدَ، وَالْبَدَلِ

(1) العلق: 15-16.

جَائِزَانِ عَلَى أَنَّ صِفَةَ الْأَوَّلِ اسْمٌ لَا نَائِيَّةٌ لِلْجِنْسِ - مَنُوبَةٌ لِدَلَالَةِ صِفَةِ التَّوَكِيدِ، أَوْ الْبَدَلِ عَلَيْهَا، أَوْ عَلَى أَنَّ صِفَةَ هَذَا الْبَدَلِ، أَوْ التَّوَكِيدِ طَارِئَةٌ⁽¹⁾.

• جَوَازُ الرُّفْعِ، وَالتَّنْصِبِ، وَالْبِنَاءِ فِي الْمَغْطُوفِ عَلَى اسْمٍ (لَا) النَّائِيَّةِ لِلْجِنْسِ مَعَ تَكَرُّرِ (لَا)، كَمَا فِي: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، وَلَا قُوَّةَ، وَلَا قُوَّةَ - إِلَّا بِاللَّهِ، وَهَذَا الْقَوْلُ فِيهِ أَوْجُهُ:

أ. فَتَحُ الْمَغْطُوفِ، وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ، عَلَى أَنَّ الْمَغْطُوفَ تَبِعَ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْفَتْحِ لِتَحْقِيقِ الْمَشَاكَلَةِ اللَّفْظِيَّةِ.

ب. فَتَحُ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ، وَتَنْصِبُ الْمَغْطُوفِ مَثُونًا، عَلَى أَنَّ (لَا) الثَّانِيَةَ قَبْلَ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ زَائِدَةٌ لِتَوْكِيدِ التَّنْفِي، وَأَنَّ حَرَكَةَ الْمَغْطُوفِ الْإِعْرَاضِيَّةَ تَابِعَةٌ لِمَوْضِعِ اسْمٍ (لَا)، وَهُوَ التَّنْصِبُ.

ج. فَتَحُ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ، وَرَفَعُ الْمَغْطُوفِ عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ (لَا)، وَاسْمِهَا، وَهُوَ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَهَذَا التَّغْلِيلُ يَدُورُ فِي فَلَكَ التَّوَهُّمِ، وَالتَّخِيلِ، أَوْ عَلَى أَنَّ (لَا) الثَّانِيَةَ قَبْلَهُ عَامِلَةٌ عَمَلٍ (لَيْسَ)، وَأَنَّ مَا بَعْدَهَا اسْمُهَا، عَلَى أَنَّ خَبَرَهَا مَحذُوفٌ، أَوْ أَنَّ خَبَرَ (لَا) النَّائِيَّةِ لِلْجِنْسِ هُوَ الْمَحذُوفُ إِذَا عُدَّ الْخَبَرُ الْمَذْكُورُ خَبَرًا لِـ (لَا) الْعَامِلَةِ عَمَلٍ (لَيْسَ).

د. رَفَعُ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ، وَفَتْحُ الْمَغْطُوفِ (رَفَعُ الْأَوَّلِ، وَفَتْحُ الثَّانِي)، عَلَى أَنَّ (لَا) الْأَوَّلَى عَامِلَةٌ عَمَلٍ (لَيْسَ)، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ (لَا) النَّائِيَّةَ لِلْجِنْسِ.

ه. رَفَعُ الْأَوَّلِ (الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ)، وَالثَّانِي (الْمَغْطُوفِ)، عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ اسْمٌ (لَا) الْعَامِلَةُ عَمَلٍ (لَيْسَ)، وَأَنَّ الثَّانِيَّ مَغْطُوفٌ عَلَيْهِ عَطْفٌ مُفْرَدٌ عَلَى مُفْرَدٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ كِلَاهُمَا مُبْتَدَأً، عَلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَ خَبَرٍ أَحَدِهِمَا، فَيَكُونُ الْعَطْفُ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْجُمْلِ لَا عَطْفِ الْمَفْرَدَاتِ.

أَلَا تُفَرِّضُ عَلَيْنَا هَذِهِ الْأَوْجُهُ الْجَائِزَةُ سُلْطَانُهَا لِرَجْعِ النَّظَرِ فِي تِلْكَ التَّأْوِيلَاتِ، أَوْ التَّوَهُّمَاتِ الَّتِي تَدُورُ فِي فَلَكَهَا، وَالَّتِي تُصِلُ فِيهَا هَذِهِ الْأَوْجُهُ إِلَى عِشْرِينَ: (قَوْلُهُ: خَمْسَةُ

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 12/2-14.

أوجه): أي إجمالاً، وثلاثة عشر تفصيلاً؛ لأنّ ما بعد الأولى إمّا مبنيّ على الفتح، أو مرفوع بالابتداء، أو على إعمال (لا) عمل (ليس)، وما بعد الثانية كذلك، أو مرفوع بالعطف على محلّ (لا) مع اسمها، فهذه اثنا عشر، والثالث عشر بناء ما بعد الأولى على الفتح، ونصب ما بعد الثانية، وهي بالقسمة العقلية عشرون حاصلة من ضرب أربعة ما بعد الأولى: الفتح، والنصب، والرفع بوجهيه في خمسة ما بعد الثانية، هذه الأربعة، والرفع بالعطف على محلّ (لا) مع اسمها ينسقط منها نصب ما بعد الأولى مضرّوباً في خمسة ما بعد الثانية، ورفع ما بعد الأولى بوجهيه مع نصب ما بعد الثانية، إذا سمعت ما تلوناه عليك عرفت أن قول شيخنا والبعض تبعاً للتصريح، واثنا عشر تفصيلاً لم يوافق القسمة الواقعية، ولا العقلية⁽¹⁾.

ويأخذ العطف على اسم (لا) هذه دون تكررها، أو دون فصل حكم الصفة، كما مرّ ما عدا البناء، وكما في: لا رجل وامرأة فيها، ولا رجل وامرأة فيها، وكما في قول رجل من عبد مناة بن كنانة:

فلا أب وابنأ مثل مروان وابنه إذا هو بالمجد ارتدى وتأذرا

بنصب (ابن)، ورفع، على أن البناء على الفتح لا يجوز فيه لوجود حرف العطف فاصلاً، على الرغم من أن الأخفش حكى: لا رجل، وامرأة، بالبناء على الفتح، وهذا القول محمول عند النحاة على الشذوذ لما مرّ، أو على أن في الكلام حذف (لا) النافية للجنس، والتقدير: لا رجل، ولا امرأة فيها.

وحكم البدل في هذه المسألة كحكم النعت المفصول إذا كان صالحاً لتعمل فيه (لا)؛ لأن البدل عند النحاة على نيّة إعادة العامل، كما في: لا أحد رجلاً وامرأة فيها، ولا أحد رجل وامرأة فيها، وإن لم يصلح ما يمكن عدّه بدلاً لتعمل فيه (لا) النافية للجنس - وجب رفعه، كما في: لا أحد زيد، وعمرو فيها، على البدل من محلّ (لا)، واسمها، على أن العامل فيه الابتداء المعنوي.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 12/2.

وَبَعْدُ فَإِنَّ مَا مَرَّ مِنْ أَوْجِهٍ إِعْرَابِيَّةٍ جَائِزَةٍ تَدُورُ فِي فَلَكَ مَا عُدَّ شَاهِدًا - يَحْتَاجُ إِلَى مَا يُعَزِّزُ سَمَاعَهُ، وَوَرُودَهُ عَنِ الْعَرَبِ بِالْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ، لثَلَا يُصْبِحُ غَيْرُ الْمُسْمُوعِ، أَوْ الْمُسْمُوعُ غَيْرُ الْمُحَرِّكِ بِالْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ، أَوْ الْمَصْنُوعُ خَاضِعًا لِسُلْطَانِ التَّوَهُّمَاتِ، وَالتَّخَيُّلاتِ، وَالتَّأْوِيلَاتِ الَّتِي لَا مَخْرُجَ إِلَيْهَا، أَوْ يُصْبِحَ مَسْرَحًا لَهَا يَتَنَافَسُ الْمُتَنَافِسُونَ فِيهِ فِي ابْتِكَارَاتِهَا.

• جَوَازُ جَرِّ الْأِسْمِ بَعْدَ (لَاسِيْمَا)، وَرَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، كَمَا فِي ⁽¹⁾: جَاءُوا وَلَا سِيْمَا رَجُلٌ، وَرَجُلٌ، وَرَجُلًا، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَأَنَّ (مَا) اسْمٌ مُوَصُولٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا سِيْمَا هُوَ رَجُلٌ، وَأَنَّ خَبَرَ (لَا) النَّافِيَةَ لِلْجِنْسِ مَحذُوفٌ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَنصُوبٌ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ؛ لِأَنَّ (لَاسِيْمَا) بِمَعْنَى (إِلَّا)، وَمِنْ أَخَوَاتِهَا: لَا سِوَى مَا، وَلَا ثَرَمًا، وَلَوْ ثَرَمًا، وَلَا مِثْلَ مَا، عَلَى أَنَّهَا أَدَوَاتٌ يَجِبُ رَفْعُ الْأِسْمِ بَعْدَهَا عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، إِذْ لَا يَصِحُّ عَدُّ (مَا) زَائِدَةً، وَجَرُّ مَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تُضَافُ، عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ تُكُونَ (مَا) مُوَصُولَةً فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِلْفِعْلِ قَبْلَهَا، وَفَاعِلُ هَذَا الْفِعْلِ مُسْتَتِرٌ وَجُوبًا، وَالْأِسْمُ الْمَرْفُوعُ بَعْدَ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ وَمُبْتَدَأُ الْمَحذُوفِ صِلَةُ الْمَوْصُولِ.

وَيُعَرَّبُ الْأِسْمُ الْمَعْرِفَةُ بَعْدَ (لَاسِيْمَا) إِذَا كَانَ مَنصُوبًا - مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ عِنْدَ التَّحَاةِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَخْصُ زَيْدًا، فِي قَوْلِكَ: وَلَا سِيْمَا زَيْدًا. وَالفِعْلُ بَعْدَ أَخَوَاتِ (لَاسِيْمَا) حَذِفَتْ يَأْوُهُ تَخْفِيفًا، وَشُدُودًا، أَوْ لِلجَزْمِ بَعْدَ (لَا) النَّاهِيَةِ.

وَالْجَرُّ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، عَلَى أَنَّ (مَا) زَائِدَةٌ، وَأَنَّ خَبَرَ (لَا) مَحذُوفٌ، أَمَّا النَّصْبُ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ هَذَا الْأِسْمَ تَمَيِّزٌ لـ (سِي)، أَوْ (مَا)، عَلَى أَنَّهَا تَكْرَرُ تَامَّةٌ لَا زَائِدَةً؛ لِأَنَّ التَّكْرَرَ التَّامَّةَ لَا تَحْتَاجُ إِلَى نَعْتٍ بَعْدَهَا يُخَصِّصُهَا.

(1) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: 1/ 405-406.

• جَوَازُ نَصْبِ الاسْمِ بَعْدَ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ، وَرَفْعِهِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: فَتَحْتُ الْبَابَ فَإِذَا زَيْدٌ وَقِفْتُ، أَوْ وَقِفْتُ، عَلَى أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ، وَأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ هَذَا الْاسْمِ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ مِنْ (إِذَا) الْفَجَائِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا ظَرَفُ مَكَانٍ، أَوْ زَمَانٍ فِي أَحَدِ قَوْلَيْنِ.

وَيَدُورُ فِي هَذَا الْفَلَكَ الْخِلَافُ النَّحْوِيُّ بَيْنَ سَيَّوِيهِ، وَالْكَسَائِيُّ مِنْ حَيْثُ جَوَازُ مَجِيئِ ضَمِيرِ النَّصْبِ، أَوْ عَدَمِهِ فِيمَا يُسَمَّى بِالسَّأَلَةِ الزُّبُورِيَّةِ: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِنَ الزُّبُورِ فَإِذَا هِيَ، أَوْ فَإِذَا هِيَ أَيَّاهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ سِيَائِي التَّفْصِيلِ فِيهَا فِي مَكَانٍ آخَرٍ.

• جَوَازُ نَصْبِ الاسْمِ بَعْدَ (قَدْ)، وَجَرُّهُ: تُسْتَعْمَلُ (قَدْ) فِي الْعَرَبِيَّةِ اسْمًا، وَحَرْفًا عَلَى أَنَّ فِي الْاسْمِ قَوْلَيْنِ:

(1) أَنَّهَا اسْمٌ فِعْلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ، عَلَى أَنَّهَا بِمَعْنَى: يَكْفِي، أَوْ: كَفَى، كَمَا فِي: قَدْ زَيْدًا دِرْهَمًا، وَقَدْ نِي دِرْهَمًا، عَلَى أَنَّ (زَيْدًا) مَفْعُولٌ بِهِ، وَأَنَّ (دِرْهَمًا) فَاعِلٌ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: كَفَى زَيْدًا دِرْهَمًا، وَكَفَانِي دِرْهَمًا، وَأَنَّ (كَفَى) تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ صَرِيحٍ.

(2) أَنَّهَا اسْمٌ مُرَادِفٌ لـ (حَسَبَ)، عَلَى أَنَّ فِيهَا وَجْهَيْنِ:

أ. أَنَّ تَكُونَ مَبْنِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ (قَدْ) الْحَرْفِيَّةَ فِي اللَّفْظِ، وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الشَّبْهَ لَيْسَ سَبَبًا مُوَحِّيًا لِبَنَائِهَا، فَيَكُونُ الْاسْمُ بَعْدَهَا مُضَافًا إِلَيْهِ، كَمَا فِي: قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمًا، عَلَى أَنَّهَا فِي مَحَلٍّ رَفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَ(دِرْهَمًا) خَبَرُ هَذَا الْمُبْتَدَأِ.

وَقَدْ تَدْخُلُ نُونُ الْوَقَايَةِ لِتَفْصِيلِ بَيْنِهَا وَبَيْنَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ كَمَا فِي: قَدْ نِي دِرْهَمًا، لَتَبْقَى الدَّالُّ سَاكِنَةً، إِذْ لَوْلَاهَا لَقِيلَ: قَدْ نِي دِرْهَمًا.

ب. أَنَّ تَكُونَ مُعْرَبَةً، عَلَى أَنَّ الْبِنَاءَ أَكْثَرُ؛ لِأَنَّ مُلَازِمَتَهَا لِلِإِضَافَةِ يُضْعِفُ هَذَا الْبِنَاءَ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ؛ وَلِذَلِكَ يُقَالُ عَلَى وَفْقِ هَذَا الْمَذْهَبِ: قَدْ زَيْدٌ دِرْهَمًا، وَقَدْ نِي دِرْهَمًا، كَمَا يُقَالُ: حَسَبَهُ دِرْهَمًا، وَحَسْبِي.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ (قَدْ) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا اسْمًا، وَاسْمَ فِعْلٍ يَكْمُنُ فِي أَنَّ الْاسْمَ بَعْدَهَا يَكُونُ مَنْصُوبًا إِذَا كَانَتْ اسْمَ فِعْلٍ، وَيَكُونُ مَجْرُورًا إِذَا كَانَتْ اسْمًا، كَمَا مَرَّ.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَلِإِثْنِهَا قَدْ تَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ فِي بَعْضِ الشُّوَاهِدِ، كَمَا فِي قَوْلِ حَمِيدِ بْنِ مَالِكٍ الْأَرْقَطِ⁽¹⁾:

قَدْنِي مِنْ نُصْرِ الْحُبَيْنِ قَدِي

لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِينِ الْمَلْحِدِ

على أنَّ الأولى (قَدْنِي) يَجُوزُ أَنْ تُكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى (حَسَبُ) عَلَى أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ، وَأَنْ تُكُونَ اسْمَ فِعْلٍ، وَأَنَّ الثَّانِيَةَ (قَدِي) يَجُوزُ أَنْ تُكُونَ اسْمًا بِمَعْنَى (حَسْبِي)، وَأَنْ تُكُونَ اسْمَ فِعْلٍ، عَلَى أَنَّ التَّوْنَ حُذِفَتْ لِلضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ، كَمَا قِيلَ.

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّهَا يَجُوزُ أَنْ تُكُونَ اسْمَ فِعْلٍ لَمْ يُذَكَّرْ مَفْعُولُهُ، عَلَى أَنَّ الْبَاءَ لِلإِطْلَاقِ، وَالْكَسْرَةُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وَبَعْدُ فَلَا شَكَّ أَنَّ لِلنُّحَاةِ اثْرًا بَيْنًا فِي تَكْثِيرِ الْأَوْجِهِ الْإِعْرَابِيَّةِ النَّاتِجَةِ عَنْ تَكْثِيرِ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُفْتَقِرُ إِلَى الشُّوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يُطْمَأَنَّ بِهَا إِلَى هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ، وَالتَّوَهُّمَاتِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ تُنْبِئُ عَنْ أَنَّ بَعْضَ الشُّوَاهِدِ قَدْ وَصَلَتْ إِلَيْنَا غَيْرَ مُحَرَّكَةٍ نَحْوِيًّا، وَلِذَلِكَ أَصْبَحَتْ مَسْرَحًا لِلتَّأْوِيلَاتِ، وَالتَّخْمِينَاتِ الَّتِي تُبَدِّئُ مِنْهَا اجْتِهَادَاتُ النُّحَاةِ، وَأَفْكَارُهُمُ النَّحْوِيَّةُ.

• قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: إِنْ قَائِمٌ، عَلَى أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْقَوْلِ: إِنْ أَنَا قَائِمٌ، عَلَى أَنَّ هَمْزَةَ (أَنَا) حُذِفَتْ اغْتِيَابًا، وَأُذْغِمَتْ تَوْنٌ (إِنْ) فِي تَوْنٍ (أَنَا)، وَحُذِفَتْ أَلِفُ هَذَا الضَّمِيرِ فِي وَصَلِ الْكَلَامِ، كَمَا قِيلَ⁽²⁾.

وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ سَمِعَ: إِنْ قَائِمًا، عَلَى أَنَّ (إِنْ) الْمُخَفَّفَةَ عَامِلَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْمُبَرِّدِ، وَالْكَسَائِيِّ، وَأَنَّهَا فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مُهْمَلَةٌ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبَوَيْهِ، وَالْفَرَّاءِ.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 2/ 256، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني:

253، سيبويه، الكتاب: 1/ 387، ابن يعيش، شرح المفصل: 3/ 124.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 1/ 135.

ومن إعمالها قول أغرابي سَمِعَهُ الكَسَائِي، كما قِيلَ: إِنَّا [كذا] قائماً، على أن المراد: إن أنا قائماً.

ومنه قول أهل العالِيَّة: إن أحدَ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية⁽¹⁾، وإن ذلك نافعك ولا ضارك، وقراءة سعيد بن جبَر: «إن الذين تَدْعُونَ من دُونِ الله عبادة أمثالكم»⁽²⁾، بشخفيف (إن)، ونصب (عبادة).

- جواز رفع (خيرٌ فخيرٌ)، و(شرٌ فشرٌ)⁽³⁾ ونصبيهما في قول العرب: الناسُ مَجْزُيُونَ بأعمالهم، إن خيرٌ فخيرٌ، وإن شرٌ فشرٌ، على أن لهذا القول ثلاث روايات.
- (1) إن خيرٌ فخيرٌ، وإن شرٌ فشرٌ، على أن التقدير عند النحاة: إن كان في عمله خيرٌ فجزاؤه خيرٌ، وإن كان في عمله شرٌ فجزاؤه شرٌ.
- (2) إن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً، على أن التقدير: إن كان عمله خيراً فهو يُجْزَى خيراً، وإن كان عمله شراً فهو يُجْزَى شراً.
- (3) إن خيرٌ فخيرٌ، وإن شراً فشراً.

وذكر ابن مالك أنه ربما جرَّ المَقْرُونُ بـ(إن)، و(إن لا) إذا عادَ اسم (كان) إلى مَجْرُورٍ بحرف، كما في: المرءُ مَقْتُولٌ بما قُتِلَ به إن سَيَفٌ فَسَيَفٌ، على أن التقدير: إن كان قَتْلٌ بِسَيَفٍ فَقَتْلُهُ بِسَيَفٍ أيضاً.

ومنه ما رواه يونس بن حبيب: مررتُ برَجُلٍ صالحٍ إن لا صالحٍ فَطالِحٍ، على أن التقدير: إن لا يَكُنِ المُرُورُ بِصالحٍ فَالمُرُورُ بِطالِحٍ، وقيل إن هذا الجرُّ في هذه المسألة يعودُ إلى قُوَّةِ الدَّلالةِ على الجارِ لتَقْدُّمِ ذِكْرِهِ.

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 116/3.

(2) الأعراف: 194.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 447/6، السيوطي، همع الهوامع: 13/2، ابن مالك، شواهد التوضيح: 71، سيويه، الكتاب: 130/1، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 243/1.

• جَوَازُ رَفَعٍ (ثَمَر)، وَنَصْبِهِ فِي: أَلَا طَعَامَ وَلَوْ ثَمَرًا، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَوْ يَكُونُ عِنْدَنَا ثَمَرًا، وَلَوْ ثَمَرًا، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَلَوْ كَانَ الطَّعَامُ ثَمَرًا⁽¹⁾.

وَقِيلَ إِنَّ (لَوْ) خَاصَّةٌ بِالْفِعْلِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ يَلِينُهَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ الْعَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ مَحذُوفٌ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، أَوْ اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ.

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ⁽²⁾ أَنَّهُ قَدْ يَلِينُهَا اسْمٌ مَرْفُوعٌ يُعْرَبُ مُبْتَدَأً عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ فِي الظَّاهِرِ.

وَمِمَّا عُدَّ شَاهِدًا عَلَى مَا مَرَّ قَوْلُ الْعَرَبِ: لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ لَطَمْتَنِي، وَقَوْلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ، وَ: لَوْ زَيْدًا رَأَيْتُهُ أَكْرَمْتُهُ، وَالْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ: أَلْتَمِسْ وَلَوْ خَائِمًا مِنْ حَدِيدٍ⁽³⁾، وَ: اضْرِبْ وَلَوْ زَيْدًا، وَ: أَلَا مَاءٌ وَلَوْ بَارِدًا، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

• جَوَازُ نَصْبِ (زَيْد)، وَجَرُّهُ فِي: حَسْبُكَ وَزَيْدًا دِرْهَمًا، بِالْجَرِّ، وَالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَأَنَّ الْجَرَّ بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فِي (حَسْبُكَ)، أَوْ بِإِضْمَارِ (حَسْبُ) أُخْرَى، وَالتَّقْدِيرُ: حَسْبُكَ وَحَسْبُ زَيْدٍ⁽⁴⁾.

• جَوَازُ نَصْبِ الْاسْمِ، وَرَفْعِهِ فِيمَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْإِلْغَاءِ: اخْتَصَّتِ الْأَفْعَالُ الْقَلْبِيَّةُ بِالْإِلْغَاءِ، وَالتَّغْلِيْقُ عَنِ الْعَمَلِ إِلَّا الْفِعْلَيْنِ الْجَامِدَيْنِ: هَبْ، وَتَعَلَّمْ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ ضَعِيفَةٌ لَخَفَاءِ مَعَانِيهَا، لَكُونِهَا قَلْبِيَّةً، وَلِأَنَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَا الْأَحْدَاثُ، كَالْقِيَامِ، وَالْعِلْمِ، أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْعَالِ الْأُخْرَى فَالذَّاتُ، وَلِذَلِكَ لَيْسَ لَهَا تَأْوِيلٌ فِي الْمَفْعُولِ بِهِ كَتَأْوِيلِ الْأَفْعَالِ الْأُخْرَى⁽⁵⁾.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 243 / 2.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 418-419 / 3.

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري، كتاب النكاح، باب تزويج المعسر: 100 / 9، 113، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 418 / 3 (الحاشية).

(4) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 141 / 6.

(5) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 26-27 / 2.

والمراذ بالإلغاء منع هذه الأفعال من نصب مفعولين أصلهما مبتدأ، وخبر، وإبطال عملها لفظاً، ومحلاً، ويعود السبب في هذا الإلغاء إلى عدم الحفاظ على الرتبة في تراكيبها اللغوية، وهذه الرتبة تبدى فيما يأتي:

(1) أن يتقدم الفعل القلي على مفعوليه، وهي الرتبة الأصيلة التي يجب أن يعمل معها هذا الفعل، كما في: ظننت عبد الله قائماً.

(2) أن يتوسط الفعل القلي مفعوليه، وهي مسألة يستوي فيها الإلغاء والإعمال، كما في قولك: عبد الله ظننت قائماً، وقائماً، وقول الشاعر⁽¹⁾:

شجاك - أظن - ربيع الطاعيننا ولم نعبأ بعدل العاذلين

على أن هذا الشاهد يروى بنصب (ربيع)، ورفع على الإلغاء، والإعمال، وقيل إنه يجوز أن تكون (أظن) زائدة، أو لغواً، على أن (ربيع) فاعل للفعل (شجاك).

(3) أن يتأخر الفعل القلي عن مفعوليه، على أن القول في هذا الفعل من حيث الإلغاء والإعمال كالقول في سابقه، وقيل إن الإلغاء أزجج من الإعمال، كما في قول الشاعر⁽²⁾:

آت الموت تعلمون فلا ير هينكم من لظى الحروب اضطرام

على أن الفعل القلي (تعلمون) ملقى، فلم يعمل في مفعوليه، وهما: آت الموت، على أن (الموت) مبتدأ خبره اسم الفاعل (آت).

(4) أن يسبق الفعل القلي المتقدم على مفعوليه كلمة أخرى، كما في: متى ظننت زيدا قائماً، على أن الإعمال أزجج، أو واجب؛ لأن المعتد به في هذه المسألة مجيء هذا

(¹) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 28/2، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 56/5، السيوطي، جمع الهوامع: 230/2.

(²) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 28/2.

الفِعْلَ قَبْلَ مَعْمُولَيْهِ، وهو وَجُوبٌ يُفْضِي إلى تَأْوِيلِ ما جاءَ على خِلَافِهِ، كما في قَوْلِ
كَغَبَ بَنُ زُهَيْرٍ⁽¹⁾ :

أَرْجُوُ وَأَمْلُ أَنْ تُدْثُوَ مَوَدَّتُهَا وما إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تُثْوِيلُ

على أَنَّ ظَاهِرَ هَذَا الشَّاهِدِ يُنْبِئُ عن إلْغَاءِ الفِعْلِ (إِخَالُ) على مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ،
وَالْكَوْفِيِّينَ، وَقِيلَ إِنَّ الإِلْغَاءَ يَعُودُ إلى تَقْدِيمِ حَرْفِ التَّنْفِي (ما) على هَذَا الفِعْلِ، أَمَّا الإِعْمَالُ
فَمَحْمُولٌ على أَنَّ المَفْعُولَ الأوَّلَ ضَمِيرُ الشَّأْنِ المَحذُوفِ، وَأَنَّ الجُمْلَةَ (لَدَيْنَا مِنْكَ تُثْوِيلُ)
في مَوْضِعِ نَصْبٍ على المَفْعُولِ الثَّانِي.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قَوْلُ بَعْضِ الْفَرَارِيِّينَ⁽²⁾ :

كَذَاكَ أَدْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي رَأَيْتُ مِلَاكَ الشَّيْمَةِ الْآدَبُ

على أَنَّ الفِعْلَ (رَأَيْتُ) مُلغًى على الرُّغْمِ مِنْ وَقُوعِهِ قَبْلَ مَفْعُولَيْهِ، والقَوْلُ مِنْ
حَيْثُ الإِعْمَالُ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ.

وقِيلَ إِنَّ الإِلْغَاءَ يُعَدُّ قَبِيحاً فِيمَا يَأْتِي :

- (1) أَنْ يُؤَكَّدَ الفِعْلُ بِمَصْدَرِهِ، كما في: زَيْدٌ ظَنَنْتُ الظَّنَّ - قائمٌ.
- (2) أَنْ يُؤَكَّدَ الفِعْلُ بِاسْمِ الإِشَارَةِ عَائِداً على المَصْدَرِ المَفْهُومِ مِنْ هَذَا الفِعْلِ، كما في: زَيْدٌ
ظَنَنْتُ ذَلِكَ (الظَّنَّ) - مُنْطَلِقٌ، وهو أَقْلٌ قُبْحاً مِنْ سَابِقِهِ.
- (3) أَنْ يُؤَكَّدَ الفِعْلُ بِضَمِيرٍ عَائِدٍ إلى المَصْدَرِ المَفْهُومِ مِنْ هَذَا الفِعْلِ، كما في: زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ
(الظَّنَّ) - مُنْطَلِقٌ، وهو أَقْلٌ قُبْحاً مِنْ الأوَّلِ.
- (4) أَلَّا تُدْخَلَ لَامُ الإِبْتِدَاءِ على الاسمِ، فَإِنْ دَخَلَتْ وَجَبَ الإِلْغَاءُ، كما في: لَزَيْدٌ قائمٌ
ظَنَنْتُ.
- (5) أَلَّا يُتَنَفَّى الفِعْلُ، فَإِنْ تَنَفَّى امْتَنَعَ العَمَلُ، كما في: زَيْدٌ قائمٌ لم أَظُنَّ، كما قِيلَ، لِبِنَاءِ
الكَلَامِ على التَّنْفِي⁽¹⁾؛ وكما يُفْهَمُ.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 29 / 2.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 29 / 2.

وبعد فَيَبْدَى لي أن هذه المسألة تفتقر إلى شواهد يمكن أن يطمأن إليها، إذ لا يستبعد أن يكون للثناة أثر فيها من حيث الضبط الإعرابي، ولعل ما يعزُّ ذلك أن الشاهد الأخير جاء مرفوعاً القافية عند الشراح، ومنصوبتها في الحماسة، كما في (شرح الشواهد للعيني)⁽²⁾.

• جواز رفع (غير) بالثوين، ونصبها بلا ثوين، ونصبها بالثوين، في مثل: قبضت عشرة ليس غير، بالفتح على أنها مفعلة، على أن المضاف إليه مثنوي، وفي هذا القول حذف اسم (ليس)، ويجوز أن تكون مبنية على أنها اكتسبت البناء من إضافتها إلى مبني، ويجوز أن يقال: ليس غيراً، وليس غير، على أن الحركة إغرائية، على أن الثوين إما أن يكون ثوين تمكين، أو تغويض.

ومن ذلك قراءة رفع (غير)، وجرها، ونصبها في قوله تعالى: ﴿ما لكم من إله غيرة﴾⁽³⁾، على أن الرفع محمول على التعت، أو البدل من موضع (إله)؛ لأن (من) زائدة، وأن الجر على التعت، أو البدل من (إله) لفظاً، وأن النصب على الاستثناء، وهي قراءة عيسى بن عمر.

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وفي الأرض آيات للموقنين...﴾ وفي موسى إذ أرسلناه إلى فرعون... وفي عاد... وفي ثمود وقوم نوح إلهم كانوا قوماً فاسقين⁽⁴⁾، على أن في (قوم نوح) ثلاث قراءات⁽⁵⁾:

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 27 / 2.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 9 / 2.

(3) الأعراف: 59، 65، 73، 85.

(4) الذاريات: 20-46.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 56 / 10، أبو حيان النحوي، البحر

المحيط: 141 / 8، الزمخشري، الكشاف: 19 / 4، القرطبي، تفسير القرطبي: 141 / 8.

أ. بالجر، وهي قراءة أبي عمرو، والآخرين عطفاً على (وفي الأرض)، أو على (وفي موسى)، أو على (وفي عاد)، أو على (وفي ثمود)، وهو الأرجح لكونه قريباً من المعطوف عليه.

ب. بالنصب، وهي قراءة الباقيين من السبعة، وفي هذه القراءة سيئة أوجه: النصب بفعل مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: وأهلكنا قوم نوح، أو: واذكر قوم نوح، والعطف على مفعول (فأخذناه)⁽¹⁾، أو على مفعول (فنبذناهم في اليم)⁽²⁾، أو على مفعول (فأخذتهم الصاعقة)⁽³⁾، أو على محل (وفي موسى)، كما ذكر النحاة.

ج. بالرفع، وهي قراءة أبي السَّمَال، وابنِ مُقْسِم، وغيرهما - على الابتداء على أن الخبر مُقَدَّرٌ، والتقدير: وقوم نوح أهلكناهم، وغير ذلك.

• جواز رفع الاسم بعد (أما)، ونصبه فيما سَمِعَ، كما يفهم: أما العبيد فذو عبيد، وأما قريشاً فأنا أفضلها، وأما العبد فذو عبد، وأما عبداً فذو عبيدين، بالرفع، والنصب، على أن الرفع هو المختار: وزعم يونس أنه قول أبي عمرو، وذلك قولك: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد، وأما عبداً فذو عبيدين، وإنما اختير الرفع؛ لأن ما ذكرت في هذا الباب أسماء، والأسماء لا تجرى مجرى المصادر... وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أما العبيد فذو عبيد، وأما العبد فذو عبد، يجروا به مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث، وذلك أنهم شبهوه بالمصدر كما شبهوا (الجماء الغفير) بالمصدر، وشبهوا خمستهم بالمصدر، كأن هؤلاء أجازوا: هو الرجل العبيد،

(1) الآية: 40: «فأخذناه وجنوده...».

(2) الآية: 40: «فنبذناهم في اليم».

(3) الآية: 44.

والدّراهم، أي للعبيد، والدّراهم، وهذا لا يتكلّم به، وإثما وجهه، وصوابه الرّفْع، وهو قول العرب، وأبي عمرو، ويونس، ولا أعلم الخليل خالفهما...⁽¹⁾

وذكر السّيرافي أنّ المبرّد لا يُحيزُ النّصب، وأنّ سيّويه يُحيزُه على ضَعْفِه، وأنّ الزّجاج يَحْمِلُه على تَقْدِيرِ مَصْدَرٍ مُضَافٍ: أمّا ملك العبيد فذو عبيد⁽²⁾.
وأهل الحجاز يَنْصِبُونَ ما بَعْدَ (أمّا)، وهو نَصْبٌ تُخْتَارُهُ تَمِيمٌ إذا كان مَصْدَرًا: وَمَسْأَلَةٌ: أمّا علماً فعالمٌ - يَلْزَمُ أهل الحجاز فيه النّصب، وتُخْتَارُهُ تَمِيمٌ⁽³⁾.

والنّصبُ عند ابن هشام على المفعول به لفعلٍ محذوفٍ تَقْدِيرُهُ: مَهْمَا ذَكَرْتَ الْعَبِيدَ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ عِنْدَهُ فِي الْمَصْدَرِ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَ (أمّا) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي مِثْلِ: أمّا العلمُ فعالمٌ، وأمّا علماً فعالمٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مَهْمَا ذَكَرْتَ عِلْمًا، وَهَذَا الْإِغْرَابُ عِنْدَهُ أَسْهَلُ، وَأَحْسَنُ مِنْ كَوْنِهِ مَفْعُولًا مُطْلَقًا الْعَامِلُ فِيهِ مَا بَعْدَ الْفَاءِ، أَوْ مَفْعُولًا لَهُ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً، أَوْ حَالًا إِنْ كَانَ نَكِيرَةً؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ مَحْذُوفًا يُقَدَّرُ قَبْلَ الْفَاءِ.

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ أَنَّ نَصْبَ غَيْرِ الْمَصْدَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ نَادِرٌ، ضَعِيفٌ، خَبِيثٌ، وَأَنَّ بَعْضَ الثُّحَاةِ قَدْ أَنْكَرُوهُ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى رَفْعُ الْمَصْدَرِ أَيْضًا، وَهُوَ رَفْعٌ يُعَزِّزُهُ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ لَا يُحِيزُونَ فِي الْمَصْدَرِ الْمَعْرِفَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِلَّا الرُّفْعَ، كَمَا فِي: أمّا عَلِمْنَا فَذَوِ عِلْمٍ، عَلَى أَنَّ النّصْبَ صَيَّرَ إِلَيْهِ لِحَذَبِ الْإِثْبَاهِ إِلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ، عَلَى أَنَّهَا الْمَحْزُورُ، أَوْ الْبُورَةُ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ.

• جَوَازُ رَفْعِ مَا بَعْدَ (لَيْتَمَا)، وَنَصْبِهِ، أَوْ مَا بَعْدَ (إِنَّ)، وَأَخَوَاتِهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا (مَا) الْكَافَّةُ، عَلَى أَنَّ النّصْبَ قَلِيلٌ، كَمَا يُفْهَمُ مِمَّا فِي (حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ

(¹) سيّويه، الكتاب: 387/1-389، وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 372/1-374، الدسوقي، حاشية الدسوقي على المغني: 62/1، ابن يعيش، شرح المفصل: 32/3، المبرد، المقتضب: 27/3، المالقي، رصف المباني: 297، الهروي، الأزهية: 53.

(²) انظر: سيّويه، الكتاب: 389/1 (حاشية: 1).

(³) انظر: سيّويه، الكتاب: 384/1.

الأشموني): "وقد يَنْقَى الْعَمَلُ": قد للتقليل بالنسبة لغير (لَيْتَ)، وللتحقيق بالنسبة لـ (لَيْتَ)؛ لأنَّ إعمالها كثيرٌ بل أَوْجَبَهُ بَعْضُهُمْ...⁽¹⁾، وَمِمَّنْ أَجَارَ الْإِعْمَالَ مَعَ هَذِهِ الْحُرُوفِ فَضْلاً عَنْ (لَيْتَ) قِيَاساً الزُّجَاجُ، وَابْنُ السَّرَّاجِ، وَقَدْ تَبِعَهُمْ فِي ذَلِكَ ابْنُ النَّازِمِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تُصَحُّ عِنْدَ جُمْهُورِ النُّحَاةِ؛ لِأَنَّ (مَا) أزالَتْ اخْتِصَاصَ هَذِهِ الْحُرُوفِ بِالْأَسْمَاءِ، وَهِيَائِهَا لِلدُّخُولِ عَلَى الْأَفْعَالِ.

وعلى الرُّغْمِ مِنْ إِجَازَةِ الْإِعْمَالِ مَعَ غَيْرِ (لَيْتَ) مِنَ الْحُرُوفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَإِنَّ الْمُجِيزِينَ لَمْ يَزُودُونَا بِشَاهِدٍ فَصِيحٍ يُمَكِّنُ أَنْ يُعَزَّزَهَا، أَوْ أَنْ يُتَّكَأَ عَلَيْهِ فِيهَا. وَمِمَّا عَدَّ شَاهِداً عَلَى إِعْمَالِ (لَيْتَمَا)، وَإِهْمَالِهَا قَوْلُ الثَّابِغَةِ⁽²⁾:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ

بَنَصَبِ (الْحَمَامِ)، وَرَفَعِهِ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ كَمَا ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ، وَأَنَّ رُؤْيَةَ كَانَ يُشِيدُ هَذَا الشَّاهِدَ بِالرُّفْعِ، عَلَى أَنَّ (مَا) كَافَّةٌ، وَأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ مُبْتَدَأٌ، وَأَنَّ (الْحَمَامَ) بَدَلٌ مِنْهُ، وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ إِلَى وَجُوبِ إِعْمَالِهَا.

وَقَدْ عَدَّ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ، وَالْبَيَانِيِّينَ (مَا) الْكَافَّةَ لـ (إِنَّ) - نَافِيَةً، لِإِفَادَتِهَا الْحَصْرَ، وَهُوَ قَوْلٌ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ عِنْدَ النُّحَاةِ⁽³⁾.

وَبَعْدَ، فَإِنَّ إِجَازَةَ إِعْمَالِ غَيْرِ (لَيْتَ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَفْتَقِرُ إِلَى شَوَاهِدٍ تُعَزِّزُهُ، وَأَنَّ إِعْمَالَ (لَيْتَ)، وَإِهْمَالَهَا يُمَكِّنُ أَنْ يُتَنَاسَى إِعْمَالُهَا لِتَحْقِيقِ الْأَطْرَادِ فِي الْعَمَلِ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ الْمُخَالَفَةَ لِحُذْبِ الْإِتْبَاءِ إِلَى مَا بَعْدَهَا لِتَوْكِيدِهِ، وَلَا سِيَّما أَنَّ فِي هَذَا الشَّاهِدِ رَوَائِثِينَ.

• جَوَازُ الضَّمِّ، وَالْفَتْحُ فِي الْمُنَادَى، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُبَدِّى بِوُضُوحٍ فِيمَا يَأْتِي⁽¹⁾:

(1) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 284-283 / 1.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 78 / 4، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 284 / 1.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 142 / 3.

أ. أن يكون التابع لَفْظَةً (ابن) الواقعة بينَ عَلمَين: أجازَ الثَّحَاةُ في (زيد) العلم المفرد في قولك: أزيدُ بن سَعِيدٍ، الضَّمُّ، والفتح، على أن الضَّمُّ مَحْمُولٌ على الأصل، وهو ضَمُّ المُنَادَى العلم المفرد، وأنَّ الفتحَ مَحْمُولٌ إمَّا على الإِثْبَاعِ لِلْفِظَةِ (ابن)، لأنَّ الحَاجِزَ بينهما غَيْرُ حَصِينٍ؛ لَأَنَّهُ سَاكِنٌ، وإمَّا على تَوَهُمِ تَرْكِيبِ الصِّفَةِ، والمَوْصُوفِ تَرْكِيباً مَزْجِيّاً مِنْ حَيْثُ جَعَلَهُمَا كَلِمَةً وَاحِدَةً، أو على أن كلمة (ابن) زائدة فَصَلَّتْ بَيْنَ الْمُتَضَايِفَيْنِ (زيد سَعِيدٍ)؛ لِأَنَّ ابْنَ الشَّخْصِ تُجَوِّزُ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ.

وهذه المسألة مُقَيَّدَةٌ بِكَوْنِ لَفْظَةِ الابْنِ صِفَةً، لَيْسَتْ مُثَنَّاَةً وَلَا مَجْمُوعَةً، وَمُضَافَةً إِلَى عِلْمٍ آخَرَ، وَكَوْنِ الْبُتُوَّةِ حَقِيقَةً، وَبِكَوْنِ الْمُنَادَى عِلْماً مُفْرَداً، صَحِيحَ الْآخِرِ. وإن كانت لَفْظَةُ الابْنِ في هذه المسألة بَدَلًا، أو عَطْفَ بَيَانٍ، أو مُنَادَى، أو مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلٍ مَحذُوفٍ - وَجَبَ ضَمُّ الْمُنَادَى؛ لِأَنَّ تَرْكِيبَهُ مَعَ مَا مَرَّ لَا يَصِحُّ. وَمِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ أَحَدِ الرُّجَّازِ⁽²⁾:

يَا حَكَمَ بْنَ الْمُنْدَرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

على أن (حَكَمَ) يَجُوزُ فِيهِ الضَّمُّ، وَالْفَتْحُ كَمَا مَرَّ.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ مَا لَمْ يَخْضَعْ لِسُلْطَانِ هَذِهِ الْقِيُودِ السَّابِقَةِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَأْخُذَ حَكَمَ الْمُنَادَى الَّذِي يَخْضَعُ لِهَذَا السُّلْطَانِ، كَمَا فِي: يَا رَجُلُ ابْنِ عَمْرٍو، الَّذِي يَجِبُ فِيهِ الضَّمُّ؛ لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ، وَهِيَ نَكْرَةٌ يَجُوزُ أَنْ تُكُونَ غَيْرَ مَقْصُودَةٍ، فَتُنْصَبُ، أَوْ تُنْصَبُ إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفَةً، كَمَا قِيلَ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِكَ: يَا زَيْدُ الْفَاضِلِ ابْنِ عَمْرٍو، مِنْ حَيْثُ وَجُوبُ الضَّمِّ؛ لِأَنَّ لَفْظَةَ ابْنٍ لَمْ تُتَّصِلْ بِهِ بَلْ فَصِلَتْ عَنْهُ بِالصِّفَةِ، وَفِي قَوْلِكَ: يَا زَيْدُ الْفَاضِلِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَوْصُوفٍ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَمْ يَتَّقِذْ بِهَا الْكُوفِيُّونَ، كَمَا فِي قَوْلِ جَرِيرٍ⁽¹⁾:

(¹) انظر التفصيل في هذه المسألة في: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 80 / 4، السيوطي، همع الهوامع: 191 / 2.

(²) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 142 / 3.

فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

على أن (الجوادا) نعت لـ (عمر) على المحل، والرفع على اللفظ جائز، على أن فتحة (عمر) محمولة على أن الأصل: يا عمرا، على مذهب من يحيز إلحاق هذه الألف في غير الندبة، والاستغناء، والتعجب، أو على أن هذا الأصل: يا عمرا بالتثوين للضرورة الشعرية، وقد حذف هذا التثوين لالتقاء الساكنين.

والقول نفسه في وجوب الضم في مثل: يا زيد ابن أخينا؛ لأن لفظة (ابن) ليست مضافة إلى علم، كما مر.

وقيل إن فتحة ابن فيما توافرت فيه قيود ضم المنادى الموصوف بهذه اللفظة - فتحة إغراب، وهو مذهب جمهور النحاة، أو فتحة بناء لتركيبها مع موصوفها، وهو مذهب عبد القاهر الجرجاني، وقيل إنه ربما نضم هذه اللفظة إقباعاً للموصوف المضموم؛ لأنه روي عن العرب فيما حكاه الأخفش عن بعضهم: يا زيد بن عمرو.

وتأخذ لفظة (ابنة) في هذه المسألة حكم مذكرها (ابن) عند بعض النحاة، أمّا لفظة بنت فلست كذلك، إذ يجب ضم العلم المنادى المفرد معها، كما في: يا هند بنت عمرو؛ لأنها بعيدة الشبه بابن في اللفظ، أو كثرة الاستعمال، أو أن الفتح ممتنع معها لتعذر الإقباع، لأن الفاصل، وهو الباء المتحركة، حاجز حصين، والقول نفسه في (بنتي) تصغير ابن⁽²⁾.

ويعامل معاملة العلم المفرد الصحيح الآخر في هذه المسألة (فلان)، و(ضل)، و(سيد) في المذهب الكوفي، كما في: يا فلان بن فلان، ويا ضل بن ضل، ويا سيد بن سيد، ولا تصح هذه المسألة في المذهب البصري.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3 / 143.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3 / 143.

وغير ذلك مما ورد فيه الرفع، أو النصب، أو الجر، وهي مسألة ستبدى بوضوح، وتفصيل في مكانها.

ولا شك في أن النحاة لهم أثر في كون الكلمة رويت بالنصب، أو الرفع، أو الجر للنافس في التأويل، والتعليل، وهذه الرواية تحتاج إلى أن يتثبت منها ليطمأن إليها عند بناء القاعدة النحوية عليها، وليس يخاف أن النحاة يكثرون من توهم النصب، أو الرفع، أو الجر في تلك الأسماء التي لا تظهر على أواخرها الحركات الإعرابية كالمبنيات، والأسماء المقصورة، والحروف المقطعة؛ لتحقيق التنافس، والتسابق في ابتكار التعليلات والتأويلات، والأوجه الإعرابية المختلفة.

ولعل ما يعزز احتمالية تأثير النحاة في الرواية ما يطالعنا من أقوال، كما في "ويجوز رفعه، ويمتنع بناؤه على الفتح، وأما ما رواه الأخفش من نحو: لا رجل، وامرأة فساد...⁽¹⁾، وغير ذلك فضلاً عما مر،... ولو رفع على اللفظ لجاز، ولكن القوافي منصوبة...⁽²⁾."

• جواز رفع تابع المنادى المضموم، ونصبيه: أجاز النحاة في تابع المنادى غير المضاف، أو المقترن بـ(أل) الرفع على اللفظ، والنصب على المحل، كما في: يا غلام بشر، وبشرأ، وبشر بالضم، على أن الأخيرة بدل من المنادى المبني؛ لأن هذا البدل على نية إعادة العامل، والرفع، والنصب بالتثوين مخمولان على عطف البيان. ومن ذلك التوكيد، كما في: يا ثمين أجمعون على اللفظ، ويا ثمين أجمعين حملاً على المحل.

ويجب نصب هذا التابع إذا كان مضافاً، وعد بدلاً من المضموم؛ لأن الإبدال يكون على نية إعادة العامل، كما في: يا زيد أبا عبد الله، ويا زيد أبا عبد الله؛ لأن العاطف

(1) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 13-14.

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 143 (شرح شواهد العيني).

كالنائب عن العامل، ويجوز على مذهب المازني، والكوفيّين: يا زَيْدُ وعَمْرَأُ، ويا عَبْدَ اللَّهِ وبَكْرَأُ.

ويجوز في المَعْطُوفِ الْمُقْتَرِنِ بحرفِ التَّعْرِيفِ على العَلَمِ المُفْرَدِ المَبْنِيِّ على الضَّمِّ في هذه المسألة - الرُّفْعُ، والنَّصْبُ، كما في: يا زَيْدُ والحَسَنُ الوَجْه؛ لأنَّ تَقْدِيرَ حَرْفِ النِّدَاءِ قَبْلَهُ لَا يَصَحُّ؛ ولذلك عُدَّ شَبِيهًا بِالنَّعْتِ في هذه المسألة، على أنَّ الخَلِيلَ، وسَيِّبَوَيْهَ، والمازني يَخْتَارُونَ الرُّفْعَ لِتَحْقِيقِ المُشَاكَلَةِ اللَّفْظِيَّةِ، وكَثَرَتْ في الكلام العربي.

وللنحويّين في قراءة السَّبْعَةِ: «يا جِبَالُ أُوَيْي مَعَهُ الطَّيْرُ»⁽¹⁾، بِنَصْبِ (وَالطَّيْرَ)، وفيه أَرْبَعَةُ تَأْوِيلَاتٍ⁽²⁾:

- أ. أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (فَضْلًا) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَقَدْ أَتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا».
- ب. أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ، وَهُوَ تَأْوِيلٌ عَدَّةُ ابْنِ الْحَشَّابِ ضَعِيفًا.
- ج. أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَسَخَّرْنَا لَهُ الطَّيْرَ.
- د. أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ (جِبَالُ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلِ حَرْفَ النِّدَاءِ، فَلَا يَأْخُذُ حُكْمُ مَا يَلِيهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ وَلَآنُ فِي النَّصْبِ حَمْلًا لِلْقُرْآنِ عَلَى الظَّاهِرِ، وَإِجْمَاعًا لِلْقُرَّاءِ مَا عدا الْأَعْرَجَ؛ وَلَآنُ الْمَعْرُوفُ بِ(أَل) يُشْبِهُ الْمَعْرُوفَ بِالْإِضَافَةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا تُعْرَفُهُ، وَكَوْنُ الْمُضَافِ يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ، أَوْ يَتَخَصَّصُ بِهَا؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ الرُّفْعَ وَاجِبٌ إِذَا كَانَتْ (أَل) مِنْ بَنِيَّةِ الْكَلِمَةِ، كَالْيَسَعِ، أَوْ لِلنَّحْلِ الْأَصْلِ كَالَّتِي فِي الْحَارِثِ، وَالْعَبَّاسِ، وَالضُّحَاكِ.

وَيَجِبُ فِي تَابِعِ (أَيُّ) فِي أَسْلُوبِ النِّدَاءِ الرُّفْعُ، كَمَا فِي: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ عِنْدَ النُّحَاةِ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَادَى فِي الْحَقِيقَةِ لَا (أَيُّ) الَّتِي تُعَدُّ وَصْلَةً لِنِدَاءِ هَذَا الْأِسْمِ الْمُقْتَرِنِ بِ(أَل)، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حَسَبِ أَصُولِهِمْ لَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ بَلْ تَابِعٌ لَهُ.

(1) سبأ: 10.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 159/9، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 263/7، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 149/3.

وأجاز المازنيّ التّصنّب في هذه المسألة لأنّ تابع ما له محلّ في الإغراب يتّبعي أن يكون له محلّ كذلك، وهو التّصنّب على التّعت، أو عطف البيان، كما يظهر لي، على الرّغم من أنّ عطف البيان مُقيّد بالجمود.

ودكر ابن الباذش أنّ هذا التّصنّب مسموع من العرب، وهي مسألة تُعزّزها قراءة الشّدوذ⁽¹⁾: «قل يا أيها الكافرين»⁽²⁾، بتّصنّب (الكافرين).

وقيل إنّ (أل) في هذا التابع في هذه المسألة جنسيّة تحوّلت إلى الحضوريّة كالتي في تابع اسم الإشارة، كما في: جاء هذا الرّجل، وهو حضور اكتسبته من كون مدخولها صفة لئكة مقصودة تُنبئ عن مقصود معيّن حاضر، كما قيل.

ويجوز أن يكون هذا التابع مقترناً بـ(أل) التي تُنبئ عن لَمَح الأصل، كما في: يا أيها الحارث، أو العباس، أو الضّحّاك، وهو قول الفراء، والجزمي على أن مذهب جمهور النّحاة يكمن في منع هذه المسألة.

وأجاز الأخفش في هذا التابع في هذه المسألة أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، على أن (أي) موصولة اسمي، وأنّ الجملة الاسميّة صلتها، وهي إجازة لا تصحّ عند النّحاة؛ لأنّها لو كانت كذلك لجاز ظهور هذا المبتدأ المحذوف في الكلام العربيّ، ولجاز أن تكون جملة الصّلة فعليّة.

ودهب الكوفيون، وابن كيسان إلى أن أصل: يا أيها الرّجل - في هذه المسألة - هو: يا أيها الرّجل (يا أيهاذا الرّجل) على أن اسم الإشارة حذف مُستغنين عنه بحرف التّثنية.

ويجب في تابع صفة (أي) في هذه المسألة الرّفْع، مفرداً كان، أو مضافاً، كما في قول رُوّبة⁽³⁾:

يا أيها الجاهل ذو التّزّي لا تُوعِدني حيةً بالنّكر⁽¹⁾

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 150 / 3.

(2) الكافرون: 1.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 152 / 3.

على أن (ذو التَّنْزِي) صِفَةٌ لـ (الجاهل) صِفَةٌ (أي).

وَتُوصَفُ (أي) في هذه الْمَسْأَلَةِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ، كما في قَوْلِ ذِي الرُّمَّةِ⁽²⁾:

أَلَا أَيُّهَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ لَشَيْءٍ نَحْتَهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ

على أن اسمَ الْإِشَارَةِ (هذا) صِفَةٌ لـ (أي)، وأن اسمَ الْإِشَارَةِ هذا وَصِفَ بِمَا فِيهِ (أل)، وهو (البَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ)، وَتَقْيِدُ هذه الْمَسْأَلَةِ بِمُخَلِّو اسمِ الْإِشَارَةِ مِنْ حَرْفِ الْخِطَابِ، وهو الْكَافُ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ابْنَ كَيْسَانَ أَجَازَ هذه الْمَسْأَلَةَ، كما في: يَا أَيُّهَا ذَاكَ الرَّجُلُ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي جَوَازِ وَصْفِهَا فِي هذه الْمَسْأَلَةِ بِاسْمِ مَوْصُولٍ فِيهِ (أل)، كما في: يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ.

وَلَمْ يَقْيِدِ ابْنُ عُصْفُورٍ، وَابْنُ مَالِكٍ الْوَصْفَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ فِي هذه الْمَسْأَلَةِ بِأَنَّ يَكُونَ مَثْبُوعاً بِاسْمِ مُقْتَرِنٍ بـ (أل)، كما في⁽³⁾:

أَيُّهَذَا نِ كَلَّا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغْلَا فَيَمْنُ وَغَلَّ⁽⁴⁾

وهي مَسْأَلَةٌ لَا تُصِحُّ عِنْدَ غَيْرِهِمَا.

وَيَأْخُذُ اسْمُ الْإِشَارَةِ مُنَادَى حُكْمَ صِفَةٍ (أي) فِي هذه الْمَسْأَلَةِ مِنْ حَيْثُ وَجُوبُ ذِكْرِهَا، وَرَفْعُهَا، وَاقْتِرَانُهَا بـ (أل)، كما مرَّ، وكما في: يَا ذَا الرَّجُلُ، وَيَا ذَا الَّذِي قَامَ، على أَنَّ يَقْيِدَ هذا الْوَجُوبُ بِكَوْنِ تَرْكِ هذه الصِّفَةِ لَا يَسْتَطِيعُ الْمُخَاطَبُ بِهِ تَبْيِينَ هذا الْمُنَادَى دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى وَصْفِهِ.

(1) التَّنْزِي: ميل الإنسان إلى الشر، والنكز: اللسع.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 152 / 3.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 152 / 3.

(4) الواغل: الداخل على القوم وهم يشربون.

ويتبدى ذلك فى عد اسم الإشارة وصلة لنداء هذه الصفة، كما فى قولك لرجل قائم بين قوم جلوس: يا هذا القائم، وإن استطاع أن يبينه فى هذه المسألة دون ذكر صفة له بأن يكون اسم الإشارة هو المقصود بالنداء، وهى مسألة تكمن فى تقدير المتكلم الوقوف عليه، أو نيته إيائه - فلا يلزمه أى قيد من القيود السابقة، ما عدا قيد الاقتران بـ (أل) الذى يجب أن يراعى، ويتقيد به فى هذه المسألة؛ ولذلك تأخذ صفته حكم صفة غيره من المناديات المبنية على الضم، كما فى: يا سعد سعد الأوس، ويا سعد سعد الأوس، على أن فى (سعد) المنادى بالفتح - ثلاثة أوجه⁽¹⁾:

أ. أن تكون الفتحة فتحة إعراب؛ لأنه منادى مضاف، على أن (سعد) الثانية زائدة فصلت بين المتضامفين (سعد الأوس)، وهو مذهب سيبويه، وقيل إن (سعد) الثانى توكيد لفظي.

ب. أن يكون الأول مضافاً، على أن المضاف إليه محذوف دل عليه المذكور، على أن الثانى مضاف إلى هذا المضاف إليه المذكور، وهو قول المبرد، وعلى أن فيه ستة أوجه إعرابية، وهى أن يكون منصوباً على النداء المستأنف، أو على المفعول به لفعل مقدر تقديره: أعني، أو على عطف البيان، أو البدل، أو التوكيد، أو النعت.

ج. أن يكون الأول، والثانى مركبين تركيباً مزجياً تركيب أحد عشر، وأضربيه، ولذلك بنى على فتح الجزأين، على أنهما مضافان، وهو قول الأعلم. أما ضم الأول فلكونه اسم علم مفرداً، وقيل إن هذا الضم أحسن الوجهين. ومن ذلك أيضاً قول جرير⁽²⁾:

يا نيم نيم عدي لا أبا لكم لا يلفينكم فى سوءة عمر

وقول عبد الله بن رواحة، أو بغض ولد جرير⁽³⁾:

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 154 / 3.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 154 / 3.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 153 / 3.

يا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ تُطَاوَلُ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

وَيَجُوزُ فِي الثَّانِي إِذَا لَمْ يَكُنْ مُضَافًا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: يَا زَيْدُ زَيْدٌ - أَنْ يُضَمَّ عَلَى أَثَرِهِ بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ، وَأَنْ يُرْفَعَ، وَيَنْصَبَ عَلَى أَثَرِهِ عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى اللَّفْظِ، أَوِ الْمَحَلِّ.

وَيَجُوزُ فِي الْأِسْمِ الثَّانِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَكُونَ اسْمُ جِنْسٍ فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ عَلَمًا، كَمَا فِي: يَا رَجُلُ رَجُلَ قَوْمٍ، أَوْ وَصْفًا، كَمَا فِي: يَا صَاحِبَ صَاحِبَ زَيْدٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَوْجَبُوا ضَمَّ الْأَوَّلِ فِيهَا إِذَا كَانَ اسْمُ جِنْسٍ، وَنَصَبَهُ مُتَوْنًا إِذَا كَانَ صِفَةً، كَمَا فِي: يَا صَاحِبًا صَاحِبَ زَيْدٍ، أَوْ غَمَّةً بِلَا تَنْوِينٍ.

وَيَجُوزُ فِي مِثْلِ قَوْلِ الْعَرَبِ: يَا ابْنَ أُمٍّ، وَيَا ابْنَ عَمٍّ، وَيَا ابْنَةَ عَمٍّ - فَتُحُ الْمِيمُ، وَكُسْرُهَا، عَلَى أَنْ فِي الْفَتْحِ تَأْوِيلَيْنِ⁽¹⁾:

أ. أَنْ أَصْلَ مَا مَرَّ: يَا ابْنَ أُمٍّ، وَيَا ابْنَ عَمٍّ، وَيَا ابْنَةَ عَمٍّ، عَلَى أَنْ أَصْلَ الْأَلْفِ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَقَدْ حُذِفَتْ هَذِهِ الْأَلْفُ تَخْفِيفًا لِكثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَلِذَلِكَ بَقِيَ الْفَتْحُ دَلَالَةً عَلَيْهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَغَيْرِهِمْ.

ب. أَنْ اللَّفْظَيْنِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ رُكْبَتَا ثَرْكِيًّا مَرْجِيًّا، وَلِذَلِكَ بُنِيَ عَلَى فَتْحِ الْجُزْأَيْنِ، كَمَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ سَيَوْنِيهِ، وَالْبَصَرِيِّينَ.

وَيُخْمَلُ الْكُسْرُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَهُوَ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَقَدْ بَقِيَ الْكُسْرُ دَلِيلًا عَلَيْهَا، وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الْحَذْفَ مُقَيَّدٌ بِكَثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُجِزُوا حَذْفَ هَذِهِ الْيَاءِ فِيمَا لَمْ يَكُنْ اسْتِعْمَالُهُ، كَمَا فِي: يَا ابْنَ أَخِي، وَيَا ابْنَ خَالِي.

وَمِمَّا جَاءَ بِالْكَسْرِ، وَالْفَتْحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قِرَاءَةُ: «قَالَ يَا ابْنَ أُمٍّ»⁽²⁾.

وَبَعْدُ فَلَعَلَّ هَذِهِ الْأَوْجُهَ الْجَائِزَةَ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ، وَمَا يَدُورُ فِي فَلَكِهَا مِنْ تَأْوِيلَاتٍ، وَتَوْهُمَاتٍ - تُفَرِّضُ عَلَيْنَا سُلْطَانَهَا لِرَجْعِ النَّظَرِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ حَيْثُ الاسْتِعْنَاءُ عَنِ الْأَمْثِلَةِ الْمَصْنُوعَةِ الَّتِي لَجَأَ إِلَيْهَا النَّحَاةُ لِتَوْسِيْعِ قَوَاعِدِهِمْ، وَأَصُولِهِمْ، وَمِنْ حَيْثُ التَّخْفِيفُ

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 157/3.

(2) الأعراف: 150.

من تلك التوهّمات، والتأويلات الثرة على أن يُراعى المعنى المراد في هذا التخفيف، ولعلّ المصير إلى أن الائتلاء على حركة يُمكن أن تُعدّ أصيلةً، وإلى أن تلك الحركتين الأخريين، أو تلك الحركة الأخرى صير إليها رغبة في المخالفة لجذب الانتباه إليها، لتوكيدها -يؤدّي إلى التخلّص من كثير من التأويلات، ولا يخفى ما للمتكلم وتواصله الإخباري مع المخاطب من أثر في مثل هذا الاتزياح، أو الإبدال.

• جواز جرّ صفة المستغاث به، ونصبيها، كما في قولك: يا لزيد الشجاع للمظلوم، على أن النصب مخمُول على موضع المستغاث له، وهو قول ابن الأثير: لا ينعُد نصب الصفة حملاً على الموضع...⁽¹⁾؛ لأنّ موضوعة النصب على المفعول به، على أن الرضي قد جزم بامتناع غير الحرّ، وهي مسألة يُمكن أن يكون الغرض من النصب فيها جذب الانتباه إلى هذه الصفة، لتوكيدها.

ثالثاً: أن الخلافات النحويّة أفضت إلى تكثير الأوجه الإعرابيّة:

لقد أدّى افتتان النحاة بالتأويلات، وتكثير الأوجه الإعرابيّة على حسب مذاهبهم النحويّة - إلى توهّم جواز تحريك حرف الإعراب بأكثر من حركة إعرابيّة، وفي العربيّة شواهد ثرة أخضعت لسُلطان هذه المسألة، ومن ذلك قول المتنبي⁽²⁾:

كفى ثعلاً فخرأً بآلك منهم ودهر لا أمسيت من أهله أهل

على توهّم كون (دهر) مرفوعاً، ومجروراً، ومنصوباً على أن في الرفع وجهين:

(1) أن يكون مبتدأً مخدّوف الخبر، والتقدير: ودهر يفخر بك، على أن مسوّغ الابتداء بالثكرة كونها موصوفة.

(2) أن يكون معطوفاً على فاعل (كفى)، وهو المصدّر المؤول من (أن)، وما في حيزها على أن الباء زائدة.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 164/3.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 153/2.

والجرُّ مَحْمُولٌ عَلَى عَظْفِهِ عَلَى (فَخْرًا) عَلَى تَوْهُمِ رَفْعِهِ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ (كَفَى)، وَأَنَّ
الْبَاءَ مُتَعَلِّقَةٌ بِـ(فَخْرًا)، وَيَكُونُ (أَهْلًا) خَبْرًا لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: هُوَ أَهْلٌ لَأَنَّ أَمْسَيْتَ
مِنْ أَهْلِهِ.

وَالنَّصْبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعَظْفِ عَلَى (تُعْلًا)، عَلَى أَنَّ (أَهْلًا) خَبْرٌ لِمُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ،
كَمَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ الْمَعْرِيِّ، وَذَهَبَ الرَّبْعِيُّ إِلَى أَنَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى اسْمِ (أَنَّ)، وَأَنَّ (أَهْلًا)
مَغْطُوفٌ عَلَى خَبَرِهَا، وَقِيلَ إِنَّهُ لَا مَعْنَى لِلْبَيْتِ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ.

وَيَعُدُّ ابْنُ هِشَامٍ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمَعْرِيُّ مِنْ بَابِ التَّعْسُفِ: وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ
التَّعْسُفِ، وَشَرْحُهُ أَنَّهُ عَظْفٌ عَلَى الْمَفْعُولِ الْمُتَقَدِّمِ، وَهُوَ (تُعْلًا)، وَالْفَاعِلُ الْمُتَأَخِّرُ، وَهُوَ
(أَنَّكَ مِنْهُمْ) مَنْصُوبًا، وَمَرْفُوعًا، وَهُمَا (ذَهْرًا)، وَ(أَنَّ)، وَمَعْمُولَاها، وَمَا تُعْلَقُ بِخَبَرِهَا، ثُمَّ
حُذِفَ الْمَرْفُوعُ الْمَغْطُوفُ اكْتِفَاءً بِدَلَالَةِ الْمَعْنَى⁽¹⁾.

وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّزُ مَا مَرَّ أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ طَالَعَنَا بِأَفْرَادٍ مَكَانَ لَقْدَ يَكُونُ لِلشَّيْءِ إِغْرَابٌ إِذَا
كَانَ وَحْدَهُ، فَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ آخَرُ تَغَيَّرَ إِغْرَابُهُ، فَيَتَّبِعِي التَّحَرُّزُ فِي ذَلِكَ⁽²⁾؛ وَمِمَّا عَدَّهُ مِنْ
ذَلِكَ: مَا أَنْتَ، وَمَا شَأْنُكَ، عَلَى أَنَّهُمَا مَبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ، فَإِذَا ذُكِرَ (وَزَيْدًا) بَعْدَهُمَا: مَا أَنْتَ
وَزَيْدًا، وَمَا شَأْنُكَ وَزَيْدًا - كَانَ (أَنْتَ) فَاعِلًا لِفِعْلِ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا تُصْنَعُ، أَوْ مَا
تَكُونُ؟

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: كَيْفَ أَنْتَ؟ وَكَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا؟ عَلَى أَنَّ (كَيْفَ) فِي الْمَثَالِ الثَّانِي
حَالٌ، وَيَكُونُ (زَيْدًا) مَفْعُولًا مَعَهُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ.

رَابِعًا: أَنَّ الْمُتَكَلَّمَ يُمَكِّنُ أَنْ يُوسَمَ بِأَنَّهُ مَلِكُ عَمَلِيَّةِ الْكَلَامِ يَتَحَكَّمُ فِيهَا:

لَا يَخْفَى مَا لِلْمُتَكَلِّمِ مِنْ أَثَرِ رَيْنِسٍ فِي الْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ، فَهُوَ الَّذِي يَرْفَعُ، وَيَنْصِبُ،
وَيَجُرُّ، وَيَحْذِفُ، وَيَزِيدُ، وَيَضَعُ كَلِمَةً مَوْضِعَ أُخْرَى، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يُخْضِعُهُ لِسُلْطَانِ
مُعْتَقَدَاتِهِ، وَأَعْرَافِهِ، وَعَادَاتِهِ، وَمَا يُكْنَهُ مِنْ مَعَانٍ، وَيَرْغَبُ فِي أَنْ يُوصِلَهُ إِلَى الْمُخَاطَبِ، أَوْ

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 2/ 156.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 6/ 621-622.

المخاطبين، أو السامع، أو السامعين بوسائل مؤثرة في هؤلاء يمكن أن تبدى لهم من كلام المتكلم الذي يجب أن يكون محيلاً لهم على أشياء يعرفونها حق المعرفة من خلال وسائل، وقرائن متعددة تكون في داخل الكلام، أو خارجه، فهذا المتكلم منتج، أو مؤلف، وهؤلاء السامعون قراء محللون، وناقدون غايتهم القصوى تبين مراد هذا المتكلم.

فالمتكلم هو الذي يرفع، وينصب، ويجر، ويستبدل حركة بأخرى، ويضع كلمة موضع أخرى، أو جملة موضع أخرى، فهو الذي يضع جمع القلة موضع جمع الكثرة، أو جمع الكثرة موضع جمع القلة، ويضع اسم الفاعل موضع اسم المفعول، أو اسم المفعول موضع اسم الفاعل، ويضع جمع العقلاء موضع جمع غيرهم، ويضع الفعل الماضي موضع المضارع، أو المضارع موضع الماضي، وغير ذلك من المسائل الثرة التي تطالعنا في القرآن الكريم، وقراءاته، والكلام العربي نظمه ونثره.

فهو الذي يقصد ما مر لتحقيق ما يريد أن يوصله إلى السامعين، أو المخاطبين بشكل مؤثر جلي.

ولا يخفى ما لما في المجتمع من عادات، وتقاليد، وأعراف، ومعتقدات من أثر في هذا المتكلم الذي يخضع لسُلطان ما مر.

ولعل ما يشهد لأثر هذا المتكلم في عملية الكلام الرئيس أن بعض الظروف يجوز منعها من الصرف، وصرفها على حسب قصده، كما في: غدوة، وبكرة، وسحر، وأمس، على أن هذه الظروف تمنع من الصرف إذا أريد بها وقت معين، أو محدّد، وتُصرف إذا لم يرد بها ذلك الوقت⁽¹⁾.

ويبدى هذا الأثر في الأعلام التي يمكن أن تكون معارف، أو نكرات على حسب قصده، ورغبته كما في: جاء زيد وزيد آخر، ومررت بعثمان، وعثمان آخر، والقول نفسه في الأعلام كافة، ولعل هذا الأثر جعل الكوفيين بمنعون العلم من الصرف لعله واحدة،

(1) انظر: الزبيدي، تاج العروس (غدو، 39/143).

وهي العلمية، وهذا الأثر يُقرُّ به القُدَامَى كَأبي سَعِيدِ السَّيرَافِي: «أَعْلَمَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ تُشَارِكُ
التَّكْرَرَ فِي مَوْضِعَيْنِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ التَّغْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ فِيهِمَا عَلَى قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ...»⁽¹⁾.

وَيَتَبَدَّى ذَلِكَ أَيْضاً فِي قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ كَاتِبِ الْمَهْدِيِّ: «قُرَى عَرَبِيَّةٌ، بِثَنَوَيْنِ (قُرَى)،
وَحَدَفَ شَيْبُ بْنُ شَبَّةَ هَذَا الثَّنَوَيْنِ: قُرَى عَرَبِيَّةٌ، وَلِذَلِكَ يُحْيَبُ أَبُو قُتَيْبَةَ الْجَعْفِيُّ الْكُوفِيُّ
النُّحْوِي سَائِلِيهِ عَنْ سَبَبِ هَذِهِ الْمَخَالَفَةِ: إِنْ كُنْتُ أَرَدْتُ الْقُرَى الَّتِي بِالْحِجَازِ يُقَالُ لَهَا: قُرَى
عَرَبِيَّةٌ، فَهِيَ لَا تُنْصَرَفُ، وَإِنْ كُنْتُ أَرَدْتُ قُرَى مِنَ السَّوَادِ ثَوَّتْ، قَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ الَّتِي
بِالْحِجَازِ، قَالَ: هُوَ كَمَا قَالَ شَيْبٌ»⁽²⁾.

وَحَمَلاً عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَرْفَعُ، وَيَنْصِبُ، وَيَجُرُّ عَلَى حَسَبِ قَصْدِهِ، وَنِيَّتِهِ،
وَرَغْبَتِهِ فِي تَحْقِيقِ مَعْنَى مَا، أَوْ فِكْرَةِ مَا، فَلِسَانُهُ قَدْ يَتَزَاوَعُ عَنِ الْمَأْلُوفِ الْفَصِيحِ الشَّائِعِ عَلَى
وَفْقِ مَا مَرَّ، وَهَذَا الْإِنْزِيَاخُ وَسَمَهُ الثُّحَاةُ الْقُدَامَى بِالْغَلَطِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ
سَيَبَوَيْهِ: «وَأَعْلَمَ أَنَّ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ يَغْلِطُونَ، فَيَقُولُونَ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ
ذَاهِبَانِ، وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ...»⁽³⁾.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ هَذَا الْإِنْزِيَاخَ مَقْصُودٌ مُرَادٌ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا التَّبَدُّي مَا جَاءَ فِي
(حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ): «وَاعْتَرَضَ بَأَنَّهُ كَيْفَ يُسْنَدُ الْغَلَطُ إِلَى الْعَرَبِ،
وَأُجِيبَ بَأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ لَمَّا سَبَقَ مِنْ أَنَّ الْحَقَّ قُدْرَةُ الْعَرَبِيِّ عَلَى الْخَطَأِ إِذَا قَصَدَ
الْخُرُوجَ عَلَى لُغَتِهِ، وَالتَّنَطُّقَ بِالْخَطَأِ، وَقِيلَ: مُرَادُ سَيَبَوَيْهِ بِالْغَلَطِ مُجَرَّدُ ثَوِّهِمْ أَنْ لَيْسَ فِي
الْكَلَامِ (إِنَّ)، وَهَذَا هُوَ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ كَلَامِهِ، كَمَا بَسَطَهُ فِي (الْمُعْنَى)، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ مُرَادَهُ
بِالْغَلَطِ شِدَّةُ الشُّذُوزِ»⁽⁴⁾.

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: 176.

(2) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو: 184-185.

(3) سيبويه، الكتاب: 290/1؛ وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب):
473/5؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 287/1.

(4) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 287/1.

وجاء في (مغني اللبيب): ومُرَادُهُ بِالْغَلَطِ مَا عَبَّرَ عَنْهُ غَيْرُهُ بِالتَّوَهُّمِ، وَذَلِكَ ظَاهِرُ كَلَامِهِ، وَيُوضِّحُهُ إِشَادَةُ الْبَيْتِ، وَتَوَهُّمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْغَلَطِ الْخَطَأَ، فَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَأَنَّا مَتَى جَوَزْنَا ذَلِكَ عَلَيْهِمْ زَالَتِ الثَّقَةُ بِكَلَامِهِمْ، وَامْتَنَعَ أَنْ تُثَبَّتَ شَيْئاً نَادِراً لِإِمْتِكَانِ أَنْ يُقَالَ فِي كُلِّ نَادِرٍ: إِنْ قَائِلُهُ غَلَطَ⁽¹⁾.

وجاء في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف): وَأَمَّا مَا حَكَّوْهُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، فَقَدْ ذَكَرَ سَبْيُوْنُهُ أَنَّهُ غَلَطَ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ إِذَا اسْتَهْوَاهُ ضَرْبٌ مِنَ الْغَلَطِ، فَيَعْدِلُ عَنْ قِيَاسِ كَلَامِهِ...⁽²⁾.

وَفِي قَوْلِ الْعَرَبِ السَّابِقِ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وَإِنِّي وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وَقَوْلِ ضَابِيءِ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ الْبَرَجُمِيِّ⁽³⁾:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فإِنِّي وَقِيَارُهَا لَعَرِيبُ

تأويلان:

أ. أَنَّ الْعَطْفَ عَطْفُ تَوَهُّمٍ يَكْمُنُ فِي تَوَهُّمٍ عَدَمِ ذِكْرِ (إِنَّ).

ب. أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَ مُبْتَدَأٍ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ مَا بَعْدَ الْوَائِ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّكَ أَنْتَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ.

وَيُخْمَلُ قَوْلُهُمْ: إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ عَلَى حَذْفِ ضَمِيرٍ مُتَفَصِّلٍ يُغَرَّبُ مُبْتَدَأٌ مُؤَكَّدٌ بـ (أَجْمَعُونَ)، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّهُمْ هُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، عَلَى أَنَّ (أَجْمَعُونَ) تَوْكِيدٌ مَعْنَوِيٌّ لِهَذَا الْمُبْتَدَأِ الْمَحْذُوفِ.

وَيُعَزِّزُهُ أَيْضاً مَا يُوسِّمُ عِنْدَ النُّحَاةِ بِالْعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ، كَمَا مَرَّ، وَكَمَا فِي عَطْفِ الْمَجْرُورِ عَلَى خَبَرٍ (مَا) الْحِجَازِيَّةِ، أَوْ لَيْسَ الْمَنْصُوبِ، كَمَا فِي⁽¹⁾: لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً وَلَا قَاعِدٌ،

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 487 / 5.

(2) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 191 / 1.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 473 / 5؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 63 / 1، 68 / 8؛ سيبويه، الكتاب: 38 / 1.

بالجرّ على ثوهم وجود الباء الزائدة في خبر (ليس)، ومنه أيضاً قول زهير بن أبي سلمى⁽²⁾:

بدا لي أنّي لستُ مُدركُ ما مضى ولا سابقُ شيئاً إذا كانَ جايماً
على أنّ (سابق) مَعطوفٌ على ثوهم جرّ خبر (ليس) بالباء الزائدة.
وقول الشاعر الآخر⁽³⁾:

ما الحازمُ الشَّهمُ مقداماً ولا بطلٌ إن لم يكنْ للهوى بالحقِّ غلاباً
وقول الأخوص اليربوعي⁽⁴⁾:

مَشائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ولا ناعِبٍ إلا بينَ غُرَابِهَا
وهذا الثوهم في هذه المسألة مُقَيَّدٌ بِصِحَّةِ دُخُولِ الْعَامِلِ الْمُتَوَهَّمِ، وكثرة دُخُولِ هذا الْعَامِلِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ، كما مرّ، ولذلك يُعَدُّ قولُ الشَّاعِرِ⁽⁵⁾:

وما كُنتُ ذا تيربٍ فيهمُ ولا مُتَمِشٍ فيهمُ مُثَلٍ

غَيْرَ حَسَنٍ، لثوهم دُخُولِ الْبَاءِ عَلَى خَبَرٍ (كان).

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْإِلْتِجَاءِ إِلَى هَذَا الثَّوْهِمِ فِي عَطْفِ الْمَنْصُوبِ عَلَى خَبَرٍ (ما)، أو (ليس) الْمَجْرُورِ، كما في قول عُقَيْبَةَ بْنِ هُبَيْرَةَ الْأَسَدِيِّ⁽⁶⁾:

مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ فَلَسْنَا بِالْجِيَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 478 / 5.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 479 / 5.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 479 / 5.

(4) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 478 / 5.

(5) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 479 / 5.

(6) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 483 / 5.

على أن (الحديدا) مَعْطُوفَةٌ على خَبَرٍ (لَيْسَ) المَجْرُورُ بالباء الزائدة على ثَوَمِ نَصَبِ هذا الخبر.

والقولُ نفسه في الالتجاءِ إلى هذا الثَوَمِ في عَطْفِ مَنْصُوبٍ على مَجْرُورٍ بَعْدَ (غير)، كما في: قامَ القَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَعَمْرَأَ، على ثَوَمِ وَضَعِ (إلا) مَوْضِعَ (غَيْر).

وَيُطَالِعُنا العَطْفُ على الثَوَمِ في الأفعالِ المَجْزُومَةِ بلا جازِمٍ، ومن ذلك ⁽¹⁾:

• قراءةُ غَيْرِ أَبِي عَمْرٍو: «لَوْلا أَخْرَتْنِي إلى أَجَلٍ قَرِيبٍ بِأَصْدَقِّ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ» ⁽²⁾، على أنْ (وَأَكُنْ) مَعْطُوفَةٌ (فَأَصْدَقِّ) على ثَوَمِ: إِنْ أَخْرَتْنِي أَصْدَقِّ، وَأَكُنْ.

• قراءةُ قُتَيْبٍ: «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ» ⁽³⁾، بإثباتِ ياءٍ (يَتَّقِي)، وَجَزْمِ (وَيَصْبِرُ)، على ثَوَمِ جَزْمِ (يَتَّقِي) بـ (مَنْ) الشَّرْطِيَّةُ، أو على نِيَّةِ الوقْفِ، أو على أنْ (مَنْ) شَرْطِيَّةٌ، وأنَّ الياءَ ناشئةٌ مِنْ إشباعِ الكسرة.

وفي كَوْنِ هذا العَطْفِ في الفِعْلِ مِنْ بابِ عَطْفِ الثَوَمِ، أو العَطْفِ على المَوْضِعِ - خلافاً بين النُّحاة ⁽⁴⁾.

وَيُعَزِّزُ هذا الانزياحَ المَقْصُودَ في هذه المسألة الغلطُ في اسْتِعْمَالِ لُغَةٍ أُخْرَى غيرَ لُغَةِ الْمُتَكَلِّمِ، كما في قولِ الفَرَزْدَقِ ⁽⁵⁾:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

على أنْ (بَشَرٌ) اسْمٌ (ما) الحجازية، وأنْ (مِثْلَهُمْ) خَبَرُها المَنْصُوبُ، على الرُّغْمِ مِنْ أنْ تَقْدِيمَ خَبَرِها على اسْمِها يَجْعَلُها مُهْمَلَةً، ولذلك قِيلَ إِنَّ الفَرَزْدَقَ التُّمَيْمِيَّ أَرَادَ أَنْ يَسْتَعْمِلَ لُغَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي (ما) الحجازية، فأَخْطَأَ في هذا الاسْتِعْمَالِ فِي أَحَدِ التَّأْوِيلَاتِ.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 480 / 5.

(2) المنافقون: 10.

(3) يوسف: 90.

(4) انظر: كتابنا: التأويل النحوي في القرآن الكريم.

(5) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 22 / 2، 393 / 4.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِمَا يُسَمَّى بِتَدَاخُلِ اللُّغَاتِ، وَلَا سِيَّما فِي الْمَسَائِلِ الصَّرْفِيَّةِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيمَا وَسِمَ بِالْإِلْغَازِ النَّحْوِيَّةِ الَّتِي صُنِّفَتْ فِيهَا التُّصَانِيفُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَرْغَبُ فِي أَنْ يَجْذِبَ انْتِبَاهَ السَّامِعِ إِلَى مَوْضِعِ الْإِلْغَازِ لِتَعْرِيزِ مَا فِي ذَهْنِهِ مِنْ مَعَانٍ وَأَفْكَارٍ.

أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَّ مَا رُوِيَ عَنِ الْفَرَّاءِ: لَهُ عَلِيٌّ أَلْفٌ إِلَّا الْفَيْنِ - دَلِيلًا عَلَى هَذَا الْقَصْدِ، وَالرَّغْبَةِ مِنْ حَيْثُ جَذَبَ انْتِبَاهَ السَّامِعِ، أَوِ الْمُخَاطَبِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يُوسَمَ بِالْغَلَطِ؟

أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَّ قَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ:

وَرَفَعَ مَفْعُولٍ بِهِ لَا يَلْتَبِسُ وَنُصِبَ فَاعِلٍ أُجِزَ وَلَا تَقْسَ

دَلِيلًا بَيْنًا عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟

أَلَا يُعَزِّزُ الْقَلْبُ الْإِعْرَابِيُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، كَمَا فِي: خَرَقَ الثُّوبُ الْمِسْمَارَ، وَكَسَرَ الزُّجَاجُ الْحَجَرَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْأَقْوَالِ الْأُخْرَى؟

أَلَا يُعَزِّزُ بَدَلُ الْغَلَطِ، أَوِ الْبَدَلُ الْمُبَايِنُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بوضوح، كَمَا فِي قَوْلِكَ: أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْغَلَطَ قَدْ يَعُودُ إِلَى التُّسْيَانِ، أَوِ اللُّسَانِ، أَوِ الْجَهْلِ، أَوِ الرُّغْبَةِ فِي جَذَبِ الْإِنْتِبَاهِ إِلَى الْكَلِمَةِ الْمُخَوِّرَةِ فِي التَّرْكِيبِ اللَّغْوِيِّ؟

أَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُتَّكَأَ فِي تَعْرِيزِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَا يُوسَمُ بِالْجَرِّ عَلَى الْجَوَارِ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ؟، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ سَيَأْتِي الْحَدِيثُ عَنْهَا فِي مَكَانِهَا.

أَلَا يُعَدُّ الْقَطْعُ الْإِعْرَابِيُّ دَلِيلًا بَيْنًا عَلَى هَذَا الْإِنْزِيَاكِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؟ وَهُوَ قَطْعُ أَفْرَدَتْ لَهُ كِتَابًا خَاصًّا.

- ويمما يمكن عدّه من باب المعزّز لأنّ المتكلم في هذا الانزياح من القطع⁽¹⁾:
- قول العرب: مرّزت برجل أبي عشرة نفسه، برفع (نفسه) على التوكيد المعنوي لفاعل الاسم الجامد (أبي عشرة) على ثوهم الاشتقاق فيه على أنّه بمعنى الوالد.
 - قولهم: مرّزت بقوم عرب كلهم، برفع (كلهم) على التوكيد المعنوي للضمير المستتر في (عرب) على ثوهم الاشتقاق فيه، على أنّه بمعنى الفصحاء.
 - قولهم: مرّزت بقاع عرّج كلّه، برفع (كلّه) على التوكيد المعنوي للضمير المستتر في (عرّج) على ثوهم الاشتقاق فيه، على أنّه بمعنى الحشّين.
 - قولهم: مرّزت بقوم عرب أجمعون، برفع (أجمعون) على التوكيد المعنوي للضمير المستتر في (عرب) على ثوهم الاشتقاق فيه، على أنّ العرب بمعنى الفصحاء.
- ويبدو لي أنّ ما مرّ يعدّ دليلاً بيّناً على قصد العربي الفصيح هذا الانزياح لجذب الانتباه، لتوكيد الكلمة، على أنّ النّحاة لم يعدّوه من باب التوكيد المنقطع؛ لأنّ الانقطاع عندهم الغرض منه المدح، أو الذم، وهي مسألة لا تتوافر في التوكيد الذي جيء به لغرض توكيد الكلمة فقط.

ولعلّ ما يعزّز هذه المسألة ما يمكن أن يعدّ من باب القطع⁽²⁾ قول ابن سعدان: وإذا ألقيت من نعت الاسم الالف، واللام -فانصب النعت على القطع، والحال، تقول: خرج عبد الله نبيلاً على القطع، وإلما صار قطعاً؛ لأنّ الكلام قد تمّ دونه ألا ترى أنّك تقول: خرج عبد الله، فيكون كلاماً تاماً، وتقول: خرج عبد الله خروجا حسناً -نصبت (خروجاً)؛ لأنه مصدر، والمصدر ما شقوا آخره من أوّل⁽³⁾.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 6/ 639-640؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 341.

(2) تحدث عن القطع الإعرابي في مؤلف آخر، وهو: القطع الإعرابي والمعنى والمحورية (قيد الطبع).

(3) ابن سعدان الكوفي، مختصر النحو، دراسة وتحقيق حسين عباس، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة: 237، الحولية: 26، 1426-2005م؛ 46.

وَمِمَّا يُعَزِّزُ أَثَرَ الْمُتَكَلِّمِ فِي هَذَا الْاِتِّزَاحِ، وَقَصْدُهُ لَهُ أَنَّ الْعَرَبَ تُخْتَارُ الْحَرَكَةُ الْإِعْرَابِيَّةُ الَّتِي تُنْبِئُ عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ فِي كُلِّ - مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَحْتَمِلَ الْإِتْبَاءَ عَنْ أَكْثَرِ مِنْ مَعْنَى، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ مَعَ الْقَارِئِ مِنْ حَيْثُ الْاِخْتِيَارُ، وَمِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ:

• «وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ»⁽¹⁾، بِنَصْبِ (كُلِّ)؛ لِأَنَّ هَذَا النَّصْبَ لَا يُنْبِئُ إِلَّا عَنْ مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ: أَنَّا أَحْصَيْنَا كُلَّ شَيْءٍ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ، وَهُوَ الْمُرَادُ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ قَدْ ائْتِزَاحَ اللِّسَانُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ هَذَا الرَّفْعَ قَدْ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّا أَحْصَيْنَا كُلَّ شَيْءٍ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ، فَيَكُونُ قَوْلُهُ (أَحْصَيْنَاهُ) صِفَةً لـ (شَيْءٍ) عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ (فِي إِمَامٍ)، وَالْمَعْنَى: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ هُوَ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ، وَعَنْ أَنَّ مَا لَمْ يُخَصَّ لِنِسِّ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى أَنَّهُ أَحْصَى أَشْيَاءَ وَلَمْ يُخَصَّ أَشْيَاءَ أُخْرَى⁽²⁾.

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ نَبَّهَ عَلَيْهَا ابْنُ جَنِّيٍّ فِي (الْخَصَائِصِ)⁽³⁾، إِذْ ذَكَرَ أَنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تُخْتَاطُ لَتَشْبِيهِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ الْمُقْصُودِ بِالْوَسَائِلِ الْمُمْكِنَةِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ»⁽⁴⁾، بِنَصْبِ (كُلِّ شَيْءٍ) لِلْإِتْبَاءِ عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَتَشْبِيهِهِ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ قَدْ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ هُوَ بِقَدَرٍ، وَعَنْ أَنَّ مَا لَمْ نَخْلُقْهُ مَسْكُوتٌ عَنْهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ قَدْ يُفْهَمُ مِنْهَا أَنَّ هُنَالِكَ أَشْيَاءَ لَمْ يَخْلُقْهَا اللَّهُ وَإِنَّمَا خَلَقَهَا غَيْرُهُ.

• قَوْلُكَ: عِنْدِي رَاقُودٌ خَلٌّ، وَرَاقُودٌ خَلَاءٌ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ قَدْ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ عِنْدَهُ وَعَاءٌ لِلْخَلِّ، وَعَنْ أَنَّ عِنْدَهُ خَلَاءٌ، وَأَنَّ النَّصْبَ لَا يُنْبِئُ إِلَّا عَنْ مَعْنَى وَاحِدٍ، وَهُوَ أَنَّ عِنْدَهُ خَلَاءً، إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عِنْدَهُ رَاقُودٌ يَخْلُو مِنَ الْخَلِّ.

(1) يس: 112.

(2) انظر: فاضل السامرائي: الجملة العربية والمعنى: 142-162.

(3) انظر: 101/3.

(4) القمر: 49.

• قوله تعالى: ﴿سَأَصْلِيهِ سَقَرًا﴾ وما أدراك ما سَقَرٌ⁽¹⁾، بإعادة (سَقَر) لفظاً بوضع الظاهر موضع الضمير للإنباء عن المراد؛ لأن ذكر الضمير (ما أدراك ما هي) قد يخضع هذا المراد لسُلطان الاحتمال الذي قد يلجأ إليه المخاطب، أو السامع إذا لم يسمع الاسم الأول لسبب ما؛ ولذلك أعيد ذكر هذا الاسم للتخلص من هذا الاحتمال.

والقول نفسه فيما كرر فيه الاسم من مواضع في القرآن الكريم، أو غيره⁽²⁾.

• قراءة الجمهور: ﴿وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ...﴾⁽³⁾، برفع (رَسُولُهُ)، وفيه ثلاثة أوجه⁽⁴⁾:

أ. أنه مبتدأ على أن الخبر مَحذُوفٌ، والتقدير: ورَسُولُهُ بَرِيءٌ مِنْهُمْ.

ب. أنه مَعْطُوفٌ على الضمير المُسْتَتِر في الخبر.

ج. أنه مَعْطُوفٌ على محل اسم (أَنَّ).

ويُنبئ الانزياح من نصبه إلى رفعه عن التثنية على أن الرسول ليس كالله سبحانه في البراءة؛ لأن براءة تتبع براءة الله في هذه المسألة؛ لأن العطف على لفظ الجلالة لفظاً يُصيرُهما مُستَويين في البراءة.

وفي قراءة عيسى بن عمر، وزيد بن علي، وابن أبي إسحق (ورَسُولُهُ) بالنصب وجهان:

أ. أنه مَعْطُوفٌ على لفظ الجلالة، وهو عطف لا يُنبئ عن المعنى السابق، كما مر.

ب. أنه مَنْصُوبٌ على المفعول معه.

(1) المدثر: 26-27.

(2) انظر: القارعة: الآية: 9-11؛ الإسراء: 105؛ وانظر في هذه المسألة: د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 44-145.

(3) التوبة: 3.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 6/7-8؛ الزخشري، الكشاف: 2/173؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 5/6.

وفي قراءة الحسن البصري: (ورسوله) بالجر وجهان أيضاً:

أ. أنه مقسم به، على أن جواب القسم محذوف.

ب. أنه مجزوز على الجوار.

ويتبدى لي أن الانزياح من النصب إلى الجر ينشأ عن أن براءة الرسول ليست كبراءة الله من المشركين.

• قراءة الجمهور: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾⁽¹⁾، برفع (الصابثون)، وفي هذا الرفع أوجه عند النحاة⁽²⁾:

أ. أنه مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف، والتقدير: والصابثون كذلك، وهو قول البصريين.

ب. أنه معطوف على (الذين) الذي في محل رفع على الابتداء، على أن (إن) بمعنى (نعم)، فيكون (من آمن...) خبراً عن المبتدأ، وما عطف عليه.

ج. أنه معطوف على الضمير في (هادوا) وهو قول الكسائي.

د. أنه معطوف على محل اسم (إن)؛ لأنه في الأصل قبل دخولها مبتدأ.

هـ. أنه مبتدأ خبره (من آمن...)، على أن خبر (إن) محذوف.

و. أنه منصوب على لغة بني الحارث، وغيرهم، فيكون معطوفاً على اسم (إن).

ز. أنه معطوف على اسم (إن) على أن فتحة الثون علامة نصبه.

ويتبدى لي أن الانزياح من النصب (والصابثين) إلى الرفع - يعود إلى الإلباء عن

توكيد هذه اللفظة بجذب الإتياء إليها، وعن أن الصابثين أبعد المذكورين قبلهم في

(1) المائة: 69.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 353/4؛ سيويه، الكتاب:

290/1؛ الزمخشري، الكشاف: 631/1؛ الفراء، معاني القرآن: 311/1، 364/2.

الضلال، وذكر الدكتور فاضل السامرائي أن توكيدهم أقل: فكان توكيدهم أقل، فعطف على غير إرادة (إن)⁽¹⁾.

وقراءة أبي بن كعب، وغيره بنصب (والصائبين) مخمولة على العطف على اسم (إن) لا انزياح فيها.

• قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ بَعَثْنَاهُمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ﴾⁽²⁾، بنصب (والصائبين)، وفيه وجهان⁽³⁾:

أ. أن يكون منصوباً بفعلٍ مضمَرٍ.

ب. أن يكون مَعْطُوفاً على (ذوي القربى)، في قوله تعالى: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى...﴾⁽⁴⁾.

ويظهر لي أن الانزياح من الرفع إلى النصب يعود إلى تحقيق توكيد هذه اللفظة بجذب الانتباه إليها، والإنباء عن المدح، وهي مسألة لا تتحقق في العطف لفظاً على المَعْطُوفِ عليه.

• قولك: أنا مُكْرَمٌ مُحَمَّدٍ وَخَالِدًا، بنصب المَعْطُوفِ (خَالِدًا)؛ لأنه مَعْطُوفٌ على مَوْضِعِ (مُحَمَّدٍ)؛ لأنَّ إضافة (مُكْرَمٍ) إليه إضافة لَفْظِيَّةٌ في نية الانفصال، وَيَجُوزُ عِنْدَ النُّحَاةِ أن يكون منصوباً بفعلٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَأَكْرَمَ خَالِدًا، على أن في الإغراب الأول تبييناً على أنه فيه إنباء عن وقوع الإكرام في الزَّمنِ المُسْتَقْبَلِ الذي يَبْدُئُ مِنْ إِعْمَالِ اسمِ الفاعِلِ، وهو إعمال لا يَتَحَقَّقُ إِلَّا إذا دَلَّ اسمُ الفاعِلِ على الحال، والاستقبال عِنْدَ البَصْرِيِّينَ، وفي الزَّمنِ الماضي؛ لأنَّ هذا الإكرام قد يكون في الماضي وغيره.

(1) د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 198.

(2) البقرة: 177.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 2/ 250؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 2/ 17؛ الزمخشري، الكشاف: 1/ 331.

(4) البقرة: 177.

وَيُنْبِئُ جَعْلُهُ مَعْمُولًا لِفِعْلٍ مَحذُوفٍ عَنِ الدَّلَالَةِ عَلَى الثَّبُوتِ، وَالْحَدَثِ، وَالتَّجَدُّدِ
عَلَى أَنَّ الزَّمْنَ يُحَدِّدُهُ الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ⁽¹⁾.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّهُ لَا مَخُوجَ إِلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ عَامِلٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِزْيَاحَ يَعُودُ إِلَى الْمَعْنَى
الَّذِي يَدُورُ فِي فَلَكَ تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ الَّتِي حَدَثَ فِيهَا الْإِزْيَاحُ بِجَذْبِ الْإِنْتِبَاهِ إِلَيْهَا لِلتَّفَكُّرِ
فِيهَا.

وَيُعَزِّزُ رَغْبَةَ الْعَرَبِيِّ فِي اسْتِبْدَالِ حَرَكَةِ بَأُخْرَى فَضْلًا عَمَّا مَرَّ - مَا جَاءَ فِي حَاشِيَةِ يَسَ
عَلَى (شَرْحِ التَّصْرِيحِ عَلَى التَّوْضِيحِ): إِنَّ فِي الْإِفْتِنَانِ لِمُخَالَفَةِ الْإِعْرَابِ، وَغَيْرِ الْمَأْلُوفِ -
زِيَادَةَ ثَنِيَّتِهِ، وَإِنْقَاطِظَ لِلسَّامِعِ، وَتَخْرِيكَ مِنْ رَغْبَتِهِ فِي الْاسْتِمَاعِ سَيِّمَا مَعَ التِّزَامِ حَذْفِ
الْفِعْلِ، أَوْ الْمُبْتَدَأِ، فَإِنَّهُ أَذَلُّ دَلِيلٍ عَلَى الْإِهْتِمَامِ⁽²⁾.

وَذَكَرَ بَعْضُ النُّحَاةِ أَنَّ الْعَرَبَ يَخْرُجُونَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النُّصْبِ، أَوْ النُّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ
لِتَخْتَلِفَ ضُرُوبُ الْكَلَامِ، وَتَتَبَايَنَ هَذِهِ الضَّرُوبُ⁽³⁾.

وَذَكَرَ الْفَرَّاءُ⁽⁴⁾ أَنَّ الْعَرَبَ يَهْدِفُونَ فِيمَا يَجْعَلُونَ فِيهِ الثَّنْتَ مُخَالَفًا لِمَنْعُوتهِ فِي
كَلَامِهِمْ - إِلَى تَحْقِيقِ وَضْعِ جَدِيدٍ فِيهِ يَكُونُ فِيهِ الثَّنْتُ غَيْرَ تَابِعٍ لِأَوَّلِهِ.

وَيُنْبِئُ كَلَامُ ابْنِ جِنِّي⁽⁵⁾: عَنْ أَنَّ اخْتِلَافَ الْجُمْلِ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ يُفْضِي إِلَى جَعْلِهِ
أَفَانِينَ، وَضُرُوبًا.

وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَمْلِكُ زِمَامَ عَمَلِيَّةِ التَّنْقِطِ، وَيَتَحَكَّمُ فِيهِ لِإِنِّصَالِ السَّامِعِ، أَوْ
الْمُخَاطَبِ مَا فِي ذَهْنِهِ مِنْ مَعَانٍ، وَأَفْكَارٍ بِأَسْلُوبٍ مُؤَثِّرٍ فِي نَفْسِيَّتِهِ - قَوْلُ سَيِّبَوَيْهِ: وَمِمَّا

(1) انظر: د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 198-199.

(2) خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، حاشية يس الحمصي: 117/2.

(3) انظر: ابن جني، المحتسب: 198/1.

(4) انظر: معاني القرآن: 105/1.

(5) انظر: المحتسب: 198/1.

يَنْتَصِبُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى إِضْمَارِ الْفِعْلِ الْمَثْرُوكِ إِظْهَارُهُ: «انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ»⁽¹⁾، وَوَرَاءَكَ أَوْسَعَ لَكَ، وَحَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ؛ لِأَنَّكَ حِينَ قُلْتَ: انْتَهَ، فَأَنْتَ تُرِيدُ أَنْ تُخْرِجَهُ مِنْ أَمْرِ، وَتُدْخِلَهُ فِي آخَرٍ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: كَأَنَّكَ تُحْمِلُهُ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، كَأَنَّكَ قُلْتَ: انْتَهَ، وَادْخُلْ فِيمَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ، فَتَنْصِبْتَهُ؛ لِأَنَّكَ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ لَهُ: انْتَهَ - أَنَّكَ تُحْمِلُهُ عَلَى أَمْرٍ آخَرَ، فَلِذَلِكَ انْتَصَبَ، وَحَذَفُوا الْفِعْلَ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهُ فِي الْكَلَامِ، وَلَعَلَّ الْمُخَاطَبَ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَمْرٍ حِينَ قَالَ لَهُ: انْتَهَ، فَصَارَ بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: انْتَهَ خَيْرًا لَكَ، وَادْخُلْ فِيمَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ⁽²⁾.

وَيُفْهَمُ مِمَّا مَرَّ أَنَّ (خَيْرًا) فِي الْآيَةِ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَأَتُوا خَيْرًا لَكُمْ لَا خَيْرَ لَكُمْ (يَكُنْ) الْمَحذُوفُ هُوَ وَاسْمُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: انْتَهَوْا يَكُنْ خَيْرًا لَكُمْ، وَلِلنُّحَاةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ⁽³⁾.

وَمِمَّا يُعَدُّ مُعَزَّزًا لِمَكَانَةِ الْمُتَكَلِّمِ الَّذِي يَتَحَكَّمُ فِي عَمَلِيَّةِ النُّطْقِ زِيَادَةُ عَلَى مَا مَرَّ.

- قِرَاءَةُ: «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ»⁽⁴⁾ بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ⁽⁵⁾، وَقِرَاءَةُ: «مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ» بِجَرِّ الظَّرْفَيْنِ دُونَ تَثْوِينٍ عَلَى نِيَّةٍ لَفْظِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَقِرَاءَةُ: «مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ» بِجَرِّهِمَا مُتَوَتِّئِينَ عَلَى نِيَّةٍ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ لَا لَفْظِهِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: جَاءَ أَمْسٍ بِالْبِنَاءِ عَلَى الْكَسْرِ، أَوْ الْحَمْلِ عَلَى الْمُتَنَوِّعِ مِنَ الصَّرْفِ لِتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ أَمْسٍ الَّذِي يُتَّبَعُ عَنِ الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ هَذَا، وَأَمْسٍ آخَرَ لَيْسَ مُحَدَّدًا، أَوْ مُعَيَّنًا.

(1) النساء: 171.

(2) سيبويه، الكتاب: 282 / 1.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 164 / 4، 167.

(4) الروم: 4.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 31 / 9-32.

والقول نفسه في: يا رجلُ إذا كانت النكرة مقصودة، ويا رجلاً إذا لم تكن كذلك، وفي: جاء عمرٌ وعمرٌ آخرٌ، وسيبويه وسيبويه آخر.

ولعل ما مرَّ يُنبئ بجلاءٍ ووضوح عن أن هنالك تواسلاً إخبارياً بين المتكلم والسامع.

• جزم المضارع، ورفع في جواب الأمر، أو الطلب: يرفع المضارع، ويجزم في هذه المسألة على حسب نية المتكلم، وقصده في التعبير عما في ذهنه من معانٍ وأفكار، وهي مسألة يبيئها السامع، أو المخاطب لما بينه وبين المتكلم من تواسل إخباري فضلاً عن تلك الظروف الاجتماعية، والنفسية، وغيرها التي قيل فيها هذا الكلام الذي يشكل نصاً كاملاً.

والقول نفسه في رفع المضارع، أو جزمه في جواب شرط فعله ماضٍ، كما في قولك: إن درست تنجح، أو تنجح، على أن الرفع محمول على استبدال الضمة بالسكون لتحقيق معنى يفكر في تبيين السامع، أو المخاطب، أو القارئ، أو الناقد.

• بناء الاسم على ما ينصب به بعد (لا) النافية للجنس، ونصبه متوناً، ورفع على أنها العاملة عمل (ليس).

ولا شك في أن من يتحكم في هذه المسألة المتكلم ليبر عما في ذهنه من معانٍ وأفكار، أو ليوصلها إلى السامع على أن خبر (لا) التي بني الاسم معها شبه الجملة (له)، وأنه محذوف مع تلك التي تون الاسم منصوباً بعدها؛ لأن الجار والمجرور معمول للاسم المتون، أما المرفوع فإما أن يكون مبتدأ، أو اسماً لـ (لا) العاملة عمل (ليس).

• من أنت زيدا؟ ومن أنت زيدا؟

يعتد سيبويه في نصب زيد، ورفع بوضع المتكلم والمخاطب في هذا القول بقوله: ومن ذلك قول العرب: من أنت زيدا؟ فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيدا، ولكنّه كثر في كلامهم، واستعمل، واستغنوا عن إظهاره، فإنه قد علم أن زيدا ليس خبراً، ولا مبتدأ، ولا مبنياً على مبتدأ، فلا بد من أن يكون على الفعل، كآله قال: من أنت معرفاً

ذا الاسم، ولم يحمل زيدا على من، ولا أنت، ولا يكون من أنت زيدا إلا جواباً، كأنه قال: أنا زيد، قال: فمن أنت ذا كراً زيدا. وبعضهم يرفع، وذلك قليل، كأنه قال: من أنت كلامك، أو ذكرك زيد...⁽¹⁾.

• قول العرب: شاة ذبيح، وهذه ذبيحة فلان:

يفهم من كلام سيويه أن إلحاق علامة التانيث بالصفة التي يستوي فيها المذكور والمؤنث -ينبئ عن غرض معنوي يكمن في أن الذبيح التي ذبحت فعلاً، وأن الذبيحة التي لم تذبح: تقول: شاة ذبيح كناق كسير، وهذه ذبيحة فلان، وذبيحتك، وذلك أنك لم تُرِدْ أن تُخبر أنها قد ذبحت، إلا ترى أنك تقول ذلك وهي حية، فإنما هي بمنزلة ضحية، وتقول: شاة رمي إذا أردت أن تُخبر أنها قد رُميت، وقالوا: بش الرميّة الأرنب، إنما تُريد: بش الشيء مما يرمى، فهي بمنزلة الذبيحة...⁽²⁾.

• إعمال (لا) النافية للجنس في المعرفة على توهم كون هذه المعرفة في الدلالة نكرة كاسم الجنس على حسب التواصل الإخباري بين المتكلم والمخاطب، كما يفهم من كلام سيويه: فإنه جعله نكرة [كأنه قال: لا هيتم من الهيتمين]... فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أن تعمل (لا)، وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين علي [وأنه قد غيب عنها]، فإن قلت: إنه لم يرِدْ أن ينفي كل من اسمه علي، فإنما أراد أن ينفي منكورين كلهم في قضيته مثل علي، كأنه قال: لا أمثال علي لهذه القضية، ودل هذا الكلام على أنه ليس لها علي، وأنه قد غيب عنها⁽³⁾.

• تبين المخاطب مراد المتكلم بالانكفاء على ما في قول المتكلم من أدلة لفظية وغيرها، كما في قول سيويه: ومثل ذلك قول العرب: من كذب كان شراً له، يُريد: كان

(1) سيويه، الكتاب: 292 / 1-، وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 28 / 2.

(2) سيويه، الكتاب: 648 / 3.

(3) سيويه، الكتاب: 296-297 / 2.

الكَذِبُ شَرًّا لَهُ إِلَّا أَنَّهُ اسْتَعْنَى بِأَنَّ الْمُخَاطَبَ قَدْ عَلِمَ أَنَّهُ الكَذِبُ لِقَوْلِهِ (كَذَبَ) فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ...⁽¹⁾.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: اللَّهُمَّ ضَبْعًا وَذُبَابًا، فِي الدُّعَاءِ عَلَى غَنَمِ رَجُلٍ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ (ضَبْعًا) بِفِعْلِ مُضْمَرٍ يَشْبِيهِ السَّامِعُ، أَوْ الْمُخَاطَبُ: وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ فِي مَثَلٍ مِنْ أَمْثَالِهِمْ: اللَّهُمَّ ضَبْعًا، وَذُبَابًا، إِذَا كَانَ يَدْعُو بِذَلِكَ عَلَى غَنَمِ رَجُلٍ، وَإِذَا سَأَلْتَهُمْ: مَا يَعْثُونَ قَالُوا: اللَّهُمَّ اجْمَعْ فِيهَا ضَبْعًا وَذُبَابًا، وَكُلُّهُمْ يُفَسِّرُ مَا يَنْوِي، وَإِنَّمَا سَهْلُ تَفْسِيرِهِ عِنْدَهُمْ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ قَدْ اسْتَعْمِلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ عِنْدَهُمْ بِإِظْهَارِهِ⁽²⁾.

• قَوْلُ الْعَرَبِ فِي الْمَثَلِ: رَمَتْنِي بِدَائِيهَا، وَاسْلَتَ⁽³⁾: قِيلَ إِنَّ عِلَامَةَ التَّائِيثِ فِيهِ لَا تُطْرَحُ إِذَا كَانَ الْمَضْرُوبُ لَهُ مَذْكُرًا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَشْبِيهَا الْمُخَاطَبُ، وَالْمَتَكَلِّمُ؛ لِأَنَّ الْأَمْثَالَ لَا تُغَيَّرُ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْمَثَلِ: الصَّيْفُ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ⁽⁴⁾ إِذَا كَانَ الْمَضْرُوبُ لَهُ مَذْكُرًا.

• مَا جَاءَ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ: وَأَمَّا قَوْلُهُ: شَيْءٌ مَا جَاءَ بِكَ، فَإِنَّهُ يَحْسُنُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى فِعْلِ مُضْمَرٍ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى: مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ، وَمِثْلُهُ مَثَلٌ لِلْعَرَبِ: (شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ)⁽⁵⁾، وَقَدْ ابْتَدِئَ فِي الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ ذَا الْمَعْنَى، وَعَلَى غَيْرِ مَا فِيهِ مَعْنَى الْمَنْصُوبِ، وَلَيْسَ بِالْأَصْلِ⁽⁶⁾، وَيُفْهَمُ مِنْ تَفْسِيرِ سَيَبَوِيهِ لِلْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ هُوَ الَّذِي يَرْفَعُ، وَيَنْصِبُ عَلَى حَسَبِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَ الْقَوْلِ الثَّانِي: مَا أَهْرٌ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرٌّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.

(1) سيبويه، الكتاب: 391 / 2.

(2) سيبويه، الكتاب: 255 / 1.

(3) انظر: العسكري، جهرة الأمثال: 308 / 1؛ الزغشري، المستقصى: 221 / 1.

(4) انظر: الزغشري، المستقصى: 329 / 1؛ الميداني، مجمع الأمثال: 68 / 2.

(5) انظر: الزغشري، المستقصى في أمثال العرب: 130 / 1؛ الميداني، مجمع الأمثال: 370 / 1.

(6) سيبويه، الكتاب: 329 / 1.

ومنه قول العرب: أمت في الحجر لا فيك، على أن التقدير: ليكن الأمت (العوج) في الحجر لا فيك، وأن المعنى على الدعاء: أبقاك الله بعد فناء الحجارة، على الرغم من أن هذه الحجارة توصف بالبقاء، والخلود، وقيل إن هذا المثل من باب الإخبار الذي أريد به الدعاء، والتقدير: جعل الله في حجر أمتاً لا فيك، وهو قول المبرد. وذكر ابن سيده أن العرب رفَعوا (أمت) على الرغم من أن فيه معنى الدعاء؛ لأنه ليس بجارٍ على الفعل، وحسن الابتداء بالنكرة؛ لأنه في قوة الدعاء⁽¹⁾.

• أن أبا عمرو بن العلاء ذكر أن الأسارى هم من كانوا في الوثاق، وأن الأسرى الذين أخذوا ولم يشدوا: ولم يعرف أهل اللغة فرقاً بين أسارى، وأسرى إلا ما حكاه أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: ما كان في الوثاق فهم الأسرى، وما كان في اليد فهو الأسرى، ونقل عنه بعضهم الفرق بمعنى آخر، فقال: ما جاء مستأسيراً فهم الأسرى، وما صار في أيديهم فهم الأسارى، وحكى النقاش عن ثعلب أنه لما سمع هذا الفرق قال: هذا كلام المجانين، وهي جرأة منه على أبي عمرو...⁽²⁾.

ولعل ما ألجأ أبا عمرو إلى ما مرّ قراءات (أسارى) في قوله تعالى: ﴿وإن يأتوكم أسارى فادؤهم﴾⁽³⁾، وهي: (أسارى) في قراءة الجماعة غير حمزة، و(أسرى) في قراءة حمزة، و(أسارى) في قراءة غيرهم⁽⁴⁾.

• جاء في (تاج العروس)⁽⁵⁾: قال: شمر: قال أغرابي لخلف الأحمر، ما خير اللبن للمريض، ينصب الرءاء، والثون، وذلك لمخضر بن أبي زيد، قال له خلف: ما

(1) انظر: سيويه، الكتاب: 329 / 1؛ الزبيدي، تاج العروس (أمت، 4 / 425-426).

(2) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 482 / 1؛ وانظر: القرطبي، تفسير القرطبي: 20 / 2.

(3) البقرة: 85.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 482 / 1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 291 / 1؛ الفراء، معاني القرآن: 140 / 1.

(5) انظر: حيز: 246 / 11.

أَحْسَنَهَا مِنْ كَلِمَةٍ لَوْ لَمْ تُدَسِّنْهَا بِإِسْمَاعِيهَا النَّاسِ، قَالَ: وَكَانَ ضَمِينًا، فَرَجَعَ أَبُو زَيْدٍ إِلَى أَصْحَابِهِ، فَقَالَ لَهُمْ: إِذَا أَقْبَلَ حَلَفَ الْأَخْمَرُ فَقُولُوا: بِأَجْمَعَكُمْ: مَا خَيْرَ اللَّبَنِ لِلْمَرِيضِ؟ فَفَعَلُوا ذَلِكَ عِنْدَ إِقْبَالِهِ، فَعَلِمَ أَنَّهُ مِنْ فِعْلِ أَبِي زَيْدٍ، وَهُوَ تَعَجُّبٌ عَلَى أَنْ الْمُرَادَ التَّعَجُّبُ بِاسْتِعْمَالِ: مَا أَفْعَلَ.

- قَوْلُهُ تَعَالَى: «...وَأِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ كَفُورٌ اللَّهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ»⁽¹⁾: لَعَلَّ مَا يَفْرَضُ سُلْطَانُهُ عَلَى الْقَارِئِ، أَوِ الْمَفْسِّرِ، أَوِ الْمَغْرِبِ فِي هَذَا الْقَوْلِ - مَا يَأْتِي:
- (1) ذَكَرُ الْإِنِثِ قَبْلَ الذَّكَورِ، وَلَكِنْ هَذَا التَّقْدِيمُ تُرْوِجُ عَنْهُ فِي الْآيَةِ الْأَحْقَقَةِ: «أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنِثًا»⁽²⁾، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَأِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى»⁽³⁾، وَ«فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى»⁽⁴⁾.

وَيَبْدُو لِي أَنَّ فِي هَذَا التَّقْدِيمِ تَنْبِيْهَا عَلَى أَنَّ الْمَقْدَمَ أَكْثَرُ أَهَمِّيَّةٍ عِنْدَ الْقَائِلِ مِنَ الْمَقْدَمِ عَلَيْهِ (الذَّكَورُ)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ ثَبَتَتْ إِلَيْهَا الزُّمَحْشَرِيُّ: لَمَّا ذَكَرَ إِذَاقَةَ الْإِنْسَانِ الرَّحْمَةَ، وَإِرْصَابَتَهُ بِضِدِّهَا أَتْبَعَ ذَلِكَ أَنَّ لَهُ الْمُلْكَ، وَأَنَّهُ يُقَسَّمُ النُّعْمَةُ، وَالْبَلَاءُ كَيْفَ أَرَادَ، وَيَهَبُ لِعِبَادِهِ مِنَ الْأَوْلَادِ مَا يُقْتَضِيهِ مَشِيئَتُهُ، فَيُخَصُّ بَعْضًا بِالْإِنِثِ، وَبَعْضًا بِالذَّكَورِ، وَبَعْضًا بِالصَّنْفَيْنِ جَمِيعًا، وَيُعْقِمُ آخَرِينَ، فَلَا يَهَبُ لَهُمْ وَلَدًا قَطُّ. فَإِنْ قُلْتُ لَمْ قَدَّمَ الْإِنِثَ أَوَّلًا عَلَى الذَّكَورِ مَعَ تَقْدِيمِهِمْ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَدَّمَهُمْ... قُلْتُ: لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْبَلَاءَ فِي آخِرِ الْآيَةِ الْأُولَى، وَكُفْرَانَ الْإِنْسَانِ بِنِسْيَانِهِ الرَّحْمَةَ السَّابِقَةَ عِنْدَهُ، ثُمَّ عَقَبَهُ بِذِكْرِ مُلْكِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، وَذَكَرَ قِسْمَةَ الْأَوْلَادِ، فَقَدَّمَ الْإِنِثَ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ أَنَّهُ فَاعِلٌ مَا يَشَاوُهُ لَا مَا يَشَاوُهُ

(1) الشورى: 48-49.

(2) الشورى: 50.

(3) الحجرات: 13.

(4) القيامة: 39.

الإنسان، فكان ذكرُ الإناثِ اللَّاتِي من جُمْلَةٍ ما يشاؤه الإنسانُ -أهمُّ، والأهمُّ واجبُ التَّقْدِيمِ، وليلى الجنس الذي كانت العربُ تُعَدُّه بلاءً، ذكرُ البلاءِ، وأخرُ الذُّكُورِ...⁽¹⁾.

وهذا التَّقْدِيمُ أرادُه القائلُ؛ ليخاطبَ ذلك المَجْتَمِعَ الَّذِي يُؤَثِّرُ الذَّكَرُ على الأنثى، وعلى الرُّغْمِ من هذا الإِثْثارِ، والرُّغْبَةُ في تحقيقه فإنَّ هذا المَجْتَمِعَ لا يَمْلِكُ تَحْدِيدَ جِنْسِ الجِنِّينِ، إذ لو كان الأمرُ كذلك لما رَغِبَ أَحَدٌ في أن يُرْزَقَ أنثى، وهي رَغْبَةٌ لو تَحَقَّقَتْ لأَفْضَتْ إلى انقراضِ البَشَرِ لانعدامِ التكاثرِ.

(2) أن الإناثَ جاءتْ في هذا القولُ نُكْرَةً، وأنَّ الذُّكُورَ جاءتْ مُعْرِفَةً، وهي مَسْأَلَةٌ تُنبِئُ عن أنَّ المَعْرِفَةَ أَكْثَرُ شُهْرَةً وَثَبْتًا، وأحقُّ بالتَّقدُّمِ على الإناثِ؛ لأنَّ المَجْتَمِعَ العربيَّ يُؤَثِّرُهُم عَلَيْهِنَّ، لأنَّهُمْ حُمَاهُ فُرْسَانًا وَغَيْرَهُمْ، على أنَّ (ال) عَهْدِيَّةٌ، كما يَظْهَرُ لِي، وأنَّ اللهَ تَدَارَكَ، هذا التَّأخِيرُ المَقْصُودُ لِتَحْقِيقِ ما مرَّ، ولذلك أُعْطِيَ كليهما حَقُّهُ من التَّقْدِيمِ مُنْكَرًا في: «أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا، وَإِنَاثًا»⁽²⁾.

(3) أن اللهَ اخْتَارَ مِنْ جُمُوعِ الذَّكَرِ ذُكُورًا، وَذُكْرَانًا، وهذه الجُمُوعُ هي: ذُكُورٌ، وَذُكُورَةٌ، وَذَكَارٌ، وَذَكَارَةٌ، وَذُكْرَانٌ، وَذِكْرَةٌ، وَيُكْسَرُ الذَّكَرُ (العَوْفُ) من الإنسانِ في العَرَبِيَّةِ على: ذُكُورٍ، وَمَذَاكِيرٍ، وَذَكَارَةٍ، وَقِيلَ إِنَّ المَذَاكِيرَ لا وَاحِدَ لَهَا صِيْرَ إِلَيْهَا لِتَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبَسِ بَيْنَ تُكْسِيرِي الذَّكَرِ بِمَعْنَى العُضْوِ (العَوْفِ)، والفَخْلِ، وإنَّ وَاحِدَهَا القِيَاسِيُّ: مُدَكَّرٌ.

ويَتَبَدَّى لِي أنَّ هذا التَّنَوُّعَ في جَمْعِ الذَّكَرِ فِيهِ ثَنِيَّةٌ على مَكَاةِ الذَّكَرِ في المَجْتَمِعِ العربيِّ، وَأَهْمِيَّتُهُ، وهما بِنَاءَانِ (فُعُولٌ، وَفُعْلَانٌ) مِنْ أُنْيَةِ الكَثَرَةِ مُطَّرِدَانِ كما يَظْهَرُ لِي، وَلَوْ أُرِيدَ المُساوَاةُ بَيْنَ جَمْعِ الأنثى التَّكْسِيرِي (إناث)، وَجَمْعِ الذَّكَرِ-لِقِيلٍ: ذَكَارٌ، وهو جَمْعٌ قِيَاسِيٌّ، وعليه فإنَّ هذا المَخَالَفَةُ وهذا التَّنَوُّعُ مُرَادَانِ، على الرُّغْمِ من أنَّ تُكْسِيرَ الأنثى (فُعْلَى) على (فِعَالٍ) يُعَدُّ شاذًّا.

(1) الزخشي، الكشاف:، الكشاف: 474/3-475.

(2) الشورى: 50.

وذكر كُراع⁽¹⁾ أنه ليس في كلام العرب (فَعَلٌ) يُكْسَرُ على (فُعُولٍ)، و(فُعْلَان) إلا الذَّكَرُ، وهي مسألة لا أُنْفِقُ معه فيها؛ لأنَّ في العربية ما يزيد على أربعين كلمةً منه كُسِّرَتْ على (فُعُولٍ)، وما يَزِيدُ على عِشْرِينَ كلمةً مِنْهُ كُسِّرَتْ على (فُعْلَان)⁽²⁾.

وجَمْعُ الأنثى في العربية: إناث، وأنث (جَمْعُ الجَمْعِ)، وأناثى كما في الشَّعْرِ⁽³⁾.

ويُتَبَيَّنُ مِنْ جَمْعِ الأنثى في العربية قِلَّةٌ ما تُكْسَرُ عليه هذه اللَّفْظَةُ، وهي قِلَّةٌ قد تُنبِئُ عن عَدَمِ شيوعها، وكثرة استعمالها، وعن أنَّ المتكلم العربي لا يُفَكِّرُ فيها مَوْلُوداً، ولذلك لم يَتَصَرَّفْ في اللَّفْظَةِ التي تُنبِئُ عنها على خلاف الذَّكَرِ؛ لأنَّ كثير الاستعمال يُكثِّرُ العربُ من التَّصَرُّفِ فيه، فكلمة (أف) لها في العربية أكثر من أربعين لُغَةً⁽⁴⁾، وكلمة عَبْدٍ لها ما يَزِيدُ على عِشْرِينَ جَمْعاً⁽⁵⁾.

وتُكْسِرُ (أنثى) على إناثٍ يُعَدُّ مِنْ بابٍ ما يُحْفَظُ في العربية كَرَبِّي (الشَّاةُ إذا وَلَدَتْ) ورباب.

وتُتَبَدَّى كثرة استعمال لَفْظَةِ الذَّكَرِ مِنْ اخْتِيَارِ لَفْظَةٍ خَفِيفَةٍ (فَعَلٌ) بِالْإِضَافَةِ إِلَى لَفْظَةِ الأنثى (فُعْلَى).

وتُتَبَدَّى أَهْمِيَّةُ الذَّكَوَرِ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الْإِنَاثِ مِمَّا تُنبِئُ عنه هذه اللَّفْظَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾⁽⁶⁾، مِنْ خِلَالِ الدَّلَالَةِ، وَتَسْنَعِ الْقِرَاءَاتِ، وَهِيَ⁽⁷⁾.

(1) انظر: الزبيدي، تاج العروس (ذكر، 11 / 281-282).

(2) انظر كتابنا: جموع التكسير في العربية، وهو في ثمانية أجزاء (قيد الطبع).

(3) انظر: كتابنا: جموع التكسير في العربية، الزبيدي، تاج العروس (أنث، 5 / 159).

(4) انظر: الزبيدي، تاج العروس (أف، 23 / -21).

(5) انظر: كتابنا: جموع التكسير في العربية.

(6) النساء: 117.

(7) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4 / 91-92؛ أبو حيان النحوي،

البحر المحيط: 3 / 352.

أ. القراءة المشهورة (إنثاء).

ب. قراءة الحسن (أثنى) بالإفراد.

ج. قراءة ابن عباس، وأبي حيوة، وغيرهما: (أثنا)، وهي قراءة فيها ثلاثة تأويلات، وأنها جمعُ إناث، وإناث جمعُ أثنى، فتكونُ من باب جمع الجمع، وأنها جمعُ (أنيث)، وهو الرجلُ المخنث الضعيف، وأنها من باب المفرد على زنة (فعل).

د. قراءة سعد بن أبي وقاص، وابن عمر، وغيرهما (وثنأ) على أنها مفردٌ يرادُ بها الجمعُ.

ه. قراءة سعيد بن المسيب، وابن عباس، وغيرهما (أثنا)، على أنها جمعٌ وثن، أو أنها من باب جمع الجمع على أن الوثن كسرٌ على: وثنان، وأن الوثنان كسرت على وثن، ثم أثن الذي قلبت فيه الهمزة واواً.

و. قراءة أيوب السخيتاني: وثنأ، على أنها أصلُ القراءة السابقة.

ز. قراءة عطاء: أثنا بإسكانِ الثاء.

ح. قراءة أبي السوار: وثنأ بإسكانِ الثاء.

ومِمَّا تُنبئُ عنه هذه اللفظةُ في قراءاتها التسع: الإناثُ جمعاً للأثنى، والمخنث الضعيف، والأوثان، لأنَّ أصنامَهُمُ التي كانوا يعبدونها سُميتُ إناثاً؛ لأنَّهم كانوا يلبسونها الحلي، ويسمونها بأسماء مؤنثة في الغالب.

«أنَّ الإمامَ الشافعيَّ -رضي الله عنه- ذَكَرَ أنَّ قراءةَ نافع، وابنِ عامرٍ، وحفصٍ: «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم»⁽¹⁾، بَنَصَبِ الأَرَجْلِ - تُنبئُ عَن أنَّ هناكَ قوماً يَجِبُ عليهمُ الغسلُ، وأنَّ قراءةَ السبعةِ الباقيينَ بجرِّها تُنبئُ عَن أنَّ هناكَ قوماً آخَرِينَ أُجِيزَ لَهُمُ المَسَحُ»⁽²⁾.

(¹) المائدة: 6.

(²) انظر: السخاوي، فتح الوصيد في شرح القصيد: 173/2؛ وانظر تخریج هاتين القراءتين في السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 210/4.

- أن في إضافة اسم التفضيل من حيث كَوْنُهَا مَحْضَةً، أو غَيْرَ مَحْضَةٍ (لفظية) خلافاً بين النُّحَاة، إذ ذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ، وأبي عليُّ الفارسيُّ إلى أنَّهَا غَيْرَ مَحْضَةٍ، وذَهَبَ سَيِّوْنِيَّةٌ، وَغَيْرُهُ إلى أنَّهَا مَحْضَةٌ⁽¹⁾، على أنَّ غَيْرَ المَحْضَةِ يُمكنُ أن يُصارَ إليها إذا أُريدَ بها الزِّيَادَةُ على مَنْ أُضِيفَ إليه اسمُ التَّفْضِيلِ، كما في قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلِ الْقَوْمِ، على أنَّ المرادَ أَنَّهُ مِنْ أَفْضَلِ مِنْهُمْ، وقِيلَ إِنَّ هذه الإِضَافَةَ يُمكنُ أن تُكونَ مَحْضَةً إذا كانَ المُضَافُ بَعْضَ المُضَافِ إِلَيْهِ، وهي مَسْأَلَةٌ فيها خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ أَيْضاً.
- قَوْلُكَ: ما ما الطَّالِبُ نَاجِحٌ، وما إنِ الطَّالِبُ نَاجِحٌ: يَجُوزُ في هذا القَوْلِ إِعْمالُ (ما) الحِجَازِيَّةِ، وإِهْمَالُهَا على حَسَبِ نِيَّةِ المُتَكَلِّمِ وتَوَاصُلِهِ الإِخْبَارِيِّ مع المُخَاطَبِ، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽²⁾:

بني غُدَّانَةَ ما إنِ أَنتُمْ ذَهَبٌ ولا صَرِيْفٌ وَلَكِنْ أَنتُمْ الحَزَفُ

على أنَّ هذا القَوْلَ رُويَ بِنَصْبِ (ذَهَباً، ولا صَرِيْفاً)، وَرَفْعِهِ، على أنَّ (إنِ) مُؤَكِّدَةٌ لـ(ما) لا زائدة، وهو قَوْلُ الكُوفِيِّينَ.

وفي إِعْمالِها وإِهْمَالِها إذا ذُكِرَتْ (ما) بَعْدَها وَجْهَانِ أَيْضاً:

أ. أنَّ عَمَلُها يُنْطَلُ إذا أَكَّدَتْ بـ(ما).

ب. أنَّ عَمَلُها يَنْقُي، كما في قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽³⁾:

لا يُنْسِكُ الأَسَى نَأْسِياً فَمَا ما مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِماً

وقِيلَ إِنَّ هذا القَوْلَ شاذٌّ.

(¹) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 242/2؛ السيوطي، همع الهوامع: 272/4.

(²) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 247/1؛ السيوطي، همع الهوامع: 112/2.

(³) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 112/2.

ولعل هذا الإغمال، والإهمال يتحكّم فيهما المتكلم، والمخاطب، على أن (ما) الثانية إذا عدت نافية تحوّل الكلام المنفي إلى مثبت؛ لأنّ نفي النفي إثبات.

- قول العرب⁽¹⁾: أنت أكرم عليّ من أن أضربك، وأنت أنكذ من أن تُركه، على أن ظاهر هذين القولين: أنت أكرم عليّ من الضرب، وأنت أنكذ من الترك، وهذا الظاهر لا يجوز؛ لأنّ المعنى ليس بيننا عليه: قال أبو إسحاق الزجاج: إن قدرته أنت أكرم عليّ من ضربك لم يجز؛ لأنك لا تريد هذا، وإن حيل المعنى عليه بطل، وتهذيب الكلام هو: كأن قائلًا قال: أنت تضربني، فنسب الضرب إلى نفسه، فقال الآخر: أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب الذي نسبته إلى نفسك، وليس لك، فكأه قال: أنت أكرم عليّ ممن يستحق ما زعمت أنه لك، ونسبته إلى نفسك⁽²⁾.

ويظهر لي أن التقدير الظاهر لهذا القول: أنت أكرم من ضربني إياك، على أن المراد: أنت أرفع من أن تستحق مثل هذا الضرب.

ويمكن أن يتبدى المعنى بوضوح من قول القائل الذي تربطه وشائج قوية متينة بالضارب: أنت تضربني، على أن المراد: أستحق هذا الضرب مع هذه الوشائج؟ ولذلك يجيب المخاطب هذا القائل: أنت أكرم عليّ من الضارب.

- أن السامع المنكر لكلام المتكلم، أو الشاك فيه قد يلجأ إلى استعمال وسيلة ثنى عن ذلك: كحرف الإنكار: أزيدنيه؟ وأزيدنيه؟ وأزيدنيه؟ في: رأيت زيدا، ومررت بزيد، وهذا زيد: وقد يقول لك الرجل: أعرف زيدا؟ فتقول: أزيدنيه؟ إما منكرا لرأيه أن يكون على ذلك، وإما على خلاف المعرفة. وسمعنا رجلا من أهل البادية قيل له: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال أنا إنه! منكرا لرأيه أن يكون على خلاف أن

(1) انظر: سيويه، الكتاب: 213 / 1.

(2) انظر: سيويه، الكتاب: 13 / 1 (حاشية رقم: 3).

يَخْرُجُ، وَيَقُولُ: قَدْ قَدِمَ زَيْدٌ، فَتَقُولُ: أَرَيْدُنِيهِ؟ غَيْرَ رَادٍّ عَلَيْهِ مُتَعَجِّباً، أَوْ مُنْكَرِاً عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ رَأْيُهُ عَلَى غَيْرِ أَنْ يَقْدَمَ، أَوْ أَتْكَرَّتْ أَنْ يَكُونَ قَدِمْ، فَقُلْتَ: أَرَيْدُنِيهِ؟...⁽¹⁾.

خامساً: أن القارئ يَكُونُ اختيَارُهُ لقراءة ما هادِفاً لا عارِضاً، على الرغم من أن القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ذلك زِيَادَةُ عَلَى مَا مَرَّ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾⁽²⁾، على أن في (تُصْبِحُ) قولَينِ⁽³⁾:

(1) أَنَّهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ فِي اللَّفْظِ مَاضٍ فِي الْمَعْنَى، عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى (أَنْزَلَ).

(2) أَنَّهُ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ.

وَذَهَبَ الزَّمَخْشَرِيُّ إِلَى أَنَّ كَوْنَ هَذَا الْفِعْلِ مُضَارِعاً يُنبِئُ عَنْ نُكْتَةٍ بِلَاغِيَّةٍ: وَهِيَ إِفَادَةُ بَقَاءِ أَثَرِ الْمَطَرِ زَمَاناً بَعْدَ زَمَانٍ، كَمَا تَقُولُ: أُنْعِمَ عَلَيَّ فَلَانٌ عَامَ كَذَا فَارُوحٌ، وَأَغْدُو شَاكراً لَهُ، وَلَوْ قُلْتَ: رُحْتُ، وَغَدَوْتُ—لَمْ يَقَعْ ذَلِكَ الْمَوْقِعَ، فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا لَهُ رُفِعَ، وَلَمْ يُنْصَبْ جَوَاباً لِلِاسْتِفْهَامِ؟ قُلْتَ: لَوْ نُصِبَ لَأَعْطَى عَكْسَ الْغَرَضِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ إِثْبَاتُ الْإِخْضِرَارِ، فَيَنْقَلِبُ بِالنَّصْبِ إِلَى نَفْيِ الْإِخْضِرَارِ، مِثَالُهُ أَنْ تَقُولَ لِصَاحِبِكَ: أَلَمْ تَرَ أَنِّي أُنْعِمْتُ عَلَيْكَ فَتَشْكُرُ، إِنْ نُصِبَتْ فَأَنْتَ نَافٍ لَشُكْرِهِ شَاكٍ تَفْرِيطُهُ فِيهِ، وَإِنْ رَفَعَتْ فَأَنْتَ مُثَبِّتٌ لِلشُّكْرِ، وَهَذَا وَامِثَالُهُ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يَرْغَبَ مَنْ اتَّسَمَ بِالْعِلْمِ فِي عِلْمِ الْإِعْرَابِ، وَتَوْقِيرِ أَهْلِهِ⁽⁴⁾.

(1) سيبويه، الكتاب: 420 / 2.

(2) الحج: 63.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 297/8-298؛ الزمخشري، الكشاف: 21/3؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 215/11؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 386/6.

(4) الزمخشري، الكشاف: 21/3.

وذكر ابن عطية أن (فتصبح) بمنزلة: فتضحى، أو تصير: عبارة عن استعمالها إثر نزول الماء، واستمرارها لذلك عادة، ورفع قوله (فتصبح) من حيث الآية خبر، والفاء عاطفة، وليست بجواب؛ لأن كوتها جواباً لقوله (ألم تر) فاسد المعنى⁽¹⁾.

سادساً: أن المعنى يفرض سلطانه على المتكلم، والقارئ، أو السامع الذي يلجأ إلى وجه تأويلي ينبئ عن خضوعه لهذا السلطان، ويكفي دليلاً على هذه المسألة تأويل النحاة لما يأتي:

• رغباً لك، وسقياً لك⁽²⁾:

لا يصح أن يتعلق الجار والمجرور (لك) بالمصدر الذي يستعمل في الدعاء (سقياً، ورغباً) على سبيل المفعول به، على أن اللام للتقوية؛ لأن المعنى على هذا التعلق يفسد، إذ يصير عليه: سقياً يا الله (دعاء) لك، أو: اسق يا الله لك، فيكون السقي من الله، وله، فتكون الجملة مشتملة في آن واحد على صيغتين لخطاب اثنين مختلفين، على أن فاعل المصدر النائب عن فعل الأمر ضمير يعود على لفظ الجلالة، والقول نفسه في الضمير المتصل في (لك)، على الرغم من أن هذا الضمير لمخاطب غير الله.

وللتخلص مما مرّ أغرب (لك) خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: اسق، يا الله، الدعاء لك أيها المخاطب، وازع، يا الله، الدعاء لك أيها المخاطب، على أن الضمير الذي في محل جر في (لك) مفعول به في المعنى، والتقدير: اسق، يا الله، فلاناً، على الرغم من أنه لا يغرب مفعولاً به.

ويتبدى لي أن المعنى يمكن أن يصح، ويستقيم:

أ. بأن هنالك تواصلاً، أو وضعاً تخابرياً بين المتكلم، والمخاطب، زيادة على الظروف التي قيل فيها هذا القول.

(1) ابن عطية، تفسير ابن عطية: 215 / 11؛ وانظر التفصيل في هذه المسألة في: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 297 / 8-.

(2) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: 516 / 1.

ب. بَأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَصَدَ هَذَا النَّظْمَ، أَوِ الْإِنْحِرَافَ فِيهِ عَنِ الْمَأْلُوفِ رَغْبَةً فِي جَذْبِ الْإِتْبَاهِ إِلَى اللَّفْظَةِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُعَدَّ مَخَوِراً، وَهِيَ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ بِعِبَادِهِ، فَكَأَنَّ هَذَا الْمُخَاطَبَ قَرِيبٌ جَدّاً إِلَى اللَّهِ، مُلْتَصِقٌ بِهِ، وَلِذَلِكَ تُوَهَّمُ أَنَّ السَّقْيَ لِلَّهِ، عَلَى أَنَّ عِبَادَهُ مُنْزَلُونَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ فَكَأَنَّهُمْ اللَّهُ فِي هَذَا الدُّعَاءِ.

ج. بَأَنَّ فِي الْكَلَامِ مُضَافاً مَحْذَوْفاً، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: يَا اللَّهُ، سَقِياً لِعَبْدِكَ الْمُخَاطَبِ.

د. بَأَنَّ الْخِطَابَ وَضِعَ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ لِتَنْزِيلِ هَذَا الضَّمِيرِ (ضَمِيرِ الْغَيْبَةِ) مَنْزِلَةَ ضَمِيرِ الْخِطَابِ مِنْ حَيْثُ الْحُضُورُ وَتَوَاصُلُ الْمُتَكَلِّمِ بِهِ.

وَقَدْ عُدَّتْ هَذِهِ اللَّامُ عِنْدَ النُّحَاةِ لِلتَّبْيِينِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: إِرَادَتِي لَكَ، أَوْ: أَغْنِي لَكَ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ، وَأَضْرَابُهُ يَتَكَوَّنُ مِنْ جُمْلَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا: سَقِياً، وَالْأُخْرَى: الدُّعَاءُ لَكَ، أَوْ إِرَادَتِي لَكَ، أَوْ أَغْنِي لَكَ.

• بَيِّنَاتٌ لَكَ، وَسُحْقاً لَكَ، وَيُعْذَا لَكَ:

الضَّمِيرُ فِي (لَكَ) فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى عَلَى خِلَافِهِ فِي: سَقِياً لَكَ، وَرَغِياً لَكَ الَّذِي يُغْرِبُ فِي هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ، وَأَضْرَابُهُمَا مَفْعُولاً فِي الْمَعْنَى، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: ابْنُؤْسْ، وَاسْحَقْ، وَابْعُدْ، وَهَذَا مِنْ بَابِ الدُّعَاءِ عَلَيْهِ بِالْبُؤْسِ، وَالسُّحْقِ، وَالْبُعْدِ (الْهَلَاكِ)، فَكَأَنَّ الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: بُوُسْتُ، وَسَحَقْتُ، وَبَعُدْتُ، وَالْمَعْنَى: صِرْتُ بِائِساً، وَسَاحِقاً، وَبَاعِداً، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ لَا يُغْرِبُ فَاعِلاً؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَغْرِبَ كَذَلِكَ لَمَا صَارَ التَّرْكِيبُ مُشْتَمِلاً عَلَى خِطَابَيْنِ لِمُخَاطَبَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، بَلْ يَكُونُ مُشْتَمِلاً عَلَى خِطَابَيْنِ بِلَفْظَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، وَالْمُخَاطَبُ وَاحِدٌ فِيهِمَا، وَالتَّقْدِيرُ: سَحَقْتُ الدُّعَاءَ لَكَ، بَعُدْتُ الدُّعَاءَ لَكَ، وَهَذَا عَلَى خِلَافِ مَا فِي: سَقِياً لَكَ؛ لِأَنَّ الْمُخَاطَبَ فِيهِ غَيْرُ الْمُخَاطَبِ فِي الْمَجْرُورِ فِي (لَكَ)، وَهُوَ الْكَافُ.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ اتِّحَادِ الضَّمِيرَيْنِ فِي: سُحْقاً لَكَ، وَيُعْذَا لَكَ، وَيُؤْساً لَكَ، فَإِنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ يُغْرِبُ خَبِراً لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ وَجُوباً: الدُّعَاءُ لَكَ، فَيَكُونُ الْكَلَامُ مُشْتَمِلاً عَلَى

جُمْلَتَيْنِ لَا جُمْلَةً وَاحِدَةً، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ فِيهَا بِالْمَصْدَرِ النَّائِبِ عَنْ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّعَلُّقَ يَكُونُ لِلْمَفْعُولِ بِهِ لَا لِلْفَاعِلِ، فَيَكُونُ الْمَانِعُ فِيهَا لَيْسَ كَالْمَانِعِ فِي مِثْلِ: سَقِيَا لَكَ، وَأَضْرَابِهِ.

وَيُخَصَرُ مَا مَرَّ (فِي مِثْلِ: سَقِيَا لَكَ، وَبُؤْسًا لَكَ) فِي الْمَصَادِرِ النَّائِبَةِ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ، وَفِي كَوْنِ الْمَجْرُورِ بِاللَّامِ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ الْمُتَّصِلِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ مِثْلَ قَوْلِكَ: شُكْرًا لَكَ كَثِيرًا لَا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَشْكُرُ لَكَ شُكْرًا، وَقَوْلِكَ: سَقِيَا لِلرَّجُلِ، وَرَغِيَا لَهُ، وَأَضْرَابُهُمَا مِمَّا تَكُونُ فِيهِ اللَّامُ لِلتَّقْوِيَةِ، عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ جَرٍّ زَائِدٌ أَوْ شَبِيهَةٌ بِالزَّائِدِ، عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَفْعُولٌ بِهِ لِلْمَصْدَرِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ زَائِدَةٍ تَتَعَلَّقُ بِالْمَصْدَرِ، فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ: اسْقِ يَا رَبُّ الرَّجُلَ، وَارْغِعْ.

وَيُمْكِنُ أَنْ تُعَامَلَ الْمَصَادِرُ مِنْ بَابِ: سَخَقًا لَكَ، وَبُؤْسًا لَكَ، وَبُعْدًا لَكَ -مُعَامَلَةً: سَقِيَا لَكَ، وَرَغِيَا لَكَ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْبُؤْسَ، وَالْهَلَاكَ، وَالسُّخْقَ تَكُونُ بِأَمْرِ اللَّهِ، فَكَأَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ لَا الْمُخَاطَبُ.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ لاختيار الحركة الإعرابية ولاسيما في القراءات القرآنية -أثراً في رَغْبَةِ الْقَارِئِ فِي الْإِلْبَاءِ عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي يُرِيدُهَا، وَلِذَلِكَ أَكْثَرَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى غَيْرِهَا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَدُّ مِنْ مَسَائِلِ الْاِتِّزِيَّاحِ لِتَحْقِيقِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ فَضْلاً عَمَّا مَرَّ⁽¹⁾: قِرَاءَةُ نَافِعٍ، وَالْكَسَائِيِّ، وَغَيْرِهِمَا: «وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ»⁽²⁾، بَرَفْعٍ (يَقُولُ) بَعْدَ (حَتَّى)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مُقْبِدَةٌ بِثَلَاثَةِ قِيُودٍ⁽³⁾.

(1) أَنْ يَكُونَ زَمَنُ الْمُضَارِعِ فِي الْحَالِ أَيْ حَالِ وَقُوعِ الْفِعْلِ، أَوْ مُؤَوَّلًا بِالْحَالِ بِالإِضَافَةِ إِلَى زَمَنِ التَّكْلَمِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا، عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ قِيلَ فِي أَثْنَاءِ

(1) انظر في هذه المسألة كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى والمحورية (قيد الطبع).

(2) البقرة: 214.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 277 / 2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 140 / 2؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 272 / 3.

الدُّخُولُ، أَمَّا الْمُؤَوَّلُ بِالْحَالِ فَيَدُورُ فِي فَلَكَ حِكَايَةِ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ ثَرَاغِي حَالَتَهُمْ فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ الرَّسُولُ، وَالَّذِينَ مَعَهُ يَقُولُونَ كَذَا، وَكَذَا.

(2) أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَ (حَتَّى)، وَكُلُّ مَا لَا يَخْضَعُ لِسُلْطَانِ هَذَا الْقَيْدِ لَا يَصِحُّ رَفْعُهُ، كَمَا فِي: سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ؛ لِأَنَّ طُلُوعَ الشَّمْسِ لَيْسَ مُسَبَّبًا عَنِ السَّيْرِ، وَفِي: مَا سِرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ لَا يَتَسَبَّبُ عَنِ السَّيْرِ، وَفِي: هَلْ سِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟؛ لِأَنَّ السَّيْرَ لَمْ يَتَحَقَّقْ وَقَوْعُهُ لَكُونِهِ بَعْدَ حَرْفِ الْاسْتِفْهَامِ (هَلْ).

وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ يَجُوزُ فِيهَا أَنْ يُقَالَ: أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا، وَمَتَى سِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا؛ لِأَنَّ هَذَا السَّيْرَ مُحَقَّقُ الْوُقُوعِ، وَلِذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا؛ لِأَنَّ الشَّكَّ يَكْمُنُ فِي الْفَاعِلِ، وَالزَّمَانِ أَنْفُسَهُمَا، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ⁽¹⁾.

وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ إِلَى إِجَازَةِ الرَّفْعِ بَعْدَ النَّفْيِ عَلَى تَوَهُّمٍ أَنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ إِنْجَابٌ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ أَدَاةُ النَّفْيِ، وَهِيَ أَدَاةُ تَوَهُّمٍ دُخُولُهَا بَعْدَ هَذَا الْأَصْلِ عَلَى الْكَلَامِ كُلِّهِ لَا عَلَى مَا قَبْلَ (حَتَّى) خَاصَّةً.

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ لَوْ عُرِضَتْ عَلَى سَيِّوِيهِ لَمَا مَنَعَهَا؛ لِأَنَّ الْمَنَعَ يَكْمُنُ فِي النَّفْيِ الْمُسَلَّطِ عَلَى النَّفْيِ.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَخْفَشَ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ قَدْ سَبَقَ التَّوَلِيدَيْنِ التَّحْوِيلَيْنِ الْمَعَاصِرَيْنِ فِي هَذَا الْأَصْلِ التَّوَلِيدِيِّ.

(3) أَنَّ يَكُونُ الْمُضَارِعُ بَعْدَ (حَتَّى) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَضْلَةً، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ مَا لَا يَخْضَعُ لِسُلْطَانِ هَذَا الْقَيْدِ لَا يَجُوزُ الرَّفْعُ فِيهِ، كَمَا فِي: سَيْرِي حَتَّى أَذْخُلَهَا، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ يُنْقِي الْمُبْتَدَأَ بِلَا خَيْرٍ، وَفِي: كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَذْخُلَهَا، إِذَا عُدْتُ (كَانَ) نَاقِصَةً، أَمَّا إِذَا عُدْتُ تَامَةً جَازَ الرَّفْعُ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: كَانَ سَيْرِي أَمْسَرَ حَتَّى أَذْخُلَهَا، عَلَى أَنَّ (أَمْسَرَ)

(¹) انظر: مغني اللبيب: 278 / 2؛ الدسوقي، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: 137 / 1.

يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ وَجُوباً، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا تُصِحُّ لَوْ جُعِلَ هَذَا الظَّرْفُ مُتَعَلِّقاً
بـ(سَيَرِي)⁽¹⁾.

- جَوَازُ رَفْعِ (رَأْسِهَا)، وَنُصْبِهِ، وَجَرُّهُ فِي: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا، وَحَتَّى رَأْسِهَا، وَحَتَّى رَأْسِهَا، عَلَى أَنَّ الْجَرَّ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ (حَتَّى) حَرْفٌ جَرٌّ بِمَعْنَى (إِلَى) الَّتِي تُنْبِئُ عَنْ انْتِهَاءِ الْغَايَةِ الْمَكَانِيَّةِ، وَتَجَرُّ مَا بَعْدَهَا⁽²⁾، وَأَنَّ النُّصْبَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ عَطْفٌ كَالَوَاوِ، فَيَكُونُ الرَّأْسُ قَدْ أَكِلَ فِي هَذَا، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: أَعْجَبْتَنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى حَدِيثِهَا⁽³⁾، وَأَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ ابْتِدَاءٍ، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: حَتَّى رَأْسِهَا مَأْكُولٌ، فَيَكُونُ الرَّأْسُ دَاخِلاً فِي الْأَكْلِ إِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً، وَحَرْفٌ ابْتِدَاءٍ، وَقِيلَ إِنَّ فِي الْأَوَّلِ خِلَافاً.
وَمِمَّا رُوِيَ بِالْأَوْجْهِ الثَّلَاثَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽⁴⁾:

عَمَمْتَهُمْ بِاللُّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ فَكُنْتُ مَالِكٌ ذِي غِيٍّ وَذِي رَشْدٍ
بِجَرٍّ (غَوَاتِهِمْ)، وَرَفْعِهِ، وَنُصْبِهِ.

وَقَوْلُ أَبِي مَرْوَانَ النَّحْوِيِّ، أَوْ الْمُتَلَمِّسِ⁽⁵⁾:

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا

(1) انظر التفصيل في نصب المضارع بعد (حتى) في كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى والمحورية (قيد الطبع).

(2) انظر التفصيل في نصب المضارع بعد (حتى) في كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى والمحورية (قيد الطبع)؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 2/ 263، 281، 293.

(3) انظر التفصيل في نصب المضارع بعد (حتى) في كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى والمحورية (قيد الطبع).

(4) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 2/ 293؛ المرادي، الجنى الداني: 553.

(5) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 2/ 265، 281، 293؛ السيوطي، شرح شواهد مغني اللبيب: 1/ 370؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 8/ 19؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 214.

بجرّ (نعله)، ورَفَعِها، ونَصَبِها، على أنَّ النَّصْبَ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمُتَأَخِّرُ، أو بِالْعَطْفِ، وَالْبَصْرِيُّونَ لَا يُحِيزُونَ الرَّفْعَ بَعْدَ (حَتَّى) إِذَا لَمْ يُذَكَّرِ الْخَبَرُ، وَهُوَ جَائِزٌ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ.

وجاء في الكتاب لسيبويه: وَحَدَّثَنَا مَنْ يُوثِقُ بِهِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ قِيلَ لَهُ: أَمَّا بِمَكَانٍ كَذَا، وَكَذَا وَجَدْتُ؟ وَهُوَ مَوْضِعٌ يُنْسِكُ الْمَاءَ، فَقَالَ: بَلَى، وَجَادًا، أَيِ أَغْرِفُ بِهَا وَجَادًا⁽¹⁾.

وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ أَنَّهُ قَاسَ حَذْفَ الْفِعْلِ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَلَى ذِكْرِهِ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يُقَالُ فِيهِ لِلْعَبْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَتَذْكُرُ يَوْمَ كَذَا، وَكَذَا؟ فَعَلْتَ كَذَا، وَكَذَا⁽²⁾.

وَيَبْدُو لِي أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ قَدْ انْزَاحَ لِسَانُهُ مِنْ رَفْعٍ (وَجَادًا) إِلَى نَصْبِهَا لَجَذْبِ الْاِئْتِبَاءِ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: بَلَى، فِيهَا وَجَادًا، وَعَلَيْهِ فَلَا مَخُوجَ إِلَى تَوَهُّمِ فِعْلِ عَامِلِ النَّصْبِ فِيهَا؛ لِأَنَّ فِي عَدِّهَا مُبْتَدَأً مُطَابَقَةً لِلسُّؤَالِ الْمَصْدَرِ بِـ(أَمَّا).

أَمَّا الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ فَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْقَوْلِ السَّابِقِ لَمَّا يَأْتِي:

- (1) أَنَّ فِي السُّؤَالِ الْمَصْدَرِ بِالْهَمْزَةِ فِعْلًا، وَهُوَ (أَتَذْكُرُ).
- (2) أَنَّ الْفِعْلَ الْعَامِلَ مَذْكُورٌ لَا مَحْذُوفٌ، وَهُوَ (فَعَلْتَ).
- (3) أَنَّ نَصْرَ الْحَدِيثِ فِي (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) لَا يُعَزِّزُ مَا مَرَّ: "...فَتُعَرِّضُ عَلَيْهِ صِغَارَ ذُنُوبِهِ، فَيُقَالُ: عَمِلْتَ يَوْمَ كَذَا، وَكَذَا، وَكَذَا، وَكَذَا، وَكَذَا، وَكَذَا، وَكَذَا، وَكَذَا، فَيَقُولُ: نَعَمْ...⁽³⁾".

• قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا)⁽⁴⁾، قِيلَ إِنَّ (حِينٍ) زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّ الْغَفْلَةَ تُسَدُّ مَسَدَهَا، وَالتَّقْدِيرُ: وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى غَفْلَةٍ مِنْ أَهْلِهَا، وَقِيلَ إِنَّ

(1) سيبويه، الكتاب: 1/129؛ وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 3/56.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 3/56.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 3/56؛ صحيح مسلم: 3/47 (نقلًا عن المحقق).

(4) القصص: 15.

(على) دخلت في هذه الآية؛ لأن الغفلة هي المقصودة، وقيل إن (على) بمعنى (في)⁽¹⁾.

• أن البدل لا يصح في كل ما يكون مفهوماً من المبدل منه، كما في قولك: انتصر الملك جنوده في المعركة، وقطع الملك سيفه يد اللص؛ لأن المعنى بين من حيث إن من يتصر الجنود لا الملك، وإن من يقطع اليد السيف.

وذكر ابن جني أن الشاعر الذي يرتكب الضرائر ليست لغته ضعيفة، وأن في القرآن وقعت أشياء مثل هذه الأمور التمس لها النحاة تأويل تلاءم مع النص، والسياق الذي وردت فيه⁽²⁾.

(1) انظر: القرطبي، تفسير القرطبي: 260 / 13، النحاس، إعراب القرآن: 222 / 3.

(2) انظر: ابن جني، الخصائص: 392 / 2.

الانزياحُ والمرفوعاتُ

الانزياحُ والمرفوعاتُ

ممّا يُمكن إخضاعهُ لسلطان الانزياح:

• الانزياحُ والحالُ:

ممّا يُمكن عدُّهُ من ذلك:

- (1) قولُ العَرَب: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ⁽¹⁾: للتحاة في تأويلِ هذا القولِ ستّةُ أقوالٍ:
- أ. أَنْ أَصْلَهُ: انْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتُ مُنْطَلِقاً، على أَنَّ الْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ الْمَسْتُوقَ بِلامِ التَّعْلِيلِ قَدْ قُدِّمَ لِلإختصاصِ، وَأَنَّ الْجَارَ (اللام) حُذِفَ إختصاراً، ثم جِيءَ بِـ(ما) لِتَكُونِ عِوَضاً مِنْ (كَانَ) الَّتِي حُذِفَتْ، وَانْفَصَلَ اسْمُهَا، ثُمَّ أَدْغِمَتْ نُونُ (أَنْ) فِي مِيمِ (ما)، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ إِعْرَابَ (مُنْطَلِقاً) فِي هَذَا الْقَوْلِ خَبَرُ (كَانَ) الْمَحذُوفَةِ، عَلَى أَنَّ (أَمَّا) فِيهِ مُرَكَّبَةٌ مِنْ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَ(ما) التَّغْوِيضِيَّةُ الزَّائِدَةُ، وَأَنَّ الْفَاءَ دَخَلَتْ فِي بَعْضِ الشُّوَاهِدِ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ فَاءَ الْجَزَاءِ؛ لَكُونَ الْأَوَّلِ سِبباً، وَالثَّانِي مُسَبِّباً، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ.
- ب. أَنَّ (أَنْ) الْمَصْدَرِيَّةُ فِي الْمَذْهَبِ الْبَصَرِيِّ تُعَدُّ شَرْطِيَّةً فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ بِدَلِيلِ دُخُولِ الْفَاءِ فِي خَبَرِهَا؛ لِأَنَّهُمْ يُحْيِيزُونَ فَتْحَ هَمْزَةِ (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ، فَتَكُونُ (كَانَ) قَدْ حُذِفَتْ، وَجِيءَ بِـ(ما) عِوَضاً مِنْهَا، كَمَا فِي الْمَذْهَبِ الْبَصَرِيِّ.
- ج. أَنَّ رَفَعَ الْاسْمِ (أَنْتَ)، وَنَصَبَ الْخَبَرِ (مُنْطَلِقاً) بِـ(ما) الْعَامِلَةَ عَمَلِ (لَيْسَ)، وَلَيْسَ بِـ(كَانَ) الْمَحذُوفَةِ، لِأَنَّهَا عِوَضٌ مِنْهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جُنَيْ، وَشَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ.
- د. أَنَّ (كَانَ) الْمَحذُوفَةَ تَامَّةً، عَلَى أَنَّ (مُنْطَلِقاً) حَالٌ فِي هَذَا الْقَوْلِ.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 96/4؛ السيوطي، جمع الهوامع: 106/2؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 144/10، 98/2؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 244/1.

هـ. أَنَّ (مَا) زَائِدَةٌ لَا عِوَضَ، وَلِذَلِكَ يُجَوِّزُ إِظْهَارُ (كَانَ) مَعَهَا، كَمَا فِي: أَمَّا كُنْتُ مُنْطَلِقاً
انْطَلَقْتُ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُبَرِّدِ الَّذِي رَدَّ بِأَنَّ هَذَا الْقَوْلَ جَرَى مَجْرَى الْمَثَلِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ
يُغَيَّرَ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ كَمَا سَمِعَ فَضْلاً عَنْ أَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ لَيْسَ مِنْ مَوَاضِعِ زِيَادَةِ (مَا) كَمَا
ذَكَرَ ابْنُ دُرَيْدٍ.

و. أَنَّ رِوَايَةَ مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ بِكَسْرِ هَمْزَةِ (إِمَّا)، وَذِكْرِ (كَانَ)، وَالْفَاءِ: إِمَّا كُنْتُ مُنْطَلِقاً
انْطَلَقْتُ، كَمَا يَظْهَرُ لِي⁽¹⁾.

وَمِمَّا عُدَّ شَاهِداً فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ، أَمَّا زَيْنٌ ذَاهِباً ذَهَبْتُ، وَقِيلَ إِنَّ
هَذَا لَمْ يُسَمَّعْ إِلَّا فِي ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ سَبْيُونَهُ أَجَازَ أَنْ يَكُونَ
اسْمُ (كَانَ) اسْماً ظَاهِراً كَمَا فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ.

وَبَعْدُ فَيَتَبَيَّنُ لَنَا أَنَّ هُنَالِكَ خِلَافاً بَيْنَ النَّحْوِيِّينَ فِي كُلِّ عُنْصُرٍ مِنْ عُنَاصِرِ هَذَا
التَّرْكِيبِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُفْرَضُ عَلَى الْقَارِئِ، أَوِ الدَّارِسِ أَنْ يَتَوَقَّفَ عِنْدَهَا؛ لِرَجْعِ النَّظَرِ فِي
هَذَا الْخِلَافِ، وَهُوَ رَجْعٌ يَكْمُنُ فِيمَا يَأْتِي:

أ. فِي تِلْكَ الشُّوَاهِدِ الَّتِي اعْتَدْتُ بِهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهِيَ شَوَاهِدٌ قَلِيلَةٌ جِداً، كَمَا فِي كُتُبِ
النُّحُو، شَاهِدٌ شِعْرِيٌّ، وَهُوَ قَوْلُ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ⁽²⁾:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

وَأَخَرُ ثَرْيٍّ، وَهُوَ: أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ، وَقَوْلَانِ آخِرَانِ الْغَالِبُ أَتَاهُمَا
مَصْنُوعَانِ، وَهُمَا: أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ، وَأَمَّا زَيْنٌ ذَاهِباً ذَهَبْتُ.

ب. أَنَّ هَذِهِ الشُّوَاهِدَ يُسَيِّطِرُ عَلَيْهَا عِنْدَ النُّحَاةِ التَّأْوِيلُ، وَالتَّخْمِينُ لِإِخْضَاعِهَا لِسُلْطَانِ
الْأَصْلِ النُّحَوِيِّ، فَلَيْسَ بِخَافٍ مَا فِيهَا مِنْ حَذْفٍ، وَتَعْوِضٍ، وَتَقْدِيمٍ، وَتَأْخِيرٍ.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 375/1؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح
الأشموني: 244/1.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 375/1؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح
الأشموني: 244/1.

ج. أن هذين الشاهدَيْنِ المسموعَيْنِ عن العرب لا بُدَّ من أن يطمئن الدارسُ إلى أنهما سُمعا عن العربِ هكذا دونَ تصريفٍ أو حذفٍ، أو زيادةٍ.

د. أن هذين الشاهدَيْنِ، أو غيرهما بحاجةٍ إلى تبينِ النصِّ الكاملِ الذي اشتملَ عليهما؛ لأنَّ المنهجَ العلميَّ السويَّ يقتضي ذلك.

ه. أن هذه الشواهدَ أيًّا كانت لا بُدَّ من أن يتبينَ القارئُ، أو الدارسُ وضعَ المتكلمِ، والمخاطبِ فيها، وما يؤثرُ فيهما من ظروفٍ اجتماعيةٍ مختلفةٍ، كالأعرافِ، والعاداتِ، والتقاليدِ، والمعتقداتِ، وغيرها من المؤثراتِ الأخرى.

ولو حاولنا أن نخضعَ هذه الشواهدَ لسلطانِ المناهجِ اللغويةِ المعاصرةِ لوجدنا اختلافاً بيناً بين النحاة القدامى، وبينهم، وهو اختلافٌ يتبدى من تبينِ تعاملِ هذه المناهجِ معها:

أ. أن الوصفيين لا يلجؤون إلى التأويلِ، والتعليلِ؛ لأنهم يتقيدون بما سُمعَ، على أن المكتوبَ لا يعتدُّ به، ولا تُبنى عليه قواعد.

ب. أن التوليديين التحويليِّين لا يعدُّون (كان) أو (إن) الشرطيَّة من العواملِ التي تؤثر في إعرابِ ما بعدها؛ لأنَّها عناصرٌ زِيدَت على الأصلِ التوليديِّ المتوهمِ، وهو: زِيدَ مُنْطَلِقٌ، على أن حَرَكَه (مُنْطَلِقاً) عندهم حَرَكَه اقْتِضَاءٍ اقْتَضَتْهَا طَبِيعَةُ اللُّغَةِ.

ج. أن الوظيفيين يُعربون (أنتَ) في: أنتَ مُنْطَلِقٌ - فاعلاً لاسمِ الفاعِلِ (مُنْطَلِقٌ)، أو فاعِلاً لـ (كان) لو ظَهَرَت على أن (مُنْطَلِقاً) عندهم وَظِيفَةٌ دَلَالِيَّةٌ لا ثَرَكِيَّةٌ؛ لأنَّ الوظيفةَ التركيبيةَ تكادُ تُكونُ مَحْصُورَةً عندهم في الفاعِلِ، والمفعولِ به، ولذلك يعدُّون المبتدأَ وظيفةً ثَدَاوِلِيَّةً يَتَدَاوَلُهَا الْمُتَكَلِّمُ وَالْمُخَاطَبُ.

وبعدُ فإنه يتبدى لي من هذه الشواهدِ - توهمُ انزياحِ لسانِ العربيِّ الفصيحِ من الرُّفْعِ إلى النُّصْبِ على وفقِ ما يأتي على أن تراعى ظروفَ المتكلمِ، والسَّامِعِ الاجتماعيةَ، والنَّفْسِيَّةَ، وغيرها ممَّا له أثرٌ في هذه الشواهدِ:

أ. أن يُتوهم أن أصلَ (أما) هو: أما أداة الاستفتاح التي تُنبئ عن التثنية، وهو يكمن في تثنية المخاطب، أو السامع، أو القارئ، أو الناقد - على ما يأتي بعد هذه الأداة، على أن أصلَ هذه الشواهد الابتداء، والخبر: أنتَ مُنطلقٌ في: أما أنتَ مُنطلقاً انطلقتُ، على أن الفاء - لو وجدت - حرفٌ يُنبئ عن التعليل؛ ولذلك صيرَ إلى نصب الخبر لجذب الانتباه إليه لتوكيده، على أنه البؤرة، أو المحور في هذه التراكيب، وأضرابها.

ب. أن يُتوهم أن أصلَ هذا التركيب: أما، أو إما أنتَ مُنطلقٌ انطلقتُ، على أن الجملة الاسمية قائمة مقام فعل الشرط؛ لأن (منطلق) يعملُ عملَ الفعل إذا عُدَّت (أما)، و(إما) مُنبئة عن الشرط، أو على أن (أما) التي قيل إن أصلَ التركيب معها هو: لأن كنتَ مُنطلقاً انطلقتُ - زائدة لأجل المعنى، لا أثر لها في إغراب ما بعدها الذي هو جملة اسمية خبرٌ مُبتدئها (منطلق) الذي حَدَث فيه انزياح، كما مرَّ.

ولعلَّ هذا الانزياح على الرغم مما فيه من توهم - يقضي على تلك التخمينات من حيث الحذف، أو التغويض اللذين يطالعيننا في أقوال النحاة.

• الحال المؤكدة لمضمون الجملة:

كما في: زَيْدٌ أَخوكَ عَطُوفاً، على أن (عطوفاً) حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية (زَيْدٌ أَخوكَ)، وهي جملة مُقَيَّدة في هذه المسألة بِكَوْنِ رُكْنَيْهَا جامِدَيْنِ مَعْرِفَتَيْنِ؛ لأنه لا يُؤكَّد إلا ما هو معروف على المذهب البصري، وأن مضمون الجملة معنى المصدر المأخوذ من المُسند فيها مضافاً إلى المُسند إليه إن كان المُسند مُشْتَقّاً كما في: زَيْدٌ قائمٌ، أو قام زَيْدٌ، على أن هذا المصدر فيهما: قيامٌ زَيْدٌ، وإن كان المُسند جامِداً فالمصدر المأخوذ هو الكَوْنُ المضافُ إلى المُسند إليه، والتقدير: كَوْنُ زَيْدٍ أَخاً، على أن التوكيد يكمن في العطف، والحنو.

ويعود سببُ كَوْنِ كلا رُكْنِي هذه الجملة جامِداً إلى أنه لو كان أحدهما مُشْتَقّاً لكان هو العامل في هذه الحال، وبذلك تكونُ مؤكدةً لعاملها لا لمضمون الجملة.

وَعَدَّ ابْنُ مَالِكٍ فِي (شرح التسهيل) الحال في هذه المسألة من باب المؤكدة لعاملها؛ لأن المؤكدة لعاملها موافقة له في المعنى دون اللفظ، على أن الأب، والحق في: هو الحق بيناً -صالحان للعمل؛ لأن الأب مؤول بالعاطف، والحق مؤول بالصفة المشبهة (بين)، وهذه الحال يجب تأخيرها؛ لأنها مؤكدة، والتوكيد يجب تأخيرها عن المؤكدة. ومما يعد من ذلك في هذه المسألة قول سالم بن دارة اليربوعي⁽¹⁾:

أنا ابن دارة معروفاً بها نسيي وهل بدارة يا للناس من عار
على أن (معروفاً) حال مؤكدة لمضمون الجملة الاسمية (أنا ابن دارة)، وأن (نسيي) نائب فاعل.

وبعد فإن ما يعد من باب الحال المؤكدة لمضمون الجملة يمكن أن يكون أصله خبراً، والتقدير: زيد أخوك عطف، وهو الحق بين، وأنا ابن دارة معروف بها نسيي، على أن (أخوك) في الجملة الأولى بدل من المبتدأ (زيد)، والقول نفسه في الجملتين الأخريين، ولكن هذا الخبر انزاح لسان المتكلم فيه من الرفع إلى النصب، أو تحول الرفع إلى النصب لجذب الانتباه إلى هذه الكلمة لتوكيدها، ويمكن عد (هو) في: هو الحق بيناً -ضمير شأن على أن الجملة الاسمية بعده خبره.

• الحال المفردة وصفتها المؤولان بمشتق: كما في:

- أ. بعثه الشيء يداً بيد، على أن الحال (يداً) الموصوفة بشبه الجملة (بيد)، وأن صاحب الحال الفاعل، والمفعول به، والمراد: مقابضين، وغير ذلك مما ينبئ عن المفاعلة⁽²⁾.
- ب. كلمته فاه إلى في، وهذا القول للتحاة فيه ثلاثة أقوال:

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 185/2.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 170/2؛ عباس حسن، النحو الوافي:

369/2؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 44-45/6؛ السيوطي، جمع الهوامع: 10/4-

- (1) أنْ مَجْمُوعَ (فاهُ إلى فيّ) هو الحال (الموصوفُ وصِفَتُهُ)، على أنْ المرادُ (مُشافَهَةُ) أو (مُشافِهَتين)، وهو عند سيبويه اسمٌ وُضِعَ مَوْضِعَ المَصْدَرِ.
- (2) أنْ (فاهُ) مَفْعُولٌ به لِحالٍ مَحْذُوفَةٍ، والتَّقْدِيرُ: جاعلاً فاهُ إلى فيّ، على أنْ (فاهُ) نابٌ منابٍ عامِلِهِ في هذه المسأَلَةِ، وهو قولُ الكُوفِيّينَ.
- (3) أنْ (فاهُ) مَنصُوبٌ على نَزْعِ الخافِضِ، على أنْ التَّقْدِيرُ: كَلَّمْتُهُ مِنْ فِيهِ إلى فيّ، وهو قولُ الأَخْفَشِ، وهذا القولُ رَدُّهُ المَبْرُودُ؛ لأنَّ الإنسانَ يَتَكَلَّمُ مِنْ نَفْسِهِ لا مِنْ غَيْرِهِ، على أنْ قولُ الأَخْفَشِ قد يُحْمَلُ على القلبِ عِنْدَ ابنِ هِشامٍ، والتَّقْدِيرُ: كَلَّمْتُهُ فيّ إلى فِيهِ؛ لأنَّ المعنى بَيَّنَّ، على أنْ المُتَكَلِّمُ على هذا القلبِ يَتَكَلَّمُ مِنْ نَفْسِهِ لا مِنْ غَيْرِهِ.
- ج. بَعَثَهُ البُرُّ مُدًّا بِمُدٍّ، أو بَعَثَهُ البُرُّ مُدًّا بِكَذا، (مُسْعِراً)، وجاورثُهُ مَنزِلُهُ إلى مَنزِلِي (مُلاصِقَةً)، وناضَلْتُهُ قَوْسَهُ عن قَوْسِي (مُدافَعَةً)، وكَلَّمْتُ المُنْكَرَ عَيْنَهُ إلى عَيْنِي (مُواجَهَةً)، وجالَسْتُه جَنْبَهُ إلى جَنْبِي⁽¹⁾.
- د. بَعَثَهُ الشَّاءُ شَاءً وَدَرَهَمَ، وشَاءَ وَدَرَهَمًا، على أنْ الواوُ بمعنى الباءِ، ويجوزُ أنْ تكونَ (شَاءَ) مَرْفُوعَةً على الابتداءِ أيْ بَعَثَهُ الشَّاءُ شَاءً بِدَرَهَمٍ مِنْها⁽²⁾.
- وَبَعْدُ فَإِنَّ هذه الأَحْوالَ المُفْرَدَةَ يَجُوزُ فِيها الرُّفْعُ على الابتداءِ، والخَبَرُ: كَلَّمْتُهُ قُوَّةً إلى فيّ، وبَعَثَهُ البُرُّ مُدًّا بِكَذا، أو بِمُدٍّ⁽³⁾، على أنْ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الحالِ، وأنَّ الرابِطَ مُقَدَّرٌ في كُلِّ ما لا رابِطَ فِيهِ، كما في: بَعَثَهُ البُرُّ مُدًّا بِمُدٍّ مِنْهُ.
- وَذَكَرَ الأَسْتَاذُ عَبَّاسُ حَسَنٌ أَنَّ (عَيْنَهُ) فِي: كَلَّمْتُ المُنْكَرَ عَيْنَهُ إلى عَيْنِي (مُواجَهَةً) لا يَحْسُنُ أنْ تكونَ بَدَلًا من (المُنْكَرِ) في (عَيْنَهُ)، لأنَّ المعنى لا يَصِحُّ مع إِعادَةِ العامِلِ مَعَ هذا البَدَلِ، إذ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ على ذلك: كَلَّمْتُ عَيْنَهُ، وَيُمْكِنُ أنْ يَتَخَلَّصَ من ذلك بِكونِها عَطْفَ بَيانٍ.

(1) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: 2/ 369.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 3/ 373، 6/ 447.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 171-172.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ الْأَصْلَ - كَمَا يَظْهَرُ لِي - الرُّفْعُ، إِذْ صِيرَ إِلَى التَّنْصِبِ لَتَحْقِيقِ تَوْكِيدِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِنْزِيَاكِ بِجَذْبِ الْإِنْتِبَاهِ إِلَيْهَا.

• الْاسْمُ الْمَنْصُوبُ بَعْدَ (مَا أَفْعَلَ) فِي التَّعْجُبِ⁽¹⁾:

يُغَرَّبُ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ عِنْدَ التُّحَاةِ مَفْعُولًا بِهِ، أَوْ مُشَبَّهًا بِهِ، عَلَى أَنَّهُ فِي الْمَعْنَى مُحَوَّلٌ مِنْ فَاعِلٍ؛ لِأَنَّ (أَفْعَلَ) مَنَقُولٌ مِنْ (فَعَلَ)، عَلَى أَنَّ أَصْلَ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا - هُوَ: حَسَنَ زَيْدٍ، وَهُوَ أَصْلٌ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَعْنَى بِهِ عَنْ هَذَا الْإِعْرَابِ، وَيُكَتَفَى بِإِعْرَابِهِ فَاعِلًا مَنَعَ مِنْ ظُهُورِ الضَّمَّةِ حَرَكَةُ الْإِنْزِيَاكِ؛ لِأَنَّ مَا يَقْتَضِيهِ هَذَا الْأَسْلُوبُ مِنْ خَصَائِصَ فَرَضَ عَلَيْهِ هَذِهِ الْحَرَكَةُ لِتَوْكِيدِهِ بِجَذْبِ الْإِنْتِبَاهِ إِلَيْهِ.

وَيَجُوزُ أَنْ تُكُونَ الْهَمْزَةُ فِي (أَفْعَلَ) لِلصِّيْرُورَةِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: شَيْءٌ حَسَنٌ بِهِ زَيْدٌ، أَوْ صَارَ بِهِ ذَا حُسْنٍ، وَالْأَوَّلَى أَنْ تُكُونَ (مَا) جِيءَ بِهَا لِلإِثْبَاءِ عَنْ مَعْنَى التَّعْجُبِ، فَلَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَيَعُدُّ التَّوْلِيدِيُّونَ التَّحْوِيلِيُّونَ (زَيْدًا) فِي الْقَوْلِ السَّابِقِ مُبْتَدَأَ خَبَرِهِ (أَحْسَنَ)، عَلَى أَنَّ الْفَتْحَةَ حَرَكَةُ اقْتِضَاءٍ فِي الْمُبْتَدَأِ، وَالْخَبَرِ⁽²⁾.

• الْمَنْصُوبُ، وَالْمَجْرُورُ، وَالْمَرْفُوعُ بَعْدَ (كَمْ) خَبَرِيَّةٌ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ:

قِيلَ إِنَّ تَمْيِيزَ (كَمْ) الْاسْتِفْهَامِيَّةِ مَنصُوبٌ كَمَا فِي قَوْلِكَ: كَمْ طَالِبًا فِي الْفَصْلِ، عَلَى أَنَّ (كَمْ) فِي مَحَلِّ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَإِنْ تَمْيِيزَ (كَمْ) الْخَبَرِيَّةِ مَفْرُودٌ مَجْرُورٌ، أَوْ جَمْعٌ مَجْرُورٌ، عَلَى أَنَّهُ مُضَافٌ إِلَيْهِ فِي الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ، وَمَجْرُورٌ بِحَرْفِ جَرٍّ مَحذُوفٍ فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، وَقِيلَ إِنَّ الْمَرْفُوعَ مُبْتَدَأَ خَبَرِهِ مَا بَعْدَهُ عَلَى أَنَّ (كَمْ) إِمَّا أَنْ تُغَرَّبَ ظَرْفًا، أَوْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، أَوْ غَيْرَهُمَا عَلَى حَسَبِ التَّرْكِيبِ اللَّغَوِيِّ، وَقِيلَ إِنَّ التَّنْصِبَ، وَالْجَرَ يَعُودَانِ إِلَى تَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ (كَمْ) خَبَرِيَّةٌ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ.

(1) انظر في هذا الأسلوب كتابنا: وسائل المدح والذم، والتعجب في العربية والمحورية (قيد الطبع).

(2) انظر التفصيل في هذه المسألة في كتابنا: وسائل المدح والتعجب في العربية والمحورية (قيد الطبع).

ويبتدئ لي أن في الاسم بعد (كم) بنوعيهما انزياحاً لجذب الانتباه إليه فضلاً عن تحقيق أمن اللبس بين نوعيهما، على أنه إما أن يكون محولاً عن مبتدأ، أو مفعول به، أو مفعول مطلق، أو مفعول فيه على حسب التراكيب اللغوية، على أن (كم) جيء بها لأجل المعنى، فلا محل لها من الإغراب كما في المنهج التوليدي التحويلي، على الرغم من كونها كناية عن العدد، كما في: كم طالب في الفصل، على أن (طالب) مبتدأ، وفي: كم طالب قابلت، على أن (طالب) مفعول به، أو مبتدأ على مذهب من يُحيز حذف عائد المبتدأ المنصوب، وفي: كم ساعة قرأت الكتاب، على أن (ساعة) مفعول فيه، وفي: كم مشي مشيت، على أن (مشي) مفعول مطلق.

• تقدم مفعول المضاف إليه عليه:

في هذه المسألة ثلاثة أقوال⁽¹⁾:

أ. المنع مطلقاً، وهو قول الجمهور.

ب. جواز تقديم مفعول ما أضيفت إليه (غير) مطلقاً، وهو قول السيرافي، والزمخشري، وابن مالك، وغيرهم.

ج. جواز تقديم المفعول إذا كان هذا المفعول ظرفاً.

وذكر ابن هشام أن قولك: أنا زيدا غير ضارب - صحيح؛ لأنه بمعنى: أنا زيدا لا أضرب، على توهم عدم الإضافة، كما يفهم، فلا يصح أن يقال عنده: أنا زيدا أول ضارب، أو: مثل ضارب.

وقد عزز رأيه بقوله تعالى: «وهو في الخصام غير مبين»⁽²⁾، على أن (في الخصام) يتعلق بـ (مبين) حملاً على المعنى، وبقول الشاعر⁽¹⁾:

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 629/6-631؛ السيوطي، جمع الهوامع: 278/4؛ ابن مالك، شرح التسهيل: 236/3؛ ثعلب، مجالس ثعلب: 169؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 94/6.

(2) الزخرف: 18.

فَقِيَ هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلَغٍّ تَوَلَّى وَلَا تُتَّخَذُ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا

على أن (حقاً) مفعول به لاسم الفاعل (ملغ).

وحَمَلًا على ما مرَّ فإنه لا يصح أن يقال عنده: جاءني زيدا غير ضارب؛ لأن الثاني (غير) لا يحل مكان غيره.

وبعد فإن هذه المسألة كما في المثال المصنوع يمكن إخضاعها لسُلطان الانزياح من الرفع إلى النصب لجذب الانتباه إلى هذا المقدم لتوكيده فضلاً عن توكيده بالتقديم، على أن الأصل: أنا زيدا غير ضارب، على أن (زيداً) مبتدأ ثانٍ خبره (غير)، وأن مفعول اسم الفاعل (ضارب) محذوف، وأن الجملة الاسمية خبر المبتدأ الأول (أنا)، والربط ضمير المفعول به المحذوف.

• الجُرُّ على الجوار:

مِمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ النُّحَاةُ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ: هَذَا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ، بِجُرٍّ (خَرِبٍ)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ صِفَةٌ لـ (جُحْرٍ)، وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ⁽²⁾ أَنَّ الْأَكْثَرَ الَّرْفَعُ، وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي الْجُرِّ عَلَى الْجَوَارِ قَوْلَانِ:

أ. أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ أَنْكَرَهُ، كَالسَّيرَافِيِّ، وَابْنِ جِنِّي، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ ابْنِ جِنِّي: هَذَا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ جُحْرُهُ، عَلَى أَنَّ هَذَا الثُّغْتَ مِنْ بَابِ الثُّغْتِ السَّبَبِيِّ لَا الْحَقِيقِيِّ، وَأَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ السَّيرَافِيِّ: هَذَا جُحْرٌ ضَبُّ خَرِبٍ الْجُحْرُ مِنْهُ.

ب. أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ حَمَلًا عَلَى مَا فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ مِنْ شَوَاهِدٍ⁽¹⁾، وَيَكُونُ فِي الثُّغْتِ، وَالْعَطْفِ، وَالتَّوَكِيدِ، وَمِنْ الثُّغْتِ قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ⁽²⁾:

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 6/630؛ السيوطي، شرح شواهد المعنى: 653؛ السيوطي، جمع الهوامع: 4/278؛ ابن مالك، شرح التسهيل: 3/236.

(2) انظر: مغني اللبيب: 6/660؛ السيوطي، جمع الهوامع: 4/305؛ ابن عقيل المساعد على تسهيل الفوائد: 2/403؛ سيويه، الكتاب: 1/217؛ ابن جني، الخصائص: 1/192، 3/220.

كأن أبانا في عرائن وبيله كينز أناس في بجاد مزمل

بجر (مزمل) لمجاورته (بجاد) على الرغم من كونه صفة لـ (كينز) المرفوعة.

ومن العطف قراءة السلمي، والحسن البصري، والكسائي، وغيرهم: «يطوف عليهم ولدان بأكواب وأباريق وخور عين»، بجر (وخور عين) عطفاً على (أكواب وأباريق)، على أن هذا العطف من باب العطف على الجوار⁽³⁾، على أن الأصل أن يكون مغطوفاً على (ولدان مخلصون) لا على ما قبله؛ لأن المعنى ليس على أن هؤلاء الولدان المخلصون يطوفون عليهم بالخور العين في أحد التأويلات.

ومنه قراءة: «فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعنين»⁽⁴⁾، بجر (وأرجلكم) لأنه مجاور لـ (برؤوسكم) على أنه في المعنى مغطوف على (أيديكم)؛ لأن الأرجل حكمها عند أهل السنة الغسل لا المسح، وفي هذه القراءة تأويلات أخرى⁽⁵⁾.

ومن التوكيد قول أبي الغريب الأعرابي⁽⁶⁾:

يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم أن ليس وصل إذا انحلت عرى اللئب

(1) انظر هذه المسألة في كتابنا: الحمل على الجوار في القرآن الكريم، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 610/6.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 660/6.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 257/6؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 206/8؛ الزمخشري، الكشاف: 194/3.

(4) المائدة: 6.

(5) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 437/3؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.

(6) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 662/6؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: 962؛ مع الهوامع: 304/4، ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد: 404/2.

بَجَرٌ (كُلُّهُمْ) لِمُجَاوَرَتِهِ (الزَّوْجَاتِ)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ تَوْكِيدٌ لـ (ذَوِي) الْمَفْعُولِ بِهِ،
وَلِذَلِكَ فَإِنَّ وَجْهَهُ النَّصْبُ لَا الْجَرُّ.

وَذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ⁽¹⁾ أَنَّ مَا عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّ الْجَرَّ عَلَى الْجَوَارِ يَكُونُ فِي الثُّغْتِ قَلِيلاً،
وَفِي التَّوَكِيدِ نَادِراً، وَأَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي عَطْفِ النَّسَقِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ يَمْنَعُ هَذَا التَّجَاوُرَ.
وَيَعْدُ فَإِنَّ مَا مَرَّ مِنْ حَمَلٍ عَلَى الْجَوَارِ فِي الثُّغْتِ، أَوْ التَّوَكِيدِ، أَوْ عَطْفِ النَّسَقِ الْأَوَّلِ
أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْإِثْرِيَّاحِ مِنْ حَرَكَةِ إِغْرَابِيَّةٍ إِلَى أُخْرَى لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِثْرِيَّاحِ بِجَذْبِ
الِإِثْبَاهِ إِلَيْهَا، فَلَا مَخُوجَ إِلَى تَوَهُّمِ الْجَرِّ عَلَى الْجَوَارِ، أَوْ غَيْرِهِ مِنَ التَّأْوِيلَاتِ.

• تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الظَّرْفِ:

أَجَازَ بَعْضُ الثُّحَاةِ تَقْدِيمَ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْفِعْلِ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ الظَّرْفُ، كَمَا فِي:
زَيْدٌ جَالِساً فِي الدَّارِ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: زَيْدٌ فِي الدَّارِ جَالِساً، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ مَا يُحْمَلُ
عَلَى الْإِثْرِيَّاحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الظَّرْفُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ؛ لِأَنَّهُمَا لَا تُظْهَرُ عَلَيْهِمَا حَرَكَةُ
إِغْرَابِيَّةٍ، وَذَكَرَ الدُّسُوقِيُّ⁽²⁾ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ عَدَمَ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَخْصُورَةٌ عِنْدَهُ فِي
الظَّرْفِ، وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: أَكَلْتُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ، عَلَى أَنَّ (كُلُّ يَوْمٍ) مَعْمُولٌ
لَمَّا يَتَعَلَّقُ بِهِ (لَكَ) عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لـ (ثَوْبٌ).

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الْمَعْنَى يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْقَوْلِ: زَيْدٌ جَالِسٌ فِي الدَّارِ، عَلَى أَنَّ
(فِي الدَّارِ) يَتَعَلَّقُ بِـ (جَالِسٌ) الَّذِي هُوَ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ (زَيْدٌ)، عَلَى أَنَّ فِيهِ إِثْرِيَّاحاً مِنَ الرَّفْعِ إِلَى
النَّصْبِ، لَجَذْبِ الْإِثْبَاهِ إِلَيْهِ لِتَحْقِيقِ تَوْكِيدِهِ.

• عَطْفُ مَا بَعْدَ (بَل) عَلَى مَا قَبْلَهَا بَعْدَ النُّفْيِ، أَوْ النُّهْيِ:

نُبِئَ (بَل) إِذَا سَبَقَهَا نَفْيٌ، أَوْ نَهْيٌ عَنْ نَفْيِ الْحُكْمِ عَمَّا قَبْلَهَا، وَإِثْبَاتِهِ لَمَّا بَعْدَهَا، كَمَا
فِي: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُوا، وَ: لَا يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُوا، عَلَى أَنَّ الْقِيَامَ مَنْفِيٌّ عَنْ (زَيْدٌ) وَمُثَبَّتٌ

(1) انظر: مغني اللبيب: 662 / 6؛ وانظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 437 / 3؛ السيوطي، هوع
الهوامع: 304 / 4.

(2) انظر: حاشية الدسوقي على المغني: 315 / 2.

لـ (عَمَرُوا) في هذين المثالين، وعلى الرغم من إجماع النحاة على هذه المسألة فإن المبرد، وعبد الوارث أجازا أن تثقل معنى النفي، أو النفي إلى ما بعدها، إذ يصح أن يقال على هذه الإجازة: ما زيد قائماً بل قاعداً، وبَلْ قاعداً، على أن النفي اثقل إلى ما بعدها في النصب، وأن الإثبات حكم ما بعدها، كما مر.

ويظهر لي أن هذه المسألة يمكن إخضاع النصب للانزياح من المرفوع إلى المنصوب لجذب الانتباه إلى ما بعدها؛ لأنه المقصود، أو المحور، أو البؤرة بلا تقييد بالمراد بهما في التحوين التوليدي التحويلي، والوظيفي، وهو انزياح يتحقق به إجماع النحاة في هذه المسألة⁽¹⁾.

• وقوع المشتق بين حرفي جر متفقين متبوقين مبتدأ، أو اسم (كان)، أو إحدى أخواتها، أو اسم (إن)، أو إحدى أخواتها:

يجب نصب هذا المشتق في هذه المسألة على المذهب الكوفي⁽²⁾، وعليه فإن رفعة على الخبر يعد لحناً عندهم، على الرغم من أن هذا الرفع جائز على المذهب البصري، كما في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾⁽³⁾، على أن (خالدين) حال، وأن (في النار) خبر (إن)، وقولك: زيد في الدار قائماً فيها، وإن زيداً في الدار قائماً فيها.

وحمل على ما مر فإن رفع (راغب) في: إن زيداً في الدار راغب فيك - واجب لاختلاف الجارين، والمجرورين.

ولعل في حمل المسألة على الانزياح تأكيداً للكلمة موضع الانزياح.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 187/2-188؛ المرادي، الجنى الداني: 237؛ السيوطي، همع الموامع: 255/5؛ المبرد، المقتضب: 188/4، 201.

(2) انظر: الجمل: 141؛ ابن خالويه، القراءات: 87/1-88.

(3) الحشر: 17.

• الانزياح من الرفع إلى النصب فيما يُسمى بالمصادر التشبيهية أو العكس، كما في: له صوت صوت، وصوت حمار، على أن الرفع والنصب متكافئان، وأن النصب أرجح، كما قيل⁽¹⁾.

ولعل في هذه الانزياح من الرفع إلى النصب، أو من النصب إلى الرفع إنباء عن معنى خاص يكمن في أن النصب يعود إلى تحقيق الإنباء عن الحال، وأن الرفع يعود إلى الإنباء عن أن صوته صوت حمار⁽²⁾.

• رفع الاسم المنبوق بالواو التي قبلها مبتدأ خبره (كيف):

مِمَّا يُمكنُ عدُّهُ من ذلك قولك: كيف أنت وزيد، وزيداً؟ على أن الرفع أرجح عند النحاة؛ لأن العطف جائز على الضمير المتفصل (أنت)، وأن النصب على المفعول معه.

والحق عند الدكتور فاضل السامرائي عدم ترجيح أحدهما على الآخر؛ لأن كليهما ينبئ عن معنى خاص: والحق أنه لا وجه أولى من وجه؛ لأن المعنى مختلف، ذلك أن معنى العطف أن السؤال عنه وعن زيد، أي كيف أنت، وكيف زيد؟ ومعنى النصب السؤال عن العلاقة بينهما، فإن أردت السؤال عن العلاقة بينهما نصبت لا غير، وإن أردت السؤال عن كل واحد منهما عطفت لا غير⁽³⁾.

• الانزياح من ذكر (أن) في خبر (عسى) - وهو الغالب - إلى حذفها، ومن حذفها من خبر (كاد) - وهو الكثير - إلى ذكرها، كما في: عسى زيد أن يشجع، ويشجع، وكاد زيد يشجع، وأن يشجع، على أن ذكر (أن) في خبر (عسى)، و(كاد) ينبئ عن الاستقبال، وأن حذفها ينبئ عن تقريب الحدث من الحال⁽⁴⁾.

(1) انظر: خالد الأزهرى، التصريح على التوضيح: 334 / 1.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: 181-182؛ تحدثت عن هذه المسألة في موضع آخر.

(3) د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 274.

(4) انظر: د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 275؛ معاني النحو: 668 / 2.

• الانزياح من الرفع على الخبر إلى النصب على الحال، أو البدل: ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿مَا جِئْتُمْ بِهِ السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ﴾⁽¹⁾: يفهم مما في مَظَانَّ القراءات، وإعراب القرآن أن (السحر) لم يُقرأ بالنصب، وأن الفراء أجاز نصبه⁽²⁾، وفي تأويل هذا النصب، وجهان:

أ. أن يكون بدلاً من (ما) الاستفهامية التي في محل نصب على الاشتغال، والتقدير: أي شيء أتيتم جئتم به السحر في قراءة أبي عمرو (السحر) بهمزة الاستفهام.
ب. أن يكون منصوباً على المصدر، على أن (ما) شرطية، وأن في الكلام إضمار الفاء مع (إن الله سيبطله)، وأن الألف واللام فيه زائدتان.

وذكر مكِّي بن أبي طالب أن ما ذهب إليه الفراء قد ينبئ عن أن (ما) الشرطية في موضع نصب على المصدرية، وأن السحر مصدر واقع موقع الحال، ويعززه أن حرف التعريف عدّ زائداً؛ لأن الحال تكون نكرة.

ويظهر لي أنه لا مخرج إلى مثل هذا التوهم، والتأويل؛ لأنه يمكن أن يحمل نصب (السحر) على انزياح اللسان العربي الفصيح لتوكيد هذه الكلمة موضع الانزياح بجذب الالتباه إليها، على أن الأصل الرفع على خبر المبتدأ (ما جئتم به).

ومما يمكن عدّه من ذلك قولك: هذا الرجل واقفاً، وهانذا عالماً، على أن الأصل: هذا الرجل واقف، وعلى أن الرجل بدل من اسم الإشارة، والقول نفسه في المثال الآخر على أن أصله: ها أنا ذا عالماً.

ومما يمكن إخضاعه لسُلطان هذا الانزياح في القرآن الكريم:

(1) يونس: 81.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون 252/6؛ مكِّي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: 489/1؛ الفراء، معاني القرآن: 475/1؛ مكِّي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: 389/1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 183/5.

(1) قراءة الجمهور: «وهذا بعلي شيخاً»⁽¹⁾، بنصب (شيخاً)، وفي هذا النصب وجهان⁽²⁾:

أ. أنه منصوب على الحال، على أن العامل في هذه الحال معنى التثنية، أو الإشارة.

ب. أنه منصوب على خبر التقريب عند الكوفيين.

ويتبدى لي أن الأصل قراءة ابن مسعود، والأغمش (شيخ) بالرفع، وفي هذا الرفع أوجه:

أ. أن يكون مرفوعاً على الخبر بعد الخبر.

ب. أن يكون مرفوعاً على خبر (هذا) على أن (بعلي) عطف بيان، أو بدل.

ج. أن يكون مرفوعاً على البدل من (بعلي).

د. أن يكون مرفوعاً على خبر المبتدأ (بعلي)، على أن الجملة الاسمية في موضع رفع على خبر اسم الإشارة.

ه. أن يكون خبر مبتدأ مضمرة تقديره: هو شيخ.

ولعل في هذا الانزياح من الرفع كما مر إلى النصب ثبهاً على أهمية هذه اللفظة على أنها البؤرة، أو المحور.

(2) قراءة العامة: «فتلك يوثهم خاوية»⁽³⁾، بنصب (خاوية) على الحال على أن العامل فيها معنى الإشارة.

ولعل قراءة عيسى (خاوية) بالرفع تعدُّ أصلاً لقراءة العامة، وفي هذا الرفع ثلاثة أوجه⁽⁴⁾:

(1) هود: 72.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 357/6؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 244/5؛ ابن جني، المحتسب: 324/1.

(3) النمل: 52.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 627/8؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 86/7؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 218/13.

أ. أن تكون خبر اسم الإشارة (تلك)، على أن (بُيُوتُهُمْ) بدل منه.
ب. أن تكون خبراً ثانياً.

ج. أن تكون خبر مبتدأ مضمّر تقديره: هي حاوية.

(3) قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً لِّمَا مَعَهُمْ﴾⁽¹⁾، على أن (مُصَدِّقاً) حال مؤكدة⁽²⁾، على أن الأصل، كما يظهر لي: وهو الحق مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ، على أن القول في رفعه كالقول في سابقه.

(4) قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الدِّينُ وَاصِباً﴾⁽³⁾، على أن (وَاصِباً) حال من (الدِّينِ)⁽⁴⁾، والأصل كما يظهر لي: وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبٌ، كما مر.

(5) قوله تعالى: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيماً﴾⁽⁵⁾، على أن (مُسْتَقِيماً) حال مؤكدة من (صِرَاطُ رَبِّكَ)⁽⁶⁾، على أن الأصل كما يظهر لي: وهذا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمٌ، على الخبر الثاني.

(6) قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً﴾⁽⁷⁾، على أن القول فيه كالقول في سابقه.

(7) قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَئِيسَ لَوْفَعَتِهَا كَازِبَةٌ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾⁽⁸⁾، يرفع (خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ) على خبر مبتدأ مضمّر تقديره: هي خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ⁽⁹⁾.

(1) البقرة: 91.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 1/ 515-516؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 9/4.

(3) النحل: 52.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 7/ 236.

(5) الأنعام: 126.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 5/ 147.

(7) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 5/ 147.

(8) الواقعة: 1-3.

(9) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 10/ 192-193؛ ابن جني، المحاسب: 2/ 307؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 17/ 196؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 203/8.

وقراءة زيد بن علي، وعيسى، والحسن، وأبي حيوة، وابن مقسم، واليزيدي بتصنيفهما على الحال، ولا شك في أن أصل هذا النصب الرفع، وأنه صير إليه لتأكيدهما بجذب الانتباه إليهما.

• الانزياح من رفع الاسم بعد اسم الاستفهام إلى النصب:

مِمَّا يُمكنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالُوا اذْعُ لَنَا رَبِّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لَوْثُهَا﴾⁽¹⁾، على أن (لَوْثُهَا) مُبتدأ خبره (ما) الاستفهامية، أو خبرها.

وذكر العكبري أنه لو قرئ (لَوْثُهَا) بالنصب على المفعول به لعدت (ما) زائدة⁽²⁾، وهي مسألة يُمكنُ حملها على الانزياح من الرفع إلى النصب لتوكيد هذه اللفظة على أن حركة هذا الانزياح لا يُعْتَدُ بها.

ولعل ما يُعزِّز ما أذهب إليه أن هذا النصب فيما مرَّ -عدَّ من باب النصب على القطع.

• الانزياح من رفع ما بعد (بل) الإضرابية الاتيالية، و(لكن) إلى نصبه، كما مرَّ: ومن ذلك:

(1) قراءة الجمهور: ﴿وَلَا تُخْسِبَنَّ الَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرَزَقُونَ﴾⁽³⁾، على أن (أحياء) خبر مُبتدأ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: بَلْ هُم أحيَاءٌ؛ لأنَّ (بَل) الَّتِي تُنبِئُ عَنِ الإِضْرَابِ الاتيالي لا تُسَمَّى عاطِفَةً فِي الْحَقِيقَةِ إِلَّا فِي الْمَفْرَدَاتِ؛ لِأَنَّهَا تُعْطِفُ جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ، كَمَا فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ⁽⁴⁾.

(1) البقرة: 69.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 423 / 1.

(3) آل عمران: 169.

(4) انظر كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى (قيد الطبع).

وقراءة ابن أبي عبلة (بل أحياء) فيها وجهان⁽¹⁾:

أ. أن يكون (أحياء) معطوفاً على (أمواتاً)، كما في قولك: ظننت زيدا قائماً بل قاعداً، وهو قول العكبري.

ب. أن يكون منصوباً بفعلٍ محذوفٍ تقديره: بل أحسبهم أحياء، وهو قول أبي إسحق الزجاج، والزمخشري، وقيل إن الأولى أن يكون الفعل المقدّر: اعتقدتهم، أو اجعلهم، وقيل إن (حسب) تأتي لليقين.

ويظهر لي أن في الالتجاء إلى الانزياح تخلصاً من هذه التقديرات، والتأويلات فضلاً عن توكيد الكلمة المحوّر، أو البؤرة بجذب الالتباه إليها للتفكير فيها، وفي سبب هذا الانزياح.

(2) قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾⁽²⁾، برفع (رسول الله)، وتخفيف (لكن)، في قراءة زيد بن علي، وابن أبي عبلة على الابتداء على أن الخبر مقدّر، أو على الخبر على أن المبتدأ مقدّر.

وقراءة العامة بنصب (رسول الله)، والتخفيف محمولة على أن نصبه على خبر (كان)، والتقدير: ولكن كان رسول الله، أو على العطف على خبر (كان) وهو (أبا أحد)، على أن الأليق عند النحاة الأول؛ لأن (لكن) ليست عاطفة لوجود الواو، وهي مختصة بالدخول على الجمل⁽³⁾.

وليس بمستبعد أن تحمل هذه القراءة على الانزياح من الرفع، كما مر - إلى النصب، كما مر.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 3/ 482-485؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 3/ 113؛ الزمخشري، الكشاف: 1/ 479؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 1/ 504.

(2) الأحزاب: 40.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 9/ 128؛ ابن جني، المحتسب: 2/ 181؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 7/ 236؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 14/ 196.

(3) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ الْكِتَابِ﴾⁽¹⁾، بِنُصْبِ (تَصْدِيقٍ)، وَتَخْفِيفِ (لَكِنْ)، وَفِي هَذَا النُّصْبِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ⁽²⁾:

أ. أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى خَبَرٍ (كَانَ).

ب. أَنَّهُ خَبَرُ (كَانَ) الْمَحْذُوفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَكِنْ كَانَ تَصْدِيقٌ، وَهُوَ قَوْلُ الْكَسَائِيِّ، وَالْفَرَاءِ، وَالزُّجَّاجِ، وَابْنِ سَعْدَانَ، وَالزُّجَّاجِ.

ج. أَنَّهُ مَفْعُولٌ لَهُ، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْعَامِلَ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَنَكُنْ أَنْزَلَ لِلتَّصْدِيقِ.

د. أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَكِنْ يُصَدِّقُ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكُتُبِ.

وَقِرَاءَةُ عَيْسَى بْنِ عُمَرَ (تَصْدِيقٌ) بِالرُّفْعِ مَحْمُولَةٌ عَلَى تَقْدِيرٍ مُبْتَدَأٍ: وَلَكِنْ هُوَ تَصْدِيقٌ.

وَالْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ حَيْثُ الْإِنْزِيَاخُ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقَتِهَا.

• الْإِنْزِيَاخُ مِنَ الرُّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ إِلَى النُّصْبِ:

مِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ:

(1) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾⁽³⁾، عَلَى أَنَّ فِي (شَهْرُ رَمَضَانَ) أَوْجُهًا⁽⁴⁾:
أ. أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ (الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ)، أَوْ (فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ) عَلَى أَنَّ الْفَاءَ زَائِدَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ.

(1) يونس: 37.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 202 / 6؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 157 / 5؛ الفراء، معاني القرآن: 65 / 1.

(3) البقرة: 185.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 276 / 2؛ الفراء، معاني القرآن: 112 / 1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 39 / 2؛ الأخفش، معاني القرآن: 159 / 1.

ب. أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره: ذلكم شهر رمضان، أو المكتوب شهر رمضان.
(2) أنه بدل من (الصيام) في قوله تعالى: «يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام»⁽¹⁾، وهو قول الكسائي، وبعيد عند السمين الحلي لكثرة الفصل بين البدل، والمبدل منه؛ ولأنه لا يكون إلا من باب بدل الاشتمال، وهو على خلافه؛ لأن بدل الاشتمال يكون في الغالب في المصادر، ويصح ذلك على تقدير مضاف: صيام شهر رمضان، على أنه من باب بدل كل من كل، أو البدل المطابق، وبذلك يتخلص من إبدال الظرف (شهر) من المصدر (الصيام).

وقراءة مجاهد، وهارون الأغور بالنصب فيها خمسة أوجه:

أ. أن يكون منصوباً بفعل مضمر تقديره: صوموا شهر رمضان، وهو أوجهها كما قيل.
(3) أن يكون بدلاً من (أياماً معدودات) في قوله تعالى: «أياماً معدودات فمن كان منكم»⁽²⁾، على أن الأيام المعدودات هي شهر رمضان، وهو بعيد لكثرة الفصل بين البدل، والمبدل منه.

ب. أن يكون منصوباً على الإغراء، وهو قول أبي عبيدة، والحوبي.

ج. أن يكون مفعولاً لـ (وأن تصوموا) في قوله تعالى: «وأن تصوموا خيراً لكم إن كنتم تعلمون»⁽³⁾، وفي هذا الوجه فصل بين الموصول، وصلته بأجنبي، وهذا الأجنبي هو (خيراً)، وهو خبر المصدر المؤول (وأن تصوموا)، والإخبار عن الموصول لا يتم إلا بعد تمام صليته، على أن (شهر) من تمام هذه الصلة، وأن الموصول الحرفي (وأن تصوموا).

د. أن يكون منصوباً بـ (تعلمون) في الآية السابقة، على أن في الكلام حذف مضاف تقديره: تعلمون شرف شهر رمضان.

(1) البقرة: 183.

(2) البقرة: 184.

(3) البقرة: 184.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْإِلْتِجَاءَ إِلَى الْإِنْزِيَّاحِ مِنَ الضَّمَّةِ إِلَى الْفَتْحَةِ يُخَلِّصُنَا مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ، وَالتَّقْدِيرَاتِ فَضْلاً عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي يَتَحَقَّقُ مِنْ هَذَا الْإِنْزِيَّاحِ، وَيُعَزِّزُهُ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ بِالرَّفْعِ، كَمَا مَرَّ.

(4) قِرَاءَةُ هَارُونَ الْعَتَكِيِّ، وَرُوَيْبَةَ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»⁽¹⁾، بِالنُّصْبِ، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَجْهَانِ⁽²⁾:

أ. أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَصْدَرِ، وَهَذَا الْمَصْدَرُ نَائِبٌ عَنِ فِعْلِهِ الْمَحذُوفِ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: حَمْدًا، وَشُكْرًا لَا كُفْرًا، وَالتَّقْدِيرُ: أَحْمَدُ اللَّهُ حَمْدًا، فَيَكُونُ الْمَصْدَرُ نَائِباً عَنِ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ، وَهَذَا الْفِعْلُ لَا يَصِحُّ إِظْهَارُهُ لثَلَاثًا يُجْمَعُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ.

ب. أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: اقْرَؤُوا الْحَمْدَ، أَوْ: اثْلُوا الْحَمْدَ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: اللَّهُمَّ ضَبْعًا، وَذُبَابًا، وَالتَّقْدِيرُ: اللَّهُمَّ اجْمَعْ ضَبْعًا وَذُبَابًا.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ لَا يَحْتَمِلُهُمَا النِّظْمُ، وَلَعَلَّ فِي الْإِلْتِجَاءِ إِلَى الْإِنْزِيَّاحِ أَوَّلَى مِنَ التَّأْوِيلِ وَالتَّوَهُّمِ عَلَى أَنَّ (الْحَمْدَ) مَبْتَدَأٌ مَنَعَ مِنْ ظُهُورِ الضَّمَّةِ عَلَى آخِرِهِ حَرَكَةُ الْإِنْزِيَّاحِ، كَمَا يَظْهَرُ لِي.

• الْإِنْزِيَّاحُ مِنَ الرَّفْعِ عَلَى الْعَطْفِ إِلَى النُّصْبِ:

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ»⁽³⁾، بِرَفْعِ (قَبِيلُهُ)، وَهَذَا الرَّفْعُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ⁽⁴⁾:

(1) الفاتحة: 1.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 39 / 1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 18 / 1؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 102 / 1.

(3) الأعراف: 27.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 292-293 / 5؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 284 / 4؛ الزمخشري، الكشاف: 75 / 2.

أ. أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى فَاعِلٍ (يَرَاكُمْ) الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ، وَلِذَلِكَ أُكِّدَ هَذَا الضَّمِيرُ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ (هُوَ)، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ»⁽¹⁾، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وَجُودِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ فِي (يَرَاكُمْ).

ب. أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ (إِنَّ).

ج. أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ الْخَبَرُ.

وقراءة اليزيدي (وقيل)، بالنصب فيها وجهان⁽²⁾:

أ. أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى اسْمٍ (إِنَّ) فِي اللَّفْظِ، عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (إِنَّ) الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ عَائِدٌ عَلَى الشَّيْطَانِ.

ب. أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ مَعَهُ، عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي (إِنَّ) عَائِدٌ عَلَى الشَّيْطَانِ، أَوْ ضَمِيرُ الشَّانِ.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْاِئْتِجَاءَ إِلَى الْاِئْزِيَا ح يُعَزِّزُ قِرَاءَةَ الْجُمْهُورِ، وَيُخَلِّصُنَا مِنَ التَّأْوِيلِ، وَالتَّقْدِيرِ فَضْلًا عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي يَتَحَقَّقُ بِهِ.

• الْاِئْزِيَا ح مِنَ الرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِ إِلَى النَّصْبِ:

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنْ ذَلِكَ:

(1) قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَمَنْ يَكْتُمْنَهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ»⁽³⁾، عَلَى أَنَّ فِي (قَلْبُهُ) أَرْبَعَةً أَوْجُهُ⁽⁴⁾:

أ. أَنَّهُ فَاعِلٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ (آثِمٌ).

ب. أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ (آثِمٌ).

ج. أَنَّهُ بَدَلٌ بَعْضٍ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي (آثِمٌ)، وَهُوَ الْفَاعِلُ.

(1) البقرة: 35.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 292 / 5؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 284 / 4؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: 43.

(3) البقرة: 283.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 684 / 2؛ الزمخشري، الكشاف: 406 / 1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 357 / 2؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 380 / 2.

د. أنه فاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الخبرِ على أنْ (أَيْم) مُبْتَدَأٌ على مَذْهَبِ الكُوفِيِّينَ الَّذِينَ لَا يُقَيِّدُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِتَقْدِيمِ نَفْيٍ أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ.

وقراءة ابن أبي عُبَلَةَ (قَلْبُهُ) بالنَّصْبِ، وفي هذا النَّصْبِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ:

أ. أَنْ يَكُونَ بَدَلًا بَعْضٍ مِنْ كُلِّ مَنْ اسْمٍ (إِنْ).

ب. أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ، وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي هَذَا الْوَجْهِ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبٌ: الْجَوَازُ مُطْلَقًا، وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا، وَالْجَوَازُ فِي الشَّعْرِ، وَالْمَنْعُ فِي النَّثْرِ.

ج. أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، وَالْبَصْرِيُّونَ لَا يُحِيزُونَهُ.

وَيُفْهَمُ مِمَّا فِي (تَاجِ الْعُرُوسِ)⁽¹⁾ أَنَّ الْفِعْلَ (أَيْمَ) يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ صَرِيحٍ، كَمَا فِي: أَيْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى فِي كَذَا (عَدَّهُ عَلَيْهِ أَيْمًا)، وَأَيْمَةُ: أَوْقَعَهُ فِي الْإَيْمِ. وَيُعَزِّزُ هَذِهِ التَّعْدِيَةَ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عُبَلَةَ أَيْمَ قَلْبُهُ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: جَعَلَ قَلْبُهُ أَيْمًا.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْمَعْنَى عَلَى أَنَّ (قَلْبُهُ) فَاعِلٌ لِاسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ مَعْنَى يَتَحَقَّقُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ بِالِاتِّجَاءِ إِلَى الْإِزْيَاحِ الَّذِي يُصَارُ فِيهِ إِلَى تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِزْيَاحِ بِجَذْبِ الْإِتْبَاءِ إِلَيْهَا.

(2) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ﴾⁽²⁾، بَرَفَعَ (آدَمَ) عَلَى الْفَاعِلِ، وَنَصَبَ (كَلِمَاتٍ) عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ⁽³⁾، وَقِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ بِنَصْبِ (آدَمَ)، وَرَفَعَ (كَلِمَاتٍ)، عَلَى أَنَّ مَنْ تَلَقَّاكَ فَقَدْ تَلَقَّيْتَهُ، وَأَنَّ الْكَلِمَاتِ تُعَدُّ سَبَبًا فِي ثَوْبَتِهِ، وَلِذَلِكَ جُعِلَتْ فَاعِلًا.

(1) انظر: أَيْم، 185/31.

(2) البقرة: 37.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 295/1.

ويظهر لي أن للانزياح من الرفع إلى النصب أثراً في الرغبة في الإنباء عن المعنى السابق فضلاً عن الكشف عن أهمية الكلمات وأثرها في التوبة بجذب الانتباه إليها لتوكيدها.

(3) قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽¹⁾، برفع (العلماء)، على الفاعل، ونصب (الله) على المفعول به في قراءة العامة.

وقراءة عمر بن عبد العزيز، وأبي حنيفة، وأبي حنيفة برفع لفظ الجلالة، ونصب (العلماء)، على أن المراد أن الله يعظم من عباده العلماء⁽²⁾.

ولعل الحمل على الانزياح من الرفع إلى النصب يحافظ على الأصل فضلاً عن تحقيق نكتة بلاغية، وهي أن الله يخشى فساد علمائه، وذلك بتوكيد الكلمة موضع الانزياح.

(4) قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾⁽³⁾، بنصب (إبراهيم) على المفعول به، ورفع (ربه) على الفاعل، وقراءة ابن عباس، وأبي الشعثاء، وأبي حنيفة برفع (إبراهيم)، ونصب (ربه)، على أن المراد أن إبراهيم دعا ربه⁽⁴⁾، ولذلك سمي الدعاء ابتلاءً مجازاً. ولا شك في أن في الحمل على الانزياح خضوعاً لسُلطان قراءة العامة، فضلاً عن تحقيق نكتة بلاغية، وتوكيد الكلمة موضع الانزياح بجذب الانتباه إليها.

ويمكن عدّه من الكلام العربي: قول العرب: ما أغفلة عنك شيئاً، وهو قول كتب فيه جيمس بلمي مقالاً بعنوان (نص صعب في كتاب سيويه)، ترجمة الدكتور محمد كاظم البكاء، ونشر عام (1986)، في مجلة الضاد، (1410هـ، 1990): هذا باب من

(1) فاطر: 27.

(2) السمين الحلبي، ا لدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 231/9؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 312/7؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 344/14؛ الزمخشري، الكشاف: 308/3.

(3) البقرة: 121.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 231/9، 2/98؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 374/1.

الابتداء يُضمَرُ فيه ما يُبتنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا، وكذا، أمّا (لكان كذا وكذا) فحديثٌ مُعلّقٌ بِحديثٍ لولا، وأمّا عبد الله فإِنَّهُ مِنْ حَدِيثٍ لولا... فكأنّه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذِفَ حيث كثر استعمالُهُم إِيّاهُ في الكلام كما حُذِفَ الكلامُ مِنْ (إمّا لا)، زعم الخليل، -رَحِمَهُ اللهُ- أَلَهُمْ أَرَادُوا: إِنْ كُنْتَ لَا تَفْعَلْ غَيْرَهُ فَافْعَلْ كَذَا، وكذا إمّا لا، ولكنهم حَذَفُوهُ لكثرتِهِ في الكلام، ومِثْلُ ذَلِكَ (حيثُ، الآن)، إمّا تُرِيدُ: واسْمَعْ الآن، و(ما أغفلَ عنكَ، شيئاً) أي دَعِ الشُّكَّ عنكَ، فَحُذِفَ هذا لكثرة استعمالِهِم...⁽¹⁾.

ولتَبَدَّى هذه المسألة بوضوح لا بُدَّ مِنْ تَذْوِينِ آراءِ القدامى والمحدثين فيها:

آراءُ القدامى:

أ. قولُ أبي عليٍّ الفارسيّ في (البغداديات): "وسألتُه"⁽²⁾ عن قولِ سيّويه في حَذِّ الابتداء: ما أغفلَ عنكَ شيئاً أي دَعِ الشُّكَّ، فقال: لم يفسره أبو العباس، ويجوز أن تكونَ (ما) استيفهاً، ولا يجوز أن تكونَ نفيّاً؛ لأنَّ الفِعْلَ يَنْقَى بِلا فاعِلٍ، قال: والوجه أن يكونَ (ما أغفلَ) تَعْجُباً، وَيَنْتَصِبُ (شيئاً) بكلامٍ آخر، كأنَّ رجلاً قدَّرَ أن رجلاً معنيّاً بأمره، فَقِيلَ له: ما أغفلَ عنكَ، أي هو غيرُ معنيٍّ، وَيَنْتَصِبُ شيئاً بِ(دَعِ)، ونحوهِ مِنَ الفِعْلِ، كأنه قال: دَعِ شيئاً هو غيرُ معنيٍّ به، ودَعِ الشُّكَّ في أنّه غيرُ معنيٍّ به، قال: ويَدُلُّكَ على أن نَصَبَ (شيئاً) على كلامٍ آخرِ أنّه ذَكَرَهُ مَعَ ما هو مِنْ كلامين كَقَوْلِهِ: حيثُ الآن، وفسره بقوله: حيثُ، واسْمَعْ الآن، وإمّا لا⁽³⁾.

ب. قولُ المازنيّ: سألتُ الأَخْفَشَ عَنْ حَرْفِ رَوَاهُ سيّويه عن الخليل في بابٍ مِنَ الابتداء يُضمَرُ فيه ما بُنِيَ على الابتداء، وهو قوله: ما أغفلَ عنكَ شيئاً أي دَعِ الشُّكَّ، ما معناه؟ قال الأَخْفَشُ: أنا مُنْذُ وَلِدْتُ أَسْأَلُ عَنْ هَذَا⁽⁴⁾.

(1) سيّويه، الكتاب: 2/ 129-130.

(2) المسؤول ابن السراج.

(3) أبو علي الفارسي، البغداديات: 269.

(4) ابن قتيبة، مشكل القرآن: 65.

ج. قول المازني أيضاً: سألت الأضمعي، وأبا زيد، وأبا مالك عنه، وقالوا: ما نذري ما هو؟⁽¹⁾

د. قول السيرافي: هذا الحرف ما فسرته من مضى إلى أن مات المبرّد، وفسرته أبو إسحق الزجاج بعد ذلك، فقال: معناه على كلام قد تقدّم، كأنّ قائلًا قال: زيد ليس بغافل عني، فقال المجيب: بلى، ما أغفله عنك؟ انظر شيئاً، أي تفقد أمرك، فاحتج به على الحذف، يريد حذف (انظر) الناصب (شيئاً)⁽²⁾.

ه. جاء في (تاج العروس): وقول الجوهري نقلاً عنهم: ما أغفله عنك شيئاً، أي دَع عنك الشك، هذا حرف رواه سيويه في باب الابتداء، كأنه قال: ما أعلم شيئاً ممّا تقول، فدَع عنك الشك، ويستدل بهذا على صحة الإضمار في كلامهم للاختصار، وكذلك قولهم: خذ عنك، وسِرْ عنك، وقال بكر المازني: سألت أبا زيد، والأضمعي والأخفش، وأبا مالك عن هذا الحرف فقالوا جميعاً: ما نذري ما هو؟، وقال الأخفش: أنا منذ خلقت أسأل عن هذا، قال ابن بري: هذا ضعيف، والصواب: ما أغفله عنك بالفاء، والغين، وهكذا رواه سيويه، وهكذا صرح به أبو محمد إسماعيل بن محمد بن عبدوس النيسابوري أنه ضعيف، والمسنوع بالغين والفاء، وكذا بخط أبي سهل الهروي، وأبي زكريا⁽³⁾.

و. أن ابن جني رَفَضَ أن يكون (شيئاً) منصوباً على المفعول المطلق النائب عن المصدر على توهم تقديره: ما أغفله عنك غفولاً؛ لأنّ فعل التعجب لا يحتاج إلى توكيد بالمصدر لما فيه من إنباء عن المبالغة التي فيه، أو التي يثنى عنها⁽⁴⁾.

(1) ابن قتيبة، مشكل القرآن: 65.

(2) حاشية الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون: 129 / 2.

(3) تاج العروس، عقل، غفل: 30 / 23-33.

(4) الضاد: 214.

ز. أن ابن منظور يعدّ تفسير سيبويه لهذه العبارة، غير مُقنع: فأما ما حكاه سيبويه أيضاً من قول العرب: ما أغفله عنك شيئاً، فإنه فسره بقوله: أي دع الشك عنك، وهذا غير مُقنع..⁽¹⁾

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ:

- أ. أن بعض النحاة لم يتمكن من التوصل إلى تأويل لهذه العبارة، ولذلك صرح بأنه لا يذري ما هي؟.
- ب. أن هناك رواية أخرى، وهي: ما أغفله عنك شيئاً، على الرغم من أنها وُسِّمت بالتَّصْحِيفِ.
- ج. أن بعضهم كالمبرد لم يفسرها.
- د. أن بعضهم ذهب إلى أن (ما) يُمكن أن تكون استفهامية، وأن تكون تعجيية، ولا يجوز أن تكون نافية على أن (شيئاً) مفعول مطلق نائب عن المصدر، كما مرَّ.
- هـ. أن في نصب (شيئاً) في هذا التركيب خلافاً في تقدير العامل:
- أن يكون (دع): ما أغفله عنك شيئاً (غير معني بك)، دع شيئاً هو غير معني به على توهم أن رجلاً قدّر أن هناك رجلاً آخر معنيّاً به، بأمره، فيكون في هذا القول جملتان: ما أغفله عنك، و: دع شيئاً.
- أن يكون (انظر)، على توهم أن قائله قال: زيد ليس بغافل عني، فردّ عليه: بلى ما أغفله عنك، انظر شيئاً (تفقد أمرك).
- أن ما مرَّ من تأويل يدور في فلك التواصل بين المتكلم، والسامع، أو السامعين.

آراء المحدثين: من هؤلاء:

1. جيمس بلمي (مُستشرق أمريكي):

لعلَّ أهمَّ ما عزَّز به ما ذهب إليه من حيث إنَّ الأصل في هذا التركيب أن يكون: ممَّا أغفله: عنك شيئاً:

(1) ابن منظور، لسان العرب: شيا، 104/1.

أ. أن الجزء الأول من هذه العبارة، كما هي، عديم المعنى، وأن شرح سيوييه غير واف لها.

ب. أن هنالك عدداً من الثخانة القدامى، وواضعي المعاجم قد واجهوا مشكلة في هذه العبارة، والقول نفسه مع مستشرقين متأخرين، ومن هؤلاء القدامى زيادة على ما مر ابن قتيبة الذي روى عن المازني وغيره أقوالاً في هذه المسألة، كما مر.

ومنه ابن جني الذي ذهب إلى أنه من المستحيل أن يغرب (شيئاً) فيها مفعولاً مطلقاً نائباً عن المصدر، كما جاء في (لسان العرب) و(تاج العروس، شياً): "وحكى سيوييه عن قول العرب: ما أغفله عنك شيئاً أي دع الشك عنك، قال ابن جني: ولا يجوز أن يكون (شيئاً) منصوباً على المصدر حتى كآئه قال: ما أغفله عنك غفولاً، ونحو ذلك؛ لأن فعل التعجب قد استغنى بما حصل فيه من معنى المبالغة عن أن يؤكد بالمصدر، قال: وأما قولهم: هو أحسن منك شيئاً فإنه منصوب على تقديرك بشيء، فلما حذف حرف الجر أوصل إليه ما قبله، وذلك أن معنى: هو أفعل منه -في المبالغة- كمعنى: ما أفعله، فكما لم يجر: هو أقوم منه قياماً كذلك، كذا في (لسان العرب)، وقد أغفله المصنف⁽¹⁾.

ويذكر المستشرق أن تأويلات هؤلاء المتقدمين لهذه العبارة لا تزيد على ما ذكره سيوييه، وهو تفسير، أو تأويل ليس مقنعاً، كما في (لسان العرب)⁽²⁾، كما مر.

ج. أن هذه العبارة مما استأنف به سيوييه الكلام، وليس من كلام شيخه الخليل بن أحمد؛ ولذلك ذكر بعض الشواهد على حذف الفعل لكثرة الاستعمال، كما في: (هل من طعام؟)، وغير ذلك.

د. أنه يتقيد في هذا المذهب بثلاثة أشياء: الالتزام بالسهولة، والحفاظ على حقيقة أسلوب سيوييه، وبيان كيفية حصول التحريف.

2. الدكتور محمد كاظم البكاء:

(1) الزبيدي، تاج العروس، شياً: 303 / 1.

(2) انظر: ابن منظور، لسان العرب، شياً: 140 / 1.

لَمْ يُوَافِقْ جِيْمَسْ بَلْمِي فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ أَصْلَ هَذِهِ الْعِبَارَةِ: مِمَّا أَغْفَلَهُ: عَنْكَ شَيْئًا؛ عَلَى أَنَّهَا مِنْ كَلَامِ سَيُوبِيهِ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنْ عِلَّةِ الْحَذْفِ فِي: إِمَّا لَا: 3- إِنَّ الَّذِي يَبْدُو مِنْ ظَاهِرِ النَّصِّ فِي الْبَابِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ أَنَّ سَيُوبِيهِ بَعْدَ أَنْ اسْتَشْهَدَ بِمَا زَعَمَهُ الْخَلِيلُ؛ لِيُوضَّحَ سَبَبُ الْحَذْفِ فِي قَوْلِهِمْ (إِمَّا لَا)، عَطَفَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: (وَمِثْلُ ذَلِكَ: حَيْثُئِذِ الْآنَ...)، وَقَوْلَهُ: (وَمَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا...)، وَهُمَا مَثَالَانِ مِنْ قِيَلٍ وَاحِدٍ أَضْمَرَ فِيهِمَا فِعْلَ أَمْرٍ، فَهُمَا إِذَنْ اقْتِبَاسٌ مِنَ الْخَلِيلِ فِي مَوْضِعِ تَغْلِيلِ الْحَذْفِ فِي (إِمَّا لَا) فَقَطْ، وَنَصُّ تَعْلِيلِهِ لَهُ (وَلَكِنَّهُمْ حَذَفُوهُ لِكَثْرَتِهِ فِي الْكَلَامِ)، وَبِهِ انْتَهَى، أَمَّا الْمَثَالَانِ (حَيْثُئِذِ الْآنَ)، وَ(مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا) فَلَمْ يَقْتَسِمْنَاهُمَا سَيُوبِيهِ مِنَ الْخَلِيلِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهُمَا مَعًا، ثُمَّ أَوْرَدَ غَيْرَهَا مِمَّا لَهُ عِلَاقَةٌ بِمَوْضُوعِ الْحَذْفِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ، فَلَا وَجْهَ إِذَنْ لِتَغْيِيرِ الْكَلَامِ إِلَى مَا يَصِيرُ بِهِ أَنَّ سَيُوبِيهِ قَدْ نَصَّ عَلَى غَفْلَةِ شَيْخِهِ، وَسَهْوِهِ عَنْ ذِكْرِ مِثَالٍ لَيْسَ فِي حَذْفِهِ، أَوْ حَذْفِ غَيْرِهِ مَانِعٌ يُذَكِّرُ⁽¹⁾.

وَقَدْ حَاوَلَ الدُّكْتُورُ الْفَاضِلُ أَنْ يُوَهِّنَ مَا احْتَجَّ بِهِ هَذَا الْمُسْتَشْرِقُ مِنْ أُدْلَةٍ، وَحُجَجٍ. وَالَّذِي يَتَّبِدَى لِي أَنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ تُعَدُّ مِنْ بَابِ اللَّحْنِ، أَوْ الْعَلَطِ الْمَقْصُودِ لَجَذْبِ الْإِتْبَاهِ إِلَى لَفْظَةِ (شَيْئًا)، وَيُمْكِنُ أَنْ تُدْرَجَ فِي بَابِ الْقَطْعِ الْإِعْرَابِيِّ لِأَجْلِ إِبْرَازِ الْمَعْنَى، وَإِظْهَارِهِ، وَثَنِيَةِ السَّامِعِ عَلَى مَكَانَةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ الْمَحْوَرِيَّةِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ كَوْنَهَا مِنْ بَابِ هَذَا الْعَلَطِ، أَوْ اللَّحْنِ الْمَقْصُودِ -قَوْلُ أَبِي الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ: "وَأَمَّا مَا حَكَوْهُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، فَقَدْ ذَكَرَ سَيُوبِيهِ أَنَّهُ غَلَطَ مِنْ بَعْضِ الْعَرَبِ، وَهَذَا لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ إِذَا اسْتَهْوَاهُ ضَرْبٌ مِنَ الْعَلَطِ، فَيَعْدِلُ عَنْ قِيَاسِ كَلَامِهِ، كَمَا قَالُوا: مَا أَغْفَلَهُ عَنْكَ شَيْئًا، وَكَمَا قَالَ زُهَيْرٌ، ... صِرْمَةُ الْأَنْصَارِيِّ:

بدا لي أني لستُ مُدْرِكُ ما مَضَى ولا سابقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِياً

(1) الضَّاد: 217.

فقال: سابق، على الجر، وكان الوجه: سابقاً، بالنصب...⁽¹⁾. على أن (شيء) في الأصل فاعِل، وأن (ما) نافية، ولا مخرج إلى ما ذهب إليه النحاة المتقدمون ومن تبعهم من المحدثين في هذه المسألة.

ويتبدى لي أيضاً أن تأويلات هؤلاء النحاة المختلفة التي تدور في فلك نصب هذه اللفظة في هذا القول - يمكن أن تنبئ عن إرهاصات، أو بدور أولى للمنهج الوظيفي المعاصر، وهي مسألة تكمن في أن هنالك تواصلاً بين المتكلم، والسامع، أو السامعين زيادة على تلك الظروف التي قُلت فيها هذه العبارة، فالذي أغفل، أو تجوَّه في أمر ما يحجب المتكلم قائلًا توهُماً: أغفلني في أشياء كثيرة، وهي إجابة يمكن أن تنبئ عن شك هذا المحيَّب بالوشيع المتين بينه وبين المتحدث عنه، وهي مسألة يتصدى المتكلم إلى إنكارها بقوله: دَع شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ التَّوْهُمَ، والتَّحِيلَ، على أن قول سيئونه: دَع الشَّكَّ عَنْكَ، يُعَدُّ مِنْ بَابِ تَفْسِيرِ الْمَعْنَى لَا تَفْسِيرِ الْإِعْرَابِ.

ويمكن أن يكون (شيئاً) من قول السامع على أن (ما) استفهامية، أو تعجبية، وعلى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: انظر شيئاً، فردَّ المتكلم عليه قائلًا: دَع الشَّكَّ عَنْكَ. ويعزُّز هذه الإرهاصات، أو البدور الأولى لهذا المنهج الوظيفي - أن لفظة (شيئاً) هي الكلمة المحوِّرة، أو المهمَّة في هذا القول، ولذلك تُسهم الألفاظ الأخرى في تعزيز هذه المحورية، وتبدى هذه المحورية في القطع الإعرابي، أو قصد اللحن فيها قصداً لجذب الانتباه إليها، أو في إعرابها مفعولاً به لفعل محذوف، كما مرَّ (انظر، أو: دَع) أيًا كانت (نا) في هذه التأويلات السابقة.

ويتبدى لي أن حمل هذا القول على الانزياح أولى؛ لأنه يُخلِّصنا من كلِّ هذه التأويلات، والتوهمات فضلاً عن توكيد الكلمة موضع الانزياح على أن الأصل: ما أغفله عنك شيء.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 191/1.

• الانزياح من الرفع على المبتدأ إلى الجر:

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةٌ مِنْ ذَلِكَ: قراءةُ الحسن البصري: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽¹⁾، بكسر دالِ (الحمد)، على أن هذه الكسرة حركةٌ لإثباعٍ لكسرةِ لامِ الجرِّ بعدها، وهي لغةٌ ثمينٌ، وبغضٍ غطفانٍ مِنْ حَيْثُ إِثْبَاعُ الْأَوَّلِ لِلثَّانِي لِتَحْقِيقِ التَّجَانُّسِ، كما في: اضْرِبِ السَّاقَيْنِ أُمَّكَ هَابِلُ، بضمَّ نونِ المُثْنَى إِيثَاعاً لضمَّةِ (أُمَّكَ)، وقولِ امرئِ القيسِ⁽²⁾:

وَيَلِمُهَا فِي هَوَاءِ الْجَوِّ طَالِبَةً وَلَا كَهَذَا الَّذِي فِي الْأَرْضِ مَطْلُوبُ

على أن الأصل: وَيَلِ لَأُمِّهِ، وعلى أن اللامَ الأولى حذفت، ثم نُقِلَتِ ضَمَّةُ الأُمِّ إلى لامِ الجرِّ بعد حَذْفِ حَرَكَتِهَا - لِثِقَلِ ضَمَّةِ الهمزة، ثم أَثْبَعَتِ اللامُ حَرَكَتَهَا حَرَكَه الميم، فَصَارَتْ: وَيَلِمُهَا، ويُقال: وَيَلْمُهُ دُونَ إِثْبَاعِ.

ألا يُمكنُ إخضاعُ هذه القراءة، وغيرها ممَّا حُمِلَ على الإثباعِ لسلطانِ الانزياحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى الْجَرِّ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانزياحِ.

• الانزياح من الرفع على العطف على خبر (إن) إلى النصب:

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةٌ مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَيْزُرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلٌ لغيرِ اللَّهِ﴾⁽³⁾، على أن في (فِسْقًا) ثلاثة أوجهٍ⁽⁴⁾:

أ. أَنْ يَكُونَ مَغْطُوفًا عَلَى خَبَرٍ (يَكُونُ)، على أن التَّقْدِيرَ: أَوْ فِسْقًا مُهْلًا بِهِ لغيرِ اللَّهِ، وفيه جَعْلُ الْعَيْنِ الْمُحَرَّمَةِ الْفِسْقَ نَفْسَهُ مُبَالِغَةً، أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ.

(1) الفاتحة: 1.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 41/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 114/2.

(3) الأنعام: 145.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 198/5-199؛ الزغشري، الكشف: 58/2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 43/3.

ب. أن يكون مَعْطُوفاً على مَحَلِّ الْمُسْتَشَى، والتَّقْدِيرُ: إلا أن يكون مَبْنًى، أو إلا فسقاً.
ج. أن يكون مَفْعُولاً له، على أن العامل فيه (أهل)، على أن فيه فصلاً بين حرف العطف (أو) والمَعْطُوفِ (أهل)، والمَفْعُولُ له، على أن العامل فيه مُؤَخَّرٌ عنه، وأن المَعْطُوفَ عليه هو (يكون)، وهو قول الزمخشري، وقد عدّه أبو حيان مُتَكَلِّفاً جداً، وخارجاً عن الفصاحة تركيباً⁽¹⁾.

ويظهر لي أن الالتجاء إلى الانزياح الذي تُسْتَبَدَلُ فيه الفتحَةُ بالضمة - يُعَزِّزُ حَمْلَ القرآنِ على ظاهره، وهَجَرَ التَّأْوِيلَ، والتَّكْلُفَ فضلاً عن تحقيق نُكْتَةِ بلاغيةٍ على أن الأصل: فإنه فسق، أو رجس، على الرغم من أنه لم يُقرأ بالرفع.
• الانزياح من العطف على الفاعل إلى النصب، والجر:

مِمَّا يُمَكِّنُ عدّه من ذلك: قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ... وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَخُورٍ عَيْنٍ﴾⁽²⁾، بالرفع (وَحُورٌ عَيْنٌ) في قراءة غير الأخوين من السبعة، وهي قراءة في تأويلها أوجه⁽³⁾.
أ. أن تكون مَعْطُوفَةٌ على (وِلْدَانٍ)، على أنه يُطَفَّنُ عليهم بالأكواب، وغيرها للخدمة، والتلذذ، كما قيل.

ب. أن تكون مَعْطُوفَةٌ على الضمير المُسْتَكِنِ في (مُتَكَيِّنٍ) في قوله تعالى: ﴿مُتَكَيِّنٍ عَلَيْهَا مُتَقَابِلِينَ﴾⁽⁴⁾، للفصل بين المَعْطُوفِ، والمَعْطُوفِ عليه.

ج. أن تكون مَعْطُوفَةٌ على مُبْتَدَأٍ، وخَبَرٍ مَحْذُوفَيْنِ، والتَّقْدِيرُ: لَهُمْ هَذَا كُلُّهُ، وَخُورٌ عَيْنٌ.
د. أن تكون مُبْتَدَأٌ حَذِفَ خَبَرُهُ، والتَّقْدِيرُ: وَلَهُمْ خُورٌ عَيْنٌ، أو ثم خور عين.

(1) انظر التفصيل في البحر المحيط: 243 / 3.

(2) الواقعة: 22-17.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 22/10-؛ أبو حيان النحوي،

البحر المحيط: 206/8؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 204/17؛ الزمخشري، الكشاف: 54/4.

(4) الواقعة: 16.

هـ. أن تكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: ونساؤهم حور عین.

وقراءة أبي، وعبد الله وحوراً عیناً بالنصب - فيها وجهان:

(أ) أن تكون منصوبة بفعل محذوف تقديره: يغطون، حوراً عیناً، أو ويرثون حوراً عیناً.

(ب) أن تكون مغطوفة على معنى (يطوف عليهم)؛ لأن معناه: يغطون كذا، وكذا.

وقراءة التخفي: وحور عین، بالجر فيها أوجه أوجه:

أ. أن تكون مغطوفة على (جنات النعيم) في قوله تعالى: ﴿أولئك المقربون في جنات النعيم﴾⁽¹⁾، على أن التقدير: هم في جنات النعيم، وفاكهة، ولحم طير، وحور عین،

وهو قول ذكره الزمخشري، وفيه بُعد عند أبي حيان لما فيه من تفكيك النظم المترابط

بعضه ببعض، وليس الأمر كذلك عند السمين الحلبي؛ لأنه محمول على حذف

مضاف تقديره: وفي مقاربة حور عین.

ب. أن تكون مغطوفة على (بأكواب)، على أن (يطوف) بمعنى يتعمون فيها بأكواب،

وحور.

ج. أن تكون مغطوفة على (بأكواب) دون تأويل، على أن المراد أن الوالدان يطوفون

عليهم بالحور أيضاً للتلذذ.

ولعل في حمل الكلام على الانزياح من الرفع إلى النصب، والجر تخلصاً من

التأويل، والثوهم فضلاً عن تأكيد هذه الكلمة موضع الانزياح يجذب الانتباه إليها للتفكر

فيها؛ ولأن طواف الحور العین فيه تكریم هؤلاء بتحقيق التلذذ، أو الخدمة، وفي هذا

الطواف إعطاء هؤلاء الوقت الكافي للاختيار.

• الانزياح من الرفع على الإثباع لوصلته نداء ما فيه (أل) إلى النصب:

(1) الواقعة: 11-12.

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الشُّذُوذِ: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرِينَ﴾⁽¹⁾، بالنَّصْبِ كما في (حاشية الصَّبَّان)⁽²⁾، على الصِّفَةِ لـ (أَيٍّ) على المَوْضِعِ، وهذا النَّصْبُ أَجَازُهُ المَازِنِي قِيَاساً على صِفَةٍ غَيْرِهِ مِنَ المُنَادِيَّاتِ المَضْمُونَةِ.

ولا شَكٌّ في أَنَّ الانزياحَ مِنَ الرَّفْعِ في هذه المَسْأَلَةِ إلى النَّصْبِ يُؤَكِّدُ هذه اللَّفْظَةَ بِجَذْبِ اللَّيْثِيَّاهِ إِلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا هِيَ المُنَادَى في الحَقِيقَةِ لا (أَيٍّ).

• الانزياحُ مِنَ رَفْعِ المَعْطُوفِ إِلَى نَصْبِهِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرُّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾⁽³⁾، على أَنَّ في (الصَّابِرِينَ) وَجْهَيْنِ⁽⁴⁾:

أ. أَنَّ يَكُونُ مَفْعُولاً بِهِ لِفِعْلِ مَخْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَمْدَحُ الصَّابِرِينَ، على أَنَّ كَوْنَهُ مَنصُوباً، وَمَا يُمَكِّنُ أَنَّ يُعْطَفَ عَلَيْهِ مَرْفُوعاً -يَعُودُ إِلَى الرُّغْبَةِ فِي المُخَالَفَةِ بَيْنَ وَجْهِهِ الإِعْرَابِ لِتَكَرُّرِ الصِّفَاتِ، كما ذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ الفَارَسِيُّ: "وَهُوَ أَتَمُّ؛ لِأَنَّ الكَلَامَ يَصِيرُ على جُمْلٍ مُتَعَدِّدَةٍ بِخِلَافِ اتِّفَاقِ الإِعْرَابِ، فَإِنَّهُ يَكُونُ جُمْلَةً وَاحِدَةً، وَلَيْسَ فِيهَا مِنْ المَبَالِغَةِ مَا فِي الجُمْلِ المُتَعَدِّدَةِ..."⁽⁵⁾.

ب. أَنَّ يَكُونُ مَعْطُوفاً على (ذَوِي الْقُرْبَى).

(1) الكافرون: 1.

(2) انظر: 150/3.

(3) البقرة: 177.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 250/2؛ الزمخشري، الكشاف:

331/1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 7/2.

(5) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 250/2.

ولعلَّ ما يُعَزِّزُ الانزياحَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ، وَالْأَعْمَشِ، وَيَعْقُوبَ (وَالصَّابِرُونَ)، وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ⁽¹⁾ أَنَّهُ قُرِئَ (وَالْمُؤَفِّينَ)، وَ(وَالصَّابِرِينَ).

• الانزياح من الرفع على خبر المبتدأ بعد إهمال (ما) الحجازية إلى النصب:

في (ما) مِنْ حَيْثُ الإِعْمَالُ، وَالإِهْمَالُ لُعْتَانِ: لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ الَّذِينَ يَرْفَعُونَ الْمُبْتَدَأَ، وَيَنْصِبُونَ الْخَبَرَ بِهَا حَمَلًا عَلَى (لَيْسَ) بَقِيُودٍ، وَلُغَةُ أَهْلِ تَمِيمِ الَّذِينَ يَهْمِلُونَهَا، فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُبْتَدَأً وَخَبَرًا.

وعلى الرغم من تلك القيود فإنَّ الخبرَ جاءَ منصوباً على الرغم من كونه مسبوقاً بـ(إلا)، ومِمَّا يُمكنُ عدُّهُ مِنْ ذَلِكَ:

قِرَاءَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً﴾⁽²⁾، بِنَصْبِ (وَاحِدَةً) بِفِعْلِ مُضْمَرٍ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الْفَرَّاءِ⁽³⁾.

وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽⁴⁾:

وما الدهرُ إلا منجَنونا بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَدِّباً

على أنَّ (مَنْجَنُونًا) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَائِبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا يَدُورُ دَوْرَانِ مَنْحَنُونَ كَمَا فِي: مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيَرًا، وَالتَّقْدِيرُ: مَا زَيْدٌ إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي (مُعَدِّباً) مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا (مَصْدَرٌ مِينِي) الْعَامِلُ فِيهِ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا يُعَدِّبُ مُعَدِّبًا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (مَنْجَنُونًا)، وَ(مُعَدِّباً) مَفْعُولَيْنِ لِفِعْلَيْنِ مَحْذُوفَيْنِ مُتَّحِدَيْنِ، وَالتَّقْدِيرُ: يُشْبِهُ مَنْجَنُونًا، وَيُشْبِهُ مُعَدِّبًا.

وَمِمَّا لَمْ يَخْضَعَ لِسُلْطَانِ تِلْكَ الْقِيُودِ أَيْضًا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ⁽¹⁾:

(1) انظر: الكشاف: 331 / 1.

(2) القمر: 50.

(3) انظر: معاني القرآن: 11 / 3؛ وانظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن: 299 / 3.

(4) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 248 / 1.

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ

على أن (مِثْلَهُمْ) على حَسَبِ الظَّاهِرِ خَبَرٌ (ما) الحجازية على الرَّغْمِ مِنْ تَقْدِيمِهِ على اسمِها، وللشَّحَاةِ فِي تَأْوِيلِهِ أَقْوَالٌ:

أ. أَنَّهُ وَسِمٌ بِالشَّدُودِ.

ب. أَنَّهُ وَسِمٌ بِالْغُلْطِ؛ لِأَنَّ الْفَرَزْدَقَ نَطَقَ بِغَيْرِ لُغَتِهِ، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ ذَكَرَ أَنَّ الْعَرَبِيَّ لَا يَفْجَزُ عَنِ النَّطْقِ بِلُغَةِ قَوْمٍ آخَرِينَ، وَيُعَزِّزُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تَكَلَّمَتْ بِلُغَاتِ الْحَبَشِ، وَالْفُرْسِ، وَالْيَهُودِ، وَغَيْرِهِمْ.

ج. أَنَّ (مِثْلَهُمْ) مُبْتَدَأٌ عَلَى أَنَّ فَتْحَةَ اللَّامِ بِنَائِيَّةٌ؛ لِإِضَافَةِ مِثْلِ إِلَى مَبْنِيٍّ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ.

د. أَنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ عَلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ (بَشَرٌ)، وَأَنَّ (مِثْلَهُمْ) حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ، الْمُسْتَتِرِ فِي الْخَبَرِ الْمَحذُوفِ، وَتَقْدِيرُهُ: مَوْجُودٌ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْإِلْتِجَاءَ إِلَى الْإِزْيَاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ يُخَلِّصُنَا مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ وَالتَّوَهُّمَاتِ فَضْلاً عَنْ تَحْقِيقِ التَّوَكِيدِ، وَلَسْتُ أَسْتَبْعِدُ حَمْلَ (ما) الْحِجَازِيَّةِ عَلَى (ما) التَّمِيمِيَّةِ غَيْرِ الْعَامِلَةِ، عَلَى أَنَّ نَصْبَ خَبَرِهَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْإِزْيَاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ ذَلِكَ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ لَا يُعَدُّونَهَا عَامِلاً فِي الْخَبَرِ؛ لِأَنَّهُ مَنْصُوبٌ عِنْدَهُمْ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الصِّفَةِ، أَوْ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: مَا زَيْدٌ مُتَأَخِّراً هُوَ: مَا زَيْدٌ بِمُتَأَخِّرٍ، عَلَى أَنَّ حَرَكَةَ حَرْفِ الصِّفَةِ انْتَقَلَتْ إِلَى الْخَبَرِ عَلَى تَوْهْمِ أَنَّ حَرَكَةَ الْفَتْحَةِ.

(¹) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 248 / 1.

بَابُ الْإِسْتِغَالِ وَالْإِنْزِيَا مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ

بَابُ الْأَشْتَغَالِ وَالْإِنْزِيَا حُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ

وَمِمَّا يُمَكِّنُ إِخْضَاعَهُ لِسُلْطَانِ اسْتِبْدَالِ حَرَكَةِ بِأُخْرَى: الْأِسْمُ الَّذِي شُغِلَ عَنْهُ الْعَامِلُ بَعْدَهُ بِضَمِيرِهِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَأَضْرَابُهُ مِنَ الشَّوَاهِدِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَقَرَاءَاتِهِ، وَالْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ نَظْمِهِ وَنَثْرِهِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ فِيهَا خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ مِنْ حَيْثُ وَجُوبُ نَصْبِ الْأِسْمِ الْمَشْغُولِ عَنْهُ أَوْ جَوَازِهِ إِذَا تَوَافَرَتْ قِيُودُ هَذَا النَّصْبِ، عَلَى أَنَّ لَهُمْ فِيهَا قَوْلَيْنِ.

أ. وَجُوبُ النَّصْبِ.

ب. جَوَازُ النَّصْبِ، وَهُوَ جَوَازٌ قَدْ يُعَدُّ رَاجِحاً، أَوْ مَرْجُوحاً، أَوْ مُسْتَوِياً مَعَ الرَّفْعِ إِذَا لَمْ يَغْرِضُ مَا يَجْعَلُ هَذَا النَّصْبَ مِنْ بَابِ الْوُجُوبِ⁽¹⁾.

وَلِلنُّحَاةِ فِي إِغْرَابِ الْأِسْمِ الْمَنْصُوبِ فِي بَابِ الْأَشْتَغَالِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أ. أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِفِعْلِ مُضْمَرٍ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ الظَّاهِرِ بَعْدَهُ الَّذِي يُفَسِّرُهُ، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ مِنْ هَذَا الْفِعْلِ وَفَاعِلِهِ تَفْسِيرٌ لِلْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا، وَهُوَ قَوْلُ الْبَصْرِيِّينَ.

ب. أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ الْمُؤَخَّرِ عَلَى أَنَّ عَمَلَهُ فِي الضَّمِيرِ مُلغًى، وَهُوَ قَوْلٌ قَدْ يُرَدُّ بِأَنَّ هَذَا الضَّمِيرَ قَدْ لَا يَتَعَدَّى إِلَيْهِ الْفِعْلُ إِذَا كَانَ لَازِماً إِلَّا بِحَرْفِ جَرٍّ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: زَيْدًا غَضِبْتُ عَلَيْهِ، وَهِيَ تَعْدِيَّةٌ لَا تُسَمَّحُ بِإِلْغَاءِ هَذَا الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأِسْمَ الْمَجْرُورَ مَطْلُوبُ هَذَا الْفِعْلِ فِي الْحَقِيقَةِ.

ج. أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِالْفِعْلِ بَعْدَهُ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ يَعْمَلُ فِي الْأِسْمِ وَضَمِيرِهِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يُجْعَلُ فِيهَا الْمُتَعَدِّي إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ مُتَعَدِّياً إِلَى اثْنَيْنِ، وَالْمُتَعَدِّي إِلَى اثْنَيْنِ مُتَعَدِّياً إِلَى ثَلَاثَةٍ، وَبِذَلِكَ تُؤَدَّى إِلَى خَرَمِ الْقَاعِدَةِ الَّتِي انْتَهَى إِلَيْهَا النُّحَاةُ عَلَى حَسَبِ مَا فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْ شَوَاهِدٍ.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 76/2-، السيوطي، همع الهوامع: 158/5.

ويمكن أن يُعَرَّبَ بدلاً من الضمير؛ لأنه يُفسَّرُه على الرِّغم من أن البدل لا يتقدَّم على المبدل منه، على أنه قدَّم في اللفظ لئلا يعودَ هذا الضميرُ على اسم متأخرٍ في اللفظ، والرُّتبة، وهي عَوْدَةُ أجازها النُّحاة في هذه المسألة.

ويتبدى لي أنه يمكن أن يُحْمَلَ الكلامُ على ظاهره لو ذهبنا إلى أن الأصل في هذا الباب الرُّفْعُ على الابتداء على أن الجملة الفعلية من الفعل، وفاعله، ومفعوله خبرُ هذا المبتدأ، على أن الفتحَ استبدلت بالضمَّة لتحقيق جذب الالتباه إلى هذه اللفظة لتوكيدها، وتبيين أهميتها في هذا التركيب اللغوي.

ولعل ما يُعزِّز أن الرُّفْعَ أصلٌ في هذا الباب ما يأتي:

(1) أن الرُّفْعَ واجبٌ في المواضع التالية:

- أ. وقُوعُ الاسم في هذه المسألة بعد (إذا) الفجائية، كما في قولك: فتحت الباب فإذا أسد واقف، أو واقفاً، لأن (إذا) هذه لا يليها فعلٌ ظاهرٌ، أو مقدَّرٌ، وعليه فإن مَعْمُولَ هذا الفعل المقدَّر لا يليها، على أن ما بعدها مبتدأ.
- ب. وقُوعُ الاسم بعد واو الحال، كما في قولك: دخلت البيت والدرس يكتبه محمد؛ لأن واو الحال لا يليها إلا اسمٌ مرفوع على الابتداء إذا كانت هذه الحال جملة اسمية، أو فعلاً مضارعاً مثبتاً يكون خبراً لمبتدأ محذوف؛ لأن هذه الواو لا يعتدُّ بها رابطاً في مثل قولك: زرت محمدًا ويقرأ، على أن التقدير: زرت محمدًا وهو يقرأ، وحضر محمدٌ والكتاب يقرأه؛ ولذلك صيرَ إلى جعل الجملة بعد هذه الواو اسميةً لئلا يُقدَّرَ المضارع بعدها.

ج. وقُوعُ الاسم بعد لام الابتداء، كما في قولك: إني ليوسف قابلته.

د. وقُوعُ الاسم بعد (ليتما)، كما في قولك: ليتما محمد قابلته، لأنها لا يليها فعلٌ ظاهرٌ، أو مقدَّرٌ، وعليه فإن مَعْمُولَ هذا الفعل المقدَّر لا يليها.

ه. أنه ليس في القرآن الكريم مُشْتَغَلٌ عنه واجبُ النصب، ولا الرُّفْعُ⁽¹⁾.

(1) انظر: محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 3/9.

و. وقَوْعُ الاسمِ قَبْلَ ما لا يَسْمَحُ لِلْفِعْلِ بَعْدَهُ بِالْعَمَلِ فيما قَبْلَهُ، وهي مَسْأَلَةٌ تُكْمُنُ فيما يَأْتِي:

- (1) أن يَكُونَ الفاصِلُ بين هذا الاسم والفِعْلِ الَّذِي يُمكنُ أن يَعمَلُ فيه -أدواتُ الاستثناءِ الَّتِي تُمنَعُ ما بَعْدَها أن يَعمَلَ فيما قَبْلَها، كما في قولك: ما الدُّرسُ إِلَّا يَقرؤهُ عليّ.
(2) أن يَكُونَ الفاصِلُ بَيْنَ هذا الاسم والفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ - (لا) النَّافِيَةُ الَّتِي تُصَدِّرُ جَوابَ القَسَمِ، كما في قولِ المِثلَمَسِ (جرير بن عبد المَسيح)⁽¹⁾:

أَلَيْتُ حَبَّ العِراقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ والحَبُّ يَأْكُلُهُ في القَرِيَةِ السُّوسُ

على أن التَّقْدِيرَ: لا أَطْعَمَهُ، وهذه الجُمْلَةُ المَصْدَرَةُ بـ (لا) النَّافِيَةِ المَحذُوفَةِ جَوابَ القَسَمِ (أَلَيْتُ)، ولذلك لا يَصِحُّ أن يَعمَلَ ما بَعْدَها فيما قَبْلَها، وَحَمَلاً على هذا الأَصْلِ لا يَصِحُّ أن يَكُونَ (حَبُّ العِراقِ) مَنصُوباً على الاشتِغالِ، كما في: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، على أن نَصَبَ (حَبُّ العِراقِ) مَحْمُولٌ على إسقاطِ حَرَفِ الجَرِّ (على)، والتَّقْدِيرُ: أَلَيْتُ على حَبِّ العِراقِ.

- وقِيلَ إنَّ حَرَفَ التَّنْفِيسِ الرَّاجِحُ فيه أن يَعمَلَ ما بَعْدَهُ فيما قَبْلَهُ، كما في قولك: زَيْدٌ، أو زَيْدًا سَاخِرُهُ، أو سَوَفَ أَضْرِبُهُ⁽²⁾.
(3) أن يَكُونَ الفاصِلُ بين هذا الاسم والفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ -أداةُ عَرَضٍ، كما في قولِ عَمْرِو بنِ قَعَّاسِ المُرَادِيِّ، أو أَغْرَابِي⁽³⁾:

أَلَا رَجُلًا جِزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا يَدُلُّ على مُحَصَّلَةٍ بُيِّنَتْ

(¹) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 319 / 3؛ سيويه، الكتاب: 17 / 1؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 76 / 2.
(²) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 76 / 2.
(³) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 450 / 1؛ سيويه، الكتاب: 359 / 1؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 101 / 2.

على أن هذا القول روي برفع (رجلاً)، ونصبه، وجره، وعلى أن الرفع محمول على الفاعل لفعل مَحذوف يفسره الفعل المذكور (يدل)، والتقدير: لا يدل رجل على محصلة، وهو تأويل ابن بري، أو على الابتداء الذي أخبر عنه بالجملة الفعلية (يدل...)، وهو الأولى، والأظهر؛ لأنه أقل تكلفاً، وخاضع لسُلطان الأصل النحوي في باب الاشتغال.

والنصب محمول على أنه مفعول به ثانٍ لفعل مَحذوف، والتقدير: ألا تروني رجلاً، وهو تأويل الخليل بن أحمد، أو مفعول أول للفعل (أجد)، والتقدير: ألا أجد رجلاً، أو لفعل مَحذوف وجوباً كما في: زيدا رأيت، والتقدير: ألا جزى الله رجلاً جزاء خيراً، على أن (ألا) للتثنية، كما ذكر ابن هشام.

ودهب يونس بن حبيب إلى أن (ألا) للتمني على أن (رجلاً) اسم (لا) النافية للجنس نون للضرورة الشعرية.

والقول نفسه في كون الفاصل أداة عرض.

(4) أن يكون الفاصل بين هذا الاسم، والفعل الذي بعده -لام الابتداء، كما في قولك: الكتاب لأنا قارئه.

(5) أن يكون الفاصل بين هذا الاسم، والفعل الذي بعده -حرف نفي، كما في قولك: زيد ما ضربته.

(6) أن يكون الفاصل بين هذا الاسم، والفعل الذي بعده - (كم) الخبرية، كما في قولك: زيد كم ضربته، على أن تميز (كم) الخبرية مَحذوف، والتقدير: كم ضربته ضربته، على أن (كم) في محل نصب على المفعول المطلق، ويجوز أن تكون في محل نصب على الظرفية على أن تميزها يثنى عن الظرفية، والتقدير: كم وقت ضربته، وأن تكون في موضع رفع على الابتداء على أن تميزها المَحذوف اسم جنس، والتقدير: كم رجل ضربته.

وفي (كَمْ) الخبرية في قوله تعالى: ﴿سَلِّ بْنِ إِسْرَائِيلَ كَمْ أَكْثَنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ﴾⁽¹⁾، قولان⁽²⁾:

(1) أن تكون في موضع رفع على مبتدأ، على أنها كناية عن جماعة، وأن تميزها مَحذُوفٌ، وأن (مِنْ) في (مِنْ آيَةٍ) زائدة في مفعول الفعل (أَكْثَى).

(2) أن تكون في موضع نصب لفعلٍ مَحذُوفٍ يُقَدَّرُ بعدها يفسره الفعل المذكور.

وقيل إن عُدَّتْ (مِنْ) بيانيةً أغربت مفعولاً ثانياً للفعل، ولا يصح هذان الوجهان فيها لعدم وجود الرابط.

ويظهر لي أن الأولى في القولين السابقتين أن يكون إغرابها مبتدأ على حسب ما مر؛ لأن في هذا الإغراب تحلصاً من تقدير فعلٍ عاملٍ.

(7) أن يكون الفاصل بين هذا الاسم، والفعل الذي بعده - (إن)، أو إحدى أخواتها، كما في قولك: زَيْدٌ إِنِّي ضَرَبْتُهُ.

وقيل إن (إن) يجوز أن يقع قبلها الاسم المنصوب على الاشتغال؛ لأنها أم الباب بقيد كون الفعل المشغول ماضياً لفظاً، ومعنى، أو معنى، كما في: عَمراً إن لقيته فسلم عليه، وعَمراً إن لم تقابلته فانس؛ لأن المضارع بعدها لا بُدَّ من أن تجزئته، أما الماضي، أو المضارع المنبوق بـ (لم) فلا أثر لها فيهما.

(8) أن يكون الفاصل بين هذا الاسم، والفعل الذي قبله - أداة استفهام، كما في قولك: زَيْدٌ هل أكرمته؟.

(9) أن يكون الفاصل بين هذا الاسم، والفعل الذي بعده - أداة عرضٍ وتخصيص، كما في قولك: زَيْدٌ هَلَا قَابَلْتُهُ.

(10) أن يكون الفاصل بين هذا الاسم، والفعل الذي يمكن أن يعمل فيه - اسماً موصولاً، كما في قولك: زَيْدٌ الذي ضربته.

(1) البقرة: 211.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 76/2.

(11) أن يكون الفاصل بين هذا الاسم، والفعل الذي بعده - اسماً موصوفاً بجملة فعلية، كما في قولك: زَيْدٌ رَجُلٌ قَابِلَةٌ.

(12) أن يكون الفاصل بين هذا الاسم، والفعل الذي بعده - مبتدأ ثانياً، كما في: زَيْدٌ أَنْتَ تُضْرِبُهُ، وَهَذَا عَمْرُو يَضْرِبُهَا؛ لأنَّ الفاصل (أَنْتَ)، و(عَمْرُو) اجْتَبِي، والمفعول لا يَعْمَلُ، ولذلك لا يُفسَّر، على الرُّغم من أنَّ الكسائيَ أجازَ النَّصبَ قياساً على اسم الفاعل العامل، كما في قولك: زَيْدٌ أَنْتَ ضَارِبُهُ، والقول نفسه في كون العامل اسم مفعول، كما في: أَزِيدُ أَنْتَ مَحْبُوسٌ عَلَيْهِ، والباطلُ الحقُّ مَنْصُورٌ عَلَيْهِ، أو على شياطينه⁽¹⁾.

ز. وَقَوْعُ الاسم قبلَ فعلِ التَّعَجُّبِ (أفعل بـ)، كما في قولك: السَّمَاءُ أَحْسَنُ بِهَا؛ لأنَّ الضَّميرَ في (بها) في أسْلُوبِ التَّعَجُّبِ في محلِّ رَفْعٍ على الفاعل لا في محلِّ نصبٍ على المفعول به، على أنَّ (أفعل) فعلٌ ماضٍ جاءَ على صُورَةِ الأمرِ، ولا يَدُلُّ على الطَّلَبِ.

وذهب الزُّنخريُّ إلى أنَّ هذا الفعل في هذا الأسلوب أمرٌ في الحقيقة، وأنَّ الباءَ للتَّعْدِيَةِ، على أنَّ امتِناعَ نصبِ الاسم قبلَه عنده - يعودُ إلى أنَّ هذا الفعل - جامدٌ، غيرُ مُتَصَرِّفٍ، وهي مسألة لا تُسَمَّحُ له بالعمل فيما قبلَه⁽²⁾.

ح. وَقَوْعُ الاسم قبلَ أدواتِ الشرطِ، كما في قولك: مُحَمَّدٌ إِنْ قَابَلْتُهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ؛ لأنَّ أدواتِ الشرطِ لها صَدَارَةُ الجُمْلَةِ، فلا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا حَمَلاً عَلَى أَنَّ مَعْمُولَهَا، أو مَعْمُولَ عَامِلٍ بَعْدَهَا - لا يَصِحُّ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا، وَمَا يُوسَمُ مِنَ الْعَوَامِلِ بِمَا مَرَّ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَلِيلاً عَلَى الْعَامِلِ الْمَحْدُوفِ.

ط. وَقَوْعُ الاسم قبلَ فعلٍ مُسْتَدِرٍّ إِلَى ضَمِيرِهِ الْمُتَّصِلِ، كما في قولك: أَزِيدُ ظَنَّهُ نَاجِياً، على أنَّ المراد: أَزِيدُ ظَنَّ نَفْسِهِ نَاجِياً، وعلى أنَّ فاعِلَ فعلِ الظَّنِّ ضَمِيرٌ مُسْتَدِرٌّ يَعُودُ عَلَى (زَيْدٍ)، فيكون هذا الفاعلُ قد فُسِّرَ بِضَمِيرِ المفعول الذي يُعَدُّ فَضْلاً، وتَصِحُّ هَذِهِ

(1) انظر: السيوطي، هوع الموامع: 151 / 5؛ عباس حسن، النحو الوافي: 126 / 2 -

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 77 / 2.

المسألة إذا فصل هذا الضمير المستتر، كما في: زَيْدًا لَمْ يَظَنْهُ نَاجِيًا إِلَّا عَمَرُو؛ لأنَّ الضمير المنفصل كالاجنبي، كما قيل⁽¹⁾.

ي. وتُوقَّع الاسم قبل أحد المعلقات، كما في: زَيْدٌ كَيْفَ وَجَدْتُهُ، وزَيْدٌ مَا أَضْرَبْتُهُ، وعَمَرُو لِأَضْرَبْتُهُ، وغير ذلك.

ك. أن يكون الاسم مثلاً بعامل يشبه الفعل كاسمي الفاعل، والمفعول مستبوقين بـ(أل)، كما في قولك: زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ، فلا يصح أن يقال: زَيْدًا أَنَا الضَّارِبُ؛ لأنَّ ما في صلة (أل) لا يعمل فيما قبلها؛ لأنَّ الصلة مثممة للموصول على أنها كالجزء منه.

ل. أن يكون الاسم مثلاً بالصفة المشبهة عاملاً، كما في: وَجْهُ الْآبِ زَيْدٌ حَسَنٌ، فلا يصح أن يقال: وَجْهُ الْآبِ زَيْدٌ حَسَنٌ؛ لأنَّ الصفة المشبهة لا تنصب مفعولاً به صريحاً، والقول نفسه في كون المشغول عنه ظرفاً عند بغض النحاة، على الرغم من أنها يجوز أن تعمل في هذا الظرف؛ لأنه يكفي راحة الفعل.

(2) أن الرفع في مثل قولك: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ عُدًّا أَرْجَحُ مِنَ النَّصَبِ؛ لأنَّ فيه حملاً للكلام على الظاهر الذي يعدُّ أولى من حمليه على غير الظاهر الذي يطالعنا في النصب، على أن الرفع الأصل، والنصب الفرع⁽²⁾.

(3) أن ما عدُّ شاهداً على النصب في هذه المسألة روي بالرفع الذي يعدُّ أصلاً، ومن ذلك: أن النصب على الاشتغال لا يصح إلا إذا صحَّ الابتداء بالمشغول عنه⁽³⁾، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهَابِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾⁽⁴⁾، على أن في (ورهبانية) وجهين⁽⁵⁾.

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 150/5.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 82/2.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 425/7.

(4) الحديد: 27.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 254/10-255؛ الزمخشري،

الكشاف: 67/4؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 228/8.

أ. أن تكون معطوفة على (رأفة ورخمة)، على أن (جعل) بمعنى: خلق، أو صير، و(ابتدعوها) في محل نصب على الصفة لـ(رهبانية)، على أنها وصفت بالابتداء؛ لأنها تكتسب على خلاف الرأفة والرحمة من حيث كونهما من باب العريضة.

ب. أنها منصوبة على الاشتغال، وهو قول أبي علي الفارسي، والزمخشري، والعكبري، وغيرهم، وهذا الإغراب يعزز مذهب المعتزلة من حيث إن ما يفعله الإنسان يكون مخلوقاً له، فتكون الرهبانية ليست من خلق الله؛ لأنها من فعل الإنسان، فهي على خلاف الرأفة، والرحمة على أنهما من فعل الله؛ ولذلك نسبتا إليه، وقد رد أبو حيان النحوي على هؤلاء نحويًا من حيث إن الاسم المنصوب على الاشتغال يجب أن يصلح للرفع بالابتداء، فإذا لم يصلح فلا يصح أن يصار إلى الحمل على النصب على الاشتغال، وهي مسألة تكمن في هذه الآية في أن (رهبانية) كبرة لا مسوغ للابتداء بها؛ ولذلك لا يصلح عنده أن تنصب على الاشتغال.

ولا يوافق السمين الحلبي على ما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة لسببين:

أ. أن النصب على الاشتغال لا يقيد بصحة وقوع المنصوب على الاشتغال مبتدأ، كما في قراءة الحسن بن عبد العزيز، وعيسى الثقفي، وعيسى الكوفي، ومجاهد، وأبي حنيفة، وغيرهم: «سورة أنزلناها»⁽¹⁾، بنصب (سورة)، وفي النصب أربعة أوجه:

(1) أنها منصوبة على الاشتغال، والتقدير: أنزلنا سورة أنزلناها، وهو وجه لا يصح عند أبي حيان كما مر إلا إذا قدرنا صفة.

(2) أنها منصوبة بفعل لا يفسره الفعل المذكور، والتقدير: أنزل، أو: اقرأ سورة.

(3) أنها منصوبة على الإغراء، كما قيل، والتقدير: ذوتك سورة، وهو قول الزمخشري، وهو وجه لا يصح عند أبي حيان أيضاً؛ لأنه لا يجوز حذف أداة الإغراء.

(4) أنها منصوبة على الحال من ضمير النصب في (أنزلناها)⁽¹⁾.

(1) النور: 1.

وقراءة الرفع فيها وجهان:

- (1) أن تكون مرفوعة على الابتداء، على أن (أنزلناها) صفة لها، وأن الخبر جملة قوله تعالى: «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما»⁽²⁾.
- (2) أن تكون مرفوعة على خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هذه سورة.
- ب. وقيل إن في الآية مسوغاً للنصب، وهو عطفها على (رأفة ورحمة).
- (4) أن الاسم الموصول الذي يشبه اسم الشرط، والذي في خبره الفاء- لا ينصب على الاشتغال، كما سيأتي.
- (5) أن اسم الإشارة الذي تزداد في خبره الفاء فيه خلاف من حيث الرفع والنصب على الاشتغال، كما سيأتي.
- (6) أن في مجيء الضمير المنفصل (أي) منصوباً على الاشتغال توهمًا في تأويله، كما سيأتي.
- (7) أن جواب القسم لا يفسر عاملاً محذوفاً على سبيل الاشتغال، كما سيأتي.
- (8) أن نصب الاسم المشغول عنه الفعل العامل المفعول عنه ضمير المشغول عنه أقل حسناً منه مع عدم الفصل، وقد يكون الفاصل حرف خفض، كما في: زيداً مررت به، أو بعلامه، أو مضافاً إلى هذا الضمير، كما في: زيداً ضربت أخاه، على أن رفع الاسم السابق أحسن، وأولى من النصب في هذه المسألة سواء أكان ضمير المشغول عنه مفعولاً عن الفعل المشغول أم غير مفعول⁽³⁾.
- (9) أن هنالك مواضع يكاد يكون الرفع فيها كالواجب، ومن هذه المواضع:

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 378/8؛ ابن جني، المحتسب: 92/2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 427/6.

(2) المائدة: 2.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 83/2.

أ. أن يكون العامل (ليس) ⁽¹⁾ التي لا يصح في الغالب أن يتقدم خبرها عليها؛ لأنها غير متصرفة، كما في زيد لست مثله، على الرغم من أن سيويته أجاز هذه المسألة؛ لأنه يحيز تقديم خبرها عليها: زيداً لست مثله، على أن التقدير: بائنت زيداً لست مثله، وهذه الإجازة عند عباس حسن ⁽²⁾ -على الرغم من قلة أنصارها- مقبولة، وفيها توسعة.

ب. أن يكون العامل (كان)، كما في قولك: محمد كان علي مثله، على الرغم من أن المازني، وبعض الكوفيين أجازوا الاشتغال فيها: محمد كان علي مثله.

ج. أن يكون العامل اسم فاعل، أو مفعول مكرراً، كما في قولك: زيد أنتم ضرابه؛ لأن هذا الجمع لا يقوى على أن يفسر كما قيل؛ ولأن شبهة بالفعل يكون بعيداً ⁽³⁾، وقيل إن الجمع السالم تجوز فيه هذه المسألة، كما في: زيداً أنتم ضاربوه، وزيداً أنتم ضاربائه.

د. أن يكون العامل مصدرأ، وفي هذه المسألة -عند النحاة- ثلاثة أقوال ⁽⁴⁾:

(1) الجواز مطلقاً: ومن المصدر الذي بمعنى الأمر: زيداً ضرباً إياه، ومن المستبوق باستفهام: أزيداً ضرباً أخاه، ومن الذي ينحل بحرف مصدرى وفعل: زيداً ضربته قائماً، على أن يضمّن العامل المحدثوف وجوباً فعلاً يفسره المصدر المذكور، والقول نفسه في غير المستبوق باستفهام، أو في غير ما يكون بمعنى الأمر، أو ما لا ينحل بحرف مصدرى وفعل على مذهب المبرد، والسيرافي اللذين أجازا أن يتقدم مفعول هذا المصدر على الرغم من أن الموصول الحرفي والحرف المصدرى: أن، أو ما، أو غيرهما، لا يسمح بذلك عند جمهور النحاة.

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 152/5.

(2) انظر: النحو الوافي: 127/2.

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 152/5.

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 152/5؛ عباس حسن، النحو الوافي: 126/2-؛ الصبان،

حاشية الصبان على شرح الأشموني: 84/2-.

(2) المَنعُ مُطْلَقاً؛ لَأَنَّ مَعْمُولَ الْمَصْدَرِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ.

(3) الْجَوَازُ بِقَيْدٍ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَصْدَرُ بَدَلاً مِنْ فِعْلِهِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَحَقَّقُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ، أَوْ مَسْتَبَوِياً بِاسْتِفْهَامٍ، أَوْ يَكُونُ غَيْرَ صَالِحٍ لَأَنَّ يَنْحَلَّ، كَمَا مَرَّ؛ لَأَنَّ هَذَا الْمُنْحَلَّ لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ.

(10) أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ اسْمَ فِعْلٍ، أَوْ مَصْدَراً⁽¹⁾؛ قِيلَ إِنَّ الْأِسْمَ الْمَثْلُوبَ بِاسْمِ فِعْلٍ يَجِبُ رَفْعُهُ، زَيْدٌ عَلَيْكَ⁽²⁾؛ لَأَنَّ اسْمَ الْفِعْلِ لَيْسَ مُشْتَقّاً، أَوْ صِفَةً تُعْمَلُ عَمَلُ الْفِعْلِ، عَلَى أَنَّ (زَيْدٌ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ اسْمُ الْفِعْلِ، وَمَعْمُولُهُ لَا اسْمُ الْفِعْلِ وَخَدَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ، كَمَا قِيلَ، وَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْفِعْلُ النَّائِبُ عَنْهُ اسْمُ الْفِعْلِ.

وَأَجَازَ الْكَسَائِيُّ أَنْ يَكُونَ (زَيْدٌ) مَنْصُوباً عَلَى الْإِسْتِغَالِ بِفِعْلٍ، أَوْ اسْمِ فِعْلٍ مَحذُوفَيْنِ وَجُوباً بِقَيْدٍ عَدَمِ تَوَافُرِ مَانِعٍ مِنَ الْمَوَاقِعِ كَمَا مَرَّ، كَالْفَاءِ فِي خَبَرِ الْأِسْمِ الْمَوْصُولِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ﴾⁽³⁾، عَلَى أَنَّ الْأِسْمَ الْمَوْصُولَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ خَبَرُهُ الْمَصْدَرُ الْمَنْصُوبُ وَفِعْلُهُ الْمَحذُوفُ، وَالتَّقْدِيرُ: تَعْسَهُمُ اللَّهُ تَعْساً؛ لَأَنَّ هَذِهِ الْفَاءُ تُنْعِمْ مَا بَعْدَهَا أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا قَبْلَهَا.

(11) أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَشْغُولاً عَنْهُ -مَسْتَبَوِياً بـ(أَمْ) بعد حرف عطفٍ، قَبْلَهُ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ وَأَمْ عَمَرُو فَأَكْرَمْتَهُ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَجُودُ مِنَ النَّصْبِ؛ لَأَنَّ مَا بَعْدَ (أَمْ) مُسْتَأْنَفٌ، مَقْطُوعٌ عَمَّا قَبْلَهُ⁽⁴⁾.

(12) أَنْ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الْمَشْغُولَ عَنْهُ فِيهِ وَاجِبَ النَّصْبِ، أَوْ كَالوَاجِبِ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ النُّحَاةِ، إِذْ أَجَازَ بَعْضُهُمْ فِيهِ الرَّفْعَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ -عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 54/5.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 84/2؛ السيوطي، همع الهوامع: 154/5.

(3) محمد: 8.

(4) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 79/2؛ السيوطي، همع الهوامع: 155/5؛ عباس حسن، النحو الوافي: 36/2.

الأكثر، والأزجَح النَّصْبُ- تُكْمُنُ في كَوْنِ هذا الاسمِ مَسْبُوقاً بإحدى الأدواتِ المختصّة بالدُّخُولِ على الفِعْلِ، وهذه الأدواتُ هي:

أ. أدواتُ الشَّرْطِ الجازمة، كما في: **إِنْ عَلِيّاً قَابِلَتُهُ فَأَكْرَمَهُ وَإِنْ عَلِيّاً تُقَابِلُهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَكَيْفَمَا مَحْمَداً تُقَابِلُهُ فَأَكْرَمَهُ، وَحَيْثُمَا مَحْمَداً تُقَابِلُهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ الَّتِي تُدْخِلُ عَلَى فِعْلِ الشَّرْطِ⁽¹⁾.**

وعلى الرُّغْمِ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ السَّابِقِ فَإِنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ أَجَازَ أَنْ يُرْفَعَ مَا بَعْدَ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لَا الْفَاعِلِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: **﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾⁽²⁾، و﴿وَإِنْ أَمَرُوا هَلْكَ﴾⁽³⁾، وَهَذِهِ الْإِجَازَةُ يُمَكِّنُ أَنْ تُفَرِّضَ سُلْطَانُهَا عَلَى الْمَنْصُوبِ بَعْدَ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ إِذَا رَغَبْنَا فِي الْقِيَاسِ عَلَيْهَا.**

وَيُفْهَمُ مِمَّا فِي (حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ) أَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ أَجَازَ الرُّفْعَ بَعْدَ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَالتَّحْضِيضِ، وَالِاسْتِفْهَامِ لَا عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ يُتَّبَعِي جَوَازُ الرُّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ عِنْدَ مَنْ أَجَازَ وَقُوعَ الْمُبْتَدَأِ بَعْدَ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ، وَالتَّحْضِيضِ، وَالِاسْتِفْهَامِ⁽⁴⁾، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْأَدَوَاتِ لَا يَلِيهَا فِي النَّثْرِ إِلَّا الْفِعْلُ الصَّرِيحُ: وَسَيَحْيِيءُ أَنَّهُ لَا يَلِيهَا فِي النَّثْرِ إِلَّا الْفِعْلُ الصَّرِيحُ مَا لَمْ تُكُنْ أَدَاةُ الشَّرْطِ (إِذَا) مُطْلَقاً، أَوْ (إِنْ) وَالْفِعْلُ الْمَاضِي⁽⁵⁾.

ب. أدواتُ التَّحْضِيضِ: هَلْأُ عَلِيّاً أَكْرَمْتَهُ، عَلَى أَنَّ التَّحْضِيضَ طَلَبٌ بِحَثٍّ، وَالْعَرَضُ طَلَبٌ بَلِينٌ⁽⁶⁾، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّ رَوَايَةَ الرُّفْعِ لَمْ تُطَالِعْنِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَيَجُوزُ أَنْ تُخْمَلَ (أَلَا) عَلَى الْإِبْتَاءِ عَنِ الْعَرَضِ، أَوْ التَّحْضِيضِ عَلَى حَسَبِ نِيَّةِ الْقَائِلِ، وَتَوَاصُلِهِ الْإِخْبَارِيَّ مَعَ الْمُخَاطَبِ، أَوْ السَّامِعِ.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 74/2-79.

(2) التوبة: 6.

(3) النساء: 176.

(4) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 74/2.

(5) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 74/2.

(6) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 448-450/1.

وَمِنْ الشَّوَاهِدِ الَّتِي تُطَالِعُنَا فِي (مُعْنِي اللَّيْبِ)⁽¹⁾:

(1) قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ»⁽²⁾.

(2) قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ»⁽³⁾.

(3) قَوْلُ عَمْرٍو بْنِ قَعَّاسٍ، أَوْ أَغْرَابِيٍّ:

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبَيَّنَتْ

عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أَلَا تُرَوِّنِي رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا، أَوْ أَلَا هَاتِ رَجُلًا، أَوْ أَلَا جَزَى رَجُلًا جَزَاهُ عَلَى أَنَّهَا لِلْإِسْتِفْتَاكِ، كَمَا قِيلَ.

وَرَوِي هَذَا الشَّاهِدُ بِالرَّفْعِ، وَالْجَرِّ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُولٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ (يَدُلُّ)، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ بَرِّيٍّ، أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ خَبْرَهُ الْجُمْلَةُ الْفِعْلِيَّةُ (يَدُلُّ...)، وَهَذَا التَّقْدِيرُ الْآخِيرُ يُعَزِّزُ إِجَازَةَ رَفْعِ مَا بَعْدَ هَذِهِ الْأَدَاةِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لَا الْفَاعِلِيَّةِ، وَهُوَ تُعْزِيزٌ قَدْ يُتَّكَأ عَلَيْهِ فِي إِجَازَةِ الرَّفْعِ فِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَالْجَرُّ مَحْمُولٌ عِنْدَ التُّحَاةِ عَلَى تَقْدِيرِ حَرْفٍ جَرٍّ مَحذُوفٍ: أَلَا مِنْ رَجُلٍ، أَوْ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ: أَلَا دَلَالَةً رَجُلٍ.

وَذَهَبَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ إِلَى أَنَّ (أَلَا) لِلتَّمْنِيِّ، عَلَى أَنَّ (رَجُلًا) اسْمٌ (لَا) النَّافِيَةُ لِلْجِنْسِ نُونٌ لِلضَّرُورَةِ.

وَيَدْخُلُ (أَلَا) الَّتِي تُنبِئُ عَنِ التَّنْبِيهِ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْفِعْلِيَّةِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ»⁽⁴⁾، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ

(1) انظر: 1/ 448-450.

(2) النور: 22.

(3) التوبة: 13.

(4) هود: 8.

السفهاء»⁽¹⁾، و«الا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون»⁽²⁾، على أنها تفيد التحقيق أيضاً، ولذلك قيل إن الجملة التي بعدها لا تكاد تقع إلا مُصدرة بما يتلقى به القسم⁽³⁾.

ج. أداة الشرط غير الجازمة (لو)، كما في: لو زيدا رأيت⁽⁴⁾، على أنها حرف شرط غير جازم، وقيل إن الجزم بها لغة مطردة، وإله يجوز أن يجزم بها في الشعر لا في الشر⁽⁵⁾.

ويأتي بعدها المصدّر المؤول من (أن)، وما في حيزها، كما في قوله تعالى: «توّد لو أن بيننا وبينه أمدأ بعيداً»⁽⁶⁾، على أنها حرف امتناع لامتناع، وأن مفعول (توّد) مَحذوف، والتقدير: توّد تباعد ما بينهما، والقول نفسه في جوابها، والتقدير: لو أن بيننا وبينه أمدأ بعيداً لسرت بذلك، على أن المصدّر المؤول من (أن)، وما في حيزها في موضع رفع على الابتداء على مذهب سيبويه، أو على الفاعل على مذهب المبرد.

ولا يصح أن تكون مصدريّة لثلاً يتجاوز حرفان مصدريّان، وهو تجاوز لا يتحقق إلا قليلاً⁽⁷⁾، ويمكن أن تُحمّل (لو) على الزيادة، كما يظهر لي.

ومن ذلك قوله تعالى: «فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين»⁽¹⁾، وقول ثوبان بن الحمير⁽²⁾:

(1) البقرة: 13.

(2) يونس: 62.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 441 / 1؛ الزخشري، الكشاف: 38 / 1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 61 / 1؛ الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 331 / 1.

(4) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 153 / 5.

(5) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 387؛ المرادي، الجنى الداني: 286؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1633؛ السيوطي، همع الهوامع: 342 / 4؛ الماقي، رصف المباني: 291.

(6) آل عمران: 30.

(7) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 430 / 2.

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلًا وَصَفَائِحُ

لَسَلَّمْتُ تُسَلِّمُ الْبَشَاشَةَ، أَوْ زَقًا إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ صَائِحُ

د. أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة: قِيلَ إِنَّ أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة تختص بالدخول على الفعل إذا وقع في حيزها؛ لأن الاستفهام في غير الهمزة طارئ عليها بالتطفل على الهمزة، كما قيل⁽³⁾، والهمزة تدخل على الاسم على الرغم من وجود الفعل في حيزها، لأنها أم الباب يتوسع فيها غيرها من أمهات الأبواب، كما في (إن)، و(كان)، و(كاد)، وغيرها، وعلى الرغم من هذا تتوسع فإن دخولها على الفعل أكثر منه على الاسم.

ومن خصائص هذه الهمزة زيادة على ما مرّ -جواز الحذف، والدخول على حرف النفي، وبعض حروف العطف (الواو، والفاء، وثم)، وأدوات الشرط⁽⁴⁾.

وقيل إن الاسم لو جاء مرفوعاً بعد أدوات الاستفهام لعدّ مرفوعاً على الفاعل بفعل مَحذُوف لا على الابتداء لئلا تخرج هذه الأدوات عما وضعت له من حيث الاختصاص بالفعل، كما في: أين زيداً وجدته؟ ومتى الوعد تحقّقه؟ وهل مرادك نلته؟.

ولا يعدّ قولك: أين زيد، ومتى الوعد، من باب ما مرّ لخلو هاتين الجملتين من الفعل.

وذكر سيبويه أنه إذا اجتمع بعد أداة الاستفهام الفعل، والاسم -قدم الفعل؛ ولذلك يعدّ قولك: أيهم زيد ضربت - قينحاً⁽¹⁾.

(1) الشعراء: 102.

(2) انظر: مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 388؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 32/4.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 73/2.

(4) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 74/2؛ مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 75/1.

والهمزة كما مرَّ تذخلُ على الفعل والاسم، كما في: أحمدًا رأيته؟، و: أحمدًا رأيته؟
 وذكر الأشموني⁽²⁾ أنه لا يقع الاشتغال بعد أدوات الشرط، والاستفهام إلا في
 الشعر، وأما في النثر فإنه لا يلينها إلا صريح الفعل إلا إذا كانت أداة الشرط (إذا)، أو
 (إن) مثلوةً بالفعل الماضي.
 (13) أن هنالك مواضع يجوز فيها رفع الاسم، ونصبه: ومما اختير فيه النصب عند
 النحاة:

أ. أن يكون الفعل العامل المشغول بضمير الاسم السابق من أفعال الطلب التي تدور في
 فلك الأمر، والنهي والدعاء، كما في: محمدًا قابله، ومحمدًا ليكرمه عمرو، ومحمدًا لا
 تضربه، وزيدًا أصلح الله شأنه⁽³⁾، واللهم عبدك ارحمه، وزيدًا لا تؤاخذه، والمجاهد
 رحمه الله، وغير ذلك.

وقيل إن المختار في هذه المسألة النصب؛ لأن وقوع هذه الجمل التي تبنى عما مرَّ
 قليل في الكلام العربي⁽⁴⁾، وهي مسألة تحتاج إلى استقراء له، واستقصاء ما فيه من
 شواهد؛ لأن ما مرَّ من أمثلة يكاد يدور في فلك المثال المصنوع.

واختار ابن بابشاذ الرفع في فعل الأمر الذي يبنى ما قبله، أو الاسم الذي يمكن أن
 يكون مشغولاً عنه عن العموم، كالاسم الموصول الذي يشبه اسم الشرط في العموم،
 والإبهام، كما في قوله تعالى: «واللذان يأتيانها منكم فآذوهما»⁽⁵⁾، وقوله تعالى:
 «والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»⁽⁶⁾، وقوله تعالى: «الزانية والزاني فاجلدوا كلَّ

(1) انظر: السيوطي، مع الهوامع: 153 / 5.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 75 / 2.

(3) انظر: السيوطي، مع الهوامع: 153 / 5؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني:
 76 / 2.

(4) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 77 / 2.

(5) النساء: 16.

(6) المائدة: 38.

ب. أن يكون الاسم الذي يُمكن أن يكون من باب المشغول عنه - مثلاً - بما يُمكن أن يليه فعل في الغالب من الأدوات، على مذهب بغض النحاة، على الرغم من أن ابن الباذر، وابن خروف جعلوا الرفع، والنصب متساويين، وهذه الأدوات هي:

(1) همزة الاستفهام كما في قوله تعالى: ﴿أَبَشْرًا مِنَّا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ﴾⁽¹⁾، على أن أدوات الاستفهام الأخرى على خلاف الهمزة في هذه المسألة من حيث وجوب نصب ما بعدها، كما مر؛ لأن الهمزة أم الباب.

والرفع جائز في هذه المسألة أيضاً، كما في قولك: أزيد قابلك؟ كما في قراءة أبي السّمال يرفع (بشراً واحداً)⁽²⁾.

ودهب ابن الطراوة إلى أن الرفع واجب إذا كان الاستفهام عن الاسم، كما في قولك: أزيد ضربته أم عمره؟ ولذلك عدّ ما جاء فيه الاسم المستفهم عنه منصوباً شاذاً في هذه المسألة، كما في قول جرير⁽³⁾:

أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشبا

على أن الاستفهام عن ثعلبة، وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يرفع على مذهب ابن الطراوة بل نصب بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور، والتقدير: ساوت ثعلبة، ولم يقدّر: عدلت؛ لأنه لا يصل إلى مفعول صريح.

وقيل إن الحق عدم وجوب الرفع؛ لأن السؤال عن الاسم يوجب دخول الاسم عليه فقط، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً، وهي مسألة يعززها قولك: أزيداً ضربت أم عمرأ؟ بلا عائد، على الرغم من أن الاستفهام عن الاسم لا عن الفعل.

(1) القمر: 24.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 139/10، ابن جني، المحتسب: 298/2، أبو حيان النحوي: البحر المحيط: 179/8.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 78/2.

وهذا التَّنْصِبُ واجبٌ في هذا المثال - كما قيل - بالإجماع: إنما هو عن الاسم مع أنه واجبُ التَّنْصِبِ إجماعاً⁽¹⁾، ولست أثفق مع هذا القول؛ لأنَّ الكوفيَّين أجازوا حذفَ العائدِ المنصوبِ، ومنعَهُ البصريُّونَ.

ولا يُعتدُّ في هذه المسألة بالفواصل إن كان ظرفاً؛ لأنَّ الظرفَ يُتوسَّعُ فيه، والقولُ نفسه في الفصلِ بالمفعولِ به على مذهبِ الأخفش، كما في: أَلتَ زَيْداً تُضْرِبُهُ؟ على الرغمِ من أنَّ سَيِّوِيَّه يَمْنَعُ التَّنْصِبَ مع هذا الفاصلِ.

وثقيدُ هذه المسألة بَعْدَ الفصلِ بين الهمزة وما يُمكنُ أن يكونَ مشغولاً عنه، على أنَّ الرَّفْعَ هو المختارُ إنْ تَحَقَّقَ هذا الفصلُ، كما في: أَلتَ زَيْداً تُضْرِبُهُ؟، وأَلتَ زَيْداً تُضْرِبُهُ؟. ويعودُ اختيارُ الرَّفْعِ بِتَحَقُّقِ الفصلِ؛ لأنَّ الاستِفْهَامَ يَكُونُ عَنِ الضَّمِيرِ بَعْدَ الهمزة في مَحَلِّ رَفْعٍ، أو نَصْبٍ - إلى أنَّ حَمَلَ النَّصْرِ على ظاهِرِهِ أَوَّلَى من حَمَلِهِ على تَقْدِيرِ فِعْلٍ عامِلٍ، وفاعِلِهِ.

وقيلَ إنَّ هذا الاختيارَ مُقَيَّدٌ بَعْدَ جَعْلِ الضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ فاعِلاً لفِعْلٍ مَحذُوفٍ، على أنَّ هذا الضَّمِيرَ بَرَزَ، وانفصلَ بَعْدَ حَذْفِ الفِعْلِ، أو بَعْدَ جَعْلِ هذا الضَّمِيرِ مُبْتَدَأً. وقيلَ إنَّ التَّنْصِبَ واجبٌ إذا لَمْ يُحْمَلِ الرَّفْعُ على الابتداء؛ لأنَّ الاستِفْهَامَ يَكُونُ في هذه الحالة عن الفِعْلِ الواقعِ على ما بَعْدَ الضَّمِيرِ، على أنَّ الرَّفْعَ يُثْبِتُ عن أنَّ هذا الاستِفْهَامَ يَكُونُ عن مُجَرَّدِ الفِعْلِ، وقيلَ إنَّ التَّنْصِبَ مُخْتَارٌ لا واجبٌ.

والقولُ نفسه عِنْدَ النُّحاة ما عدا الفراءَ إنَّ وَلِيَّ هذا الاسمِ الَّذِي يُمكنُ أن يكونَ مشغولاً عنه - فِعْلٌ مِنْ بابِ (ظَنَ) في هذه المسألة، كما في: أَعْبَدَ اللهُ ظَنَّتُهُ قائِماً أمْ غَيْرُهُ؟ أمَّا الفراءُ فأوجبَ رَفْعَ هذا الاسمِ مع هذا الفِعْلِ: أَعْبَدَ اللهُ ظَنَّتُهُ قائِماً؟ لأنَّ مِنْ عَادَةِ الْعَرَبِ إلْغَاءَ هذا الفِعْلِ إذا لَمْ تُكُنْ فِيهِ الهاءُ، كما في: عَلِيٌّ ظَنَنْتُ مُجْتَهِدٌ، وقيلَ إنَّ الإلْغَاءَ، والإعْمالَ، في تَوْسُطِ (ظَنَ) بَيْنَ مَفْعُولَيْهَا - سَوَاءً، على أنَّ العامِلَ اللَّفْظِيَّ ضَعُفَ بهذا التَّوَسُّطِ، ولذلك قاومَهُ الْإِبْتِدَاءُ على المَذْهَبِ البَصْرِيِّ، وقيلَ إنَّ الإعْمالَ أَقْوَى؛ لأنَّ

(1) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 78 / 2.

العامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي⁽¹⁾، والحق الأخفش سائر الأدوات بالهمزة من حيث تجويز الرفع أيضاً.

(2) أدوات النفي التالية: ما، ولا، وإن، كما في: ما زيداً رأيتُهُ، ولا عمراً كلمتُهُ⁽²⁾، وإن محمداً رأيتُهُ⁽³⁾، على أن سيوونه يختار الرفع لأنه يخلو من تقدير فعل عامل مَحذوفٍ وجوباً، وهو أولى عنده من غلبة الدخول على الفعل.

(3) ظرف المكان (حيث) دون (ما)، كما في: اجلس حيث زيداً ضربتُهُ⁽⁴⁾، على أن النصب رجح على الرفع معها؛ لأنها تنبئ عن الشرط كحروفه التي تطلب الفعل، كما مر.

وما مر من مواضع يجوز فيها النصب، والرفع - يعد فيها النصب أرجح؛ لأن في الرفع تضييراً للجُملة الطلبية خبراً عن المبتدأ، على الرغم من جوازه، وهو جوازٌ يعد قليلاً بالإضافة لغير الطلبية، وإيقاعاً للمبتدأ بعد همزة الاستفهام، وأضرابها، وهي مسألة تعد قليلة بالإضافة لكثرة دخولها على الأفعال، وعطفاً للجُملة الاسمية المسبوقة بحرف عطف غير مَفصولة بـ (أما) - على جُملة فعلية قبلها⁽⁵⁾؛ لأن اتفاق المتعاطفين من حيث كونهما جملتين اسميتين، أو فعليتين - أحسن من تخالفهما، وقيل إن التخالف قبيح، قليل.

ج. أن يكون الاسم الذي يمكن أن يكون مشغولاً عنه بعد عاطف غير مَفصُول عنه بـ (أما)، وأن يكون المعطوف عليه جُملة فعلية: قام زيد وعمر وأكرمته، على أن

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 28/2؛ السيوطي، همع الهوامع: 154/5.

(2) قيل إن (ولا عمراً) مقتطع من كلام، والتقدير: لا زيداً رأيت ولا عمراً كلمته؛ لأن (لا) التي يليها الماضي غير الدعائية، يجب تكريرها، وذكر الصبان أنه يمكن أن يستغني عن هذا التكرير بـ (ما) النافية؛ لأنها مثلها في الدلالة على النفي، وفي الرسم الإملائي (لا، وما).

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 78/2.

(4) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: 74/2.

(5) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: 135/2؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 79/2.

النَّصْبَ عُدَّ أَرْجَحَ لِتَحَقُّقِ تَنَاسُبِ الْمَغْطُوفِ، وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُمَا جُمْلَتَيْنِ فَعَلِيَّتَيْنِ.

د. أَنْ يَجِيءَ الْأِسْمُ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَشْغُولاً عَنْهُ بَعْدَ مَا يُشْبِهُ الْعَاطِفَ مِثْلَ (حَتَّى)، وَ(لَكِنْ) حَرْفِيَّ الْإِبْتِدَاءِ، كَمَا فِي: أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمراً ضَرَبْتُهُ، وَهَذَا الْوَجْهُ عُدَّ أَرْجَحَ مِنَ الرَّفْعِ⁽¹⁾: أَكْرَمْتُ خَالِداً حَتَّى زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ، وَقَامَ بَكْرٌ لَكِنْ عَمْرٌو ضَرَبْتُهُ؛ لِأَنَّ (حَتَّى) عَاطِفَةٌ لَا تَقَعُ إِلَّا بَيْنَ كُلِّ وَبَعْضٍ، وَ(لَكِنْ) عَاطِفَةٌ لَا تَقَعُ إِلَّا بَعْدَ النَّفْيِ، أَوْ شِبْهِهِ.

ه. أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَشْغُولاً عَنْهُ -جَوَاباً لِسُؤَالِ⁽²⁾، كَمَا فِي: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ -جَوَاباً لِسُؤَالِ السَّائِلِ: أَيُّهُمْ ضَرَبْتُهُ؟.

و. أَنْ يُصَارَ إِلَى نَصْبِ الْأِسْمِ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مَشْغُولاً عَنْهُ لِلتَّخْلُصِ مِمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يُوْهِمَ غَيْرَ الصَّوَابِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾⁽³⁾، عَلَى أَنَّ رَفْعَ (كُلِّ) يَجْعَلُ السَّامِعَ، أَوِ الْقَارِئَ يَتَوَهَّمُ أَنَّ قَوْلَهُ (خَلَقْنَاهُ) صِفَةٌ لـ(شَيْءٍ)، وَهِيَ صِفَةٌ تَخْصُصُهُ، وَهُوَ تَخْصِصٌ لَا يُنْبِئُ فِيهِ عَنْ خَلْقِ كُلِّ الْأَشْيَاءِ بِقَدَرٍ، عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ (بِقَدَرٍ)⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ يُنْبِئُ عَنْ عُمُومِ خَلْقِ الْأَشْيَاءِ جَمِيعِهَا خَيْرِهَا، وَشَرُّهَا بِقَدَرٍ، وَهَذَا هُوَ الْمُرَادُ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ جَعْلِ الْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ صِفَةً لـ(شَيْءٍ) عَلَى رَفْعِ (كُلِّ)، لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ يُنْبِئُ عَنْ وُجُودِ شَيْءٍ لَمْ يُخْلَقْ بِقَدَرٍ، وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ (خَلَقْنَاهُ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (كُلُّ شَيْءٍ)، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى خَبَرِ (إِنَّ)، وَ(بِقَدَرٍ) حَالٌ.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/79-80.

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 5/156؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/80.

(3) القمر: 49.

(4) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 6/292-293؛ سيبويه، الكتاب: 1/74.

وقيل إن المانع من الرفع، أو ترجيح النصب على الرفع يعود إلى أن الجملة الفعلية (خلقناه) صفة، كما مر، والفعل في هذه الصفة لا يعمل فيما قبلها، وهي مسألة تؤدي إلى أن لا يفسر.

ويمكن أن يتخلص من هذا الإيهام بجعل قوله (خلقناه) خبراً للمبتدأ، على أن شبه الجملة (بقدر) حال من الضمير المتصل في (خلقناه).

وذهب الرضي إلى أن المعنى على الوصف بالخلق رفعاً، أو نصباً: اعترضه الرضي بأن المعنى على الوصف بالخلق رفعت، أو نصبت، جعلت على الرفع (خلقناه) صفة، أو خبراً؛ إذ لا يصح أن يراد كل ما وقع عليه الشيء؛ لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية؛ لأن الخلق الإيجاد، وغير المتناهي لا يدخل تحت الوجود، فلا بد على كل حال من تقييد الشيء بكونه مخلوقاً، فالمعنى على النصب، وعلى الرفع مع كون (خلقناه) خبراً: كل شيء مخلوق خلقناه بقدر، وعلى الرفع مع كون (خلقناه) صفة (كل شيء) خلقناه كائن بقدر، والمعنيان متحدان⁽¹⁾.

وقد استدرك السعد على ما ذهب إليه الرضي: وأجاب السعد بأن الشيء اسم للوجود، أو مقيّد به، فلا يراد أنه لا يخلق ما لا يتناهي مع وقوع لفظ الشيء عليه، على أنه لو سلم التقييد بالمخلوق فلا نسلم اتحاد الاثنين لظهور الفرق بأن المعنى الأول يفيد أن كل شيء مخلوق مخلوق له تعالى بخلاف الثاني فإن مفاده أن كل شيء مخلوق له تعالى - كائن بقدر، والمحكوم عليه في الأول أعم منه في الثاني مفهوماً بل...⁽²⁾.

وقد يؤهم وجود شيء فيما مر بلا قدر أنه غير مخلوق، وهي مسألة تعزز مذهب المعتزلة في أفعال العباد الاختيارية، والشر.

وبما يعد من باب تساوي الرفع، والنصب في هذه المسألة - أن يكون الاسم المشغول عنه واقعاً بعد حرف عطف ليس مفصلاً عنه بـ (أما)، وقبله جملة خبر المبتدأ

(1) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 80 / 2.

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 80 / 2؛ السيوطي، مع الهوامع: 156 / 5.

فيها جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، على أن يَكُونَ هذا المَبْتَدَأُ ليس (ما) التَّعْجِيبِيَّةُ، وأن يَكُونَ في الجُمْلَةِ بَعْدَ العاطِفِ ضَمِيرٌ رابِطٌ يَعودُ على هذا المَبْتَدَأِ قَبْلَ العاطِفِ إذا صيرَ إلى نُصبِ المَشغُولِ عنه، لِيَتِمَّ رِبْطُهَا بالمَبْتَدَأِ؛ لِأَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ على خَبَرِهِ، لِتَحْقِيقِ التَّشَاكُلِ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ المَتَعاطِفَتَيْنِ، كما في: زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ، وَعَمَرُو أكرَمَتْهُ، وزَيْدٌ ضَرَبَتْهُ وَعَمَرُوا أكرَمَتْهُ، وَهَذَا ضَرَبَتْهَا وزَيْدٌ كَلِمَتُهُ في دارِها.

وَيُمْكِنُ أن تَقُومَ الفَاءُ مَقَامَ الضَّمِيرِ في الرِّبْطِ؛ لِأَنَّهَا تُنبِئُ عَنِ السَّبَبِيَّةِ، وَلِذَلِكَ تُرِبَطُ إِحْدَى الجُمْلَتَيْنِ بِالْأُخْرَى كَالضَّمِيرِ، كما في: زَيْدٌ قَامَ فَعَمَرُوا أكرَمَتْهُ أَوْ: زَيْدٌ قَامَ فَعَمَرُوا أكرَمَتْهُ.

وأجاز أبو علي الفارسي، وبعضُ النُّحَوِّينَ النُّصبَ مَعَ خُلُوعِ الرابِطِ الضَّمِيرِ، أَوْ الفَاءِ. وَقِيلَ إنَّ سَيَوِيَّهَ، وَغَيْرَهُ لَمْ يَقِيدُوا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِوُجُودِ الضَّمِيرِ الرابِطِ قِيَاساً على إجماعِ القُرَّاءِ على نُصبِ «وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا»⁽¹⁾، على الرُّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ مَعْطُوفَةٌ على قَوْلِهِ: «وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ»⁽²⁾، وَتَخْلُو مِنَ الرابِطِ الضَّمِيرِ الَّذِي يَعودُ على النَّجْمِ، وَالشَّجَرِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُعَلَّلُ بِأَنَّ التَّوَانِيَّ يُعْتَفَرُ فِيهَا مَا لَا يُعْتَفَرُ في الْآوَائِلِ⁽³⁾.

وَيَمْنَعُ الْأَخْفَشُ، وَالسَّيرَافِيُّ مَا أَجَازَهُ سَيَوِيَّهَ، وَغَيْرُهُ مِنْ حَيْثُ النُّصبُ مَعَ عَدَمِ وُجُودِ هَذَا الرابِطِ الضَّمِيرِ، أَوْ الفَاءِ.

وَقِيلَ إنَّ الْوَائِ، وَثُمَّ حَرَفِي الْعَطْفِ كَالْفَاءِ في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ⁽⁴⁾، وَإِنَّ الْوَائِ لِلْجَمْعِ في الْمُفْرَدَاتِ، فَلَا يَصِحُّ أن يُقَالَ: هَذَانِ يَقُومُ، وَيَقْعُدُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يُمَكِّنُ أن تُحْمَلَ على أَنَّهَا لِلْجَمْعِ في الْمُفْرَدَاتِ فِي أَحَدِ قَوْلَيْنِ.

(1) الرحمن: 7.

(2) الرحمن: 6.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 81/2.

(4) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 81/2؛ السيوطي، جمع الهوامع: 157/5.

وقيل إن ما يشبه حروف العطف يعامل معاملةً في هذه المسألة، ومن ذلك (حتى)،
(لكن)، و(بل) أحرف الابتداء، كما في: أنا ضربت القوم حتى عمراً، على أن النصب أو
الرفع لا يحتاج فيها إلى رابطٍ مما مر؛ لأن هذه الأحرف أحرف ابتداء لا أحرف عطف.
ويعامل ما يعمل عمل الفعل كالمشتق الذي ينصب مفعولاً به في هذه المسألة معاملة
الفعل، كما في: هذا ضارب زيداً وعمراً يكرمه من حيث تساوي النصب، والرفع، وأما
المشتق غير الناصب للمفعول به فالرفع معه أجود، كما في: هذا قائم الأب وعمرو يكرمه
هو، وهذا قائم الأب، وعمراً يكرمه هو.

ولا مخوج إلى الرابط في أسلوب التعجب (ما أفعل) في هذه المسألة، كما في: ما
أحسن زيداً وعمراً أكرمه؛ لأن (زيداً) مفعول به لا مبتدأ، فلا ضرورة إلى عود ضمير
عليه، والقول نفسه من حيث عدم الحاجة إلى ضمير يعود على المبتدأ (ما التعجيبة)؛ لأن
العطف عليها لا يصح، إذ لو صح لتسلطت (ما) التعجيبة هذه على الجملة المغطوفة؛ لأن
التعجب لم يثو المتكلم، ولم يقصده، على أن الراجح في هذه المسألة العطف على الجملة
الاسمية كلها عدت إنشائية، أو خبرية.

وللتحويين في الاسم المرفوع بعد الأدوات التي تختص بالدخول على الفعل، كما
في قولك: إن عمداً جاء فأكرمه - ثلاثة أقوال:
(1) أن يعرب مبتدأ على أن ما بعده (الجملة الفعلية) خبره، وأن هذه الجملة الاسمية
قائمة مقام الفعل.

(2) أن يعرب فاعلاً للفعل بعده على المذهب الكوفي، وهو مذهب اعتد به اللفيئون في
المنهج الوظيفي.

(3) أن يعرب فاعلاً لفعلٍ مَحذوفٍ يفسره الفعل المذكور بعده.
ويختار عباس حسن الرأي الأخير على الرغم مما فيه من تأويل يكمن في حذف
فعل الفاعل: والحق يقتضينا أن نحكم على كل وجه من أوجه الإغراب الثلاثة بالضعف،
ولكن الضعف في حالة تقدير عاملٍ مَحذوفٍ أخف، وأيسر...⁽¹⁾، متكناً على ما يلي:

(1) عباس حسن، النحو الوافي: 149/2.

أ. أن في إغرابه مُبتدأ في مثل قولك: إن عاقل ينصحك يتفكك - نصيراً للجملة الفعلية بعده خبراً عنه، وهو إغراب يقضي إلى أن تدخل أداة الشرط (إن) التي تنبئ عن التعليق (أن يكون جواب الشرط مترتباً على فعله في العدم، والوجود) الذي لا يتحقق إلا في المستقبل - على جملة اسمية تُفيد الثبوت في أكثر الصور، وهي مسألة على خلاف التعليق، وتؤدي إلى التعارض في الجملة الواحدة بين ما تنبئ عنه أداة الشرط، وما ينبئ عنه المبتدأ، وخبره، وهذا التعارض يتخلص منه بالالتجاء إلى الجملة الفعلية التي لا تقبل التعليق، ولا تعارضه عنده.

ويعزز مذهبه السابق بأن بعض النصوص تنبئ عن رفع الفعل (ينصحك) في المثال السابق في بعض اللهجات، وهو رفع يوجب تقدير فعل مضارع مجزوم فعلاً للشرط بدلاً من (ينصحك) المرفوع، وهو تقدير فيه تكلف، وتمحل يستغنى عنه بتقدير فعل مجزوم عامل في المرفوع بعد أداة الشرط.

ويعززه أن في إغرابه مُبتدأ فصلاً بالمبتدأ بين أداة الشرط الجازمة، وفعلها المجزوم، وهي مسألة لا تصح على المذهب البصري.

ويعززه أيضاً بأن (إن) لا يصح أن تدخل على المبتدأ المسبوق بأداة الشرط.

ب. أن في إغرابه فاعلاً للفعل بعده على المذهب الكوفي فصلاً بين أداة الشرط الجازمة، وفعله التي تجزئته، وهو فصل ممتنع عند أكثر النحاة فصلاً عن أنه رأي ضعيف لا يعتد به عنده.

ج. أن في الأخذ بأن الاسم المرفوع فاعل لفعل محذوف وجوباً يسراً، وخفة، وعدم الخلط بين المعاني، والمذلولات اللغوية، وتخلصاً من التداخل بين القواعد النحوية، ومسيرة للحمل على التقدير الذي يعد باباً واسعاً في العريية.

ويظهر لي أن ما مر من حجج ساقها الأستاذ الفاضل لترجيح كون الاسم المرفوع بعد الأدوات المختصة بالدخول على الأفعال - فاعلاً لفعل محذوف وجوباً - لا يمكن أن يلغي القولين الآخرين اللذين يحمل النص فيهما على الظاهر إلى حد ما، على الرغم

من قيام الجملة الاسمية مقام الفعل الذي تختص به أداة الشرط، ومن تقديم الفاعل على فعله، ومن الدلالة اللغوية التي يمكن أن تُبنى عنها هذه الأقوال فضلاً عن أن النحاة لم يستقصوا الكلام العربي كله، وهي مسألة لا بد منها في أطراد القواعد، والأصول.

وبعد فَيَتَبَيَّنُ لنا مما مرَّ أن باب الاشتغال تكفل النحاة بتوسيعه لما يأتي:

(1) أن هذا الباب تُشيع فيه الأمثلة المصنوعة التي ائكأ عليها النحاة لتعزيز أحكامهم النحوية فيه.

(2) أن هذا الباب تُشيع فيه الخلافات النحوية والأحكام المتعددة، وهو شيوخ يؤدي إلى نُفور كثير من الدارسين، والراغبين في نحو العربية.

(3) أن المعنى يكاد يختفي في كثير من مسائل هذا الباب المتعددة، وخلافات النحاة فيه.

(4) أن التواصل الإخباري بين القائل، أو المتكلم، أو المنتج والسامع، أو المخاطب، أو القارئ - يكاد يكون غير متوافر.

(5) أن تقدير فعل عامل في المنصوب في هذا الباب يُبنى عن عدم حمل النص على ظاهره، وهو حمل يعد على خلاف الأصل.

(6) أن هذا الباب لا بد من اختصاره، وتهذيبه، وإعادة ترتيبه ليتحقق التيسير: أسلوب الاشتغال بمعناه العام دقيق، يتطلب براعة في تأليفه، وضبطه كي يسلم من الخطأ، والالتواء، والتفكك، فحبذا الاقتصاد في استعماله⁽¹⁾، وزاد فريق من النحاة شروطاً أخرى للاشتغال رفضها سواه بحجة أنها لا تُثبت على التمهينص، وهذا رأي سديد حملنا على إهمالها ادخاراً للجهد، وإبعاداً لنوع من الجدال لا خير فيه للنحو⁽²⁾.

(7) أن النحاة يكادون يجمعون على أن الرفع أولى من النصب في كل ما يجوز فيه الأمران؛ لأن في الالتجاء إليه حملاً للنص على ظاهره، وخلواً من الحذف، وتقيداً

(1) عباس حسن، النحو الوافي: 149 / 2.

(2) عباس حسن، النحو الوافي: 138 / 2.

بالأصل، على الرغم من أن التَّصَنُّبَ عَرَبِيٌّ جَيِّدٌ، وأنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ قد مَنَعُوهُ، وأنَّ بَعْضَهُمْ يَكَادُ يَخْصُرُهُ فِي كَوْنِ الْعَامِلِ شَبِيهًا بِالْفِعْلِ⁽¹⁾، كما مرَّ.

وَقِيلَ إِنَّ مَا لَا يَخْضَعُ لِسُلْطَانِ الْأَصُولِ الَّتِي انْتَهَى إِلَيْهَا النُّحَاةُ فِي هَذَا الْبَابِ - لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ بَلْ يُحْفَظُ، وَيُسْتَعْمَلُ.

(8) أَنَّ هُنَالِكَ بَعْضَ الْأَمْثِلَةِ يَكُونُ فِيهَا الْفِعْلُ الْمَقْدَرُ مُخَالَفًا لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ لَفْظًا، وَمَعْنَى كَمَا فِي جَوَابِ الْمُتَلَقِّي لِلْسَائِلِ: كِتَابًا أَقْرَؤُهُ - جَوَابًا لِسُؤَالِ السَّائِلِ: مَاذَا اشْتَرَيْتَ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ لَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْأَشْتِغَالِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ صَالِحًا لِيَعْمَلَ فِي الْأِسْمِ الْمَنْصُوبِ قَبْلَهُ، أَوْ لِيُفَسِّرَ الْعَامِلَ الْمَحْذُوفَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ حَذْفَ هَذَا الْعَامِلِ فِي هَذَا الْإِمْتَالِ، وَأَضْرَايِهِ يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْجَوَازِ، لَا الْوُجُوبِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَيْسَتْ كَذَلِكَ فِي بَابِ الْأَشْتِغَالِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ الْمَذْكُورَ بَعْدَ الْمَشْغُولِ عَنْهُ يَكُونُ كَالْعَوَاضِ مِنَ الْفِعْلِ الْعَامِلِ الْمَحْذُوفِ وَجُوبًا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَا يَصِحُّ الْجَمْعُ فِيهَا بَيْنَ الْعَوَاضِ، وَالْمَعَوَاضِ عَنْهُ⁽²⁾.

وَيَتَبَدَّى لَنَا مِمَّا مَرَّ أَنَّ الْأَلْتِجَاءَ إِلَى الْأَصْلِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَهُوَ الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ - يُمَكِّنُ التَّخْلُصَ بِهِ مِنْ كُلِّ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَدُورَ فِي فَلَكَ التَّوَهُّمِ، وَالتَّعْلِيلَاتِ، وَالتَّأْوِيلَاتِ الَّتِي لَا تُحْتَمِلُهَا طَبِيعَةُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، عَلَى أَنَّ التَّصَنُّبَ يُمَكِّنُ إِخْضَاعَهُ لِسُلْطَانِ اسْتِبْدَالِهِ بِالرُّفْعِ، لِتَحْقِيقِ جَذْبِ الْإِنْتِبَاهِ إِلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ الَّتِي اسْتَبْدَلَتْ حَرَكَتَهَا، وَهُوَ جَذْبٌ يُفْضِي إِلَى تَوْكِيدِهَا، وَالتَّفَكُّرِ فِيهَا، وَيُمَكِّنُ أَنْ تُوسَمَ بِأَنَّهَا الْمَخُورُ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ الَّذِي تَتَضَامُّ فِيهِ الْقَرَائِنُ كُلُّهَا لِتَحْقِيقِ هَذِهِ الْمَخُورِيَّةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُؤَدِّي إِلَى تَيْسِيرِ هَذَا الْبَابِ، وَتَقْرِينِهِ إِلَى الطَّلَبَةِ، وَالْمُرِيدِينَ بِالتَّخْلُصِ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْخِلَافَاتِ، وَالتَّأْوِيلَاتِ، وَالتَّعْلِيلَاتِ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ النُّحَوِيَّةِ الَّتِي يَغْسُرُ عَلَى الدَّارِسِينَ تَبَيُّنُهَا، وَالْوَقُوفُ عِنْدَهَا فِي الْغَالِبِ إِلَّا بِبَدَلٍ قُصَارَى الْجُهْدِ، وَالتَّفَكُّرِ، وَالتَّأَمُّلِ.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 82 / 2.

(2) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: 138 / 2.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ إِعْرَابَ الْأَسْمِ الْمَرْفُوعِ مُبْتَدَأُ أَوَّلَى، وَأَظْهَرَ مِنْ إِعْرَابِهِ فَاعِلًا لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ فِي كُلِّ مَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ فِي هَذَا الْبَابِ.

ولعل في هذا الإعراب تخلصاً من الخلافات النحوية في إعراب الجملة التفسيرية في حال نصب الاسم في هذا الباب، وهي خلافات تكمن فيما يأتي:

أ. أنها لا محل لها من الإعراب⁽¹⁾، وهو قول جمهور النحاة آياً كان محل الجملة التي قبلها الإعرابي.

ب. أن لها موضعاً إعرابياً بقيد كون الجملة قبلها لها موضع إعرابي، فإن لم يكن لهذه الجملة موضع فإن المفسرة لا موضع لها كذلك، هو مذهب الشلوبيين، وهو اختيار عباس حسن أيضاً: وقد يكون الأنسب الأخذ بالرأي القائل إنها تسير الجملة المحذوفة (المفسرة)، وتماثلها في محلها الإعرابي، وعدمه، كما تماثلها في لفظها، ومعناها على الوجه السالف، وعلى هذا إن كانت الجملة المحذوفة (المفسرة) لا محل لها من الإعراب فالمفسرة كذلك لا محل لها من الإعراب... وإن كانت الجملة المحذوفة (المفسرة) لها محل من الإعراب فآتي تفسرها تسيرها، وتماثلها فيه...⁽²⁾.

ويتكئ الأستاذ الفاضل في هذا الاختيار على ما يأتي:

(1) أن في العربية كلمات تفسر ما قبلها، وهي كلمات قد تسير ما قبلها في الإعراب، ومن هذه الكلمات:

- ما بعد (أي) التفسيرية، كما في: هذا سوار من عسجد أي ذهب، على أن (ذهب) بدل، أو عطف بيان من (عسجد).
- ما بعد واو العطف، كما في قولك: الماء الصافي يشبه اللجين والفضة، على أن الواو حرف عطف للتفسير؛ لأن ما بعدها يفسر ما قبلها، ولذلك يأخذ إعرابه.

(1) انظر: مغني اللبيب: 5/ 123؛ عباس حسن، النحو الوافي: 2/ 140.

(2) عباس حسن، النحو الوافي: 2/ 140.

وقد يُعدُّ هذا العطفُ من بابِ عطفِ المترادفاتِ على الرُّغمِ من أنَّ بعضَ النُّحاةِ،
والفُقهَاءِ كابنِ تيميَّةَ، وتلميذه ابنِ قَيِّمِ الجوزيَّةِ قد أُنكروا أنَّ يكونَ في العربيَّةِ مثْلُ هذا
العطفِ؛ لأنَّ كُلَّ كَلِمَةٍ لها دَلالةٌ خاصَّةٌ.

• أَلِه لا مَعْنَى لِلتَّفَرُّقَةِ بَيْنَ الِأَلْفَاظِ الَّتِي تُؤَدِّي مَهْمَةً وَاحِدَةً إِلَّا أَنْ يَكُونَ هُنَالِكَ سَبَبٌ
قَوِيٌّ، وَهُوَ سَبَبٌ لَمَّا يُتَبَيَّنُ، عَلَى أَنَّ الَّذِي تَبَيَّنَ هُوَ أَنَّ الْكَلَامَ الْمَأْثُورَ الْفَصِيحَ يُؤَيَّدُ
أَصْحَابَ هَذَا الرَّأْيِ، وَهُوَ رَأْيٌ يُؤَدِّي إِلَى التَّيْسِيرِ بغيرِ ضَرَرٍ، وَإِلَى مَنْعِ تَعَدُّدِ الْأَقْسَامِ،
وَالْأَحْكَامِ.

• أَنَّ الْجُمْلَةَ الْمَفْسَّرَةَ قَدْ يَكُونُ لها مَوْضِعٌ إِعْرَابِيٌّ كَتِلْكَ الَّتِي تَقَعُ خَبَرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ
عَلَى الرُّغمِ مِنْ كَوْنِهَا مَفْسَّرَةً لَهُ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽¹⁾، وَتِلْكَ الَّتِي
تَقَعُ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِـ (ظَنَّ)، أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا، كَمَا فِي: طَنَّثَهُ الصَّدِيقُ نَافِعٌ، عَلَى أَنَّ
الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ (ظَنَّ)، عَلَى أَنَّ مَفْعُولَهَا الْأَوَّلَ
ضَمِيرُ الشَّأْنِ.

وَيُنَكِّرُ ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيَّ⁽²⁾ أَنْ يَكُونَ لِهَذِهِ الْجُمْلَةِ مَوْضِعٌ إِعْرَابِيٌّ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا
عَطْفَ بَيَانٍ، أَوْ بَدَلًا عَلَى مَذْهَبِ الشَّلُونِيِّينَ؛ لِأَنَّ الْجُمْهُورَ لَمْ يُثَبِّتُوا وَقُوعَ الْجُمْلَةِ بَدَلًا أَوْ
عَطْفَ بَيَانٍ عِنْدَهُ، وَلِأَنَّ جُمْلَةَ الْإِسْتِغَالِ لَيْسَتْ مِنَ الْجُمَلِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ تُسَمَّى فِي
الاصْطِلَاحِ جُمْلَةً مَفْسَّرَةً عَلَى الرُّغمِ مِمَّا يَتَبَدَّى مِنْهَا مِنَ التَّفْسِيرِ، كَمَا فِي قَوْلِ هِشَامِ
الْمُرِّيِّ، أَوْ مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَشِيِّ⁽³⁾:

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَتِ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجِزُهُ يُنْسِرُ مِنَّا مُفْزَعًا

(1) الصمد: 1.

(2) انظر: مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 5/ 123-126.

(3) انظر: مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 5/ 123.

على أن الجملة التفسيرية (تؤمّنه) بدّل من الجملة الفعلية قبلها التي حُذِفَ فعلها وبقي فاعلها، أو عطف بيان؛ لأنّه لم يثبت في الكلام العربيّ جوازُ حَذْفِ المَعْطُوفِ عليه عطف بيان، أمّا حَذْفُ المُبدَلِ منه فمختلف فيه عنده.

ودَهَبَ أبو علي الفارسي⁽¹⁾ إلى أن جزم (تؤمّنه) بأداة شرطٍ مقدّرة، كما في قول النمر بن ثولب⁽²⁾:

لا تجزعي إن متفيساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

على أن (أهلكته) مجزومٌ بـ(إن)، والتقدير: إن أهلكت.

ويظهر لي أنّه يمكن أن تُعرّب هذه الجملة التي عدّت مفسّرة، أو بدلاً، أو عطف بيان كما مرّ - تأكيداً لفظياً للجملة الأولى التي حُذِفَ فيها الفعلُ العاملُ لو دَهَبْنَا هذا المذهب، والتقدير في مثل قولك: زيداً رأيته: رأيتُ زيداً رأيته، على أن الضمير في الجملة المؤكّدة صير إله لأنّ مفسّره مقدّم لفظاً، ورُبّة، على أن الفعل العامل من الجملة المؤكّدة قد حُذِفَ وبقي مَعْمُولُهُ دليلاً عليه، كما يظهر لي، على الرّغم من أن من شرط المَحذُوفِ أنّه لا يصحّ أن يكون مؤكّداً، كما ذكر الأخفش، وقد تبعه في هذه المسألة أبو علي الفارسي⁽³⁾، وابنُ جنّي، وابنُ مالك، فلا يصحّ أن يُقالَ عندهم: الذي رأيتُ نفسه زيداً، على أن (نفسه) توكيدٌ معنوي للضمير مفعول فعل الرؤية: الذي رأيته نفسه زيداً، وقيل إنّ ذلك يعود إلى أن المؤكّد مُريدٌ للطول، والحذف مُريدٌ للاختصار، وبذلك يتحقّق في إجازة هذه المسألة عندهم التناقض.

ومِمَّنْ أجازَ هذا الحذف في هذه المسألة الخليل بن أحمد: "فإن سيّويه سأل الخليل عن نحو: مررتُ بزيد، وأتاني أخوة أنفسهما، كيف يُنطق بالتوكيد، فأجابهُ بأنّه يُرْفَعُ بتقدير: هما صاحباي أنفسهما، ويُنصبُ بتقدير: أنفسهما، ووافقهما على ذلك جماعة،

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 125 / 5.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 125 / 5.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 338-339 / 6؛ ابن جنّي، الخصائص: 288 / 1.

واستدلوا بقول العرب: إنَّ مَحَلًّا، وإنَّ مُرْتَحَلًا، وإنَّ مَالًا، وإنَّ وَلَدًا، فَحَذَفَ الْخَبَرَ مَعَ أَلْهِ مُؤَكَّدٌ بِ(إنَّ) وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْمَوْكَّدَ نِسْبَةُ الْخَبَرِ إِلَى الْأَسْمِ لَا نَفْسُ الْخَبَرِ⁽¹⁾.

وَيُفْهَمُ مِمَّا فِي (مُعْنَى اللَّيْبِ) أَنَّ حَذْفَ الْمَوْكَّدِ لِدَلِيلٍ جَائِزٌ: "وَأَمَّا حَذْفُ الشَّيْءِ لِدَلِيلٍ، وَتَوْكِيدُهُ فَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ لِدَلِيلٍ كَالثَّابِتِ، وَلِيَذَرَ الدِّينَ بْنَ مَالِكٍ مَعَ وَالِدِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ بَحْثَ أَجَادَ فِيهِ"⁽²⁾.

وَجَاءَ فِي (حَاشِيَةِ الْأَمِيرِ عَلَى مُعْنَى اللَّيْبِ): "حَاصِلُهُ أَنَّ حَذْفَ الْمَوْكَّدِ جَائِزٌ نَقْلًا، قَالُوا: أَنْتَ سَيَرًا أَيْ تُسِيرُ سَيَرًا، وَعَقْلًا؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ أَخُو جُ لِّلتَّكْيِيدِ، وَمَنْعُ ابْنِ عَقِيلٍ أَنَّ الْمَحْذُوفَ مُؤَكَّدٌ (بِالْفَتْحِ) كَذَا أَنْ يَكُونَ مَكَابَرَةً"⁽³⁾.

وَمِنْ شُرُوطِ الْمُشْتَغْلِ عَنْهُ فَضْلًا عَمَّا مَرَّ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا لَا نَكِيرَةً مَخْضَةً؛ لِيَصْلُحَ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَلِذَلِكَ قِيلَ إِنَّ (رَهْبَانِيَّةً) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾⁽⁴⁾ لَا يُصْلَحُ أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّهَا نَكِيرَةٌ مَخْضَةٌ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ، وَالزُّنْجَشَرِيَّ، وَالْعَكْبَرِيَّ - أَجَازُوا النُّصْبَ عَلَى الْإِسْتِغَالِ، لِأَنَّ الرُّهْبَانِيَّةَ مِنْ فِعْلِ الْعَبْدِ لَا فِعْلِ اللَّهِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُعْتَزِّلَةِ، وَقِيلَ إِنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى (رَأْفَةً وَرَحْمَةً).

وَمِمَّا يُعَزِّزُ هَذَا النُّصْبَ قِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ، وَعَيْسَى بْنِ عُمَرَ وَغَيْرِهِمَا: «سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا»⁽⁵⁾ بِنُصْبِ (سُورَةٍ)⁽⁶⁾ عَلَى الْإِسْتِغَالِ.

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 341/5-342؛ وانظر: سيبويه، الكتاب: 247/2؛ ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1179-1180.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 342/5.

(3) الأمير، حاشية الأمير على مغني اللبيب: 159/2؛ وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 342/5 (حاشية رقم 14).

(4) الحديد: 27.

(5) النور: 1.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 256/10.

وقيل إن الاشتغال جاز في قوله تعالى: «ورسلاً قد قصصناهم عليك»⁽¹⁾؛ لأنه جاء في موضع تفصيل⁽²⁾، كما سيأتي.

ولتزداد المسألة وضوحاً، وجلاء رأيت أن أدون ما في القرآن الكريم، وقراءاته مما يخضع لسُلطان الاشتغال على وفق قواعد النحاة، وأصولهم.

والحديث عن المشتغل عنه في القرآن الكريم، وقراءاته يقتضي الحديث عن المسائل التالية⁽³⁾:

(2) ترجيح النصب على الرفع ليتحقق العطف على جملة فعلية في آيات كثيرة، ومما يمكن عده من ذلك في هذه المسألة:

• قوله تعالى: «ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك»⁽⁴⁾، بنصب (ورسلاً)، وهو نصب فيه ثلاثة أقوال⁽⁵⁾:

أ. أن يكون منصوباً على الاشتغال.

ب. أن يكون منصوباً عطفاً على معنى «إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم»⁽⁶⁾، على أن المراد: وأرسلنا، وبأننا نوحاً ورسلاً.

ج. أن يكون منصوباً بفعل محذوف تقديره: وأرسلنا رسلاً.

وقراءة أبي برفع (ورسل) في الموضعين محمولة على الابتداء خبره ما بعده؛ لأن الابتداء بالنكرة سوغ بالعطف عليه، أو على الخبر لابتداء محذوف تقديره: وهم رسل⁽⁷⁾.

(1) النساء: 162.

(2) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 398 / 3.

(3) انظر: محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 47-3 / 9.

(4) النساء: 164.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 164 / 4.

(6) النساء: 163.

(7) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 160-159 / 4؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 311 / 4؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 398 / 3.

- ولعلَّ تَرْجِيحَ النَّصْبِ يَعُودُ إِلَى أَنَّ الْمَغْطُوفَ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ: ﴿وَأَكْتَنَّا دَاوُدَ زُبُوراً﴾⁽¹⁾، وبذلك يَتَحَقَّقُ التَّمَاثُلُ بَيْنَ الْمَغْطُوفِ، وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ.
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾⁽²⁾، عَلَى أَنَّ فِي (الْمَوْتَى) ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ⁽³⁾:
 - أ. أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ.
 - ب. أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ.
 - ج. أَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَطْفًا عَلَى الْاسْمِ الْمَوْصُولِ قَبْلَهُ، عَلَى أَنَّ الْمَوْتَى هُمُ الْكُفَّارُ.
 وَتَرْجِيحُ النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ يَعُودُ إِلَى كَوْنِ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾⁽⁴⁾.
 - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾⁽⁵⁾، بِنَّصْبِ (فَرِيقًا) فِي الْمَوْضِعَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ بِتَأْوِيلَيْنِ⁽⁶⁾:
 - أ. أَنَّ يَكُونُ الْأَوَّلُ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ بَعْدَهُ (هَدَى) عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَأَنْ يَكُونَ الثَّانِي مَنْصُوبًا عَلَى الْاِسْتِغَالِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ وَجُوبًا يَفْسُرُهُ (حَقَّ) مَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَضَلُّ فَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ، أَوْ: خَذَلَ فَرِيقًا، وَهُوَ تَقْدِيرُ الزَّمَخْشَرِيِّ.

(1) النساء: 163.

(2) الأنعام: 36.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 610/4؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 118/4.

(4) الإنسان: 31.

(5) الأعراف: 30.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 199/5-300، الزمخشري، الكشاف: 76/2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 288/4.

ب. أن يكون الأول منصوباً على الحال من واو الجماعة في (تعودون) في قوله تعالى: ﴿وَادْعُوا مَخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾⁽¹⁾، ويكون الثاني مغطوفاً على الأول، أو منصوباً على الاشتغال كما مر.

وليس بمستبعد أن يرفع الأول، والثاني على الابتداء، وهو الأصل الذي انزاح عنه اللسان باستبدال الفتح بالضم.

- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجاً إِلَّا مِنْ اسْتَرَقَ السَّمْعَ فَاتَّبَعَهُ شِهَابٌ مُبِينٌ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِي﴾⁽²⁾، على أن (والأرض) منصوب على الاشتغال، وقيل إن النصب راجع من حيث كون المغطوف عليه جملة فعلية، وهي قوله: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ...﴾⁽³⁾، وعد أبو حيان مما يرجع النصب أيضاً عطفاً جملة فعلية على جملة الاشتغال، وهي (وألقينا فيها رواسي).
- قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ مِنْ نَارِ السُّمُومِ﴾⁽⁴⁾، على أن (الجان) منصوب على الاشتغال، وأن النصب راجع على الرفع لكون المغطوف عليه جملة فعلية (ولقد خلقنا الإنسان)⁽⁵⁾.
- قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾⁽⁶⁾، قيل إن العامة على نصب (والأنعام) على الاشتغال؛ لأنه أرجح من الرفع؛ لأن المغطوف

(1) الأعراف: 29.

(2) الحجر: 16.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 151 / 7؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 450 / 5، 303-304.

(4) الحجر: 27.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 157 / 7؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 453 / 5.

(6) النحل: 5.

عليه (خَلَقَ الْإِنْسَانَ) جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، أو على العطف على (الإنسان)، وقيل إن قراءة الشذوذ بالرفع (والأنعام) مَرْجُوحَةٌ لما مر⁽¹⁾.

- قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً لِّتَبْتَغُوا فَضلاً مِّن رَّبِّكُمْ وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلْنَاهُ ثَفَهِيناً وَكُلُّ إِنْسَانٍ لِّزَمَانِهِ طَائِرَةٌ فِي عُنُقِهِ﴾⁽²⁾، على أن (كُلُّ شَيْءٍ)، و(كُلُّ إِنْسَانٍ...) منصوبان على الاشتغال، والنصب أرجح من الرفع عند الحاجة لكون المخطوف عليه جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ، وقيل إن النصب يعود إلى العطف على (الحساب)⁽³⁾.
- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّراً وَنَذِيراً وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ﴾⁽⁴⁾، على أن نصب (وقرآنًا) (وقرآنًا) فيه أوجه⁽⁵⁾.

- أ. أنه منصوب بفعل محذوف، والتقدير: وأتيناك قرآنًا.
- ب. أنه منصوب عطفاً على الضمير المتصل في (وأرسلناك).
- ج. أنه منصوب عطفاً على (مُبَشِّراً وَنَذِيراً).
- د. أنه منصوب على الاشتغال، وقيل إنه لا يصح رفعه على الابتداء لعدم وجود مسوغ للابتداء به؛ لأنه نكرة إلا إذا توهم أن هنالك صفة محذوفة، والتقدير: وقرآنًا أي قرآن.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 190/7-191؛ الزمخشري، الكشاف: 401/2؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 371/8؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 447/5.

(2) الإسراء: 11-12.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 322/7؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 14/6.

(4) الإسراء: 105-106.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 425-426؛ الفراء، معاني القرآن: 132/2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 87/6.

- قوله تعالى: ﴿وكانوا لنا عابدين ولوطاً آتينا حُكماً وعِلْماً﴾⁽¹⁾، على أن (ولوطاً) منصوب على الاشتغال، وأن النصب أزجح من الرفع؛ لأن المغطوف عليه جملة فعلية، كما مر، وقيل إنه لم يقرأ بالرفع⁽²⁾.
- قوله تعالى: ﴿ومِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ والبُذْنُ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾⁽³⁾، على أن (البُذْنُ) منصوب على الاشتغال، وقري بالرفع على الابتداء، وقيل إن النصب أزجح من الرفع لكون المغطوف عليه جملة فعلية⁽⁴⁾.
- قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ وَكُلًّا تَبَرْنَا ثَبيراً﴾⁽⁵⁾، على أن (وكللاً) الأولى منصوبة على الاشتغال على توهم كون (ضربنا) بمعنى: حدّرتنا، أو ذكرنا، أو مغطوفة على ما تقدّم⁽⁶⁾.
- قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَذْميراً وَقَوْمَ نُوحٍ لَمَّا كَذَبُوا الرُّسُلَ أَغْرَقْنَاهُمْ وَجَعَلْنَاهُمْ لِلنَّاسِ آيَةً﴾⁽⁷⁾، على أن (قَوْمَ نُوحٍ) يجوز أن يكون مغطوفاً على الضمير المتصل في (ودمّرناهم)، أو منصوباً على الاشتغال، وهو أزجح من الرفع لكون المغطوف عليه جملة فعلية على أن (لما) ظرف زمان لا حرف وجوب لجوب؛ لأن هذا الحرف يوجب أن يكون (أغرقناهم) جواباً له.

(1) الأنبياء: 73-74.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 8/138؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 6/87.

(3) الحج: 36.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 8/257؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 6/369.

(5) الفرقان: 39.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 8/484؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 6/499.

(7) الفرقان: 36-37.

- وَيَجُوزُ عِنْدَ الثُّبَاتِ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَادْكُرْ قَوْمَ نُوحٍ⁽¹⁾.
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نُخَيِّئُ الْمَوْتَى وَنُكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾⁽²⁾، عَلَى أَنَّ (وَكُلُّ شَيْءٍ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَأَنَّ النُّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ فِي قِرَاءَةِ أَبِي السَّمَّالِ - عَلَى الْاِبْتِدَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَغْطُوفَ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ⁽³⁾.
 - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ وَالْأَرْضِ مَدَدْنَاهَا﴾⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ (وَالْأَرْضِ) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَهُوَ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ لِكَوْنِ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ.
 - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فَاسِقِينَ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا﴾⁽⁵⁾، عَلَى أَنَّ (السَّمَاءَ)، وَ(الْأَرْضَ) مَنْصُوبَتَانِ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، وَهُوَ أَرْجَحُ مِنَ قِرَاءَةِ أَبِي السَّمَّالِ، وَابْنِ مُقْسِمٍ بِرَفْعِهِمَا عَلَى الْاِبْتِدَاءِ خَبَرُهُ مَا بَعْدَ كُلِّهِمَا؛ لِأَنَّ الْمَغْطُوفَ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ⁽⁶⁾.
 - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾⁽⁷⁾، عَلَى أَنَّ (الظَّالِمِينَ) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ مَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ: وَعَذَابُ الظَّالِمِينَ، كَمَا فِي: زَيْدًا

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 483 / 8.

(2) يس: 12.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 250 / 9؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 325 / 7.

(4) ق: 6-7.

(5) الذاريات: 46-48.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 58 / 10؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 142 / 8.

(7) الإنسان: 31.

مَرَزْتُ بِهِ، أي: جاوزتُ زَيْدًا، ولا بَسْتُهُ، وهو أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ في قِراءةِ الزُّبَيْرِ، وابنِ أَبِي عُبَلَةَ، وَغَيْرِهِمَا - على الابتداءِ على أَنَّ خَبْرَهُ ما بَعْدَهُ (أَعَدُّ لَهُمْ) ⁽¹⁾.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا﴾ ⁽²⁾، على أَنَّ نَصْبَ (كُلِّ شَيْءٍ) مَحْمُولٌ على الاشتغالِ، وهو أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ في قِراءةِ أَبِي السَّمَّالِ على الابتداءِ، وما بَعْدَهُ الخَبَرُ؛ لأنَّ المَعْطُوفَ عليه جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ ⁽³⁾.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾ ⁽⁴⁾، على أَنَّ (الْأَرْضَ)، و(الْجِبَالَ) مَنْصُوبَانِ على الاشتغالِ، وهذا النَّصْبُ أَوْلَى مِنْ رَفْعِهِمَا على الابتداءِ في قِراءةِ الْحَسَنِ، وابنِ أَبِي عُبَلَةَ، وأبي حَيَوَةَ، وأبي السَّمَّالِ، وَعَمْرٍو بنِ عُبَيْدٍ؛ لأنَّ المَعْطُوفَ عليه جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ ⁽⁵⁾ فَعْلِيَّةٌ ⁽⁵⁾.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ نُطْفَةٍ خَلَقَهُ فَقَدَرَهُ ثُمَّ السَّيْلَ يَسْرَهُ﴾ ⁽⁶⁾، على أَنَّ (السَّيْلَ) مَنْصُوبٌ على الاشتغالِ، وهي مَسْأَلَةٌ تُوجِبُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ في (يَسْرَهُ) عَائِدًا عَلَيْهِ، وَيُجَوِّزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِلْفِعْلِ (يَسْرَ) على أَنَّ الضَّمِيرَ يَعُودُ على الإنسانِ، وَأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مُضَمَّنٌ مَعْنَى (أَعْطَى) ⁽⁷⁾.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 627/10؛ ابن جني، المحتسب: 344/2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 402/8؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 402/8.

(2) النبا: 28-29.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 660/1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 415/8.

(4) النازعات: 29-32.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 680/10؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 423/8؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 205/19.

(6) عبس: 19-20.

(7) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 690/10.

- قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾⁽¹⁾، بَنَصْبِ (القَمَرِ) في قراءة غير أبي عمرو، ونافع، وابن كثير من السبعة على الاشتغال، وبرفعه في قراءة نافع وأبي عمرو، وابن كثير على الابتداء، على أن النصب أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ في هذه المسألة إن رُوِّعِيَتِ الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ في الجُمْلَةِ ذات الوجهين (والشَّمْسُ تَجْرِي) الَّتِي تُتَكَوَّنُ مِنَ الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ، والفِعْلِيَّةِ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في كَوْنِ الرَّفْعِ أَرْجَحُ إِنْ رُوِّعِيَتِ الجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ.
- قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾⁽²⁾، برفع (العَمَلِ)، وفيه وجهان⁽³⁾:

- (1) أنه مَعْطُوفٌ عَلَى (الْكَلِمِ الطَّيِّبِ)، على أن (يَرْفَعُهُ) مُسْتَأْنَفٌ، وإنَّ الضَّمِيرَ وَحْدَهُ على الرُّغْمِ من أن المراد الْكَلِمِ الطَّيِّبِ، وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ لاشتراكهما في صِفَةٍ وَاحِدَةٍ، وهي الصُّعُودُ، وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا التَّوْحِيدَ يُنْبِئُ عَنِ تِلَازُمِهِمَا، وَتِلَاصِقِهِمَا.
 - (2) أنه مُبْتَدَأُ خَبَرُهُ (يَرْفَعُهُ)، على أن الفاعِلَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى اللَّهِ، أو على المُبْتَدَأِ (العَمَلِ)، على أن ضَمِيرَ النُّصْبِ يَعُودُ عَلَى صَاحِبِ الْعَمَلِ، وَالتَّقْدِيرُ: يَرْفَعُ صَاحِبُهُ، أو على (الْكَلِمِ)، وقد رَدَّه ابن عطية، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ مَقْبُولٌ عِنْدَهُمْ وَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ عَاصِيًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَعُودَ ضَمِيرُ الرَّفْعِ عَلَى الْكَلِمِ، وَضَمِيرُ النُّصْبِ عَلَى الْعَمَلِ.
- وقراءة ابن أبي عبلة، وعيسى بنصب (والْعَمَلِ الطَّيِّبِ) مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإشْتِغَالِ، عَلَى أَنَّ النُّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ.

- قوله تعالى: ﴿أَهْؤَلَاءِ مَنَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا﴾⁽¹⁾، على أن في (هؤَلاءِ) وَجْهَيْنِ⁽²⁾:

(1) يس: 38-39.

(2) فاطر: 10.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 217/9؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 159/13؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 304/7؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 331/14.

- (1) أنه في موضع نصب على الاشتغال، على أن المفسر يكون من حيث المغنى (من الله عليهم)، والتقدير: أفضل الله هؤلاء من عليهم.
- (2) أنه في موضع رفع على المبتدا خبره (من الله عليهم)، على أن النصب أزعج عند النحاة؛ لأن همزة الاستفهام الأغلب أن يأتي بعدها فعل.
- قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ﴾⁽³⁾، بنصب (بشراً) على الحال من ضمير النصب في (ننبتعه)، أو على الاشتغال، وقراءة أبي السمال برفع (بشراً)، و(أحد)، أو برفع (بشراً) ونصب (أحد) على أن (بشراً) مبتدأ و(أحد) صفة، وخبره (ننبتعه)، وقيل إنه مرفوع بفعل مضمّر مبني للمفعول، والتقدير: أنبأ بشراً⁽⁴⁾، ولا مخرج إلى مثل هذا التأويل؛ لأن حمل القرآن على الظاهر أولى من حمله على التأويل إذا لم يكن هنالك مخرج.
 - قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾⁽⁵⁾، بنصب (كل شيء) في قراءة العامة على الاشتغال، على أن النصب أزعج من قراءة أبي السمال بالرفع، أو واجب عند بعض النحاة لئلا يتوهم في الرفع أن (خلقناه) صفة لكل، أو شيء على أن الخبر (بقدر)، فيكون المغنى في هذا الإغراب: أن ما لا يكون مخلوقاً لله تعالى ليس بقدر، وهذا المغنى لا يصح عند أهل السنة.
- وذكر العكبري أن النصب أولى؛ لأن فيه إنباء عن عموم الخلق على خلاف الرفع الذي لا ينبئ عن هذا العموم، كما مر.

(1) الأنعام: 53.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 648 / 4.

(3) القمر: 24.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 138-139 / 10؛ ابن جني، المحنسب: 298 / 2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 179 / 8.

(5) القمر: 49.

وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ مَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ⁽¹⁾ أَنَّ الْاِخْتِيَارَ عَلَى الْمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّ الرَّفْعُ فِي هَذِهِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ، وَأَنَّ الْاِخْتِيَارَ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ، النَّصْبُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَامِلٌ عَمِلَ فِيهَا بَعْدَهُ، وَهُوَ (إِنَّ)، وَهَذَا الْعَامِلُ يَطْلُبُ الْفِعْلَ بَعْدَهُ لِيَكُونَ خَبَرًا لَهُ، وَهَذَا النَّصْبُ يُعَزِّزُهُ إِجْمَاعُ الْقُرَاءِ عَلَيْهِ.

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَا يُرْجَحُ النَّصْبَ عَلَى الْاِشْتِغَالِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ إِبْاؤُهُ عَنِ الْعُمُومِ، إِذْ لَوْ لَمْ يُنْبِئْ عَنْهُ لِلزَّمِّ أَنْ تَكُونَ هُنَالِكَ أَشْيَاءٌ لَمْ تُخْلَقْ بِقَدَرٍ، أَوْ أَنْ تَكُونَ هُنَالِكَ مَخْلُوقَاتٌ لَغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَإِجْمَاعُ الْقُرَاءِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ مَا قَبْلَ الْفِعْلِ عَامِلٌ (إِنَّ) يَطْلُبُهُ⁽²⁾. وَذَهَبَتْ فِرْقَةُ الْقَدَرِيَّةِ إِلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ (خَلَقْنَاهُ) صِفَةٌ، كَمَا مَرَّ.

وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ أَنَّ لِلْمَعْنَى أَثْرًا بَيِّنًا فِي هَذَا التَّرْجِيحِ - تَرْجِيحُ الرَّفْعِ عَلَى النَّصْبِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ»⁽³⁾؛ لِأَنَّ النَّصْبَ يُنْبِئُ عَنْ أَتْلِهِمْ فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هُنَالِكَ أَشْيَاءٌ كَثِيرَةٌ لَمْ يَفْعَلُوهَا، وَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ هِيَ الَّتِي يَتَخَلَّصُ بِهَا مِمَّا مَرَّ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى عَلَيْهَا: كُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ ثَابِتٌ فِي الزُّبُرِ، وَهُوَ الْمُرَادُ⁽⁴⁾.

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ أَنَّ مَا يُرْجَحُ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الرَّفْعِ فِي بَابِ الْاِشْتِغَالِ - يَكْمُنُ فِيهَا بِأَنِّي:

(1) أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْاِشْتِغَالِ الْمَسْبُوقِ بِعَاطِفٍ - جُمْلَةً فِعْلِيَّةً؛ لِيَتَحَقَّقَ الْاِنْسِجَامُ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

(2) أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْاِشْتِغَالِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً مَعْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ اِشْتِغَالٍ، لِيَتَحَقَّقَ الْاِنْسِجَامُ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.

(1) انظر: إعراب مشكل القرآن: 2/ 340-341.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 1/ 146-147؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 15/ 315.

(3) القمر: 52.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 1/ 149؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 8/ 184.

(3) أن تُراعى الجملةُ الفِعْلِيَّةُ في الجملةِ المَعْطُوفِ عليها ذات الوجهَيْن (الاسميَّة والفِعْلِيَّة)، على أنّه إن رُوِعتِ الاسمِيَّة رُجِحَ الرُّفْعُ.

(4) أن يُجمِعَ القُرَاءُ على النُّصبِ.

(5) أن يُؤدِّي الرُّفْعُ إلى فسادِ المعنّى عند بعض الفرق الإسلاميَّة كالسُّنَّة.

(6) أن يُوجَدَ عاملٌ قَبْلَ المَنْصُوبِ على الاشتغالِ يَطْلُبُهُ كما مرَّ في (إنّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ).

(7) أن يَكُونَ النُّصبُ مَذْهَبَ بَعْضِ النُّحَاةِ.

(1) تُرْجِحُ الرُّفْعُ على النُّصبِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذَّيْنَاهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾⁽¹⁾، على أنْ فِي (الَّذِينَ كَفَرُوا) وَجْهَيْنِ⁽²⁾:

(1) أَنَّهُ فِي مَحَلٍّ رَفَعٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ خَبَرُهُ (فَأَعَذَّيْنَاهُمْ...) عَلَى زِيَادَةِ الْفَاءِ فِي خَبَرِ الْمَوْصُولِ.

(2) أَنَّهُ فِي مَحَلٍّ نَصْبٍ عَلَى الْإِشْتِغَالِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) لَا يَأْتِي بَعْدَهَا إِلَّا الْمُبْتَدَأُ، وَذَهَبَ بَعْضُ النُّحَاةِ إِلَى أَنَّ النُّصْبَ يَكُونُ بِفِعْلِ مُتَأَخِّرٍ عَنِ الْاسْمِ لَا قَبْلَهُ، لِيَفِرَّ مِنْ مَجِيئِ الْفِعْلِ بَعْدَ (أَمَّا)، وَالتَّقْدِيرُ: فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَعَذَّبُ فَأَعَذَّيْنَاهُمْ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾⁽³⁾، بِرَفْعِ (ثَمُودُ) عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُ (فَهَدَيْنَاهُمْ)، وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُّ؛ لِأَنَّ (أَمَّا) لَا يَلِيهَا إِلَّا الْمُبْتَدَأُ، وَلِلذَلِكَ عُدَّتِ الْقِرَاءَةُ الشَّاذَّةُ

(1) آل عمران: 56.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 215/3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 475/2.

(3) فصلت: 17.

بَنَصْبِ (تَمُودَ) عِنْدَ التَّحَاةِ ضَعِيفَةً جَدًّا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ تَقْدِيرِ الْفِعْلِ الْعَامِلِ بَعْدَ الْمَنْصُوبِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَمَّا تَمُودَ هَدَيْنَاهُمْ فَهَدَيْنَاهُمْ⁽¹⁾.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ﴾⁽²⁾، عَلَى أَنَّ الْاسْمَ الْمَوْصُولَ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ (فَيُوَفِّيهِمْ...)، عَلَى زِيَادَةِ الْفَاءِ⁽³⁾.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ ثَلَاثَةٌ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ﴾⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ فِي (ذَلِكَ) ثَلَاثَةً أَوْجُهُ⁽⁵⁾:

(1) أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ خَبَرُهُ (ثَلَاثَةٌ...)، وَهُوَ الْأَوَّلَى، وَالْأَرْجَحُ؛ لِأَنَّ التَّنْصِبَ عَلَى الْإِسْتِغَالِ يَحْتَاجُ إِلَى إِضْمَارِ فِعْلِ عَامِلٍ لَا مُخَوِّجَ إِلَيْهِ.

(2) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِغَالِ.

(3) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ﴾⁽⁶⁾، عَلَى أَنَّ فِي (وَالَّذِينَ آمَنُوا...) أَرْبَعَةً أَوْجُهُ⁽⁷⁾:

(1) أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ (سَنُدْخِلُهُمْ).

(2) أَنَّهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَطْفًا عَلَى اسْمِ (إِنَّ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا﴾⁽⁸⁾، عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ (سَنُدْخِلُهُمْ).

(¹) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 520 / 9، 215 / 3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 491 / 7؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 349 / 15.

(²) آل عمران: 57.

(³) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 216 / 3.

(⁴) آل عمران: 58.

(⁵) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 216 / 3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 477-476 / 2.

(⁶) النساء: 57.

(⁷) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 7 / 3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 275 / 3؛ 355 / 3.

(⁸) النساء: 56.

(3) أنه في موضع رفع عطفاً على موضع اسم (إن).

(4) أنه في موضع نصب على الاشتغال، على أن الرفع أزعج، وأنصح لعدم وجود مرجع للنصب على الاشتغال، كما في: زيداً ضربته، وزيداً ضربته، على أن الرفع أولى، وأزعج؛ لأنه لا مخوج إلى تقدير فعل محذوف.

• قوله تعالى: ﴿أولئك ستؤتيهم أجراً عظيماً﴾⁽¹⁾، على أن في (أولئك) وجهين⁽²⁾:

- (1) أنه في موضع رفع على الابتداء خبره (ستؤتيهم...)، وهو الأولى، والأزعج.
- (2) أنه في موضع نصب على الاشتغال، وهو تأويل لا مخوج إليه كما مر؛ لأن قولك: زيداً ضربته أزعج من: زيداً ضربته.

وقيل إن ما يضعف هذا النصب تقدير الفعل العامل بعد المنصوب؛ لأن هذا العامل المقترن بحرف التثنية لا يصح أن يعمل فيه، كما في قولك: زيداً سأضرب.

• قوله تعالى: ﴿من يشأ الله يضلله ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم﴾⁽³⁾، على أن في (من) وجهين⁽⁴⁾:

- (1) أنها في موضع رفع على المبتدأ والخبر ما بعدها.
- (2) أنها في موضع نصب على الاشتغال، على أن يُقدَّر الفعل المحذوف العامل فيها بعدها؛ لأنها من الأسماء التي لها صدارة الجملة، وعلى أن الفعل المذكور يُفسَّر المحذوف من حيث المعنى، والتقدير: من يشق الله يشأ إضلالة، ومن يسعد يشأ هدايته.

(1) النساء: 162.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4/156، أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 3/397.

(3) الأنعام: 39.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4/614؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 4/123.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ كَوْنَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ أَوَّلَى، وَأَرْجَحُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الْإِشْتَغَالِ؛ لِأَنَّ فِي هَذَا الرَّفْعِ حَمَلًا لِلْقُرْآنِ عَلَى ظَاهِرِهِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁾، عَلَى أَنَّ فِي (وَالَّذِينَ كَذَّبُوا...) وَجْهَيْنِ⁽²⁾:

(1) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَهُوَ الْأَرْجَحُ، كَمَا مَرَّ.

(2) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِشْتَغَالِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْقُرَى نَقُصُّهُ عَلَيْكَ﴾⁽³⁾، عَلَى أَنَّ فِي (ذَلِكَ) وَجْهَيْنِ⁽⁴⁾:

(1) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ.

(2) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِشْتَغَالِ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَرْجَحُ؛ لِأَنَّهُ لَا تَأْوِيلَ بِالْحَذْفِ فِيهِ، كَمَا مَرَّ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَحَلُّو قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ جَهَنَّمَ يَصْلَوْنَهَا﴾⁽⁵⁾، عَلَى أَنَّ فِي نَصْبِ (جَهَنَّمَ) أَرْبَعَةً أَوْجُهَ⁽⁶⁾:

(1) أَنْ تُكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (دَارِ الْبَوَارِ).

(2) أَنْ تُكُونَ مَنْصُوبَةً عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ مِنْ (دَارِ الْبَوَارِ)، وَيَقَعُ الْإِخْلَالُ فِي هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ فِي الْآخِرَةِ.

(1) الأعراف: 182.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 524/5؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 431/4.

(3) هود: 100.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 384/6؛ الزمخشري، الكشاف: 292/2.

(5) إبراهيم: 29.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 12/7؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 424/5.

(3) أن تكون منصوبة على الاشتغال، على أن الإحلال في هذا الوجه يقع في الدنيا؛ لأن قوله (جهنم يصلونها) يقع في الآخرة.

(4) أن تكون مرفوعة في قراءة ابن أبي عبلة (جهنم يصلونها) على المبتدأ، على أن الجملة بعدها خبر هذا المبتدأ، أو على الخبر على أن المبتدأ محذوف، وأن قوله (يصلونها) حال من (دار البوار)، أو (جهنم)، أو من (قومهم).

وقيل إن الرفع في هذه القراءة أولى، وأرجح من النصب على الاشتغال؛ لأنه لا يوجد مرجح يرجح النصب بهذا التأويل، أو ما يجعله مساوياً له، ولذلك فإن الأولى في قراءة النصب أن تحمل على غير الاشتغال.

• قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا﴾⁽¹⁾، على أن في (تلك) وجهين⁽²⁾:

(1) أن تكون في موضع رفع على المبتدأ على أن (أهلكناهم) خبر ثان، و(القرى) خبر أول، أو في موضع نصب على الحال، ويجوز أن تكون (القرى) صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان، أو بدلاً منه، على أن (أهلكناهم) الخبر.

(2) أن تكون في موضع نصب على الاشتغال.

ولعل ما يرجح الرفع على النصب التخلص من التأويل، والتقدير اللذين في نصب.

• قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ﴾⁽³⁾، على أن في (ذلك) وجهين⁽⁴⁾:

(1) أن تكون في موضع رفع على الابتداء.

(1) الكهف: 59.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 514/7؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 140/6.

(3) الأنبياء: 29.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 146/8.

(2) أن تكون في موضع نصب على الاشتغال، على أن الرفع أولى، وأزجح؛ لأنه يخلو من حمل القرآن على غير الظاهر.

• قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾⁽¹⁾، على أن

في (والذين) وجهين⁽²⁾، كما في القول السابق.

• قوله تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تُبْعِ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ﴾⁽³⁾، على أن في (والذين من قبلهم) ثلاثة أوجه⁽⁴⁾:

(1) أن يكون في موضع رفع عطفاً على (قَوْمٌ تُبْعِ).

(2) أن يكون في موضع رفع على الابتداء، على أن (أَهْلَكْنَاهُمْ) خبره.

(3) أن يكون في موضع نصب على الاشتغال، على أن الرفع على الابتداء أزجح من النصب؛ لأن فيه حملاً للقرآن على ظاهره، وهجراً للتأويل بلا داع.

• قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلُّ أَعْمَالَهُمْ﴾⁽⁵⁾، على أن في

(الذين كفروا) وجهين: الرفع على الابتداء، والنصب على الاشتغال⁽⁶⁾، وأن الرفع أولى، وأزجح، كما مر.

• قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ

من ربهم كفراً عنهم سيئاتهم﴾⁽⁷⁾، على أن القول في (والذين آمنوا) كالقول في سابقه فضلاً عن كون الفعل المقدّر في النصب على الاشتغال: رَحِمَ الَّذِينَ آمَنُوا⁽⁸⁾.

(1) العنكبوت: 29.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 12 / 9.

(3) الدخان: 37.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 626 / 9.

(5) محمد: 1.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 683 / 9.

(7) محمد: 2.

(8) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 683 / 9.

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَّهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾⁽¹⁾، على أن في (والَّذِينَ كَفَرُوا) وجهين⁽²⁾:

(1) أن يكون في موضع رفع على المبتدأ، على أن الخبر مَحذُوفٌ، والتقدير: والَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسُوا، وأُتْعَسُوا يَدُلُّ عليه (فَتَعَسًا) المَعْمُولُ له.

(2) أن يكون في موضع نصب على الاشتغال على أن المفسر (فَتَعَسًا)، وهو قول الزمخشري، وأبي حيان، وهي مسألة لا تصح عند السمين الحلبي؛ لأن اللام في (لَهُمْ) للثبيين، وهي تعلق بـ(أعني)، والرفع أولى، وأزجج، كما مر.

- قوله تعالى: ﴿وَأُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا﴾⁽³⁾، على أن في (وأُخْرَى) أربعة أوجه⁽⁴⁾:

(1) أن تكون مرفوعة على الابتداء، خبره (قد أحاط الله بها)، أو مَحذُوفٌ تقديره: وثم أُخْرَى لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا.

(2) أن تكون منصوبة على الاشتغال، على أن يكون الفعل المقدّر من معنى الفعل المفسر، والتقدير: وقضى الله أُخْرَى.

(3) أن تكون منصوبة بفعل مضمّر ليس على شريطة التفسير بل يفهم من دلالة السياق عليه، والتقدير: وعد الله أُخْرَى.

(4) أن تكون مجرورة بـ(رُبّ) مقدّرة، على أن الواو واوها، وهو قول الزمخشري على الرغم من أن أبا حيان قد ذكر أن (رُبّ) لم تأت جارة لفظاً في القرآن، على الرغم من أنها يمكن أن تكون جارة في قوله تعالى: ﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا

(1) محمد: 8.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 687/9-688؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 76/8؛ الزمخشري، الكشاف: 523/3.

(3) الفتح: 21.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 714/9-715؛ الزمخشري، الكشاف: 547/3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 97/8.

مُسْلِمِينَ⁽¹⁾، على أن (ما) في أَحَدٍ وَجْهَيْنِ نَكِيرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهَا، فَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِ(رُبِّ) تَقْدِيرًا⁽²⁾.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾⁽³⁾، على أن في (وَالَّذِينَ آمَنُوا) ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ⁽⁴⁾:

(1) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ قَوْلُهُ (أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ).

(2) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ إِمَّا عَلَى الْاِسْتِغَالِ، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ الْمَقْدَرُ يَكُونُ مِنْ مَعْنَى (أَلْحَقْنَا)، وَتَقْدِيرُهُ: وَأَكْرَمْنَا الَّذِينَ آمَنُوا، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ مَفْهُومٌ مِنَ السِّيَاقِ، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ لَيْسَتْ مِنَ الْاِسْتِغَالِ.

(3) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ عَطْفًا عَلَى (بِحُورٍ عَيْنٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مُتَكَيِّفِينَ عَلَى سُرُرٍ مَصْنُوفَةٍ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عَيْنٍ﴾⁽⁵⁾، وَهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ الَّذِي يُنْكِرُهُ أَبُو حَيَّانَ، وَيُدَافِعُ عَنْهُ تَلْمِيزُهُ السَّمِينُ الْحَلِيّ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَهُمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁶⁾، على أن في (مَهُمَا) وَجْهَيْنِ⁽⁷⁾:

(1) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَهَا الْخَبَرُ.

(2) أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، عَلَى أَنَّ يَقْدَرُ الْفِعْلُ الْعَامِلُ بَعْدَهَا، أَوْ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ النُّحَاةِ.

(1) الحجر: 2.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 140 / 7.

(3) الطور: 21.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 70 / 10؛ الزمخشري، الكشاف: 24 / 4؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 149 / 8.

(5) الطور: 20.

(6) الأعراف: 132.

(7) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 432 / 5؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: 327 / 1.

• قوله تعالى: «مَنْ يُصْرِفْ عَنْهُ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمَهُ»⁽¹⁾، على أن في (مَنْ) وَجْهَيْنِ⁽²⁾:

- (1) أن تكون في موضع رفع على الابتداء، على أن خبرها ما بعدها.
- (2) أن تكون في موضع نصب على المفعول به للفعل بعدها (يُصْرِفْ) في قراءة الأخوين (حمزة، والكسائي)، وأبي بكر عن عاصم، أو على الاشتغال بفعلٍ مِنْ مَعْنَى الْمَفْسَرِ لَا مِنْ لَفْظِهِ.

• قوله تعالى: «سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ»⁽³⁾، على أن في (كَمْ) وَجْهَيْنِ⁽⁴⁾:

- (1) أن تكون في موضع نصب، وفي نصبها وجهان:
أ. أن تكون مفعولاً ثانياً لـ (آتَيْنَاهُمْ).
ب. أن تكون منصوبة على الاشتغال، على أن يُقَدَّرَ الفِعْلُ العَامِلُ فِيهَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّهَا مِنْ الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَهَا الصَّدَارَةُ، وَالتَّقْدِيرُ: كَمْ آتَيْنَاهُمْ، عَلَى أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزُهَا مَحْذُوفاً لِتَصْحِيحِ عَوْدَةِ الضَّمِيرِ فِي (آتَيْنَاهُمْ)، وَالتَّقْدِيرُ: كَمْ مِنْ قَوْمٍ آتَيْنَاهُمْ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَمْيِيزُهَا (مِنْ آيَةٍ) لَمَا صَحَّتْ عَوْدَةُ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَفْسَرِ يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ فِي ضَمِيرِ الْمَشْغُولِ عَنْهُ، أَوْ فِي سَبَبِهِ.
- (2) أن تكون في موضع رفع على الابتداء على أن الخبر الجملة الفعلية بعدها، والعائد محذوف، والتقدير: كم آتيناهمها، أو آتيناهم إياها، وقد سَمَّ أبو حيان هذا الوجه بالضعف لحذف العائد المنصوب على المذهب البصري، على الرغم من أن الكوفيين أجازوا مثل هذا الحذف.

(1) الأنعام: 16.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 6/559-560؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 4/86-87.

(3) البقرة: 211.

(4) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 2/126-127؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 2/366؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 2/147.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُ بِه السَّحَرُ إِنَّ اللَّهَ سَيُظِلُّهُ»⁽¹⁾، عَلَى أَنَّ فِي (مَا) أَوْجَهَا⁽²⁾:

(1) أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ (جِئْتُ بِهِ)، وَأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ يُنبِئُ عَنِ الْإِنْكَارِ.

(2) أَنَّهَا مَوْضُولَةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ (السَّحَرُ).

(3) أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِغَالِ عَلَى أَنَّ يُقَدَّرُ الْفِعْلُ الْعَامِلُ مِنْ مَعْنَى الْمَفْسَّرِ (جِئْتُ) بَعْدَهَا، وَالتَّقْدِيرُ: أَيُّ شَيْءٍ أَتَيْتُمْ جِئْتُ بِهِ.

وَلَا يَصِحُّ أَنْ تُكُونَ (مَا) اسْمًا مَوْضُولًا فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِسْتِغَالِ؛ لِأَنَّ مَا فِي صِلَتِهَا لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهَا، وَأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَعْمَلُ فِي الْمَوْضُولِ أَيْضًا.

وَبَعْدُ فَيُثْبِتُ لَنَا مَرًّا أَنَّ مُرْجَّحَاتِ الرُّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ عَلَى النَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِغَالِ - تُكْمُنُ فِيمَا يَأْتِي:

(1) أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ بَعْدَ (أَمَّا).

(2) الْأَيْ كَوْنُ هُنَالِكَ مُخَوِّجًا إِلَى حَمْلِ الْكَلَامِ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ، وَهُوَ حَمْلُ يَكْمُنُ فِي تَقْدِيرِ فِعْلٍ عَامِلٍ يَفْسِّرُهُ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ، فَضْلًا عَنْ كَوْنِ هَذَا الْعَامِلِ يُقَدَّرُ مِنْ مَعْنَى الْمَفْسَّرِ لَا مِنْ لَفْظِهِ فِي بَعْضِ الشَّوَاهِدِ، كَمَا مَرَّ.

(3) عَدَمُ صِحَّةِ تَسَلُّطِ الْعَامِلِ عَلَى الْمَعْمُولِ لِمَانِعِ كَحَرْفِ التَّنْوِينِ إِذَا قُدِّرَ الْعَامِلُ مُتَأَخِّرًا، كَمَا فِي: زَيْدًا سَأَضْرِبُ.

(4) عَدُّ الْبَصَرِيَّيْنِ الرُّفْعَ فِي مِثْلِ: زَيْدٌ ضَرَبَتْهُ أُولَى، وَأَرْجَحُ مِنْ: زَيْدًا ضَرَبَتْهُ؛ لِأَنَّ الرُّفْعَ يَخْلُو مِنَ التَّأْوِيلِ، كَمَا مَرَّ.

(1) يونس: 81.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 249/6-254؛ مكِّي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: 388/1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 183/5؛ الزمخشري، الكشاف: 247/2؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 75/9.

(5) ألا يُوجدَ مُرَجِّحٌ مِنْ مُرَجِّحاتِ النُّصبِ على الاشتغالِ، أو يجعلُهُ مُساوياً للرُّفَعِ، كما مرَّ.

(6) أن يُؤدِّي النُّصبُ على الاشتغالِ إلى أن يكونَ الضَّميرُ المنصوبُ بالمفسِّرِ، والعائدُ على المشغولِ عنه - مَعْمُولاً لفعلٍ آخرَ غيرِ المفسِّرِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْساً لَهُمْ وَأُضْلاً أَعْمَالُهُمْ﴾⁽¹⁾، كما مرَّ.

(7) تَقْدِيرُ الفِعْلِ العَامِلِ في المنصوبِ على الاشتغالِ بعد الأسماءِ التي لها صَدَارَةُ الجُمْلَةِ كأسماءِ الاستفهامِ، والشَّرْطِ، وهو تَقْدِيرٌ يُؤدِّي إلى حَمَلِ النصِّ على غيرِ ظاهرِهِ.

(8) عَدَمُ صِحَّةِ عَمَلٍ ما في صِلَةِ الموصُولِ فيما قَبْلَها، وعَدَمُ صِحَّةِ عَمَلِ الصِّلَةِ في الاسمِ الموصُولِ، وهي مَسْأَلَةٌ تُنبئُ عن عَدَمِ جوازِ نَصْبِ الموصُولِ فيها على الاشتغالِ، وعن أن الرُّفْعَ الأصلَ واجبٌ.

ويَتَبَيَّنُ لنا أن تلكَ الأسماءِ التي لا تُظْهَرُ على أواخرِها علامةٌ إغرابيةٌ يَكْثُرُ فيها التَّأْوِيلُ، والتَّقْدِيرُ، كالرُّفْعِ على الابتداءِ، والنُّصبِ على الاشتغالِ، وغيرِهما كالأسماءِ المبنية، والمَقْصُورَةِ، والمُضَافَةِ إلى ضَميرِ المُتَكَلِّمِ.

(2) استواءُ الرُّفْعِ، والنُّصبِ في هذا الأسلوبِ:

تُعَدُّ المواضعُ التي يَسْتَوِي فيها الرُّفْعُ والنُّصبُ في هذه المَسْأَلَةِ قَلِيلَةً، وهي مَسْأَلَةٌ تُبَدِّئُ في الجُمْلَةِ المَعْطُوفِ عليها ذاتِ الوَجْهَيْنِ، كما مرَّ، ومن ذلك:

• قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾⁽²⁾، بَرَفَعِ (وَالْقَمَرَ) كما في قِرَاءَةِ نافعٍ، وأبي عمرو، وابن كثيرٍ، مِنَ السَّبْعَةِ - على الابتداءِ، وبِنَصْبِهِ في قِرَاءَةِ غَيْرِهِمْ على الاشتغالِ، والجُمْلَةُ ذاتُ الوَجْهَيْنِ هي قوله تعالى: (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا) على أن (وَالشَّمْسُ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ (تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا)، فَتَكُونُ الجُمْلَةُ اسْمِيَّةً، والجُمْلَةُ الأُخْرَى

(1) محمد: 8.

(2) يس: 38-39.

هي الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ الواقعةُ خبراً للمبتدأ، فالعطفُ على الاسمِيةِ يَرْجَحُ الرَّفْعَ،
والعطفُ على الفِعْلِيَّةِ يَرْجَحُ النِّصْبَ⁽¹⁾.

(3) أن الاسمَ المَوْصُولَ الَّذِي يُشْبِهُ اسْمَ الشَّرْطِ، والذي في خَبَرِهِ الفاءُ- لا يَصِحُّ أَنْ
يُنْصَبَ على الاشتغال؛ لأنَّ اسمَ الشَّرْطِ لا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فيه جوابه.
مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنْ ذَلِكَ في القرآن الكريم⁽²⁾:

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَاللَّاتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ»⁽³⁾،
على أَنَّ فِي (اللَّاتِي يَأْتِينَ) وَجْهَيْنِ⁽⁴⁾:

(1) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ على الْإِبْتِدَاءِ، على أَنَّ الْخَبَرَ قَوْلُهُ (فاسْتَشْهِدُوا)، والفاءُ زائدةٌ
في خَبَرِ المَوْصُولِ؛ لأنَّ الاسمَ المَوْصُولَ يُشْبِهُ اسْمَ الشَّرْطِ، وأَنَّهُ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: فِيمَا
يُثَلَّى عَلَيْكُمْ حُكْمُ اللَّاتِي.

(2) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نِصْبٍ، على أَنَّ فِيهِ وَجْهَيْنِ:

أ. أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَدُلُّ السِّيَاقُ عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: اقْصِدُوا، أَوْ تَعَمَّدُوا.

ب. أَنَّهُ مَنْصُوبٌ على الاشتغالِ عِنْدَ بَعْضِ النُّحَاةِ؛ لأنَّ الْفِعْلَ الْعَامِلَ الْمَحذُوفَ وَجُوباً
يُقَدَّرُ بعد اسمِ الشَّرْطِ، أَوْ الاستِفْهَامِ، أَوْ المَوْصُولِ الْمُشْبِهِ لاسْمِ الشَّرْطِ، وَهُوَ شَبَّهَ لَا
يَجْعَلُهُ مِثْلَهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، وَهُوَ قَوْلُ مَكِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

وَلَمْ يُجْزِ هَذَا النِّصْبَ على الاشتغالِ نُحَاةً آخَرُونَ مُتَكَيِّنَ على أَنَّ الاسمَ المَوْصُولَ
الَّذِي يُشْبِهُ اسْمَ الشَّرْطِ يَأْخُذُ حُكْمَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ اسْمَ الشَّرْطِ لَا يُنْصَبُ
على الاشتغالِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَا قَبْلَهُ.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 270 / 9؛ أبو حيان النحوي، البحر
المحيط: 336 / 7؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 26 / 15.

(2) انظر: محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم: 17 / 9.

(3) النساء: 15.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 616 / 3؛ سيبويه، الكتاب:
71-72؛ مكِّي بن أَبِي طَالِبٍ القيسي، مشكل إعراب القرآن: 184 / 1؛ أبو حيان النحوي،
البحر المحيط: 195 / 3.

- وقيل إن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها لو حذفنا الضمير الذي يعود على المشغول عنه، وإن النصب أزعج من الرفع؛ لأن الإخبار بالجملة الأمرية قليل في العربية.
- قوله تعالى: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِهَا مِنْكُمْ فَأَذُوهُمَا﴾⁽¹⁾، على أن القول في (واللذان) كالقول في (واللأتي) كما مر.
 - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾⁽²⁾، على أن في (والذين عَقَدَتْ..) أربعة أوجه⁽³⁾:

(1) أن يكون في موضع رفع على الابتداء، على أن الخبر (فآتَوْهُمْ) على زيادة الفاء في خبر الموصول.

(2) أن يكون في موضع نصب على الاشتغال، وقيل إنه أزعج من سابقه لأن بعده طلباً.

(3) أن يكون في موضع رفع عطفاً على (الوالدان والأقربون) في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ...﴾⁽⁴⁾.

(4) أن يكون في موضع نصب عطفاً على (موالي).

- قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾⁽⁵⁾، على أن في قراءة الجمهور برفع (السارق والسارقة) وجهين⁽⁶⁾:

(1) أن يكون (السارق) مرفوعاً على الابتداء على أن خبره محذوف، والتقدير: فيما يثلى عليكم السارق والسارقة.

(1) النساء: 16.

(2) النساء: 33.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 3/ 669؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 3/ 238؛ الزمخشري، الكشاف: 1/ 388.

(4) النساء: 33.

(5) المائدة: 38.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4/ 258؛ سيبويه، الكتاب: 1/ 71-72؛ الزمخشري، الكشاف: 1/ 611.

(2) أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنْ خَبَرَهُ (فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا) عَلَى أَنْ الْفَاءَ زَائِدَةٌ فِي خَبَرِ الْمُقْتَرَنِ بِـ(أَلِ) الْمُؤَصَّوْلَةِ.

وقراءة عيسى بن عُمَرَ، وابنِ أَبِي عُبَلَةَ بِنَصِيهِمَا (وَالسَّارِقِ وَالسَّارِقَةَ) مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِسْتِغَالِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وَجُودِ الْفَاءِ فِي الْمَفْسَرِ كَمَا مَرَّ.

وهذه القراءة عند سيبويه أَرْجَحُ مِنْ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ لَوْجُودِ الْأَمْرِ (فَاقْطَعُوا)؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: زَيْدًا فَاضْرِبْهُ - أَحْسَنُ مِنْ: زَيْدًا فَاضْرِبْهُ، وَهُوَ تَرْجِيحُ رَدِّهِ الْفَخْرُ الرَّازِي مَتَكْتَأً عَلَى مَا يَلِي:

(1) أَنَّ الطَّعْنَ فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ الْمُتَوَاتِرَةِ الْمَنْقُولَةِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ - بَاطِلٌ قَطْعاً، لَا يُصَارُ إِلَيْهِ.

(2) أَنَّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ لَوْ كَانَتْ أَرْجَحُ مِنْ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ لَوَجِبَ أَنْ يَقْرَأَ أَحَدُ الْقَرَاءِ «وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُم فَادْهُمَا»⁽¹⁾ بِالنَّصْبِ أَيْضاً.

(3) أَنَّ اخْتِيَارَ قِرَاءَةِ النَّصْبِ يُنبِئُ عَنْ أَنَّ السَّرِقَةَ لَا تُدَلُّ عَلَى أَنَّهَا عِلَّةٌ لَوْجُوبِ الْقَطْعِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُنبِئُ عَنْهَا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ⁽²⁾.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ»⁽³⁾، الْقَوْلُ فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، وَقِرَاءَةُ عَيْسَى الثَّقَفِيِّ، وَيَحْيَى ابْنِ يَغْمَرَ، وَغَيْرُهُمَا بِالنَّصْبِ - كَالْقَوْلِ فِي سَابِقَتِهَا⁽⁴⁾.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ»⁽⁵⁾، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِي (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ) كَمَا فِي أَضْرَائِهِ، وَكَمَا مَرَّ⁽⁶⁾.

(1) النساء: 16.

(2) انظر التفصيل في هذه المسألة: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 260 / 4 - 261.

(3) النور: 2.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 379 / 8؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 427 / 6؛ الزغشري، الكشاف: 47 / 3.

(5) النور: 4.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 381 / 8.

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّقُوا اللَّهَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽¹⁾، على أن فيه ما في أضرايه من حيث الرفع على الابتداء، والنصب على الاشتغال.
- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ﴾⁽²⁾، على أن القول فيه كالقول في أضرايه من حيث الرفع، والنصب على الاشتغال⁽³⁾.
- قوله تعالى: ﴿مَنْ قَدَّمَ لَنَا هَذِهِ فَرْذَةً عَذَاباً ضِعْفًا فِي النَّارِ﴾⁽⁴⁾، على أن (من) يجوز فيها فيها أن تكون اسماً موصولاً، وهذا الاسم الموصول في إعرابه وجهان⁽⁵⁾:
 أ. أن يكون في موضع رفع على الابتداء على أن الخبر (فرذه عذاباً..) على زيادة الفاء في خبر الموصول.
 ب. أن يكون في موضع نصب على الاشتغال، كما مر.
 وقيل إن النصب على الاشتغال يجوز في كونها شرطية، أو استفهامية على أن يُقدَّر الفعلُ العامِلُ بعدها⁽⁶⁾.
 ويَعْدُ فَيَتَّبِدَى مِمَّا مَرَّ أَنْ مِنَ النُّحَاةِ مَنْ لَمْ يُجِزِ النَّصْبَ عَلَى الْاِشْتِغَالِ لِعَدَمِ صِلَاحِيَةِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ الْأَمْرِيَّةِ عَنِ الْمُبْتَدَأِ، وَمِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَهُ لَمَّا مَرَّ.
 (٥) أن اسم الإشارة الذي تقع الفاء في خبره يجوز أن ينصب على الاشتغال:
 مِمَّا يُمَكِّنُ عَدُوَّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

(١) التوبة: 34.

(٢) النور: 33.

(٣) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 400 / 8.

(٤) ص: 61.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 392 / 9.

(٦) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 392 / 9.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكُمْ فَذَوْقُوهُ وَأَنْ لِلْكَافِرِينَ عَذَابُ النَّارِ﴾⁽¹⁾، عَلَى أَنْ فِي (ذَلِكُمْ) أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ⁽²⁾:

- (1) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدِئٍ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: الْعِقَابُ ذَلِكُمْ.
- (2) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: ذَلِكَ الْخِطَابُ.
- (3) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْمُبْتَدِئِ عَلَى أَنَّ خَبَرَهُ (فَذَوْقُوهُ) عَلَى زِيَادَةِ الْفَاءِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ الَّذِي يُمَيِّزُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ مُطْلَقًا دُونَ تَقْيِيدِهَا بِكَوْنِ الْمُبْتَدِئِ مُتَضَمِّنًا مَعْنَى الشَّرْطِ.

(4) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِشْتِغَالِ.

وَيُفْهَمُ مِمَّا فِي مِطَانٍ إِغْرَابِ الْقُرْآنِ أَنَّ الْإِشْتِغَالَ لَا يَصَحُّ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ السَّابِقِ، وَأَنَّ النَّحْوِيِّينَ الْآخَرِينَ يُجِيزُونَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، عَلَى ثَوَمٍ أَنَّ تَقْدِيرَ قَوْلِكَ: زَيْدًا فَاضْرِبْهُ—هُوَ: ثَبَّةٌ فَاضْرِبْ زَيْدًا، وَهُوَ تَكْلُفٌ لَا مُخَوِّجَ إِلَيْهِ.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ (فَلْيَذَوْقُوهُ) لَا يُجُوزُ أَنْ يُغْرَبَ خَبَرًا عَنْ (ذَلِكُمْ) لِاقْتِرَانِهِ بِالْفَاءِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُنَمَّعُ الْحَمَلُ عَلَى الْإِشْتِغَالِ، كَمَا مَرَّ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا فَلْيَذَوْقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ﴾⁽³⁾، عَلَى أَنْ فِي (هَذَا) أَوْجُهُ⁽⁴⁾:

أ. أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَخَبَرُهُ (حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ)، عَلَى أَنْ قَوْلُهُ (فَلْيَذَوْقُوهُ) جُمْلَةٌ اعْتِرَاضِيَّةٌ.

ب. أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْإِشْتِغَالِ، وَالتَّقْدِيرُ: لِيَذَوْقُوا هَذَا.

ج. أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: هَذَا لِلطَّاغِينَ.

(1) الأنفال: 14.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 581/5؛ الزغشري، الكشف: 148/2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 472/4.

(3) ص: 57.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 387/9-388؛ الزغشري، الكشف: 379/3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 405-406.

- د. أن يكونَ في موضعِ رَفْعٍ على خبرٍ مُبتدأٍ مَحذوفٍ، تَقْدِيرُهُ: الأمرُ هذا.
- ه. أن يكونَ في موضعِ رَفْعٍ على الابتداءِ، وخَبَرُهُ (فَلْيَدْوِقُوهُ) على زيادةِ الفاءِ على مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ.

(6) أن الضميرَ الْمُتَفَصِّلَ يَجُوزُ أن يُنْصَبَ على الاشتغال:

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى مَذْهَبِ الثُّحَاةِ:

- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾⁽¹⁾، على أنْ في (إِيَّايَ) وَجْهَيْنِ⁽²⁾:

(1) أنه في موضعِ نَصْبٍ على الاشتغالِ، والتَّقديرُ: وإِيَّايَ ارْهَبُوا فارْهَبُونِي، والفِعْلُ الْعَامِلُ قُدِّرَ مُتَأَخِّرًا عَنِ (إِيَّايَ) لِئَلَّا يَصِيرَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا لَوْ قُدِّرَ قَبْلَهُ، على الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الثُّحَاةِ أَجَازَ ذَلِكَ: ارْهَبُونِي فارْهَبُونِي، والفاءُ في (فارْهَبُونِ) فِيهَا قَوْلَانِ لِلثُّحَاةِ:

- أ. أنها واقِعَةٌ في جَوَابِ أَمْرِ مُقَدَّرٍ تَقْدِيرُهُ: تَنْبَهُوا فارْهَبُونِ، كما مرَّ، كما في: زَيْدًا فَاضْرِبْ أَي تَنْبَهُ فَاضْرِبْ زَيْدًا، على أَنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ قُدِّمَ على الفاءِ بَعْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ (تَنْبَهُ) لئَلَّا تَقَعَ هَذِهِ الْفَاءُ فِي صَدْرِ الْجُمْلَةِ.
- ب. أنها زَائِدَةٌ.

(2) أن يكونَ في موضعِ نَصْبٍ على الْمَفْعُولِ بِهِ لِلْفِعْلِ (فارْهَبُونِ)، على أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْقَوْلِ: وَتَنْبَهُوا فارْهَبُونِي، ثُمَّ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ بِهِ؛ وَلِذَلِكَ انْفَصَلَ الضَّمِيرُ، وَجِيءَ بِالْفَاءِ حِينَ حَدَثَ هَذَا التَّقْدِيرُ، وَحُذِفَ فِعْلُ الْأَمْرِ (تَنْبَهُوا)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ أَفْضَتْ إِلَى تَجَاوُرِ الْوَائِ وَالْفَاءِ: وَإِيَّايَ ارْهَبُوا، ثُمَّ قُدِّمَ الْمَفْعُولُ بِهِ على الفاءِ لِإِصْلَاحِ اللَّفْظِ، فَصَارَ التَّقْدِيرُ: وَإِيَّايَ فارْهَبُوا، ثُمَّ أُعِيدَ ذِكْرُ الْمَفْعُولِ بِهِ رَغْبَةً فِي التَّوَكِيدِ وَتَكْمِيلِ الْفَاصِلَةِ،

(1) البقرة: 40.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 314/1-315؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 176/1.

وبذلك يَكُونُ الضَّمِيرُ الْمُتَفَصِّلُ الْمُقَدَّمُ مَفْعُولاً بِهِ لِلْفِعْلِ (ارْهَبُوا) الْمَذْكُورِ، عَلَى أَنَّهُ لَا حَذَفَ فِي هَذِهِ التَّأْوِيلِ الْمُتَوَهَّمِ، وَقِيلَ إِنَّهُ لَا يَتَعَدُّ أَنْ يُؤَكِّدَ الْمُتَفَصِّلُ بِالْمُتَصِّلِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْعَكْسِ.

وَلَمْ يُطَالِغْنِي نَحْوِيُّ أَجَازُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ الْمُتَفَصِّلُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْفِعْلِيَّةَ (فَارْهَبُونِ) خَبَرُهُ، وَهَذَا الرُّفْعُ يُعَزِّزُ مَذْهَبَ مَنْ لَمْ يُجْزِ النَّصْبَ عَلَى الْاِشْتِغَالِ إِلَّا بِصِلَاحِيَةِ جَوَازِ الرُّفْعِ عَلَى الْاِبْتِدَاءِ، وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ هَذَا الرُّفْعَ جَائِزٌ حَمَلاً عَلَى وَضْعِ ضَمِيرِ النَّصْبِ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الرُّفْعِ، كَمَا فِي الْمَسْأَلَةِ الزُّبُورِيَّةِ: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِنَ الزُّبُورِ فَإِذَا هِيَ، وَإِذَا هِيَ إِيَّاهَا، وَكَمَا فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: لَوْلَاكَ، وَلَوْلَاهُ، وَلَوْلَايَ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ فَلْيَأْيِ فَارْهَبُونِ﴾⁽¹⁾، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَلْيَأْيِ فاعْبُدُونِ﴾⁽²⁾، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ⁽³⁾.

(7) أَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ لَا يُقَسَّرُ عَامِلاً مَحْذَوْفاً فِي اسْتَلْوَبِ الْاِشْتِغَالِ، وَأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) لَا يَفْعَلُ فِيمَا قَبْلَهَا:

يَكَادُ النَّحَاةُ يُجْمِعُونَ عَلَى أَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ لَا يَفْعَلُ فِيمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ لَهُ صَدَارَةَ الْجُمْلَةِ إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُوجِبُ رَفْعَ الْأِسْمِ الْمُحْتَمِلِ لِلنَّصْبِ عَلَى الْاِشْتِغَالِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: زَيْدٌ لَا ضَرِيئَتَهُ، وَمِمَّا يُمْكِنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ:

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّمَّا لَيُؤْفِقْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾⁽¹⁾: مِنْ الْقِرَاءَاتِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ قِرَاءَةٌ نَافِعَةٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ بِتَخْفِيفِ (إِنْ)، وَ(لَمَّا)، وَنَصْبِ (كُلًّا)، وَقِرَاءَةُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ

(1) النحل: 51.

(2) العنكبوت: 56.

(3) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 157/7.

عاصم بتخفيف (إن)، وتشدید (لما)، ونصب (كلاً)، وقراءة أبي، والحسن، وأبان بن
ثعلب بتخفيف (إن)، وتشدید (لما)، ورفع (كل)، وقراءة الأغمش (وإن كل إلا)
بتخفيف (إن)، ورفع (كل)، ووضع (إلا) مكان (لما)⁽²⁾.

وفي نصب (كلاً) بعد (إن) وجهان:

أ. أنه منصوب بـ(إن) المخففة في إحدى لغتين من لغات العرب؛ لأنها مشبهة في النصب
بالفعل الذي يعمل مذكوراً، ومخدوفاً، والإعمال، والإهمال فيهما خلاف بين
النهاة.

واللأم في (لما) في هذه القراءة لام (إن) الداخلة على الخبر، و(ما) يجوز فيها أن
تكون اسماً موصولاً استعملت لمن يعقل، وأن تكون نكرة موصوفة على أن جملة
القسم، وجوابه صفة لها، على أن الاسم الموصول، وصلته، أو الموصوف وصفته خبر
(إن).

وأجاز بعض النحاة أن تكون اللأم موطئة للقسم، ولذلك جيء بـ(ما) لتفصيل بين
هاتين اللأمين (الموطئة، والواقعة في خبر إن)، وقيل إن اللأم الأولى لام (إن)؛ لأنها
تدخل على الخبر، وهو القسم الذي يتلقى بجواب مصدّر باللأم.

• أنها نافية بمعنى (ما)، و(لما) بمعنى (إلا) في قراءة أبي بكر عن عاصم، كما في قوله
تعالى: ﴿وإن كل نفس لما عليها حافظ﴾⁽³⁾، و﴿وإن كل ذلك لما متاع الحياة﴾⁽¹⁾، على
أن (كلاً) منصوب بفعل مقدر تقديره: وإن أرى كلاً، أو: وإن أعلم.

(1) هود: 111.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 396/6-416؛ أبو حيان النحوي،
البحر المحيط: 226/5؛ ابن مجاهد، كتاب السبعة: 339؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن
من كتاب البديع: 61؛ سيويه، الكتاب: 283/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 82/8؛
الزنجشيري، الكشف: 295/2؛ الفراء، معاني القرآن: 279/2، مكي بن أبي طالب القيسي،
مشكل إعراب القرآن: 415/1.

(3) الطارق: 4.

وقِيلَ إِنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ قَدَرَهُ بَعْدَ (لَمَّا) مِنْ لَفْظِ (لَيُوفِّيَنَّهُمْ)، عَلَى أَنَّ (كُلًّا) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الِاشْتِغَالِ، وَهُوَ تَقْدِيرٌ فِيهِ بَعْدُ كَثِيرٌ كَمَا ذَكَرَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ: "...والتَّقْدِيرُ: وَإِنْ كُلًّا إِلَّا لَيُوفِّيَنَّهُمْ، وَفِي هَذَا التَّقْدِيرُ بَعْدُ كَثِيرٌ، أَوْ امْتِنَاعٌ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ (إِلَّا) لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهَا⁽²⁾، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النُّحَاةِ قَدْ أَتَكَرَّ مَجِيءُ (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا)، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّهَا لُغَةٌ هَذِيلٌ، وَفِي (لَمَّا) أَكْثَرُ مِنْ وَجْهِ.

وَجَاءَ فِي (مُعْنَى اللَّيْنِ)⁽³⁾ أَنَّ اللَّامَ فِي (لَمَّا) بِمَعْنَى (إِلَّا)، عَلَى أَنَّ فِي النُّصْبِ عَلَى الِاشْتِغَالِ مَانِعِينَ أَحَدَهُمَا (إِلَّا)؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا لَا يَصِحُّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا قَبْلَهَا، وَالْآخَرُ جَوَابُ الْقَسَمِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي جُمْلَةِ الْقَسَمِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا لَنَبُوَّتُهُمْ فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ﴾⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ فِي (وَالَّذِينَ هَاجَرُوا...) وَجْهَيْنِ⁽⁵⁾:

- (1) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، عَلَى أَنَّ جُمْلَةَ الْقَسَمِ وَجَوَابَهُ خَبَرٌ.
 - (2) أَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الِاشْتِغَالِ، وَهُوَ قَوْلُ الْعُكْبَرِيِّ، وَالتَّقْدِيرُ: لَنَبُوَّتِ الَّذِينَ هَاجَرُوا لَنَبُوَّتِهِمْ، وَهُوَ وَجْهٌ رَدٌّ؛ لِأَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهُ، وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ عَامِلًا، وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: زَيْدًا لِأَضْرِبَنَّ، وَلَا زَيْدًا لِأَضْرِبَنَّهُ.
- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنَبُوَّتُهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾⁽⁶⁾، عَلَى أَنَّ فِي (وَالَّذِينَ آمَنُوا...) وَجْهَيْنِ⁽¹⁾: الرُّفْعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَالنُّصْبُ عَلَى الِاشْتِغَالِ، عَلَى أَنَّ فِيهِ مَا فِي سَابِقِهِ.

(1) الزخرف: 35.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 408 / 6.

(3) انظر: 653 (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد).

(4) النحل: 41.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 220-221 / 7؛ أبو حيان النحوي، البحر المحیط: 493 / 5.

(6) العنكبوت: 58.

- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾⁽²⁾، على أن في (والذين آمنوا...) ما في سابقه من حيث الرفع على الابتداء، والنصب على الاشتغال⁽³⁾.

وبعد فَيَتَبَيَّنُ لنا مما مرّ أن الالتجاء إلى النصب على الاشتغال في الغالب يعود إلى ما يأتي:

- (1) إلى افتتان الثعاة بتكثير الأوجه الإغرائية في كل ما لا تظهر على آخره حركة إغرائية كالأسماء المبنية، والأسماء المقصورة.
- (2) إلى القراءات القرآنية.

ومما يمكن عدّه من القراءات التي يمكن إخضاعها لسُلطان أسلوب الاشتغال زيادة عما مرّ:

- قوله تعالى: ﴿وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ وَرُسُلًا لَمْ نَقْصُصْهُمْ عَلَيْكَ﴾⁽⁴⁾، قراءة أبي (ورسل) بالرفع، على أن في هذا الرفع وجهين⁽⁵⁾:
- (1) أن يكون مرفوعاً على الابتداء، على أن مسوّع الابتداء بالنكرة العطف عليها، أو التفصيل، كما في قول امرئ القيس⁽⁶⁾:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَنُوبٌ لَيْسَتْ وَنُوبٌ أَجْرُ

وقوله أيضاً⁽¹⁾:

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 25 / 9.

(2) العنكبوت: 7.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 12 / 9.

(4) النساء: 164.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 159 / 4؛ أبو حيان النحوي، البحر

المحيط: 398 / 3؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 18 / 6.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 160 / 4؛ ابن جني، المحاسب:

142 / 2.

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا الصَّرَفَتْ لَهُ
يَشِقُّ وَيَشِقُّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ

(2) أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعاً عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَهُمْ رُسُلٌ.

وَفِي قِرَاءَةِ النَّصْبِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ:

(1) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ أَرْجَحُ مِنَ الرَّفْعِ لِكَوْنِ الْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً.

(2) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَطْفًا عَلَى أَنْ (أَوْحَيْنَا) بِمَعْنَى (أَرْسَلْنَا)، وَالتَّقْدِيرُ: أَرْسَلْنَا، وَبَيَّأْنَا نُوحًا وَرُسُلًا، عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ (قَدْ قَصَصْنَاهُمْ) صِفَةٌ لـ (رُسُلًا).

(3) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَأَرْسَلْنَا رُسُلًا.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا»⁽²⁾، عَلَى أَنَّ رَفَعَ (أَيُّكُمْ) فِي قِرَاءَةِ الْجُمُهورِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَمَا بَعْدَهُ الْخَبَرُ، وَأَنَّ قِرَاءَةَ زَيْدٍ بِنِ عَلِيٍّ، وَعَبِيدُ بْنُ عُمَيْرٍ بِنَصْبِهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ عَلَى أَنَّ يُقَدَّرُ الْفِعْلُ الْعَامِلُ بَعْدَهَا، وَقَدْ عُدَّ الْأَخْفَشُ النَّصْبَ أَحْسَنَ مِنَ الرَّفْعِ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِجْرَاءَ اسْمِ الْاِسْتِفْهَامِ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ الْمُسَبَّوْقَةِ بِأَدَاةِ الْاِسْتِفْهَامِ، كَمَا فِي: أَزِيدُوا ضَرْبَتَهُ⁽³⁾.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَكَايُنَ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ مُعْرِضُونَ»⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ (الْأَرْضِ) مَغْطُوفَةٌ عَلَى (السَّمَوَاتِ)، وَجُمْلَةٌ (يَمُرُّونَ) حَالٌ مِنْ (الْأَرْضِ) إِذَا عَادَ الضَّمِيرُ عَلَيْهَا، أَوْ صِفَةٌ (مِنْ آيَةٍ) أَوْ حَالٌ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ.

وَقِرَاءَةُ السُّدِّيِّ (وَالْأَرْضِ) بِالنَّصْبِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْاِسْتِغَالِ عَلَى أَنَّ يُقَدَّرُ الْفِعْلُ الْمَحذُوفُ الْمَفْسَّرُ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ الْمَفْسَّرِ (يَمُرُّونَ عَلَيْهَا)، وَالتَّقْدِيرُ: يَطُؤُونَ الْأَرْضَ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا، أَوْ: يَسْلُكُونَ الْأَرْضَ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 164/4.

(2) التوبة: 124.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 140/6-141؛ الأخفش، معاني القرآن: 339/2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 116/5.

(4) يوسف: 105.

وقراءة عكرمة، وعمرو بن فائد (والأرض) مَحْمُولَةٌ على الابتداء على أن الخبر الجملة بعده (يَمْرُونُ عليها)⁽¹⁾.

- قوله تعالى: «سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا»⁽²⁾، على أن في (سُورَةٌ) وَجْهَيْنِ⁽³⁾:
 - أن تكون مُبْتَدَأً، على أن الجملة الفعلية بعدها (أَنْزَلْنَاهَا...) صِفَةٌ لها وأن الخبر إما أن يَكُونَ مَحذُوفًا، والتقدير: فيما يَتَلَى عَلَيْكُمْ سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا، وإما أن يَكُونَ (الزَّائِنَةُ الزَّائِنِي) في قوله تعالى: «الزَّائِنَةُ وَالزَّائِنِي فَاجْلَدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ»⁽⁴⁾.
- (1) أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هذه سورة.

- وقراءة الحسن بن عبد العزيز، وعيسى الثقفي، وعيسى الكوفي، ومجاهد، وأبي حنيفة، وآخرين (سُورَةٌ) بالنصب، على أن في هذا النصب أوجه:
- (1) أن تكون مَنْصُوبَةٌ بفعلٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَثَلُ سُورَةٌ، أو أَقْرَأُ سُورَةٌ.
- (2) أن تكون مَنْصُوبَةٌ على الاشتغال، والتقدير: أَنْزَلْنَا سُورَةً أَنْزَلْنَاهَا، على أن في هذا الوجه إشكال، وهو عدم وجود مُسَوِّغٍ للابتداء بالثبوت؛ لأنَّ مِنْ شَرَطِ النَّصْبِ على الاشتغال كما مرَّ صلاحية رفع الكلمة المشغول بها العامل على الابتداء إلا إذا ثَوَّهْمُ أن هنالك صِفَةً مَحذُوفَةً، كَمَا مَرَّ.
- (3) أن تكون مَنْصُوبَةٌ على الإغراء، والتقدير: دُونَكَ سُورَةٌ، وهو وَجْهٌ رَدُّهُ أَبُو حَيَّانٍ؛ لأنَّ أداة الإغراء لا تُحذفُ عنده.
- (4) أن تكون مَنْصُوبَةٌ على الحال من ضمير النصب في (أَنْزَلْنَاهَا).

(¹) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 560/6؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 351/5؛ ابن جني، المحتسب: 349/1؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 272/9.

(²) النور: 1.

(³) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 377/8؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 261/11؛ ابن جني، المحتسب: 92/2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 43/6؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 158/12؛ الزغشري، الكشف: 46/3.

(⁴) النور: 20.

- قَوْلُهُ تَعَالَى: «يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْثُرُهُمْ كَاذِبُونَ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ»⁽¹⁾، على أن (الشُّعْرَاءَ) مَرْفُوعَةٌ بِالْإِتْدَاءِ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ الْخَبَرُ⁽²⁾، وَقِرَاءَةُ عِيسَى (وَالشُّعْرَاءَ) بِالنُّصْبِ مَحْمُولَةٌ عَلَى النُّصْبِ عَلَى الْإِشْتِغَالِ.
- قَوْلُهُ تَعَالَى: «ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا»⁽³⁾، على أن (جَنَّاتُ عَدْنٍ) مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ، أَوْ بَدَلٌ مِنَ (الْفَضْلِ)⁽⁴⁾، أَوْ خَبَرٌ ثَانٍ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ، أَوْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، وَقِرَاءَةُ الْجَحْدَرِيِّ (جَنَّاتٍ) بِالنُّصْبِ مَحْمُولَةٌ عَلَى النُّصْبِ عَلَى الْإِشْتِغَالِ.
- قَوْلُهُ تَعَالَى: «رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا»⁽⁵⁾، بِرَفْعِ (رَبِّ) فِي قِرَاءَةِ الْإِتْدَاءِ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)، أَوْ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هُوَ رَبُّ الْمَشْرِقِ.
- وَقِرَاءَةُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ (رَبِّ) بِالنُّصْبِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِشْتِغَالِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَاتَّخِذْ رَبَّ الْمَشْرِقِ فَاتَّخِذْهُ، أَوْ عَلَى النُّصْبِ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ لِأَجْلِ الْمَذْحِ، أَوْ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (اسْمِ رَبِّكَ)⁽⁶⁾، أَوْ عَطْفِ الْبَيَانِ.
- وَقِرَاءَةُ الْأَخَوَيْنِ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَابْنِ عَامِرٍ (رَبِّ) بِالْجَرِّ مَحْمُولَةٌ عَلَى التَّعْتِ لِي (رَبِّكَ)، أَوْ الْبَدَلِ، أَوْ عَطْفِ الْبَيَانِ لَهُ، أَوْ عَلَى الْقَسَمِ بِإِضْمَارِ حَرْفِ الْقَسَمِ.
- وَلِيَكْتَمِلَ بَابُ الْإِشْتِغَالِ؛ لَا بُدَّ مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ الْإِشْتِغَالِ فِي الْاسْمِ الْمَرْفُوعِ.

(1) الشعراء: 223-224.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 8/566؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 7/48؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 13/152.

(3) فاطر: 33.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 9/332؛ الزغشري، الكشف: 3309؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 7/314؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 14/350.

(5) المزمل: 9.

(6) المزمل: 8: «وَاذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا».

القول في هذه المسألة كالقول في الاشتغال في المنصوب من حيث كون الفعل رافعاً لضمير اسم سابق، كما في: أزيدَ قام، أو رافعاً لملايس ضمير هذا الاسم، كما في: أزيدَ قام أبوه سواء أكان هذا المرفوع فاعلاً كما مر، أم نائب فاعل، كما في: أزيدَ مضروب، وأزيدَ مضروب أخوه.

ويكون هذا الاسم الذي شغل عنه الفعل بضميره أو بملايس ضميره - فاعلاً لفعل مَحذوف وجوباً، أو مبتدأ على أن ما بعده الخبر، وله في هذه المسألة ثلاث حالات⁽¹⁾:

(1) وجوب الرفع على الابتداء:

أ. ومن ذلك: وقوع هذا الاسم بعد (إذا) الفجائية، كما في قولك: خرجت فإذا زيد قام؛ لأنها لا يأتي بعدها إلا المبتدأ.

ب. وقوع هذا الاسم بعد (ليتما) على أن (ما) كافة، كما في: ليتما زيد قام؛ على أنها لو قُدرت زائدة غير كافة عد الرفع جائزاً لا واجباً؛ لأن (ليت) في هذه المسألة يمكن أن تكون عاملة، وأن تكون مهملة.

وتعامل (ليتما) إذا عُدت (ما) مصدرية معاملتها مع الكافة على أن المرفوع بعدها فاعل لفعل مَحذوف يفسره الفعل المذكور؛ لأنه يجب أن يأتي بعدها فعل ظاهر، أو مقدّر في الغالب.

(2) وجوب الرفع على الفاعلية:

ومن ذلك: وقوع الاسم بعد أدوات الشرط التي يلينها فعل الشرط، ومنه في القرآن الكريم:

• قوله تعالى: ﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً﴾⁽²⁾، على أن في (امرأة) وجهين⁽³⁾:

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 86/20؛ المبرد، المقتضب: 74-75؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 9/9.

(2) النساء: 128.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 107-108/4؛ الأخفش، معاني القرآن: 246/1، 327.

(1) أن تكون مرفوعة بفعلٍ مَحذُوفٍ وَجُوباً يفسره الفعل المذكور على أن هذا الوجه من باب الاشتغال، ولا يجوز أن تكون مرفوعة على الابتداء؛ لأن أداة الشرط لا يليها إلا الفعل، وهو مذهب جمهور البصريين، والتقدير: وإن خافت امرأة خافت. وقد عزز البصريون مذهبهم بمجيء الفعل المضارع مجزوماً بعد أداة الشرط، كما في قول عدي⁽¹⁾:

ومنى واغل يئبهم يحيوة وثغطف عليه كأس الساقى

(2) أن تكون مرفوعة على فاعل الفعل المذكور نفسه على مذهب الكوفيين؛ لأنهم يجهزون تقدم الفاعل، كما في: زيد قام، على الرغم من أنه نسب إليهم الرفع على الابتداء.

(3) أن تكون مرفوعة على الابتداء على مذهب الأخفش خبره ما بعده، على أن الجملة الاسمية قائمة مقام فعل الشرط، كما يفهم.

- قوله تعالى: «وإن امرؤ هلك ليس له ولد»⁽²⁾، على أن القول فيه كالقول في سابقه.
- قوله تعالى: «إن أنتم ضربتم في الأرض»⁽³⁾، على أن في (أنتم) ثلاثة أوجه، كما يظهر لي⁽⁴⁾:

(1) أن يكون فاعلاً لفعلٍ مَحذُوفٍ وَجُوباً يفسره المذكور، وهو مذهب البصريين.

(2) أن يكون مبتدأ ما بعده الخبر، وهو قول الأخفش.

(3) أن يكون فاعلاً للفعل بعده، كما مر.

- قوله تعالى: «وإن أحد من المشركين استجارك فأجره»⁽¹⁾، على أن القول في (أحد) كالقول في سابقه⁽²⁾.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 107/4؛ المبرد، المقتضب: 76/2.

(2) النساء: 176.

(3) المائدة: 106.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 462/4؛ الأخفش، معاني القرآن:

246/1.

- قوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا﴾⁽³⁾، على أن القول في (طائفتان) كالقول في سابقه.
- قوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾⁽⁴⁾، على أن في (الشَّمْسُ) ثلاثة أوجه⁽⁵⁾:
 - (1) أن تكون فاعلاً لفعلٍ مَحذُوفٍ وجوباً يفسره المذكور على أنها نائب فاعل، وهو مذهب البصريين.
 - (2) أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وهو قول الأخفش، والكوفيون، كما مر.
 - (3) أن تكون مرفوعة على نائب الفاعل؛ لأن الفاعل أو نائبه يجوز أن يتقدم على فعله على المذهب الكوفي، كما مر.
- والقول نفسه في كل ما جاء من الأسماء مرفوعة بعد (إذا)، كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽⁶⁾، و﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾⁽⁷⁾.
- (3) ترجيح الرفع على الفاعلية على الرفع على الابتداء:
 يكاد ترجيح الرفع على الفاعلية على الرفع على الابتداء يكمن فيما يأتي:
 - (1) مجيء الاسم بعد أداة هي أولى بالفعل من الاسم، ومن ذلك:
 - قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾⁽⁸⁾، على أن في (أنت) وجهين⁽¹⁾:

(1) التوبة: 9.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 6/12-13.

(3) الحجرات: 9.

(4) التكوير: 1.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 10/699؛ الزمخشري، الكشاف: 4/221.

(6) الانشقاق: 1.

(7) الانفطار: 1.

(8) يونس: 99.

أ. أن يَكُونَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الفاعِلِ بِفِعْلِ يُقَسِّرُهُ الظَّاهِرُ، وهو الْأَرْجَحُ لَوُقُوعِ الاسمِ بعد أداة هي أَوَّلَى بِالفِعْلِ.

ب. أن يَكُونَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابتداء، على أن الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ الْخَبَرُ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ»⁽²⁾، على أن الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ»⁽³⁾، على أن الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ⁽⁴⁾.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَقَالُوا أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا فَكَفَرُوا وَتَوَلَّوْا»⁽⁵⁾، على أن الْقَوْلَ فِيهِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ⁽⁶⁾.

(ب) أن يَكُونُ الْمَغْطُوفُ عَلَيْهِ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً، مِنْ ذَلِكَ:

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ»⁽⁷⁾، على أن فِي (هُمْ) وَجْهَيْنِ⁽⁸⁾:

أ. أن يَكُونَ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على الابتداء على أن الْخَبَرَ مَا بَعْدَهُ، قِيلَ إِنَّهُ جِيءَ بِالْمُبْتَدَأِ مُخْبِرًا عَنْهُ بِالْمُضَارِعِ لِلتَّشْبِيهِ عَلَى الْمُبَالَغَةِ، وَالتَّوَكِيدِ فِي عَدَمِ النُّصْرَةِ.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 270 / 6؛ الزمخشري، الكشاف: 254 / 2.

(2) الأنبياء: 62.

(3) الواقعة: 59.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 214 / 10؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 324 / 6.

(5) التغابن: 6.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 348 / 10.

(7) البقرة: 48.

(8) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 339 / 1؛ الزمخشري، الكشاف: 279 / 1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 191 / 1.

ب. أن يكون في موضع رفع على نائب الفاعل على أن الفعل مَحْدُوفٌ وجوباً يفسره المذكور، وقيل إنه أَرَجَحُ من سابقه لكون المَعْطُوف عليه جُمْلَةً فَعْلِيَّةً.

• قوله تعالى: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾⁽¹⁾، على أن القول فيه كالقول في سابقه⁽²⁾.

(ج) أن يكون الفعل المضارع مسبوقة بلام الأمر، كما في: زَيْدٌ لَيَقُمُ، لئلا يُخْبَرَ عن المبتدأ بالجُمْلَةِ الطَّلَبِيَّةِ التي فيها خلاف في هذه المسألة، على الرغم من أن الفعل المَحْدُوفُ يجب أن يكون مسبوقة بهذه اللام، والتقدير: لَيَقُمُ زَيْدٌ لَيَقُمُ.

(4) استواء الرفع على الابتداء، والفاعل:

مِمَّا عَدَّهُ النُّحَاةُ شاهداً على هذا الاستواء: زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَعَدَ عِنْدَهُ، على أن الاستواء يعود إلى تحقيق التناسق بين المتعاطفين، فالرفع على الفاعلية أَرَجَحُ للعطف على الجملة الفعلية (قام)، والرفع على الابتداء أَرَجَحُ للعطف على الجملة الاسمية زَيْدٌ قَامَ.

(5) ترجيح الرفع على الابتداء عليه على الفاعلية:

مِمَّا اسْتَشْهَدَ بِهِ النُّحَاةُ: زَيْدٌ قَامَ، على أن الابتداء أَرَجَحُ عند المبرِّد، وتابعيه، على الرغم من أن الكوفيين يعدونه فاعلاً للفعل بعده، كما مر.

(1) البقرة: 86.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 492 / 1.

الانزياحُ وفاعِلُ (كفى)

لهذا الفعل في الكلام العربي ثلاثة استعمالاتٍ من حيث التعدية، واللزوم تحدثت عنها في مؤلف آخر⁽¹⁾، على أن موضوع الحديث في هذه المسألة الاستعمال الذي يكون فيه هذا الفعل لازماً مسبوقاً فاعله بالباء الزائدة عند النحاة، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾⁽²⁾، و﴿وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا﴾⁽³⁾، وفي القرآن الكريم ما يزيد على خمسة وعشرين موضعاً من هذا الفعل.

وقيل إن زيادة هذه الباء في فاعل هذا الفعل غالبة، ومن عدم اقتران هذا الفاعل بهذا الحرف قول عبد بني الحنحال⁽⁴⁾:

عُمَيْرَةٌ ودَّعْ إن تُجَهِّزَتْ غادياً كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً
وقول الآخر⁽⁵⁾:

أعان عليّ الدهر إذ حلّ بركته كفى الدهر وكلته بي كافياً

على أن عدم هذه الزيادة في هذين الشاهدتين قليلة، أو نادرة، أو تخضع لسُلطان ما يمكن أن يعد فيه هذا الفعل ليس المراد به في هذه المسألة، ولعل ما يعزّز ما أذهب إليه:

(1) أن الإقرار بعدم هذه الزيادة في فاعل هذا الفعل، يفتقر إلى شواهد أخرى تُعزّزه، وهي مسألة تُبدئ من استعمال هذا الفعل في القرآن الكريم، وهو استعمال يُنبئ عن وجوب اقتران هذا الفاعل بهذه الباء الزائدة، والقول نفسه في الكلام العربي نظمه،

(1) انظر: وسائل المدح، والتعجب في العربية والمحورية (قيد الطبع).

(2) النساء: 6.

(3) النساء: 45.

(4) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف: 1/ 168.

(5) انظر: أبو البركات الأنباري: الإنصاف: 1/ 169.

ونثره الذي لم يطالعنا فيه إلا شاهدان على حسب ما في (الإصاف في مسائل الخلاف)⁽¹⁾، وبعض المظان الأخرى.

(2) أن النحاة لم يزودونا بشاهد من الكلام العربي المنشور لم نر فيه هذه الباء.

(3) أن ما عد شاهدًا في هذه المسألة لا يمكن الاعتماد به؛ لأن الضرورة الشعرية قد تكون السبب في عدم هذه الزيادة.

(4) أن إجماع النحاة على أن الزيادة هي الغالبة في هذه المسألة - ينشئ عن أن عدمها نادر، قليل، وهي نادرة، وقلة لا تسهم في الدعوة إلى القياس عليها.

(5) أن ما زودنا به النحاة من شواهد في هذه المسألة يمكن أن يخضع لسُلطان التأويل الذي يصير فيه هذا الفعل مما يتعدى إلى مفعول واحد صريح، ولعل ما يعزز ما أذهب إليه قول ابن هشام: "ووجه ذلك على ما اخترناه أنه يستعمل (كفى) هنا بمعنى (اكتف) ⁽²⁾، ويعزز هذا الاختيار قول الدماميني: "وكان المصنف لم يرتضيه، ولذلك عبر بـ(قالوا)... ⁽³⁾".

وينشئ قول ابن هشام (على ما اخترناه) عن أن الباء في فاعل (كفى) غير زائدة؛ على أن (كفى) بمعنى (اكتف).

وفي (كفى) اللازم في هذه المسألة للنحاة قولان ⁽⁴⁾:

(1) أنه اسم فعل.

(2) أنه فعل.

ولهم في فاعل هذا الفعل ثلاثة مذاهب:

(1) انظر: 168/1-169؛ وانظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 151/2.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 19/2.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 152/2، حاشية رقم 1.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 586/3؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن 332/1؛ أبو البركات الأنباري: البيان في غريب إعراب القرآن: 243/1؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: 181/1.

(1) أنه المجرورُ بالباء الزائدة فيه باطراد، وهو الصحيحُ عند السمين الحلبي، وغيره، على أن هذه الزيادة تُنبئ عن معنى الأمر، والتقدير: اكتف بالله، وهو قول أبي البقاء العكبري.

(2) أنه مضمَر، والتقدير: كفى الاكتفاء، على أن (بالله) في موضع نصبٍ على المفعول به، وهو قول ابن السراج، وقد ردَّ هذا المذهبُ بأن المصدرَ لا يَعملُ مَحذوفاً إلا في الضرورة الشعرية عند البصريين، على أن المفعولَ الجار والمجرور (بالله).

(3) أنه ضميرُ الاكتفاء، على أن الباء ليست زائدة؛ لأن الجار والمجرور في موضع نصبٍ يَتعلَّقُ بالفاعل، وهي مسألة لا تُصحُّ على المذهب البصري؛ لأنهم لا يُجيزون إعمال المصدرِ مضمراً، على أن مُصطلح الإضمارِ عندهم يشمل الحذفَ القياسي (حذف الفاعل)، وهي مسألة لا تُصحُّ عندهم، وقيل إن الجار، والمجرورَ يَتعلَّقان بالفعل لا بالفاعل، وهو قول مكِّي ابن أبي طالب⁽¹⁾، والزجاج⁽²⁾: "وقال الزجاجُ دَخَلْتُ لِتَضْمَنَ (كفى) معنى (اكتف)، وهو من الحسنِ بمكان، ويصحُّه قولهم: اتقى الله امرؤُ فعل خيراً يُب عليه، أي ليتق، وليفعل؛ بدليل جزم (يُب)"⁽³⁾.

وما في كتاب الزجاج (معاني القرآن وإعراجه): معناه: وكفى الله شهيداً، والباء دَخَلْتُ مُؤَكِّدة، والمعنى: اكتفوا بالله في شهادته⁽⁴⁾.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 587/3؛ ابن عطية، المحرر الوجيز: 137/4؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 332/1؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 148/2.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 148/2.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 148/2.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعراجه: 134/2 (حاشية الخطيب)، مغني اللبيب: 148/2؛ وانظر: الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 407/7.

وذكر ابن هشام أنّ ما يوجب المصير إلى قول الزجاج السابق - ترك الباء في قول العرب: كفى بهند، على أنّ الفاعل مجوّز لا موجب، وهي مسألة ثني عن أنّ (كفى) بمعنى (اكتف) فعل الأمر، على أنّ الفاعل مضمّر.

وذكر ابن عطية أنّ فائدة زيادة الباء على الفاعل - ثني عن أنّ معنى الخبر الأمر، والتقدير: اكتفوا بالله، وهو قول الزجاج، والعكبري أيضاً، كما مرّ.

وذكر ابن عيسى أنّ هذه الزيادة ثني عن أنّ الاتصال صار من باب اتصال المضاف، واتصال الفاعل: وقال ابن عيسى: إنّما دخلت الباء في (كفى بالله)؛ لأنّه كان يتصل اتصال الفاعل، وبدخول الباء اتصل اتصال المضاف، واتصال الفاعل؛ لأنّ الكفاية منه تعالى ليست كالكفاية من غيره، فضوعف لفظها لمضاعفة معناه، ويحتاج إلى فكر⁽¹⁾.

ولعلّ ما يعزّز أنّ هذا الفعل (كفى) في هذه المسألة ليس بمعنى (اكتف) استعمال مضارعه مسبوقاً فاعله بالباء الزائدة، كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾⁽²⁾، على أنّ الباء زائدة في فاعل (يكف)، والمفعول محذوف كما ذكر العكبري⁽³⁾، والتقدير: ألم يكفك ربك، وأنّ المصدر المؤول من (أن)، وما في حيزها في موضع جرّ على اللفظ، أو رفع على المحل؛ لأنّه بدل من الفاعل، أو في موضع نصب على حذف لام الجرّ على أنّه مفعول له.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي⁽⁴⁾، أنّ معنى هذا التركيب في هذه المسألة: ما أكفى (ما أفعل).

(1) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 387 / 3.

(2) فصلت: 53.

(3) انظر: التبيان في إعراب القرآن: 1129 / 2؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن:

274 / 2؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 588 / 3.

(4) انظر: معاني النحو: 250 / 4.

والمَنْصُوبُ في هذا التَّركيبِ يُعَرَّبُ تَمْيِيزاً، أو حَالاً عند النُّحَاة، على أَنَّ التَّمْيِيزَ أَوَّلَى مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، كما يَظْهَرُ لِي؛ لِأَنَّهُ تَمْيِيزٌ مَنقُولٌ مِنَ الْمُضَافِ الَّذِي يُعَرَّبُ فَاعِلاً، كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيباً»⁽¹⁾، وَالتَّقْدِيرُ: وَكَفَى حَسْبُ اللَّهِ، وَكَفَايَتُهُ؛ لِأَنَّ الْحَسِيبَ بِمَعْنَى الْمَكَافِي بِالْحِسَابِ؛ وَلِأَنَّ الْحَالَ ثَبِيٌّ عَنِ التَّنْقِلِ وَعَدَمِ الثُّبُوتِ عَلَى خِلَافِ التَّمْيِيزِ الَّذِي يُثْبِتُ عَنِ الثُّبُوتِ؛ لِأَنَّ الْمُقَدَّرَ مَصْدَرٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ نَظِيراً لِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ الْعَرَبِ: لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسَاءٌ، عَلَى أَنَّ (فَارِسَاءً) الْأَوَّلَى أَنْ تُعَرَّبَ تَمْيِيزاً لَا حَالاً، وَالْحَسِيبُ هُوَ الرَّقِيبُ، وَلَسْتُ أَنْكِرُ أَنَّ الْحَالَ فِي حَقِّ اللَّهِ تَكُونُ ثَابِتَةً لَا مُتَنَقِّلَةً، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ مَعَ غَيْرِهِ إِلَّا بِتَوَهُّمٍ، وَتَأْوِيلٍ.

والتَّمْيِيزُ يُعَدُّ الْأَوَّلَى نَحْوِيّاً عِنْدَ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ لِصِلَاحِيَةِ دُخُولِ (مَنْ) عَلَيْهِ، كما قِيلَ⁽²⁾.

وَيُعَدُّ فَلَا شَكَّ فِي أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ فِي هَذَا التَّركِيبِ، فِي فِعْلِهِ، وَفَاعِلِهِ، وَتَمْيِيزِهِ- يَفْرَضُ عَلَى الْبَاحِثِ رَجْعَ النَّظَرِ فِيهِ مُعْتَدّاً بِالْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَسَلَامَةِ التَّركِيبِ مِنْ حَيْثُ خُضُوعُهُ لِسُلْطَانِ نَظْمِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ فِي الْغَالِبِ، وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ فِي هَذَا التَّركِيبِ انْزِيَاْحاً لِتَحْقِيقِ نَكْتَةٍ بِلَاغِيَّةٍ يَرْغَبُ الْقَائِلُ أَوْ الْمُتَكَلِّمُ -إِذَا كَانَ- فِي تَحْقِيقِهَا، وَهُوَ انْزِيَاْحُ يَكْمُنُ فِي أَنَّ الْمَنْصُوبَ أَصْلُهُ الرُّفْعُ عَلَى الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ -كما مرَّ- تَمْيِيزٌ مَنقُولٌ مِنَ الْفَاعِلِ الْمُضَافِ، وَأَنَّ الْبَاءَ أَصِيلَةٌ لَا زَائِدَةٌ، وَأَنَّ الْفِعْلَ (كَفَى) عَلَى ظَاهِرِهِ دُونَ أَنْ يُتَوَهُّمَ أَنَّهُ بِمَعْنَى (اِكْتَفَى)، أَوْ بِمَعْنَى (اَكْفَى)، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، عَلَى أَنَّ الْجَارَّ وَالْمَجْرُورَ فِيهِ شِبْهُ جُمْلَةٍ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ النِّكَرَةِ الْمَوْصُوفَةِ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لَهُ، وَالتَّقْدِيرُ فِي مِثْلِ قَوْلِنَا: كَفَى بَزِيدٌ رَجُلًا: كَفَى رَجُلٌ كَاتِئاً بَزِيدًا.

(1) النساء: 6.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 587/3؛ العكبري، التبيان في إعراب القرآن: 332/2.

وَيُفْهَمُ مِمَّا فِي (حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ) أَنَّ (زَيْدًا) خَبَرَ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ: ثُمَّ قَالَ مَا مُلَخَّصُهُ: فَتَمَيِّزُ النُّسْبَةِ قَدْ يَكُونُ نَفْسَ الْمَنْصُوبِ إِلَيْهِ، كَمَا فِي: اللَّهُ دَرُّ زَيْدٍ رَجُلًا، وَكَفَى بَزَيْدٍ رَجُلًا، إِذِ الْمَعْنَى: اللَّهُ دَرُّ رَجُلٍ هُوَ زَيْدٌ، وَكَفَى رَجُلٌ هُوَ زَيْدٌ، وَقَدْ يَكُونُ مُتَعَلِّقُهُ كَمَا فِي نَحْوِ: طَابَ زَيْدٌ عِلْمًا⁽¹⁾.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنِّي أَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْمَنْصُوبَ فَاعِلٌ لِهَذَا الْفِعْلِ فِي الْأَصْلِ، وَمَنْعَ مِنْ ظُهُورِ الضَّمَّةِ عَلَى آخِرِهِ حَرَكَةُ الْإِزْيَاحِ، وَأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ هَذَا الْمَنْصُوبِ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْإِزْيَاحَ يَكْمُنُ وَرَاءَهُ الرُّغْبَةُ فِي جَذْبِ الْإِثْبَاهِ إِلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْمُتَزَاكِحَةِ لِتَوْكِيدِهَا، وَيُعَزِّزُ هَذَا التَّوْكِيدَ فِي جَعْلِهَا بُؤْرَةً، أَوْ مِخْوَرًا فِي هَذَا التَّرْكِيبِ - اخْتِلَافُ التُّحَاةِ فِي كُلِّ عُنْصَرٍ مِنْ عُنَاصِرِهِ.

وَقَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: أَلَا يَكْفِي مَا فِي النَّحْوِ مِنْ تَوْهُمَاتٍ، وَتَحْيِلَاتٍ تُجَعِّلُهُ عَسِيرًا مُسْتَعْصِيًا عَلَى الدَّارِسِينَ؟

وَلَكِنْ هَذَا الْقَوْلُ يَتَلَاشَى بِأَنَّ فِي الْعَرَبِيَّةِ حَرَكَاتٍ أُخْرَى تُعَدُّ نَظِيرًا لِحَرَكَةِ الْإِزْيَاحِ هَذِهِ، كَمَا فِي الْحَرَكَاتِ التَّالِيَةِ: الْجَوَارِ، وَالْإِثْبَاعِ، وَالتَّقْلُ، وَالْقَطْعُ، وَالْحِكَايَةُ، وَالْإِثْبَاعُ عَلَى الْمَحَلِّ، وَاللَّفْظُ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ هَذَا الْإِزْيَاحَ أَنَّ لِكُلِّ أَسْلُوبٍ خَصَائِصَ تَمَيِّزُهُ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الْآخَرِ.

وَلَعَلَّ الرُّغْبَةَ فِي التَّيْسِيرِ الْحَقِيقِيِّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يُمَكِّنُ أَنْ تَتَحَقَّقَ بِاسْتِعْمَالِ هَذَا التَّرْكِيبِ دُونَ أَنْ يُصَارَ إِلَى إِغْرَابِهِ؛ لِثَلَاثِ نَفْسٍ جَمَالُهُ، وَدَلَالَتُهُ، عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْجَوَامِيدِ الْمَوْزُونَةِ الَّتِي لَا تُخْضَعُ لِسُلْطَانِ الْأَصْلِ النُّحْوِيِّ كَتَلِكِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي لَا وَزْنَ صَرَفِيًّا لَهَا لِأَنَّ أَصْلَهَا مَجْهُولٌ، كَمَا فِي أَسْمَاءِ الْإِسْتِفْهَامِ، وَالشَّرْطِ، وَالْإِشَارَةِ.

(1) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 198/2.

دار جرير للنشر والتوزيع

مَسَائِلُ مُتَفَرِّقَةٌ، وَشَوَاهِدُ أُخْرَى فِي الانْزِيَا حِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ:

• مَنْ أَنْتَ زَيْدًا، وَمَنْ أَنْتَ زَيْدٌ:

ذَكَرَ سَيِّوَيْهِ أَنَّ يُوثَسَ بْنَ حَبِيبٍ حَمَلَ نَصْبَ (زَيْدًا) فِي هَذَا الْقَوْلِ عَلَى تَقْدِيرِ فِعْلٍ حُذِفَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ هَذَا الْقَوْلِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَأَنَّ رَفْعَهُ مَحْمُولٌ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدِئٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: مَنْ أَنْتَ كَلَامُكَ، أَوْ ذِكْرُكَ زَيْدٌ، عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ أَقْلٌ فِي الْكَلَامِ مِنَ النَّصْبِ؛ لِأَنَّ إِعْمَالَ الْفِعْلِ أَوْلَى مِنْ جَعْلِهِ خَبَرًا مُبْتَدِئًا مُقَدَّرٌ عِنْدَهُ.

وَيَعْتَدُ سَيِّوَيْهِ بِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ، وَقَصْدُهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: مَنْ أَنْتَ؟ كَأَنَّهُ يُكَلِّمُ الَّذِي قَالَ: أَنَا زَيْدٌ أَيْ أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الَّذِي قَالَ: أَنَا زَيْدٌ، فَقِيلَ لَهُ: مَنْ أَنْتَ زَيْدًا؟ كَمَا تَقُولُ لِلرَّجُلِ: أَطْرِي إِنَّكَ نَاعِلَةٌ، وَاجْمَعِي أَيْ: أَنْتَ عِنْدِي بِمَنْزِلَةِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا هَذَا⁽¹⁾.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا الْقَوْلِ هُوَ رَفْعُ زَيْدٍ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَفَصِّلَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ مِنْهُ لَا خَبَرَ مُبْتَدِئٍ مَحْذُوفٍ؛ لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ إِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَلَوْ عُدَّ بَدَلًا مِنْ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ عَلَى وَفْقِ الْأَصْلِ الشَّخْوِي: مَنْ أَنْتَ أَزَيْدٌ أَمْ عَلِيٌّ؟.

• إِعْمَالُ (لَا) الْثَانِيَةِ لِلْجِنْسِ فِي الْمَعْرِفَةِ:

مَنْعَ الْبَصْرِيِّونَ أَنْ تَعْمَلَ (لَا) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّ اسْتِغْرَاقَ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْجِنْسِ لَا تُنْبِئُ عَنْهُ إِلَّا التَّكْرَرُ؛ وَهَذَا الْمَنْعُ يُفْضِي إِلَى الْإِغَاءِ عَمَلِهَا، أَوْ تَأْوِيلِ تِلْكَ الشَّوَاهِدِ

(1) انظر: الكتاب: 1/ 291-292.

التي جاءت على خلاف ذلك، وهو تأويل يكمن في توهم عدّ المعرفة اسم جنس⁽¹⁾، ومن ذلك:

- قول الرسول ﷺ: إذا مات كسرى فلا كسرى بعده، وإذا مات قيصر فلا قيصر بعده⁽²⁾، على أن (كسرى)، و(قيصر) اسما (لا) النافية للجنس مبنيان لأنهما عوضا معاملة اسم الجنس في الدلالة على ما يؤسم به كل جبار.
- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: قضية ولا أبا حسن⁽³⁾، على أن (أبا حسن) عوض مل معاملة اسم الجنس في الإنباء عن كل من يؤسم بالعدل، وصواب الحكم: لا قاضي مثل أبي الحسن لهذه القضية.
- قول الشاعر⁽⁴⁾:

لا هيتم الليلة للمطي

- على أن المراد: لا هيتم من الهيتمين يقوم مقامه في حذاء المطي.
- قول العرب: لا بصرة لكم⁽⁵⁾، على أن المراد: لا بلد لكم في أوصافها كالبصرة.
 - قول الزبير الأسدي⁽⁶⁾:

أرى الحاجات عند أبي حبيب
نكدن ولا أمية بالبلاد

على أن (أمية) اسم (لا) النافية للجنس مبني على الفتح على توهم كونه اسم جنس، والتقدير: ولا أمثال أمية.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: 296 / 2؛ السيوطي، همع الهوامع: 194-195.

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 195 / 2.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: 296 / 2.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب: 296 / 2؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 102 / 2، 103، 123 / 4.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب: 296 / 2.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب: 297 / 1؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 102 / 2.

وما مرّ من معارف يُعامل في الدلالة ثوهماً مُعاملة النكرة، ولذلك عملت فيه (لا) النافية للجنس، وهي مسألة تُصبح على المذهب الكوفي بلا تأويل⁽¹⁾؛ لأنهم يتعاملون مع هذه الشواهد تعاملًا ظاهريًا.

• قول العرب: هذا ولا زعماتك: بنصب (زعماتك) بفعل مُقدّر تقديره عند سيبويه: ولا أئوهم زعماتك⁽²⁾.

ويظهر لي أن الأصل: هذا لا زعمائك، برفع (زعمائك) على أنها مَعلُوفَةٌ على خبرٍ مَحذُوفٍ تقديره: هذا الشيء، أو هذا المطلوب لا زعمائك، وعلى أن النصب استُبدل بالرفع لتوكيد الكلمة موضع الاستبدال، والتفكير فيها.

ولعل ما يُعزّز هذه الزيادة زيادتها في نحو قول العرب: كُنتَ ولا مالَ لك، على أن المراد: كُنتَ لا مالَ لك، وكانَ زيدٌ ولا أحدٌ فوقه، على أن المراد: كانَ زيدٌ لا أحدٌ فوقه⁽³⁾.

والقول نفسه في قول العرب: كليهما، وثمرًا، وكلُّ شيءٍ ولا هذا، وكلُّ شيءٍ ولا شتية حُرٌّ، على أن التقدير: أعطني كليهما وثمرًا، وأنتَ كلُّ شيءٍ ولا تُركبُ شتية حُرٌّ⁽⁴⁾.

ولعل ما يُعزّز ما أذهب إليه مَجِيءُ بعض ما جاء منصوباً في هذه المسألة مرفوعاً أيضاً، كما في قول العرب: كلاهما وثمرًا، على أن التقدير عند سيبويه: كلاهما لي، وزدني ثمرًا.

• نصب ما بعد (إلا) في الاستثناء المُفرغ على أنه مُستثنى على مذهب الكسائي، كما في قول الشاعر⁽¹⁾:

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 2/ 194-195.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 280.

(3) انظر: كتابنا: الاستثناء والمحورية (قيد الطبع): 258.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب: 1/ 280.

لم يَنْقُ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْقَصَائِدَ غَيْرَكَ يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ وَالِدَا

بَنْصَبِ (الْمَجْدَ) وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنَ التَّفْرِيعِ عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِي؛ لِأَنَّهُ يُجِيزُ رَفْعَ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وَنُصِبَهُ؛ وَقِيلَ إِنَّ الْفَاعِلَ (غَيْرَكَ) عَلَى أَنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهَا إِلَى مَبْنِيٍّ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الشَّاعِرُ -لَوْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ- قَدْ اسْتَبْدَلَ الْفَتْحَ بِالضَّمَّةِ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِسْتِثْنَاءِ (الْمَجْدَ وَالْقَصَائِدَ).

• قِرَاءَةُ هَارُونَ الْعَتَكِيِّ، وَرُؤْيَاةَ، وَسُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»⁽²⁾، بَنْصَبِ (الْحَمْدَ)، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ ثَاوِيلَانِ⁽³⁾:

(1) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ النَّائِبِ مَنَابِ فِعْلِهِ فِي الْإِخْبَارِ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الْعَامِلَ فِيهِ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: أَحْمَدُ اللَّهُ حَمْدًا، كَمَا فِي: حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا، وَهُوَ الثَّأْوِيلُ الظَّاهِرُ عِنْدَ النُّحَاةِ.

(2) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَحْذُوفِ الْعَامِلِ فِيهِ، وَالتَّقْدِيرُ: اقْرَءُوا الْحَمْدَ.

وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّزُ الْإِثْرِيَّاحَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النُّصْبِ أَنَّ النُّحَاةَ، وَالْمُفَسِّرِينَ نَصُّوا عَلَى أَنَّ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ أَمَكَنُ، وَأَبْلَغُ مِنْ قِرَاءَةِ النُّصْبِ؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ فِي الْمَصَادِرِ الَّتِي تُثَوِّبُ عَنْ أَفْعَالِهَا يَدُلُّ عَلَى الثَّبُوتِ، وَالْإِسْتِقْرَارِ، أَمَّا النُّصْبُ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى التَّجَدُّدِ، وَالْحُدُوثِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ سَيِّبَوِيَّةَ⁽⁴⁾ ذَكَرَ أَنَّ عَامَّةَ بَنِي ثَمِيمٍ، وَنَاسًا كَثِيرًا مِنَ الْعَرَبِ يَنْصِبُونَ هَذِهِ اللَّفْظَةَ.

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 252 / 3.

(2) الفاتحة: 1.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 39 / 1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 18 / 1؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 102 / 1؛ سيبويه، الكتاب: 329 / 1.

(4) انظر: الكتاب: 329 / 1.

والقول نفسه في قول العرب: الثراب لك، والعجب لك، على توهم: حمداً، وعجباً: فتفسير نصب هذا كتفسيره حيث كان نكرة، كالك قلّت: حمداً، وعجباً، ثم حيث بـ(لك)، لتبين من تعني، ولم نجعله مبيّناً عليه، فتبدّله⁽¹⁾.

(3) نصب (سلام)، ورفعته في قوله تعالى: ﴿ولقد جاءت رُسُلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاماً قال سلام فما لبث أن جاء بعجل حنيذ﴾⁽²⁾، على أن رفعة بعد قول إبراهيم أحسن من نصبه بعد قول الملائكة تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿فحيوا بأحسن منها﴾⁽³⁾؛ لأنّ الرفع يعدّ أكثر دلالة على الثبوت من النصب كما مرّ. وفي النصب قولان⁽⁴⁾:

(1) أنه مفعول به لفعل محذوف.

(2) أنه منصوب على المصدر بفعل محذوف أيضاً، والتقدير: سلّمنا سلاماً.

وفي الرفع قولان أيضاً:

(1) أنه مبتدأ حذف خبره، والتقدير: سلام عليكم.

(2) أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أمري، أو: قلّي سلام.

ويمكن حمل ما مرّ على الانزياح من الرفع إلى النصب، وهو الأوّل، أو من النصب إلى الرفع إن لم يرّد تبين أن سلام إبراهيم أبلغ، وأمكن من سلام الملائكة. • قولك: أتميمياً مرة، وقسياً أخرى:

ذكر سيّويه أن المراد بهذا القول التوبيخ لا الإنباء عن سؤال عن أمرٍ يجهله المتكلم: وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حالٍ تكون، وثقل، فقلت: أتميمياً مرة، وقسياً أخرى،

(1) سيّويه، الكتاب: 330/1.

(2) هود: 69.

(3) النساء: 86.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 1/39-40، 6/351-352؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 240/5.

فَأَنَّ فِي هَذِهِ الْحَالِ تَعْمَلُ فِي تَثْبِيْتِ هَذَا لَهُ، وَهُوَ عِنْدَكَ فِي تِلْكَ الْحَالِ فِي تَكْوُنٍ، وَتَنْقُلُ،
وَلَيْسَ يَسْأَلُهُ مُسْتَرْشِدًا عَنْ أَمْرٍ هُوَ جَاهِلٌ بِهِ لِيَفْهَمَهُ إِيَّاهُ، وَيُخْبِرَهُ عَنْهُ، وَلَكِنَّهُ وَبَحْثُهُ
بِذَلِكَ⁽¹⁾.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْقَوْلِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ: أَيْمِيٌّ مَرَّةً، وَقَيْسِيٌّ أُخْرَى، عَلَى
أَنَّ الرَّفْعَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ الَّذِي رَفَعَ فَاعِلًا سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، أَوْ عَلَى خَبَرِ مَبْتَدَأٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَلَيْتَ
تَيْمِيٌّ مَرَّةً، وَقَيْسِيٌّ أُخْرَى، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ التَّوْبِيخَ الثَّابِتَ، وَلَكِنْ الْمُتَكَلِّمُ انْزَاحَ لِسَانَهُ إِلَى
النُّصَبِ لِلْإِبَاءِ عَنْ عَدَمِ الاسْتِقْرَارِ، وَالثَّبُوتِ، وَالتَّلَوُّنِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَ
سَيبَوِيهِ: أَتَتَمُّ مَرَّةً، وَتَقْيِسُ أُخْرَى: وَإِنْ أَخْبَرْتَ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى هَذَا الْحَدِّ نَصَبْتَ أَيْضًا
كَمَا نَصَبْتَ فِي حَالِ الْخَبَرِ الْأِسْمَ الَّذِي أَخَذَ مِنَ الْفِعْلِ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: تَيْمِيًّا قَدْ عَلِمَ اللَّهُ
مَرَّةً، وَقَيْسِيًّا أُخْرَى، فَلَمْ تُرِدْ أَنْ تُخْبِرَ الْقَوْمَ بِأَمْرٍ قَدْ جَهْلُوهُ، وَلَكِنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تُشْتِمَهُ
بِذَلِكَ، فَصَارَتْ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِقَوْلِكَ: أَتَتَمُّ مَرَّةً، وَتَقْيِسُ أُخْرَى...⁽²⁾.

• قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ يَوْمَ جَبَلَةِ مُطْطِيرًا مِنْ بَعِيرٍ أَغَوَرَ اسْتَقْبَلَهُ: يَا بَنِي أَسَدٍ، أَغَوَرَ،
وَذَا نَابٍ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ تَنْبِيْهُهُمْ عَلَى هَذَا الْأَغَوَرِ؛ لِيَحْدَرُوهُ، وَلَيْسَ اسْتِرْشَادَهُمْ
لِيُخْبِرُوهُ عَنْ عَوَرِهِ، وَصِحَّتِهِ، فَيَكُونُ (أَغَوَرَ) مَنْصُوبًا عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ بِفِعْلِ مَحْدُوفٍ
تَقْدِيرُهُ: اسْتَقْبَلُونِ أَغَوَرَ وَذَا نَابٍ؟

وَقَدْ اشْتَقَّ سَيبَوِيهِ فِعْلًا لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فِي شَرْحِهِ لِهَذَا الْقَوْلِ: وَلَوْ مَثَلَتْ مَا
نَصَبْتَ عَلَيْهِ الْأَعْيَارَ، وَالْأَغَوَرَ فِي الْبَدَلِ مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ - لَقُلْتُ: أَتَعَيَّرُونَ مَرَّةً،
وَأَتَعَوَّرُونَ إِذَا أَوْضَحْتَ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا تُجْرِيَهُ مَجْرَى مَا لَهُ فِعْلٌ مِنْ لَفْظِهِ، وَقَدْ يَجْرِي
مَجْرَى الْفِعْلِ، وَيَعْمَلُ عَمَلَهُ، وَلَكِنَّهُ كَانَ أَحْسَنَ أَنْ تُوضَحَهُ بِمَا يَتَكَلَّمُ بِهِ إِذَا كَانَ لَا يُغَيِّرُ

(1) سيبويه، الكتاب: 1/ 443.

(2) سيبويه، الكتاب: 1/ 345.

معنى الحديث، وكذلك هذا النحو، ولكنه يترك استغناء بما يحسن من الفعل الذي لا ينقص المعنى⁽¹⁾.

والقول نفسه في قول هند بنت عتبة⁽²⁾:

أفي السلم أغياراً جفاءً وغِلظةً وفي الحرب أشباء الإماء العوارك
على أن المراد: أتنقلون، وتتلون مرة كذا ومرة كذا، وقد وضعت لفظة (أغياراً) موضع الفعل بدلاً من اللفظ به (أتعرون).
وفي قول الشاعر⁽³⁾:

أفي الولائم أولاداً لواحدة وفي العيادة أولاداً لعلات

على أن المراد: أنصبرون بمنزلة أولاد الأم الواحدة في الولائم.

ويظهر لي أن المعنى المراد له أثر بين في انزياح لسان القائل من الرفع إلى النصب؛ لأنه لم يرد الاستخبار الذي يتبدى من الاستفهام الذي يمكن أن يكون تقدير الكلام عليه: أأنتم في السلم أغياراً، والقول نفسه في النصب: أكنون في السلم أغياراً، وأهو أغور وذو ناب، وفي النصب: أكنون أغور وذو ناب.

(4) قراءة غير أبي عمرو من القراء السبعة: «ويسألوك ماذا ينفقون قل العفو»⁽⁴⁾، بنصب (العفو)، وقراءة أبي عمرو برفعه⁽⁵⁾، على أن الرفع على خبر مبتدأ محذوف تقديره: إنفاقكم العفو على أن (ما) اسم استفهام في محل رفع على المبتدأ، وخبره الاسم الموصول (ذا)، فتكون المناسبة قد تحققت بين السؤال وجوابه.

(1) سيبويه، الكتاب: 1/345؛ وانظر: ابن منظور، لسان العرب (عور).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: 3/443؛ ابن منظور، لسان العرب (عور).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: 3/344؛ ابن منظور، لسان العرب (عور).

(4) البقرة: 219.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 2/408، 1/230.

والنَّصْبُ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَتَفَقُّوا الْعَفْوَ، عَلَى أَنْ (ماذا) فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْمَقْدَّمِ وَجُوباً لِلْفِعْلِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّ مَقُولَ الْقَوْلِ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُفْرَداً، وَبِذَلِكَ تَحَقَّقَتِ الْمُنَاسَبَةُ بَيْنَ السُّؤَالِ، وَالْجَوَابِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَيْضاً.

وَقِيلَ إِنَّهُ يَجُوزُ النَّصْبُ فِي مَوْضِعِ الرَّفْعِ، وَالرَّفْعُ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ⁽¹⁾ عَلَى حَسَبِ مَا رَوَى عَنِ الْعَرَبِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ وَجَوَابُ هَذَا السُّؤَالِ: صَالِحٌ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُقَالَ إِذَا رَغَبْنَا فِي تَحْقِيقِ الْمُنَاسَبَةِ: صَالِحاً أَيْ أَصْبَحْتَ صَالِحاً.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ فِي عَدَمِ تَحْقِيقِ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ السُّؤَالِ وَجَوَابِهِ انْزِيحاً مِنَ الْأَخْسَنِ، وَالْأَوَّلَى إِلَى مَا هُوَ أَقْلٌ حُسْناً لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِيحِ بِجَذْبِ الْإِثْبَاهِ إِلَيْهَا، وَالتَّفَكُّرِ فِيهَا انْزِيحاً، وَدَلَالَةً.

• قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ، وَشَيْبَةَ، وَعَاصِمٍ فِي رَوَايَةِ «لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ»⁽²⁾ بِنَاءِ الْفِعْلِ لَمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَنَصْبِ (قَوْماً)، وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي نَائِبِ الْفَاعِلِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ⁽³⁾:
(1) أَنَّهُ ضَمِيرُ مَفْعُولِ (لِيُجْزَى) الثَّانِي، وَالتَّقْدِيرُ: لِيُجْزَى الْخَيْرُ قَوْماً، عَلَى أَنْ (قَوْماً) مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ، عَلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ الثَّانِي فِي بَابِ (أَعْطَى) يَجُوزُ أَنْ يَثُوبَ عَنِ الْفَاعِلِ عِنْدَهُمْ، كَمَا فِي: الدَّرْهَمُ أُعْطِيَ زَيْداً.

(2) أَنَّهُ ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ، وَالتَّقْدِيرُ: لِيُجْزَى الْجَزَاءُ، وَهُوَ قَوْلُ أَقِيمَ فِيهِ الْمَصْدَرُ الَّذِي لَمْ يُصْرَحْ بِهِ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْمَحذُوفِ مَعَ وَجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ.

(3) أَنَّهُ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ (بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ)، عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، وَالْكَوْفِيِّينَ.

(1) انظر: محمد بن حسن الفاسي (ت: 656)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، رسالة ماجستير، جامعة الكويت، 2006: 58.

(2) الجاثية: 14.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 645/9؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 162/16؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 45/8.

ومِمَّا أَقِيمَ فِيهِ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مَقَامَ الْفَاعِلِ الْمَحذُوفِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ الصَّرِيحِ،
قَوْلُ جَرِيرٍ⁽¹⁾:

وَلَوْ وَلَدْتَ قَفِيرَةً جَرَوْكَ كَلْبٌ لَسُبُّ بِذَلِكَ الْجَرَّوِ الْكَلَابَا

على أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ (بِذَلِكَ الْجَرَّوِ) نَائِبُ الْفَاعِلِ، وَأَنَّ (الْكَلَابَا) مَفْعُولُ الْفِعْلِ
(لَسُبُّ).

وقَوْلُ رُؤَيْبَةَ، أَوْ الْعَجَّاجِ⁽²⁾:

لَمْ يُعْنِ بِالْعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدَى

على أَنَّ نَائِبَ الْفَاعِلِ (بِالْعَلْيَاءِ)، وَأَنَّ (سَيِّدًا) مَفْعُولُ الْفِعْلِ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّهُ لَا مُحْوَجَ إِلَى مَا مَرَّ مِنْ تَوَهُّمٍ يُحْمَلُ فِيهِ الْكَلَامُ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ؛ لِأَنَّ
الانزياحَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ لِتَحْقِيقِ التَّوَكِيدِ، وَالتَّفَكُّرِ فِي الْمُرَادِ يُغْنِينَا عَنْهُ.

• خَبَرُ (كَانَ)، وَأَخَوَاتُهَا الْمَنْصُوبُ بَعْدَ ضَمِيرِ الْفَصْلِ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِهَذَا
الضَّمِيرِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَأَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ: «وَلَكِنْ كَانُوا
هُمْ الظَّالِمُونَ»⁽³⁾، عَلَى أَنَّ (هُمْ) مَبْتَدَأُ خَبَرِ (الظَّالِمُونَ)، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ خَبَرُ (كَانَ)
عَلَى لُغَةِ بَنِي ثَمِيمٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَرْفَعُونَ مَا بَعْدَ ضَمِيرِ الْفَصْلِ، وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ: «وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ
الظَّالِمِينَ»، بِالنَّصْبِ عَلَى خَبَرِ (كَانَ)، عَلَى أَنَّ (هُمْ) ضَمِيرُ فَصْلٍ، أَوْ تَوَكِيدٌ لَوَاوِ الْجَمَاعَةِ
فِي (كَانُوا).

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 646/9؛ ابن جني، المحتسب:
397/1.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 646/9.

(3) الزخرف: 76.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضاً قِرَاءَةُ أَبِي السَّمَّالِ، وَابْنِ السُّمَيْفَعِ: «وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تُجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْراً»⁽¹⁾، بَرَفَعِ (خَيْرٌ)، عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (هُوَ)، وَرَفَعِ (وَأَعْظَمُ)؛ لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ⁽²⁾، وَالْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ مَفْعُولُ الْفِعْلِ الثَّانِي.

وَقِرَاءَةُ غَيْرِهِمَا بِنَصْبِ (خَيْراً)، وَ(أَعْظَمُ)، عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِلْفِعْلِ عَلَى أَنَّ (هُوَ) ضَمِيرٌ فَصْلٌ زَائِدٌ لِلتَّوَكِيدِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ.

وَمِنْهُ قِرَاءَةُ عِيسَى بْنِ عُمَرَ⁽³⁾: «إِنْ تَرَنْ أَنَا أَقْلُ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا»⁽⁴⁾، بَرَفَعِ (أَقْلُ) عَلَى أَنَّ (أَنَا) مَبْتَدَأُ خَبَرِهِ (أَقْلُ)، وَالْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ هِيَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِلْفِعْلِ الْيَقِينِ، أَوْ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ عَلَى أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ لِلرُّؤْيَةِ.

وَقِرَاءَةُ غَيْرِهِ بِنَصْبِ (أَقْلُ) مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ (أَنَا) ضَمِيرٌ فَصْلٌ، أَوْ تَوَكِيدٌ لِبَاءِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَحذُوفَةِ مِنْ (تَرَنْ)، فَيَكُونُ مَنصُوباً عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي، أَوْ الْحَالِ كَمَا مَرَّ.

وَمِنْهُ قِرَاءَةُ شَاذَةَ حَكَاهَا أَبُو مُعَاذٍ: «فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ»⁽⁵⁾، بَرَفَعِ (الرَّقِيبُ) عَلَى خَبَرِ (أَنْتَ)، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ خَبَرُ (كَانَ)، وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ (أَنْتَ) ضَمِيرٌ فَصْلٌ زَائِدٌ لِلتَّوَكِيدِ، أَوْ تَوَكِيدٌ لَفْظِيٍّ لِاسْمِ (كَانَ) الضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ⁽⁶⁾. وَمِمَّا جَاءَ بِالرَّفْعِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى وَفْقِ مَا مَرَّ - قَوْلُ قَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ⁽¹⁾:

(1) المزمّل: 20.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 606 / 9؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 367 / 8.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 496-495 / 7؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 129 / 6؛ الزمخشري، الكشاف: 485 / 2؛ سيويه، الكتاب: 392 / 2.

(4) الكهف: 39.

(5) المائدة: 117.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 518 / 4؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: 36.

أَبْكِي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرْكُتْهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ

على أن (أنت) مبتدأ خبره ما بعده، وقيل إن الرفع يعود إلى أن القوافي مرفوعة، ويروى (أقدرا) بالنصب.

وذكر سيويه أن رؤية كان يرفع: أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ: وقد جعل ناسٌ كثيرٌ مِنَ الْعَرَبِ (هو)، وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبنى عليه، فكأنك تقول: أَظُنُّ زَيْدًا أَبُوهُ خَيْرٌ مِنْهُ، [ووجدت عمراً أخوة خيراً منه]، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول: أَظُنُّ زَيْدًا هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، ... وكان أبو عمرو يقول: إِنْ كَانَ لَهُوَ الْعَاقِلُ...⁽²⁾.

وبعد فيتبدى لي أن الأصل هو الرفع؛ لأن الزيادة لا يُصار إليها في الغالب، ولأن الجملة الاسمية أكثر ثباتاً، ولذلك فإن فيما مرّ الانزياحاً من الرفع إلى النصب لتحقيق توكيد الكلمة موضع الانزياح، وجذب الانتباه إلى التفكير فيها وفي دلالتها.

• كَلِمَةُ فَأَ إِلَى فِي، وَبِأَيْعَتُهُ يَدَا بِيَدٍ، وَبَعْتُ الشَّاءَ شَاءً وَدِرْهَمًا: الأصل في هذه المفردات المنصوبة الرفع على الابتداء، وما بعدها الخبر؛ لأنها تُبنى عن الهيئة، وهذه الهيئة لا تفهم من المفرد، ولكن العرب وضعوها موضع لوازمها المفردة لمبادرة الوهم إليها لكثرة الاستعمال من غير نظرٍ إلى أجزائها، كما قيل⁽³⁾، وأغربوها إغراب الحال، على أن الواو في (ودرهما) بمعنى باء المصاحبة.

وما مرّ يُبنى عن الانزياح من الرفع إلى النصب لتوكيد الكلمة موضع الانزياح.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 518/4، 521/10؛ المبرد، المقتضب: 105/4؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 112/3.

(2) سيويه، الكتاب: 393/2.

(3) انظر: مقدمة في النحو لمؤلف مجهول (قيد الطبع بتحقيقي).

• قراءة إبراهيم بن أبي عبلة: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ... فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ»⁽¹⁾، برَفَعَ (فَرِيضَةٌ) على خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ عِنْدَ التُّحَاةِ⁽²⁾.

وقراءة غيره بنصبها مَحْمُولَةٌ على أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ على الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ فِيهِ مَعْنَى الصَّدَقَاتِ، فَكَأَنَّ التَّقْدِيرَ: فَرَضَ اللَّهُ ذَلِكَ فَرِيضَةً، أو على الْحَالِ مِنَ الْفُقَرَاءِ، أو على الْقَطْعِ، وهو قَوْلُ الْفَرَاءِ⁽³⁾، على أَنَّ فِيهَا انْزِيَا حَا مِنْ الرُّفْعِ إِلَى النَّصْبِ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّهَا يُمَكِّنُ أَنْ تَكُونَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ (الصَّدَقَاتُ) على أَنَّ (لِلْفُقَرَاءِ) في مَوْضِعِ نَصْبٍ على الْحَالِ؛ لِأَنَّ صِفَةَ النِّكَرَةِ إِذَا قُدِّمَتْ عَلَيْهَا أُغْرِبَتْ حَالًا، وَالْمَعْنَى: إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ لِأَجْلِ الْفُقَرَاءِ، وَالْمَسَاكِينِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الْأَصْلَ الرُّفْعُ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ أَبِي عَبْلَةَ، وَقِرَاءَةُ غَيْرِهِ بِالنَّصْبِ مَحْمُولَةٌ على الانْزِيَا ح من الرُّفْعِ إِلَى النَّصْبِ لِتَوْكِيدِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ بِمَجْدَبِ الْإِثْبَاهِ إِلَيْهَا، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَرَاءَ حَمَلَ قِرَاءَةَ النَّصْبِ على الْقَطْعِ الْإِغْرَابِيَّ لِتَحْقِيقِ الْمَذْحِ.

• قراءة أمير المؤمنين علي: «إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ غَضَبَةٌ...»⁽⁴⁾، بِنَصْبِ (غَضَبَةٌ)، على أَنَّهَا حَالٌ مِنْ فِعْلِ مَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: وَنَحْنُ نَجْتَمِعُ غَضَبَةً.

وَيُفْهَمُ مِمَّا فِي بَعْضِ الْمَظَانِّ⁽⁵⁾ أَنَّ (غَضَبَةً) مِنْ بَابِ الْحَالِ الَّتِي تُسَدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ: وَالتَّقْدِيرُ: نَحْنُ نَرَى، أو نَجْتَمِعُ، فَيَكُونُ (غَضَبَةً) حَالًا إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ جِدًّا، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَالِ

(1) التوبة: 60.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 72/6؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 61/5؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 192/8؛ الزمخشري، الكشاف: 198/2.

(3) انظر: معاني القرآن: 444/2.

(4) يوسف: 8.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 442/6؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 283/5.

لا تُسَدُّ مَسَدَ الْخَبَرِ إِلَّا بِشُرُوطٍ ذَكَرَهَا النُّحَاةُ، نَحْوُ: ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا، وَأَكْثَرُ شُرُوبِي السُّوَيْقَ مَلْثُوتًا، قَالَ ابْنُ الْأَثْبَارِيِّ: وَهَذَا كَمَا تَقُولُ الْعَرَبُ: إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عِمَّتُهُ أَيْ يَتَّعِمُّ عِمَّتُهُ، وَقَالَ الشَّيْخُ: لَيْسَ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ (عُصْبَةَ) لَيْسَ بِمَصْدَرٍ، وَلَا هَيْئَةً، فَالْأَجْوَدُ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ: حُكْمُكَ مُسَمَّطًا، قُلْتُ: لَيْسَ مُرَادُ ابْنِ الْأَثْبَارِيِّ إِلَّا التَّشْبِيهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حَذَفَ الْخَبَرَ، وَسَدَّ شَيْءٌ آخَرَ مَسَدَهُ فِي غَيْرِ الْمَوَاضِعِ الْمُتَقَاسِرِ فِيهَا ذَلِكَ، وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِ الْمَنْصُوبِ مَصْدَرًا، أَوْ غَيْرَهُ. وَقَالَ الْمُبَرِّدُ: هُوَ مِنْ بَابِ: حُكْمُكَ مُسَمَّطًا أَيْ لَكَ حُكْمُكَ مُسَمَّطًا...⁽¹⁾.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّهُ لَا مُخَوِّجَ إِلَى مَا مَرَّ مِنْ تَأْوِيلٍ، وَتَقْدِيرٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْزِيَاخَ مِنَ الرُّفْعِ إِلَى النُّصَبِ أَوَّلَى، وَيُخَلِّصُنَا مِنْ هَذَا التَّوَهُّمِ، وَالتَّكْلُفِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قِرَاءَةِ: «...لَيْنَ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ»⁽²⁾، بِنُصَبِ (عُصْبَةٍ)⁽³⁾.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ: يَا لَهْدَمُ حُكْمُكَ مُسَمَّطًا، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: حُكْمُكَ مُسَمَّطٌ (مُرْسَلٌ، غَيْرُ مَرْدُودٍ) مِنْ حَيْثُ الْإِنْزِيَاخُ مِنَ الرُّفْعِ إِلَى النُّصَبِ، وَلَا مُخَوِّجَ إِلَى فِعْلٍ: حُكْمُكَ ثَبَتَ مُسَمَّطًا.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ أَيْضًا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ عِمَّتُهُ، مِنْ حَيْثُ الْإِنْزِيَاخُ مِنَ الرُّفْعِ إِلَى النُّصَبِ، عَلَى أَنَّ الْمَعْنَى: إِنَّمَا الْعَامِرِيُّ صَاحِبُ عِمَّتِهِ.

• قِرَاءَةُ حَقْصٍ، وَهَارُونَ عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ: «إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...»⁽⁴⁾، بِنُصَبِ (مَتَاعٍ)، وَلِلنُّحَوِيِّينَ فِي هَذَا النُّصَبِ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ⁽⁵⁾:

(1) أَنَّهُ ظَرْفُ زَمَانٍ مَنصُوبٌ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: زَمَنَ مَتَاعِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 442/6.

(2) يوسف: 14.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 453/6.

(4) يونس: 23.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 174-175؛ أبو حيان النحوي، البحر المحیط: 140/5.

(2) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا الْاسْتِقْرَارُ الْمَفْهُومُ مِنْ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (بَغْيِكُمْ)، وَهُوَ (عَلَيْكُمْ).

(3) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَوْكَّدِ لِفِعْلِهِ الْمَحْذُوفِ، وَالتَّقْدِيرُ: يَتَمَتَّعُونَ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

(4) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: يَتَمَتَّعُونَ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

(5) أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ الْعَامِلُ فِيهِ الْاسْتِقْرَارُ الْمَفْهُومُ مِنَ الْخَبَرِ، أَوْ فِعْلٌ مُقَدَّرٌ، أَوْ الْمَصْدَرُ الَّذِي يُعْرَبُ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنَّمَا بَغْيِكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَذْمُومٌ، أَوْ مَكْرُوءٌ، أَوْ مَنْهِيٌّ عَنْهُ.

وقراءة السبعة الباقيين بالرفع على خبر المبتدأ (بَغْيِكُمْ)، أَوْ الْخَبَرِ الثَّانِي عَلَى أَنَّ الْأَوَّلَ شِبْهُ الْجُمْلَةِ (عَلَيْكُمْ)، أَوْ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هُوَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا.

ويبتدئ لي أَنَّ الْأَوَّلَى حَمْلُ قِرَاءَةِ النُّصْبِ عَلَى الْإِزْيَاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النُّصْبِ، وَلَا مَخْرُجَ إِلَى مِثْلِ هَذَا التَّكْلُفِ عَلَى أَنَّ لَفْظَةَ (مَتَاعٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَمَنْعَ مِنْ ظُهُورِ الضَّمَّةِ حَرَكَةُ الْإِزْيَاحِ.

• قراءة الحسن، وزيد بن علي، وسعيد بن جبير، وغيرهم: «قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ...»⁽¹⁾، بِنُصْبِ (أَطْهَرُ)⁽²⁾ عَلَى الْحَالِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهَا مَعْنَى التَّثْنِيَةِ، أَوْ الْإِشَارَةِ، وَ(هُنَّ) فَصْلٌ بَيْنَ الْحَالِ، وَصَاحِبِيهَا، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: أَكْثَرُ أَكْلِي الثُّفَاحَةِ هِيَ نَضِيجَةٌ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مَنَعَهَا بَعْضُ الثُّحَاةِ، وَلِذَلِكَ عَدُّ (هُنَّ) مُبْتَدَأً خَبَرُهُ (لَكُمْ)، وَهُوَ عَدُّ فِيهِ تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَى عَامِلِهَا الْمَعْنَوِيِّ، وَقِيلَ إِنَّ (نَضِيجَةً) خَبَرُ كَانَ الْمَحْذُوفَةُ هِيَ وَاسْمُهَا.

(1) هود: 78.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 362/6؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 247/5؛ ابن جني، المحتسب: 325/1.

وقراءة الرفع مَحْمُولَةٌ على أَنْ (أظهر) خبر المبتدأ (هَنْ)، أو خبر المبتدأ (هؤلاء)، أو بناتي) على أَنْ (هَنْ) ضمير فصل.

ويظهر لي أَنَّ الأصل الرفع، وأنَّ النصبَ حركةً انزياح صير إليها لتوكيد الكلمة موضع الانزياح بجذب الالتباه إليها، فلا مخرج إلى التكلف، والثوهم.

• قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ...﴾⁽¹⁾، بنصب (لباسُ التقوى) عطفاً على (لباساً)⁽²⁾.

وقراءة غيرهم (ولباسُ التقوى) بالرفع للنحاة فيها خمسة أوجه:

(1) أن يكون (لباسُ) مبتدأ خبره الجملة الاسمية من (ذلك خير)، على أن الرابط اسم الإشارة.

(2) أن يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: وهو لباسُ التقوى، وهو قول الزجاج.

(3) أن يكون مبتدأ خبره (خير) على أن ذلك فصل بين المبتدأ والخبر، وهو قول الحوفي.

(4) أن يكون مبتدأ خبره (خير) على أن (ذلك) بدل من (لباسُ)، أو عطف بيان له، أو نعت.

(5) أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره: ولباسُ التقوى سائر عوراتكم.

ولعل الوجه الأول أظهرها، وأولها، على أن الرفع هو الأصل، وأنَّ قراءة النصب

تدور في فلك قراءة الرفع على أن النصبَ حركةً انزياح، كما مر.

• قول العرب في المثل: أَغْدَةُ كَعْدَةِ الْبَعِيرِ، وَمَوْتًا فِي بَيْتِ سُلُولِيَّةٍ⁽¹⁾، بنصب (غدة)،

و(موتاً)، ورفعهما، على أنهما من باب المنصوب على المصدر، والعامل فيه

محذوف، والتقدير: أَغْدُ. غَدَّةٌ، وَأَمُوتُ مَوْتًا فِي بَيْتِ سُلُولِيَّةٍ.

(1) الأعراف: 26.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 288 / 5؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 363 / 2؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: 309 / 2.

والرُّفْعُ على خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَغْدَتِي غَدَّةٌ بَعِيرٌ، وَأَمُوتِي مَوْتٌ فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ، وَقِيلَ إِنَّ الزُّيَيْرَ اخْتَارَ الرُّفْعَ الَّذِي وَرَدَ فِي (مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ)، بِلا هِمزةٍ اسْتِفْهَامٍ: غَدَّةٌ كَغَدَّةِ الْبَعِيرِ، وَمَوْتٌ فِي بَيْتِ سَلُولِيَّةٍ، وَيُرْوَى: (أَغْدَةُ وَمَوْتَا)، نَصْباً عَلَى الْمَصْدَرِ أَيْ أَوْغَدُ إِغْدَاداً، وَأَمُوتُ مَوْتاً⁽²⁾.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَصْلَ الرُّفْعُ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ الْأَسْمِيَّةَ تُنْبِئُ عَنِ الْكِبَارَاتِ، وَعَدَمُ التَّغْيِيرِ، وَلِذَلِكَ حَدَثَ الْأَنْزِيَاخُ مِنَ الرُّفْعِ إِلَى النَّصْبِ؛ لِتَحْقِيقِ تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْأَنْزِيَاخِ بِجَذَبِ الْإِتْبَاهِ إِلَيْهَا لِلتَّفَكُّرِ فِيهَا وَفِي دَلَالَتِهَا.

وَقَدْ يُحْمَلُ هَذَا الْمَثَلُ عَلَى الْأَنْزِيَاخِ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرُّفْعِ كَمَا فِي: صَبْرٌ جَمِيلٌ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ عِنْدَ النُّحَاةِ: صَبْرِي أَوْ أَمْرِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أَوْ صَبْرٌ جَمِيلٌ أَمْثَلٌ، عَلَى أَنَّ فِي التَّقْدِيرِ الْآخِرِ حَذْفَ الْخَبَرِ، وَالْأَصْلُ: صَبْرًا جَمِيلًا.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ غَدَّةً مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَيْضاً قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ: "أَغِيرَةُ وَجُبْنَا"⁽³⁾، وَهُوَ قَوْلٌ عَيَّرَتْ بِهِ امْرَأَةٌ زَوْجَهَا الَّذِي تَخَلَّفَ عَنْ عَدُوِّهِ، وَبَقِيَ فِي بَيْتِهِ، وَضَرَبَهَا حِينَ رَأَاهَا تُنْظَرُ إِلَى قِتَالِ النَّاسِ، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَتَعَارُ غَيْرَةً، وَتُجَبِّنُ جُبْنًا، أَوْ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَحذُوفٌ: أَتَجْمَعُ غَيْرَةً وَجُبْنًا.

وَيُمْكِنُ أَنْ يَعَامَلَ هَذَا الْمَثَلُ مُعَامَلَةً سَابِقِهِ مِنْ حَيْثُ الرُّفْعُ، وَالنَّصْبُ، وَالتَّأْوِيلُ، وَالْأَنْزِيَاخُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ رُويَ بِالنَّصْبِ فِي مِظَانِ الْمَثَلِ الْعَرَبِيِّ.

وَالْقَوْلُ فِي الْمَثَلِ: "أَكْسَفَا، وَإِمْسَاكَ"⁽⁴⁾ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُرَوْ بِالرُّفْعِ وَهُوَ يُضْرَبُ لِلْعَبُوسِ الْبَخِيلِ.

(1) انظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: 260؛ العسكري، جمهرة الأمثال: 101/1؛ الميداني، مجمع الأمثال: 207/1؛ الزغخشري، المستقصى في أمثال العرب: 68/1.

(2) الميداني، مجمع الأمثال: 57/2.

(3) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: 58/2؛ أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: 261؛ الزغخشري، المستقصى في أمثال العرب: 265/1.

(4) انظر: أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأمثال: 262؛ الميداني، مجمع الأمثال: 153/2؛ الزغخشري، المستقصى في أمثال العرب: 295/1؛ الزبيدي، تاج العروس (كسف، 209/24).

الانتزاعُ
مِنَ التَّصْنِبِ إِلَى الرُّفْعِ

الانزياح من النصب إلى الرفع

يَتَبَدَّى لي أنَّ الانزياح من النصب إلى الرفع أَقْلُ في الكلام العربي من الانزياح من الرفع إلى النصب، وهي مسألة قد تُعوذ إلى أنَّ الضمَّة عِلْمٌ للإسناد في الجملة الاسميَّة، أو الفعليَّة، وأنَّ الفَتْحَةَ حَرَكَةٌ يُصَارُ إليها في الفَصَلات كالحال، والتَّمْيِيزِ، والمَفْعُولِ له، وغير ذلك مِمَّا يُمكنُ إخضاعُه لسلطانِ الوظيفةِ الدَّلاليَّة لا التَّركيبيَّة، ولعلَّ ما يُعزِّزُ ذلك ما يُوسِّمُ عند الكوفيِّين بالنَّصبِ على القطع، والثَّمام، ولَسْتُ مع إبراهيم مُصْطَفَى مِنْ حَيْثُ إِنَّ الفَتْحَةَ حَرَكَةٌ تُخَفِّفُ، أو وَسِيلَةٌ لَوْصَلِ الكلام فقط، ومِمَّا يُمكنُ إخضاعُه لسلطانِ الانزياح من هذه المسألة:

(1) الانزياح من النصب على اسم (إن) إلى الرفع:

مِمَّا يُمكنُ عَدُّه من ذلك:

- قَوْلُ الْعَرَبِ: إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ⁽¹⁾: ذَهَبَ النُّحَاةُ إلى أنَّ اسم (إن) في هذا المِثَالِ ضَمِيرُ الشَّأْنِ المَحْدُوفِ، وهو حَذَفٌ جَائِزٌ؛ لِأَنَّ اسْمَهَا ليسَ مَوْجُوداً.

ويَتَبَدَّى لي أنَّ هذا القَوْلَ يُمكنُ أَنْ يُحْمَلَ:

(أ) على أنَّ (إن) بمعنى (نعم)، فيكون (زَيْدٌ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ (مَأْخُودٌ)، والجَارَ والمَجْرُورَ يَتَعَلَّقُ بالخَبَرِ.

(ب) على أنَّ الأَصْلَ في اسم (إن) أنَّ يكونَ مَرْفُوعاً على مَذْهَبِ التَّوَلِيدَيْنِ، والتَّخْوِيلَيْنِ الَّذِينَ يُبْعَثُ فِيهِ بَعْضُ الدَّارِسِينَ الْعَرَبِ المَحْدَثِينَ.

(ج) على أنَّ لِسَانَ الْمُتَكَلِّمِ قَدْ انْزَاحَ مِنَ النَّصْبِ إلى الرفع لِحَذَبِ الِائْتِبَاهِ إلى الكلمة مَوْضِعِ الانزياح لتوكيدها.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 320 / 6.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ⁽¹⁾، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ انزياحاً مِنْ نَصْبِ (الْمَصُورُونَ) عَلَى اسْمِ (إِنَّ) إِلَى رَفْعِهَا، وَقِيلَ إِنَّهَا خَبَرُهَا، عَلَى أَنَّ اسْمَهَا (مِنْ أَشَدِّ) عَلَى زِيَادَةِ (مِنْ)، وَيُعَزِّزُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ حَدَّثُهَا فِي إِحْدَى رِوَايَتَيْنِ: إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ...، وَقِيلَ إِنَّ اسْمَ الْحَرْفِ النَّاسِخِ ضَمِيرُ الشَّانِ الْمَحذُوفِ، عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الاسْمِيَّةَ (مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَاباً... الْمَصُورُونَ) عَلَى أَنَّ (الْمَصُورُونَ) مُبْتَدَأُ خَبَرٍ شِبْهِ الْجُمْلَةِ (مِنْ أَشَدِّ...).

وَمِنْهُ أَيْضاً قِرَاءَةُ نَافِعٍ، وَابْنِ عَامِرٍ، وَغَيْرِهِمَا: (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)⁽²⁾، عَلَى أَنَّ فِي (هَذَانِ) انزياحاً مِنْ النَّصْبِ (هَذَيْنِ) عَلَى اسْمِ (إِنَّ) عَلَى الرُّفْعِ، وَلِلنُّحْوِيِّينَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَوْجُهُ مِنْهَا أَنَّ (إِنَّ) بِمَعْنَى (نَعَمْ)، عَلَى أَنَّ (هَذَانِ) مُبْتَدَأٌ، وَأَنَّ اسْمَهَا ضَمِيرُ الشَّانِ الْمَحذُوفِ، عَلَى أَنَّ (هَذَانِ) مُبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهُ (لَسَاحِرَانِ) الْخَبَرُ، وَالْجُمْلَةُ الاسْمِيَّةُ خَبَرُ الْحَرْفِ النَّاسِخِ، وَأَنَّ (هَذَانِ) اسْمَهَا عَلَى لُغَةٍ مَنْ يُلْزِمُونَ الْمُثْنَى الْآلِفَ⁽³⁾.

• قَوْلُ الْعَرَبِ: عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ؟ ذَكَرَ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁴⁾ أَنَّهُ يَجُوزُ رَفْعُ (زَيْدٌ) فِي هَذَا الْقَوْلِ؛ لِأَنَّهُ (مَنْ) نَفْسُهَا فِي الْمَعْنَى، عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرٍ (مَنْ هُوَ)، وَأَنَّ جُمْلَةَ (زَيْدٌ مَنْ هُوَ) فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، عَلَى أَنَّهَا سَادَةٌ مَسَدٌّ مَفْعُولِي (علم).

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ فِي هَذَا التَّأْوِيلِ بُغْدًا؛ لِأَنَّ رَفْعَ (زَيْدٌ) لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي التَّعْلِيْقِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَعَلَيْهِ فَإِنِّي أَذْهَبُ إِلَى أَنَّ أَصْلَ هَذَا الْقَوْلِ هُوَ: عَلِمْتُ زَيْدًا مَنْ هُوَ؟ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الاسْتِفْهَامِيَّةَ سَادَةٌ مَسَدٌّ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، عَلَى أَنَّ فِيهِ انزياحاً مِنْ النَّصْبِ إِلَى الرُّفْعِ لِحُذْبِ الْإِنْتِبَاهِ إِلَى الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانزياحِ لِتَوْكِيدِهَا.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 231 / 1، 177 / 3، ابن مالك، شواهد التوضيح: 148، مسلم، صحيح مسلم، كتاب الزينة: 92 / 14، السيوطي، جمع الهوامع: 216 / 4.

(2) طه: 63.

(3) انظر التفصيل في هذه الأوجه: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 65 / 8 - 66، أبو حيان النحوي، البحر المحیط: 455 / 6.

(4) انظر: مغني اللبيب: 639 / 6.

(2) الانزياح من النصب على المفعول به إلى الرفع على خبر المبتدأ في جواب السؤال:
يَتَبَدَّى هذا الانزياح فيما يأتي:

• قَوْلُ رُوَيْبَةَ جَوَاباً لِلسُّؤَالِ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟: خَيْرٌ عَافَاكَ اللهُ⁽¹⁾، على أَنَّ التَّقْدِيرَ: على خَيْرٍ، فَحَذَفَ الْخَافِضُ، وَبَقِيَ عَمَلُهُ: على خَيْرٍ، وهذا الجَرُّ يُعَزِّزُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَوِيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ (كَيْفَ) ظَرَفَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِمَعْنَى: فِي أَيِّ حَالٍ، أَوْ: على أَيِّ حَالٍ. وَكَيْفَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَالسَّيرَافِيِّ اسْمٌ لَا ظَرَفٌ، فَتَكُونُ عِنْدَهُمَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى خَبَرِ الْإِبْتِدَاءِ مَعَ الْمُبْتَدَأِ، وَفِي مَوْضِعِ نَصْبٍ مَعَ غَيْرِهِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تَتَبَدَّى مِنَ الْإِبْدَالِ مِنْهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: كَيْفَ زَيْدٌ؟ أَصَحِّحْ أَمْ سَقِيمٌ؟ وَكَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ؟ أَرَاكِيأُ أَمْ غَيْرَ رَاكِبٍ؟. وَقِيلَ إِنَّ حَذْفَ الْخَافِضِ وَبَقَاءَ عَمَلِهِ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ إِلَّا فِيمَا يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ، وَإِنَّ قَوْلَ رُوَيْبَةَ يُعَدُّ مِنْ بَابِ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ⁽²⁾.

وَحَرْفُ الْجَرِّ الْمَحذُوفِ ذُكِرَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: "وَأَنَّ بَعْضَهُمْ قِيلَ لَهُ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ فَقَالَ: كَخَيْرٍ، أَيِ: على خَيْرٍ، وَقِيلَ الْمَعْنَى بِخَيْرٍ..."⁽³⁾.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْإِلْتِجَاءَ إِلَى الْإِزْيَاحِ يُخَلِّصُنَا مِنْ هَذَا الْحَذْفِ غَيْرِ الْمَقْبُولِ؛ عَلَى أَنَّ النَّصْبَ هُوَ الْأَصْلُ ظَرْفًا كَانَتْ (كَيْفَ)، أَوْ اسْمًا، كَمَا مَرَّ، وَهُوَ إِزْيَاحٌ يُسْنَهُمْ فِي تَوْكِيدِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مَوْضِعَ الْإِزْيَاحِ بِجَذْبِ الْإِتْبَاهِ إِلَيْهَا.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيمَا رَوِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ يُقَالُ فِي جَوَابِ: كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟: صَالِحٌ، عَلَى تَقْدِيرٍ: أَنَا صَالِحٌ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْجَوَابَ الَّذِي يَجِيءُ عَلَى وَفْقِ السُّؤَالِ هُوَ: صَالِحًا، عَلَى تَقْدِيرٍ: أَصْبَحْتُ صَالِحًا.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 410 / 3.

(2) انظر: سيويه، الكتاب: 311 / 2؛ المبرد، المقتضب: 178 / 3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحیط: 119 / 1؛ السيوطي، همع الهوامع: 225 / 4.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 12 / 3؛ المرادي، الجنى الداني: 84؛ السيوطي، همع الهوامع: 195 / 4؛ المالقي، رصف المباني: 200.

والقول نفسه في جواب: ما الذي فعلت: خير، على تقدير: الذي فعلت خيراً، على الرغم من أن القياس أن يقال: خيراً، على تقدير: فعلت خيراً، كما في جواب: ما فعلت؟: خيراً.

ومما يعد من ذلك قراءة أبي عمرو: «وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ...»⁽¹⁾، برفع (العفو) على أن (ما) اسم استفهام مبتدأ خبره (ذا) الموصولة وصلتها، ولذلك وقع جوابها مرفوعاً، ولم يصر إلى عد (ماذا) اسم استفهام في موضع نصب على المفعول به لثلاث يقع جوابها منصوباً (العفو) كما في قراءة غير أبي عمرو من القراء السبعة لتحقيق المناسبة بينها وبين جوابها، وهو الأحسن عند النحاة كما في قراءة النصب: «والتقدير: أنفقوا العفو، وهذا هو الأحسن، أعني أن يعتقد في حال الرفع كون (ذا) موصولة، وفي حال النصب كونها ملغاة، وفي غير الأحسن يجوز أن يقال بكونها ملغاة مع رفع جوابها، وموصولة مع نصبه...»⁽²⁾.

ولعل ما ألجأ النحاة إلى توهم كون (ماذا) مركبة من (ما) الاستفهامية، و(ذا) الموصولة -تحقيق المناسبة بين الجواب والسؤال رفعاً، ونصباً، ولا مخرج إلى ذلك؛ لأن انزياح اللسان من النصب إلى الرفع يخلصنا من هذا التوهم، ويحقق المناسبة فضلاً عن تحقيق معنى يكمن في توكيد الكلمة موضع الانزياح بجذب الانتباه إليها.

ومن ذلك أيضاً قراءة زيد بن علي «ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً»⁽³⁾ برفع (خير) ⁽¹⁾، وجاء في (الكشاف): «فإن قلت: لم رفع الأول، ونصب هذا؟ قلت: فصلاً بين جواب

(¹) البقرة: 219.

(²) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 408-409/2؛ جمال الدين محمد بن حسن بن محمد الفاسي الحلبي (ت: 656هـ)، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، دراسة وتحقيق الطالب سعد الشلاحي، رسالة لنيل درجة الماجستير من جامعة الكويت، بإشراف د. محمد الطويل، مارس (200م، ورقة: 159).

(³) النحل: 30.

المُقرّ، وجواب الجاحِد⁽²⁾، وَيَخْمِلُ السَّمِينُ الحَلِيّ كَلامَ الزُّغْشَرِيِّ السَّابِقِ عَلَى الْعُدُولِ: يُعْنِي أَنَّ هَؤُلَاءِ لَمَّا سُئِلُوا لَمْ يَتَلَعَّبُوا، وَأَطَبَقُوا الْجَوَابَ عَلَى السُّؤَالِ بَيْنَا مَكْشُوفًا مَفْعُولًا لِلْإِنْزَالِ، فَقَالُوا: خَيْرًا، وَأُولَئِكَ عَدَّلُوا بِالْجَوَابِ عَنِ السُّؤَالِ، فَقَالُوا: هُوَ أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ، وَلَيْسَ هُوَ مِنَ الْإِنْزَالِ فِي شَيْءٍ⁽³⁾.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾⁽⁴⁾ بَرَفَعِ (أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ) عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ مُضْمَرٍ عِنْدَ التَّحَاةِ، كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّ (مَا) اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ فِي مَوْضِعِ رَفَعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ خَبَرُهُ اسْمُ الْمَوْصُولِ (ذَا)، وَصِلَتْهُ لَتَحْقِيقِ الْإِنْسِجَامِ بَيْنَ السُّؤَالِ، وَجَوَابِهِ.

وَلَعَلَّ مَا يُحَقِّقُ هَذَا الْإِنْسِجَامَ عَلَى أَنَّ (مَاذَا) اسْمٌ اسْتِفْهَامٌ قِرَاءَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: (أُسَاطِيرُ) بِالنَّصْبِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: أُنْزِلَ أُسَاطِيرُ⁽⁵⁾. وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنَ الشَّعْرِ قَوْلُ لَبِيدٍ⁽⁶⁾:

أَلَا نَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أُنْخَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

عَلَى أَنَّ (نُخَبَ) الْمُسْتَبْقَ بِهَمْزَةٍ الْاسْتِفْهَامِ بَدَلٌ مِنْ (ذَا) الْاسْمِ الْمَوْصُولِ الْوَاقِعِ خَبَرًا عَنِ (مَا) الْاسْتِفْهَامِيَّةِ لَتَحْقِيقِ الْإِنْسِجَامِ - كَمَا مَرَّ - بَيْنَ السُّؤَالِ، وَجَوَابِهِ.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 214 / 1؛ الزغشري، الكشف: 407 / 2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 487 / 5.

(2) الزغشري، الكشف: 407 / 2.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 214 / 1.

(4) النحل: 24.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 206 / 7-207؛ الزغشري، الكشف: 406 / 2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 484 / 5.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 229 / 1؛ الفراء، معاني القرآن: 439 / 1؛ ثعلب، مجالس الثعلب: 462؛ ابن سيده، المخصص: 103 / 14.

(3) الانزياح من النصب إلى الرفع بعد (أن) الناصبة للمضارع المفصول عنها بـ(لا) النافية:

ذَكَرَ النُّحَاةُ⁽¹⁾ أَنَّ الْأَخْسَنَ أَنْ تُفْصَلَ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ عَنِ الْفِعْلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلدُّعَاءِ، أَوْ جَامِداً بـ(لا)، أَوْ (لَنْ)، أَوْ (لَمْ)، أَوْ حَرْفِ تَنْفِيسٍ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ (لا) الْفَاصِلَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُضَارِعِ الْأَصْلُ فِي (أَنْ) مَعَهَا أَنْ تُكُونَ نَاصِبَةً لِلْمُضَارِعِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُعْمَلُ فِي هَذَا الْفِعْلِ عَلَى خِلَافِ (لَنْ)، وَ(لَمْ)، وَحَرْفِ التَّنْفِيسِ الَّذِي يُعَدُّ الْعَامِلَ فِي رَفْعِ الْمُضَارِعِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ.

وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّزُ مَا أَذْهَبَ إِلَيْهِ أَنَّ مَا وَرَدَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْ مَوَاضِعَ رُفِعَ فِيهَا الْفِعْلُ بَعْدَهَا مَفْصُولَةٌ عَنْهُ بـ(لا) تَكَادُ تَكُونُ نَادِرَةً إِذَا أَطْمَأَنَّ الْبَاحِثُ، أَوْ الْقَارِئُ إِلَى مَا وَصَلَ إِلَيْنَا مِنْ شَوَاهِدَ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَمِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ، وَحَمْزَةَ، وَالْكَسَائِيِّ: «وَحَسِبُوا الْأَ تَكُونُ فِتْنَةً»⁽²⁾، بَرَفَعِ (تَكُونُ) عَلَى أَنَّ (أَنْ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، اسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ الْمَحْذُوفِ.

وَيُعَزَّزُ هَذَا الانزياح من النصب إلى الرفع قراءة القراء الآخرين بنصب (تَكُونُ) بـ(أَنْ) مَفْصُولَةٌ عَنْهُ بـ(لا).

وَقَدْ كَوَّنَ (أَنْ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ بِأَنَّ تَكُونُ مَسْبُوقَةٌ بِمَا يُنبِئُ عَنِ الْيَقِينِ، وَلِذَلِكَ تَوَهُمُ أَنَّ (حَسِبَ) فِي هَذِهِ الْآيَةِ لِلْيَقِينِ لَا لِلشَّكِّ إِذَا عُدَّتْ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَلِلشَّكِّ إِذَا عُدَّتْ نَاصِبَةً لِلْمُضَارِعِ، وَلَعَلَّ حَمْلَ الْآيَةِ عَلَى ظَاهِرِهَا يُعَزَّزُ كَوْنَهَا فِيهِ نَاصِبَةً لِلْمُضَارِعِ. وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ هَذَا الْقَيْدِ فَإِنَّ فِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدَ لَا تُخَضَعُ فِيهَا (أَنْ) لِسُلْطَانِهِ، كَمَا فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ⁽¹⁾:

(¹) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 292 / 1.

(²) المائدة: 71.

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تُدْتَوِ مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تُثَوِّلُ

على أن (أن) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ رُفِعَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ وَقُوعِهَا بَعْدَ مَا لَيْسَ بَيِّقِينَ (أَرْجُو، وَأَمْلُ)، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ جَعَلَتِ النُّحَاةَ يُخَضِّعُونَ هَذَا الشَّاهِدَ لِسُلْطَانِ التَّأْوِيلِ:

(1) أَتَاهَا نَاصِبَةٌ لِلْمُضَارِعِ عَلَى أَنَّهَا أَهْمِلَتْ حَمَلًا عَلَى (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مُخَفَّفَةً لَفَصِلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُضَارِعِ.

وَمِنْ إِهْمَالِهَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽²⁾:

يَا صَاحِبِي فَدَّتْ نَفْسِي نَفُوسَكُمْ وَحَيْثُمَا كُتُبًا لَقَيْتُمَا رَشَدًا

أَنْ تَقْرَأَنْ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَالْأُتَشْعِرَا أَحَدًا

على أن (أن) أَهْمِلَتْ حَمَلًا عَلَى (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَلَيْسَتْ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُسَبِّقْ بِفِعْلٍ يُثْبِتُ عَنِ الْعِلْمِ، وَالْبَيِّقِينَ، وَلَمْ يُفَصَّلْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمُضَارِعِ بِفَاصِلٍ.

(2) أَتَاهَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ عَلَى أَنْ وَقُوعُهَا مَوْقِعَ (أَنْ) النَّاصِبَةِ

شَادُّ، كَوُقُوعِ النَّاصِبَةِ مَوْقِعَهَا، كَمَا فِي قَوْلِ جَرِيرٍ⁽³⁾:

نُرْضَى عَنِ النَّاسِ إِنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْفِهِ أَحَدٌ

عَلَى أَنَّ الْقِيَاسَ رَفَعُ (يُدَانِينَا) كَمَا قِيلَ.

وَمَا أَهْمِلَتْ فِيهِ (أَنْ) حَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ قَوْلُ الْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ⁽¹⁾:

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 365 / 4؛ خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: 258 / 1.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 463 / 2، 366 / 45؛ ثعلب، مجالس الثعلب: 323؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 15 / 7.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 455-456 / 2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 204 / 2.

لِئَنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْدَ سَقَّةٌ إِنْ أَمِنْتَ مِنَ الرِّزَاحِ
أَنْ تُهْبِطِينَ بِلَا قُوٍّ مَ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

على أنَّ القولَ فيها في هذا الشَّاهد كالقول فيها في الشَّاهد السَّابقِ.

وَمِمَّا يُخْمَلُ عَلَى الشُّذُوزِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽²⁾:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ

على أنَّ في هذا القولِ شذوذَينِ أَحَدُهُمَا عَدَمُ الْفَصْلِ بَيْنَ (أَنْ) الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَالْآخَرُ إِهْمَالُهَا بَعْدَ الْعِلْمِ حَمَلًا عَلَى (مَا)، كَمَا مَرَّ⁽³⁾.

وَمِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ: «أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ»⁽⁴⁾، بَرَفْعٍ (يَرْجِعُ) عَلَى أَنْ (أَنْ) مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ لَوُقُوعِهَا بَعْدَ فِعْلِ الْيَقِينِ (يَرَوْنَ)⁽⁵⁾.

وقراءة أبي حنيفة، والشافعي، وأبان بنصب هذا الفعل، على أنَّ الرؤيةَ بَصَرِيَّةٌ.

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ أَنَّ النُّحَاةَ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُخَضِّعُوا لِلتَّائِيلِ، أَوْ التَّوَهُمِ - كُلُّ مَا لَا يُخَضِّعُ لِسُلْطَانٍ مَا تَوَصَّلُوا إِلَيْهِ مِنْ قَوَاعِدَ.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنْ بَابِ الْإِزْيَاجِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - قِرَاءَةُ ابْنِي مُجَاهِدٍ، وَعَبَّاسٍ: «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ»⁽⁶⁾، بَرَفْعٍ (يُتِمُّ)، عَلَى أَنْ (أَنْ) النَّاصِبَةِ أَهْمِلْتُ، كَمَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ الْبَصَرِيِّينَ، وَأَنَّهَا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ⁽⁷⁾.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 2 / 463؛ الفراء، معاني القرآن: 136 / 1؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 9 / 7.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4 / 367.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4 / 365-370.

(4) طه: 89.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4 / 368-370؛ 8 / 90-91.

(6) البقرة: 233.

(7) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 2 / 463-464.

ولا يَخْفَى أَنَّ الحَمَلَ عَلَى الانْزِيَا ح مِنَ النُّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ - أَوَّلَى مِنَ التَّوَهُّمِ،
والتَّوَهُّمُ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِنْبَاءٌ عَنْ مَعْنَى جَذِبِ الْإِثْبَاءِ إِلَيْهِ، وَهَجْراً لِهَذَا التَّوَهُّمِ.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى... أَلَا تَنَزَّرُ وَارِدَةً وَنَزَرَ أُخْرَى﴾⁽¹⁾،
عَلَى أَنَّ (أَنَّ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُؤَوَّلَ مِنْهَا، وَمِمَّا فِي حَيْزِهَا فِي مَوْضِعِ جَرٍّ
عَلَى الْبَدَلِ مِنْ (مَا) فِي (بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَى)، أَوْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى خَبَرٍ مُبْتَدَأٍ
مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: ذَلِكَ أَنَّ لَا تَنَزَّرُ، أَوْ: هُوَ أَنَّ لَا تَنَزَّرُ، أَوْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ،
وَالْتَّقْدِيرُ: أَغْنَى أَنَّ لَا تَنَزَّرُ⁽²⁾.

وَلَيْسَ بِمُسْتَبْعَدٍ حَمْلُ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى الانْزِيَا ح مِنَ النُّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ
أَنَّ النُّصْبَ لَمْ يُقْرَأْ بِهِ.

(4) الانْزِيَا ح مِنَ نَصْبِ الْمَعْطُوفِ عَلَى اسْمِ (إِنَّ) إِلَى رَفْعِهِ:
مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ ذَلِكَ:

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾⁽³⁾، بِنَصْبِ (وَمَلَائِكَتَهُ) عَطْفًا عَلَى
اسْمِ (إِنَّ)، عَلَى أَنَّ خَبَرَهَا (يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ
يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ، أَوْ أَنَّهُ خَبَرٌ عَنْ (وَالْمَلَائِكَةِ)، وَأَنَّ خَبَرَ لَفْظِ الْجَلَالَةِ مَحذُوفٌ؛ لِأَنَّ
فِي الصَّلَاتَيْنِ تَغَايُرًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم
مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ...﴾⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ (وَمَلَائِكَتَهُ) مَعْطُوفَةٌ عَلَى فَاعِلِ (يُصَلِّي)
الْمُسْتَبَرِّ وَجَوِبًا، وَهُوَ عَطْفٌ جَائِزٌ لَوْجُودِ الْفَاصِلِ بَيْنَهُمَا (عَلَيْكُمْ)، أَوْ مُبْتَدَأٌ حُذِفَ
خَبَرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النُّحَاةَ قَدْ ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ

(1) النجم: 36-38.

(2) انظر: السمين الحلي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 102/10-103.

(3) الأحزاب: 56.

(4) الأحزاب: 43.

حَذَفُ الْخَبَرِ الْمَذْلُومِ عَلَيْهِ بِالْخَبَرِ الْآخِرِ إِذَا اخْتَلَفَ مَذْلُومٌ هَذَيْنِ الْخَبَرَيْنِ إِذَا صِيرَ إِلَى أَنْ صَلَاةَ اللَّهِ تُغَايِرُ صَلَاةَ الْمَلَائِكَةِ⁽¹⁾.

وقراءة ابن عباس المروية عن أبي عمرو بن العلاء: (وملائكته) بالرفع، فيها وجهان:

(أ) أَنْ تُكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى مَحَلِّ اسْمٍ (إِنْ) قَبْلَ دُخُولِهَا.

(ب) أَنْ تُكُونَ مُبْتَدَأَ خَبَرٍ مَحذُوفٍ، عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ.

ولعل في حَمَلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ عَلَى الْإِزْيَاحِ لِتَحْقِيقِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِزْيَاحِ - هَجْراً لِلتَّأْوِيلِ، وَالتَّقْدِيرِ.

وَيَتَكَيُّ التَّوْلِيدِيُّونَ التَّخْوِيلِيُّونَ الَّذِينَ تَبِعَهُمْ إِبْرَاهِيمُ مُصْطَفَى فِي (إِحْيَاءِ النَّحْوِ) عَلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ (إِنْ) مُبْتَدَأٌ لَا اسْمُهَا عَلَى أَنَّ الْفَتْحَةَ حَرَكَةُ اقْتِضَاءٍ اقْتَضَتْهَا طَبِيعَةُ اللَّغَةِ؛ لِأَنَّ (إِنْ) عِنْدَهُمْ عُنْصُرٌ مِنْ عَنَاصِرِ التَّخْوِيلِ حِيَاءٌ بِهِ لَا جَلَّ الْمَعْنَى، وَهُوَ التَّوْكِيدُ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾⁽²⁾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا
وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ﴾⁽³⁾، عَلَى أَنَّ (وَالصَّابِئِينَ) فِي هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمٍ (إِنْ) فِي اللَّفْظِ،
وَالْمَوْضِعِ.

وَلَكِنْ هَذَا الْعَطْفُ لَا يُطَالِعُنَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحاً فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ

(¹) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 126 / 9، 141؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 232 / 14؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 248 / 7.

(²) البقرة: 62.

(³) الحج: 17.

يَحْزَنُونَ»⁽¹⁾، برفع (والصائبون) في قراءة الجمهور، وللثخوين في هذه القراءة تسعة أوجه⁽²⁾.

(1) أن يكون مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الأول عليه، والتقدير: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر، والصائبون كذلك، كما في: إن زيدا وعمراً قائم، على أن التقدير: إن زيدا قائم وعمرو كذلك، وأن النية فيما بعد الواو التأخير، وهو قول البصريين.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُ (إِنَّ) هُوَ الْمَحذُوفُ، كَمَا فِي قَوْلِ مَالِكِ بْنِ الْعَجْلَانِ⁽³⁾:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ

على أن التقدير: ونحن راضون، وأنت كذلك.

وقول ضابغ البرجمي⁽⁴⁾:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارُ بِهَا لَغَرِيبُ

على أن التقدير: فَإِنِّي غَرِيبٌ وَقَيَّارُ بِهَا غَرِيبٌ، على أن المحذوف خبر (قيار) لوجود اللام المزحلقة في خبر (إن)؛ لئلا تقع هذه اللام في خبر المبتدأ؛ لأن وقوعها فيه يعد من باب القلة، والضرورة الشعرية.

ومن ذلك قول بشر بن خازم⁽⁵⁾:

وَلَا فَاغْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

(1) المائة: 69.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 353/4-362؛ الزمخشري، الكشاف: 631/1-632؛ الفراء، معاني القرآن: 312/1؛ الزجاج، معاني القرآن وإعراب: 237/1.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 608/2، 354/4.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 17/2، 354/4.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 276/4؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 69/8.

على أن التّقدير: أنا بُغاة وأنتم كذلك.

ويمكن أن يكون ضمير الرّفْع المتّصل (أنتم) حالاً محلّ ضمير النّصب (وإياكم)، فيكون الخبر لاسم (إن)، وما عطّف عليه في هذا الشّاهد الشّعريّ.

وللتّقديم، والتّأخير في هذه الآية، والشّاهد الشّعريّ فائدة تكمن في التّنبية على أن الصّابئين يتاب عليهم بقيد صيحة الإيمان كما ذكر الزّمخشريّ: "فائدة التّنبية على أن الصّابئين يتاب عليهم إن صحّ منهم الإيمان، والعمل الصّالح، فما الظنّ بغيرهم؟ وذلك أن الصّابئين أتين هؤلاء المَعْدُوْدِينَ ضلّالاً وأشدّهم عِتياً، وما سمّوا صابئين إلاّ أنّهم صَبَّؤا عن الأديان كلّها أي خرّجوا، كما أن الشّاعر قدّم قوله (وأنتم) تنبية على أن المخاطبين أوغلّ في الوصف بالبغي من قومه حيث عاجل به قبل الخبر الذي هو بُغاة لئلاّ يدخل قومه في البغي قبلهم مع كونهم أوغلّ فيه منهم، واثبت قدماً، فإن قلت: فلو قيل (والصابئين، وإياكم) لكان التّقديم حاصلًا، قلت لو قيل هكذا لم يكن من التّقديم في شيء؛ لأنّه لا إزالة فيه عن موضعيه، وإنّما يقال مقدّم، ومؤخّر للمزال لا القارّ في مكانه، وتجرى هذه الجملة مجرى الاعتراض"⁽¹⁾.

(2) أن يكون معطوفاً على المبتدأ بعد (إن) التي تُعدّ حرف جواب بمعنى (نعم)؛ على أن الخبر (من آمن...) خبر للمبتدأ، وما عطّف عليه، وأن السّؤال الذي جاءت (إن) جواباً عنه مقدّر.

(3) أن يكون معطوفاً على الضمير المتّصل في (هاذوا)، وهو واو الجماعة، وهو قول الكسائيّ ردّه الفراء⁽²⁾، والزّجاج⁽³⁾؛ لأنّ فيه مشاركة الصّابئ لليهودي في اليهوديّة على الرّغم من أنّه غير يهودي، وعطف الظّاهر على الضمير المتّصل الذي في محلّ

(1) الزّمخشري، الكشاف: 632/1، وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 355-354/4.

(2) انظر: معاني القرآن: 312/1.

(3) انظر: معاني القرآن: 213/1.

رَفَعَ دُونَ تَأْكِيدِهِ، وَهُوَ عَطْفٌ لَمْ يُقَيِّدْهُ الْكَسَائِيُّ بِإِعَادَةِ الضَّمِيرِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مُتَفَصِّلاً، وَتَوْكِيداً.

(4) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى مَوْضِعِ اسْمٍ (إِنْ) قَبْلَ دُخُولِهَا، وَفِي هَذَا الْعَطْفِ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ لِلتُّحَاةِ:

- أ. الْمَنَعُ مُطْلَقاً، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ التُّحَاةِ.
- ب. الْجَوَازُ بِقَيِّدِ ذِكْرِ الْخَبَرِ قَبْلَ ذِكْرِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.
- ج. الْجَوَازُ بِقَيِّدِ كَوْنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ مِمَّا لَا تُظْهَرُ عَلَى آخِرِهِ عِلَامَةُ النُّصْبِ لِرُزَالِ الْمُخَالَفَةِ اللَّفْظِيَّةِ، كَمَا فِي: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ.
- د. الْجَوَازُ مُطْلَقاً، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكَسَائِيِّ، كَمَا مَرَّ، وَكَمَا فِي: إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ، وَإِنْ زَيْدٌ وَعَمَرٌ ذَاهِبَانِ.

(5) أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأَ خَبَرِهِ (مَنْ آمَنَ...) عَلَى أَنْ خَبَرَ (إِنْ) مَحْذُوفٌ، وَهُوَ قَوْلُ هِشَامِ بْنِ مُعَاوِيَةَ.

(6) أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأَ حَذَفِ خَبَرِهِ، عَلَى أَنَّهُ لَا يُنَوَى بِهِ التَّأْخِيرُ.

(7) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى اسْمٍ (إِنْ) لَفْظاً عَلَى أَنَّهُ جَاءَ عَلَى لُغَةِ بَنِي الْحَرِثِ، وَغَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُلْزِمُونَ الْمُشَى الْآلِفَ فِي الْأَوْضَاعِ الْإِغْرَابِيَّةِ الثَّلَاثَةِ، كَمَا فِي: رَأَيْتُ الزَّيْدَانَ، وَمَرَرْتُ بِالزَّيْدَانَ، وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الْوَجْهَ فَاسِدٌ، وَضَعِيفٌ.

(8) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى اسْمٍ (إِنْ) لَفْظاً عَلَى أَنَّ عِلَامَةَ نَصْبِهِ فَتْحَةُ التَّوْنِ الَّتِي هِيَ حَرْفُ الْإِغْرَابِ، كَمَا فِي الزَّيْتُونِ، وَأَضْرَابِهَا، وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَحْصُورَةٌ فِي الْيَاءِ دُونَ الْوَاوِ.

(9) أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفاً عَلَى اسْمٍ (إِنْ)؛ لِأَنَّ عَمَلَهَا لَمْ يَظْهَرْ فِيهِ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، عَلَى أَنَّ هَذَا الْمَعْطُوفَ بَقِيَ عَلَى رَفْعِهِ.

وَلَعَلَّ فِي الْإِلْتِجَاءِ إِلَى الْإِثْرِيَّاحِ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ تَخْلُصاً مِنْ حَمْلِ الْقُرْآنِ عَلَى التَّأْوِيلِ، وَالتَّوَهُّمِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الظَّاهِرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مُخَوِّجٌ، أَوْ دَاعٍ فَضْلاً عَنِ الْمَعْنَى الَّتِي ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فِي (الْكَشَافِ): مِنْ حَيْثُ إِنَّ الصَّابِثِينَ لَيَسُوا

كالآخرين المذكورين، وهو معنى يوجب الانزياح، والقطع اللذين يفرضان سلطانهما على القارئ، أو السامع للتفكير في سر هذه المخالفة، وهو تفكير ينبئ عن تأكيد هذه الكلمة موضع الانزياح، فيكون هذا الاسم مغطوفاً على اسم (إن)، ومنع من ظهور الفتح حركة الانزياح الإعرابي.

ولعل ما يعزز هذا الانزياح دون الالتجاء إلى التأويل، والثوهم - قراءة أبي وكعب، و عثمان بن عفان، وعائشة، والجحدري، وسعيد بن جبير، وغيرهم: (الصائين) بالياء، على الرغم من مخالفتها لحظ المصحف.

• قراءة الجمهور: «وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله...»⁽¹⁾، يرفع (ورسوله)، وهي قراءة فيها ثلاثة أوجه⁽²⁾:

(1) أنه مبتدأ خبره مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: ورسوله بريء منهم.

(2) أنه مَظُوفٌ عَلَى الضمير المُسْتَتِرِ فِي الْخَبَرِ.

(3) أنه مَظُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ اسْمِ (إن).

ولعل الالتجاء إلى الانزياح يخلصنا من هذه التأويلات، وهو التجاء تُعَزِّزُهُ قِراءةُ عيسى بن عمر، وزيد بن علي، وابن أبي إسحق: (ورسوله) عطفاً على لفظ الجلالة اسم (أن)، وهو الأولى، وقيل إنه مفعول معه.

وفي العربية شواهد أخرى تُعَزِّزُ هذا الانزياح:

• قول العرب، كما يفهم: إنيك وزيد ذاهبان.

• قول ضابئ البرجمي، كما مر⁽³⁾:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَّارٌ بِهَا لَعَرِيبُ

(1) التوبة: 3.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 6/7؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 5/6؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 8/131.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4/358.

عَلَى أَنْ (قِيَارَ) مَعْطُوفٌ عَلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، اسْمٌ (إِنْ).

• قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽¹⁾:

يَا لَيْتَنَا وَهَمَّا نَخْلُو بِمَنْزِلَةٍ حَتَّى يَرَى بَعْضُنَا بَعْضًا وَتَأْلِفُ

عَلَى أَنْ (وَهَمَّا) مَعْطُوفٌ عَلَى اسْمِ (لَيْتَ)، وَهُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِينَ.

• قَوْلُ جِرَانَ الْعُودِ⁽²⁾:

يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَمَيْسُ فِي بَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَيْنِسُ

عَلَى أَنْ (أَنْتِ) ضَمِيرُ الرَّفْعِ الْمُتَفَصِّلِ عَظْفٌ عَلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ اسْمٌ (إِنْ).

• قَوْلُ بَشْرِ بْنِ خَازِمٍ⁽³⁾:

وَلَا فَاغْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ

عَلَى أَنْ (أَنْتُمْ) ضَمِيرُ الرَّفْعِ الْمُتَفَصِّلِ عَظْفٌ عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِينَ اسْمٌ (إِنْ).

(5) الْإِنْزِيَاخُ مِنْ نَصَبِ نَعْتِ اسْمِ (إِنْ) إِلَى رَفْعِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِي:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ: «قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَاقُومَ الْغُيُوبِ»⁽⁴⁾، يَرْفَعُ

(عَلَاقُومَ الْغُيُوبِ)، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَوْجَةٌ مِنْهَا⁽⁵⁾:

(1) أَنْ يَكُونَ خَبَرًا ثَانِيًا لِلْمُبْتَدَأِ (هُوَ).

(2) أَنْ يَكُونَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ.

(3) أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي (يَقْذِفُ).

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 358 / 4؛ الفراء، معاني القرآن: 311 / 1.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 376 / 4؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 69 / 8.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 276 / 4.

(4) سبأ: 48.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 201 / 9؛ الزخشي، الكشاف: 295 / 3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 292 / 7.

(4) أن يكون نعتاً لفاعل (يقذف) المستتر على مذهب الكسائي.

(5) أن يكون نعتاً لمحل (إن) واسمها.

(6) أن يكون نعتاً لاسم (إن)، وهو ياء المتكلم على المحل⁽¹⁾.

ولعل ما يعزز كونه نعتاً لاسم (إن)، أو بدلاً منه على الرغم من كون هذا البدل مشتقاً - قراءة زيد بن علي، وعيسى بن عمر، وابن أبي إسحق بالنصب، وقيل إنه نصب على المذح.

أفلا تكفي هذه القراءة بأن تكون مما يعزز الانزياح من النصب إلى الرفع لتحقيق المعنى المراد، وتؤكد هذه اللفظة موضع الانزياح.

• قول العرب: إنهم أجمعون ذاهبون؛ خطأ سيئونه هذا القول: "وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإلك وزيد ذاهبان، وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال: هم، كما قال:

ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً

على ما ذكرت⁽²⁾.

والقول نفسه مع أبي البركات الأنباري: "وأما ما حكاؤه عن بعض العرب: إنك وزيد ذاهبان، فقد ذكر سيئونه أنه غلط من بعض العرب، وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه، كما قالوا: ما أغفله عنك شيئاً...⁽³⁾.

وقيل إن الناس أخذوا على سيئونه في تغليطه العرب: "وأخذ الناس عليه في ذلك من حيث إنه غلط أهل اللسان وهم الواضعون، أو المتلقون من الواضع، وأجيب بأنهم بالنسبة إلى عامة العرب غلطون...⁽¹⁾.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 201 / 9، 358 / 4؛ الزمخشري:

295 / 3؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 313 / 14؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 92 / 7.

(2) سيئونه، الكتاب: 155 / 2.

(3) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 191 / 1.

وَلَا شَكُّ فِي أَنَّ قَوْلَ أَبِي الْبَرَكَاتِ الْأَنْبَارِيِّ يُؤَكِّدُ أَنَّ الْإِنْزِيَّاحَ مَقْصُودٌ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ الْوَاضِعَ، أَوْ الْمُتَلَقِّيَّ يَتَكَلَّمُ عَلَى سَلِيْقَتِهِ، وَسَجِيَّتِهِ فِي الْأَصْلِ، وَلِذَلِكَ فَهُوَ قَاصِدٌ رَاغِبٌ فِي الْإِنْزِيَّاحِ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِنْزِيَّاحِ بِجَذْبِ الْإِتِّبَاهِ إِلَيْهَا بِالْمُخَالَفَةِ الْإِغْرَائِيَّةِ، وَلِذَلِكَ اسْتَبْدِلَ (أَجْمَعُونَ) بِـ (أَجْمَعِينَ) فِي هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي وَصِمَ بِالْغَلْطِ.

(6) الْإِنْزِيَّاحُ مِنَ النُّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ إِلَى الرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ:

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ ذَلِكَ:

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «...فَأَوَّلَى لَهُمْ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ»⁽²⁾، عَلَى أَنَّ فِي (طَاعَةً) خَمْسَةَ أَوَاجِهٍ⁽³⁾:

أ. أَنْ تَكُونَ خَبَرَ (فَأَوَّلَى).

ب. أَنْ تَكُونَ صِفَةً لـ (سُورَةٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ...»⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الْوَجْهِ بَعْدًا لِكثَرَةِ الْفَوَاصِلِ.

ج. أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ مَحْذُوفٌ عَلَى أَنَّ مُسَوِّغَ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا عَطْفُ (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ) عَلَيْهَا، وَالتَّقْدِيرُ: طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ أَمْثَلُ.

د. أَنْ تَكُونَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَمَرْنَا طَاعَةً.

ه. أَنْ تَكُونَ مُبْتَدَأً خَبَرُهُ شِبْهُ الْجُمْلَةِ (لَهُم).

وَقَدْ عَدَّ النُّحَاةَ⁽⁵⁾ (طَاعَةً) مِنْ بَابِ الْمُبْتَدَأِ الْمَحْذُوفِ وَجُوبًا؛ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْهُ بِمَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ حِيَاءً بِهِ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِفِعْلِهِ كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: سَمِعَ وَطَاعَةً، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ

(1) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 358 / 4.

(2) محمد: 20-21.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 700 / 9؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: 308 / 2.

(4) محمد: 20.

(5) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 221 / 2.

المثوهم: أسمع سَمْعاً، وأطيع طاعةً، على أن الفعل حُذِفَ اكتفاءً بدلالة مصدره عليه، ثم عُدِلَ إلى الرفع للإنباء عن الدوام، وهذه الدلالة تُبَدَى من جعل الجملة الفعلية اسمية، على أن الاسمية أدلُّ على الثبوت والدوام من الفعلية؛ ولذلك أوجبوا حذف المبتدأ حملاً على إعطاء الفرع حكم الأصل الذي يكون فيه المصدر منصوباً أغنى عن ذكر الفعل العامل فيه، على أن هذا الفعل حُذِفَ وجوباً.

وبعد فإن السَّيْرَ في فلك ثوهم الشُّحَاة في هذه المسألة يفرض علينا أن نلجأ إلى حمل ما عدَّ شاهداً منها على الانزياح من النصب إلى الرفع لتحقيق إفادة الدوام، كما قيل فضلاً عن جذب الانتياب إلى هذه الكلمة موضع الانزياح الذي يُفضي إلى توكيدها، فلا مخرج إلى ثوهم كونها مرفوعة؛ لأنها كما مرَّ منصوبة على المصدر منع من ظهور الفتحة حركة الانزياح.

ومِمَّا يُعَدُّ من ذلك قول الشاعر⁽¹⁾:

وقالت حنان ما أئى بك ههنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

على أن الأصل: أئحئن عليك حناناً، ثم حُذِفَ الفعل، وهو حَذَفَ صَيْرَ بعده إلى رفع هذا المصدر للدلالة على الدوام والثبوت، كما مرَّ.
وقول الراجز:

شكا إليّ جملي طول السرى

صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى

ومِمَّا جاء فيه هذا المصدر منصوباً قوله تعالى: ﴿فاصبر صبراً جميلاً﴾⁽²⁾.

(7) الانزياح من نصب الاسم المُستثنى في الكلام الثام المُثبت إلى الرفع:

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 221 / 1.

(2) المعارج: 5.

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدُوَّ مِنْ ذَلِكَ:

- قراءة جناح بن حَبِيشٍ: «فَسَجِدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى...»⁽¹⁾ بَرَفَعَ (إِبْلِيسُ)، وقراءة أبي عمرو، وابن مسعود: «ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ»⁽²⁾، وقراءة أبي، والأغمش، وعبد الله بن مسعود: «فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ»⁽³⁾.
- قَوْلُ أَبِي هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ»⁽⁴⁾.
- قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽⁵⁾:

لِدَمِ ضَائِعٍ تُغَيِّبُ عَنْهُ أَقْرَبُوهُ إِلَّا الصَّبَا وَالذَّبُورُ

- قَوْلُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ: أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ إِلَّا أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمِ»⁽⁶⁾.
- من الأمثلة التي ذكرها سيبويه: لَا فَعْلَنُ كَذَا، وكذا إِلَّا حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا، وكذا...»⁽⁷⁾.

وما مرَّ مِنْ مَرْفُوعَاتٍ بَعْدَ (إِلَّا) فِي الِاسْتِثْنَاءِ التَّامِّ الْمُثَبَّتِ - يُحْمَلُ عِنْدَ النُّحَاةِ عَلَى مَا يَأْتِي:

- (1) على أنه مُبْتَدَأٌ مَذْكُورُ الْخَبَرِ، أَوْ مَحْدُوفُهُ.
- (2) على أن (إِلَّا)، وما بعدها نَعْتٌ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ.
- (3) على أنه بَدَلٌ مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ.
- (4) على أنه عَطْفُ بَيَانٍ.

(1) البقرة: 34.

(2) البقرة: 83.

(3) البقرة: 249.

(4) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 42؛ ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، والأثر: 321/1.

(5) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 43.

(6) انظر: ابن مالك، شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: 41.

(7) سيبويه، الكتاب: 342/2.

(5) على أنه معطوف على ما قبله على المذهب الكوفي؛ لأن (إلا) عندهم حرف عطف بقيد أن يكون الخبر غير مذكور.

(6) أن الكلام المثبت يؤهم فيه النفي، وهو تؤهم يصير الاستثناء تاماً منفيًا.

ويحمل المجرور على البدل من المستثنى منه، أو على عطف البيان، أو التعت مع (إلا) للمستثنى منه، أو العطف عليه.

ويظهر لي أن هذا الرفع، أو الجر في هذه المسألة يمكن أن يحمل على أن المتكلم قد قصده، ورغب فيه، ليجذب انتباه السامع، أو السامعين إليه، ليتحقق توكيده، ومخوريته، على أن الحركة الإعرابية الأصيلة قد منع من ظهورها حركة انزياح لسان المتكلم للإلباء عن هذه المخورية.

وليكتمل الحديث عن أسلوب الاستثناء؛ رأيت أن أتحدث عن بعض المسائل في هذا الأسلوب يمكن أن تدور في فلك الانزياح:

• قوله تعالى: ﴿فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾⁽¹⁾: غويز بين تمييز العددين (ألف سنة)، و(خمسين)، إذ جاء الأول بلفظ السنة، والثاني بلفظ العام؛ لأن تكرير اللفظ الواحد حقيق بالاجتناب في البلاغة إذا جاء لأجل التفخيم، أو التهويل، وغيرهما مما يقصده المتكلم، كما ذكر الزمخشري⁽²⁾، وقيل إن الخمسين خص بلفظ العام؛ لأن العرب تعبر عن الحصب بالعام، وعن الجذب بالسنة.

ويظهر لي أن هذا الانزياح مقصود مراد للإلباء عن ذلك المعنى.

• له علي مئة إلا عشرون إلا عشرة إلا خمسة: رفع (عشرون) ما بعد (إلا) يؤدي إلى عدم إخراجها من المستثنى منه (مئة)؛ لأن (إلا) في هذا المثال بمعنى (غير)، فتكون هي وما بعدها صفة لما قبلها (مئة) على أن المراد: له علي مئة غير عشرين، ويكون الباقي

(1) العنكبوت: 14.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 9/13؛ الكشف: 200/3.

في هذا المثال خَمْسَةٌ وَتِسْعِينَ (95)، أو خَمْسَةٌ وَثَمَانِينَ (85) على حَسَبِ الوسائل الثلاث في هذه المسألة:

- (1) العِشْرُونَ لَا تُسْقَطُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، كَمَا مَرَّ.
- (2) الأَعْدَادُ الْفَرْدِيَّةُ تُجْمَعُ ثُمَّ تُطْرَحُ مِنْهَا الْأَعْدَادُ الزَّوْجِيَّةُ: [مئة + 5] - 10 = 95.
- (3) يُطْرَحُ الْمُسْتَثْنَى الْآخِيرُ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ، ثُمَّ يُطْرَحُ الْبَاقِي مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ: مئة - 10 = 95.

- (4) تُجْمَعُ الْمُسْتَثْنَايَا بَعْدَ (إِلَّا) ثُمَّ تُطْرَحُ مِنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ: 100 - (5+10) = 85.
- وَذَكَرَ مُحَقِّقُ كِتَابِ (المساعد على تسهيل الفوائد)⁽¹⁾ أَنَّ الْبَاقِيَ خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ أَكْثَاءً عَلَى التَّصْحِيحِ فِي هَامِشِ الْمَخْطُوطَةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمُثَبَّتَ فِي الْمُتَنِ خَمْسَةٌ وَتِسْعُونَ (95)، وَهُوَ الصَّحِيحُ، كَمَا مَرَّ.
- الْعَطْفُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى الْمَنْصُوبِ الْمُقَدَّمِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ: تُحَدِّدُ حَرَكَةُ الْمَعْطُوفِ الْإِعْرَابِيَّةَ عَلَى حَسَبِ مَا يَأْتِي:

- (1) وَجُوبُ نَصْبِهِ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ مُقَدِّمًا عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: قَامَ إِلَّا زَيْدًا وَعَمْرًا الْقَوْمُ.
 - (2) جَوَازُ النَّصْبِ، وَالرَّفْعُ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ مُؤَخَّرًا فِي الْمِثَالِ السَّابِقِ عَنِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، كَمَا فِي: قَامَ إِلَّا زَيْدًا الْقَوْمُ وَعَمْرُو، وَعَمْرًا، عَلَى أَنَّ النَّصْبَ أَوْلَى عِنْدَ الثُّبَاتِ، وَأَنَّ الرَّفْعَ مَحْمُولٌ عَلَى تَوْهْمِ كَوْنِ الْمَعْنَى فِي هَذَا الْمِثَالِ: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ، وَلِذَلِكَ عَطِفَ الْمَرْفُوعُ عَلَى (زَيْدٌ) فِي هَذَا التَّوْهْمِ.
- وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الرَّفْعَ يَعُودُ إِلَى الرَّغْبَةِ فِي تَحْقِيقِ الْإِنْزِيَاكِ، أَوْ اسْتِيفَالِ الضَّمَّةِ بِالْفَتْحَةِ لِجَذْبِ الْإِتْبَاهِ إِلَى اللَّفْظَةِ الْمَحْوَرِيَّةِ فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ، وَهِيَ الْمَعْطُوفُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذَا الْمَعْطُوفِ أَنْ يَتَّبَعَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ فِي الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةَ إِذَا لَمْ يَتَوَقَّطْ، أَوْ الْاسْتِيفَانُ.

(¹) انظر: 578/1.

• ما لي إلا أبوك أحد: يفهم ممّا في كتاب سيبويه⁽¹⁾ أن بغض العرب يحدث قلباً إغريباً في أسلوب الاستثناء، وهو قلب يكمن في تصنيف التابع، وهو المستثنى - متبوعاً، وتصنيف المتبوع، وهو المستثنى منه - تابِعاً: "وحدّثنا يونس أن بغض العرب - الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً، وإن شئت قلت: ما لي إلا أبوك صديقاً، كالك قلت: لي أبوك صديقاً، كما قلت: من لي إلا أبوك صديقاً، حيث جعلته مثل: ما مررت بأحد إلا أباك خيراً منه، ومثله قول الشاعر، وهو الكَلْحَبَةُ الثعلبي:

[أمرتكم أمري بمنقطع اللوى] ولا أمر للمغصبي إلا مضيعاً

كأنه قال: للمغصبي أمر مضيعاً، كما جاز: فيها رجل قائماً، وهذا قول الخليل رحمه الله، وقد يكون أيضاً على قوله: لا أحد فيها إلا زيداً⁽²⁾، على أن (أبوك) في هذا المثال متبوع (مبدل منه)، وأن (أحد) تابع (بدل).

وذكر ابن عقيل⁽³⁾ أنه لا يمكن جعل (أحد) في هذا المثال بدلاً من (أبوك) وخذّه؛ لأنه لو جعل كذلك لأدى إلى استعمال (أحد) في الإيجاب، ولذلك جعله بدلاً من (أبوك)، و(إلا)، على أنه من باب بدل الشيء من الشيء، فيكون قولك: ما قام إلا زيد أحد - في قوة قولك: ما قام غير زيد أحد.

وذكر ابن الضائع أن المعروف في اللغة أن ينصب المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه، وهو عند ابن عصفور من باب القليل الذي لا يقاس عليه، وإنه لغيّة ضعيفة.

ويتبدى لي أن ما ذكره سيبويه يمكن أن يخمل على قصد المتكلم، ونيت، ورغبته في هذه المخالفة، أو في النزاح لسانه عن المشهور الشائع لتحقيق معنى من خلال جذب الانتباه إلى موطن هذه المخالفة، كما في: خرق الثوب المسمار، وكسر الزجاج الحجر،

(1) انظر: 337/2-338.

(2) سيبويه، الكتاب: 337/2-338.

(3) انظر: المساعد على تسهيل الفوائد: 567/1؛ أبو حيان النحوي، ارتشاف الضرب: 307/2.

وأضرابهما، وهي مخالفة تكمن في تقديم المستثنى على المستثنى منه دون نصبه لتحقيق أمن اللبس بينهما.

والقول نفسه في تصنيف المتكلم المستثنى منه مستثنى، والمستثنى مستثنى منه قاصداً، وراغباً في هذا القلب لجذب الانتباه إلى موطن هذا القلب، على الرغم من استعمال (أحد) في الإيجاب؛ لأن ما بعد (إلا) في الكلام المنفي موجب، كما في قولك: ما جاء القوم إلا علي، أو علياً، على أن المعنى: جاء علي، وهي مخالفة منوئية، ومراعاة.

ولا يصح استثناء (أحد) من (أبوك)؛ لأنه لا يشتمل على جماعة ليخرج منه المستثنى إلا إذا توهم بأن هنالك مضافاً مَحذوفاً، والتقدير: ما لي إلا قوم أبوك أحد.

ويمكن أن يُحمل هذا القول على أن المراد التقليل من شأن (أبوك)، والخط من قدره؛ لأن غيره -أي كان- أفضل منه في هذه المسئلة.

ويمكن أن يتوهم أن الأصل: ما لي أحد إلا أبوك، على أن المتكلم نسي، أو تناسى أنه قد ذكر المستثنى منه قبل (إلا)، فتابع كلامه بذكر ما قد نسيه، أو تناساه، وهو (أحد).

- (8) وفي العربية شواهد أخرى حدث فيها انزياح من النصب إلى الرفع، منها:
- قراءة قوله تعالى: «وقولوا حطة نغفر لكم خطاياكم...»⁽¹⁾، برفع (حطة)، ونصبها، على أن الرفع على خبر مبتدأ مَحذوف، والتقدير: أمرنا حطة، أو: مسألنا حطة، وأن النصب على المفعول المطلق المَحذوف عاملة، والتقدير: حطّ عنا ذنوبنا حطة.
 - وذكر الزمخشري⁽²⁾ أن الأصل النصب على تقدير: حطّ عنا ذنوبنا حطة، ولكنها رفعت لتعطي معنى الثبوت، كما في قول الشاعر⁽³⁾:

(1) البقرة: 58.

(2) انظر: الكشاف: 283 / 1؛ وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 373 / 1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 222 / 1؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 282 / 1.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف: 283 / 1؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 373 / 1.

شكا إلی جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى

على أن الأصل: صبراً عليّ، فيكون (صبراً) منصوباً على المصدر، والتقدير: اصبر صبراً.

وذهب ابن عطية⁽¹⁾ إلى أن الرفع مخمّل على الحكاية، على أنها في الأصل منصوبة، ومنع من ظهور حركة النصب حركة الحكاية؛ لأنهم أمروا أن يقولوها مرفوعة.

ويمكن إخضاع هذه القراءة لسُلطان الترّيخ من النصب إلى الرفع، وقد يتوهم أن الترّيخ من الرفع إلى النصب على أنه الأصل؛ لأن الجملة الاسمية أكثر ثباتاً.

• قراءة الشذوذ: «وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حُسباناً»⁽²⁾، برفع (الشمس، والقمر) ونصب (حُسباناً) على المبتدأ على أن الخبر مَحذوف تقديره: والشمس، والقمر مَجْعولان حُسباناً، أو مخلوقان حُسباناً.

ويتبدى لي أن الأصل النصب كما في قراءة الجمهور عطفاً على (الليل سكناً)؛ وبذلك يتحقق الترّيخ من النصب إلى الرفع لتوكيد الكلمتين موضع الترّيخ، ولعل ما يعزّز ذلك بقاء (حُسباناً) منصوبة على الرغم من أن من حقها الرفع أيضاً⁽³⁾.

• قراءة أبي حيوة: «يا أيها النبي إنا أحللنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن وما ملكت يمينك مما أفاء الله عليك وبنات عمك وبنات عماتك وبنات خالك وبنات خالاتك اللاتي هاجرن معك وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي...»⁽⁴⁾، برفع (وامرأة مؤمنة) على المبتدأ على أن الخبر مَحذوف تقديره: وامرأة مؤمنة أحللناها لك.

(1) انظر: تفسير ابن عطية، تفسير ابن عطية: 285 / 1.

(2) الأنعام: 96.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 63 / 5؛ الزخشري، الكشاف: 38 / 2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 187 / 4؛ الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: 101 / 4.

(4) الأحزاب: 50.

وقراءة العامة بالنصب (وامرأة مؤمنة)، عطفاً على مفعول (أحللنا).
ويتبدى لي أن في قراءة أبي حيوة انزياحاً من النصب إلى الرفع لتوكيد الكلمة
موضع الانزياح.
• قراءة غير الآخوين: «ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين»⁽¹⁾، بثنتين (مئة) على أن
(سينن) بدل من (ثلاث)، وقيل إنها بدل من (مئة)⁽²⁾.
وقراءة الضحّاك (سنون) بالواو مخمولة عند النحاة على أنها خبر مبتدأ مضمّر
تقديره: هي سنون، ولا مخوج إلى هذا التأويل؛ لأن في إخضاعها لسُلطان الانزياح من
النصب إلى الرفع تخلصاً منه، وتوكيداً لهذه الكلمة، كما مرّ.

(1) الأحزاب: 25.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون: 470-471؛ أبو حيان النحوي،
البحر المحيط: 117/6؛ الزمخشري، الكشاف: 481/2.

الانزياح والجر الجوّاري

ومِمَّا يُمكنُ عدُّهُ مِنْ ذَلِكَ:

- قراءة الحسن البصري: «وأذانٌ مِنْ اللهِ ورَسُولِهِ... أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ورَسُولِهِ»⁽¹⁾، بجرٍّ (ورَسُولِهِ)، وهي قراءةٌ فيها وَجْهَانِ⁽²⁾:

أ. أَلَهُ مُقَسِّمٌ بِهِ عَلَى أَنَّ الْوَاقِعَ حَرْفُ قَسَمٍ، وَأَنَّ جَوَابَ الْقَسَمِ مَحذُوفٌ.

ب. أَلَهُ مَجْرُورٌ عَلَى الْجَوَارِ.

ولعلَّ في حَمَلِ هذه القراءةِ على الانزياحِ مِنَ النُّصبِ إِلَى الجَرِّ توكيداً للكلمةِ مَوْضِعِ الانزياحِ بِجَذْبِ الْإِتْبَاهِ إِلَيْهَا فَضْلاً عَنْ أَنَّ فِيهِ حَمَلاً لِلْكَلامِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَعَنْ أَنَّ فِيهِ إِنْبَاءً عَنْ أَنَّ الرَّسُولَ فِي قِرَاءَةِ النُّصبِ بِمَثَلَةِ اللهِ فِي الْبَرَاءَةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كُلِّ مَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ الْجَوَارِ فِي التَّعْتِ، وَالْعَطْفِ، وَالْبَدَلِ مِنْ حَيْثُ الانزياحُ، وَمِنْهُ:

- قراءةٌ غَيْرُ نَافِعٍ، وَابْنُ عَامِرٍ وَالْكَسَائِيُّ، وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ مِنَ السَّبْعَةِ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ»⁽³⁾، بجرٍّ (وَأَرْجُلَكُمْ)، وهي قراءةٌ فيها أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ⁽⁴⁾:

أ. أَنْ تُكُونَ مَجْرُورَةً عَلَى الْجَوَارِ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: هَذَا جُحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ عَلَى أَنَّ (خَرِبٌ) صِفَةٌ لـ(ضَبٌّ) فِي اللَّفْظِ، وَفِي الْمَعْنَى لـ(جُحْرٌ)، وَالْجَرُّ عَلَى الْجَوَارِ مُقَيَّدٌ عِنْدَ

(1) التوبة: 3.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 6/8؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 5/6؛ الزمخشري، الكشاف: 2/173.

(3) المائدة: 6.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 4/210-217؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 3/438؛ ابن جني، المحتسب: 2/135.

بَعْضِ الثُّحَاةِ بِتَحَقُّقِ أَمْنِ اللَّبْسِ، فَإِذَا لَمْ يَتَحَقَّقْ لَا يُصَارُ إِلَيْهِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: قَامَ غُلَامٌ زَيْدٌ الْعَاقِلُ؛ لِأَنَّ جَعْلَ الْعَاقِلِ صِفَةً لـ (غُلَامٌ زَيْدٌ) لَا يُجِيزُ جَرَّهَا عَلَى الْجَوَارِ.

وَوَسَمَ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(١)، وَغَيْرُهُ الْحَمَلَ عَلَى الْجَوَارِ بِالضَّعْفِ، فَلَا يُحْمَلُ الْقُرْآنُ عَلَيْهِ.

ب. أَنْ تُكُونَ مَعْطُوفَةً عَلَى (بِرُؤُوسِكُمْ) فِي اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى، ثُمَّ تُسِيخَ ذَلِكَ بِوُجُوبِ الْغُسْلِ.

ج. أَنَّهَا جُرَتْ لِلتَّثْنِيَةِ عَلَى عَدَمِ الْإِسْرَافِ فِي اسْتِعْمَالِ الْمَاءِ؛ وَإِذْكَ عَطِفْتَ عَلَى الْمُنْسُوحِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ الْغُسْلُ، وَهُوَ قَوْلٌ ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمَخْشَرِيُّ.

د. أَنْ تُكُونَ مَجْرُورَةً بِحَرْفِ جَرٍّ مَحذُوفٍ يَتَعَلَّقُ بِفِعْلِ مَحذُوفٍ أَيْضًا، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ فِيهَا حَذَفُ الْجَارِ وَبَقَاءُ أَثَرِهِ.

وَلَعَلَّ إِخْضَاعَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لِسُلْطَانِ الْإِثْرِيَّاحِ يُخَلِّصُنَا مِنَ التَّأْوِيلَاتِ، فَضْلًا عَمَّا يَتَحَقَّقُ بِالْمَصِيرِ إِلَيْهِ مِنْ مَعْنَى، عَلَى أَنَّ الْكُسْرَةَ اسْتَبْدَلَتْ بِالْحَرَكَةِ الْأَصِيلَةَ لِتَحْقِيقِ التَّنَاسُقِ اللَّفْظِيِّ بَيْنَ الْمُتَجَاوِرَيْنِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كُلِّ مَا يُحْمَلُ عَلَى الْجَرِّ عَلَى الْجَوَارِ فِي الثُّغْتِ، وَالْبَدَلِ، وَالْعَطْفِ، وَالتَّوَكُّيدِ^(٢)، وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ بَابِ مَا حُمِلَ عَلَى الْجَرِّ الْجَوَارِي أَيْ كَانَتْ حَرَكَةُ الْمُثْعُوتِ فِي الْمَعْنَى:

• قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ، وَيَحْيَى بْنُ وَثَّابٍ: «إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرُّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينِ»^(٣)، بِجَرِّ (الْمَتِينِ) عَلَى الْجَوَارِ عَلَى الرُّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ صِفَةً لـ (الرُّزَّاقِ) فِي الْمَعْنَى كَمَا فِي قِرَاءَةِ الْعَامَّةِ بِالرُّفْعِ عَلَى الثُّغْتِ لـ (الرُّزَّاقِ)، أَوْ لـ (ذُو)، أَوْ لِاسْمِ (إِنَّ) عَلَى الْمَوْضِعِ، أَوْ عَلَى الْخَبَرِ بَعْدَ الْخَبَرِ^(٤).

(١) انظر: مشكل إعراب القرآن: 221 / 1.

(٢) انظر كتابنا: الحمل على الجوار في القرآن الكريم.

(٣) الذاريات: 58.

(٤) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 60 / 10.

- قراءة الأخوين: «ولحم طير مما يشتَهون وخور عين»⁽¹⁾، بالجر على الجوار، كما مر⁽²⁾.
- قول العرب: هذا جحر ضب خرب، على أن (خرب) نعت جوارى، ويظهر لى أن الضب وصف بالخرب مجازاً، أو أن أصل خرب هو: حرب بالحاء؛ لأنها من صفات الضب، والجر الجوارى عند ابن جنى من باب الثعت السبى: هذا جحر ضب خرب جحرة.
- قول ذي الرمة⁽³⁾:

كأنا ضربت قدام أعينها قطناً بمستخصد الأوتار مخلوج

على أن (مخلوج) صفة لـ (قطناً) فى المعنى.

- قول الحطينة⁽⁴⁾:

فإياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس لكم بسى

على أن (هموز الناب) صفة فى المعنى لـ (حية).

- قول امرئ القيس⁽⁵⁾:

كان ثيراً فى عرائن وبله كثير أناس فى بجاد مزمل

على أن (مزمل) صفة فى المعنى لـ (كثير).

- قول العجاج⁽⁶⁾:

كان نسج العنكبوت المزمل

(1) الواقعة: 21-22.

(2) انظر الصفحة: 134-135.

(3) انظر: السمين الحلي، الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون: 211 / 4.

(4) انظر: السمين الحلي، الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون: 311 / 4.

(5) انظر: السمين الحلي، الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون: 211 / 4.

(6) انظر: السمين الحلي، الدر المصون فى علوم الكتاب المكنون: 311 / 4.

على أن (المُرْمِل) صِفَةٌ في المَعْنَى لـ (نُسَج).

• قول أبي الغريب⁽¹⁾:

يا صاح بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عَرَى الدُّنْبِ

على أن (كُلَّهُمْ) توكِيدٌ في المَعْنَى لـ (ذَوِي).

وغير ذلك من الأقوال الأخرى.

ويظهر أن قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم: (وأَرْجُلُكُمْ) بالنَّصْبِ يُعَزِّزُهَا المَعْنَى، ولذلك تُعَدُّ -كما يظهر لي- أصلاً لغيرها على وفق المَعْنَى، واللفظ، على أنها مَعْطُوفَةٌ على (أَيْدِيَكُمْ) على الرَّغْمِ مِنَ الْفَصْلِ بَيْنِ الْمُتَعَاطِفَيْنِ بِجُمْلَةٍ اغْتِرَاضِيَّةٍ، أو مَعْطُوفَةٌ على مَحَلِّ الْمَجْرُورِ (برؤوسكم).

وقراءة الحسن بن أبي الحسن (وأَرْجُلُكُمْ) بالرَّفْعِ مَحْمُولَةٌ على الابتداء، على أن الخبر مَحذُوفٌ، والتَّقْدِيرُ: وَأَرْجُلُكُمْ مَعْسُولَةٌ.

والقول فيما مرَّ مِنْ حَيْثُ الانْزِياعُ كالقول في أضرابه.

ومِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّهُ مِنْ بَابِ الانْزِياعِ مِنَ الْجَرِّ إِلَى الرَّفْعِ قِرَاءَةُ الْجُمُهورِ: «يَسْأَلُوكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ»⁽²⁾، بِجَرٍّ (قِتَالٍ)، وَهِيَ قِرَاءَةٌ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ⁽³⁾:

- أ. أَنْ يَكُونَ مَجْرُوراً عَلَى بَدَلِ الْاِشْتِمَالِ مِنَ (الشَّهْرِ)؛ لِأَنَّ الْقِتَالَ وَاقِعٌ فِي الشَّهْرِ.
- ب. أَنْ يَكُونَ مَجْرُوراً بِحَرْفِ جَرٍّ مَحذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: عَنْ قِتَالٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ.
- ج. أَنْ يَكُونَ مَجْرُوراً عَلَى الْجَوَارِ.

وقراءة الْأَعْرَجِ: قِتَالٌ فِيهِ، بِالرَّفْعِ فِيهَا وَجْهَانِ:

- أ. أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ سَوْعَ الْاِبْتِدَاءِ بِهِ نِيَّةَ هَمْزَةِ الْاِسْتِفْهَامِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَقْتَالَ فِيهِ.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 212 / 4.

(2) البقرة: 217.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 389 / 3؛ الفراء، معاني القرآن:

141 / 1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 145 / 2.

ب. أنه فاعِلٌ لاسم فاعِلٍ مَحذُوفٍ هو والهمزة، والتقدير: أجازَ قتالٌ فيه.
ولعلَّ في الالتجاء إلى الانزياح من الجرِّ إلى الرَّفْعِ في هذه القراءة حَمَلًا للقرآن على
ظاهِرِهِ فَضْلًا عَنْ توكِيدِ الكلمةِ مَوْضِعِ الانزياح.

الانزياح من الجر إلى النصب، والرفع

يَكْمُنُ هذا الانزياح في النحور العربيّ فيما يُعَدُّ مِنْ باب التَّعْتِ، والبَدَلُ المَقْطُوعِينَ، وعَطْفِ المنصوب على المجرور في الظاهر⁽¹⁾.

ومِمَّا يُمكنُ عَدُّهُ مِنْ هذه المسألة:

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَس وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾⁽²⁾، في (تنزيل) ثلاث قراءات الأولى بالرفع، وهي قراءة نافع، وفيها وجهان:

- (1) أَنْ يَكُونَ (تَنْزِيلٌ) خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هُوَ تَنْزِيلٌ.
- (2) أَنْ يَكُونَ خَبَرًا لِلْمُبْتَدَأِ (يَس) اسْمًا لِلسُّورَةِ، والتَّقْدِيرُ: هذه السُّورَةُ الْمُسَمَّاةُ (يَس) تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ.

والثانية بالنصب، وهي قراءة غير نافع، وابن كثير، وأبي عمرو، وأبي بكر، وفيها وجهان:

- (1) أَنْ يَكُونَ (تَنْزِيلٌ) مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَحذُوفٌ.
 - (2) أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَذْحِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَحذُوفٌ.
- والأخيرة بالجر، وهي قراءة أبي حيوة، واليزيدي، وأبي جعفر، وشيبة، على التَّعْتِ للقرآن، أو البَدَلِ مِنْهُ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ قِرَاءَةَ الْجَرِّ فِيهَا حَمْلٌ عَلَى الظَّاهِرِ، وَهَجَرٌ لِلتَّأْوِيلِ عَلَى الرَّغْمِ مِنَ الْفَاصِلِ بَيْنِ التَّعْتِ وَمَنْعُوتهِ، أَوْ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يُمكنُ عَدُّ الْجَرِّ فِيهَا أَصْلًا عَلَى أَنَّ الرُّفْعَةَ، وَالنَّصْبَةَ حَرَكَتَا انْزِيَاكِ.

(¹) انظر كتابنا: القطع الإعرابي والمعنى (قيد الطبع).

(²) يس: 1-5.

- ثلاثة أثواباً، وعاش الفتى ميتين عاماً، الأصل أن يقال: ثلاثة أثوابٍ، وميتي عام، على أن (أثواباً) و(عاماً) قد يكونان تمييزين، على أن فيهما ازدياحاً من الجر إلى النصب.

ومما يمكن عدّه من ذلك قراءة غير الأخوين من السبعة:

- «ثلاث مئة سنين»⁽¹⁾ بتنوين (مئة) على أن (سينن) بدل من (ثلاثمئة)، أو عطف بيان.

وقيل إنها لا يصح أن تكون تمييزاً؛ لأنّ بابه الضرورة مع أفراد هذا التمييز، كما في قول الرّبيع بن ضبع، أو يزيد بن ضبة⁽²⁾:

إذا عاش الفتى ميتين عاماً فقد أودى المسرة والفناء

على أن الأصل (ميتي عام).

وقول الأغور الكلبي⁽³⁾:

ألعت غيراً من حمير خنزره في كل غير مئتان كمرة

على أن الأصل (مئتا كمرة).

- قراءة الأغمش: «كل نفس ذائقة الموت»⁽⁴⁾، بحذف التنوين من (ذائقة)، ونصب الموت على أن هذا التنوين حذف لالتقاء الساكنين⁽⁵⁾، وهو مراد، كما في قول أبي الأسود الدؤلي⁽¹⁾:

(1) الكهف: 25.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 470-471 / 7؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 21 / 6؛ سيويه، الكتاب: 208 / 1.

(3) انظر: سيويه، الكتاب: 208 / 1؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 24 / 6.

(4) آل عمران: 185.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 520 / 3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 133 / 3؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 29 / 4.

فَالْفَيْتَةُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبَةٍ وَلَا ذَاكِرُ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

على أن الأصل المتوهم: ولا ذاكِرُ الله، و(دَائِقَةُ الْمَوْتِ).

ويظهر لي أن فيما مرّ انزياحاً من الجرّ بالإضافة إلى النصب لتوكيد الكلمة موضع الانزياح بجذب الالتباه إليها للتفكير فيها.

- قراءة الحسن، وأبي عمرو في رواية: «...والصّابرين على ما أصابهم والمقيمين الصلاة»⁽²⁾، بحذف الثون من (والمقيمين) ونصب الصلاة⁽³⁾، على أن القول فيها كالقول في سابقتها من حيث الانزياح على الرغم من أن الإضافة فيها وفي سابقتها لفظية.

ومن ذلك أيضاً قول عمرو بن أمّ القيس الخزرجي⁽⁴⁾:

الحافظو عورة العشيرة لا يأتينهم من ورائنا نطف

على أن الأصل مع حذف الثون: الحافظو عورة العشيرة.

- قوله تعالى: «وقدّر فيها أفوائها في أربعة أيام سواء للسائلين»⁽⁵⁾: في هذا القول ثلاث قراءات في (سواء)⁽⁶⁾:

(1) انظر: ثعلب، مجالس الثعلب: 123؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 234 / 9؛ المالقي، رصف المباني: 49؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 520 / 3.

(2) الحج: 35.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 274 / 8؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 369 / 6؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 59 / 12.

(4) انظر: سيويه، الكتاب: 185 / 1.

(5) فصلت: 10.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 509-510 / 9؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: 270 / 2؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 381 / 4؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 486 / 7؛ سيويه، الكتاب: 119 / 2.

(1) قراءة العامة بالنصب على المصدر بفعل مَحْذُوفٍ، والتقدير: استوت، أو على الحال من (ها) في (فيها)، أو في (أقواتها)، أو من الأرض، في قوله تعالى: ﴿قُلْ أُتِيتُكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ...﴾⁽¹⁾، وقيل إنَّ الحال من (الأرض) فيه نظر؛ لأنَّ المعنى على وصف (أيام) بالاستواء لا وصف (الأرض)، ويُعزَّز ذلك قراءة الجرِّ (سواء) على أنَّها صفة للمضاف، أو المضاف إليه.

(2) قراءة زيد بن علي، والحسن، وابن أبي إسحق وعيسى، ويعقوب، وعمرو بن عبَّيد بالجرِّ (سواء) على الصفة، كما مرَّ.

(3) قراءة أبي جعفر بالرفع (سواء) على خبر مبتدأٍ مَحْذُوفٍ تقديره: هي سواء لا تزيّد، ولا تُنقص، أو على مبتدأٍ خبره (للسائلين)، على الرغم من كونِ المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء بها.

ويشدد لي أنَّ الأصل الجرُّ على الصفة على أنَّ النصب، والرفعة حرَّكتا انزياح لتوكيد الكلمة موضع الانزياح بجذب الانتباه إليها للتفكر فيها وفي دلالتها.

(1) فصلت: 9.

الانزياح وحركة المضارع

يدور هذا الانزياح في فلك ما يأتي:

(1) الانزياح من الجزم إلى النصب:

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ الْمُتَّصُونَ: «أَلَمْ تَسْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ»⁽¹⁾،
بِنَصْبِ (تَسْرَحْ) عَلَى أَنَّ لِلنُّحَاةِ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَوْجُهَاً⁽²⁾؛
(1) أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ مِنْ يَنْصِبُ بِ(لَمْ).

(2) أَنَّ الْفِعْلَ الْمُضَارِعَ نَصِبَ بِهَا قِيَاساً عَلَى (لَنْ).

(3) أَنَّ أَصْلَ (أَلَمْ تَسْرَحْ) هُوَ: أَلَمْ تَسْرَحَنْ، عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَأَنَّ تُؤْنَ
التَّوَكِيدَ الْخَفِيفَةَ حُذِفَتْ بَعْدَ بِنَائِهِ، وَقِيلَ إِنَّ فِي هَذَا الْوَجْهِ شِدَوْدَيْنِ، أَحَدُهُمَا: تَوْكِيدُ
الْمَنْفِيِّ بِ(لَمْ)، وَحَذْفُ تُؤْنَ التَّوَكِيدِ فِي غَيْرِ الْوَقْفِ، وَغَيْرُ تَجَاوُرِ سَاكِنَيْنِ.

(4) أَنَّ الْقَارِئَ قَدْ بَيَّنَّ الْحَاءَ، وَأَشْبَعَهَا؛ وَلِذَلِكَ تَوَهَّمَ السَّامِعُ أَنَّ قِرَاءَتَهُ بِفَتْحِهَا، وَهُوَ وَجْهٌ
ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ.

(5) أَنَّ فَتْحَةَ الْحَاءِ قَدْ تُكُونُ مِنْ بَابِ الْإِثْبَاعِ لِفَتْحَةِ لَامِ (لَكَ).

(6) أَنَّ فَتْحَةَ الْحَاءِ قَدْ تُكُونُ مِنْ بَابِ الْإِثْبَاعِ لِفَتْحَةِ رَاءٍ (تَسْرَحْ).

وَذَكَرَ الشُّوْكَانِيُّ⁽³⁾ أَنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ لَيْسَتْ بِمُجْدِيرَةٍ بَأَنَّ يُشْتَغَلَ بِهَا.

⁽¹⁾ الشرح: 1.

⁽²⁾ انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 487/8؛ ابن جني، المحتسب: 4/8-7؛ الزمخشري،
الكشاف: 346/3؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 207/3؛ ابن عطية، المحرر
الوجيز: 495/15؛ الشوكاني، فتح القدير: 461/5؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب
(تحقيق الخطيب): 469/3، 723/6.

⁽³⁾ انظر: فتح القدير: 461/5.

وبعد فلا مخرج إلى مثل هذه التوهّمات لتخرّيج هذه القراءة؛ لأنّ في حملها على الانزياح من الجزم إلى النصب تخلصاً منها فضلاً عما ينبئ عنه هذا الانزياح من حيث توكيد هذه الكلمة موضع الانزياح.

ومما عدّ من ذلك قول الراجز الحارث بن منذر⁽¹⁾:

في أيّ يوميّ من الموت أفرّ أيّوم لم يُقدّر أم يوم قدّر

على أنّ في (لم يُقدّر) أوجهها، كما مرّ في الآية:

- (1) أنّ الفعل المضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد التي حذفت بعد هذا البناء.
- (2) أنّ الفتحة ناشئة من باب إعطاء المجاور حكم مجاوره، على أنّ المجاور (ألم)، ثمّ أبدلت الهمزة ألفاً، ولذلك فتحت حاء (نشرح)، كما مرّ؛ لأنّ الألف يجب أن يكون ما قبلها مفتوحاً، وهو تأويل ابن جنيّ.

(3) أنّ نصب الفعل المضارع جاء على لغة بغض العرب التي تنصب الفعل بعد (لم).

(4) أنّ الفعل نصب قياساً على نصبه بعد (لن).

ودكر ابن مالك⁽²⁾ أنّ هنالك لغة تُرفع المضارع بعدها، كما في قول الشاعر⁽³⁾:

لولا فوارس من نغم وأسرّتهم يوم الصلّفاء لم يوفون بالجار

على أنّ (لم) مهملة.

والقول نفسه في هذا الشاهد كالقول في سابقه من حيث الانزياح من الجزم إلى الرفع.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 469 / 3؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: 674؛ ابن جني، المحتسب: 94 / 3.

(2) انظر: شرح الكافية الشافية: 1575-1576؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 467 / 3-468.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 468 / 3؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 6 / 4.

(2) الانزياح من النصب إلى الجزم:

يُفْهَمُ مِمَّا فِي بَعْضِ مَظَانِّ التَّخْوِيرِ⁽¹⁾ أَنَّ بَعْضَ الْكُوفِيِّينَ أَجَازَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ حَمَلًا عَلَى لُغَةِ بَنِي صُبَّاحٍ مِنْ ضَبَّةٍ، كَمَا فِي قَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ⁽²⁾:

إِذَا مَا عَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا نَعَالُوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَخْطِبُ

عَلَى أَنْ (يَأْتِنَا) جُزِمَ بِـ(أَنْ)، كَمَا قِيلَ، وَهَنَالِكَ رَوَايَةٌ أُخْرَى بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ (إِلَى أَنْ يَأْتِي).

وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الشَّاهِدُ عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ تَخْفِيفًا كَحَذْفِهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَسْرُ﴾⁽³⁾.

وَيُمْكِنُ إِخْضَاعُ هَذَا الشَّاهِدِ لِسُلْطَانِ الانزياح من النصب إلى الجزم لتوكيد الكلمة.

(3) الانزياح من النصب إلى الرفع:

- قِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَابْنِ مُحَيِّصٍ: «لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرُّضَاعَةَ»⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ (أَنْ) النَّاصِبَةَ مُهْمَلَةٌ حَمَلًا عَلَى (مَا) الْمَصْدَرِيَّةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ، أَوْ أَنَّهَا مُخَفَّفَةٌ

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 179 / 1؛ السيوطي، همع الهوامع: 91 / 4؛ المرادي، توضيح المقاصد: 185 / 4، الجنى الداني: 226.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 180 / 1؛ السيوطي، شرح شواهد مغني اللبيب: 91؛ المرادي، الجنى الداني: 226؛ ابن جني، المحتسب: 295 / 2.

(3) الفجر: 4.

(4) البقرة: 233.

من الثَّقِيلَة على أن اسمها ضَمِيرُ الشَّانِ المحذوف⁽¹⁾، وقد شُدَّ وَقُوعُهَا مَوْقِعَ (أن) النَّاصِبَةِ، كما شُدَّ وَقُوعُ النَّاصِبَةِ مَوْقِعَهَا كما في قول جرير⁽²⁾:

تَرْضَى عَنِ النَّاسِ إِنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ أَحَدٌ
وَمِمَّا جَاءَ نَظِيرًا لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَوْلُ الْقَاسِمِ بْنِ مَعْنٍ⁽³⁾:

لِي زَعِيمٌ يَا ثَوْدٍ حَقٌّ إِنْ أَمِنْتَ مِنَ الرِّزَاحِ
أَنْ تُبَكِّينَ بِلَادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

وقول الشاعر:

يَا صَاحِبِي فَدَتِ نَفْسِي نَفُوسَكُمَا وَحَيْثُمَا كَثُمَا لَقَيْتُمَا رَشْدَا
أَنْ تُقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءٍ وَنَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَالْأُتَشْعِرَا أَحَدَا
على أن البصريين لم يعدوا (أن) في هذين البيتين، والقراءة مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ لِعَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ بَعْدَهَا، وَأَنَّ مَا قَبْلَهَا لَيْسَ مِنْ أَفْعَالِ الْعِلْمِ، وَالْيَقِينِ.
وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا الْإِزْيَاحَ بِاسْتِبدَالِ الضَّمَّةِ بِالْفَتْحَةِ يُنبِئُ عَنْ مِخْوَرِيَّةِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِهِ، وَأَهْمِيَّتِهَا بِجَذْبِ اتِّبَاهِ السَّامِعِ، أَوِ السَّامِعِينَ إِلَيْهَا.
(4) الْإِزْيَاحُ مِنَ الْجَزْمِ بِحَذْفِ نُونِ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ إِلَى إِبْتَاتِهَا:

وَمِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ، وَشَيْبَةَ، وَطَلْحَةَ: «فَلَمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا»⁽¹⁾، بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ، وَتُونٍ خَفِيفَةٍ فِي (تَرَيْنَ)، وَهِيَ قِرَاءَةٌ تُعَدُّ شَادَّةً عِنْدَ ابْنِ جَنِّي؛ لِأَنَّ نُونَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ لَمْ تُحَذَفْ عِلَامَةً لِلْجَزْمِ⁽²⁾.

(1) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 23 / 2، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 182 / 1، الزمخشري، الكشاف: 280 / 1، ابن مالك، شرح الكافية الشافية: 1527، المرادي، الجنى الداني: 220، الشهاب، حاشية الشهاب على تفسير البضاوي: 319 / 2.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 464-456 / 2.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 463 / 2؛ الفراء، معاني القرآن: 136 / 1؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 9 / 7.

وَمِمَّا جَاءَ مُعَزِّزاً لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽³⁾:

لولا فَوَارِسُ مِنْ نَعْمٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ

عَلَى أَنْ (يُؤْفُونَ) لَمْ تُحْدَفِ ثَوْتُهُ عِلَامَةً لِلْجَزْمِ.

ولعل في الالتجاء إلى انزياح اللسان العربي من حذف الثون علامة للجزم إلى إثباتها لتوكيد الكلمة موضع الانزياح، يجذب الانتباه إليها - تخلصاً مما مر.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ إِخْضَاعَهُ لِسُلْطَانِ مَا مَرَّ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: لَا يُشِيرُ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيهِ بِالسَّلَاحِ⁽⁴⁾، عَلَى أَنْ (لَا) نَاهِيَّةٌ، وَأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَهَا (يُشِيرُ) نَمَّ يُجَزَمُ بِهَا.

وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾⁽⁵⁾، عَلَى أَنْ (لَا) حَرْفُ نَهْيٍ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ، عَلَى أَنْ هُنَاكَ انْزِيحاً مِنْ جَزْمِ الْمُضَارِعِ إِلَى رَفْعِهِ (يَمَسُّهُ) بَدَل: يَمَسُّهُ، عَلَى أَنْ الضَّمَّةُ جِيءَ بِهَا - كَمَا قِيلَ - لِأَجْلِ ضَمَّةِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ.

وَمِنْهُ قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: إِنَّا لَمْ نَرُدُّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرْمٌ⁽⁶⁾، عَلَى أَنْ فِي هَذَا الْقَوْلِ انْزِيحاً مِنْ (نَرُدُّهُ) إِلَى (نَرُدُّهُ)⁽⁷⁾، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي هَذَا الْفِعْلِ الْفَتْحُ، وَالضَّمُّ، وَالْكَسْرُ عَلَى أَنْ الْفَتْحَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً، وَشَيْوَعاً.

(5) الانْزِيحُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى الْإِسْكَانِ

(1) مريم: 26.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 591 / 7؛ ابن جني، المحتسب: 42 / 2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 185 / 6.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 591 / 7؛ ابن جني، المحتسب: 42 / 2؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 8 / 7.

(4) انظر: مسلم، صحيح مسلم، دار الفكر، بيروت: 170 / 6.

(5) الواقعة: 78-79.

(6) انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري على صحيح البخاري: 31 / 4، 33.

(7) انظر في هذه المسألة كتابنا: أسلوب الاستثناء والمحورية (قيد الطبع): 206-207.

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ فِي الْقِرَاءَاتِ الْقِرَائِيَّةِ:

- قِرَاءَةُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: «لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُخْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا»⁽¹⁾، بِإِسْكَانِ آخِرِ الْفِعْلِ (يُخْدِثُ)⁽²⁾، أَوْ (تُخْدِثُ) بِالتَّوْنِ وَالْإِسْكَانِ فِي قِرَاءَتِهِ فِي إِخْدَى رَوَائِثَيْنِ، وَقِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ وَأَبِي حَيَّوَةَ، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَجْهَانِ تَأْوِيلِيَّانِ:

(1) تَوْهْمُ حَمَلِ الْوَصْلِ عَلَى الْوَقْفِ، وَإِجْرَائِهِ مُجْرَاهُ.

(2) حَذْفُ الضَّمَّةِ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ تَخْفِيفاً.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ يُمَكِّنُ أَنْ يُسْتَعْنَى عَنْهُمَا بِالْإِزْيَاحِ مِنَ الرَّفْعَةِ إِلَى حَذْفِهَا، أَوْ إِلَى الْإِسْكَانِ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِزْيَاحِ بِمَجْدِبِ الْإِثْبَاطِ إِلَيْهَا لِلتَّفَكُّرِ فِيهَا، وَفِي دَلَالَتِهَا.

- قِرَاءَةُ أَبَانَ بْنِ ثَعْلَبٍ: «وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى»⁽³⁾، بِإِسْكَانِ حَرْفِ الْإِعْرَابِ فِي (وَنَحْشُرُهُ) فِي وَصْلِ الْكَلَامِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ فِيهَا وَجْهَانِ⁽⁴⁾:

(1) أَنْ يَكُونَ هَذَا الْفِعْلُ مَجْزُوماً بِالْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ جُمْلَةٍ جَوَابِ الشَّرْطِ (فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً)، كَمَا فِي قِرَاءَةِ حَمَزَةَ، وَالْكَسَائِيِّ: «وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ»⁽⁵⁾ بِالْجَزْمِ⁽⁶⁾.

(1) طه: 113.

(2) انظر في ذلك: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 110/8؛ ابن جني، المحتسب: 59/2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 261/6.

(3) طه: 124.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 116/8؛ ابن جني، المحتسب: 60/2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 287/6.

(5) الأعراف: 186.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 416/1.

(2) أَنَّ الضَّمَّةُ حُذِفَتْ تَخْفِيفًا، كَمَا فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو: «يَأْمُرُكُمْ»⁽¹⁾، بِإِسْكَانِ حَرْفِ
الإِعْرَابِ⁽²⁾.

وَالْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مِنْ حَيْثُ الْإِثْرِيحُ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقَتِهَا.
• قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽³⁾:

فَأَبْلُونِي بِلِيَّتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا

- (1) أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى التَّخْفِيفِ اضْطِرَارًا.
- (2) أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى مَوْضِعِ (لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ)؛ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ عَلَى
جَوَابِ الْأَمْرِ، عَلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفَ فَاءِ الْجَزَاءِ.
- قِرَاءَةُ مَسْلَمَةَ بْنِ مُحَارِبٍ: «وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرْهُمْ إِلَيْهِ
جَمِيعًا»⁽⁴⁾، بِإِسْكَانِ حَرْفِ الإِعْرَابِ تَخْفِيفًا، كَمَا قِيلَ⁽⁵⁾.
- قِرَاءَةُ مَسْلَمَةَ: «وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنْكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيَعَذِّبُهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا»⁽⁶⁾، بِإِسْكَانِ
حَرْفِ الإِعْرَابِ فِي (فَيَعَذِّبُهُمْ) تَخْفِيفًا.
- قِرَاءَةُ سُلَيْمَانَ بْنِ مَهْرَانَ الْأَعْمَشِ: «يَعِذُّهُمْ وَيُمْنِيهِمْ وَمَا يَعِذُّهُمْ الشَّيْطَانُ إِلَّا
غُرُورًا»⁽⁷⁾، بِإِسْكَانِ حَرْفِ الإِعْرَابِ فِي (يَعِذُّهُمْ) تَخْفِيفًا، كَمَا قِيلَ⁽⁸⁾.

(1) البقرة: 67.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 416 / 1.

(3) انظر: ابن جني، الخصائص: 179 / 2، 341 / 2، 424؛ سر صناعة الإعراب: 701 / 2؛ أبو
البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 380 / 1.

(4) النساء: 172.

(5) انظر: ابن جني، المحتسب: 204 / 1.

(6) النساء: 173.

(7) النساء: 120.

(8) انظر: ابن جني، المحتسب: 199 / 1.

- قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ...﴾⁽¹⁾، جاء في كتاب (المحتسب): «وَمِنْ ذَلِكَ قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ: قَالَ عَبَّاسٌ: سَأَلْتُ أَبَا عَمْرٍو عَنْ (يُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ)، فَقَالَ: أَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: ﴿يُعَلِّمُهُمْ وَيُلْعَنُهُمْ﴾»⁽²⁾ مَثْقَلَةً، وَلُغَةٌ ثَمِيمٌ: (يُعَلِّمُهُمْ، وَيُلْعَنُهُمْ) ...»⁽³⁾.

وَذَكَرَ ابْنُ جَنِّي⁽⁴⁾ أَنَّ إِسْكَانَ الْيَاءِ فِي مَوْضِعِ النُّصْبِ كَثُرَ فِي الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ.

(6) الانزياح من الرفع؛ أو الجرُّ إلى الإسكان في الفعل، والاسم:

مِمَّا يُمَكِّنُ عَدُوَّكَ مِنْ ذَلِكَ:

- قِرَاءَةُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ ثُمَّ أَصْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾⁽⁵⁾ بِسُكُونِ الْعَيْنِ فِي (فَأُمَتِّعُهُ)⁽⁶⁾، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَوْلَانِ:
أ. أَنَّ الرُّفْعَةَ حُذِفَتْ تَخْفِيفًا كَمَا فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ⁽⁷⁾:

فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ لِمَا مِنْ اللَّهِ وَلَا وَاعِلٍ

وَقَوْلِ جَرِيرٍ⁽⁸⁾:

سَيَرَوْا بَنِي الْعَمِّ فَالْأَهْوَاؤُ مَثَرُكُمْ وَنَهْرُ تَيْرِي فَمَا تُعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ

(1) البقرة: 129.

(2) البقرة: 159.

(3) ابن جني، المحتسب: 109 / 1.

(4) انظر: الخصائص: 342-341 / 2.

(5) البقرة: 126.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 110 / 2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 384 / 1.

(7) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 362 / 1، 110 / 2؛ ابن جني، الخصائص: 74 / 1؛ المحتسب: 15 / 1؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 48 / 1؛ سيويه، الكتاب: 204 / 4.

(8) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 362 / 1؛ ابن جني، المحتسب: 110 / 1؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 48 / 1.

وَيُطَالِعُنَا مَا مَرَّ فِي الْأَسْمِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَقْيَاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيِّ⁽¹⁾:

رُحْتُ فِي رَجُلَيْكَ مَا فِيهِمَا وَقَدْ بَدَا هُنْكَ مِنَ الْمِثْزَرِ

على أَنَّ الحَرَكَةَ الْإِغْرَائِيَّةَ حُذِفَتْ مِنْ (هُنْكَ).

وقَوْلِ أَبِي نُخْلَةَ⁽²⁾:

إِذَا اغْوَجَجْنِ قُلْتُ صَاحِبَ قَوْمٍ بِالذَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ الْعُومِ

على أَنَّ الْمُرَادَ: صَاحِبِي، فَسُكِّنَتْ الْبَاءُ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجَرِّى الْوَقْفِ.

وَقِيلَ إِنَّ الْقِرَاءَةَ السَّابِقَةَ صَحِيحَةٌ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ ثَقِيلَةً، وَلِذَلِكَ اجْتَرَأَ عَلَيْهَا بِمَجْمُوعِ

أَنْوَاعِ التَّخْفِيفِ.

• قِرَاءَةُ قَبْلَ: «إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ»⁽³⁾ بِالْيَاءِ فِي

(يَتَّقِي)، وَجَزْمِ (وَيَصْبِرِ)⁽⁴⁾، وَهِيَ قِرَاءَةٌ فِيهَا قَوْلَانِ:

(1) أَنَّ إِثْبَاتَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي الْجَزْمِ لُغَةٌ بَعْضُ الْعَرَبِ، كَمَا فِي قَوْلِ قَيْسِ بْنِ زُهَيْرٍ⁽⁵⁾:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَبَاءُ تُنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁶⁾:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثُمَّ حِثْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 362 / 1؛ ابن جني، المحتسب:

110 / 1؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 48 / 1؛ سيويه، الكتاب: 203 / 4.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 363 / 1؛ سيويه، الكتاب:

203 / 4؛ الفراء، معاني القرآن: 12 / 2؛ ابن جني، الخصائص: 75 / 1.

(3) يوسف: 90.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 552 / 6؛ أبو حيان النحوي، البحر

المحيط: 342 / 5.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 552 / 6.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 537 / 5؛ ابن يعيش، شرح

المفصل: 104 / 10.

وقول رُوْبَة⁽¹⁾:

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ ولا تُرْضَاهَا ولا تَمَلِّقْ

والجَزْمُ عِنْدَ سَيَوِيهِ بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ.

(2) أَنَّ الْفِعْلَ مَرْفُوعٌ لَا مَجْزُومٌ، عَلَى أَنَّ (مَنْ) مَوْصُولَةٌ لَا شَرْطِيَّةٌ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ (وَيَصْنِرُ) مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَهُوَ جَزْمٌ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ التَّسْكِينَ لَتَوَالِي الْحَرَكَاتِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ.

وَقِيلَ إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى تَوْهْمِ كَوْنِ (مَنْ) الْمَوْصُولَةِ تُشْبِهُ الشَّرْطِيَّةَ، أَوْ عَلَى إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ.

وَمِمَّا يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى عَدَمِ حَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ جَزْماً - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَى لَا يَتَّبِعُوكُمْ...﴾⁽²⁾، عَلَى أَنَّ الْخِطَابَ لِلْكَفَّارِ، وَأَنَّ ضَمِيرَ النُّصْبِ فِي (تَدْعُوهُمْ) لِلْأَصْنَامِ، أَوْ لِلرُّسُولِ، وَالْمُؤْمِنِينَ عَلَى أَنَّ ضَمِيرَ النُّصْبِ لِلْكَفَّارِ⁽³⁾، وَقِيلَ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْفِعْلُ مُسْتَدَافاً إِلَى الرُّسُولِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْوَائِلَ لَمْ تُحْذَفْ جَزْماً، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ قَدْ يَكُونُ مَحْمُولاً عَلَى بَقَاءِ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، كَمَا مَرَّ.

وَمِنْ الْاِتْزِيَا حِ مِنَ الْجَرِّ فِي الْاسْمِ إِلَى الْإِسْكَانِ:

• قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ، وَالْأَعْمَشُ: «اسْتِكْبَاراً فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ...»⁽⁴⁾ بِإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ فِي (السَّيِّئِ) فِي الْوَصْلِ عَلَى أَنَّهَا عِنْدَ التُّحَاةِ مِنْ بَابِ إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجْرَى الْوَقْفِ، أَوْ إِجْرَاءِ الْمُتَفَصِّلِ مُجْرَى الْمُتَصِّلِ، وَحَسَّنَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَقُوْعُ الْكُسْرَةِ عَلَى حَرْفِ ثَقِيلٍ بَعْدَ الْيَاءِ الْمَشْدُودَةِ، وَهُوَ الْهَمْزَةُ.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 552/6؛ ابن جني، الخصائص:

307/1؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 106/10.

(2) الأعراف: 193.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 537/5.

(4) فاطر: 43.

وَمِنْ النُّحَاةِ مَنْ وَسَمَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ بِاللَّحْنِ، وَنَزَعَهُ الْأَغْمَشَ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ قَرَأَ بِهَا، عَلَى أَنَّهُ وَقَفَ مُسَكِّنًا عَلَى تَوَهُّمِ أَنَّهُ وَاصِلَ الْكَلَامِ⁽¹⁾.

• قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو: «فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِئِكُمْ»⁽²⁾ باختلاسِ الْهَمْزَةِ (الْإِثْيَانُ بِحَرَكَةٍ خَفِيَّةٍ) وَالْإِسْكَانِ الْمَخْضِ⁽³⁾، عَلَى أَنَّ الْقِرَاءَةَ الثَّانِيَّةَ نَسَبَهَا بَعْضُ النُّحَاةِ إِلَى الْعَلْطِ، وَهِيَ عِنْدَ سَيِّبَوَيْهِ⁽⁴⁾ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْاِخْتِلَاسِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تُسَكِّنُ الْمَرْفُوعَ، وَالْمَجْرُوزَ فِي الشُّعْرِ، وَعِنْدَ الْمُبَرِّدِ لَحْنٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التُّسْكِينُ مَعَ تَوَالِي الْحَرَكَاتِ فِي حَرْفِ الْإِغْرَابِ، وَجَاءَ فِي (الدَّرُّ الْمَصُونِ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ الْمَكْنُونِ)⁽⁵⁾: «وَهَذِهِ جُرْأَةٌ مِنَ الْمُبَرِّدِ، وَجَهْلٌ بِأَشْعَارِ الْعَرَبِ، فَإِنَّ السُّكُونَ فِي حَرَكَاتِ الْإِغْرَابِ قَدْ وَرَدَ فِي الشُّعْرِ كَثِيرًا...».

وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةٌ مِنْ ذَلِكَ حَذْفُ الْحَرَكَةِ الْبِنَائِيَّةِ، أَوْ اسْتِئْذَالُ أُخْرَى بِهَا:

• قِرَاءَةُ أَبَانَ بْنِ ثَعْلَبٍ فِي إِحْدَى رَوَايَتَيْنِ: وَفِرْقَةٌ: «مَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى»⁽⁶⁾، بِإِسْكَانِ الْهَاءِ فِي وَصْلِ الْكَلَامِ، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَجْهَانِ⁽⁷⁾:

(1) أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى لُغَةِ بَنِي كَلَابِ الَّذِينَ يُسَكِّنُونَ هَذِهِ الْهَاءَ.

(2) أَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجَرًى الْوَقْفِ.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 241 / 9؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 275 / 4؛ أبو حيان النحوي، البحر المحیط: 319 / 7؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 358 / 14.

(2) البقرة: 54.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 362-361 / 1.

(4) انظر: الكتاب: 202 / 4.

(5) 362 / 1.

(6) طه: 124.

(7) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 116 / 8؛ أبو حيان النحوي، البحر المحیط: 287 / 6؛ الزمخشري، الكشاف: 558 / 2.

(3) أن يكونَ هذا الفعلُ مَجْزُوماً بِالْعَطْفِ عَلَى جُمْلَةٍ جَوَابِ الشَّرْطِ (فَلِنْ لَهُ مَعِيشَةٌ ضَنْكًا)، كَمَا فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ، وَالْكَسَائِي «وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ»⁽¹⁾، بِالْجَزْمِ⁽²⁾.

(4) أن الضمَّة حُذِفَتْ تَخْفِيفاً كَمَا فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو: «يَأْمُرُكُمْ»⁽³⁾، بِإِسْكَانِ حَرْفِ الإِغْرَابِ.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ الْإِتْزِيَا حُ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقَتِهَا.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فِائِمًا يَنْكُثْ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمِنْ أَجْرٍ عَظِيمًا»⁽⁴⁾، يَضُمُّ هَاءُ الضَّمِيرِ فِي (عَلَيْهِ) عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَوْضِعِ الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ، وَلَعَلَّ هَذَا الْإِتْزِيَا مِنْ الْكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ يُنبِئُ الْقَارِئَ عَلَى أَنَّ هَذَا الْعَهْدَ مَعَ اللَّهِ لَا مَعَ غَيْرِهِ، وَهُوَ عَهْدٌ لَا بُدَّ مِنَ الْحِفَاظِ عَلَيْهِ، وَالْوَفَاءِ بِهِ، وَبِالْبَيْعَةِ.

• قِرَاءَةُ قُتْبُلٍ، وَغَيْرِهِ: «وَجِثُّكَ مِنْ سَبَلٍ يَنْبِلُ يَقِينٍ»⁽⁵⁾، وَ«لَقَدْ كَانَ لِسَبَلٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ»⁽⁶⁾، بِإِسْكَانِ الْهَمْزَةِ حَرْفِ الْإِغْرَابِ فِي هَذَيْنِ الْمَوْضِعَيْنِ حَمَلاً عَلَى إِجْرَاءِ الْوَصْلِ مُجَرًى الْوَقْفِ، أَوْ عَلَى تَوَالِي الْحَرَكَاتِ⁽⁷⁾.

(1) الأعراف: 186.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 416 / 1.

(3) البقرة: 67.

(4) الفتح: 10.

(5) النمل: 22.

(6) سبأ: 15.

(7) انظر: ابن عطية، تفسير ابن عطية: 255 / 4؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 63 / 7؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 593 / 8.

• قراءة حكاها اللحياني: «وإنه لحب الخير»⁽¹⁾، بإسكان الراء حرف الإعراب في (الخير)⁽²⁾.

• قراءة قوله تعالى: «إذ تقول للمؤمنين ألن يكفيكم أن يمدكم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة»⁽³⁾، بإسكان تاء التانيث حرف الإعراب في (بثلاثة) إجراء للوصل مجزى مجزى الوقف⁽⁴⁾.

ومن ذلك قراءة الحسن البصري: «ثلاثة آلاف» بإجراء الوصل مجزى الوقف، وقيل إنها قراءة ضعيفة لأن هذا الإجراء في المتضايقين اللذين يقتضيان الاتصال؛ لأنهما كالشيء الواحد⁽⁵⁾.

• قراءة فرقة: «إني أخاف عليكم يوم التناذ»⁽⁶⁾، بإسكان الدال بعد حذف ياء المنقوص إجراء للوصل مجزى الوقف⁽⁷⁾.

(1) العاديات: 8.

(2) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 178.

(3) آل عمران: 124.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 386 / 3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 51 / 3.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 124 / 3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 50 / 3؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 22-21 / 3.

(6) غافر: 32.

(7) انظر: أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 464 / 7؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 476 / 9.

الانزياحُ والتَمييزُ المُحوَّلُ
تَمييزُ التَّسْبِيءِ، أو تَمييزُ الجَمَلَةِ

الانزياح والتمييز المحول

تمييز النسبة، أو تمييز الجملة

للنحويين في المصطلح الذي يمكن أن ينبىء عن التحول في هذه المسألة -ثلاثة مذاهب⁽¹⁾:

(1) تمييز الجملة: وهو عند الأشموني: دافع إنبهام ما تضمنته من نسبة عاملٍ فعلاً كان، أو ما جرى مجراه من مصدر، أو وصف، أو اسم فعلٍ إلى مفعوله من فاعلٍ، أو مفعولٍ، نحو: طاب زيد نفساً...⁽²⁾.

(2) تمييز النسبة: ذكر الصبان في حاشيته أن الأولى أن يقال: تمييز النسبة لا الجملة ليندرج تحته تمييز النسبة في غير الجملة، كما في: عجبت من طيب زيد نفساً، وأنه يمكن أن يراد بالجملة ما يشملها تأويلاً، وقيل إن تمييز النسبة أولى؛ لأنه يقابل في الاصطلاح تمييز المفرد.

(3) تمييز الذات: قيل إن هذا المصطلح يشمل نوعي التمييز، تمييز المفرد، وتمييز الجملة، أو النسبة؛ على أن الذات (المميز) إما أن تكون مذكورة، أو مقدرة، وهو قول ابن الحاجب.

والنسبة عند الدماميني لا إنبهام فيها؛ لأن الإنبهام يكمن في المتعلق: قال الدماميني: لأن النسبة في الحقيقة لا إنبهام فيها، إذ تعلق الطيب بزيد أمر معلوم، إنما الإنبهام في المتعلق الذي ينسب إليه الطيب في الحقيقة، إذ يحتمل أن يكون داراً، أو علماً، أو غيرهما، فالتمييز في الحقيقة إنما هو لأمرٍ مقدّر يتعلق بزيد، كما تقدم بيانه⁽³⁾.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 194/2-195؛ عباس حسن، النحو الوافي: 415/2-.

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 195/2.

(3) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 194/2-195.

ويتبدى لي أن ما ذهب إليه ابن الحاجب، وعززه الدماميني كما يفهم من هذا النص المقشس -أولى من تمييز النسبة أو الجملة؛ لأنه يمكن أن يشمل تمييز مجرور (رُب)، كما في قولك: رَبُّهُ رَجُلًا، وتُمَيِّزُ فاعِل (نعم)، و(بش)، وما يُحْمَلُ عليهما، وهو ضميرٌ مُسْتَتِرٌ وجوباً.

وعلى الرغم من هذا التبدى فإنني لا أذهب إلى عدُّ المُمَيِّز مَحذوفاً، أو مُقَدَّراً في هذه المسألة؛ لأنَّ اللسان العربي الفصيح انزاح عن الأصل الذي هو فاعِلٌ، أو مَفْعُولٌ أو مُبْتَدَأٌ مُضَافٌ - إلى نصب الكلمة موضع الانزياح أيّاً كان أصلها لتحقيق نكتة بلاغية تكمن في توكيد هذه الكلمة بجذب الانتباه إليها للتفكير فيها، وعليه فإنني أدعو إلى إعرابها على حسب الأصل قبل الانزياح على أن حركة هذا الانزياح منعت الحركة الإعرابية الأصلية من الظهور إذا رغبتنا في أن ندور في فلك الأصل المتوهم كما فعل النحاة في بعض المسائل، كالعطف على التوهم، والموضع، والميزان الصرفي، وغير ذلك، ولست أكر أن النحاة عدوا هذا الإعراب من باب تفسير المعنى لا الإعراب، ألا يخلصنا هذا الإعراب من توهم عامل يعمل في هذا المنصوب؟ أليست غاية المتكلم المتواصل مع السامع، أو المخاطب - إيصال المعنى بأخصر طريق، وأوضحها؟

وفي العامل في هذه الكلمة المنصوبة التي أغربت تمييزاً عند النحاة - مذهبان⁽¹⁾:

(1) أنه الذي تضمنته الجملة لا الجملة نفسها، وهو قول سيويته، والمبرد، والمازني، ومن تبعهم.

(2) أنه الجملة نفسها، وهو اختيار ابن عصفور، والمحققين، كما قيل.

وذكر الأشموني أنه يصح تخريج ما ذهب إليه ابن عصفور على المذهبين: ويصح تخريج كلامه هنا على المذهبين، فلا اعتراض؛ لأنه يصح أن يقال: إنه فسر العامل؛ لأنه رفع إنباهم نسبتاً إلى معنوله، وأنه فسر الجملة؛ لأنه رفع إنباهم ما تضمنته من النسبة⁽²⁾.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 195/2.

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 195/2.

ولتمييز النسبة أحكام، وخصائص⁽¹⁾:

أن يُنصبَ وجوباً إن كان أصله فاعلاً، أو مفعولاً قبل أن يحول عنهما في الصناعة النحوية، كما في: طاب المكان هواءً، وشرخت الدرس نحواً، ولذلك لا يعدُّ من هذه المسألة كلُّ ما ورد عن العرب من باب الفاعل في المعنى دون الصناعة، كما في: لله درُّه فارساً، وأبرخت جاراً، وأضرابهما، على أن المراد: عظمت فارساً، وعظمت جاراً، على أن (فارساً)، و(جاراً) يُعدَّان مُحَوِّلَيْنِ عن الفاعل في المعنى؛ لأنَّ الفاعل في النحو هو تاء المخاطب؛ لألَّهما واقعان على مدلوليها، كما قيل.

وقيل إنَّ المراد من: لله درُّه فارساً: الكامل في فرُوسِيَّته للإبهاء عن التَّعَجُّبِ، فكأنَّه قيل: ما أفرسَ هذا الرَّجُلَ.

وقيل إنَّ التَّمييزَ في مثل: لله درُّه فارساً، ويا لها قضيَّة، وأضرابهما - يُعدُّ من باب تمييز النسبة إذا كان ضميرُ الغيبة معلومَ المرجع، كما في: لقيت زيدا فلله درُّه فارساً، وجاءني زيدٌ فيا له رجلاً، وإن لم يكن الضمير كذلك عدَّ التَّمييز من باب تمييز المفرد.

وما بعد ضمير المخاطب، والاسم الظاهر في هذه المسألة يُعدُّ التَّمييزَ فيه تمييزاً نسبياً، كما في: زيدٌ حسبك به ناصراً، والله درُّك عالماً، والله درُّ زيدٍ رجلاً، ويا لزيدٍ رجلاً⁽²⁾.

ولعلَّ ما يُعزِّزُ عدمَ تحوُّليهما عن الفاعل نحويّاً - جوازُ جرَّهما بـ(من)، إذ يصحُّ أن يُقال: لله درُّه من فارس، وأبرخت من جاري؛ لأنَّ التَّمييزَ المحوَّلَ عن الفاعل نحويّاً لا يجوزُ جرُّه بهذا الحرفِ الخافض، ويحبُّ أن يبقى منصوباً. ومِمَّا جاء فيه (أبرخت جاراً) قولُ الأعشى⁽³⁾:

(¹) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 198-201؛ عباس حسن، النحو الوافي: 2/ 422-424.

(²) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 198-؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 604-605.

(³) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 199.

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدُّ الرُّحَيْلِ أَبْرَحْتَ رِيًّا وَأَبْرَحْتَ جَاراً

على أن المراد مَذْحُهَا بأنها نفسها جارةٌ مُعْجِبَةٌ، لا مَذْحُهَا بأن جَارَهَا مُعْجِبٌ.
ويُظْهِرُ لي أنه يُمكنُ أن يَكُونَ هذان القولانِ مُحَوِّلينِ عن الفاعلِ بَقِيدِ كَوْنِ التَّقْدِيرِ:
عَظُمَتْ فُرُوسِيَّتُهُ، وَعَظُمَتْ حَيْرَتُهُ.

وَمِمَّا يَخْضَعُ لِنَيْةِ الْمُتَكَلِّمِ وَقَصْدِهِ، وَتَوَاصُلِهِ الْإِخْبَارِيِّ مَعَ السَّامِعِ، أَوِ الْمُخَاطَبِ: كَرَمُ زَيْدٍ ضَيْفًا، عَلَى أَنَّ (ضَيْفًا) يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُحَوَّلًا عَنِ الْفَاعِلِ عَلَى أَنَّ الضَّيْفَ لَيْسَ زَيْدًا؛ وَلِذَلِكَ يَمْتَنِعُ دُخُولُ (مِنْ) عَلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: كَرَمَ ضَيْفُ زَيْدٍ، وَأَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُحَوَّلٍ إِنْ كَانَ (زَيْدًا) هُوَ مَنْ كَرَمَ؛ وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ (مِنْ)، وَأَنْ يُغَرَّبَ حَالًا، وَالتَّقْدِيرُ عَلَى تَقْدِيرِ مَنْ: كَرَمَ زَيْدٌ مِنْ ضَيْفٍ⁽¹⁾.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي هَذَا الْمَثَلِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقِهِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ هَذَا التَّمْيِيزِ مُحَوَّلًا عَنِ الْفَاعِلِ بَقِيدِ كَوْنِ التَّقْدِيرِ: كَرَمَتْ ضَيْفًا زَيْدًا.

وَمِمَّا يُعَدُّ فِيهِ التَّمْيِيزُ مُحَوَّلًا عَنِ الْفَاعِلِ -الْمَنْصُوبُ بَعْدَ (أَفْعَلِ) التَّفْضِيلِ، كَمَا فِي: أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا، عَلَى أَنَّ يُؤَوَّلَ اسْمُ التَّفْضِيلِ بِالْفِعْلِ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنْتَ عَلَا مَنْزِلَكَ، وَكَثَرُ مَالِكَ فِي: أَنْتَ أَكْثَرُ مَالًا، عَلَى أَنَّ التَّفْضِيلَ قَدْ اخْتَفَى فِي هَذَا التَّقْدِيرِ، وَقِيلَ إِنَّهُ يُمكنُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: عَلَا مَنْزِلَكَ عَلَوًّا زَائِدًا، وَكَثَرُ مَالِكَ كَثَرَةً زَائِدَةً.

وَقِيلَ إِنَّ هَذَا التَّمْيِيزَ فِيمَا مَرَّ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ الْمُضَافِ، عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَ مَا مَرَّ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ: مَنْزِلَكَ أَعْلَى، وَمَالِكَ أَكْثَرُ، وَوَجْهَكَ أَحْسَنُ فِي قَوْلِكَ: أَنْتَ أَحْسَنُ وَجْهًا.

وَجَاءَ فِي (حَاشِيَةِ الصَّبَّانِ) أَنَّ مَا مَرَّ لَا يُرِيدُ الْمُصَنَّفُ فِيهِ الْمُحَوَّلَ عَنِ الْفَاعِلِ: وَلَا يُرِيدُ الْمُصَنَّفُ بِقَوْلِهِ الْفَاعِلَ الْمَعْنَى أَنَّ هَذَا النَّوعَ مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ كَمَا فَهِمَ بَعْضُهُمْ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: حَسَنَ وَجْهَكَ -لَمْ يَسْتَفِدِ التَّفْضِيلُ- فَكَيْفَ يَكُونُ: أَنْتَ أَحْسَنُ وَجْهًا- مُحَوَّلًا عَنْ: حَسَنَ وَجْهَكَ، وَإِنَّمَا يُرِيدُ أَنَّ هَذَا التَّمْيِيزَ هُوَ الْمَنْصُوبُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْمَعْنَى...⁽²⁾.

(¹) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 145/6.

(²) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 198/2.

وقيل إنَّ تُمييزَ (أفعل) التَّفضيل لا يَكُونُ فاعلاً في المعنى إذا كان بَعْضُ التَّمييزِ في المعنى، وهي مسألةٌ تُبَيَّنُ مِنْ وَضْعِ (بَعْضِ) مَوْضِعَهُ، كما في: زَيْدٌ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ في: أَنْتَ أَفْضَلُ فَقِيهِ، وعليه فإنَّ هذا النوعَ يَجِبُ جُرُّ التَّمييزِ فيه بالإضافة إذا لم يَكُنْ (أفعل) التَّفضيلُ مضافاً إلى غيرِ هذا التَّمييزِ في المعنى، كما في: زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا⁽¹⁾.

والقولُ نَفْسُهُ في: زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ اسْمِ التَّفضيلِ بَعْضُ التَّمييزِ المضافِ إليه، أو المَجْرُورُ بالإضافة وَجوباً⁽²⁾.

وقِيْدَ التَّمييزُ الواجِبُ نَصْبُهُ بَعْدَ (أفعل) التَّفضيلِ بِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا، كما في: أَنْتَ أَعْلَى مَنَزَلاً، وَأَنْتَ أَكْثَرُ مَالاً عَلَى أَنَّ السَّبَبِيَّ هو الذي يَتَّبَعُ في اللَّفْظِ الْمُخاطَبَ (أنتَ)، وفي المعنى المَنَزَلَ؛ لِأَنَّهُ الْمُتَّصِفُ بِالْعُلُوِّ لَا الْمُخاطَبُ.

والتَّمييزُ في هذه الأقوالِ، وأضرابها مُحَوَّلٌ عن الفاعلِ، واسمُ التَّفضيلِ فيها مُحَوَّلٌ عن الفعلِ، والتَّقْدِيرُ: أَنْتَ عَلَا مَنَزْلَكَ، وَكَثُرَ مَالُكَ، وهذا التَّحَوُّلُ يَعُودُ إِلَى تَكْوِينِ اسْمُوبٍ لَهُ خَصَائِصُ.

وفي الإِثْبَاءِ عَنْ دَلَالَةِ التَّفضيلِ في مِثْلِ هذه الأقوالِ وَجْهَانِ⁽³⁾:

(1) أَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ هَذَا التَّمييزَ مُحَوَّلٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ لَا الْفَاعِلِ، والتَّقْدِيرُ: مَنَزْلُكَ أَعْلَى، وَمَالُكَ أَكْثَرُ، وهو تَقْدِيرٌ يَبْقَى فِيهِ بِنَاءُ اسْمِ التَّفضيلِ.

(2) أَنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ الْآخَرِينَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى التَّفضيلِ تُبَيِّنُ مِنَ السِّيَاقِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ كَثُرَ كَثْرَةً زَائِدَةً، وَعَلَا عُلُوًّا زَائِدًا.

وقيلَ إِنَّ اخْتِفَاءَ الدَّلَالَةِ عَلَى التَّفضيلِ غَيْرُ ضَارٍّ بِالتَّرْكِيبِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَ مِنَ الْإِجْزَاءِ بِقَاوِهَا فِي الْفِعْلِ الْحَالِ مَحَلُّ اسْمِ التَّفضيلِ، وكلا الرأْيَيْنِ حَسَنٌ عِنْدَ عَبَّاسٍ حَسَنٌ عَلَى

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 2/ 198-199؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 604-606.

(2) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: 2/ 446.

(3) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: 2/ 426.

الرغم من أن الوجه الثاني أحسن عنده: وكلا الرأيين حسن، ولعل الرأي الثاني بوجهته - أحسن؛ لأن فيه تخفيفاً من غير ضرر، وتقليلاً للأقسام بمحصرتها في الفاعل، والمفعول به⁽¹⁾.

ومما عُدَّ من باب التمييز غير المحوّل عن الفاعل تمييز فاعل (نعم)، أو (يشن)، أو (حبذا)، أو (لا حبذا)، ولذلك يجوز جرّه، كما في: نعم رجلاً، ومن رجل زيد، وحبذا رجلاً، ومن رجل زيد، وفاعل هذا الفعل مضمّر وجوباً يعود على التمييز المتأخر في اللفظ والرتبة، ولا يعود على المخصوص بالمدح، أو الذم (زيد) سواء أكان متقدماً أم متأخراً، ولذلك عُدَّ هذا التمييز من باب تمييز المفرد؛ لأنه يعود على المنهم، وقيل إنه من باب تمييز الجملة⁽²⁾.

ويتبدى لي أن الفاعل حدث فيه انزياح من الرفع إلى النصب، على أن الأصل التوليدي هو: نعم الرجل زيد، وعليه فإن (رجلاً) هو الفاعل على أن الضمة منع من ظهورها حركة الانزياح، فلا مخرج إلى تقدير كون الفاعل ضميراً مستتراً وجوباً، على الرغم من أن الأصل التوليدي عند التوليديين التحويليين المعاصرين هو: زيد رجل، على أن (رجل) قُدِّم، وزيدت عليه (أل) لتوكيده، ثم جيء بعنصر المدح، أو الذم، وهذا العنصر لا يؤثر في إغراب ما بعده، فيكون إغراب (الرجل) في مثل: نعم الرجل زيد - خبراً للمبتدأ (زيد)، والقول نفسه في (رجلاً) في: نعم رجلاً زيد، كما يظهر لي⁽³⁾.

ومما يمكن عده من باب غير المحوّل في هذه المسألة: يا لك رجلاً خيئاً، ويا لك رجلاً صالحاً، ويا لك من رجل صالح، ويا لك من رجل خيئ، على أن (يا لك) يُنبئ

(1) عباس حسن، النحو الوافي: 426/2.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 200/2؛ وانظر التفصيل في هذه المسألة في كتابنا: وسائل المدح والذم والتعجب في العربية والمحورية (قيد الطبع).

(3) انظر: المالقي، رصف المباني: 221؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 201/3.

عن التَّعَجُّبِ، كما في: يا لَلْمَاءِ، ويا لَلْجَمالِ، وغير ذلك مما يُطالِعُنا في أسلُوبِ الاستِغانة⁽¹⁾.

ويَظْهَرُ لي أنَّ المَنْصُوبَ فيما مرَّ إمَّا أن يُعَدَّ حالاً، وإمَّا أن يُعَدَّ تَمييزاً، على أنَّ التَّمييزَ أَوْلَى مِنْ حَيْثُ تُعزِّزُ الدَّلالةُ على التَّعَجُّبِ، ويُمكنُ أن يَكُونَ مُحَوِّلاً عن المُضَافِ بِتَوَهُمِ المَصْدَرِ لا المُشْتَقِّ، كما مرَّ، والتَّقْدِيرُ: يا لَحُبِّهِ، وطِيبِهِ.

وقد يُعزِّزُ ما مرَّ قولُ ابنِ سَعْدانَ كما يُتَوَهُمُ منه: "واعْلَمَ أنَّ (نِعمَ)، و(يُسَ)، تُرْفَعُ بهما المَعْرِفَةُ، وتُنْصَبُ بهما التَّكْرَةُ، تقولُ: نِعمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، رَفَعْتَ (الرَّجُلَ) بـ(نِعمَ)، ورَفَعْتَ (زَيْداً) بـ(نِعمَ)، و(الرَّجُلُ)، وتقولُ: يُسَ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ، وتقولُ: نِعمَ رَجُلًا زَيْدٌ، رَفَعْتَ (زَيْداً) بـ(نِعمَ)، ونَصَبْتَ (رَجُلًا) ارْذَتَ الرَّجُلَ، فلما أَلْقَيْتَ الألفَ، واللامَ نَصَبْتَ، وكذلك: نِعمَتُ جاريةً جارِيتُكَ⁽²⁾.

ومِمَّا يُعَدُّ مُحَوِّلاً عن الفاعِلِ تَمييزُ الأفعالِ الَّتِي تُعْمَلُ عَمَلَ (يُسَ)، و(نِعمَ)، كما في قولِهِ تعالى: «كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ»⁽³⁾، و«كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا ما لا تَفْعَلُونَ»⁽⁴⁾، و«إِنَّهُ كانَ فَاحِشَةً وَمَقْتاً وَسَاءَ سَبِيلاً»⁽⁵⁾، على أنَّ الأصلَ: كَبُرَتْ الكَلِمَةُ، وكَبُرَ المَقْتُ، وساءَ السَّبِيلُ، على أنَّ انْزِياعَ اللِّسانِ مِنَ الرُّفْعِ إلى النُّصْبِ لِحَذَبِ الانْتِباءِ، لتوكِيدِ هذه الكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانْزِياعِ، ولعلَّ ما يُعزِّزُ هذا الانْزِياعَ -قِراءةُ الحَسَنِ، وابنِ

(1) انظر في هذه المسألة كتابنا: وسائل المدح، والتعجب والمحورية (قيد الطبع).

(2) ابن سعدان، مختصر النحو، تحقيق د. حسين عباس: 77 (حوليات الآداب، والعلوم الاجتماعية، الرسالة: 237، الحولية: 26، 1426هـ - 2005م، ديسمبر).

(3) الكهف: 5.

(4) الصف: 3.

(5) النساء: 22.

مُحَيِّصِينَ، وَغَيْرِهِمَا: «كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ»⁽¹⁾، عَلَى أَنَّ (كَلِمَةً) فَاعِلٌ لِفِعْلِ الدَّمِّ (كَبُرَتْ)⁽²⁾، عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ مُضْمَرٌ.

ولعل ما يُعَزَّزُ ذلك أيضاً جَوَازُ جَرِّ فاعِلِ هذه الأفعالِ بالباءِ الزائدة بقيدِ كَوْنِهِ اسماً ظاهراً، وهي مسألة لا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ فيها الفاعِلُ ضَمِيراً مُسْتَتِراً، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الطَّرِمَاحِ بْنِ حَكِيمٍ⁽³⁾:

حُبُّ بِالزُّورِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

عَلَى أَنَّ الْفَاعِلَ (بِالزُّورِ) جَرٌّ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فاعِلُ هذه الأفعالِ ضَمِيراً مُطَابِقاً لِلْمَخْصُوصِ بِالْمَذْحِ، أَوْ الدَّمِّ الْمُتَقَدِّمِ، كَمَا فِي: الزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجَالاً، وَالزَّيْدَانِ كَرُمَا رَجُلَيْنِ، وَزَيْدٌ كَرُمَ رَجُلًا، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي كَوْنِ هَذَا الْمَخْصُوصِ مُؤَنَّثاً.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمُ التَّحْوِيلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: الزَّيْدُونَ كَرُمَتْ رُجُولَتُهُمْ، وَهَكَذَا ذَوَالِيكَ؛ لِأَنَّ الْمَنْصُوبَ فِيهَا لَهُ وَشَيْخٌ بِالْفَاعِلِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمَ عَلَى بُعْدٍ أَنْ يَكُونَ الْأَصْلُ الْمُتَوَهَّمُ: الزَّيْدُونَ كَرُمُوا رِجَالًا، عَلَى أَنَّ (رِجَالًا) بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ عَلَى أَنَّ الرِّابِطَ مَحذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: كَرُمُوا رِجَالًا مِنْهُمْ، أَوْ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ، وَهُوَ الْأَوَّلَى عَلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ جِيءَ بِهِ تَوْطِئَةً، وَتَمْنِيحاً لَذِكْرِ الْبَدَلِ.

وَيُعَدُّ التَّمْيِيزُ بَعْدَ كُلِّ مَا يُنْبِئُ عَنِ التَّعَجُّبِ مِنْ بَابِ تَمْيِيزِ النُّسْبَةِ، كَمَا فِي: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا، وَأَكْرَمَ أَبَايَ بَكْرًا أَبًا، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ عَالِمًا، وَحَسْبُكَ بَزِيدٌ رَجُلًا، وَكَفَى بِهِ عَالِمًا بِقَيْدِ كَوْنِ ضَمِيرِ الْغَائِبِ مَعْلُومَ الْمَرْجِعِيَّةِ، كَمَا مَرَّ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْأَعَشَى مَيْمُونِ بْنِ قَيْسٍ⁽¹⁾:

(1) الكهف: 5.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 440 / 7.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): ؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 39 / 3.

بأنتِ لِتَحْزُنُنَا عَفَاةً يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ؟

على أن (ما) اسمُ استِفْهامٍ في مَوْضِعِ رَفْعٍ على المبتدأ خَبَرُهُ: أنتِ، وأن (جارَةٌ) تُمَيِّزُ مَنْصُوبٍ على أنه من باب تُمَيِّزِ النِّسْبَةِ، أو حال.

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (ما) حَرْفَ نَفْيٍ، خَرَجَ عَنْ مَعْنَاهُ إِلَى التَّعْجُبِ، على أن (أنتِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ (جارَةٌ) وعلى أن المراد، كما ذَكَرَ الأُسْتَاذُ عَبَّاسُ حَسَنٌ⁽²⁾: أَنْتِ شَيْءٌ آخَرُ أَكْثَرُ مِنْ كَوْنِكَ جَارَةً كَالْأُمِّ، أَوِ الْأَخْتِ، وَغَيْرَهُمَا مِمَّا لَهُ وَشِيحٌ بِكَ فِي الْقَرَابَةِ، فَمَنْزِلَتُكَ كَمَنْزِلَةِ إِحْدَى هَؤُلَاءِ، وَهُوَ مُرَادُ يُنْبِئُ عَنِ التَّعْجُبِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ عَمَلَكَ هَذَا لَا يَصْدُرُ عَنِ جَارَةٍ وَإِنَّمَا عَنْ إِحْدَى هَؤُلَاءِ.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا التَّمْيِيزَ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مُحَوَّلًا عَنْ مُضَافٍ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا أَحْسَنَ رُجُولَةَ زَيْدٍ، وَأَكْرَمَ أَبَوَيْهِ أَبِي بَكْرٍ، وَحَسْبُكَ بَرُجُولَةُ زَيْدٍ، وَكَفَى بِعِلْمِهِ، وَيَا جَارَتَا جَارَةٌ مَا أَنْتِ؟.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ بَابِ تُمَيِّزِ النِّسْبَةِ غَيْرِ الْمُحَوَّلِ: امْتِلَاءُ الْإِنَاءِ مَاءً؛ إِذْ لَوْ قِيلَ إِنَّهُ مُحَوَّلٌ عَنِ الْفَاعِلِ لَمَّا صَحَّ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ عَلَيْهِ يَصِيرُ: امْتِلَاءُ مَاءِ الْإِنَاءِ، وَيُظْهَرُ لِي أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى أَنَّ الْحَالَ يَدُلُّ عَلَى الْمَحَلِّ، أَوْ أَنْ يَكُونَ (مَاءً) مَنْصُوبًا بَعْدَ إِسْقَاطِ الْخَافِضِ، وَالتَّقْدِيرُ: امْتِلَاءُ الْإِنَاءِ بِمَاءٍ، عَلَى أَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ حَالٌ مِنَ الْإِنَاءِ.

وَذَكَرَ ابْنُ يَعِيشَ، وَغَيْرُهُ أَنَّ الْغَرَضَ مِنْ هَذَا التَّحْوِيلِ مِنَ الْمَفْعُولِ بِهِ، وَالْفَاعِلِ - الْمُبَالِغَةِ: فَإِذَا قُلْتَ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا - فَتَقْدِيرُهُ: طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ، وَإِذَا قُلْتَ: تُصِيبُ عَرَقًا - فَتَقْدِيرُهُ: تُصِيبُ عَرَقُهُ... وَإِنَّمَا غَيَّرْتُ بِأَنْ يُنْقَلَ الْفِعْلُ عَنِ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ، فَارْتَفَعَ بِالْفِعْلِ الْمَنْقُولِ إِلَيْهِ، وَصَارَ فَاعِلًا فِي اللَّفْظِ... وَإِنَّمَا أَسْنَدَ إِلَيْهِ مِبَالِغَةً وَتَأْكِيدًا، وَمَعْنَى الْمُبَالِغَةِ أَنَّ

(¹) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 198/2؛ ابن عقيل، شرح ابن عقيل: 605.

(²) انظر: النحو الوافي: 424/2.

الفعل كَانَ مُسْنَدًا إِلَى جُزْءٍ مِنْهُ فَصَارَ مُسْنَدًا إِلَى الْجَمِيعِ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى، وَالتَّأْكِدُ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ يُفْهَمُ مِنْهُ الْإِسْنَادُ إِلَى مَا هُوَ مُتَّصِبٌ بِهِ، ثُمَّ أُسْنِدَ فِي اللَّفْظِ إِلَى زَيْدٍ تَمَكَّنَ الْمَعْنَى⁽¹⁾.

وقد تبع الأشموني ابنَ يَعِيشَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: حَوْلَ الْإِسْنَادِ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ لِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ، فَلَا يُغَيِّرُ عَمَّا كَانَ يَسْتَحِقُّهُ مِنْ وَجُوبِ التَّأْخِيرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِخْلَالِ بِالْأَصْلِ...⁽²⁾.

وجاءَ فِي (حَاشِيَةِ الصَّبَانِ عَلَى شَرْحِ الْأَشْمُونِيِّ): «قَوْلُهُ: لِقَصْدِ الْمُبَالَغَةِ»: أَيِ فِي إِسْنَادِ الطَّيِّبِ لَزَيْدٍ، فَإِنَّهُ يُفِيدُ قَبْلَ التَّخْصِصِ بِالتَّمْيِيزِ أَنَّهُ طَابَ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ، فَالْمُبَالَغَةُ مِنْ حَيْثُ أَوَّلُ الْكَلَامِ، وَقِيلَ لِقَصْدِ الْإِجْمَالِ، ثُمَّ التَّفْصِيلِ، وَيُشْكَلُ عَلَيْهِ مَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ التَّوَسُّطِ لِقَوَاتِ الْإِجْمَالِ، ثُمَّ التَّفْصِيلِ بِالتَّوَسُّطِ...⁽³⁾.

وجاءَ فِي (شَرْحِ الْكَافِيَةِ) لِلرُّضِيِّ: فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَصْلِ: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا: لَزَيْدٍ نَفْسٌ طَابَتْ، وَإِنَّمَا خُولِفَ بِهَا لِعَرَضِ الْإِبْهَامِ أَوَّلًا؛ لِيَكُونَ أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ؛ لِأَنَّهُ يَتَشَوَّقُ النَّفْسُ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا أَبْهَمَ عَلَيْهَا، وَأَيْضًا إِذَا فَسَّرَتْهُ بَعْدَ الْإِبْهَامِ فَقَدْ ذَكَرَتْهُ إِجْمَالًا، وَتَفْصِيلًا⁽⁴⁾.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ إِخْضَاعَهُ لِسُلْطَانِ هَذَا الْإِزْيَاحِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ -الْإِزْيَاحُ اللَّسَانُ مِنْ رَفْعِ مَعْمُولِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ عَلَى الْفَاعِلِ إِلَى النُّصْبِ، أَوِ الْجَرِّ، كَمَا فِي: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ، عَلَى أَنَّ (وَجْهَهُ) فَاعِلُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ (حَسَنٍ)، وَقَدْ صَارَ هَذَا الْقَوْلُ بِالْإِزْيَاحِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهًا، وَحَسَنَ الْوَجْهِ، بِإِضَافَةِ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ إِلَى فَاعِلِهَا فِي الْمَعْنَى، وَهَذَا الْإِزْيَاحُ يُنبِئُ عَنْ تَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ الَّتِي حَدَثَ فِيهَا بِمَجْدَبِ الْإِثْبَاهِ إِلَيْهَا، وَعَنْ الْمُبَالَغَةِ، كَمَا ذَكَرَ النُّحَاةُ: وَذَلِكَ أَنَّكَ جَعَلْتَ الْحُسْنَ لِلرَّجُلِ عُمُومًا، ثُمَّ خَصَّصْتَ وَجْهَهُ، فَتَكُونُ قَدْ مَدَحْتَهُ مَرَّتَيْنِ: مَرَّةً لِعُمُومِ شَخْصِهِ، وَمَرَّةً لِيُوجْهِهِ، هَذَا مِنْ نَاحِيَةٍ، وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى أَنَّ فِي هَذَا التَّعْبِيرِ إِضَاحًا بَعْدَ الْإِبْهَامِ، فَإِنَّكَ عِنْدَمَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ، وَتَوَلَّيْتُ

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: ، شرح المفصل: 75 / 2.

(2) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 201 / 2.

(3) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 201 / 2.

(4) الرضي على الكافية: 233 / 1 (نقلًا من الجملة العربية والمعنى: 215).

الصفة - كُنتَ كَأَنَّكَ أَتَيْتَ الْكَلَامَ عَلَى الْإِبْهَامِ، ثُمَّ أَوْضَحْتَ جِهَةَ الْحُسْنِ بَعْدَمَا أَبْهَمْتَ،
وللإيضاح بَعْدَ الْإِبْهَامِ مَزِيَّةٌ⁽¹⁾.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي إِضَافَةِ الصِّفَةِ الْمُسَبَّهَةِ إِلَى فَاعِلِهَا فِي الْمَعْنَى: مَرَزْتُ بَرَجُلٍ حَسَنَ
الْوَجْهِ، مِنْ حَيْثُ الْإِبْهَامُ عَنِ الْمُبَالَغَةِ: "فَإِنْ قُلْتَ إِذَا كَانَ الْحُسْنُ لِلْوَجْهِ، وَالْوَجْهُ هُوَ الْفَاعِلُ
- فَكَيْفَ جَازَ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ، وَقَدْ زَعَمْتُمْ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّكَ لَمْ
تُضِفْهُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَقُلْتَ الصِّفَةَ عَنْهُ، وَجَعَلْتَهَا لِلرَّجُلِ دُونَ الْوَجْهِ فِي اللَّفْظِ، وَصَارَ فِيهِ
ضَمِيرُ الرَّجُلِ، فَإِذَا قُلْتَ: حَسَنَ الْوَجْهِ كَانَ الْحُسْنُ شَائِعاً فِي جُمْلَتِهِ كَأَنَّهُ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ حَسَنُ
الْقَامَةِ بَعْدَ أَنْ كَانَ الْحُسْنُ مَقْصُوراً عَلَى الْوَجْهِ دُونَ سَائِرِهِ، فَلَمَّا أُرِيدَ بَيَانُ مَوْضِعِ الْحُسْنِ
أُضِيفَ إِلَيْهِ"⁽²⁾.

وَجَاءَ فِي (شَرْحِ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ) أَنَّ فَايِدَةَ الْجَرِّ الْمَعْنَوِيَّةِ الْإِبْهَامُ ثُمَّ التَّفْسِيرُ:
الْإِبْهَامُ، ثُمَّ التَّفْسِيرُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَجْهُ مَنصُوباً عَلَى التَّمْيِيزِ⁽³⁾.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي إِجَازَةِ التُّحَاةِ أَنْ يَكُونَ التَّمْيِيزُ الْمُحَوَّلُ فِي تَمْيِيزِ النِّسْبَةِ جَمْعاً،
وَمُفْرَداً، عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ صِيرَ إِلَيْهِ لِإِزَالَةِ اللَّبْسِ، كَمَا فِي: نَظَفُ الْمُتَعَلِّمِ أَثْوَاباً، وَكَرُمُ مُحَمَّدٍ
آبَاءً، فَهَذَا التَّمْيِيزُ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ لِلْفَاعِلِ (الْمُتَعَلِّمِ) أَكْثَرَ مِنْ ثَوْبٍ عَلَى خِلَافِ
كَوْنِهِ مُفْرَداً يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ لَهُ ثَوْباً وَاحِداً.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْقَوْلِ الْآخِرِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْمُرَادِ بِالْآبَاءِ الْأَجْدَادَ وَغَيْرِهِمْ مِنْ ذَوِي
الْقَرَابَةِ.

وَيُنْبِئُ قَوْلُكَ: كَرُمَ الْأَوْلَادَ آبَاءً - عَنْ أَنَّ لِكُلِّ وَلَدٍ أَباً، وَأَنَّ هَؤُلَاءِ الْأَوْلَادَ لَيْسُوا
إِخْوَةً، إِذْ لَوْ قِيلَ: كَرُمَ الْأَوْلَادُ آبَاءً - لَجَازَ أَنْ يُنْبِئَ عَنْ أَنَّهُمْ إِخْوَةٌ⁽⁴⁾.

(1) د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 215؛ معاني النحو: 3 / 173.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 2 / 122؛ وانظر: د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 216.

(3) الرضي، شرح الرضي على الكافية: 2 / 209 (نقلاً من: الجملة العربية والمعنى: 216).

(4) انظر: عباس حسن، النحو الوافي: 2 / 428.

وَيَبْدَى لِي أَنَّ كَوْنَ التَّمْيِيزِ مُفْرَداً فِيمَا مَرَّ قَدْ يُشْبِهُ عَنْ نُكْتَةٍ بِلَاغِيَّةٍ تُكْمُنُ فِي الْإِنْبَاءِ
عَنِ الْإِثْحَادِ، وَالتَّلَاصُّقِ، وَالتَّعَاوُنِ، فَكَأَنَّ لَهُمْ أَباً وَاحِداً عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ أَباً.
وَمِنْ ذَلِكَ الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ هِشَامٍ⁽¹⁾ فِي (الباب الثامن)، وَهِيَ وَضْعُ
(غَيْرِ) مَوْضِعَ (مَا) النَّافِيَةِ، كَمَا فِي: غَيْرُ قَائِمِ الزَّيْدَانِ، عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: مَا قَائِمُ الزَّيْدَانِ،
فَيَكُونُ (الزَّيْدَانِ) فَاعِلاً سَدّاً مَسدّاً الْخَبَرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَدُّهُمَا مَبْتَدَأً عَلَى أَنَّ (غَيْرُ قَائِمِ)
الْخَبَرَ لِعَدَمِ الْمُطَابَقَةِ.

وَيَبْدَى لِي أَنَّهُمَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَا مَبْتَدَأً إِذَا تَوَهَّمْنَا أَنَّ عَدَمَ الْمُطَابَقَةِ صَيَّرَ إِلَيْهَا لِلْإِنْبَاءِ
عَنْ شِدَّةِ التَّصَاقِيهِمَا، وَاتِّحَادِهِمَا، فَكَأَنَّهُمَا شَخْصٌ وَاحِدٌ، وَمِمَّا عُدَّ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ
الشَّاعِرِ⁽²⁾:

غَيْرُ لَاهِ عِدَاكَ فَاطْرَحِ اللَّهُ
وَلَا تُعْثِرْ بِعَارِضِ سِلْمٍ

عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: مَا لَاهِ عِدَاكَ.

وَيُفْهَمُ مِمَّا فِي (ارْتِشَافِ الضَّرْبِ)⁽³⁾ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ أَجَازُوا أَنَّ يُقَالَ: الزَّيْدَانِ قَامَ،
وَالزَّيْدُونِ قَامَ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ابْنَ سَعْدَانَ⁽⁴⁾ عَلَى خِلَافِ هَذِهِ الْإِجَازَةِ.
وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ التَّمْيِيزَ الْمَحْوَلَ انْزَاحَ عَنِ الْأَصْلِ لِتَحْقِيقِ الْمُبَالَغَةِ، وَالتَّوَكِيدِ.

(1) انظر: مغني اللبيب: 632 / 6.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 633 / 6.

(3) انظر: أبو حيان النحوي، ارتشاف الضرب: 179 / 2.

(4) انظر: مختصر النحو، دراسة وتحقيق د. حسين أبو عباس، حوليات الآداب، والعلوم الاجتماعية،
الرسالة: 237؛ الحولية: 26، 1426هـ / 2005م ديسمبر: 43.

الانزيما والقلب الاعرابي

الانزياح والقلب الإعرابي

للثخانة في القلب الإعرابي ولا سيما في القرآن الكريم، أربعة أقوال:

(1) الجواز بلا قيد.

(2) المنع مطلقاً.

(3) الجواز بقيد أن ينبى عن معنى بديع.

(4) أن كتاب الله يُنزه عنه؛ بابه الشجر، كما ذكر أبو حيان⁽¹⁾ بأن أصحابه (البصريون) كما يفهم يخصونه بالضرورة.

وتحدث ابن هشام في (معني اللبيب) عنه في القاعدة العاشرة في الباب الثامن: القاعدة العاشرة: من فتون كلامهم القلب، وأكثر وقوعه في الشجر⁽²⁾.

ويظهر لي أن هذا القلب الإعرابي يعد دليلاً بيناً على انزياح اللسان العربي على وفق نية المتكلم، وقصده لتحقيق غرض معنوي.

وذكر ابن الشجري أن القلب اتسع في كلام العرب، وهي سعة أفضت بهم إلى استعماله في غير الشجر⁽³⁾.

ومما يعد من الكلام المثور في هذه المسألة:

• قول العرب: خرق الثوب المسمار، على أن الأصل: خرق المسمار الثوب، وقد صير إلى هذا القلب للإبقاء عن أن الثوب قوي؛ لأن الثياب في تلك الفترة تكاد تكون من

(1) انظر: البحر المحيط: 355/4، 326/8؛ وانظر: الزغشري، الكشاف: 122/3؛ 564/1؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 104-401/5؛ ابن هشام الأنصاري، معني اللبيب (تحقيق الخطيب): 718-709/6.

(2) ابن هشام الأنصاري، معني اللبيب (تحقيق الخطيب): 718-709/6.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، معني اللبيب (تحقيق الخطيب): 710/6 (الحواشي).

- الكتّان السمينك، كما يظهرُ لي.
- قولُ العرب: كَسَرَ الزُّجَاجُ الحَجَرَ، على أنَّ الأصلَ: كَسَرَ الحَجَرُ الزُّجَاجَ، والقولُ في المصيرِ إلى هذا القلبِ الإعرابيِّ كالقولِ في سابقه.
- قولُ العرب: أَذْخَلْتُ القَلَنْسُوَّةَ في رَأْسِي⁽¹⁾، على أنَّ الأصلَ: أَذْخَلْتُ رَأْسِي في القَلَنْسُوَّةَ، على أنَّ حَرْفَ الحَفْضِ (في) يَسْبِقُ الظَّرْفَ، وقد يُنبئُ هذا القلبُ عن أنَّ القَلَنْسُوَّةَ كانتْ أَقْلَ حَجْماً من الرأسِ، ولذلك تُحتاجُ إلى تَوْسِعةٍ لإدخالِها، كما يُطالِعُنا في بَعْضِ الملابسِ الضَّيِّقَةِ الَّتِي يَرْتَدِّيها الأَطْفَالُ الصُّغَارُ، وبَعْضِ الشُّبَابِ، والشُّوَابِ في عَصْرِنَا.
- قولُ العرب: أَذْخَلْتُ الخائِمَ في إصْبَعِي، على أنَّ القولَ فيه كالقولِ في سابقه.
- قولُ الناس: حَكَّنِي رَأْسِي، وهو غَلَطٌ عِنْدَ ابنِ بَرِّي⁽²⁾؛ لأنَّ الرأسَ لا يَحْكُ، والصَّحِيحُ أنْ يُقالَ عِنْدَهُ: دَعَانِي إلى الحَكِّ، وَيَظْهَرُ لي أنَّ الأصلَ: حَكَّكْتُ رَأْسِي، على أنَّه صِيْرَ إلى القلبِ الإعرابيِّ للإِنباءِ عن الحاجةِ إلى الحَكِّ، فكانَ الرأسُ يَقُومُ بذلك.
- قولُ العرب: إِذَا طَلَعَتِ الجُوزَاءُ انْتَصَبَ العُودُ في الحِرْبَاءِ، على أنَّ الأصلَ: انْتَصَبَ الحِرْبَاءُ في العُودِ مِنْ شِدَّةِ الحَرِّ، على أنَّ الجُوزَاءَ نَجْمٌ يَعْثُرُضُ في وَسَطِ السَّمَاءِ⁽³⁾.
- قولُ العرب: أَذْخَلَ قُوَّةَ الحَجَرِ⁽⁴⁾.
- قولُ العرب: عَرَضْتُ النَّاقَةَ على الحَوْضِ، وعَرَضْتُها على الماءِ⁽¹⁾، على أنَّ الأصلَ: عَرَضْتُ الحَوْضَ على النَّاقَةِ، وعَرَضْتُ الماءَ على النَّاقَةِ، وهو قولُ السُّكَاكِيِّ، والزَّمْخَشَرِيِّ، والجَوْهَرِيِّ، وغيرِهِم.

(¹) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 713 / 6.

(²) انظر: الزبيدي، تاج العروس (حكك، 117 / 27).

(³) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 715 / 6؛ أبو زيد، النوادر: 409.

(⁴) سيبويه، الكتاب: 92 / 1.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّهُ صَيَّرَ إِلَى هَذَا الْقَلْبِ لِلإِبْنَاءِ عَنْ أَنَّ النَّاقَةَ قَدْ تُكُونُ غَيْرَ ظَمَأَى، أَوْ أَنَّهَا لَا تُبْصِرُ هَذَا الْحَوْضَ، أَوْ لَا تُهْتَدِي إِلَيْهِ، أَوْ أَنَّهَا لَا تُرْغَبُ فِي هَذَا الْمَاءِ، أَوْ الْحَوْضِ لِسَبَبِ مَا، وَجَاءَ فِي (البحر المحيط): "وليس في قولهم: عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ... ما يدلُّ على القلب؛ لَأَنَّ عَرَضَ النَّاقَةِ عَلَى الْحَوْضِ، وَعَرَضَ الْحَوْضِ عَلَى النَّاقَةِ كُلُّهُمَا صَحِيحٌ، إِذِ الْعَرَضُ أَمْرٌ نِسْبِيٌّ يَصِحُّ عَلَى إِسْنَادِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاقَةِ، وَالْحَوْضِ⁽²⁾."

وَمِمَّا يُمَكِّنُ إِخْضَاعَهُ لِسُلْطَانِ الْقَلْبِ الْمَكَانِي فِي الشَّعْرِ:

• قَوْلُ الْأَخْطَلِ⁽³⁾:

مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَا جُونَ قَدْ بُلَعْتُ نَجْرَانٍ أَوْ بُلَعْتُ سَوَاءَ تِهِمْ هَجَرٌ

عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: بُلَعْتُ سَوَاءَ تِهِمْ هَجَرًا.

• قَوْلُ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ⁽⁴⁾:

كَأَنَّ سَيْئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

يَنْصَبُ (مِزَاجُهَا) عَلَى خَبَرِ (يَكُونُ)، وَرَفَعَ (عَسَلٌ وَمَاءٌ) عَلَى اسْمِهَا، عَلَى أَنَّ فِي

هَذَا النَّصْبِ، وَالرَّفْعِ جَعْلًا لِلتَّكْرَةِ اسْمًا لِهَذَا الْفِعْلِ، وَالْمَعْرِفَةَ خَبْرًا لَهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ عَلَى

خِلَافِ الْأَصْلِ النُّحَوِيِّ، وَلِلنُّحَوِيِّينَ فِي هَذَا الشَّاهِدِ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ:

أ. أَنَّ (مِزَاجُهَا) خَبَرُ (يَكُونُ)، وَأَنَّ (عَسَلٌ وَمَاءٌ) اسْمُهَا، كَمَا مَرَّ.

(¹) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 6 / 713؛ الزمخشري، الكشاف: 122 / 3.

(²) أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 8 / 63.

(³) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 3 / 159؛ ابن جني، المحتسب: 241 / 2.

(⁴) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 6 / 709؛ ابن مالك، شرح التسهيل: 356 / 1.

- ب. أن اسم الفعل الناسخ (عَسَلَ، وماء)، على أن (مِزاجُها) مَنْصُوبٌ على الظرفية المجازية، وهذا الظرف متعلق بالخبر المَحذُوفِ وجوباً، وهو قول أبي علي الفارسي.
- ج. أن الأولى رَفَعُ (مِزاجُها)، ونَصَبُ (عَسَلًا)، وَرَفَعُ (ماء)، على أنه فاعِلٌ لفعلٍ مَحذُوفٍ، والتقدير: وخالطها ماء، فتكون الواو حرف استئناف يعطف جملة على أخرى، ويعزز هذا الوجه رواية لهذا الشاهد: يَكُونُ مِزاجُها عَسَلًا، وماء.
- د. أن اسم (يَكُونُ) ضَمِيرُ الشَّانِ على رواية رَفَعُ ما بَعْدَها: يَكُونُ مِزاجُها عَسَلَ، وماء، على أن الجملة الاسمية (مِزاجُها عَسَلَ، وماء) في محل نصب على خبرها.
- ه. أن (كان) زائدة، على أن (مِزاجُها) مُبْتَدَأٌ على حَسَبِ رواية الرُّفْعِ-، و(عَسَلَ وماء) خبره، وهو قول الحسن بن أسد الفارقي، وهي زيادة وسَمَها ابنُ هشام⁽¹⁾، وغيره بالخطأ؛ لأنها لا تُزَادُ بلفظ المضارع فضلاً عن أنها لا مَخُوجٌ إليها.
- وبعد فلا مَخُوجٌ إلى مثل هذه التأويلات، والتوهمات؛ لأن الحمل على الانزياح في القلب الإغرابي يُغني عنها فضلاً عما يُمكن أن يَبْنَى عنه مِنْ مَعْنَى مِنْ حَيْثُ كَوْنُ العَسَلِ مِزاجُها لا كَوْنُ مِزاجِها العَسَلَ.
- وَيُمْكِنُ على حَسَبِ قَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَتَبَيَّنُ أَنْ يُعَدَّ (عَسَلَ، وماء) أَكْثَرَ تَعْرِيفاً مِنْ (مِزاجُها) على الرُّغْمِ من الإضافة التي تُكْسِبُ التَّعْرِيفَ؛ لَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ تَوَاصُلٌ إِنْخِبَارِيٌّ بَيْنَ الْقَائِلِ، أَوِ الْمُتَكَلِّمِ، أَوِ الْمُتَجَبِّ، أَوِ الْمُؤَلِّفِ، وَالسَّامِعِ، أَوِ الْقَارِئِ، أَوِ الْمُتَلَقِّي، أَوِ الْمُخَاطَبِ، أَوِ النَّاقِدِ فَضْلاً عما يُمكن أن يَخْضَعُ لَهُ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ ظُرُوفٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ، وَنَفْسِيَّةٍ، وَغَيْرِهَا.
- قَوْلُ رُوَيْبَةَ⁽²⁾:

(¹) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (حواشي المحقق): 710/6؛ البغدادي، خزانة الأدب (تحقيق عبد السلام هارون): 41/4.

(²) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 710/6؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: 1971م.

وَمِنْهُمْ مُعْتَبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ

كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ

على أن الأصل: كَانَ لَوْنُ سَمَائِهِ لَغَبَرَتِهَا لَوْنُ أَرْضِهِ؛ لَأَنَّ التَّشْبِيهَ حَدَثَ فِيهِ قَلْبٌ
لِتَحْقِيقِ الْمُبَالَغَةِ، وَفِي الْكَلَامِ حَذْفُ مُضَافٍ.

• قَوْلُ الثَّمَرِ بْنِ تَوَلَّبٍ⁽¹⁾:

فَإِنْ أَنْتَ لَا قَيْتَ فِي نَجْدَةٍ فَلَا تَتَهَيَّئْكَ أَنْ تُقَدِّمًا

على أن الأصل: فَلَا تَتَهَيَّئْهَا، وَهُوَ الْإِزْيَاحُ يُنْبِئُ عَنِ الْمُبَالَغَةِ فِي تَهَيُّبِ الْمُخَاطَبِ،
وَذَلِكَ بِجَعْلِ النَّجْدَةِ تَتَهَيَّبُ هَذَا الْمُخَاطَبُ، وَهَذَا عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ.
• قَوْلُ ابْنِ مُقْبِلٍ⁽²⁾:

وَلَا تَهَيَّئِ الْمَوْمَاءُ أَرْكَبَهَا إِذَا تَجَاوَيْتِ الْأَصْدَاءُ بِالسُّحْرِ

على أن الأصل: وَلَا أَتَهَيَّبُ الْمَوْمَاءَ، وَلَكِنَّ الشَّاعِرَ إِزْوَاحَ لِسَانُهُ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ،
فَجَعَلَ الْمَفَازَةَ لَا تَهَيَّئُهُ لِتَحْقِيقِ الْمُبَالَغَةِ: وَلَا تَتَهَيَّئِ الْمَوْمَاءُ.
• قَوْلُ كَعْبِ بْنِ زُهَيْرٍ⁽³⁾:

كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ وَقَدْ ثَلَفَعَ الْقُورُ الْعَسَاقِيلُ

على أن الأصل: وَقَدْ ثَلَفَعَ الْقُورُ بِالْعَسَاقِيلِ⁽⁴⁾، وَصِيرَ إِلَى هَذَا الْإِزْيَاحِ، أَوِ الْقَلْبِ
لِتَحْقِيقِ الْمُبَالَغَةِ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي ثَلَفَعَتْ بِالْعَسَاقِيلِ.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 711/6.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 711/6؛ السيوطي، شرح شواهد
المغني: 971.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 712/6؛ السيوطي، شرح شواهد
المغني: 972؛ الزبيدي، تاج العروس (عسقل، 485/29).

(4) القور: الربا، والعساquil: السراب، أو قطعه.

• قول عروة بن الورد⁽¹⁾:

فَدَيْتُ بِنَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلَوْكَ (2) إِلَّا مَا أُطِيقُ

على أن الأصل: فَدَيْتُ نَفْسَهُ بِنَفْسِي، كما يُقال في اللغة المحكية في عصرنا: أنا فديتك ابنفسي، وأفديك ابنفسي، والقول نفسه في اللغة الفصيحة: "...ويقولون: فديته بأبي، وأمي، وفديته بمال، كألك اشتريته، وخلصته به إذا لم يكن أسيراً، وإذا كان أسيراً مملوكاً قلت: فاديته، كذا تقول العرب... قال: وإن قلت: فديت الأسير - فجائز أيضاً، بمعنى: فديته مما كان فيه، أي: خلصته، وفاديت أحسن في هذا المعنى"⁽³⁾، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ﴾⁽⁴⁾، على أن المراد: خلصناه به من الذبح.

ويقال في العربية: فداؤه بنفسه فدية (قال له: جعلت فداك)، وفداؤه الأسير (قبل منه فديته).

• قول القطامي⁽⁵⁾:

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنْ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السَّيَاعَا

على أن الأصل: كما طيئت بالسَّيَاعِ (الطين) الفَدَنَ (القصر)، على أن المعنى أن الشاعر شبه جريان السمن في هذه الناقة بتطين الفدن بالسَّيَاعِ.

• قول المتنبّي عند بعض⁽⁶⁾:

وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى دُقَّتْهُ فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعِشُقُ

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب). 712/6؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: 972.

(2) الألو: المنع.

(3) الزبيدي، تاج العروس (فدى، 222/39).

(4) الصافات: 107.

(5) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 713/6؛ السيوطي، شرح شواهد المغني: 972.

(6) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 713/6 -

على أن الأصل: كَيْفَ لَا يَمُوتُ مَنْ يَعْشَقُ؛ لَأَنَّهُ يَتَعَجَّبُ مِمَّنْ يَعْشَقُ ثُمَّ لَا يَمُوتُ.

• قَوْلُ الشَّاعِرِ فِي إِنْشَادِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ⁽¹⁾:

إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لَشَرِّهِ فِعْلُهُ بِحَمُولٍ

على أن الأصل: لَشَرُّ فِعْلِهِ (الإحسان، والإساءة)؛ لَأَنَّهُ لَا يَتَحَمَّلُ أَحَدٌ هَذَيْنِ الشَّرَّيْنِ، وَهُوَ الْإِسَاءَةُ.

وَمِمَّا عُدَّ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ⁽²⁾، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ بَعْضَ الدَّارِسِينَ الْمُحَدِّثِينَ فَضْلاً عَنْ بَعْضِ الْقُدَامَى قَدْ أَنْكَرُوا وَقُوْعَهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَالذُّكُورِ فَاضِلِ السَّامِرَائِيِّ: "وَأَمَّا مِنْ حَيْثُ وَرُودُهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فَإِذَا مَا أُطْلِعْتَ عَلَيْهِ مِمَّا أُوْرِدُوهُ عَلَى أَنَّهُ قَلْبٌ لَيْسَ مِنْهُ عَلَى الْحَقِيقِ، وَإِنَّمَا هُوَ جَارٍ عَلَى ظَاهِرِ الْكَلَامِ بَلَا تَأْوِيلٍ وَإِنْ كَانَ لَا يَبْعَدُ -وَاللَّهِ أَعْلَمُ- أَنْ يَكُونَ فِيهِ تَغْيِيرٌ جَارِياً عَلَى الْقَلْبِ لاعتبار معنى لطيفٍ شأن كثيرٍ مِنَ الْأَسَالِيبِ⁽³⁾."

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ مَنْ أَجَازَ أَجَازَ هَذَا الْقَلْبَ هُوَ: يَوْمَ تُعْرَضُ النَّارُ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ، كَمَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ⁽⁵⁾.

وَلَا يَصِحُّ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ حَمْلُ الْقُرْآنِ عَلَى هَذَا الْقَلْبِ: "وَلَا يَتَّبِعِي حَمْلُ الْقُرْآنِ عَلَى الْقَلْبِ، إِذِ الصَّحِيحُ فِي الْقَلْبِ أَنَّهُ مِمَّا يُضْطَرُّ إِلَيْهِ فِي الشَّعْرِ، وَإِذَا كَانَ الْمَعْنَى صَحِيحاً وَاضِحاً مَعَ عَدَمِ الْقَلْبِ فَأَيُّ ضَرُورَةٍ تُدْعَوُ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِمْ: عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ... مَا يَدُلُّ عَلَى الْقَلْبِ؛ لِأَنَّ عَرَضَ النَّاقَةِ عَلَى الْحَوْضِ، وَعَرَضَ الْحَوْضِ عَلَى

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 714/6 (الحواشي).

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 713/6-.

(3) د. فاضل السامرائي، الجملة العربية والمعنى: 284.

(4) الأحقاف: 20.

(5) انظر: الكشف: 122/3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 63/8؛ السمين الحلبي، الدر المصون

في علوم الكتاب المكنون: 520/3.

النَّاقَةُ كُلُّ مِنْهُمَا صَحِيحٌ، إِذِ الْعَرَضُ أَمْرٌ نَسِيٌّ يَصِحُّ إِسْنَادُهُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ النَّاقَةِ، وَالْحَوْضُ⁽¹⁾. وَالْقَوْلُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ حَيْثُ الْإِزْيَاحُ، كَالْقَوْلِ فِي: عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ.

• قِرَاءَةُ غَيْرِ الْأَخَوَيْنِ، وَحَقْفُص: «قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِنْ عِنْدِهِ فَعَمَّيْتُ عَلَيْكُمْ»⁽²⁾ بَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَالتَّخْفِيفِ، عَلَى أَنْ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَجْهَيْنِ⁽³⁾.

(1) أَنَّ الْفِعْلَ أَسْنَدَ إِلَى الْبَيْتَةِ مَجَازًا، كَمَا ذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ: فَلَمْ يَهْدِكُمْ كَمَا لَوْ عَمِيَ عَلَى الْقَوْمِ دَلِيلُهُمْ فِي الْمَفَازَةِ بَقُوا بِغَيْرِ هَادٍ⁽⁴⁾.

(2) أَلْهَا مَحْمُولَةً عَلَى الْقَلْبِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَعَمَّيْتُ أَتَمَّ عَنْهَا، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁵⁾:

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ
وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ

عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: مُدْخِلَ رَأْسِهِ الظِّلَّ.

وَجَاءَ فِي (مَعَانِي الْقُرْآنِ) لِلْفَرَاءِ: «وَسَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُ: قَدْ عَمِيَ عَلَيَّ الْخَبَرُ، وَعَمِيَ عَلَيَّ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهَذَا مِمَّا حَوَّلَتِ الْعَرَبُ الْفِعْلَ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ لَهُ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ لغيرِهِ، إِلَّا تَرَى أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي يَغْمَى عَنِ الْخَبَرِ، أَوْ يَغْمَى عَنْهُ، وَلَكِنَّهُ فِي جَوَازِهِ مِثْلُ قَوْلِ الْعَرَبِ: دَخَلَ الْخَائِمُ فِي يَدَيَّ، وَالْخَفُّ فِي رِجْلِي، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الرَّجُلَ الَّذِي تُدْخِلُ فِي

(1) أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 63 / 8.

(2) هود: 28.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 314 / 6؛ الزمخشري، الكشاف: 266 / 2.

(4) الزمخشري، الكشاف: 266 / 2.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 314 / 6؛ سيويه، الكتاب: 92 / 1.

الخُفَّ، والإصْبَعَ في الخائِم، فَاسْتَحَقُّوا بِذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى مَعْرُوفاً لَا يَكُونُ لَذَا فِي حَالٍ،
وَلَذَا فِي حَالٍ، إِنَّمَا هُوَ لَوَاحِدٍ، فَاسْتَجَازُوا لِهَذَا⁽¹⁾.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ فِي هَذَا الْإِنْزِيَّاحِ إِنْبَاءً عَنْ عَدَمِ تَبَصُّرِهِمْ، وَهُوَ مِمَّا أَدَّى إِلَى إِسْنَادِ
الْعَمَى إِلَى الْبَيِّنَةِ عَلَى سَبِيلِ الْمَبَالِغَةِ وَالتَّهْدِيدِ.

• قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾⁽²⁾، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ كَمَا قِيلَ: لِكُلِّ كِتَابٍ أَجَلٌ⁽³⁾،
وَهُوَ أَصْلٌ يَرْفُضُهُ أَبُو حَيَّانَ: لَفْظٌ عَامٌّ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي لَهَا آجَالٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْهَا شَيْءٌ
إِلَّا وَلَهُ أَجَلٌ فِي بَدَنِهِ، وَفِي خَاتِمَتِهِ، وَذَلِكَ الْأَجَلُ مَكْتُوبٌ مَخْصُورٌ، وَقَالَ الضُّحَّاكُ،
وَالْفَرَّاءُ لِكُلِّ كِتَابٍ أَجَلٌ، وَلَا يَجُوزُ ادِّعَاءُ الْقَلْبِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشُّغْرِ، وَأَمَّا هُنَا
فَالْمَعْنَى فِي غَايَةِ الصُّحَّةِ بِلَا عَكْسٍ، وَلَا قَلْبٍ، بَلْ ادِّعَاءُ الْقَلْبِ هُنَا لَا يَصِحُّ الْمَعْنَى عَلَيْهِ
إِذْ تَمَّ أَشْيَاءُ كَتَبَهَا اللَّهُ أَرْزِلَةً⁽⁴⁾.

• قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ﴾⁽⁵⁾، عَلَى أَنَّ فِيهَا أَوْجُهًا
أَحَدُهَا الْقَلْبُ الْمَكَانِيُّ: قَوْلُ الْحَقِّ حَقِيقٌ عَلَيَّ، كَمَا فِي قِرَاءَةِ نَافِعٍ: "حَقِيقٌ عَلَيَّ"، وَهُوَ
الْأَصْلُ الَّذِي انْزَاحَ عَنْهُ اللَّسَانُ إِلَى الْقَلْبِ: أَنَا حَقِيقٌ عَلَى قَوْلِ الْحَقِّ، وَجَاءَ فِي
(الْكَشَافِ): "وَالثَّانِي: أَنَّ مَا لَزِمَكَ فَقَدْ لَزِمْتَهُ، فَلَمَّا كَانَ قَوْلُ الْحَقِّ حَقِيقًا عَلَيْهِ كَانَ هُوَ
حَقِيقًا عَلَى قَوْلِ الْحَقِّ أَيَّ لَازِمًا لَهُ"⁽⁶⁾.

وَمِنْ الْأَوْجُهِ الْأُخْرَى أَنَّ (حَقِيقٌ) مُضْمَنٌ مَعْنَى حَرِيصٍ، وَأَنَّ (عَلَى) بِمَعْنَى
الْبَاءِ.

(1) الفراء، معاني القرآن: ، معاني القرآن: 12 / 2.

(2) الرعد: 38.

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن: 65-66 / 2؛ الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 290 / 3.

(4) أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 391 / 5.

(5) الأعراف: 105.

(6) الزغشري، الكشاف: 100 / 2؛ وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:

401-403 / 5؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 355 / 4.

- قوله تعالى: ﴿وَأَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ﴾⁽¹⁾، على أن في (لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ) قولين⁽²⁾:
- (1) أن الباء في (بالْعُصْبَةِ) للتعدية.
- (2) أن في الكلام قلباً، على أن الأصل: لَتَنُوءُ الْعُصْبَةُ بِالْمَفَاتِحِ، كما في قول العرب: عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ.
- وقيل إن إجراء الكلام على ظاهره أولى من القلب؛ لأن العرب تقول: ناء الرجل بالحمْل، وناء الحمْل بالرجل.
- ولا يخفى ما في هذه المسألة من الانزياح؛ لأن في (ناء الحمْل بالرجل) مبالغة أكثر مما في (ناء الرجل بالحمْل).
- قراءة شاذة غريبة: ﴿وَكُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾⁽³⁾، على أن الضمير في (ذَائِقَةُ) يعود على (كل)، وأن (كل نفس) مبتدأ، وأن (ذائقة) خبر مقدم مبتدؤه (الموت)، وأن الجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول (كل نفس)، وهذه القراءة تعد من باب القلب؛ لأن النفس هي التي تذوق الموت لا الموت⁽⁴⁾.
- قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّ أَيْ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ...﴾⁽⁵⁾، على أن الأصل: وَبَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ الْكِبَرِ عِتِيًّا﴾⁽⁶⁾، وقيل إن ما بَلَغَكَ فَقَدْ بَلَغْتَهُ⁽¹⁾.

(1) القصص: 76.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 692/8-694؛ الزمخشري، الكشاف: 190/3؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 718/6.

(3) آل عمران: 185.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 519/3-521.

(5) آل عمران: 40.

(6) مريم: 8.

• عَسَاكَ أَنْ تُنَجَّحَ: قِيلَ إِنَّ فِي الْكَافِ ثَلَاثَةَ أَوْجِهٍ⁽²⁾:

(1) أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى اسْمِ (عَسَى) الَّتِي عُوْمِلَتْ مُعَامَلَةً (لَعَلَّ)، وَهُوَ قَوْلُ سَيِّبَوَيْهِ.

(2) أَنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى اسْمِ (عَسَى) فِعْلِ الرَّجَاءِ عَلَى أَنَّهَا وَضِعَتْ مَوْضِعَ ضَمِيرِ الرُّفْعِ (أَلَتْ)، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ:

(3) أَنَّ فِي الْكَلَامِ قَلْبًا مَكَانِيًّا عَلَى أَنَّهَا جُعِلَتْ اسْمًا لِـ (عَسَى) عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهَا الْخَبَرُ، وَجُعِلَ الْاسْمُ خَبْرًا، وَهُوَ قَوْلُ الْمُبَرِّدِ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ:

• قَوْلُكَ: مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ أَحَدٌ، عَلَى أَنَّ الْبَدَلَ صَيَّرَ مُبْدَلًا مِنْهُ، وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ صَيَّرَ بَدَلًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُقَالَ: مَا لِي أَحَدٌ إِلَّا أَبُوكَ، كَمَا مَرَّ. وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽³⁾:

قَدْ أَوْيَيْتَ كُلَّ مَاءٍ فِيهِ طَاوِيَةٌ مَهْمَا تُصِيبُ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تُشِمْ

عَلَى أَنَّ تَقْدِيرَ عَجْزِ هَذَا الْقَوْلِ: مَهْمَا تُصِيبُ بَارِقًا مِنْ أَفْقٍ، عَلَى أَنَّ (أَفْقًا) لَوْ عُدَّتْ ظَرْفًا عَلَى أَنَّ (مِنْ) زَائِدَةٌ فِي غَيْرِ الْإِنْجَابِ لَمَّا كَانَ فِيهِ قَلْبٌ إِنْجَارِيٌّ، لِأَنَّ (مِنْ بَارِقٍ) يَكُونُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ لِـ (تُصِيبُ)، وَالتَّقْدِيرُ: مَهْمَا تُصِيبُ فِي أَفْقٍ بَارِقًا تُشِمْ.

وَقِيلَ إِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى قَلْبٍ فِعْلِي الشَّرْطِ، وَالْجُزْأِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَهْمَا تُشِمْ أَفْقًا مِنْ بَارِقٍ تُصِيبُ، وَالْمَعْنَى: مَهْمَا تُنْظَرُ إِلَى بَارِقٍ فِي أَفْقٍ تُقْصِدُهُ، عَلَى أَنَّ (تُصِيبُ) بِمَعْنَى: تُقْصِدُ.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 159 / 3.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 37 / 1.

(3) انظر: أبو علي الفارسي، الإيضاح: 173، ابن يسعون، المصباح في شرح الإيضاح، تحقيق: غازي العتيبي، رسالة لنيل درجة الماجستير بإشرافي: 211، ابن سيده، المخصص: 15 / 5، 109 / 9، 37 / 14.

الانتماء والحكاية

الانزياح والحكاية

الحكاية إيراد ما نطق به المتكلم كتباً، ونطقاً دون تغيير، أو تصرف، فكائه - كما يظهر لي - نص مقتبس، سواء أكان هذا المحكي جملة، أو جملاً، أم مفرداً.
ولهذه الحكاية في العربية نوعان⁽¹⁾:

(1) حكاية الجملة: وهي نوعان:

أ. حكاية الجملة الملقوطة، كما هي، ومنها الجملة المحكية بالقول، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾⁽²⁾، وغيره مما يعد مقولاً للقول؛ لأن مقول القول الصريح، وما في معناه يجب أن يكون جملة إلا إذا عدا صفة للقول مصدراً، كما في: قلت ثراً، وشِعراً، وخطبة، وغيرها، وقيل إنه يحكى بالقول المفرد، كما في: قلت زيداً، على أن المراد: قلت هذا اللفظ.
ومن حكاية الجملة⁽³⁾:

سَمِعْتُ النَّاسَ يَتَشَجَعُونَ غَيْثاً فَقُلْتُ لَصِيدَحِ الشَّجْعِي بِلَالاً⁽⁴⁾

على أن هذا القول من باب ما يمكن بالسمع أيضاً، وأن التقدير: سمع الشاعر قوماً يقولون: الناس يتشجعون غيثاً، على أن (الناس) مبتدأ خبره (يتشجعون).
ب. حكاية المكتوب: ومن ذلك: قرأت ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽¹⁾، وقول القائل: قرأت على فضة، (فصل الخاتم): مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 321-331/5؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 94-88/4.

(2) الأعراف: 43.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 93/4؛ المبرد، المقتضب: 302/2؛ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 524/1؛ الهروي، الأزهية: 109، سيويه، الكتاب: 401/1.

(4) صيدح: اسم ناقة الشاعر، وبلال: اسم ممدوحه.

وَقِيلَ إِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُحْكِيَ الْجُمْلَةُ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا فِي حِكَايَةِ: زَيْدٌ قَائِمٌ: قَائِمٌ زَيْدٌ، عَلَى أَنَّ هُنَالِكَ قَائِلًا قَالَ ذَلِكَ.

وَقِيلَ إِنِّصَا إِنَّهُ إِنْ كَانَ فِي الْجُمْلَةِ لَحْنٌ حُكِيَتْ كَمَا هِيَ إِذَا كَانَ الْمَعْنَى مُتَعَيِّنًا، وَبَيَّنَّا عَلَى الْأَصَحِّ، عَلَى أَنَّ يُنْبِئُ عَلَى اللَّحْنِ لَيْلًا يَتَوَهَّمُ أَنَّ اللَّحْنَ مِنَ الْحَاكِي، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ شَخْصٍ: جَاءَ زَيْدٌ (بِالْجَرِّ)، عَلَى أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ تُكُونُ حِكَايَتُهُ: قَالَ فُلَانٌ: جَاءَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ خَفَضَ زَيْدًا⁽²⁾.

(2) حِكَايَةُ الْمَفْرَدِ: وَهِيَ نَوْعَانِ:

أ. نَوْعٌ يُسْتَعَانُ بِهِ بِإِخْدَى أَدَائِي الِاسْتِفْهَامِ: مَنْ، وَأَيُّ، وَيُطْلَقُ عَلَيْهِ الِاسْتِثْبَاتُ، لِأَنَّ السَّائِلَ يَتَوَلَّى طَلَبَ الْإِثْبَاتِ.

• الْحِكَايَةُ بِأَيُّ:

يُحْكِي بِأَيُّ فِي الْوَقْفِ الْاسْمُ التَّكْرَرُ يُسْأَلُ عَنْهُ بِهَا، سَوَاءً أَكَانَ هَذَا الْمَحْكِي عَاقِلًا أَمْ غَيْرَ عَاقِلٍ، وَتُطَابِقُ الْمَحْكِي فِي الْإِعْرَابِ، وَالتَّذْكِيرِ، وَالتَّأْنِيثِ إِفْرَادًا وَتُثْنِيَةً، وَجَمْعًا وَتَذْكِيرًا، وَتَأْنِيثًا، إِذْ يُقَالُ فِي حِكَايَةِ: قَامَ رَجُلٌ: أَيُّ؟، وَفِي: قَامَتِ امْرَأَةٌ: أَيَّةُ؟، وَفِي: قَامَ رَجُلَانِ: أَيَانِ؟، وَفِي: قَامَتِ امْرَأَتَانِ: أَيَّتَانِ؟، وَفِي: قَامَ رِجَالٌ: أَيُونُ؟، وَفِي: قَامَتِ نِسَاءٌ: أَيَاتُ؟.

وَيُقَالُ فِي نَصْبِ مَا مَرَّ كَمَا فِي: رَأَيْتُ رَجُلًا: أَيَا، وَأَيَّةً، وَأَيِّنَ، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيِّنَ، وَأَيَّاتٍ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْمَجْرُورِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ: أَيُّ، وَأَيَّةً، وَأَيِّنَ، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيِّنَ، وَأَيَّاتٍ، فِي الْوَقْفِ، وَيُقَالُ فِي الْوَصْلِ: أَيَا يَا هَذَا، وَأَيَّةُ يَا هَذِهِ، وَهَكَذَا دَوَالِيكَ، عَلَى أَنَّ يُحْكِي بِهَا فِيهِ إِعْرَابُ الْمَحْكِي، وَتَذْكِيرُهُ، وَتَأْنِيثُهُ فَقَطْ، فَلَا تُصَحُّ تُلْنِيَّتُهَا أَوْ جَمْعُهَا.

(1) الفاتحة: 1.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 93 / 4.

وَيَجُوزُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً: أَيًّا، وَآيَةً بِالمُطَابَقَةِ، وَأَيًّا بِتَغْلِيْبِ المَذْكُرِ عَلَى المؤنثِ، كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ⁽¹⁾.

وَقِيلَ إِنَّ المُطَابَقَةَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِيهَا وَجْهَانِ: المُطَابَقَةُ، وَهُوَ الأكثرُ شُيُوعاً فِي الكَلَامِ العَرَبِيِّ، كَمَا ذَكَرَ السُّيُوطِيُّ⁽²⁾، وَتَرْكُهَا مَا عَدَا الإِفْرَادَ، وَالتَّائِيثَ.

وَلَا تُسْتَعْمَلُ (أَيُّ) مَقْطُوعَةً عَنِ الإِضَافَةِ إِلَّا فِي التَّنَادِ، وَالحِكَايَةِ، كَمَا مرَّ⁽³⁾.

وَلَا يُحْكَى بِهَا فِي الوَصْلِ، أَوْ الوَقْفِ جَمْعُ تَصْحِيحٍ إِلَّا إِذَا كَانَ مَوْجُوداً فِي الْمَسْئُولِ عَنْهُ، كَمَا فِي: رَأَيْتُ مُسْلِمِينَ، وَمُسْلِمَاتٍ، إِذْ يُقَالُ فِي حِكَايَتِهِمَا وَقَفًا: أَيُّنَ، وَأَيَّاتٍ، وَوَصلاً: أَيًّا يَا هَذَا؟ وَآيَةً، يَا هَذَا، أَمَّا الْجَمْعُ التَّكْسِيرِيُّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَا يُحْكَى إِلَّا إِذَا كَانَ صَالِحاً أَنْ يُوصَفَ بِجَمْعِ التَّصْحِيحِ، كَمَا فِي: جَاءَ رَجَالٌ مُسْلِمُونَ، إِذْ يُقَالُ فِي الحِكَايَةِ وَصلاً: أَيُّ يَا هَذَا؟، وَوَقَفًا: أَيُّونَ؟.

وَحَمَلاً عَلَى مَا مرَّ فَإِنَّ مَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِهِذَا الْجَمْعُ لَا يُقَالُ فِي حِكَايَتِهِ: أَيُّونَ، أَوْ أَيُّنَ، كَمَا فِي قَوْلِ القَائِلِ: عِنْدِي حَمِيرٌ، أَوْ رَأَيْتُ حَمِيرًا؛ لِأَنَّ اسْمَ الْجَمْعِ هَذَا لَا يُوصَفُ بِجَمْعِ التَّصْحِيحِ (المَذْكُورِ السَّالِمِ)، وَهَذِهِ اللُّغَةُ الفُصْحَى (حِكَايَةُ المَحْكِيِّ فِي الوَقْفِ بِمَا لَهُ مِنْ إِغْرَابٍ، وَتَذْكِيرٍ، وَتَائِيثٍ، وَإِفْرَادٍ، وَتَثْنِيَّةٍ، وَجَمْعٍ).

وَهُنَالِكَ لُغَةٌ أُخْرَى تُكُونُ حِكَايَتُهُ بِمَا لَهُ مِنْ إِغْرَابٍ، وَتَذْكِيرٍ، وَتَائِيثٍ فَقَطْ، فَلَا تُثْنَى أَيُّ، وَلَا تُجْمَعُ بَلْ ثَلَاثُ الإِفْرَادِ، وَالتَّذْكِيرِ مَعَ المَذْكُورِ أَيًّا كَانَ، وَالإِفْرَادِ، وَالتَّائِيثِ مَعَ المؤنثِ أَيًّا كَانَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ المَحْكِيَّ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ وَصلاً، وَوَقَفًا يَكُونُ مُفْرَداً مَذْكُراً، أَوْ مُفْرَداً مؤنثاً، مُحْتَفِظاً بِإِغْرَابِهِ، إِذْ يُقَالُ فِي حِكَايَتِهِ مَذْكُراً: أَيَّا، وَأَيًّا، يَا هَذَا، وَفِي حِكَايَتِهِ مؤنثاً آيَةً، يَا هَذِهِ فِي حَالَةِ التَّصْنِبِ، وَأَيُّ، وَأَيُّ يَا هَذَا، وَآيَةً، وَآيَةً يَا هَذَا، فِي حَالَةِ الجَرِّ، وَأَيُّ، وَأَيُّ يَا هَذَا، وَآيَةً، وَآيَةً يَا هَذَا، فِي حَالَةِ الرُّفْعِ.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 88 / 4.

(2) انظر: همع الهوامع: 321 / 5.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب (تحقيق الخطيب): 524 / 1.

وفي الحركات على آخر (أي) الاستفهامية التي يستعان بها في الحكاية وصلًا،
ووقفًا - قولان⁽¹⁾:

(1) أنها حركات إعراب، على أنها في الرفع مبتدأ مقدّم وجوبًا؛ لأنّ أسماء الاستفهام لها الصدارة، وخبر هذا المبتدأ محذوف تقديره في مثل قولك في حكاية: قام رجل: أي قام، وهذا الخبر جملة فعلية، وأنها في النصب مفعول به لفعل محذوف يُقدّر بعدها، كما في حكاية قولك: رأيت رجلًا: أيًا؟، على أن التقدير: أيًا رأيت، وأنها في الجر مجرورة بحرف جر محذوف يُقدّر قبلها؛ لأنّ أسماء الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيها إلا إذا كان حرف جر، أو مضاف، كما في حكاية قولك: مررت برجل: أي؟ على أن التقدير: بأي مررت؟ والقول نفسه في حكاية المثني والجمع تذكيرًا، وتأيينًا في الوقف كما مرّ رفعًا، ونصبًا وجرًا من حيث وجوب مطابقة (أي) للمحكي في هذه المسألة، ووجوب الاكتفاء بالمفرد مؤنثًا، ومذكرًا في الوصل، كما مرّ.

(2) أنها حركات حكاية في أفراد (أي)، وحروفها في تثنيتها وجمعها في الوقف، كما مرّ، على أنها مرفوعة بضمة منع من ظهورها حركة الحكاية، أو حرفها (اشتغال المحل بحركة الحكاية، أو حرفه)، والقول نفسه في حالتي النصب، والجر، على أنها مرفوعة مبتدأ خبره محذوف، ومنصوبة مفعول به لفعل محذوف، ومجرورة بحرف جر محذوف، كما مرّ.

وقيل إنّ الحركة والحرف في حالة الرفع - إعراب، وإيهما في حالتي الجر، والنصب حركة حكاية وحرفها.

ويظهر لي أن العربي قد حرص على الحفاظ على أصل المحكي في حكايته لتحقيق التجانس بين الأصل غير المحكي، والفرع المحكي، ولإنباء عن أنه لفظ بالمحكي، كما سمعه، وعليه فإنه لا مخوج إلى توهم حذف الخبر، أو الفعل، أو حرف الحذف، إذ

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 88 / 4.

يُمْكِنُ أَنْ يُكْتَفَى بِأَنَّهُ تَابِعٌ فِي اللَّفْظِ لِلْأَسْمِ قَبْلَ حِكَايَتِهِ فِي الْحَرَكَةِ أَوْ الْحَرْفِ، وَيُمْكِنُ أَنْ تُتَوَهَّمُ (أَيَّ) عَلَى أَنَّهَا بَدَلٌ مِنْهُ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ خَرَمِ الْقَاعِدَةِ النُّحْوِيَّةِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّوَهَّمِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزَّزُ هَذَا التَّوَهَّمُ أَنَّ بَعْضَ الْكُوفِيِّينَ أَجَازُوا أَنْ يُغَرَّبَ الْوَاقِعُ بَعْدَ (مَنْ) فِي حِكَايَةِ: ضَرَبْتُ زَيْدًا: مَنْ زَيْدًا - بَدَلًا مِنْ (مَنْ)، كَمَا سَيَأْتِي، عَلَى أَنَّ (مَنْ) مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ، وَالتَّقْدِيرُ: مَنْ ضَرَبْتُ؟

• الْحِكَايَةُ بِـ(مَنْ):

لِلنُّحَاةِ فِي الْحِكَايَةِ بِهَا مِنْ حَيْثُ الْوَقْفُ، وَالْوَصْلُ مَذْهَبَانِ⁽¹⁾:

(1) أَنَّهَا يُحْكَى بِهَا فِي الْوَقْفِ فَقَطْ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ النُّحَاةِ مَا عَدَا يُوثُسَ بْنَ حَبِيبٍ، عَلَى أَنَّ الْأَعْلَامَ قَدْ لَا تُخْضَعُ لِهَذَا الْقَيْدِ، كَمَا يُفْهَمُ.

(2) أَنَّهَا يُحْكَى بِهَا فِي الْوَصْلِ عَلَى أَنَّ تُلْحَقَهَا الزِّيَادَاتُ فِيهِ، كَمَا فِي: مَنْوُ، يَا فَتَى؟، وَمَنَا، يَا هَذَا؟ وَمَنِي، يَا هَذَا؟، وَهَكَذَا دَوَّالِيكَ، كَمَا سَيَأْتِي، وَقَدْ نُسِبَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ إِلَى لُغَةِ لِبَعْضِ الْعَرَبِ، وَهِيَ لُغَةٌ شَادَّةٌ؛ وَلِلَّذَلِكَ قِيلَ فِيهَا: "وَلِشَدَوْدِهَا، قَالَ: لَا يُصَدَّقُ بِهَذِهِ اللَّغَةِ كُلُّ أَحَدٍ"⁽²⁾.

وَفِي كَوْنِ الْمُحْكِيِّ بِهَا نَكِيرَةً، أَوْ مَعْرِفَةً مَذْهَبَانِ أَيْضًا:

(1) أَنْ يَكُونَ -فِي الْغَالِبِ- نَكِيرَةً مَذْكُورَةً لِلْعَاقِلِ؛ لِأَنَّ (مَنْ) الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ لِلْعَاقِلِ، وَهِيَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى خِلَافِ الْحِكَايَةِ بِـ(أَيَّ) الَّتِي يَكُونُ الْمُحْكِيُّ فِيهَا نَكِيرَةً لِلْعَاقِلِ، أَوْ غَيْرِهِ.

(2) أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً بِقَيْدٍ أَلَّا تُلْحَقَ (مَنْ) فِي حِكَايَةِ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ الزَّوَائِدُ النَّاشِئَةُ مِنْ إِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ، وَالضُّمَّةِ، وَالْكَسْرَةِ، الَّتِي تُلْحَقُهَا فِي حِكَايَةِ النُّكْرَةِ بِهَا، كَمَا سَيَأْتِي؛ لِأَنَّ الْمَعَارِفَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَحْكِيَّةً، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَحْكِيَّةٍ -فِي الْغَالِبِ-

(¹) انظر: السيوطي، مع الهوامع: 321/5؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 89/4.

(²) السيوطي، مع الهوامع: 322/5.

إذا استفهم بها عنها، والاستفهام عن هذه المعارف لا يستعمل في العربية كثيراً كالاستفهام عن التكرات، ولذلك استأثرت (من) في حكاية التكرات بهذه الحروف الزائدة لتحقيق التخفيف على الناطق، لأن كثير الاستعمال يصار إلى تخفيفه، وقليل الاستعمال يصار إلى ثقيله ليتحقق التعادل بينهما، ولذلك ذكر المسؤول عنها بها رغبة في الميل إلى الثقيل.

وللتحويين في حكاية المعارف بـ(من) أربعة أقوال:

(1) أنها يحكى بها الأعلام أسماء كانت، أو كُتِي، أو ألقاباً فقط؛ لأنها كثيرة الاستعمال، وهي كثرة أهلها أن تكون جديرة بالاستيثار بهذه السمة في هذه المسألة دون غيرها من المعارف الأخرى، كما قيل.

(2) أن المعرفة لا تحكى في الغالب، على الرغم من أن ما ورد من حكاية الضمير قد عد شاذاً، كما في حكايته في قول القائل: ذهب معهم: مع مين؟.

(3) أن المعارف تحكى جميعها، وهو قول يونس بن حبيب.

(4) أن المعارف لا تحكى جميعها -في الغالب- إلا العلم بثلاثة قيود:

أ. كونه من الأعلام التي يتحقق الاشتراك فيها لا من الأعلام التي يكون فيها عدم الاشتراك بيناً متيقناً؛ لأن عدم الاشتراك لا يحتاج إلى الحكاية بـ(من)، وإلا عُدَّت حكايته من باب ما لا فائدة فيه؛ لأنها لا تزود السامع بشيء جديد، كما في حكاية قول من قال: سمعت شِعْرَ الفرزدق: من الفرزدق؟ لأنه بين معروف لا يشاركه في هذا العلم آخرون.

ب. أن يكون علماً لعاقِل.

ج. ألا يتبع في حكايته بأحد التوابع: التوكيد، أو العطف، أو البدل، أو عطف البيان، أو التعتير بغير ابن مضافاً إلى علم، وهي مسألة تعود إلى أن ذكر هذا التابع في حكاية العلم تؤدي إلى إطالة هذا العلم، وهي إطالة تفضي إلى أن يتبين السامع، أو المخاطب، أو القارئ.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ الْحِكَايَةَ بِـ(مَنْ) لَا يُصَارُ إِلَيْهَا فِي الْأَقْوَالِ الثَّالِيَّةِ: رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَاضِلَ (نَعْتُ)، وَرَأَيْتُ الْفَاضِلَ أَخَا عَمْرٍو، وَرَأَيْتُ الْفَاضِلَ نَفْسَهُ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: مَنْ زَيْدٌ الْفَاضِلُ، وَمَنْ زَيْدٌ أَخُو عَمْرٍو، وَمَنْ زَيْدٌ نَفْسَهُ، فَلَا يُقَالُ مَا مَرَّ بِالنُّصْبِ كَمَا فِي الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْضَعُ لِقِيُودِ الْحِكَايَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ.

وَقِيلَ إِنَّ الْعِلْمَ غَيْرَ الْمَوْصُوفِ بِـ (ابن) مُضَافَةً إِلَى عِلْمٍ - نُجُوزُ حِكَايَتِهِ بِلا صِفَتِهِ.

وَفِي كَوْنِ الثَّابِعِ نَعْتًا مِنْ حَيْثُ جَوَّازُ حِكَايَةِ الْعِلْمِ الْمَعْرِفَةِ - خِلَافُ بَيْنِ النُّحَاةِ:

- أَنَّ الْعِلْمَ الْمَوْصُوفَ لَا يُحْكَى إِلَّا إِذَا كَانَ الْوَصْفُ ابْنًا مَضَافًا إِلَى عِلْمٍ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُحْكَى؛ لِأَنَّ الْمَوْصُوفَ، وَالصِّفَةَ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُقَالُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو: مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو؟.

- اللَّهُ يُحْكِي مَعَ صِفَتِهِ بِلا قَيْدٍ، كَمَا يُفْهَمُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ.

وَفِي حِكَايَةِ الْوَصْفِ الْمَعْرِفِ بِـ(أَل) بِـ(مَنْ) خِلَافَ بَيْنِ النُّحَاةِ أَيْضًا:

- أَنَّهُ يُحْكِي بِالْحَقِّ (مَنْ) يَاءُ النَّسَبِ الْمَشْدَدَةِ بِقَيْدِ كَوْنِ هَذَا الْوَصْفِ الْمُنْسُوبِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ، أَوْ مُحَدَّدٍ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّمُ فِي تَعْرِفِهَا، وَتَبَيُّنِهَا السَّامِعُ كَمَا فِي حِكَايَةِ: قَامَ زَيْدُ الْقُرَشِيِّ إِذَا لَمْ يَسْتَطِعِ السَّامِعُ تَبَيُّنَ هَذَا الْوَصْفِ، فَيَقَالُ فِي حِكَايَتِهِ بِ(مَنْ): الْمَنِيُّ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي الْمُنْسُوبِ الْمُتَنَّى، وَالْمَجْمُوعِ تَذْكِيراً، وَتَأْنِيثاً، وَالْإِعْرَابِ، فَيَقَالُ: الْمَنِيانِ، وَالْمَنِونَ، وَالْمَنِئَةُ، وَالْمَنِيتَانِ، وَالْمَنِياتُ رَفْعاً، وَالْمَنِيُّ، وَالْمَنِينِ، وَالْمَنِينَ، وَالْمَنِئَةُ، وَالْمَنِيتَيْنِ، وَالْمَنِياتُ نَصْباً وَجَرأً، عَلَى أَنْ تُثَبَّتِ الزِّيَادَاتُ الْمُلْحَقَةُ فِي حِكَايَتِهِ وَصِلاً، وَوَقْفاً.

وَإِذَا اسْتَطَاعَ السَّامِعُ أَنْ يَتَبَيَّنَ الصِّفَةُ الْمُنْسُوبَةُ، وَيَتَعَرَّفَهَا وَلَمْ يَسْتَطِعْ تَبْيِينَ الْمَوْصُوفِ - لَا تُصِحُّ حِكَايَةُ هَذِهِ الصِّفَةِ، أَوْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُسْتَفْهَمَ عَنْهَا بِ(مَنْ)، وَلِذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ: مَنْ زَيْنَ الْقُرَشِيِّ؟ بِلَا حِكَايَةٍ، إِلَّا إِذَا اعْتُدَّ بِتِلْكَ اللَّغَةِ الَّتِي يُحْكَى بِهَا الْعِلْمُ الْمُتَّبَعُ دُونَ قَيْدٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ كَوْنِهَا قَلِيلَةً غَيْرَ شَائِعَةٍ.

وَمَا مَرَّ مَذْهَبٌ سَيِّئِيهِ، وَهُوَ مَذْهَبٌ اعْتَدَّ بِهِ بَعْضُ النُّحَاةِ، وَلِلَّذَلِكَ جَعَلُوا الْحِكَايَةَ فِيمَا مَرَّ سَوَاءً أَكَانَ لِلْعَاقِلِ، أَمْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ سَيِّئِيهِ لَمْ يُنْبِئْ عَنِ الثَّقِينِ، أَوْ التَّعْمِيمِ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي النَّسَبِ إِلَى أَبِي، أَوْ أُمٍّ، أَوْ قَبِيلَةٍ، أَوْ بَلَدٍ، أَوْ صَنَعَةٍ، كَمَا قِيلَ⁽¹⁾.

- أَنَّ حِكَايَةَ هَذَا الْوَصْفِ مَخْصُورَةٌ فِي كَوْنِهِ وَصْفًا لِعَاقِلٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُبَرِّدِ.
- أَنَّ حِكَايَةَ هَذَا الْوَصْفِ يَجُوزُ أَنْ تُكُونَ فِيهِ إِذَا كَانَ وَصْفًا لِغَيْرِ الْعَاقِلِ، كَمَا فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: رَأَيْتُ الْحِمَارَ الْوَحْشِيَّ، أَوْ الْمَكِّيَّ، إِذْ يُقَالُ فِيهَا: الْمَائِيَّ، أَوْ الْمَاوِيَّ، عَلَى أَنَّ (مَا) لِغَيْرِ الْعَاقِلِ.

وَقِيلَ إِنَّ الْأَوَّلَى، وَالْأَقْسَى أَنْ تُسْتَعْمَلَ فِي حِكَايَةِ هَذَا الْوَصْفِ الْمُنْسُوبِ الَّذِي لِغَيْرِ الْعَاقِلِ - (أَيُّ)؛ لِأَنَّهَا لِحِكَايَةِ غَيْرِ الْعَاقِلِ، وَلِأَنَّ لَهَا حَظًّا فِي الْحِكَايَةِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ: الْأَيُّوِيَّ (مُنْسُوبُ أَيُّ).

- أَنَّ حِكَايَةَ الْوَصْفِ الْمُنْسُوبِ بِ(مَنْ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَخْصُوصَةٌ بِالنَّسَبِ إِلَى الْأَبِ، وَالْأُمِّ، وَالْقَبِيلَةِ فَقَطْ؛ لِأَنَّ النَّسَبَ إِلَى الْبَلَدِ، كَالْمَكِّيِّ، أَوْ الصَّنْعَةِ كَالْحِطَّاطِ لَمْ تُسْمَعْ حِكَايَتُهُمَا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُحْكِيَ بِالْمَنِيِّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي الْجَوَازَ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْحِكَايَةِ الْإِخْتِصَارُ، وَالْمَحَافَظَةُ عَلَى الْمَحْكِيِّ، وَهُوَ مَذْهَبُ السِّيَرَا فِي.

وَفِي حِكَايَةِ الْمَغْطُوفِ، وَالْمَغْطُوفِ عَلَيْهِ بِ(مَنْ) خِلَافَ بَيْنِ النُّحَاةِ:

- أَنَّ الْحِكَايَةَ بِاسْتِعْمَالِ (مَنْ) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا تَجُوزُ؛ لِأَنَّ عَطْفَ أَحَدِ الْأَسْمَاءِ عَلَى الْآخَرِ يُبْطِلُهُمَا، وَهُوَ مَذْهَبُ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ الْعَطْفَ يَخْتَلِفُ عَنِ التَّوَابِعِ الْآخَرَى مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ غَيْرَ مُبَيَّنٍ لِلْمَتَّبِعِ كَمَا فِي التَّوَابِعِ الْآخَرَى.

- أَنَّ حِكَايَتَهُمَا جَائِزَةٌ إِذَا كَانَ الْمَحْكِيُّ مِمَّا يَخْضَعُ لِقِيُودِهَا، كَمَا مَرَّ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ النُّحَاةِ، وَاسْتِخْسَانُ سَيِّئِيهِ؛ وَلِلَّذَلِكَ يُقَالُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: رَأَيْتُ زَيْدًا، وَأَبَاهُ،

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 324/5.

وَرَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ، وَعَمَرُو: مَنْ زَيْدًا، وَأَبَاهُ؟ وَمَنْ أَخَا زَيْدٍ، وَعَمَرَأ؟، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ (أَخَا زَيْدٍ) لَا يُحْكَى لِأَنَّهُ غَيْرُ عَلَمٍ، كَمَا قِيلَ.

وَقِيلَ إِنَّ كَانَ أَحَدُ الْمُتَعَاظِفِينَ مِمَّا يُحْكَى، وَكَانَ الْمَغْطُوفُ عَلَيْهِ الْمَقْدَمَ -جَازَتْ حِكَايَةُ هَذَيْنِ الْمُتَعَاظِفِينَ، كَمَا فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: رَأَيْتُ زَيْدًا، وَرَجُلًا: مَنْ زَيْدًا وَرَجُلًا، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُحْكَى قَوْلُ الْقَائِلِ: رَأَيْتُ رَجُلًا وَزَيْدًا؛ لِأَنَّ الْمَغْطُوفَ عَلَيْهِ مِمَّا لَا يُحْكَى.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي حِكَايَةِ قَوْلِ الْقَائِلِ: رَأَيْتُ زَيْدًا، وَعَمَرَأ مِنْ حَيْثُ الْجَوَازُ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَاظِفِينَ مِمَّا يُحْكَى، وَلِلَّذَلِكَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: مَنْ زَيْدًا، وَعَمَرَأ.

وَيَحِبُّ رَفْعُ (غُلَامٍ) فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ غُلَامَ زَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ -حَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّا يَخْضَعُ لِسُلْطَانِ قِيُودِ الْحِكَايَةِ إِلَّا إِذَا حُمِلَ عَلَى مَذْهَبِ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ الَّذِي يُحِيزُ حِكَايَةَ الْمَعَارِفِ كُلِّهَا.

وَتَبْدَى حِكَايَةُ مَا مَرَّ مِنْ حَيْثُ عَلَامَةُ الْإِغْرَابِ مِنْ خِلَالِ مَا يَأْتِي:

أَوَّلًا: أَنْ فِي الْحِكَايَةِ بِ(مَنْ)، كَمَا مَرَّ -لُعْنَتَيْنِ:

أ. اللَّغَةُ الْفُصْحَى: يُحْكَى فِيهَا الْمَسْئُولُ عَنْهُ فَقَطْ بِحَرَكَتِهِ الْإِغْرَابِيَّةِ، وَإِفْرَادِهِ، وَتَثْنِيَّتِهِ تَذْكِيرًا، وَتَأْنِيثًا، كَمَا مَرَّ، وَلِلَّذَلِكَ يُقَالُ فِي حِكَايَةِ الْمَفْرُودِ الْمَذْكَرِ رَفْعًا فِي الْوَقْفِ: مَثَوُ، وَجَرَأُ: مَنِي، وَنَصْبًا: مَنَّا، وَلِلْمُثْنِيِّ الْمَذْكَرِ رَفْعًا: مَتَانُ، وَجَرَأُ، وَنَصْبًا: مَتَيْنِ، وَيُقَالُ لِلْجَمْعِ الْمَذْكَرِ رَفْعًا: مَثُونُ، وَنَصْبًا، وَجَرَأُ: مَتَيْنِ، وَيُقَالُ لِلْمُؤَنَّثَةِ: مَثَتْ، وَمَثَّةٌ نَصْبًا، وَجَرَأُ، وَرَفْعًا، عَلَى أَنَّ الْحِكَايَةَ فِيهَا تَكْمُنُ فِي التَّأْنِيثِ فَقَطْ، عَلَى أَنَّ حِكَايَةَ الْإِغْرَابِ لَا تُرَاعَى؛ لِأَنَّ الْإِغْرَابَ فَرْعُ التَّأْنِيثِ، وَأَنْ مُرَاعَاةَ الْأَصْلِ أَوْلَى، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الدَّلَالََةَ عَلَى التَّأْنِيثِ أَوْلَى مِنَ الدَّلَالََةِ عَلَى الْإِغْرَابِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُنْبَهَ عَلَى حَرَكَةِ الْإِغْرَابِ بِالشَّفَتَيْنِ إِشَارَةً، كَمَا قِيلَ.

وَالْقَوْلُ فِي حِكَايَةِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ الْمُؤَنَّثِ مُثْنِي، وَجَمْعًا كَحِكَايَةِ الْمَذْكَرِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ إِغْرَابًا، وَإِفْرَادًا وَتَثْنِيَّةً: إِذْ يُقَالُ: مَتَانُ رَفْعًا، وَمَتَيْنِ نَصْبًا، وَجَرَأُ، عَلَى أَنَّ تَسْكِينَ التَّاءِ يُنْبِئُ

عن أنها ليست لتأنيث اللفظة التي لحقتها هذه التاء بل لحكاية تأنيث كلمة أخرى، وهي المسؤول عنها، كما قيل، وعد فتح التاء في العريئة قليلاً. ويقال في حكاية المؤنث مَجْمُوعاً: مَنَات.

ويتبدى لنا مما مر من الألفاظ المسؤول عنها، أو المحكية بـ(من) في الوقف:

• أن الحكاية وسيلة من وسائل التخفيف، والاختصار؛ لأن المعنى بين، وجلي، وهو تخفيف يكمن في الاستغناء عن التركيب اللغوي الذي يشتمل على المسؤول عنه بـ(من) وأخواتها تأنيثاً، وتثنية، وجمعاً.

• أن الأمثلة التي تطالعنا فيها تكاد تكون من باب المصنوع غير المسموع، على أنه جيء بها لتعزيز ما توصل إليه النحاة من ضوابط للحكاية.

• أن في الحروف اللاحقة لـ(من) في الحكاية وفقاً لثلاثة أقوال للنحاة:

أ. أنها ناشئة عن إشباع الحركات، على أن الحكاية في هذه المسألة وقعت بالحركات، وهي حركات أفصى إشباعها إلى الحروف لتمكين المتكلم من الوقف على المتحرك، وهو قول السيرافي.

ب. أنها حروف زيدت في الحكاية، ثم نتجت عنها الحركات للتمكن من تحريك ما قبل هذه الحروف، وهو قول المبرد، وأبي علي الفارسي.

ج. أنها بدل من التثوين، وهو قول ليس بشيء عند أبي حيان؛ لأن الإبدال من هذا التثوين لغة بغض العرب في الوقف، على أن كل العرب يقولون: منو، ومني.

وحمل على ما مر فإن الألف، والياء في (منان)، و(مئين) ليستا علامتي إعراب في المثني بل هما حرفان زيدا على (من) المبنية في الحكاية وفقاً للإباء عن وضع المسؤول عنه فيها، والقول نفسه في الزيادات الأخرى: مثان، ومئين، ومَنَات، على أن التي زيدت عليها هذه الحروف اسم مبني على السكون المقدّر على آخره، ومنع من ظهوره اشتغال المحل بحركة مناسبة الحرف الذي جيء به للحكاية، وهو في محل رفع على الابتداء.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَعْنَى عَنْ هَذِهِ التَّوَهُّمَاتِ الَّتِي تَدُورُ فِي فَلَكَ الزِّيَادَةِ اللَّاحِقَةِ بِـ(مَنْ) فِي الْحِكَايَةِ وَقَفًا بِمَا يَأْتِي:

(1) أَنْ تُكُونَ (مَنْ) بِزِيَادَاتِهَا وَصَلَةً حِكَايَةً، عَلَى أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ تُنْبِئُ عَنْ حَرَكَاتِ الْمَحْكِيِّ الْإِعْرَابِيَّةِ، أَوْ حُرُوفِهِ، إِذْ لَا مُخَوِّجَ إِلَى إِغْرَابِ (مَنْ) لِأَنَّهَا جِيءَ بِهَا لِتَحْقِيقِ الْحِكَايَةِ.

(2) أَنْ تُكُونَ بِزِيَادَاتِهَا مَنَحْوَةً مِنْ (مَنْ) وَالْمَحْكِيِّ، أَوِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ الَّذِي اكْتَفَى مِنْهُ بِعَلَامَةِ الْإِعْرَابِ: مَثْوٍ، وَمَنْبِي، وَمَنَا، وَهَكَذَا ذَوَالَيْكَ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ: فِي الرَّفْعِ: مَنْ زَيْدٌ؟ وَفِي النُّصْبِ: مَنْ زَيْدٌ؟ وَفِي الْجَرِّ: مَنْ زَيْدٌ؟ وَعَلَى أَنَّ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ عَلَامَاتُ وَقْفٍ كَمَا فِي لُغَةِ بَعْضِ الْعَرَبِ الَّذِينَ يَقْفُونَ عَلَى الْمَرْفُوعِ بِالْوَاوِ، وَالْمَنْصُوبِ بِالْأَلْفِ، وَالْمَجْرُورِ بِالْيَاءِ فَضْلًا عَنْ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ عَلَامَاتُ إِغْرَابٍ.

وَلَا مُخَوِّجَ إِلَى تَكْلُفِ إِغْرَابِ (مَنْ) مُبْتَدَأٍ؛ لِأَنَّهَا وَصَلَةٌ الْحِكَايَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَأَنَّهَا سَادَةٌ مَسَدُّ الْمَسْئُولِ عَنْهُ، وَوَصَلَتِهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا بِزِيَادَاتِهَا تَابِعَةٌ لِلْمَحْكِيِّ إِمَّا عَلَى سَبِيلِ الْبَدَلِ، وَإِمَّا عَلَى سَبِيلِ عَطْفِ الْبَيَانِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ خُضُوعِهَا لِسُلْطَانِ الْأَصْلِ التَّحْوِي الَّذِي تَوَصَّلَ إِلَيْهِ النُّحَاةُ.

وَالْإِنْزِيَاخُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَكُونُ مِنَ الْحَرَكَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ الَّتِي أَفْضَتْ إِلَيْهَا حِكَايَةُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ فِي الْوَقْفِ إِلَى الْحَرَكَةِ الْأَصِيلَةِ قَبْلَ هَذِهِ الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّ مَا يَنْشَأُ مِنَ الْحِكَايَةِ عَارِضٌ، لَا أَصِيلٌ، وَالْإِعْتِدَادُ بِالْأَصْلِ أَوْلَى مِنَ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ.

ب. اللُّغَةُ الْأُخْرَى الْأَقْلُ فَصَاحَةٌ: يُحْكَى فِيهَا إِغْرَابُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ فَقَطْ، وَتُهْمَلُ فِيهِ الْأُمُورُ الْأُخْرَى الَّتِي طَالَعْتَنَا فِي الْفَصِيحَةِ، وَهِيَ: التَّائِيثُ، وَالتُّنْيَةُ، وَالْجَمْعُ، عَلَى أَنْ يُكْتَفَى بِـ(مَثْوٍ) فِي الرَّفْعِ، وَ(مَنَا) فِي النُّصْبِ، وَ(مَنْبِي) فِي الْجَرِّ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ.

وَيَبْدَأُ مِنْ هَذِهِ اللُّغَةِ تَغْلِيْبُ الْمَسْئُولِ عَنْهُ الْمَذْكُورُ عَلَى غَيْرِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ تَغْلِيْبُ يَنْبِئُ عَنِ التَّخْفِيفِ الَّذِي يُعَدُّ مِنْ أَهَمِّ سِمَاتِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْقَوْلُ فِي هَذِهِ اللُّغَةِ مِنْ حَيْثُ التَّخْلُصُ مِنَ التَّوَهُّمَاتِ فِي الْإِعْرَابِ كَالْقَوْلِ فِي سَابِقَتِهَا.

وفي الحكاية بـ(مَنْ) في الوصل، كما مرّ - مذهبان:

أ. الاكتفاء بـ(مَنْ) في هذه المسألة في جميع الأحوال، إذ يُقال في حكاية المسؤول عنه أياً كان: مَنْ يا فتى؟، وهو المذهب الصحيح، كما قيل.

ويحكى العلم بـ(مَنْ) بحركته الإغرابية في لغة أهل الحجاز، كما في: مَنْ زَيْدٌ؟ في حكاية قول القائل: قال زَيْدٌ، و: مَنْ زَيْدٌ؟ في حكاية قول القائل: رأيت زَيْدًا، و: مَنْ زَيْدٌ؟ في حكاية قول القائل: مررت بـزَيْدٍ، على أن (مَنْ) في هذه الأمثلة تُعربُ مبتدأ خبره (زَيْدٌ) بالرفع، والنصب، والجر، على أن الحركات الإغرابية الثلاث مقدّرة منع من ظهورها حركة الحكاية.

وقيل إن حركة المحكي (زَيْدٌ) في الرفع إغرابية، على أن يُكتفى بتقدير حركتي النصب، والجر.

وخبر (مَنْ) عند أبي علي الفارسي في هذه المسألة جملة مَحذُوفَةٌ، والتقدير: مَنْ ذَكَرْتُهُ زَيْدًا، وَمَنْ مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ، على أن (زَيْدًا) بالنصب، والجر بدل من الضمير المَحذُوفِ في هذه الجملة.

وعدّ الكوفيون الاسم المستفهم عنه منصوباً كان، أو مرفوعاً، أو مجروراً - بدلاً من (مَنْ)؛ على أن العامل فيه مَحذُوفٌ يدلُّ عليه العامل في الاسم المستفهم عنه، فيكون (زَيْدٌ) بالرفع، والنصب، والجر بدلاً من (مَنْ) الاستفهامية، كما في: مَنْ زَيْدٌ؟ في حكاية المنصوب، على أن التقدير: مَنْ ضَرَبْتَ، وفي حكاية مَنْ زَيْدٌ؟ في حكاية المجرور، على أن التقدير: بِمَنْ مَرَرْتُ؟.

وما مرّ مقيّد بـ(مَنْ) بعاطف؛ لأنّ هذا الاقتران يُبطلُ الحكاية، ويُوجب رفع الاسم المستفهم عنه منصوباً كان، أو مجروراً: مَنْ زَيْدٌ؟

وذكر السيوطي⁽¹⁾ أن بني تميم لا يُحيزُونَ هذه الحكاية في الأصل، وأنّ الحجازيين قد يتركُونَ حكاية العلم مع وجود شرط حكايته.

(1) انظر: معجم المصنفين: 323-324.

وعلى الرُّغم ممَّا مرَّ فإنَّ أبا حيان يَعُدُّ الإِغْرَابَ أَقْسَمَ مِنَ الْحِكَايَةِ؛ لِأَنَّ فِيهَا خُرُوجَ الْخَبَرِ عَنِ الرَّفْعِ الْمُخْصَّصِ لَهُ.

وَبَعْدُ فَإِنَّ انْزِيَاخَ لِسَانِ الْمُتَكَلِّمِ فِيمَا مَرَّ يُنْبِئُ عَمَّا يَأْتِي:

(1) عَنْ الرُّغْبَةِ فِي تَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ، وَهُوَ تَحْقِيقُ يَتَوَافَرُ بِلَفْظِ الْمَحْكِيِّ - كَمَا سَمِعَ دُونَ تَغْيِيرٍ؛ لِأَنَّ بَعْضَ السَّامِعِينَ، أَوْ الْمُخَاطَبِينَ، غَيْرَ السَّائِلِ - لَمْ يَتِمَّكَّنُوا مِنْ سَمَاعِ قَوْلِ الْمُتَكَلِّمِ لِعَلَّةٍ مَا.

(2) عَنْ أَنَّ هَذَا الانْزِيَاخَ صِيرَ إِلَيْهِ لِلْحِفَاطِ عَلَى كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِ كَمَا هُوَ رَغْبَةٌ فِي جَذْبِ الْإِتْبَاهِ إِلَى الْكَلِمَةِ الْمَحْكِيَةِ الَّتِي حَافِظَتْ عَلَى حَرَكَتِهَا الْأَصِيلَةِ، وَأَثَرَتْهَا عَلَى الْحَرَكَةِ الَّتِي اقْتَضَاهَا التَّرْكِيبُ اللَّغَوِيُّ فِي الْحِكَايَةِ.

ب. إِنْ حَاقَّ الزُّوَالِدُ بِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ، حَكَاهُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ، كَمَا مَرَّ، إِذْ يُقَالُ فِيهِ كَمَا يُقَالُ فِي الْوَقْفِ، كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّ تُكْسَرَ تُونُ الْمُتْنَى، وَتُفْتَحُ تُونُ الذُّكُورِ، وَتَتَوَّنُ (مَنَات) فِي الرَّفْعِ، وَالنُّصْبِ، وَالْجَرِّ عَلَى حَسَبِ إِغْرَابِ الْجَمْعِ بِالْأَلِفِ، وَالتَّاءِ، وَعَلَى أَنَّ يُشَارَ بِحَرَكَةِ تَاءِ (مَنْتَ) إِلَى حَرَكَةِ الْمَحْكِيِّ.

وَعَزَّزَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ هَذِهِ اللَّغَةَ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا مَذْهَبَهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - بِقَوْلِ شَمْرِ بْنِ الْحَرِثِ الضَّبِّيِّ، أَوْ جَذَعِ بْنِ سَنَانَ الْغَسَّانِيِّ⁽¹⁾، أَوْ غَيْرِهِمَا:

أَتُونَا نَارِي فَقُلْتُ: مَتُونُ أَتُمْ فَقَالُوا: الْجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا ظَلَامَا

عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ شِدْوَذَيْنِ عِنْدَ الثُّحَاةِ، الْأَوَّلُ يَكْمُنُ فِي إِثْبَاتِ الْعَلَامَةِ (وُنْ)، كَمَا مَرَّ، فِي الْوَصْلِ، وَهِيَ عِلَامَةٌ لَا تُثَبِّتُ إِلَّا فِي الْوَقْفِ عِنْدَهُمْ، وَالْآخَرُ يَكْمُنُ فِي تَحْرِيكِ التُّونِ، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ كَوْنِهَا سَاكِئَةً فِي الْوَقْفِ.

(ب) نَوْعٌ لَا يُسْتَعَانُ بِهِ بِإِخْدَى أَدَاتِي الْاسْتِفْهَامِ (أَيَّ، وَمَنْ):

(¹) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 90-91/4.

وَسَمَ النُّحَاةُ⁽¹⁾ الْحِكَايَةَ فِي هَذَا النَّوعِ بِالشُّذُوذِ إِذَا قُصِدَ الْمَعْنَى، وَبَعْدَمِ الشُّذُوذِ إِذَا قُصِدَ اللَّفْظُ دُونَ الْمَعْنَى: وَقَدْ أَوْضَحَ الْفَارِضِيُّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ، فَقَالَ: إِذَا تُسِيبَ إِلَى حَرْفٍ، أَوْ غَيْرِهِ حُكْمٌ هُوَ لِلْفِظَةِ دُونَ مَعْنَاهُ -جَازَ أَنْ يُعْرَبَ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ، وَأَنْ يُحْكَمَ بِلَفْظِهِ، فَتَقُولُ عَلَى الْإِعْرَابِ: مِنْ: حَرْفُ جَرٍّ بِالرُّفْعِ، وَعَلَى الْبِنَاءِ: مِنْ حَرْفُ جَرٍّ بِسُكُونِ النَّوْنِ، وَكَذَا نَحْوُ: قَامَ: فِعْلٌ ماضٍ، فَتَقُولُ عَلَى الْإِعْرَابِ: قَامَ بِالرُّفْعِ، وَقَامَ بِفَتْحِ الْمِيمِ، وَمِنْ الْحِكَايَةِ قَوْلُهُ ﷺ: (إِيَّاكُمْ وَلَوْ فَإِنَّ لَوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ)، فَلَوْ: اسْمٌ إِنْ قُصِدَ فِيهَا الْحِكَايَةُ، قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي (شَرْحِ الْكَافِيَةِ)، وَرَوَاهُ غَيْرُهُ عَلَى الْإِعْرَابِ، وَلَفْظُهُ: (إِيَّاكُمْ وَاللَّوْ فَإِنَّ اللَّوْ تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ)، فَلَمَّا جَعَلْتَ الْأَدَاةَ اسْمًا، وَأَعْرَبْتَ - دَخَلَتْ عَلَيْهَا (ال)، وَالْأَدَاةُ الَّتِي تُعْرَبُ إِنْ أَوَّلَتْهَا مَنَعْتُهَا مِنَ الصَّرْفِ إِنْ اسْتَحَقَّتْ ذَلِكَ، أَوْ بِلَفْظِ صَرَفَتِهَا، فَتَخَوُّ: قَامَ إِذَا أُعْرِبَ فِيهِ وَجْهَانِ: كَهَيْئَةِ إِنْ أَوَّلَ بِكَلِمَةٍ، وَنَحْوُ: دَخَرَ إِنْ أَوَّلَ بِكَلِمَةٍ مُنْعٍ؛ لِأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ كَزَيْتَبَ، وَنَحْوُ: ضَرَبَ إِنْ أَوَّلَ بِكَلِمَةٍ مُنْعٍ؛ لِأَنَّهُ كَسَقَرَّ، وَإِنْ أَوَّلَ كُلُّ بِلَفْظِ صَرْفٍ، وَالْأَدَاةُ الَّتِي عَلَى حَرْفَيْنِ إِنْ أُعْرِبَتْ وَجَبَ تَضْعِيفُ الْحَرْفِ الثَّانِي إِنْ كَانَ لِيْنَا، فَتَقُولُ: لَوْ: حَرْفُ امْتِنَاعٍ لَامْتِنَاعٍ بِالرُّفْعِ، وَتَضْعِيفُ الْوَاوِ، وَفِي: حَرْفُ جَرٍّ بِالرُّفْعِ، وَتَضْعِيفُ الْيَاءِ، فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ الثَّانِي اللَّيْنُ أَلِفًا قَلَبْتَ الثَّانِيَةَ هَمْزَةً تُخَلِّصًا مِنَ التِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَإِنْ ضَعَّفْتَ (مَا) الثَّانِيَةَ قُلْتَ: مَاءَ: حَرْفُ نَفْيٍ بِهَمْزَةٍ بَعْدَ الْأَلِفِ، وَإِنْ حَكَيْتَ فَلَا تَضْعِيفَ، وَلَا قَلْبَ، بَلْ تَأْتِي بِ(لَوْ)، وَ(فِي)، وَ(مَا) عَلَى حَالِهَا...⁽²⁾.

وَمِمَّا عُدَّ مِنْ حِكَايَةِ الْمُفْرَدِ دُونَ اسْتِعْمَالِ أَذَاتِي الْاسْتِفْهَامِ السَّابِقَتَيْنِ -قَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ⁽³⁾: قِيلَ لَهُ: هَاتَانِ ثَمَرَتَانِ: دَعْنَا مِنْ ثَمَرَتَانِ، بِحِكَايَةِ (ثَمَرَتَانِ) كَمَا سَمِعَهُمَا مِنَ الْقَائِلِ.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 93 / 4.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 93 / 4-94.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 93 / 4-94.

وَمِنْهُ سَمَاعُ سَيِّبَوَيْهِ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ آخَرُ عَنْ رَجُلَيْنِ إِذْ قَالَ هَذَا السَّائِلُ: أَتَهُمَا قُرَشِيَّانِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَيْسَ بِقُرَشِيَّانِ، عَلَى أَنَّ هَمْزَةَ (أَنْ) مَفْتُوحَةٌ؛ لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ، وَهَمْزَةِ (إِنْ) الْمَكْسُورَةِ، وَلِذَلِكَ حُذِفَتْ هَمْزَةُ (إِنْ)، وَيجوزُ أَنْ تُحْدَفَ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ، فَتُكْسَرُ الْهَمْزَةُ، كَمَا قِيلَ.

وَمِنْهُ سَمَاعُهُ لِعَرَبِيٍّ يَقُولُ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ: أَلَيْسَ قُرَشِيًّا؟، فَقَالَ ذَلِكَ الْعَرَبِيُّ: لَيْسَ بِقُرَشِيًّا.

وَيَبْدُى هَذَا الْاِنْزِيَا حُ بَوْضُوحٍ، وَجَلَاءِ تَامِينَ فِي أَثَاءِ إِغْرَابِ عُنَا صِرِ التَّرْكِيبِ اللَّغَوِيِّ، أَوْ أَلْفَاظِهِ، كَمَا فِي إِغْرَابِ (زَيْدًا) فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُ زَيْدًا، إِذْ يُقَالُ فِي إِغْرَابِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ: زَيْدًا: مَفْعُولٌ بِهِ، بِنَصْبِ (زَيْدًا) عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي إِغْرَابِهِ مَجْرُورًا فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ، إِذْ يُقَالُ: زَيْدٍ: مَجْرُورٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ.

وَهَذَا الْاِنْزِيَا حُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَكْمُنُ فِي إِثَارِ نُطْقِ اللَّفْظَةِ الْمُرَادِ إِغْرَابُهَا كَمَا هِيَ لِلْإِنْبَاءِ عَنْ أَنَّ حَرَكَتَهَا أَوْثَرَتْ عَلَى الْحَرَكَةِ الَّتِي اقْتَضَاهَا التَّرْكِيبُ اللَّغَوِيُّ الْجَدِيدُ لِثَلَا يَتَنَاسَى السَّامِعُ، أَوْ الْمُخَاطَبُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ كَمَا هِيَ فِي نُطْقِ الْمُتَكَلِّمِ، أَوْ كَتَبِ الْكَاتِبِ، فَضَلًا عَنْ تَوْكِيدِهَا بِجَذْبِ الْاِتِّبَاهِ إِلَيْهَا.

حكاية ما يسمى به أعلام

(الأعلام المنقولة)

يُمكنُ حَصْرُ ما يُنْقَلُ مِنَ الأعلامِ فِي العربِيَّةِ فِي هذهِ المسأَلَةِ سَماعاً، أو قِياساً فيما يَأْتِي:

(1) ما يُنْقَلُ مِنَ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ، والاسْمِيَّةِ:

يَكادُ العَلَمُ المَنْقُولُ مِنَ الجُمْلَةِ يَكُونُ مَحْصُوراً فِي الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ عَلَى حَسَبِ المَسْمُوعِ مِنْهُ، عَلَى أَنَّ المَنْقُولَ مِنَ الاسْمِيَّةِ يُمكنُ أَنْ يُصارَ إِلَيْهِ قِياساً عَلَى الرِّغْمِ مِنْ عَدَمِ وَرُودِهِ عَنِ العَرَبِ، كَمَا قِيلَ: وَلَمْ يَرِدْ عَنِ العَرَبِ عِلْمٌ مَنقُولٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ، وَخَبَرٍ، لَكِنَّهُ يَمْتَقِضُ القِياسَ جَائِزاً⁽¹⁾.

وَالنَّقْلُ مِنَ الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ عَلَى حَسَبِ الفاعِلِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ اسماً ظاهراً، أو ضَميراً مُتَّصِلاً، أو مُسْتَتِراً، يُمكنُ حَصْرُهُ فيما يَأْتِي:

أ. أَنْ يَكُونَ مَنقُولاً مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فاعِلُ فِعْلِهَا الماضِي اسماً ظاهراً، كَمَا فِي: شابَ قَرْنَاهَا، وَبَرَقَ نَحْرُهُ، وَجَادَ المَوْلَى، وَجَادَ الحَقُّ.

ب. أَنْ يَكُونَ مَنقُولاً مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فاعِلُ فِعْلِهَا الأَمْرِيّ ضَمِيراً بارِزاً مُتَّصِلاً، كَمَا فِي (أَطْرِقا) علماً لِمَفازَةٍ كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي ذُؤَيْبٍ خُوَيْلِدِ بْنِ خَالِدِ الهَذَلِيِّ⁽²⁾:

عَلَى أَطْرِقا بِالِياتِ الحِيامِ إِلَّا الثِّمامَ وَإِلَّا العِصِي

عَلَى أَنَّ (أَطْرِقا) عِلْمٌ لِمَفازَةٍ مَنقُولٌ مِنَ الجُمْلَةِ الأَمْرِيَّةِ (أَطْرِقا) المُرَكَّبَةِ مِنْ فِعْلِ الأَمْرِ (أَطْرِقْ)، وَفاعِلِهِ ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ، وَأَنَّ هذهِ المَفازَةَ سُمِّيَتْ بِذلكَ؛ لِأَنَّ السَّائِرَ فِيها يَقُولُ لِصاحِبِيهِ: أَطْرِقا مَخافَةً، وَمَهابةً، وَأَنَّ (بَالِياتِ الحِيامِ) بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ (عَلَى أَطْرِقا)، وَبِالنَّصْبِ حالٌ مِنَ (الدِّيَارِ) فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ نَفْسِهِ قَبْلَ، هذا الشَّاهِدِ:

(1) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 133 / 1.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 132 / 1.

عَرَفْتُ الدِّيارَ كَرَفَمِ الدَّوْ اِةَ يَزْبُرُها الكاتِبُ الحِميرِي

وَيَتَعَلَّقُ (على أطرقا) في هذا الوجه بـ (عَرَفْتُ).

ج. أن يَكُون مَنقُولاً مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فاعِلٌ فِعْلُها الماضي ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، وَمِنْ ذلك: ثابَطُ شَرَأْ، على أن الفاعِلَ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْدِيرُهُ (هو).

وَمِنْ ذلك الجُمْلَةُ الفِعْلِيَّةُ ذات الفِعْلِ المضارع، كما في قولِ رُؤْبَةِ⁽¹⁾:

ثُبَّتْ أَخْوالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلماً عَلَيْنَا لَهُمْ فَديدُ

على أن (يزيد) بضم الدالِ عَلِمَ مُرَكَّبٌ ثَرَكِيًّا إِسْنادِيًّا، وهذا التَّرَكيبُ الإِسْنادِيُّ فيه ثَدُلٌ عليه ضَمَّةٌ دالِهِ؛ لِأَنَّها حَرَكَةٌ حِكايَةٍ، وهي حَرَكَةٌ مَنَعَتِ الحَرَكَةَ الإِغْرابِيَّةَ مِنَ الظُّهُورِ على أن (يزيد) مُضَافٌ إِلَيْهِ، إِذْ لو لم تُكُنْ هذه الحَرَكَةُ كَذَلِكَ لَوَجَبَ أن يُقالَ: بَنِي يَزِيدَ، على أَنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ.

وَمِنْ ذلك قولُ الشاعِرِ⁽²⁾:

أنا ابنُ جَلّا وَطَلّاعُ الثَّنايا متى أَضَعُ العِمّامَةَ تُعْرِفُونِي

على أن (جلا) مُرَكَّبٌ ثَرَكِيًّا إِسْنادِيًّا مَنقُولٌ مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فِعْلُها ماضٍ فاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوباً، على أن الأصلَ: زَيْدٌ جَلّا، وَقِيلَ إِنَّ هذه الجُمْلَةَ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: أنا ابنُ رَجُلٍ جَلّا الأُمُورَ.

وَمِنْهُ (إِصْنِيت) علماً لِمَفازَةٍ، كما في قولِ الشاعِرِ⁽³⁾:

أشَلَى سَلُوقِيَّةً بائِتَ وِباتَ بِها بوخْشِ إِصْنِيتَ في أَصْلابِها أودُ

على أن (إِصْنِيتَ) عَلِمَ مَنقُولٌ مِنْ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ فِعْلُها أمرٌ فاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ وَجُوباً، على الرُّغْمِ مِنْ أن هذا الثَّقُلَ يُوجِبُ بِناءَهُ على السُّكُونِ؛ وهي مَسْأَلَةٌ جَعَلَتْ

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 132 / 1.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 133 / 1، ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب: 468 / 2.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 133 / 1.

الثَّحَاة يَعْدُوْنُهُ مَنَقُولًا مِّنَ الْفِعْلِ وَخَدَهُ، وَلِذَلِكَ جَاءَ مَمْتُوعًا مِّنَ الصَّرْفِ إِلَّا إِذَا تُوْهِمَ أَنَّ الْفَتْحَةَ جِيءَ بِهَا لِلضَّرُورَةِ.

وللثَّحَاةِ فِي هَذَا الْعَلَمِ مِمَّنْ حَيْثُ الْبِنَاءُ، أَوْ الْإِغْرَابُ، أَوْ الْحِكَايَةُ، أَقْوَالٌ⁽¹⁾:

أ. أَنْ يُحْكَى كَمَا هُوَ فِي الْأَصْلِ، عَلَى أَنَّ إِغْرَابَهُ يَكُونُ مُقَدَّرًا؛ لِأَنَّهُ مُحْكِيٌّ.
ب. أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا.

ج. أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الْعَلَمِ الْمُرَكَّبِ تَرْكِيبًا إِسْنَادِيًّا مِنْ بَابٍ: قُمْتُ، وَرَأَيْتُ، وَبَرَقْتُ، وَخَرَجْتُ - إِلَّا الْحِكَايَةَ.

د. أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْإِغْرَابُ عِنْدَ بَعْضِ الثَّحَاةِ، إِذْ يُقَالُ: هَذَا قُمْتُ، وَرَأَيْتُ قُمْتُ، وَمَمَرْتُ بِقُمْتُ، كَمَا قِيلَ⁽²⁾.

وَيُنْبِئُ الْإِغْرَابُ فِيمَا مَرَّ عَنْ الانْزِيَاكِ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي يَدُورُ فِي فَلَكَ الْحِكَايَةُ إِلَى الْإِغْرَابِ، وَهُوَ انْزِيَاكِ يُمَكِّنُ أَنْ يَجْذِبَ الْاِثْبَاءَ إِلَيْهِ، فَيَتَحَقَّقَ بِذَلِكَ تَوْكِيدُهُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْأَوَّلَى الْاِعْتِدَادُ بِالْأَصْلِ.

(1) مَا يُثْقَلُ مِمَّا يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهُ رَفْعًا، أَوْ نَصْبًا، أَوْ جَرًّا:

وَمِنْ ذَلِكَ: قَائِمٌ أَبْوَهُ، وَضَارِبٌ زَيْدًا، وَغُلَامٌ زَيْدٌ، وَهَذَا الْمُنْقُولُ يَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ قَبْلَهُ، كَمَا ذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ⁽³⁾: قَامَ قَائِمٌ أَبْوَهُ، وَرَأَيْتُ قَائِمًا أَبْوَهُ، وَمَرَرْتُ بِقَائِمٍ أَبْوَهُ.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ يُحْكَى مَا يُسَمَّى بِهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ كَمَا سَمِعَ، عَلَى أَنَّ فِيهِ انْزِيَاكِ مِنَ الْحَرَكَةِ الْإِغْرَابِيَّةِ الَّتِي تُحْدِثُهَا الْعَوَامِلُ إِلَى الْحَرَكَةِ الْأَصِيلَةِ (حَرَكَةُ الْحِكَايَةِ)؛ لِأَنَّ فِي هَذَا الانْزِيَاكِ ثَقِيدًا بِالمُسْمُوعِ كَمَا هُوَ.
(2) مَا يُثْقَلُ مِنْ غَيْرِ مَا مَرَّ:

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 133 / 1.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 133 / 1؛ السيوطي، جمع الهوامع: 327 / 5.

(3) انظر: السيوطي، جمع الهوامع: 327 / 5.

وهذا الثقلُ يَتَبَدَّى فيما يَأْتِي:

- أ. الثقلُ مِنَ الصِّفَةِ والمَوْصُوفِ، كما في: رَجُلٌ عَاقِلٌ.
ب. الثقلُ مِنَ مَعْطُوفٍ، وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، كما في: زَيْدٌ وَعَمْرٌو.
ج. الثقلُ مِنَ عَاطِفٍ وَمَعْطُوفٍ دُونَ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ، كما في: وَزَيْدٌ، وَزَيْدًا، وَزَيْدٍ.
د. ما يُنْقَلُ مِنْ حَرْفٍ وَاسْمٍ، كما في: يَا زَيْدُ، وَ: بِزَيْدٍ، وَحَيْثُمَا، وَكَذَا، وَكَأَيِّنْ، وَهَؤُلَاءِ.
ه. ما يُنْقَلُ مِنْ حَرْفٍ، وَفِعْلٍ، كما في: هَلُمَّا (إذا لم يُضْمَرْ فِيهِ ضَمِيرٌ)، وَيَضْرِبُونَ، وَضَرَبُوا فِي لُغَةِ أَكَلَوْنِي الْبَرَاغِيثُ.
و. ما يُنْقَلُ مِنْ حَرْفَيْنِ، كما في: إِيْمَا، وَلِيْتِمَا.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَا مَرَّ غَيْرُ مَسْمُوعٍ تُكْفَلُ النُّحَاةُ بِتَذْوِينِهِ فِي تَأْلِيْفِهِمْ لِيَخْضَعَ لِسُلْطَانِ الْقَاعِدَةِ النُّحَوِيَّةِ، عَلَى أَنْ يُكْتَفَى فِيهِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ بِالْحِكَايَةِ دُونَ الْاِعْتِدَادِ بِأَثَرِ الْعَوَامِلِ، كَمَا يَظْهَرُ لِي، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ قِيلَ إِنَّ الْمُرْكَبَ مِنْ تَابِعٍ وَمَتَّبِعٍ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُفْرَدِ مِنْ حَيْثُ إِغْرَابُهُ عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ قَبْلَهُ.

وقِيلَ⁽¹⁾ إِنَّ الْمُرْكَبَ مِنْ جَارٍ وَمَجْرُورٍ - كَمَا يُفْهَمُ - الْأَجُودُ فِيهِ إِغْرَابُ الْجَارِ مُضَافاً لِمَجْرُورِهِ لَوْ سُمِّيَ بِهِ وَحْدَهُ، عَلَى أَنْ يُضَعَّفَ مَا آخِرُهُ حَرْفٌ لَيْنٍ كَمَا فِي فِي زَيْدٍ: فِي زَيْدٍ، وَيَبْقَى مَا لَيْسَ كَذَلِكَ سَاكِناً، كَمَا فِي: مِنْ زَيْدٍ.

وقِيلَ أَيْضاً إِنَّ الْإِغْرَابَ وَالْإِضَافَةَ وَاجِبَانِ فِيمَا سُمِّيَ بِالثَّلَاثِيِّ، أَوِ الثَّنَائِيِّ الصُّحِيحِي اللَّامِ مِنَ الْحُرُوفِ كَمَا فِي: رَبٌّ، وَمِنْ، وَإِنَّ الْحِكَايَةَ فِي الْمُعْتَلِّ، كَمَا فِي: فِي - وَاجِبَةٌ، كَمَا يُفْهَمُ.

وَتَجِبُ الْحِكَايَةُ فِيمَا سُمِّيَ بِالْجَارِ مِنْ حَرْفٍ وَاحِدٍ عِنْدَ جُمُهورِ النُّحَاةِ، عَلَى أَنَّ الْمُبْرَدَ، وَالزُّجَّاجَ أَغْرَبَاهُ إِغْرَابَ مَا سُمِّيَ بِالْجَارِ مِنْ حَرْفَيْنِ آخِرُهُمَا حَرْفٌ لَيْنٍ كَمَا مَرَّ، إِذْ يُقَالُ فِي الْمُسَمَّى بِالْبَاءِ فِي: بِزَيْدٍ: بِي زَيْدٍ.

(1) ما في هذه المسألة ملخص من: السيوطي، جمع الهوامع: 327/5-331؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 133/1.

وقيل إن الحرف المكوّن من حرف واحد فمُتَحَرِّك، وليس بعض كلمة - يُحَكِّي بإشباع حركته، كما يفهم، فيقال في (ب)، و(ت)، و(ك) في: يَزِيدُ، وَضَرَبْتُ، وَأَكْرَمَكَ: بي، وثو، وكاء.

وإن كان ساكناً كما في لام التّعريف (ل) جيء بهَمْزَة الوصل في هذه المسألة، إذ يقال: قام آل، على أن الألف التي لا تقبل الحركة لا تصح التسمية بها.

وإن كان الحرف المسمى به بعض كلمة كما في الواو من: أو، والباء من: ضرب - قيل فيهما: قام أو، وقام ضر، بنطق الحرف قبل هذا الحرف المسمى به.

وفي حكاية الحروف في الأفعال، والأسماء، والحروف حديث مفصل لا مخوج إليه؛ لأن العربية تخلو منه تماماً في الغالب، على أن النحاة قد تكفلوا بتدوين هذه التوهّمات التي لا فائدة فيها لتعزير ما توصّلوا إليه من قواعد في هذه المسألة، ولذلك آثرت تركه، وإغفاله، وتناسيه؛ لأن الانزياح لا يصح أن يدور في فلك كلام مصنوع، كما يظهر لي.

ولعل ما لا بد من التنبه عليه في هذه المسألة قطع ألف الوصل في الفعل من باب (انفعل)، واضرايه، كما في اقتدر، واحترم، واحمر، وغير ذلك مما يمكن أن يسمى به من هذه الأفعال، إذ يقال: جاء إنطلق، ورأيت إنطلق، وهي مسألة لا يصار إليها في مصادر هذه الأفعال على الرغم من أنها مُصدّرة بألف الوصل؛ لقلة ما جاء من الأسماء مبدوءاً بهذه الهمزة، كما قيل، ولعل الأولى أن تقطع لتوحيد الأصل، واطراده؛ ولأن ما توصّل إليه النحاة من حيث قلة الأسماء المُصدّرة بهذه الألف - لا يطمأن إليه؛ لأن كل فعل تتوافر فيه هذه الألف تظهر في مصدره، ولعل ما يعزّز ما أذهب إليه أن ابن الطراوة أوجب قطع الهمزة في هذه المصادر.

ولعل في هذا القطع انزياحاً من عدم القطع في وصل الكلام إلى القطع لتوكيد ما سُمي به من هذه الأفعال، والمصادر.

وفي المسمى بالاسم الموصول الذي وفروعه في هذه المسألة أقوال⁽¹⁾:

أ. أن (أل) تُحذف إن قيل إنها للتغريف، ولذلك يُقال: جاء لَد، ولت.

ب. أنها تُحذف إن عُدَّت زائدة على أن الاسم الموصول مُعرَّف بالصَّلَة، وأنها لا تُحذف، ولذلك تُحذف الصَّلَة؛ لأنَّ العلمية سَدَّت مَسَدَّها في التَّغْرِيف إذا لم تُلَحَظ فيه الوصفية التي تُوجب ذَكَرَ (أل)، والصَّلَة، على أن الياء تُشَدُّ لأنها تُعَدُّ حَرْفَ إغراب، ولذلك يُقال: جاء الَّذِي، ورأيتُ الَّذِي، ومررتُ بِالَّذِي.

ويُقال في التَّسْمِيَةِ بـ(اللَّذ: لغة في الذي): جاء لَد، ورأيتُ لَدَا، ومررتُ بِلَد، على أن حَرْفَ الإِغْرَابِ الدَّالُّ.

وفي الاسم الموصول (الَّذي) سِتُّ لُغَاتٍ⁽²⁾: الَّذِي، واللَّذ، واللَّذِي، والَّذِي، وللَّذِي.

(¹) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 331 / 5.

(²) انظر: الزبيدي، تاج العروس (لذي).

الانْزِيَا حُ وَالْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَالتَّوَهُّمِ

الانزياح والعطف على الموضع، والتَّوَهُّم

مِمَّا يُمَكِّنُ عِدَّةٌ مِنْ ذَلِكَ:

- قراءة العامة: «وَشَجَرَةٌ تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ وَصَيْنَغٌ لِلَاكِيلِينَ»⁽¹⁾، على أنَّ (وصينغ) مَعْطُوفٌ عَلَى (بالذهن)، وأنَّ قِرَاءَةَ الْأَعْمَشِ (وصينغاً) بِالنَّصْبِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَوْضِعِ (بالذهن)⁽²⁾.

وَيَتَبَدَّى مِنْ هَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ الانزياحُ مِنَ الْجَرِّ إِلَى النَّصْبِ لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الانزياح.

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِيمَا يُعَدُّ عِنْدَ الثُّحَاةِ مِنْ بَابِ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ⁽³⁾، أَوْ الْعَطْفِ عَلَى التَّوَهُّمِ⁽⁴⁾، وَقَيْدَ الثُّحَاةِ⁽⁵⁾ الْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ بِالْقِيُودِ الثَّالِيَةِ:

- (1) بِإِمْكَانِ تَوَجُّهِ الْعَامِلِ إِلَى هَذَا الْمَعْطُوفِ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ: مَرَزْتُ بَزِيدَ، وَعَمْرَأَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: مَرَزْتُ زَيْدًا، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ ابْنَ جَنِّي أَجَازَ ذَلِكَ.
- (2) بِأَنْ يَكُونَ الْمَوْضِعُ أَصِيلًا؛ وَلِذَلِكَ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا، وَأَخِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي تَتَوَافَرُ فِيهِ قِيُودُ الْإِعْمَالِ، الْعَمَلُ، لَا الْإِضَافَةُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ أَجَازُوا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ قِيَاسًا عَلَى بَعْضِ الشُّوَاهِدِ، كَمَا فِي قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ⁽⁶⁾:

(1) المؤمنون: 20.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 330/8؛ أبو حيان النحوي، البحر المحیط: 401/6؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 116/12.

(3) انظر هذه المسألة في كتابنا: التأويل النحوي في القرآن الكريم.

(4) انظر هذه المسألة في كتابنا: التأويل النحوي في القرآن الكريم.

(5) انظر: السيوطي، جمع الهوامع: 277/5-278.

(6) انظر: السيوطي، جمع الهوامع: 278/5؛ سيويه، الكتاب: 83/1، 154، 290، 418، 429، 378/2.

فَظَلُّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُتَضَجِّحٍ ضَعِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ

على أن (قَدِيرٍ) مَعْطُوفٌ على (ضَعِيفَ) على الرُّغْمِ مِنْ وَجُودِ قِيُودِ إِغْمَالِ اسْمِ

الفاعل.

(3) بوجُودِ العاملِ الَّذِي يَطْلُبُ المَحَلَّ، ولذلك لا يَصِحُّ عَطْفُ (عَمَرُو) في قَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا وَعَمَرُو قائِماً؛ لأنَّ العاملَ الَّذِي أَدَّى إلى ارْتِفَاعِ (عَمَرُو) الابتداءُ العاملُ الضَّعِيفُ، وهذا العاملُ ثَلَاثِي بدْخُولِ (إِنَّ)، والقَوْلُ نَفْسُهُ في مِثْلِ قَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا قائِماً، وَعَمَرُو بالعَطْفِ على مَوْضِعِ (زَيْدًا)، على الرُّغْمِ مِنْ أَنَّ الكُوفِيِّينَ وَجَمَاعَةً مِنَ البَصَرِيِّينَ أَهْمَلُوا هذا القَيْدَ.

(4) وَقَيْدَ العَطْفِ على التَّوَهُّمِ كما في قَوْلِكَ: لَيْسَ زَيْدٌ قائِماً بل قَاعِدٌ، على أن (قَاعِدٌ) مَعْطُوفٌ على (قائِماً) على تَوَهُّمِ كَوْنِهِ مَسْتُوقاً بالبَاءِ الزَّائِدَةِ - بِقَيْدَيْنِ⁽¹⁾:
أ. بِصِحَّةِ دُخُولِ العاملِ المُتَوَهُّمِ على المَعْطُوفِ عليه.

ب. بِحُسْنِ كَثْرَةِ دُخُولِ العاملِ المُتَوَهُّمِ على المَعْمُولِ المَعْطُوفِ عليه، كما في قولِ زُهَيْرِ بْنِ أَبِي سُلَمَى⁽²⁾:

بدا لي ألي لستُ مُذْرِكُ ما مَضَى ولا سابقِ شَيْئاً إذا كان جَائِياً

على أن (سابقِ)، مَعْطُوفٌ على (مُذْرِكُ) خبر (لَيْسَ) على تَوَهُّمِ جَرِّهِ بالبَاءِ الزَّائِدَةِ. وَمِمَّا لَمْ يَحْسُنْ فِيهِ العَطْفُ على التَّوَهُّمِ عِنْدَ النُّحَاةِ العَطْفُ على خبر (كان) المُتَوَهُّمِ جَرُّهُ بالبَاءِ الزَّائِدَةِ الَّتِي تَدْخُلُ قَلِيلاً في هذا المَوْضِعِ، كما في قولِ الشَّاعِرِ⁽³⁾:

وما كنتُ ذا تَيْرَبٍ فِيهِمْ ولا مُتَمِشٍ فِيهِمْ مُنْجِلٍ

على أن (مُتَمِشٍ) مَعْطُوفٌ على مَوْضِعِ (ذا تَيْرَبٍ) على تَوَهُّمِ جَرِّهِ بالبَاءِ الزَّائِدَةِ، وهذا الجَرُّ بهذا الحَرْفِ قَلِيلٌ في الكلامِ العربي.

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 278 / 5.

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 278 / 5؛ سيبويه، الكتاب: 83 / 1، 154، 290، 418.

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 279 / 5.

وَمِمَّا عُدَّ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ غَيْرِ ابْنِ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ، وَحَفْصٍ، وَعَاصِمٍ، ﴿فَبَشِّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ﴾⁽¹⁾، بَرَفَعٍ (يَعْقُوبُ)، وَفِي هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ أَوْجُهُ⁽²⁾:

(1) أَنَّهُ مُبْتَدَأُ خَبَرَةٍ شَبَّهَ الْجُمْلَةَ قَبْلَهُ.

(2) أَنَّهُ فَاعِلٌ لِلْجَارِ وَالْمَجْرُورِ قَبْلَهُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ.

(3) أَنَّهُ فَاعِلٌ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَيَحْدُثُ مِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ.

(4) أَنَّهُ مَقْطُوعٌ عَمَّا قَبْلَهُ.

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَنْزِيَّاحَ يُخْلَصُّنَا مِنْ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ، وَهُوَ الْأَنْزِيَّاحُ يَكْمُنُ فِي عَطْفِهِ عَلَى (بِإِسْحَاقَ)، عَلَى أَنَّ هَذَا الْأَنْزِيَّاحَ يَكُونُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النُّصْبِ، وَلَعَلَّ مَا يُعَزِّزُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ، وَحَمْزَةُ، وَحَفْصٍ عَنْ عَاصِمٍ: (وَيَعْقُوبُ)، عَلَى أَنَّ الْفَتْحَةَ عَلَامَةٌ نُصْبٍ لَا جَرٍّ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبُ، عَلَى تَوْهُمٍ تَضْمِينِ الْفِعْلِ مَعْنَى (وَهَبْنَا).

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَوْضِعِ (بِإِسْحَاقَ)؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ النُّصْبُ.

وَمِنْ الْعَطْفِ عَلَى التَّوهُمِ قَوْلُ الْأَخْوَصِ الرِّيَّاحِيِّ⁽³⁾:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا يَبِينُ غُرَابُهَا

عَلَى أَنَّ (نَاعِبٍ) مَعْطُوفٌ عَلَى (مُصْلِحِينَ) عَلَى تَوْهُمِ جَرِّهِ بِالْبَاءِ الزَّائِدَةِ.
وَقَوْلُ الشَّاعِرِ⁽⁴⁾:

مَا الْحَازِمُ الشُّهُمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطْلٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْعَقْلِ غَلَابًا

(1) هود: 71.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 356/6؛ الزمخشري، الكشاف: 281/2؛ مكي بن أبي طالب القيسي، مشكل إعراب القرآن: 409/1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 244/5.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 302/3، 355/6؛ ابن جني، الخصائص: 354/2؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 52/2.

(4) انظر: السيوطي، همع الموامع: 279/5.

على أن القول فيه كالقول في سابقه من حيث عطف (بطل) على (مقدماً) خبر (ما) الحجازية.

ومن العطف على التوهم العطف على المعنى تأدباً إذا كان ذلك في القرآن الكريم - قراءة أبي عمرو: «لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن»⁽¹⁾ بنصب (وأكن) عطفاً على (فأصدق) المنصوب على جواب التمني الذي ينبئ عنه (لولا أخرتني).

وقراءة أبي عمرو هذه تُعزِّز أن قراءة باقي السبعة (وأكن) بالجزم معطوفة على محل (فأصدق)، على أن التقدير المتوهم: إن أخرتني أصدق، وأكن، أو على توهم الشرط الذي ينبئ عنه التمني.

ولعل الالتجاء إلى الاتزياح من النصب إلى الجزم في هذه القراءة يُخلِّصنا من هذا التوهم فضلاً عما يُحقِّقه من معنى، والقول نفسه في قراءة عبيد بن عمرو (وأكن) بالرفع على الاستئناف، أو القطع.

ومن ذلك أيضاً قراءة قبل: «إِنَّ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ»⁽²⁾، بإثبات الياء في (يَتَّقِي)، وجزم (يَصْبِرْ) في الوصل، والوقف، وفي هذه القراءة وجهان⁽³⁾.

(1) أن الفعل مجزوم؛ لأنه فعل الشرط، على أن إثبات الياء لغة قوم من العرب، على أن الجزم يكون في هذه اللغة عند سيوويه بحذف الحركة المقدرة، على الياء.

(2) أنه مرفوع غير مجزوم؛ لأن (من) اسم موصولة، على أن تسكين راء (ويصبر) يعود إلى التخفيف من توالي الحركات، أو إلى العطف على توهم كون (من) الموصولة شرطية، أو إلى أنه سكن للوقف ثم أجري الوصل مجرى الوقف.

(1) المنافقون: 10.

(2) يوسف: 90.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 552/6؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 342/5.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ حَمَلُهُ عَلَى التَّوَهُّمِ قِرَاءَةُ مَرْوِيَّةٍ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ: «يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»⁽¹⁾، عَلَى أَنَّ فِي تَوْجِيهِهَا قَوْلَيْنِ⁽²⁾:

(1) أَنَّ التَّوْنَ حُذِفَتْ مِنْهُمَا عَلَى تَوَهُّمٍ كَوْنِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ (لِمَ) حَرْفَ جَزْمٍ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ النُّحَاةِ. وَقِيلَ إِنَّهُ لَا يُظَنُّ أَنَّ نَحْوِيًّا ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْجَزْمِ بِ(لِمَ) أَلْبَتَّةَ، وَإِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ مُشْكِلَةٌ لَا تُبْعَدُ عَنِ الْعَلْطِ.

(2) أَنَّهَا حُذِفَتْ مِنْ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ تَخْفِيفًا، كَمَا فِي قِرَاءَةِ يَحْيَى الدِّمَارِيِّ: «قَالُوا سَاحِرَانِ تَظَاهَرَا»⁽³⁾، بِتَشْدِيدِ الظَّاءِ، وَحَذَفِ تَوْنِ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ: تَتَظَاهَرَانِ.

وَقَدْ عُدَّتْ قِرَاءَةُ الدِّمَارِيِّ مِنْ بَابِ اللَّحْنِ، وَذَهَبَ الْهَذَلِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِهَذَا التَّشْدِيدِ، وَأَبُو الْفَضْلِ صَاحِبُ (الَلَّوَامِحِ فِي شَوَازِ الْقِرَاءَاتِ) إِلَى أَنَّهُ لَا يَعْرِفُهَا وَجْهًا⁽⁴⁾.

وَمِنْ حَذَفِ هَذِهِ التَّوْنِ أَيْضًا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: «لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تُحَابُّوا»⁽⁵⁾، عَلَى أَنَّ (لَا) نَافِيَةٌ وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ التَّوْنَ حُذِفَتْ تَخْفِيفًا، كَمَا قِيلَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ: لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُونَ حَتَّى تُحَابُّوا، وَأَنَّ النَّهْيَ لَيْسَ مُرَادًا أَلْبَتَّةَ.

وَفِي الْعَرَبِيَّةِ شَوَاهِدٌ أُخْرَى تُعَزِّزُ هَذَا الْحَذَفَ مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽⁶⁾:

(1) آل عمران: 71.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 247/3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 429/2.

(3) القصص: 48.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 683/8؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 124/7؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 294/13؛ ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: 113.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 683/8، 249/3.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 248/3؛ ابن جني، الخصائص: 388/1؛ المحتسب: 22/2؛ المالقي، رصف المباني: 361.

أَيْتُ أُسْرِي وَتَيْتِي تَذَلُّكِ وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِيِّ

على أَنَّ التَّقْدِيرَ: وَتَيْتَيْنِ تَذَلُّكَيْنِ.

وَقَوْلُ الشَّاعِرِ⁽¹⁾:

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرُّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ سَتَحْتَلِبُونَهَا لَا قِحاً غَيْرَ بَاهِلٍ

على أَنَّ التَّقْدِيرَ: سَتَحْتَلِبُونَهَا، وعلى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ -عِنْدَ الثَّحَاةِ- أَنْ تُكُونَ هَذِهِ النُّونُ حَذَفَتْ؛ على أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ جَوَابُ الشَّرْطِ لِعَدَمِ صِلَاحِيَّتِهِ لِدَلَالَةِ لَا قِطْرَانِهِ بِحَرْفِ التَّسْوِينِ، وَهُوَ اقْتِرَانٌ يَقْتَضِي فَاءَ الْجَزَاءِ غَيْرَ الْمَذْكُورَةِ.

أَفَلَا يُخَلِّصُنَا الْإِلْتِجَاءُ إِلَى الْإِنْزِيَاكِ مِنْ كُلِّ مَا وَسِمَتْ بِهِ الْقِرَاءَاتُ كَمَا مَرَّ فَضْلاً عَنْ تَحْقِيقِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِمَجْدَبِ الْإِنْبِيَاءِ إِلَى الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِنْزِيَاكِ؟! وَمِمَّا حُذِفَ فِيهِ التَّنْوِينُ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ عِنْدَ الثَّحَاةِ:

قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ: «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ»⁽²⁾، بِحَذْفِ تَنْوِينِ (ذَائِقَةُ)، وَنُصْبِ (الْمَوْتِ) عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ حُذِفَ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ، كَمَا فِي قَوْلِ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّؤْلِيِّ⁽³⁾:
فَالْفَيْتَةُ غَيْرُ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرُ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً

على أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا ذَاكِرُ اللَّهِ.

وَمِنْهُ قِرَاءَةُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ، وَأَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ، وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، وَغَيْرِهِمْ: «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ، اللَّهُ الصَّمَدُ»⁽⁴⁾، بِحَذْفِ تَنْوِينِ (أَحَدٌ) لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ⁽⁵⁾.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 248 / 3.

(2) آل عمران: 185.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 520 / 3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 133 / 3؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 197 / 4؛ ثعلب، مجالس ثعلب: 123؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 234 / 9.

(4) الإخلاص: 1.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 520 / 3، 150 / 11، 427 / 5.

وَمِنْهُ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ⁽¹⁾:

عَمَرُوا الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَثْنُونَ عِجَافُ

وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدُّهُ مِنْ بَابِ حَذْفِ التَّنْوِينِ تَخْفِيفاً عَلَى الرَّغْمِ مِنْ عَدَمِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ
—قِرَاءَةُ ابْنِ مُحَيِّصٍ: «فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ»⁽²⁾، بِلَا تَنْوِينٍ، وَهِيَ قِرَاءَةُ لِلنَّحْوِيِّينَ فِيهَا ثَلَاثَةُ
أَقْوَالٍ⁽³⁾:

(1) أَنَّ التَّنْوِينَ حُذِفَ عَلَى نِيَّةٍ مُضَافٍ إِلَيْهِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَلَا خَوْفٌ شَيْءٍ.

(2) أَنَّهُ حُذِفَ عَلَى نِيَّةٍ حَرْفِ التَّغْرِيفِ.

(3) أَنَّهُ حُذِفَ تَخْفِيفاً.

وَلَا مُخَوِّجٌ إِلَى مَا مَرَّ؛ لِأَنَّ الِاتِّجَاءَ إِلَى الِانْزِيَاكِ مِنْ تَنْوِينِ الْكَلِمَةِ إِلَى عَدَمِهِ يُنْبِئُ عَنْ
مَعْنَى يَتَفَكَّرُ فِيهِ الْقَارِئُ، أَوِ السَّامِعُ، وَتَوْكِيدُ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الِانْزِيَاكِ فَضْلاً عَنْ هَجْرِ
التَّوْهِمِ، وَالتَّأْوِيلِ.

وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ، عَلَى أَنَّ التَّنْوِينَ حُذِفَ تَخْفِيفاً؛ لِأَنَّ (بُؤْسَ)
نَكْرَةً غَيْرَ مَبْقُودَةٍ، أَوْ عَلَى أَنَّ (لِلْحَرْبِ) مُضَافٌ إِلَيْهِ عَلَى تَوْهِمِ زِيَادَةِ اللَّامِ.
وَلَعَلَّ فِي هَذَا الِانْزِيَاكِ تَنْبِيهاً عَلَى أَهْمِيَّةِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ بِتَوْكِيدِهَا.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ إِخْضَاعَهُ لِسُلْطَانِ الِانْزِيَاكِ عَدَمُ حَذْفِ تَوْنِ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ الْمَعْطُوفَةِ
عَلَى مَا حُذِفَتْ فِيهِ هَذِهِ التَّوْنُ، كَمَا فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: «وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ
الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ»⁽⁴⁾، بِعَدَمِ حَذْفِ تَوْنِ (وَتَكْتُمُونَ) عَلَى أَنَّ الْوَائِلَ لِلْحَالِ، كَمَا قِيلَ⁽⁵⁾

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 520 / 3.

(2) البقرة: 38.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 404 / 1؛ أبو حيان النحوي، البحر
المحيط: 169 / 1.

(4) البقرة: 42.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 334 / 1؛ أبو حيان النحوي، البحر
المحيط: 180 / 1.

على أن في الكلام مبتدأ مَحذُوفاً، كما في قول العرب: قُمتُ وأصكُ عَيْنَهُ، والتَّقْدِيرُ:
وأنتُم تُكْتُمُون، وأنا أصكُ عَيْنَهُ، وكما في قول عبد الله بن هَمَام السَّلُولِي⁽¹⁾:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرَاهُهُمْ مَالِكَا

على أن التَّقْدِيرَ: وأنا أَرَاهُهُمْ.

وقِيلَ إنَّ في هذا الإعراب إشكالاً آخرَ يَكْمُنُ في أنَّهم مَنهِيُونَ عن اللُّبسِ مُطلقاً،
والحالُ قَيْدٌ في هذا التَّنْهِي، على أنَّ المعنى أنَّهم نُهَوُّوا عن ذلك بقَيْدٍ، وهذا ليس مُراداً إلا إذا
عُدَّت هذه الحالُ مِنْ باب الحالِ اللَّازِمَةِ، وَقَدْ قَدَّرَهَا الزَّمَخْشَرِيُّ بـ (كَاتِمِينَ) على الرُّغْمِ
مِنْ هذا الإِشْكَالِ إذا لَمْ يُحْمَلْ كَلَامُهُ على تَفْسِيرِ الإِعْرَابِ.

وأَجَازَ بَعْضُ النُّحَاةِ أَنْ تُكُونَ جُمْلَةً (وَتُكْتُمُونَ) خَبَرِيَّةٌ عَظِفَتْ على طَلِيَّةٍ: "...كَأَنَّهُ
تَعَالَى نَعَى عَلَيْهِمْ كَتَمَهُمُ الْحَقُّ مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّهُ حَقٌّ"⁽²⁾.

ولعلَّ حَمَلَ هذه القراءة على الانزياح يُنبِئُ عن المعنى المُراد، وَيُخَلِّصُنَا مِمَّا فِيهَا مِنْ
إِشْكَالٍ فَضْلاً عَنْ تَوْكِيدِ هذه الكلمةِ مَوْضِعِ الانزياحِ.

(¹) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 325 / 1.

(²) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 325 / 1.

**الانزياحُ
والممنوعُ مِنَ الصَّرْفِ**

الانزياح والمنوع من الصرف

ذكر النحاة أن مما يمتنع من الصرف من هذا الباب ما يأتي⁽¹⁾:

(1) الأعلام المعدولة المسموعة غير مصروفة، التي من باب (فعل)، وهي: عمر، وزفر، وتعل، وهبل، وزحل، وعصم، وقزح، وجثم، وجمح، وجحا، ودلف، وبلغ (بطن من قضاة)، وطوى (منعت للعلمية، والتأنيث؛ لأنها اسم بقعة)، وعلق، وفلق كما ذكر ابن خالويه في كتاب (الأسد): جاء بعلق فلق (الداهية)، وهو من أغرب ما وقع في (فعل) المتنوع من الصرف، لأنه علم جنس لا علم شخص، كما ذكر أبو حيان النحوي.

وذكر أبو حيان أن أعلام الأشخاص المسموعة معدولة عن (فاعل) ما عدا تعل؛ لأنه معدول عن ائعل (أفعل)، وأن النحاة جعلوها معدولة لأمر يجهلونه؛ قال: وهذه الأسماء التي ذكرناها كلها أعلام عدلت تقديراً عن (فاعل) إلا تعل - فعن (ائعل) - ولو كانت صفات كحطم، ولبد دخلت عليها الألف واللام، وإنما جعلناها معدولة لأمر يجهله؛ لأن أغلب الأعلام يغلب عليها النقل، وهي أن يكون لها أصل في النكرات...⁽²⁾، على أن الأعلام غير المعدولة تكون مصروفة كما في: أدب الذي لا يحفظ له أصل في النكرات، فهو إما أن يكون منقولاً عنده من أصل يجهله النحاة، وإما أن يكون مرتجلاً.

وهذه الأعلام التي سمعت عن العرب متنوعة من الصرف حمل النحاة منع صرفها على العدل، والعلمية المذكورة، على أن طريق العلم بهذا العدل سماعها غير مصروفة لا تتوافر فيها موانع الصرف إلا العلمية.

وعلة العدل علة متوهمة لجأ إليها النحاة؛ لأنهم لم يهتدوا إلى غيرها، وهي تكمن في أن أصلها ما عدا (تعل) اسم الفاعل علماً منقولاً عن الصفة النكرة، فيكون أصل عمر في

(1) انظر: السيوطي، معجم الهوامع: 87/1-91؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 265/3.

(2) السيوطي، معجم الهوامع: 88/1.

هذا التوهّم: عامراً (نكرة)، على أن هذه النكرة سُمي بها علم، وأن هذا العلم (عامراً) تحوّل بالعدل إلى عمر (فعل)، وهكذا دواليك في الأعلام الأخرى.

أما (ثعل) في هذا التوهّم أيضاً فهو معدول عن (أثعل) نكرة مسمى بها، لا عن ثاعل (اسم الفاعل) كغيرها من الأعلام الأخرى؛ لأنه غير مستعمل في الكلام العربي، كما ذكر أبو حيان، إذ يقال فيه: رجل أثعل، وامرأة ثعلاء⁽¹⁾.

وقيل إن النحاة لجؤوا إلى توهّم العدل في هذه الأعلام المسموعة لئلا يُصار إلى منع الكلمة من الصّرف لوجود علة واحدة فيها، وهي العلمية، ولأن الأعلام يغلب عليها النّقل.

ولعلّ علة سماع هذه الأعلام غير مصرّوفة هي التي فرضت سلطانها على النحاة في هذه المسألة؛ لأن ما لم يُسمع صرّفه، أو عدمه، وما لم يُسمع عدله - صرّف حتى يثبت عدله على مذهب سيبويه؛ لأن الأصل في الأسماء الصّرف، ولم يُصرّف على مذهب غيره؛ لأنه الأكثر في كلامهم، وقيل إن العلم من باب (فعل) إن علم كونه مشتقاً، وجُهل في التكرات - صرّف إلا أن يُسمع ترك صرّفه.

ويبدو لي أن منع هذه الأعلام من الصّرف مُقيّد بسماعها عن العرب ممثولة، وبإمكانية كونها معدولة عن صفة نكرة من باب (فاعل)، أو (أفعل)، على أن علة العدل المتوهمة صير إليها لعدم الثّمك من الائكاء على علة أخرى متوهمة غيرها.

وقيل إن في العدل تحقيقاً لفائدتين⁽²⁾: إحداهما التّخفيف بحذف ألف بناء (فاعل)، والأخرى الإنباء عن العلمية، وهذا الإنباء يتحقّق به أمن اللبس بين العلم، والصفة. ويظهر لي أن ما انتهى إليه النحاة في هذه المسألة يحتاج إلى رجع النظر فيه، وهو رجع يمكن أن ينتهي إلى ما يأتي:

(1) الثعل: زوائد في الأسنان، واختلاف منابتها.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 264/3.

أ. أن يُكْتَفَى بالقَوْلِ إنَّ هذه الأعلامَ مَمْتَوَعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ شُدُوداً، أو سَمَاعاً دُونَ الاثْكَاءِ على عِلَّةٍ مُتَوَهِّمَةٍ هَشَّةٍ، كما مرَّ، وكما في كلمة (أشياء).

ب. أن السَّبَبَ في المَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ تَحْقِيقُ التَّعَادُلِ بَيْنَ هذه الأعلامِ، وَغَيْرِهَا، وهي مَسْأَلَةٌ أَفْرَدْتُ لَهَا بَحْثاً⁽¹⁾.

ج. أن تُكُونَ هذه الأعلامُ مَصْرُوفَةً على أن التَّنْوِينَ حُذِفَ تَخْفِيفاً، وأنَّ الفَتْحَةَ اسْتَبْدَلَتْ بِالْكَسْرِ في حَالَةِ الْجَرِّ تَخْفِيفاً أَيْضاً.

د. أن عَدَمَ التَّنْوِينَ يُنبِئُ عن العِلْمِيَّةِ على مَذْهَبِ إِبْرَاهِيمَ مِصْطَفَى.

ه. أن يُصَارَ إلى صَرْفِ هذه الأعلامِ بَعْدَ الاطْمِئْنَانِ إلى أنَّها لم تُرَدْ في الشُّوَاهِدِ غَيْرَ الشُّعْرِيَّةِ، مُحَرَّكَةٍ الْوَاحِدِ، وهي مَسْأَلَةٌ لَا يُمَكِّنُ الاثْكَاءُ فِيهَا على الكلامِ المَكْتُوبِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ السَّمَاعِ فِيهَا، كما في كلمة (أشياء) الَّتِي يُمَكِّنُ أن يُحْمَلَ جَرُّهَا بِالْفَتْحَةِ في القرآنِ الْكَرِيمِ على عِلَّةٍ صَوْتِيَّةٍ، كما في قَوْلِهِ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إنْ بُدَّ لَكُمْ لَكُمْ تُسْأَلُونَ»⁽²⁾، على أَنَّها لو نُطِقتْ بِالتَّنْوِينِ لَأَدَّى هَذَا النُّطْقُ إلى الثَّقَلِ: عَنْ أَشْيَاءٍ إنْ.

وقد يُتَوَهَّمُ أنَّ هذا الانزياحَ في هذه الأعلامِ يَعُودُ إلى تَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ عُمَرِ، وَعَمَرٍ فَضْلاً عن قَرِينَةِ زِيَادَةِ الْوَاحِدِ على عَمَرٍ، وهي زِيَادَةٌ لَا مُخَوِّجَ إِلَيْهَا؛ وَلِذَلِكَ عُوِمِلَتْ الأعلامُ الْآخَرَى مَعَامِلَتَهُ.

ولعلَّ مَا يُعَزِّزُ شُدُودَ مَنَعِ هذه الأعلامِ مِنَ الصَّرْفِ - إنْ عَزَّزَتْ بِالشُّوَاهِدِ الْمَسْمُوعَةِ لَا الْمَكْتُوبَةِ - أَنَّهُ إنْ وُجِدَ فِيمَا يُعَدُّ من هذا البابِ (فَعْلٌ) سَبَبٌ غَيْرُ الْعَدْلِ الْمُتَوَهَّمِ - صَيْرَ إِلَيْهِ، وَتُؤَسِّسِي الْعَدْلِ، كما في (طَوَى) الْمَمْتَوَعَةِ مِنَ الصَّرْفِ لِلتَّائِيثِ، وَالْعِلْمِيَّةِ، كما في قِرَاءَةِ الْكُوفِيِّينَ، وَابْنِ عَامِرٍ: «إِنَّكَ بِالْوَادِي الْمُقَدَّسِ طَوَى»⁽³⁾ بِالتَّنْوِينِ، على أَنَّهَا مَصْرُوفَةٌ

(1) انظر: ظاهرة التعادل في العربية، مؤتة للبحوث والدراسات.

(2) المائدة: 101.

(3) طه: 12.

على التأويل بالمكان، وقراءة غيرهم (طوى) بلا تثوين مَحْمُولَةٌ على المنع من الصَّرفِ للتأنيث على توهم البقعة، والعلمية، وقيل إنه مَعْدُولٌ إلى (فعل) على الرغم من أن أصله المتوهم المَعْدُولُ عنه غيرُ مَعْرُوفٍ، وإله مُنِعَ مِنَ الصَّرفِ للعجمة والعلمية⁽¹⁾.

ألا ينبئ المنع من الصَّرفِ، والصَّرفُ في هذه اللفظة عن أن في نطق هذه اللفظة خلافًا؟ ألا يتوهم أن يطالعنا هذا النطق - لو تمكنا من العثور عليه في شاهد فصيح مسموع - في الأعلام الأخرى؟

ولعل ما يمكن أن ينبئ عليه القارئ أن عمر، وأضرابه مما مُنِعَ مِنَ الصَّرفِ - أنها تُصَرَّفُ لو صُغِّرَتْ لَأَنَّ (فَعِيلًا) لا يَقَعُ في الكلام العربي مَعْدُولًا، عن (فَوَيْعِلٍ)، كما ذكر سيويه: وإن حَقَّرْتُهُ صَرَفْتُهُ؛ لَأَنَّ (فَعِيلًا) لا يَقَعُ في كلامهم مَحْدُودًا عن (فَوَيْعِلٍ)، وأشباهه، كما لم يَقَعِ (فَعْلٌ) مَحْدُودًا عَنْ عامِرٍ، فَصَارَ تَحْقِيرُهُ كَتَحْقِيرِ عَمْرٍو، كما صَارَتْ نَكِيرَتُهُ كَصَرْدٍ، وأشباهه، وهذا قول الخليل⁽²⁾.

ولكن هذا التَّصْغِيرُ لا يُؤَدِّي إلى صَرَفِ مُصَغَّرِ الْعِلْمِ الْأَعْجَمِيِّ، والقَوْلُ نَفْسُهُ في مُصَغَّرِ الْعِلْمِ الْمُؤْتَتْ السَّمَى بِهِ رَجُلٌ⁽³⁾، وفي مُصَغَّرِ (أَفْعَلٍ)، وفي مُصَغَّرِ (غَضْبَانٍ)⁽⁴⁾، لا في مُصَغَّرِ (سِرْحَانٍ)؛ لَأَنَّ تَصْغِيرَهُ يَخْتَلِفُ عَنْ تَصْغِيرِ (غَضْبَانٍ)، وأضرابه، إذ يُقَالُ في تَصْغِيرِهِمَا: غَضِيَانٌ، وَسَرِيحِيْنٌ؛ لَأَنَّ (غَضْبَانٌ) صِفَةٌ، وَسِرْحَانٌ عَلَمٌ.

وَيُمْنَعُ مِنَ الصَّرفِ أَيْضًا مِنَ الْمَصْغَرَاتِ مَا يُصِيرُهُ التَّصْغِيرُ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ، كما في تَصْغِيرِ مَنْ يُسَمَّى بِـ(تَفَاعَلٍ) كَتَضَارَبَ وَتَضَيَّرَ، وَأَجَادَلَ وَأَجِيدَلَ؛ لِأَنَّهُ مِثْلُ: يَا مَا أَمِيلِحَ⁽⁵⁾.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 16/8؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 66/1؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 231/6.

(2) سيويه، الكتاب: 224/3.

(3) انظر: سيويه، الكتاب: 235/3.

(4) انظر: سيويه، الكتاب: 217/3.

(5) انظر: سيويه، الكتاب: 200/3.

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِمَّا مَرَّ أَنْ مَنَعَ هَذِهِ الْأَعْلَامُ مِنَ الصَّرْفِ مُقَيَّدٌ بِالْعِلْمِيَّةِ، وَالْعَدْلُ عَلَى حَسَبِ نِيَّةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَتَوَاصُلِهِ مَعَ السَّامِعِ، أَوِ السَّامِعِينَ، فَعُمَرَ يُصَرِّفُ مُصَغَّرًا، وَمَرَادًا بِهِ شَخْصٌ آخَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ نَكِيرَةً، وَصَيَّرُورَتُهُ نَكِيرَةً تُحَوِّلُهُ عَنْ عَامِرٍ مَعْرِفَةً.

(2) مَا جُعِلَ عِلْمًا مِنَ الْمَعْدُولِ إِلَى (فَعَلَ) فِي النَّدَاءِ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ: يَا غَدْرُ، وَيَا خُبْتُ، وَيَا لُكْعُ، وَيَا فُسَقُ، وَأَضْرَابُهَا مِمَّا يَكُونُ مَعْدُولًا عَنْ: غَادِرٍ، وَخَبِيثٍ، وَالْكَعِ، وَفَاسِقٍ.

وَفِي مَنَعَ هَذِهِ الْأَعْلَامِ، وَأَضْرَابُهَا مِنَ الصَّرْفِ، أَوْ عَدَمِهِ - مَذْهَبَانِ⁽¹⁾:

أ. الْمَنَعُ مِنَ الصَّرْفِ إِذَا كَانَ عِلْمًا مَعْدُولًا فِي النَّدَاءِ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوَيْهِ، وَإِنْ ثَوِي فِيهَا التَّنْكِيزُ صُرِّفَتْ.

ب. الصَّرْفُ إِذَا كَانَ عِلْمًا مَعْدُولًا؛ لِأَنَّ الْعَدْلَ يَكُونُ فِي النَّدَاءِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ، وَابْنِ السَّيِّدِ.

وَقِيلَ إِنَّ الْعَدْلَ فِي (غَدْرٍ)، وَ(فُسَقٍ)، وَأَضْرَابِهِمَا أَحَقُّ فِيهَا مِنْهُ فِي عُمَرَ؛ لِأَنَّهُ مُحَقَّقٌ فِيهَا وَفِي عُمَرَ مُقَدَّرٌ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّهُ لَا مُخَوِّجٌ إِلَى إِدْعَاءِ الْمَنَعِ مِنَ الصَّرْفِ، لِأَنَّ تَثْوِينَ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ حُذِفَ عَلَى أَنَّهَا أَسْمَاءٌ مُفْرَدَةٌ، أَوْ نَكِرَاتٌ مَقْصُودَةٌ، وَهُوَ الْأَوَّلَى وَالْأَظْهَرُ، وَعَدَمُ التَّثْوِينِ عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ مُصْطَلَفِي أَمَارَةٍ عَلَى الْعِلْمِيَّةِ.

(3) مَا يُعَدُّ مِنَ بَابِ الْأَعْلَامِ عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ) الْمُؤَكَّدِ بِهَا:

وهذه الألفاظ هي: جُمِعَ، وَكُتِعَ، وَبُصِعَ، وَبُتِعَ، عَلَى أَنَّهَا جُمُوعٌ: جَمَعَاءُ، وَكُتَعَاءُ، وَبُصَعَاءُ، وَبُتَعَاءُ، وَقِيلَ إِنَّهَا مُنَعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ، وَالْعِلْمِيَّةِ، عَلَى أَنَّ الْعَدْلَ يَكْمُنُ فِي أَنَّ مُفْرَدَهَا (أَفْعَلٌ، وَفَعْلَاءُ) صِفَتَيْنِ، وَقِيَاسُ هَذَا الْمُفْرَدِ أَنْ يُكْسَرَ عَلَى (فَعَلَ) لَا عَلَى (فُعَلَ)، كَمَا فِي: أَبْيَضَ وَبَيْضَاءَ وَبَيْضٍ، وَأَعْرَجَ وَعَرْجَاءُ، وَعَرْجٌ، وَأَحْمَرَ وَحَمْرَاءُ وَحُمْرٍ،

(1) انظر: السيوطي، مع الهوامع: 89/1؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني:

وئكَسَّرُ على (فَعَالَى) إذا كانت اسماً مِنْ باب (فَعَلَاءَ)، كما في: جَمَعَاءُ، وَجَمَاعَى، وَأَضْرَابُهَا كَصَخْرَاءٍ وَصَحَارَى، وَقِيَّاسُ مَذَكَّرِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَنْ يُجْمَعَ بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ (جَمَعَ تُصَحِّحُ)، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي مُؤَيَّدَةٍ.

وما مرَّ فَرَضَ سُلْطَانُهُ عَلَى النُّحَاةِ الْقُدَامَى فِي تَوْهَمِ الْعَدْلِ فِيهَا، وَلَهُمْ فِي ذَلِكَ أَرْبَعَةُ مَذَاهِبَ:

أ. أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ (فُعِلَ)؛ لِأَنَّ الْعَدَلَ عَنْ هَذَا الْبِنَاءِ قَدْ ثَبَتَ، إِذْ يُقَالُ فِي الْعَرَبِيَّةِ: ثَلَاثُ دُرْعَ، عَلَى أَنَّ الدُّرْعَ جَمْعُ: دَرْعَاءَ، وَالْقِيَّاسُ: دُرْعٌ، أَمَّا الْعَدْلُ عَنْ (فَعَالَى) فَلَمْ يَثْبُتْ فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ، وَالسَّيْرَفِيِّ.

ب. أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ (فَعَالَى).

ج. أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ (فَعَلَاوَاتٍ)، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ مَالِكٍ⁽¹⁾.

د. أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ الْأَلِفِ، وَاللَّامِ؛ لِأَنَّ قِيَّاسَ جُمُوعِهَا أَنْ تَكُونَ مُعَرَّفَةٌ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، كَالْأَخْسَرَيْنِ، وَلَكِنَّهُمْ عَدَّلُوا بِهَا عَمَّا كَانَتْ تُسْتَحِقُّهُ فِي الْأَصْلِ، وَهُوَ التَّعْرِيفُ بِهَذَا الْحَرْفِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي حَيَّانَ.

وَالْعِلْمِيَّةُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ تُتَوَهَّمُ مِمَّا يَأْتِي:

أ. مِنْ أَنَّ أَلْفَاظَ التَّوَكِيدِ مَعَارِفٌ؛ لِأَنَّهَا أَغْلَامٌ تُنْبِئُ عَنِ الْإِحَاطَةِ، وَيُعَزِّزُ هَذَا الْقَوْلَ جَمْعُ مَذَكَّرَاتِهَا بِالْوَاوِ وَالتَّوْنِ، وَهُوَ جَمْعٌ قَيْدٌ مُفْرَدُهُ بِكَوْنِهِ عِلْماً بِقِيُودٍ، عَلَى أَنَّ الْمَعَارِفَ غَيْرُهُ لَا تُجْمَعُ عَلَيْهِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ الْحَاجِبِ⁽²⁾، وَتُجْمَعُ الصِّفَةُ عَلَيْهِ بِقِيُودٍ أَيْضاً.

ب. مِنْ أَنَّهَا مَعَارِفٌ بَنِيَّةُ الْإِضَافَةِ، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُ النِّسَاءَ جُمَعَ -هُوَ: رَأَيْتُ النِّسَاءَ جُمَعَهُنَّ، فَحُذِفَ الضَّمِيرُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ لِكَوْنِهِ مَعْلُوماً، فَصَارَتْ بِهَذِهِ الْإِضَافَةِ الْمَثْوِيَّةُ كَالْأَغْلَامِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ ابْنِ عُصْفُورٍ، وَابْنِ مَالِكٍ، وَالسُّهَيْلِيِّ، وَقِيلَ إِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ سَيَبَوَيْهِ يُنْبِئُ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ.

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 90 / 1.

(2) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 9 / 1.

وفي بقاء هذه الألفاظ على المنع من الصرّف لو سُمّي بها قولان، أحدهما بقاءها على المنع، وهو قولُ سيبويه، والآخرُ الصرّف؛ لأنّ العدل قد زال عنها بالتسمية، وهو عدلٌ مُقيّدٌ بكونها للتوكيد، وهو قولُ الأخفش.

ويبتدئ لي ممّا مرّ ما يأتي:

- أ. أنّ علتي العدل، والعلمية، أو التعريف متوهمتان لا تحتملُهما طبيعة اللغة، فلا يمكن الائتاء عليهما في منع هذه الألفاظ من الصرّف.
- ب. أنّ هاتين علتين للنحاة فيهما مذاهب.
- ج. أنّ هذه الألفاظ (جمع، وبتع، وبصع، وكُتّع) خاصّة بالنسوة، على الرّغم من أنّ كونها معدولة عن (فعل) يوجب كونها للذكور، والإناث، وعلى الرّغم من ذلك فإنّ جمع الذكور في هذه المسألة يؤكّد بجمع التصحيح: جاء القوم كلّهم أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون، أو: جاءوا أجمعون، أكتعون، أبصعون، أبتعون⁽¹⁾.
- د. أنّ في كون هذه الألفاظ جموعاً لجمعاء، وكُتعاء، وبصعاء، وبتعاء -إنباء عن مخالفة جمعها مذكرة (أجمع، أكتع، أبصع، أبتع)، على أنّ المفرد المذكّر جمع بالواو والثنون، وأنها جمعت جمع تكسير على الرّغم من أنّ حقّها أن تُجمع بالالف، والثاء، على الرّغم من أنّ ما يعدّ من باب (افعل فعلاء) لا يُجمع جمع تصحيح على المذهب البصري.
- ه. أنّ هذه الألفاظ تختلف عن غيرها من ألفاظ التوكيد المعنوي من حيث كونها غير متصرفية، وهي مسألة تكمن في أنّها لا تستعمل إلاّ توكيداً، ويُنْبئ عن عدم تصرّفها أيضاً عدم إضافتها، وعدم جرّها بالباء الزائدة كالنفس، والعين مؤكّداً بهما، وعدم وقوعها فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، أو خبراً.

(¹) انظر: الزبيدي، تاج العروس (بتع، 302/20 -، جمع، 460/20).

و. أن ثعلباً، والفراء من الكوفيين حكياً: أعجبني القصر أجمع، بالرفع على التوكيد المعنوي، وأعجبني القصر أجمع بالنصب على الحال، وأعجبني الدار جمعاء، وجمعاء.

ز. أن الفراء الكوفي لم يُجز في (أجمعين)، و(جمع) إلا التوكيد، وأن ابن درستويه أجاز أن يقع (أجمعين) حالاً قياساً على الحديث: فصلوا جلوساً أجمعين، وأجمعون⁽¹⁾، على الرغم من أن بعض النحاة جعل المنصوب في هذا الحديث توكيداً لضمير منصوب محذوف، والتقدير: أغنيكم أجمعين.

ح. أن الألفاظ الثلاثة مذكّرة، ومؤنثة (كُتْع، وبُصْع، وبُتْع، أكتعون، وأبصعون، وأبتعون)- نادرة الاستعمال في الكلام العربي إذا استئينا الأمثلة المصنوعة، والقول نفسه في مفرداتها (أكتع وكثعاء، وأبصع وبصعاء، وأبتع وبثعاء).

ط. أن استعمال هذه الألفاظ الثلاثة مقيّد بأن تُسبق بـ(أجمع)؛ لأنها الأصل، والأكثر استعمالاً وشيوعاً، على أنها جيء بها إنباعاً له، كما ذكر ابن سيده: وقال ابن سيده: وإلما جاءوا بها إنباعاً لأجمع؛ لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف أجمع إلى إعادة بعضها، وهو العين نحاشياً من الإطالة بتكرير الحروف كلها⁽²⁾.

ي. أن ترتيب هذه الألفاظ الثلاثة بعد (أجمع) فيه خلاف بين النحاة:

أن يكون هذا الترتيب على النحو التالي: أجمع، أكتع، أبصع، أبتع.

أن يبدأ بأيتين بعد (أجمع)، وهو قول ابن كيسان.

.. أن ترتيبها غير لازم، على أن اللازم أن يتقدم كل، ويأتي بعده المصوغ من (جمع)، ثم يؤتى بالبواقي.

- أن تقدّم ما صيغ من (كتع) على الباقيين، وأن تقدّم ما صيغ من (بصع) على ما صيغ من (بتع)- هو المختار.

(1) انظر: الزبيدي، تاج العروس (بتع، 303/120).

(2) الزبيدي، تاج العروس (بتع، 302/20).

وَيَعْدُ فَإِنْ مَا مَرُّ يُنْبِئُ عَنِ انْزِياعِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ عَنْ أَصُولِهَا، وَهُوَ انْزِياعُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَنَعِهَا (جَمْعٌ، وَكُتْعٌ، وَبُصْعٌ، وَبُتْعٌ) مِنَ الصَّرْفِ بِلا عِلَّةٍ -كَمَا يَظْهَرُ لِي-، وَيُعَزِّزُ مِخْوَرِيَّتَهَا فِي هَذَا الْأَسْلُوبِ، عَلَى الرُّغْمِ مِنْ أَنَّهَا جِيءَ بِهَا لِتَوْكِيدِ الْمُؤَكَّدِ بـ(كُلِّ)، أَوْ لِلتَّوْكِيدِ بِهَا جَمِيعِهَا لِلْمِبَالِغَةِ، وَهِيَ مُبَالِغَةٌ تَسْرِبُ إِلَى ثَقْوِيَّةِ الْمُؤَكَّدِ؛ لِأَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَحْرِصُ الْحَرِصَ كُلَّهُ عَلَى الْأَيْشِكِ السَّامِعِ، أَوْ السَّامِعُونَ، أَوْ الْمُخَاطَبُ، أَوْ الْمُخَاطَبُونَ فِي الْمُرَادِ مِنْ كَلَامِهِ.

(4) الصِّفَةُ مِنْ بَابِ (فَعَلَ)، الَّتِي هِيَ جَمْعُ (فَعَلَى):

قِيلَ إِنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ مَنَعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لِلْوَصْفِيَّةِ، وَالْعَدْلِ، وَيَكَادُ حَدِيثُ الثُّحَاةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ يَدُورُ فِي فَلَكَ (أَخَر) إِلَّا الزُّجَّاجُ: أَخَرُ لَا يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ وَحْدَانَهَا لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ أُخْرَى، وَأَخَرُ، وَكَذَلِكَ كُلُّ جَمْعٍ عَلَى (فَعَلَ) لَا يَنْصَرِفُ إِذَا كَانَ وَحْدَانُهُ لَا يَنْصَرِفُ، مِثْلُ: كَبَرٌ، وَصَغَرٌ، وَإِذَا كَانَ (فَعَلَ) جَمْعاً لـ(فُعْلَةٍ) فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ نَحْوُ: سِتْرَةٌ وَسِتْرٌ، وَحُفْرَةٌ وَحُفْرٌ، وَإِذَا كَانَ (فَعَلَ) اسماً مَصْرُوفاً عَنْ (فَاعِلٍ) لَمْ يَنْصَرِفْ فِي الْمَعْرِفَةِ، وَيَنْصَرِفُ فِي النُّكِرَةِ، وَإِذَا كَانَ اسماً لَطَائِرٍ، أَوْ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ، نَحْوُ: سَبْدٌ، وَمُرْعٌ، وَمَا أَشَبَّهُهُمَا⁽¹⁾.

وَيَبْدُو أَنَّ مَا فِي (كِتَابِ) سَيِّبَوِيهِ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ مَنَعَ الصَّرْفِ مَخْصُورٌ فِي (أَخَر): وَسَأَلْتُهُ عَنْ صَغَرٍ مِنْ قَوْلِهِ: الصُّغَرَى وَصَغَرٌ، فَقَالَ: أَصَرِفُ هَذَا فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: ثَقْبَةٍ وَثَقَبٍ، وَلَمْ يُشَبَّهْ بِشَيْءٍ مَخْدُودٍ عَنْ وَجْهِهِ، قُلْتُ: فَمَا بِالْ (أَخَر) لَا يَنْصَرِفُ فِي مَعْرِفَةٍ، وَلَا نُّكِرَةٍ؟ فَقَالَ: لِأَنَّ (أَخَر) خَالَفَتْ أَخَوَاتِهَا، وَأَصْلَهَا، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ: الطُّوْلِ، وَالْوُسْطِ، وَالْكُبَرِ لَا يَكُنْ صِفَةً إِلَّا وَفِيهِنَّ أَلِفٌ وَلَا مٌ، فَتُوصَفُ بِهِنَّ الْمَعْرِفَةُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: نِسْوَةٌ صَغَرٌ، وَلَا هَوْلَاءِ نِسْوَةٌ وَسَطٌ، وَلَا تَقُولُ: هَوْلَاءِ قَوْمٌ أَصَاغِرٌ، فَلَمَّا خَالَفَتْ الْأَصْلَ، وَجَاءَتْ صِفَةً بَعِيرِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ تَرَكُوا صَرَفَهَا، كَمَا تَرَكُوا صَرَفَ (لُكْع) حَيْثُ

(1) الزبيدي، تاج العروس (آخر، 10/ 35-36).

أرادوا: يا ألكع، و(فُسَقَ) حَيْثُ أرادوا: يا فاسق، و(فُسَقَ) الصَّرْفُ في (فُسَقَ) هنا؛ لأنه لا يَمَكُنُ بِمَنْزِلَةِ: يا رَجُلٌ لِلْعَدْلِ، فَإِنَّ حَقَّرْتَ غَيَّرْتَ الْبِنَاءَ الَّذِي جَاءَ مَحْدُوداً عَنْ وَجْهِهِ⁽¹⁾.

وَيَتَبَيَّنُ لَنَا مِنْ كَلَامِ سَيَبُويهِ أَنَّ (أَخَرَ) تُخْتَلَفُ عَنْ أَخَوَاتِهَا مِنْ بَابِ (فَعَلَ) جَمْعاً لـ (فَعَلَى)، وَهُوَ اخْتِلَافٌ يَجْعَلُ الْبَابَ لَيْسَ مُطَرِّداً، وَبِذَلِكَ تُكُونُ شَادَّةٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى أَخَوَاتِهَا الْأَخْرِيَّاتِ.

وَنُطَالِعُ هَذِهِ اللَّفْظَةَ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مَمْنُوعَةً مِنَ الصَّرْفِ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ، هِيَ: «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ...»⁽²⁾، و«وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ...»⁽³⁾، و«... مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ»⁽⁴⁾، و«وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ...»⁽⁵⁾، و«يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضِرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ...»⁽⁶⁾.

وَيَتَبَدَّى لِي مِنْ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الْخَمْسَةِ:

أ. أَنَّ (أَخَرَ) فِي آيَتِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ جَاءَتْ صِفَةً لْجَمْعِ تَكْسِيرٍ لَغَيْرِ الْعَاقِلِ، وَهُوَ (أَيَّامٌ)، وَهَذَا الْجَمْعُ يَجُوزُ أَنْ يُعَامَلَ مُعَامَّةَ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَمُعَامَلَةُ جَمْعِ الْإِنْسَانِ، وَلِذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تُكُونُ صِفَتُهُ مُفْرَدَةً مُؤَنَّثَةً، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلِي فِيهَا مَآرِبٌ أُخْرَى»⁽⁷⁾، وَأَنْ تُكُونُ جَمْعاً لِمُؤَنَّثٍ، كَمَا فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، وَلَعَلَّ إِشَارَةَ أَنْ تُكُونُ الصِّفَةُ جَمْعاً

(1) سيبويه، الكتاب: 224-225.

(2) البقرة: 184.

(3) البقرة: 185.

(4) آل عمران: 7.

(5) يوسف: 43.

(6) يوسف: 46.

(7) طه: 18.

لَمْ تُؤْتِ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ يَعُودُ إِلَى تَحْقِيقِ أَمْرِ اللَّبْسِ؛ إِذْ لَوْ قِيلَ (أُخْرَى) لَتَوَهَّمَنَّ أَنَّهَا صِفَةٌ لـ (عِدَّة) أَيْضاً⁽¹⁾، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُنْبِئُ عَنْ مِجْزُورِيَّةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ (أُخْرَى) فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ، وَهِيَ مِجْزُورِيَّةٌ تُقْتَضِي مَا يُعَزِّزُهَا، وَيُنْبِئُ عَلَيْهَا مِنَ الْقِرَائِنِ الْمُخْتَلِفَةِ كَاللَّفْظِيَّةِ وَغَيْرِهَا، عَلَى أَنَّ اللَّفْظِيَّةَ تُكْمُنُ فِي انْجِرَافِهَا عَنْ أَخَوَاتِهَا مِنَ الصِّفَاتِ الْآخَرَى مِنْ بَابِ (فَعَلَ) الَّتِي تُبَيِّنُ سَيِّوِيَّةَ عَلَى صَرَفِهَا، كَمَا مَرَّ.

ب. أَنَّ (أُخْرَى) فِي سُورَةِ (آلِ عِمْرَانَ): «مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ»⁽²⁾، نَعَتْ فِي الْحَقِيقَةِ، وَالْأَصْلُ لِمَنْعُوتٍ مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَآيَاتٌ أُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ⁽³⁾، عَلَى أَنَّ إِثَارَ الْجَمْعِ (أُخْرَى) عَلَى الْمَفْرَدِ (أُخْرَى) يَعُودُ إِلَى أَنَّ الْمَفْرَدَ لَا يُوصَفُ بِالْجَمْعِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، كَمَا ذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ الْعُكْبَرِيُّ: «فَإِنْ قِيلَ: وَاحِدَةٌ مُتَشَابِهَاتٍ: مُتَشَابِهَةٌ، وَوَاحِدَةٌ أُخْرَى: أُخْرَى، وَالْوَاحِدُ هُنَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُوصَفَ بِهَذَا الْوَاحِدِ، فَلَا يُقَالُ: أُخْرَى مُتَشَابِهَةٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الْوَاحِدَةِ يُشَبِّهُ بَعْضاً، وَلَيْسَ الْمَعْنَى عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى أَنَّ كُلَّ آيَةٍ تُشَبِّهُ آيَةً أُخْرَى، فَكَيْفَ صَحَّ وَصْفُ هَذَا الْجَمْعِ بِهَذَا الْجَمْعِ، وَلَمْ [يَصِحَّ وَصْفُ مَفْرَدَةٍ بِمَفْرَدَةٍ؟]»⁽⁴⁾، قِيلَ: التَّشَابُهِ لَا يَكُونُ إِلَّا بَيْنَ اثْنَيْنِ فَصَاعِداً، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْأَشْيَاءُ الْمُتَشَابِهَةُ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مُشَابِهاً لِلْآخَرِ، فَلَمَّا لَمْ يَصِحَّ التَّشَابُهِ إِلَّا فِي حَالَةِ الْجَمْعِ وَصِفَ الْجَمْعُ بِالْجَمْعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْ مَفْرَدَاتِهِ يُشَابِهُ بَاقِيَهَا، فَأَمَّا الْوَاحِدُ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى، وَنُظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ»⁽⁵⁾، فَتَنَّى الضَّمِيرَ، وَإِنْ كَانَ لَا يُقَالُ فِي الْوَاحِدِ: يَقْتَتِلُ⁽⁶⁾.

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 272 / 2.

(2) آل عمران: 7.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 26 / 3.

(4) من الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 26 / 3.

(5) القصص: 15.

(6) العنكبوت، التبيان في إعراب القرآن: 238 / 1؛ وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 26 / 3.

وَيَعْقُبُ السَّمِينَ الْحَلِيَّ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْعُكْبَرِيُّ: قُلْتُ: يَغْنِي أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ صِحَّةِ الْوَصْفِ فِي الثَّنِيَّةِ، أَوِ الْجَمْعِ -صِحَّةُ الْبَسَاطِ مُفْرَدَاتِ الْأَوْصَافِ عَلَى مُفْرَدَاتِ الْمَوْصُوفَاتِ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ ذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْمُثْنَى، وَالْمَجْمُوعِ -صِحَّةُ إِسْنَادِهِ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَّتِهِ، وَقَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ: «حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ»⁽¹⁾، قِيلَ: لَيْسَ لِحَافِينَ مُفْرَدٌ؛ لِأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: (حَافٌ) لَمْ يَصِحَّ، إِذْ لَا يَتَحَقَّقُ الْحُفُوفُ فِي وَاحِدٍ فَقَطْ، وَإِنَّمَا يَتَحَقَّقُ بِجَمْعٍ يُحِيطُونَ بِذَلِكَ الشَّيْءِ الْمَخْشَوْفِ...⁽²⁾

وَيُنْبِئُ مَا مَرَّ عَنْ مِخْوَريَّةِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَهِيَ مِخْوَريَّةٌ تَقْتَضِي تَضَامَ الْقَرَائِنَ لِتَعَزِيزِهَا وَالثَّنِيَّةِ عَلَيْهَا، كَمَا مَرَّ.

ج. أَنْ (أَخَرَ) فِي آيَةِ سُورَةِ (يُوسُفَ): «وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُتَبَلَاتٍ خُضِرٍ وَأَخَرَ يَابِسَاتٍ»⁽³⁾، «يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُتَبَلَاتٍ خُضِرٍ وَأَخَرَ يَابِسَاتٍ»⁽⁴⁾، فِي الْحَقِيقَةِ صِفَةُ صِفَةٍ لِمَوْصُوفٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: وَسَبْعٌ أُخَرَ؛ لِأَنَّ التَّقْسِيمَ فِي الْبَقَرَاتِ يَقْتَضِي التَّقْسِيمَ فِي السُّتَبَلَاتِ⁽⁵⁾.

وَذَكَرَ الزَّمَخْشَرِيُّ⁽⁶⁾ أَنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السُّتَبَلَاتِ كَانَتْ سَبْعاً كَالْخُضِرِ هُوَ أَنَّ الْكَلَامَ الْكَلَامَ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِ كُلِّ مِنَ الْبَقَرَاتِ، وَالْعِجَافِ وَالسُّتَبَلَاتِ الْخُضِرِ سَبْعاً، عَلَى أَنَّ عَطْفَ (أَخَرَ) عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي (سَبْعِ سُتَبَلَاتٍ) عَلَى أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِالْفَتْحَةِ بَدَلِ الْكُسْرَةِ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهَا تُصِيرُ فِي هَذَا الْعَطْفِ مِنْ جُمْلَةٍ تُفَيِّزُ (سَبْعَ)، فَتُصِيرُ هِيَ وَ(سُّتَبَلَاتٍ) تُفَيِّزُ هَذَا الْعَدَدَ، وَهُوَ عَلَى خِلَافِ الْمُرَادِ؛ لِأَنَّ لَفْظَ الْأَخَرِ يُوجِبُ أَنْ تُكُونَ غَيْرَ السَّبْعِ،

(1) الزمر: 75.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 26/3-27.

(3) يوسف: 43.

(4) يوسف: 46.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 503/6.

(6) انظر: الكشاف: 223/2.

وَيَتَّبِدَى هَذَا الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِكَ: عِنْدَهُ سَبْعَةُ رِجَالٍ قِيَامٍ وَقُعُودٍ، عَلَى أَنْ تُمَيِّزَ (سَبْعَةً)، وَهُوَ (رِجَالٍ) مَوْصُوفٌ بِـ(قِيَامٍ)، وَ(قُعُودٍ) أَيُّ أَنْ بَعْضَهُمْ قِيَامٌ، وَبَعْضُهُمْ قُعُودٌ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَفْسُدُ لَوْ قِيلَ: عِنْدَهُ سَبْعَةُ رِجَالٍ قِيَامٍ وَآخَرِينَ قُعُودٍ، وَعَلَيْهِ فَإِنْ تَرْتِيبَ الْآيَةِ لَوْ كَانَ عِنْدَهُ: سَبْعَ سُبُلَاتٍ خَضِرٍ، وَيَابِسَاتٍ -لَجَازَ الْعَطْفُ كَمَا فِي الْمِثَالِ الْمَصْنُوعِ الَّذِي يَخْلُو مِنْ (آخَرِينَ).

وَتَرَأَى لِلْقَارِئِ فِيمَا مَرَّ مِخْوَرِيَّةٌ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي آيَةِ سُورَةِ (يُوسُفَ)، وَهِيَ مِخْوَرِيَّةٌ يُحَدِّدُهَا الْمَعْنَى الْمُرَادُ.

وَيَتَّبِدَى مِنْ مَحِيٍّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ مِخْوَرِيَّتُهَا، وَهِيَ مِخْوَرِيَّةٌ لَا بُدَّ مِنْ تَغْيِيزِهَا، وَالتَّشْبِيهِ عَلَيْهَا مِنْ خِلَالِ جَذَبِ الْإِثْبَاهِ؛ وَلِذَلِكَ قُصِدَ الْإِنْحِرَافُ الْإِغْرَابِيُّ فِيهَا، وَهُوَ الْإِنْحِرَافُ يَجْعَلُنِي أَمِيلُ إِلَى صَرْفِهَا فِي غَيْرِ مَا مَرَّ، وَلَا سِيَّمَا أَنَّ أَخَوَاتِهَا الْآخِرِيَّاتِ مِنَ الْبَابِ نَفْسِهِ نَصْرٌ سَبِيوِيَّةٌ عَلَى صَرْفِهَا، كَمَا مَرَّ، وَأَنْ حَمَلَهَا عَلَى عِلَّةِ الْعَدْلِ لَا يُطْمَأَنُّ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ صِيْرٌ إِلَيْهِ بِسَبَبِ عَدَمِ تَوَافُرِ عِلَّةٍ أُخْرَى، وَأَنْ مَنَعَهَا مِنَ الصَّرْفِ يَحْتَاجُ إِلَى شَوَاهِدٍ مَسْمُوعَةٍ مِنَ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ.

وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُنَعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لِلْوَصْفِيَّةِ الَّتِي تُكْمُنُ فِي أَنَّهَا جَمْعٌ أُخْرَى مُؤَنَّثٌ آخَرَ، وَالْعَدْلُ عَلَى أَنْ لِلنُّحَاةِ فِي عِلَّةِ الْعَدْلِ أَقْوَالًا⁽¹⁾:

أ. أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةَ مَعْدُودَةٌ عَنِ الْآلِفِ، وَاللَّامِ، عَلَى أَنَّهَا جَمْعٌ: أُخْرَى، وَأَنَّ أُخْرَى مُؤَنَّثٌ: آخَرَ، وَأَنَّ آخَرَ اسْمٌ تَفْضِيلِي (أَفْعَلْ)، وَ(أَفْعَلْ) التَّفْضِيلُ إِمَّا أَنْ يُسْتَعْمَلَ مَعَ حَرْفِ الْخَفْضِ (مِنْ)، وَإِمَّا مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى نَكْرَةٍ، أَوْ مَعْرِفَةٍ (الْمُقْتَرَنُ بِأَلْ)، وَإِمَّا مَعَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ (أَلْ)، وَالْأَصْلُ فِي اسْمِ التَّفْضِيلِ الْأَيْ يَجْمَعُ إِلَّا مُقْتَرَنًا بِهَذَا الْحَرْفِ، كَالْكُبَرِ، وَالصُّغَرِ، وَالْأَعْلَوْنَ، أَوْ مُضَافًا إِلَى مَعْرِفَةٍ؛ وَلِذَلِكَ عُدِلَتْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ (أُخْرَى) عَنْ هَذَا الْأَصْلِ الَّذِي تُسْتَحِقُّهُ؛ وَلِذَلِكَ أُعْطِيَتْ مَجْمُوعَةٌ مُجَرَّدَةٌ مِنْ (أَلْ) مَا لَا يُعْطَى

(¹) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 270/2-27؛ السيوطي، معجم الهوامع: 81-83؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 237-239.

غيرها إلا مقترناً بها، فتكون هذه اللفظة عدلت عن الألف واللام لفظاً، ثم عدلت عن معناهما؛ لأن الموصوف بها لا يكون إلا نكرة، على الرغم من أن حقها أن ينوى معناهما على الرغم من العدل عن معنى حرف التعريف.

ونظير هذه اللفظة في العدل عن الألف واللام: سحر علماء، كما سيأتي، وهو مذهب أكثر النحاة، أو جمهورهم.

ب. أنها معدولة عن صيغة إلى أخرى، أي من صيغة الإفراد إلى صيغة الجمع؛ لأن الأصل أن يقال: مررت بنسوة آخر لا آخر؛ لأن المعنى على نية (من) والمفضل عليه، وهو مذهب سيبويه، كما ذكر السمين الحلبي⁽¹⁾، وابن جني، وابن مالك، وأبو حيان النحوي، كما ذكر السيوطي⁽²⁾.

والقول نفسه في مثني آخر وجمعه مذكراً ومؤنثاً، ومؤنثه (أخرى) في مثل قولك: عندي رجلان آخران، وعندي رجال آخرون، وامرأة أخرى، ونساء آخر من حيث كونها معدولة عن آخر، وعلى الرغم من ذلك فإن أثر العدل، والوصفية لم يظهر إلا في (آخر)، لأنها مغربة بالحركات، وهذا بخلاف المثني، والجمع (آخران، وآخرون) اللذين يغربان بالحروف، أما أخرى فممتوعة من الصرف لأن فيها ألف التانيث.

ج. أنها معدولة عن: أخريات نكرة، ليصح وصف النكرة بها، وهو مذهب قوم، وضعيف؛ لأن (أخريات) يجب اقترانها بالألف واللام، أو إضافتها.

وخصرَف هذه اللفظة إذا كانت جمعاً لـ (أخرى) بمعنى متأخرة، أو (آخرة)؛ لعدم توافر العدل في هذا الجمع؛ لأن المذكر: آخر، وهي مسألة تبدى بوضوح من قوله تعالى:

(1) انظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 271/2؛ وانظر: سيبويه، الكتاب: 293/3 - 284.

(2) انظر: معجم الهوامع: 82/1.

﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ النَّشْأَةَ الْآخِرَى﴾⁽¹⁾، و﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾⁽²⁾، على أَنَّ الْآخِرَى ليست اسماً تفضيلاً.

وذكر أبو حيان النحوي، وتبعه السمين الحلبي⁽³⁾ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ أُخْرَى بِهِذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ -يَكْمُنُ فِي أَنَّ الَّتِي لِلتَّفْضِيلِ تَكُونُ بِمَعْنَى (غَيْرِ)، لَا بِمَعْنَى الْآخِرَةِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الَّتِي بِمَعْنَى (غَيْرِ) لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَا اتَّصَلَ بِهَا مِنْ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: مَرَرْتُ بِكَ وَبِرَجُلٍ آخَرَ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: اشْتَرَيْتُ هَذَا الْجَمَلَ وَفَرَساً آخَرَ، لِأَنَّ الْفَرَسَ الْآخَرَ مِنْ غَيْرِ جِنْسٍ مَا قَبْلَهَا، وَلِذَلِكَ حُمِلَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

صَلَّى عَلَى عَزَّةِ الرَّحْمَنِ وَابْتَنَّاها لَيْلَى وَصَلَّى عَلَى جَارَاتِهَا الْآخِرِ

على أَنَّ ابْتَنَّاها جُعِلَتْ جَارَةً لَهَا.

وذكر الأشموني⁽⁴⁾ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا يَكْمُنُ فِي أَنَّ الْآخِرَى مُؤَنَّثُ الْآخِرِ لَا تَدُلُّ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ، وَأَنَّهَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا مِثْلُهَا مِنْ جِنْسِهَا، كَمَا مَرَّ، وَأَنَّ الَّتِي تَكُونُ بِمَعْنَى الْآخِرَةِ تَدُلُّ عَلَى الْإِنْتِهَاءِ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهَا مِثْلُهَا مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْإِنْتِهَاءَ الْحَقِيقِيَّ لَا يَتَعَدَّدُ بِخِلَافِ الْمَغَايِرَةِ الَّتِي تَتَعَدَّدُ.

وَلَا يُسْتَبَعَدُ أَنْ يَعُودَ هَذَا الانْحِرَافُ فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ (أُخْرَى) إِلَى الرُّغْبَةِ فِي تَحْقِيقِ أَمْنِ اللَّبْسِ بَيْنَ الْآخِرِ جَمْعاً لِأُخْرَى مُؤَنَّثُ الْآخِرِ، وَجَمْعاً لِأُخْرَى بِمَعْنَى الْآخِرَةِ فَضْلاً عَمَّا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَوَافَرَ مِنَ الْقَرَائِنِ الْآخَرَى فِي التَّرَاكِبِ اللَّغَوِيَّةِ.

(5) لَفْظَةُ (سَحَر) الْمُلَازِمَةُ لِلظَّرْفِيَّةِ:

(1) النجم: 47.

(2) العنكبوت: 20.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 271 / 2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 34 / 2.

(4) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 240 / 3.

في هذه اللفظة الدّالة على وقتٍ مُعَيَّنٍ مِنْ حَيْثُ الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ، والبناء، والصَّرْفُ -ثلاثة مذاهب:

أ. أنّها مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ للعلميّة، والعدل، كما سيأتي، وهو المذهب المشهور.
ب. أنّها مَبْنِيَّةٌ على الفتح كأمس المبنية على الكسر؛ لتضمينها معنى حَرْفِ التَّغْرِيفِ، وهو مذهب صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي الحنفي، وابن الطراوة، وأبي حيّان النحوي: فقال: الفرق بين سَحَرَ، وأمسٍ عِنْدِي يَغْسُرُ، قال: وقد رَدَّ على صدر الأفاضل بأنّه لو كان سَحَرَ مَبْنِيًّا لكان الكسر أولى به؛ لأنّ فَتْحَةَ النُّصْبِ تُؤْهِمُ الإغراب، فكان يُجْتَنَبُ كما اجْتَنِبَ مُؤْهِمُ الإغرابِ في (قَبْل)، و(بَعْد)، والمُنَادَى المَبْنِي، وهذا الرَّدُّ ليس بشيء؛ لأنّ سَحَرَ تَدْخُلُهُ الحركاتُ كُلُّهَا، إذ لم يكن معرفة، فكانتِ الفتحَةُ أولى به في البناء؛ لأنّ الكسرَ إِمَّا يَكُونُ لالتقاء الساكنين، وقد انتفى هذا، ففتح تخفيفاً، وتبعاً لحركة ما قبله للمناسبة⁽¹⁾.

ج. أنّها مَصْرُوفَةٌ، على أنّ التثوينَ حُذِفَ لنية حَرْفِ التَّغْرِيفِ (أل) حَمَلاً على الأصل، وهو السَّحَرُ، وهو مذهب السَّهْلِيِّ، أو لنية الإضافة، والتقدير: سَحَرَ ذلك اليوم.

وقيل إنّ هذه اللفظة تُلازمُ الظرفيّة، فلا تُصَرَّفُ، وإنّ منعها مِنَ الصَّرْفِ يَعُودُ للعلميّة، والعدل، على أنّ العلميّة تُسَرِّبُ إليها مِنْ دَلَالَتِهَا على وَقتٍ مُحدّدٍ، أو مُعَيَّنٍ، تَكُونُ علماً لهذا الوقتِ المُحدّدِ، وهو سَحَرَ لَيْلَتِكَ، أو يَوْمِكَ، وعليه فإنّها تُكُونُ مَمْنُوعَةً مِنَ الصَّرْفِ بهذا القيد، ومَصْرُوفَةٌ بالتفائه، ويصحّ أن يُقال: لَقِيْتُهُ سَحَرًا، على أنّ المراد سَحَرَ مِنَ الْأَسْحَارِ، ولَقِيْتُهُ سَحَرَ، على أنّ المراد سَحَرَ يَوْمِكَ، أو لَيْلَتِكَ، ومن المصروفِ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ﴾⁽²⁾، وهي مَسْأَلَةٌ يَتَحَكَّمُ فِيهَا الْمُتَكَلِّمُ قَصْدُهُ، وَنِيَّتُهُ على حَسَبِ مَا فِي ذَهْنِهِ مِنْ مَعَانٍ: "... وكما تَرَكُوا صَرْفَ سَحَرَ ظَرْفًا؛ لأنّه إذا كان مجروراً، أو مَرْفُوعاً، أو مَنْصُوباً غَيْرَ ظَرْفٍ لم يكن معرفةً إلا وفيه الألف واللام، أو يَكُونُ

(1) انظر: السيوطي، جمع الموامع: 92/1.

(2) القمر: 34.

تَكْرَةً إِذَا أَخْرَجْتَا مِنْهُ، فَلَمَّا صَارَ مَعْرِفَةً فِي الظُّرُوفِ بِغَيْرِ أَلِفٍ وَلَا مِ خَالَفَ التَّعْرِيفَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ، وَصَارَ مَعْدُولاً عِنْدَهُمْ، كَمَا عُدِلَتْ آخَرُ عِنْدَهُمْ، فَتَرَكُوا صَرَفَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، كَمَا تَرَكَ صَرَفُ (أَمْسٍ) فِي الرَّفْعِ⁽¹⁾، وَقِيلَ إِنَّ تَعْرِيفَهُ يُشْبِهُ تَعْرِيفَ الْعِلْمِيَّةِ، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُ تَعْرِيفِهِ بِغَيْرِ أَدَاةٍ تَعْرِيفٍ.

وَالْعَدْلُ فِيهَا يَكُونُ عَنِ الْأَلِفِ، وَاللَّامِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي التَّكْرَارِ مِنْ أَضْرَائِهَا أَنْ تُعْرِفَ بِهِمَا، فَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهَا بِهِمَا: السَّحَرُ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ فَإِنَّهَا عُرِفَتْ بِغَيْرِهِمَا، وَهُوَ إِبْثَاؤُهَا عَنْ وَقْتٍ مُحَدَّدٍ، أَوْ مُعَيَّنٍ، فَصَارَتْ عِلْمًا، أَوْ قَرِيْبَةً إِلَيْهِ.

وَفِي هَذَا الْعَدْلِ عَنِ الْأَلِفِ، وَاللَّامِ إِشْكَاكٌ عِنْدَ أَبِي حَيَّانٍ: وَمَا ذَكَرَهُ الْجُمْهُورُ أَنَّهُ عُدِلَ عَنِ الْأَلِفِ، وَاللَّامِ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّهُ يُشْعِرُ بِأَنَّهُ تَضَمَّنَ تَعْرِيفَهَا؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْمَعْدُولِ عَنْهُ يَتَضَمَّنُهُ الْمَعْدُولُ لَهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ عُمَرَ تَضَمَّنَ مَعْنَى عَامِرٍ، وَحَذَامٌ مَعْنَى حَازِمَةٍ، وَمُتْنَى تَضَمَّنَ مَعْنَى اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَفُسَقَ تَضَمَّنَ مَعْنَى فَاسِقٍ، وَهَذِهِ حَقِيقَةُ الْعَدْلِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَيْفَ يَكُونُ (سَحَرٌ) عَلَى مَعْنَى مَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَيَكُونُ عِلْمًا؟ وَتَعْرِيفُ الْعِلْمِيَّةِ لَا يُجَامِعُ تَعْرِيفَ اللَّامِ، وَكَذَلِكَ لَا يُجَامِعُ تَعْرِيفَ مَا عُدِلَ عَنْهَا. انْتَهَى⁽²⁾.

وَإِذَا سُمِّيَ بِهَا رَجُلٌ صُرِفَتْ؛ لِأَنَّهَا فَارَقَتْ الظَّرْفِيَّةَ⁽³⁾، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي تَصْنِيعِهَا، كَمَا فِي قَوْلِكَ: سِرٌّ عَلَى فَرَسِكَ سَحِيرًا⁽⁴⁾.

وَذَكَرَ سَيَبَوِيهَ⁽⁵⁾ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ فِي قَوْلِكَ: مَذَا السَّحَرُ، وَعِنْدَ السَّحَرِ الْأَعْلَى.

(1) سيبويه، الكتاب: 3/ 283-284، 294؛ وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 10/ 143؛ الزبيدي، تاج العروس (سحر، 12/ 513-514)؛ السيوطي، جمع الهوامع: 1/ 92-93.

(2) السيوطي، جمع الهوامع: 1/ 93.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب: 3/ 284؛ السيوطي، جمع الهوامع: 1/ 93.

(4) انظر: الزبيدي، تاج العروس (سحر، 12/ 514).

(5) انظر: الكتاب: 3/ 94.

وَبَعْدُ فَإِنَّ فِي (سَحَرَ) خِلَافاً مِنْ حَيْثُ الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ، أَوِ الْبِنَاءِ، أَوِ الصَّرْفِ،
وَالْعِلْمِيَّةُ، وَعَدَمُهَا، وَالْإِشْكَالُ فِي عَدْلِهَا، وَغَيْرُ ذَلِكَ، وَإِنَّ الْجِرَافَ لِسَانَ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ
النَّاطِقِ بِهَا عَنِ الْمَأْلُوفِ فِيهَا، أَوِ أَصْلِهَا -يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ هُنَاكَ مَعْنَى، أَوِ مُرَاداً يُرِيدُ أَنْ يُوصِلَهُ
إِلَى السَّامِعِ، أَوِ السَّامِعِينَ.

(6) عَلَّمَ الْمُؤَنَّثَ الْمَعْدُولُ مِنْ بَابِ (فَعَالٍ):

فِي هَذَا الْعَلَمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لُغَتَانِ⁽¹⁾:

أ. الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ، كَمَا فِي: حَذَامٍ، وَقَطَامٍ، وَرَقَاشٍ، وَغَلَابٍ، وَسَجَاحٍ، وَأَضْرَابِهَا مِنْ
أَعْلَامِ النِّسَاءِ، وَسَكَابٍ (عَلَّمَ لِفَرَسٍ)، وَعَرَارٍ (عَلَّمَ لِبَقَرَةٍ)، وَظَفَارٍ (عَلَّمَ لِبَلْدَةٍ عِنْدَ بَنِي
ثَمِيمٍ)، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّهُمْ يُعَامِلُونَ هَذِهِ الْأَلْفَافَ مُعَامَلَةَ أَسْمَاءِ أَفْعَالِ الْأَمْرِ،
كَمَا فِي: نَزَالٍ، لِشَبَّهَ بِهَا فِي الْوِزْنِ، وَالْعَدْلِ، وَالتَّعْرِيفِ، أَوْ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى حَرْفِ
التَّائِيثِ فِي الْمَعْدُولِ عَنْهُ، وَيُؤَافِقُ أَكْثَرَ بَنِي ثَمِيمٍ أَهْلَ الْحِجَازِ فِي الْبِنَاءِ عَلَى الْكَسْرِ فِيمَا
آخِرُهُ رَاءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَعْلَامِ، كَمَا فِي: سَفَارٍ (اسْمٌ لِمَاءٍ)، وَحَضَارٍ (اسْمٌ لِكَوْكَبٍ)؛ لِأَنَّهُمْ
يَتَوَصَّلُونَ إِلَى الْإِمَالَةِ -وَهِيَ مَذْهَبُهُمْ- بِكَسْرِ الرَّاءِ، عَلَى أَنَّ الرُّفْعَ، وَالْفَتْحَ لَا
يَتَوَصَّلُونَ بِهِمَا إِلَى هَذِهِ الْإِمَالَةِ، وَلَا يَخْرُجُ بَعْضُهُمْ عَنِ الْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ فِي هَذِهِ
الْمَسْأَلَةِ عَلَى الرُّغْمِ مِنَ انْتِهَاءِ اللَّفْظَةِ فِيهَا بِالرَّاءِ.

ب. الْمَنْعُ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَدْلِ عَنْ (فَاعِلَةٍ)، وَالْعِلْمِيَّةِ، وَهِيَ لُغَةُ بَنِي ثَمِيمٍ، كَمَا مَرَّ.

وَفِي كَوْنِ هَذِهِ الْأَلْفَافِ مَعْدُولَةً أَوْ غَيْرَ مَعْدُولَةٍ مَذْهَبَانِ أَيْضاً:

أ. أَنَّهَا غَيْرُ مَعْدُولَةٍ، عَلَى أَنَّهَا مُنِعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لِلْعِلْمِيَّةِ، وَالتَّائِيثِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُتَبَرِّدِ.
ب. أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ (فَاعِلَةٍ)، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيٍّ: وَكَذَلِكَ كُلُّ (فَعَالٍ) إِذَا كَانَتْ مَعْدُولَةً
عَنْ غَيْرِ (أَفْعَلٍ)، إِذَا جَعَلْتُهَا اسْماً؛ لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتُهَا عَلِماً فَأَنْتَ لَا تُرِيدُ ذَلِكَ الْمَعْنَى،
وَذَلِكَ نَحْوُ: حَلَّاقِ الثِّيِّ هِيَ مَعْدُولَةٌ عَنِ الْحَالِقَةِ، وَفَجَّارِ الثِّيِّ هِيَ مَعْدُولَةٌ عَنِ

(1) انظر: السيوطي، جمع الهوامع: 93 / 1؛ سيبويه، الكتاب: 270-280.

الفَجْرَة، وما أَشَبَّهَ هذا. ألا تَرَى أَنَّ بني ثَمِيم يَقُولُونَ: هذه قَطَامٌ، وهذه حَذَامٌ؛ لِأَنَّ هذه مَعْدُولَةٌ عَنْ: حَاذِمَةٍ، وَقَطَامٌ مَعْدُولَةٌ عَنْ قَاطِمَةٍ، أَوْ قَطْمَةٍ...⁽¹⁾.

وَالظَّاهِرُ عِنْدَ أَبِي حَيَّانَ قَوْلُ سَيِّوِيهِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى الْأَعْلَامِ أَنْ تُكُونَ مَنقُولَةٌ لَا مُرْتَجَلَةٌ، وَفِي مَذْهَبِ الْمَبْرَدِ تُكُونَ هَذِهِ الْأَعْلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُرْتَجَلَةً⁽²⁾.

وَذَكَرَ سَيِّوِيهِ⁽³⁾ أَنَّ الْأِسْمَ مِنْ بَابِ (فَعَالٍ) يُجْهَلُ أَصْلُهُ مِنْ حَيْثُ الْعَدَلُ، وَعَدَمُهُ، وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ - الْقِيَاسُ فِيهِ الصَّرْفُ؛ لِأَنَّ الْأَكْثَرَ مِنْ هَذَا الْبِنَاءِ أَنْ يَكُونَ مَصْرُوفًا غَيْرَ مَعْدُولٍ، كَالذَّهَابِ، وَالْفَسَادِ، وَالرَّبَابِ، وَالصَّلَاحِ.

وَيُنْبِئُ هَذَا الانْحِرَافُ فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ عَنْ مِخْوَريَّةِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الْمَبْنِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي أَسْمَاءِ أَعْلَامِ الْإِنَاثِ أَنْ تُكُونَ مَمْتَوَعَةً مِنَ الصَّرْفِ لَا مَبْنِيَّةً؛ لِأَنَّ كَوْنَهَا ثَقِيلَةً لَفْظًا فَرَضَ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ الْعَرَبِيِّ سُلْطَانَهُ لِتَخْفِيفِهَا، وَبَنَاؤُهَا عَلَى الْكَسْرِ فِي هَذِهِ اللَّغَةِ يُنَبِّئُ عَلَى أَنَّهَا أَكْثَرُ ثِقَلًا مِنْ أَعْلَامِ الْإِنَاثِ الْآخَرَى، وَهُوَ ثِقَلٌ يَكْمُنُ فِي كَوْنِهَا عِلْمًا لِأَنَّ مَعْدُولًا، كَمَا مَرَّ.

(7) بِنَاءٌ مَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ (فَعَالٍ) مَصْنَدَرًا مُؤَنَّثًا، أَوْ حَالًا، أَوْ صِفَةً جَارِيَةً مَجْرَى الْأَعْلَامِ، أَوْ اسْمَ فِعْلٍ أَمْرٍ - عَلَى الْكَسْرِ إِذَا كَانَ مَعْدُولًا:

أَجْمَعَ الْعَرَبُ عَلَى بِنَاءِ الْمَصْنَدَرِ مِنْ بَابِ (فَعَالٍ) عَلَى الْكَسْرِ بِقَيْدِ كَوْنِهِ مَعْدُولًا، وَمَسْمُوعًا، كَمَا فِي: فَجَارٍ، وَحَمَادٍ، وَيَسَارٍ⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ (الْفَجَارِ) مَعْدُولٌ عَنِ الْفَجْرَةِ، أَوْ

(1) سَيِّوِيهِ، الْكِتَابُ: 280 / 3.

(2) انْظُرْ: السَّيُّوطِيُّ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ: 92 / 1.

(3) انْظُرْ: الْكِتَابُ: 280 / 3.

(4) انْظُرْ: سَيِّوِيهِ، الْكِتَابُ: 280 / 3؛ السَّيُّوطِيُّ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ: 94 / 3؛ الصَّبَّانُ، حَاشِيَةُ الصَّبَّانِ عَلَى

شرح الأَشْمُونِيِّ: 270 / 3.

المفجرة، كما يظهر لي، ويقال للمرأة: يا فجار، على أن هذه اللفظة معذولة عن الفاجرة، والمراد يا فاجرة، كما في قول النابغة الذبياني⁽¹⁾.

أنا اقتسمنا خطيتنا بيننا فحملت برّة واحتملت فجار

على أن (فجار) سب للأثى، كما في (تاج العروس)، والتقدير: يا فجار، وهي عند ابن جني معذولة عن (فجرة) التي هي علم غير مصرّوف، وعند غيره عن الفاجرة.

وقد عدّها السيوطي من باب المصادر السماعية المبنية على الكسر التي من باب (فعال): واتفق الحجازيون، والتميميون، وسائر العرب على بناء (فعال) المَعْدُولِ على الكسر إذا كان مصدرًا، ومأخذه السماع، كفجار، وحماد، ويسار⁽²⁾، وقد عدّها سيّويه من باب اسم المصدر المَعْدُولِ عن الفجرة.

والحماد معذول عن المحمّدة⁽³⁾ (بفتح الميم الثانية، وكسرها)، كما في قول العرب: حماد له (حمداً له، وشكراً)، وقول المثلّمس⁽⁴⁾:

جماد لها جماد ولا نقولي طوال الدهر ما ذكرت حماد

على أن الحماد عند سيّويه⁽⁵⁾ معذولة عن قوله: حمداً لها.

واليسار معذولة عن الميسرة، كما في قول الشاعر⁽⁶⁾:

(1) انظر: السيوطي، همع الهوامع: 94/1؛ الزبيدي، تاج العروس (فجر، 300/14)؛ سيّويه، الكتاب: 274/3.

(2) السيوطي، همع الهوامع: 94/1.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 270/3.

(4) انظر: الزبيدي، تاج العروس (حمد، 400/8)؛ سيّويه، الكتاب: 276/2.

(5) انظر: الكتاب: 276/3.

(6) انظر: سيّويه، الكتاب: 274/3؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 55/4؛ السيوطي، همع الهوامع: 94/1.

فَقَالَ امْكُثِي حَتَّى يَسَارَ لَعُنَا نَحْجُ مَعَا قَالَتْ: أَعَاماً وَقَابِلَةً

وَذَكَرَ سِيَبَوِيهِ أَنَّ هَذَا الْبَابَ مُجْرَى مَجْرَى الَّذِي قَبْلَهُ (هَذَا بَابُ مَا جَاءَ مَعْدُولاً عَنْ حَدِّهِ مِنَ الْمُؤَنَّثِ) ⁽¹⁾؛ لِأَنَّهُ عُدِلَ كَعَدْلِهِ، وَمُؤَنَّثٌ بِمَنْزِلَتِهِ، وَقَدْ تَبِعَهُ فِي ذَلِكَ السُّيُوطِيُّ: أَمَّا الْمَصْدَرُ، وَالْحَالُ فَمَعْدُولٌ عَنْ مَصْدَرِ مُؤَنَّثٍ مَعْرِفَةٍ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي كَلَامِهِمْ... ⁽²⁾.

وَمِمَّا جَاءَ مِنَ الْمَصَادِرِ مِنْ هَذَا الْبَابِ حَالاً: بَدَادٍ، كَمَا فِي: جَاءَتْ الْخَيْلُ بَدَادٍ بَدَادٍ، وَذَهَبَ الْقَوْمُ بَدَادٍ بَدَادٍ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: ذَهَبُوا وَاحِداً وَاحِداً، وَكَمَا فِي قَوْلِ حَسَّانَ بْنِ ثَابِتٍ ⁽³⁾:

هَلْ سَرَّ أَوْلَادَ اللَّقِيظَةِ أَنَّنَا سَلَّمْ خِدَاةَ فَوَارِسِ الْمَقْدَادِ

كُنَّا ثَمَانِيَةً وَكَانُوا جَحْفَلًا لَجِبًا فَشَلُّوا بِالرَّمَاكِ بَدَادٍ

عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحَالُ (بَدَادٍ) بُنِيَتْ لِلْعَدْلِ عَنْ (مُتَبَدِّدَةٍ)، وَالتَّائِيثِ، وَالصِّفَةِ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنَ الصَّرْفِ يَكُونُ بَعْلَتَيْنِ، كَمَا ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ ⁽⁴⁾.

وَحَكَى اللَّحْيَانِيُّ: جَاءَتْ الْخَيْلُ بَدَادٍ بَدَادٍ، يَا هَذَا، وَبَدَادَ بَدَادَ، وَبَدَدَ بَدَدَ، عَلَى أَنَّ الْآخِرَيْنِ مَبْنِيَّتَانِ عَلَى الْفَتْحِ، وَبَدَدَا بَدَدَا (مُتَفَرِّقَةٌ)، عَلَى أَنَّهَا مَصْدَرٌ، وَقِيلَ إِنَّ كُلَّهَا مَبْنِيَّةٌ مَا عدا الْآخِرَةَ.

وَذَكَرَ سِيَبَوِيهِ ⁽⁵⁾ أَنَّ بِنَاءَ (فَعَالٍ) لَيْسَ مُطَرِّداً فِي الْمَصَادِرِ، أَوِ الصِّفَاتِ، وَأَنَّهُ يَطْرُدُ فِي النَّدَاءِ، وَالْأَمْرِ.

(1) انظر: الكتاب: 271 / 3.

(2) السُّيُوطِيُّ، هَمْعُ الْهَوَامِعِ: 95 / 1.

(3) انظر: الزَّيْدِيُّ، تَاجُ الْعُرُوسِ (بَدَدَ، 404 / 7)، ابْنُ فَارِسٍ، مَقَائِيسُ اللُّغَةِ: 176 / 1؛ سِيَبَوِيهِ، الْكِتَابُ: 275 / 3.

(4) انظر: الزَّيْدِيُّ، تَاجُ الْعُرُوسِ (بَدَدَ، 404 / 7-405).

(5) انظر: الكتاب: 280 / 3.

ومِن الصفات الجارية مجرى الأعلام: حلاق (للمنية)، على أنها مغدولة عن:
حالقة⁽¹⁾، كما في قول العرب: سقوا بكأس حلاق، على أنها بُنيت على الكسر للعدل،
والتأنيث، والصفة الغالبة، وكقول الشاعر⁽²⁾:

لَحِقَتْ حَلاقِ بِهِمْ على أُنسائِهِمْ ضَرَبَ الرِّقابِ ولا يَهُمُّ المَعْنَمُ
وقول المهلهل⁽³⁾:

ما أَرَجِي بالعيشِ بَعْدَ نَدامِي قَدْ أَرَاهُمْ سَقُوا بِكَاسِ حَلاقِ
على أن ابن عبّاد قد أجاز: حلاق بالتثوين.

ومِمَّا يُنبِئ عن الكسر في هذه المسألة اسمُ فِعْلٍ الأمر، كما في: حذار، كما في قول
أبي النجم⁽⁴⁾:

حَذارِ مِنْ أَرماحِنَا حَذارِ
ومناع، كما في قول الشاعر⁽⁵⁾:

مَناعِها مِنْ إِبِلٍ مَناعِها ألا تُرى المَوْتَ لَدَي أَرماحِها
وثرالك، كما في قول الطفيل بن يزيد الحارثي⁽⁶⁾:

ثَراكِها مِنْ إِبِلٍ ثَراكِها ألا تُرى المَوْتَ لَدَي أَوَراكِها
ونظار، كما في قول رؤبة⁽⁷⁾:

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 270 / 3.

(2) انظر: الزبيدي، تاج العروس (حلق، 192 / 25).

(3) انظر: الزبيدي، تاج العروس (حلق، 193 / 25).

(4) انظر: سيويه، الكتاب: 271 / 3.

(5) انظر: سيويه، الكتاب: 270 / 3.

(6) انظر: سيويه، الكتاب: 271 / 3.

(7) انظر: سيويه، الكتاب: 271 / 3؛ المبرد، المقتضب: 370 / 3.

نَظَارِ كَيَّ أَرْكَبَهَا نَظَارَ

وَنَزَالِ، كَمَا فِي قَوْلِ زُهَيْرٍ⁽¹⁾:

وَلِنَعْمَ حَشَنُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الدُّغْرِ

وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدُوَّهُ مِنْ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ، وَأَبِي حَيَوَةَ، وَابْنِ أَبِي عُبَلَةَ، وَغَيْرِهِمْ: ﴿لَا مَسَاسَ﴾⁽²⁾، بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَكَسْرِ السَّيْنِ⁽³⁾، عَلَى أَنَّ (مَسَاسَ) اسْمُ فِعْلٍ، وَعَلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ الْكَلَامَ قَوْلًا مَحْدُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ: لَا أَقُولُ: مَسَاسَ؛ لِأَنَّ (لَا) النَّافِيَةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى مَا سُمِّيَ بِهِ الْفِعْلُ، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي⁽⁴⁾، وَكَمَا فِي قَوْلِ الْكُمَيْتِ⁽⁵⁾:

عَادِلًا غَيْرَهُمْ مِنَ النَّاسِ طَرًّا بِهِمْ لَا هَمَامَ لِي لَا هَمَامَ

عَلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ: لَا أَقُولُ: هَمَامَ؛ لِأَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ، وَاسْمَهُ لَا يُتَفَيَّانِ بِهِ (لَا).

وَيُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ أَنَّ (مَسَاسَ) عَلَمٌ لِلْمَسَةِ: "...وَنَحْوُهُ قَوْلُهُمْ فِي الظُّبَاءِ: (إِنْ وَرَدَتْ الْمَاءَ فَلَا عَبَابَ، وَإِنْ فَقَدَتْهُ فَلَا أَبَابَ)، وَهِيَ أَغْلَامٌ لِلْمَسَةِ، وَالْعَبَّةُ، وَالْأَبَّةُ، وَهِيَ الْمَرْءُ مِنَ الْأَبِّ، وَهُوَ الطَّلَبُ"⁽⁶⁾.
وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽⁷⁾:

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: 271 / 3.

(2) طه: 97.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 95-96 / 8؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 275 / 6؛ ابن جني، المحتسب: 56 / 2؛ الفراء، معاني القرآن: 190 / 2.

(4) انظر: المحتسب: 56 / 2.

(5) انظر: ابن جني، المحتسب: 56 / 2.

(6) الزمخشري، الكشاف: 551 / 2؛ وانظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 96 / 8.

(7) انظر: سيبويه، الكتاب: 272 / 3.

نعاء ابن ليلى للسماحة والندي وأيدي شمال باردات الأنايل

على أن المراد: النعة للندي، والسماحة.

وفي المَعْدُولِ عَنْهُ اسْمُ الْفِعْلِ الْمَبْنِي عَلَى الْكَسْرِ قَوْلَان:

- أ. أن يَكُونَ مَعْدُولاً عَنْ مَصْدَرٍ مُؤَنَّثٍ مَعْرِفَةٍ، كما مر، كما في: فَجَارِ الْمَعْدُولِ عَنْ الْفَجْرَةِ، ونَزَالِ الْمَعْدُولِ عَنْ النَّزَلَةِ، وهو قَوْلُ الْمُبْرَدِ، وهو الصَّحِيحُ عِنْدَ السُّيُوطِيِّ⁽¹⁾.
- ب. أن يَكُونَ مَعْدُولاً عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ، وهو قَوْلُ سَيِّوِيَّةٍ⁽²⁾: "فَالْحَدُّ فِي جَمِيعِ هَذَا: أَفْعَلٌ، وَلَكِنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ حَدِّهِ، وَحُرْكَ آخِرُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ بَعْدَ الْأَلِفِ سَاكِنٌ، وَحُرْكَ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّ الْكَسَرَ مِمَّا يُؤَنَّثُ بِهِ..."⁽³⁾.

ويُنْبِئُ هَذَا الانزياحُ فِي كُلِّ مَا جَاءَ مِنْ بَابِ (فَعَالٍ) عَنْ مِخْوَريَّةِ هَذَا الْبِنَاءِ بِجَذْبِ الْاِثْبَاءِ إِلَيْهِ لِتَوْكِيدِهِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ تَعْلِيلَاتِ النُّحَاةِ لَا يُطْمَأَنُّ إِلَيْهَا.

(8) مَا يُعَدُّ مِنْ بَابِ (فَعَالٍ) فِي التَّدَاءِ سَبْأً لِلْمُؤَنَّثِ، وَشَمَاءً لَهُ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ: يَا خَبَاثَ (يَا خَبِيئَةً)، وَيَا دَفَارَ (لِلْمُنْتَنَةِ)، وَيَا لِكَاعَ (لِلثُّمَةِ)، وَيَا فَجَارَ، وَأَضْرَابَهَا، عَلَى أَنَّ (خَبَاثَ) مَعْدُولَةٌ عَنْ الْخُبْثِ⁽⁴⁾، وَ(فَجَارَ) مَعْدُولَةٌ عَنْ الْفَاجِرَةِ، الْفَاجِرَةِ، أَوْ عَنْ فَجْرَةٍ (عَلِمَ غَيْرَ مَصْرُوفٍ)، كَمَا ذَكَرَ ابْنُ جِنِّي⁽⁵⁾، وَأَنَّ (لِكَاعَ) مِنْ (لُكْعَ)، كَمَا ذَكَرَ سَيِّوِيَّةٌ⁽⁶⁾، وَلِكَاعَ فِي الْمُؤَنَّثِ نَظِيرُ (فَعَلٍ) فِي الْمَذَكَّرِ، كَمَا ذَكَرَ الْمُبْرَدُ⁽⁷⁾، وَهِيَ مَعْدُولَةٌ عَنْ: أَلُكْعَ، كَمَا فِي (لِسَانِ الْعَرَبِ)⁽⁸⁾.

(1) انظر: همع الهوامع: 95 / 1.

(2) انظر: الكتاب: 272 / 3.

(3) سيويه، الكتاب: 272 / 3.

(4) انظر: الزبيدي، تاج العروس (خبث: 232 / 5).

(5) انظر: الزبيدي، تاج العروس (فجر، 300-301 / 13).

(6) انظر: الزبيدي، تاج العروس (لكع، 162 / 22).

(7) انظر: المقتضب: 373 / 3؛ الزبيدي، تاج العروس (لكع، 162 / 22).

(8) انظر: لكع: 323 / 8.

وَيُمْكِنُ أَنْ تُكُونَ (دَفَارٍ) مَعْدُوْلَةٌ عَنِ (الدَّفْرِ) ⁽¹⁾.

وَقِيلَ إِنَّ اسْتِعْمَالَ هَذِهِ الْأَلْفَافِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْكَسْرِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ يُعَدُّ شَاذًا، وَضَرْوَرَةً ⁽²⁾، وَإِنَّ هَذَا الْبِنَاءَ شَتْمًا لِلْأُنْثَى، وَاسْمَ فِعْلٍ -يُصَاغُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ تَامًّا- وَيُنْبِئُ هَذَا الْإِنْزِيَاخُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَافِ، وَأَضْرَابِهَا عَنِ مِخْوَرِيَّتِهَا، وَأَهْمِيَّتِهَا عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ، وَالْمُخَاطَبِ.

(9) أَلْفَافُ الْعَدَدِ الْمَعْدُوْلَةِ عَنِ وَزْنِ (فُعَالٍ)، وَ(مَفْعَلٍ) ⁽³⁾:

قِيلَ إِنَّ الْمُسْمُوعَ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَافِ: أَحَادُ وَمَوْحَدٌ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى، وَثَلَاثٌ وَمَثْلَثٌ، وَرُبَاعٌ وَمَرْبَعٌ، وَخُمَاسٌ وَمَخْمَسٌ، وَعَشَارٌ وَمَعْشَرٌ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ ⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ (مَثْنَى) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْحَالِ مِنْ (مَا طَابَ)، أَوْ عَلَى الْبَدَلِ مِنْهَا، أَوْ الْحَالِ مِنْ (النِّسَاءِ) عَلَى أَنَّ فِي الْوَجْهَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ ضَعْفًا، كَمَا ذَكَرَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ ⁽⁵⁾؛ لِأَنَّ (مِنْ النِّسَاءِ) تُبَيِّنُ لِي (مَا)، وَأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ إِعَادَةِ الْعَامِلِ، وَهَذِهِ الْأَلْفَافُ لَا تُبَاشِرُ الْعَامِلَ.

وَمِنْهُ أَيْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ ⁽⁶⁾، عَلَى أَنَّ (مَثْنَى) حَالٌ مَنْصُوبَةٌ ⁽⁷⁾.

(1) انظر: الزبيدي، تاج العروس (دفر، 11/ 204).

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: 93.

(3) انظر: السيوطي، همع الموامع: 1/ 83-؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3/ 240؛ سيويه، الكتاب: 4/ 93.

(4) النساء: 3.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 3/ 562؛ ابن عطية، تفسير ابن عطية: 4/ 15.

(6) فاطر: 1.

(7) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 9/ 210؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 7/ 297.

وفي هذه الألفاظ خلاف بين النحاة من حيث القياس عليها، وعدمه، ولهم فيه ثلاثة مذاهب⁽¹⁾:

- أ. عدم القياس، وهو مذهب البصريين.
 - ب. القياس، وهو مذهب الكوفيين، وأبي إسحق الزجاجي.
 - ج. القياس على ما سمع من (فعال) لكثيره دون (مفعّل) لقلته.
- وقيل إن المسموع منها إحدى عشرة لفظة، وهي: أحاد وموحد، وثناء ومثنى، وثلاث ومثلث، ورباع ومربع، ومخمس على أن (خماس) لم يسمع، وعشار ومعشر، وذكر أبو حيان أن سداس، وما بعده مسموع، وأبو عمرو بن العلاء، وإسحق بن مرّ الشيباني أن موحد إلى معشر مسموع، وأبو حاتم السجستاني أن أحاد إلى عشار مسموع، والصحيح عند ابن مالك أن البناءين من واحد إلى عشرة مسموعان.

وفي صرفها وعدمه خلاف بين النحاة أيضاً⁽²⁾:

- أ. المنع من الصرف، وهو مذهب جمهور النحاة.
 - ب. الصرف، وهو مذهب الفراء، على أن المنع عنده أولى.
- والقول نفسه في علة المنع من الصرف، ولهم في هذه المسألة أربعة مذاهب⁽³⁾:
- أ. أنها منعت من الصرف للعدل، والوصف، على أن العدل يكمن في كونها معدولة عن عدد مكرّر، وهو مذهب سيّويه: وسألته عن أحاد وثناء، ومثنى، وثلاث، ورباع، فقال: هو بمنزلة آخر، إنما حده واحداً واحداً، واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه، فترك

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 562/3؛ السيوطي، همع الهوامع: 84/1؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 240/3.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 562/3؛ الفراء، معاني القرآن: 54/1؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 240/3؛ السيوطي، همع الهوامع: 86-87/3.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 563/3؛ السيوطي، همع الهوامع: 86/3؛ الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 240/3.

صَرَفُهُ، قُلْتُ: أَتَنْصَرِفُهُ فِي التَّكْرِيرِ؟ قَالَ: لَا؛ لِأَنَّهُ تَكْرِيرٌ يُوصَفُ بِهِ تَكْرِيرٌ، وَقَالَ لِي أَبُو عَمْرٍو: (أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ)⁽¹⁾ صِفَةٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أُولَى أَجْنَحَةٍ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَثَلَاثَةٍ ثَلَاثَةٍ...⁽²⁾، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمَعْدُولِ عَنْهُ تَكْرِيرُ الْعَدَدِ لَا التَّوَكُّيدَ.

ب. الْعَدْلُ، وَالتَّغْرِيفُ الَّذِي يَكْمُنُ فِي نِيَّةِ الْآلِفِ وَاللَّامِ، عَلَى أَنَّهُمَا لَمْ يَظْهَرَا لِأَنَّ هَذِهِ الْآلِفَ فِي نِيَّةِ الْإِضَافَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَاءِ⁽³⁾، وَعَلَى أَنَّ (ثَلَاثًا) يَكُونُ لِلثَّلَاثِ، وَالثَّلَاثَةِ، وَقَدْ عُدَّ هَذَا الْمَذْهَبُ ضَعِيفًا بِأَنَّهَا تَقَعُ صِفَاتٌ لِلتَّكْرَارِ.

ج. أَنَّهَا مَعْدُولَةٌ عَنْ عَدَدٍ مُكَرَّرٍ، وَعَنِ التَّأْنِيثِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ⁽⁴⁾.

د. تَكَرَّرَ الْعَدْلُ، عَلَى أَنَّهَا عُدِلَتْ عَنْ لَفْظِ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَمَعْنَاهُ، وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ النُّحَاةِ: "وَالرَّابِعُ: نَقْلُهُ الْأَخْفَشُ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ تَكَرَّرَ الْعَدْلُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ عُدِلَ عَنْ لَفْظِ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، وَعَنْ مَعْنَاهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعٍ تُسْتَعْمَلُ فِيهِ الْأَعْدَادُ غَيْرُ الْمَعْدُولَةِ، تَقُولُ: جَاءَنِي اثْنَانِ وَثَلَاثَةٌ، وَلَا تَقُولُ: جَاءَنِي مَثْنَى، وَثَلَاثٌ حَتَّى يَتَقَدَّمَ قَبْلَهُ جَمْعٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الْبَابَ جُعِلَ بَيَانًا لِتَرْتِيبِ الْفِعْلِ، فَإِذَا قُلْتَ: جَاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى - أَفَادَ أَنَّ مَجِيئَهُمْ وَقَعَ مِنْ اثْنَيْنِ بِخِلَافِ غَيْرِ الْمَعْدُولَةِ؛ فَإِنَّهَا تُفِيدُ الْإِخْبَارَ عَنْ مِقْدَارِ الْمَعْدُودِ دُونَ غَيْرِهِ، فَقَدْ بَانَ بِمَا ذَكَرْنَا اخْتِلَافَهُمَا فِي الْمَعْنَى؛ فَلِذَلِكَ جَازَ أَنْ تَقُومَ الْعِلَّةُ مَقَامَ عِلَّتَيْنِ لِإِجَابِهِمَا حُكْمَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ"⁽⁵⁾.

ه. أَنَّهَا مُنَعَتْ مِنَ الصَّرْفِ لِمَا فِيهَا مِنَ الْعَدْلِ عَنْ صِيغَتِهَا، وَعَنْ تَكَرُّرِهَا، وَهُوَ مَذْهَبُ الزَّمَخْشَرِيِّ: "مَثْنَى وَثَلَاثَ وَرُبَاعٍ" مَعْدُولَةٌ عَنْ أَعْدَادٍ مُكَرَّرَةٍ، إِنَّمَا مُنَعَتْ مِنَ الصَّرْفِ

(1) فاطر: 1.

(2) سيبويه، الكتاب: 225 / 3.

(3) انظر: معاني القرآن: 254 / 1.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 563 / 3؛ الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 5 / 2.

(5) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 563 / 3؛ وانظر: الأخفش، معاني القرآن: 225 / 1.

لما فيها من العذلين، عذليها عن صيغها، وعذليها عن تكررها، وهن تكرات يعرفن بلام التعريف...⁽¹⁾.

وهذا المذهب - كما ذكر أبو حيان⁽²⁾، لم يذهب إليه أحد؛ لأن المذاهب أربعة، كما مر عنده: "والزمخشري لم يسلك شيئاً من هذه العلل المنقولة، فإن كان تقدمه سلف ممن قال ذلك، فيكون قد تبعه وإلا فيكون مما انفرد بمقالته، وأما قوله يعرفن بلام التعريف، يقال: فلان ينكح المثنى، والثلاث، والرابع، فهو معترض من وجهين: أحدهما أنها تعرف بلام التعريف، وهذا لم يذهب إليه أحد بل لم يستعمل في لسان العرب إلا تكرات، والثاني أنه مثل بها وقد وليت العوامل في قوله: فلان ينكح المثنى، ولا يلي العوامل إنما يتقدمها ما يلي العوامل، ولا تقع إلا خبراً، كما جاء: (صلاة الليل مثنى مثنى)⁽³⁾، أو حالاً... أو صفة... وقد تجمعت مضافة قليلاً... ومن أحكام هذا المذول أنه لا يؤنث، فلا تقول: مئنة، ولا ثلاثة، ولا رباعة، بل يجري بغير تاء على المذكور، والمؤنث⁽⁴⁾. وذكر السمين الحلبي أن بعضهم استدل على إيلائها العوامل بقوله الشاعر⁽⁵⁾:

ضربت خماس ضرباً عبثي
أدار سداس أن لا يستقيما

على أنه يمكن أن يحمل على حذف المفعول، كما قيل، والتقدير: ضربتهم خماس.

وتصرف هذه الألفاظ إذا صغرت، كصرف أخير، وعمر (تصغير: آخر، وعمر)⁽⁶⁾.

(1) الزمخشري، الكشاف: 496 / 1.

(2) انظر: البحر المحيط: 151 / 3؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 564 / 3.

(3) حديث نبوي شريف، انظر فيه: أبو داود، الصلاة: 80 / 2؛ مسند أحمد بن حنبل: 211 / 1؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 564 / 3 (حاشية رقم 3).

(4) أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 151-152 / 3.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 565 / 3؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 152 / 3.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب: 226 / 3.

وَيُظْهِرُ مِمَّا مَرَّ أَنَّ فِي مَنَعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ انْزِيَا حَاحًا، وَهُوَ انْزِيَا حَاحٌ يُنْبِئُ عَنْ مَعْنَى لَا يَتَوَافَرُ إِلَّا بِهِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَتَبَدَّى فِي تَوَهُّمٍ مَا عُدِلَتْ عَنْهُ كَمَا مَرَّ.

(10) حَذَفَ ثَنُونَيْنِ (عَشِيَّةً)، وَ(بُكَرَةً)، وَ(غُدُوَّةً) أَغْلَامًا:

يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ سَيِّوَيْهِ أَنَّ الْعَرَبَ لَا يُثْنُونُ (بُكَرَةً)، وَ(غُدُوَّةً) إِذَا جُعِلَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا اسْمًا لِلْحَيْنِ: وَزَعَمَ يُوْثُسُ عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَهُوَ قَوْلُهُ أَيْضًا، وَهُوَ الْقِيَاسُ، أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: لَقَيْتُهُ الْعَامَ الْأَوَّلَ، أَوْ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ، ثُمَّ قُلْتَ: غُدُوَّةً، أَوْ بُكَرَةً وَأَلْتَ ثُرَيْدُ الْمَعْرِفَةِ لَمْ تُثْنِ، وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ تُذَكِّرْ إِلَّا الْمَعْرِفَةَ وَلَمْ تُقُلْ يَوْمًا مِنَ الْأَيَّامِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هَذَا الْحَيْنُ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، فَإِذَا جَعَلْتَهُمَا اسْمًا لِهَذَا الْمَعْنَى لَمْ تُثْنِ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ الْعَرَبُ. فَأَمَّا ضَحْوَةٌ، وَعَشِيَّةٌ فَلَا يَكُونَانِ إِلَّا تَكْرَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهِيَ كَقَوْلِكَ: آتِيكَ غَدًا صَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَقَدْ تَقُولُ: آتِيكَ ضَحْوَةً، وَعَشِيَّةً، فَيَعْلَمُ أَنَّكَ تُرِيدُ عَشِيَّةَ يَوْمِكَ، وَضَحْوَةَ... وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: آتِيكَ الْيَوْمَ غُدُوَّةً، وَبُكَرَةً، تُجْعَلُهُمَا بِمَنْزِلَةِ ضَحْوَةٍ. وَزَعَمَ أَبُو الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يُوثِقُ بِهِ مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُ: آتِيكَ بُكَرَةً، وَهُوَ يُرِيدُ الْإِثْيَانَ فِي يَوْمِهِ، أَوْ فِي غَدِهِ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾⁽¹⁾...⁽²⁾.

وَقِيلَ إِنَّ (عَشِيَّةً) يَتْرُكُ ثَنُونَيْهَا بَعْضُ الْعَرَبِ كَمَا تُرِكَ ثَنُونَيْنِ (غُدُوَّةً)⁽³⁾.

وَيُنْبِئُ هَذَا الْانْزِيَا حَاحُ الْمَقْصُودُ فِي هَذِهِ الْأَلْفَاظِ الثَّلَاثَةِ (بُكَرَةً، وَغُدُوَّةً، وَعَشِيَّةً) عَنْ تَطْيِيرَاتِهَا مِنْ حَيْثُ حَذَفَ الثَّنُونَيْنِ فِيهَا عَنْ أَنَّ الْمُرَادَ: بُكَرَةً يَوْمِكَ، وَغُدَاةَ يَوْمِكَ، وَعَشِيَّةَ يَوْمِكَ، وَهُوَ تَحْدِيدٌ، أَوْ تَعْيِينٌ لَا يَطَالِعُنَا فِي كَوْنِهَا تَكْرَاتٍ مُتَوَاتِرَةٍ.

(1) مريم: 62.

(2) سبيويه، الكتاب: 94/3.

(3) انظر: سبيويه، الكتاب: 294/3.

ومِمَّا يُمكنُ عَدُّهُ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: مِنْ قُدَّامَ، عَلَى أَنَّهَا (قُدَّامَ) مَعْرِفَةٌ مَمْنُوعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ؛ لِأَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ عِنْدَ يُونُسَ بْنِ حَيِّبٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذَا الانْحِرَافَ لَمْ يُسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ، كَمَا ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ: "وَأَمَّا يُونُسُ فَكَانَ يَقُولُ: مِنْ قُدَّامَ، وَيَجْعَلُهَا مَعْرِفَةً، وَزَعَمَ أَنَّهُ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ أَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ شَامَةً كَذَا لَمَا صَرَفَهَا، وَكَانَتْ تُكُونُ مَعْرِفَةً، وَهَذَا مَذْهَبٌ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ يَقُولُهُ أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ. وَسَأَلْنَا الْعُلُوِّيَّيْنَ، وَالتَّمِيمِيَّيْنَ فَرَأَيْنَاهُمْ يَقُولُونَ: مِنْ قُدَيْدِيْمَةٍ، وَمِنْ وَرِيَّةٍ لَا يَجْعَلُونَ ذَلِكَ إِلَّا نَكْرَةً، كَقَوْلِكَ: صَبَاحًا، وَمَسَاءً، وَعَشِيَّةً، وَضَحْوَةً، فَهَذَا سَمِعْنَاهُ عَنِ الْعَرَبِ...⁽¹⁾.

وَمِنْهُ أَيْضًا: عَبْدُ شَمْسٍ، عَلَى أَنَّ (شَمْسَ) تُنبِئُ عَنْ شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، كَمَا ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ: "وَنَظِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ عَرَبِيٌّ يَقُولُ: هَذِهِ شَمْسٌ، فَيَجْعَلُهَا مَعْرِفَةً إِلَّا أَنْ يُدْخِلَ فِيهَا أَلْفًا وَلَا مَاءً، فَإِذَا قَالَ: عَبْدُ شَمْسٍ، فَيَجْعَلُهَا مَعْرِفَةً؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ شَيْئًا بَعِيْنَهُ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ مَا أَضَفْتَ إِلَيْهِ نَكْرَةً"⁽²⁾.

وَمِنْهَا أَمْسٌ مَبْنِيًّا عَلَى الْكَسْرِ إِذَا أُرِيدَ بِهِ مُعَيَّنٌ:

فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ دَالَّةٌ عَلَى الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَ يَوْمِكَ هَذَا - ثَلَاثُ لُغَاتٍ⁽³⁾:

أ. الْبِنَاءُ عَلَى الْكَسْرِ مُطْلَقًا، كَمَا فِي: ذَهَبَ أَمْسٌ بِمَا فِيهِ، وَاعْتَكَفْتُ أَمْسَ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَمْسٍ، وَقَوْلُ تَبِعَ ابْنُ الْأَقْرَنِ، أَوْ غَيْرِهِ⁽⁴⁾:

الْيَوْمَ أَغْلَمَ مَا يَجِيءُ بِهِ وَمَضَى بِفَصْلِ قَضَائِهِ أَمْسَ

وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ.

ب. مُعَامَلَتُهَا مُعَامَلَةَ الْمَنْعِ مِنَ الصَّرْفِ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽⁵⁾:

(1) سِيبَوَيْهِ، الْكِتَابُ: 291 / 3.

(2) سِيبَوَيْهِ، الْكِتَابُ: 295 / 3.

(3) انْظُرْ: ابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: 98.

(4) انْظُرْ: ابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: 98.

(5) انْظُرْ: ابْنُ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ، شَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: 99.

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَباً مِثْلَ أَمْسَا عَجَائِزاً مِثْلَ السُّعَالِي خَمْسَا

على أنَّ (أَمْسَا) مُضَافٌ إِلَيْهَا عَلَامَةٌ جَرُّهَا الْفَتْحَةُ؛ لِأَنَّهَا مَمْتَوِعَةٌ مِنَ الصَّرْفِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الزُّجَاجِيَّ قَدْ زَعَمَ أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْبِيهَا عَلَى الْفَتْحِ قِيَاساً عَلَى هَذَا الشَّاهِدِ، وَهِيَ لُغَةٌ بَغُضْرِ بْنِ تَمِيمٍ.

ج. مُعَامَلَتُهَا مُعَامَلَةُ الْمَمْتَوِعِ مِنَ الصَّرْفِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ، وَبِنَاوُهَا عَلَى الْكَسْرِ فِي حَالَتِي النُّصْبِ، وَالْجَرِّ، وَهِيَ لُغَةٌ جُمْهُورِ بْنِ تَمِيمٍ.

وَتُعَرَّبُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ إِذَا لَمْ تُدَلَّ عَلَى وَقْتٍ مُحَدَّدٍ، أَوْ كُسِّرَتْ، أَوْ أَضِيفَتْ، أَوْ اقْتَرَبَتْ بِحَرْفِ التَّغْرِيفِ، أَوْ صُعُرَتْ، عَلَى أَنَّ التَّصْغِيرَ قَوْلُ الْمُبَرَّدِ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ، وَالْحَرِيرِيِّ، وَابْنِ مَالِكٍ قِيَاساً، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ سَبْيَوِيَّةً قَدْ ذَكَرَ أَنَّهَا لَا تُصَغَّرُ؛ لِأَنَّ هَذَا التَّصْغِيرَ لَمْ يُسْمَعْ عَنِ الْعَرَبِ⁽¹⁾.

وَيَتَبَدَّى مِنْ مَنَعِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ مِنَ الصَّرْفِ، أَوْ بِنَائِهَا انْزِيَاخٌ عَنِ الْأَصْلِ، وَهُوَ انْزِيَاخٌ مَقْصُودٌ قَصْدُهُ الْمُتَكَلِّمُ لِلْإِنْبَاءِ عَنْ مَعْنَى لَا يَتَوَافَرُ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ مَعْنَى يَكْمُنُ فِي تَحْدِيدِ الْوَقْتِ، كَمَا مَرَّ.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب: 100-101.

الانزياحُ والتَّركيبُ المَرْجِيّ

الانزياح والتركيب المزجي

التركيب في النحو جعل كلمتين بمنزلة كلمة واحدة تخفيفاً لكثرة الاستعمال: هذا باب الشيتين اللذين ضم أحدهما إلى الآخر، فجعلاً بمنزلة اسم واحد...⁽¹⁾، والمركبات عند ابن الحاجب: المركبات: كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة⁽²⁾، على أن المراد بقوله (ليس بينهما نسبة): ليس قبل التركيبي نسبة بينهما، كالنسبة بين المضاف والمضاف إليه، كما ذكر الرضي: أي ليس قبل العلمية بينهما نسبة، قال: إنما قلت ذلك ليخرج المضاف، والمضاف إليه، والجملة المسمى بها؛ لأن بين جزأيهما نسبة قبل العلمية، وليس بمبنيين بعد التسمية بهما⁽³⁾.

والمركبات في هذه المسألة هي:

1. الأعداد المركبة.
2. الظروف المركبة.
3. الأحوال المركبة.
4. ما ليس بظرف، ولا حال.
5. ما أضيف إلى ياء المتكلم.
6. الأعلام المركبة.

(1) الأعداد المركبة:

يخضع للتركيب من الأعداد، الأعداد من أحد عشر إلى تسعة عشر ما عدا اثني عشر، واثني عشر اللذين يعامل صدْرهما في الإعراب معاملة المثنى في الإعراب في الغالب.

(1) سيويه، الكتاب: 296/3؛ وانظر: المقتضب: 143/3.

(2) الرضي، شرح الرضي على الكافية: 84/2.

(3) الرضي، شرح الرضي على الكافية: 84/2.

ويُلحقُ بها في البناءِ على فتح الجزأين: بضعَ عشرة، وبضعةَ عشرَ، وما جاءَ على زنةٍ فاعِلٍ من حادي عشرَ إلى تاسعَ عشرَ⁽¹⁾: "وأما بضعةَ عشرَ فبمنزلةٍ تسعةَ عشرَ في كلِّ شيءٍ، وبضعَ عشرةَ كتسعَ عشرةَ في كلِّ شيءٍ"⁽²⁾، "وإذا أردتَ أن تقولَ في أحدَ عشرَ كما قلتَ: خامسَ - قلتَ: حادي عشرَ، وتقولُ: ثانيَ عشرَ، وثالثَ عشرَ، وكذلك هذا إلى أن تَبْلُغَ - تسعةَ عشرَ، ويجري مجرى خمسةَ عشرَ في فتح الأول، والآخر، وجُعِلَا بمنزلةٍ اسمٍ واحدٍ كما فُعِلَ ذلك بخمسةَ عشرَ، وعشرَ في هذا أجمعَ بمنزلةٍ في خمسةَ عشرَ، وتقولُ في المؤنثِ كما تقولُ في المذكور... وذلك قولك: حاديةَ عشرةَ، وثانيةَ عشرةَ، وثالثةَ عشرةَ، وكذلك جميعُ هذا إلى أن تَبْلُغَ تسعَ عشرةَ، ومن قال: خامسُ خمسةَ قال: خامسُ خمسةَ عشرَ، وحادي أحدَ عشرَ، وكان القياسُ أن تقولَ: وحادي أحدَ عشرَ؛ لأنَّ حاديَ عشرَ، وخامسَ عشرَ - بمنزلةٍ خامسٍ، وسادسٍ، ولكنه يعنِي حاديَ ضمٍّ إلى عشرَ بمنزلةٍ حضرَ موت... وقال بعضهم: تقولُ: ثالثَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ، ونحوه، وهو القياسُ، ولكنه حُذِفَ استخفافاً؛ لأنَّ ما أبقوا دليلٌ على ما ألقوا، فهو بمنزلةٍ: خامسَ خمسةَ في أنَّ فيه لفظَ أحدَ عشرَ كما أنَّ في خامسٍ لفظَ خمسةَ لما كان من كلمتين ضمَّ أحدهما إلى الآخر، وأجرى مجرى المضافِ في مواضع، صارَ قولهم حاديَ عشرَ بمنزلةٍ خمسةَ، ونحوه..."⁽³⁾

ويكمنُ سببُ بناءِ هذه الأعدادِ المركبةِ على فتح الجزأين - في الغالب - في تركيبِ كلمتين وتضمنِ حرفِ العطفِ على توهمٍ أنَّ أصلَ خمسةَ عشرَ هو: خمسةَ وعشرةَ: "وأما خمسةَ عشرَ، وأخواتها، وحاديَ عشرَ، وأخواتها - فهما شيطانِ جُعِلَا شيئاً واحداً، وإنما أصلُ خمسةَ عشرَ: خمسةَ، وعشرةَ، ولكنهم جعلوه بمنزلةٍ حرفٍ واحدٍ..."⁽⁴⁾

(1) انظر: سيويه، الكتاب: 3/ 297، 307.

(2) سيويه، الكتاب: 3/ 561.

(3) سيويه، الكتاب: 1/ 561.

(4) سيويه، الكتاب: 1/ 297-298.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ فِي هَذِهِ الْأَعْدَادِ الْمَبْنِيَّةِ تَوْهُمًا يَكْمُنُ فِي الْأَنْزِيَا حِ عَنْ الْأَصْلِ إِلَى تَرْكِيبِهَا، وَجَعَلَهَا كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ تَخْفِيفًا؛ لِأَنَّ الْمُرْكَبَ مِنْ كَلِمَتَيْنِ أَثْقَلَ مِنَ الْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ.

(2) الظُّرُوفُ الْمُرْكَبَةُ:

قَدْ يَكُونُ الظَّرْفُ الْمُرْكَبُ تَرْكِيبًا مَزْجِيًّا ظَرْفَ زَمَانٍ، كَمَا فِي: صَبَاحَ مَسَاءَ، وَيَوْمَ يَوْمَ، وَحِينَ حِينَ، أَوْ ظَرْفَ مَكَانٍ، كَمَا فِي: بَيْنَ بَيْنَ⁽¹⁾، وَهَذِهِ الظُّرُوفُ بُنِيَتْ عَلَى فَتْحِ الْجُزْأَيْنِ تَخْفِيفًا، كَمَا مَرَّ، عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا: صَبَاحًا وَمَسَاءً، وَيَوْمًا وَيَوْمًا، وَبَيْنَ هَوْلًا وَهَوْلًا؛ عَلَى أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ قَدْ حُذِفَ، وَصِيرَ إِلَى التَّرْكِيبِ، وَهُوَ تَرْكِيبٌ مُقَيَّدٌ بِالظَّرْفِيَّةِ.

وَحَمَلًا عَلَى مَا مَرَّ فَإِنَّ الْقَوْلَ فِي الْأَنْزِيَا حِ فِي هَذِهِ الظُّرُوفِ الْمُرْكَبَةِ مَزْجِيًّا كَالْقَوْلِ فِي الْأَعْدَادِ الْمُرْكَبَةِ مَزْجِيًّا.

(3) الْأَخْوَالُ الْمُرْكَبَةُ مَزْجِيًّا:

مِنْ هَذِهِ الْأَخْوَالِ: بَيْتَ بَيْتَ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: فَلَانْ جَارِي بَيْتَ بَيْتَ (مُلَاصِقًا)، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْمُتَوَهُّمَ: بَيْتًا لِبَيْتٍ، أَوْ: بَيْتًا إِلَى بَيْتٍ، أَوْ: بَيْتًا فَبَيْتًا، عَلَى أَنَّ الْجَارَ، أَوْ الْعَاطِفَ قَدْ حُذِفَ، ثُمَّ صِيرَ إِلَى تَرْكِيبِ الْأَسْمَيْنِ مَزْجِيًّا، وَبَنَاهُمَا عَلَى فَتْحِ الْجُزْأَيْنِ⁽²⁾. وَمِنْهَا: أَخْوَلَ أَخْوَلَ (مُتَّفَرِّقَيْنِ)، كَمَا فِي قَوْلِ ضَابِئِ الْبَرْجَمِيِّ⁽³⁾:

يُسَاقِطُ عَنْهُ رَوْقُهُ ضَارِيَاتِهَا سِقَاطُ شِرَارِ الْقَيْنِ أَخْوَلَ أَخْوَلَ

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذوذ الذهب: 82؛ سيويه، الكتاب: 302/3.

(2) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذوذ الذهب: 75؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 4/112، 113، 115؛ ابن الخشاب، المرتجل: 113، المبرد، المقتضب: 4/29-31؛ سيويه، الكتاب: 302/3.

(3) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذوذ الذهب: 75؛ ابن جني، الخصائص: 3/290؛ المحتسب: 41/2، 86/1.

على أن هذا من قول العرب: تساقطوا أخول أخول، وأن المراد: تساقطوا شيئاً بعد شيء، وأن الأصل المتوهم: تساقطوا شيئاً فشيئاً، كما يظهر لي، ثم صير إلى التركيب، والبناء بعد حذف العاطف.

وقيل إن الفرق بين الظروف المركبة مزجياً التي تُعرب أحوالاً وهذه الأحوال يكمن في أن هذه الظروف تتعلق بالحال المَحذوفة، وهي الاستقرار، وهي مسألة على خلاف هذه الأحوال التي هي أنفسها أحوال.

ومنها: شَعَرَ بَعَرَ، كما في: تَفَرَّقَتِ الغنمُ شَعَرَ بَعَرَ، وتَفَرَّقُوا شَعَرَ بَعَرَ، أو: شِعَرَ بَعَرَ (في كل وجه)⁽¹⁾، على أن الأصل المتوهم، كما يظهر لي: شَعَرًا، وَبَعَرًا، أو: شَعْرًا فَبَعَرًا. ومنها: شَذَرَ مَذَرَ، كما في قولهم: ذَهَبُوا شَذَرَ مَذَرَ، وشَذَرَ مَذَرَ (تَفَرَّقُوا في كل وجه)⁽²⁾، وحديث عائشة: إنَّ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- شَرَّدَ الشُّرَكَ شَذَرَ مَذَرَ⁽³⁾، على أن المراد: فَرَّقَهُ، وَبَذَرَهُ في كل وجه، وأن الأصل المتوهم: شَذَرًا، وَمَذَرًا، أو شَذَرًا فَمَذَرًا، فَحَذَفَ العاطف رَغْبَةً في الإيجاز، والتخفيف لكثرة الاستعمال، ثم صير إلى التركيب والبناء على الفتح.

وقيل إنَّ مِنْ (مَذَرَ) قَدْ تُبْدَلُ بَاءً، وإنَّ الباء هي الأصل؛ لأنَّه مِنَ التَّنْذِيرِ (التَّفْرِيقِ). ومنها: أَيَادِي سَبَا، وَأَيْدِي سَبَا، كما في قولهم: ذَهَبُوا أَيْدِي سَبَا، وتَفَرَّقُوا أَيْدِي سَبَا⁽⁴⁾، على أن المراد: تَفَرَّقُوا تَفَرُّقًا لَا اجْتِمَاعَ مَعَهُ، أو: تَفَرَّقَتْ أَمْوَالُهُمْ، أو ابْنَاؤُهُمْ، أو أَسْرُهُمْ.

(1) انظر: الزبيدي، تاج العروس، (شعر، 204-205/12)؛ سيويه، الكتاب: 307/3؛ الميداني، مجمع الأمثال: 275/1.

(2) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: 279/1؛ الزبيدي، تاج العروس (شذر، 150/12)؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 115-117/4.

(3) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر: 453/2.

(4) انظر: الميداني، مجمع الأمثال: 275/1؛ الزبيدي، تاج العروس (يدي، 342/40، 355)؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 123/4.

وقيل إن في (أيدي سبأ)، أو (أيادي سبأ) لُعْتَيْن⁽¹⁾:

أ. التَّرْكِيْبُ، والبناء على فَتْحِ الجزأَيْنِ، على أن (سبأ) أصله (سبأ) بالهمزة، على أنه خُفِّفَ لَطُولِ الاسم، وكثرة الاستعمال فضلاً عن ثقل الهمزة، على أن الأصل المتوهم، كما يظهر لي: أيادي (الأموال، والأبناء، والأسرة)، وسبأ (سبأ، وهو سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان)، على أن حَرَفَ العطف قد حُذِفَ، ثم صيرَ إلى التَّرْكِيْبِ، والبناء تخفيفاً.

ب. الإضافة، والإغراب، كما يجوز في: بَيْتَ بَيْتٍ، وصباح مساءً، ذهبوا أيدي سبأ، أو أيادي سبأ.

وقد عُدَّ الزَّمَخْشَرِيُّ: أيادي سبأ، وأيدي سبأ، من باب المَرْكَبِ مِنْ جِهَةِ اللفظ والمعنى كما في: حَضَرَ مَوْتَ، وأضرابها مِنَ الأعلام المَرْكَبَةُ، على الرغم من أنهما ليسا مِنْ باب هذه الأعلام؛ لأنهما ليسا عِلْمَيْنِ⁽²⁾.

ومنها: بادِي بَدَأَ، كما في قولهم: افْعَلْ هذا بادِي بَدَأَ، على أن المراد: افْعَلْ هذا أَوَّلَ كُلِّ شَيْءٍ⁽³⁾، على أن الأصل المتوهم: بادِئاً وبَدَأَ، على أن هَمْزَةَ (بادِئ) خُفِّفَتْ بِقَلْبِهَا يَاءٌ خَالِصَةٌ؛ لَأَنَّ ما قَبْلَهَا مَكْسُورٌ، ولذلك سَكُنَتْ كِيَاءٍ مَعْدٌ يَكْرِبُ، وأن (بداء) صيرَ إلى قَصْرِهِ تَخْفِيفاً بِحَذْفِ أَلِفِهِ، فَصَارَ: بَدَأَ، ثم خُفِّفَتْ الهمزة بِقَلْبِهَا أَلِفاً لَانْفِتَاحِ ما قَبْلَهَا كما قِيلَ، وقيل إنه خُفِّفَ بِحَذْفِ الهمزة.

وفي (بادِي بَدَأَ) لغات: بادِي بَدَأَ بِالتَّرْكِيْبِ المَرْجِي، وبَادِي بَدَأَ، بالإضافة، والإغراب، على أن أصل (بَدِئ) بَدِئَ: بَدِئَ (فَعِيلٌ)، فَحُذِفَتْ الهمزة لكثرة الاستعمال تخفيفاً، أو أنها أُبْدِلَتْ يَاءٌ لَانْكِسَارِ ما قَبْلَهَا بَعْدَ حَذْفِ يَاءِ (فَعِيلٍ)، فيكون وزن هذه اللفظة في التأويل الثاني (فَعَلًا) وفي التأويل الأول (فَعَا) بِحَذْفِ اللّام.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب: 305/3؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 123/4.

(2) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 112/4؛ وانظر: سيبويه، الكتاب: 304/3.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 122/4؛ سيبويه، الكتاب: 304/3.

ومنها بادي بديء، وبادي بديء، وبادي بديء، وبديء ذي بديء، ويجوز إسكان آخر (بادي)، وفتحها، وغير ذلك من اللغات الأخر⁽¹⁾.

وذكر سيبويه⁽²⁾ أنه لا يستنكر إضافة (بادي)، على الرغم من أنه لم يسمع هذه الإضافة من العرب.

ومن هذه الأحوال المركبة مزجياً في هذه المسألة: خذع مدع (متفرقين)، على أن الأصل المتوهم: ذهبوا خذعاً ومدعاً، على أن الخذع جمع: خذعة (قطعة)، وأن المدع جمع: مدعة قياساً، على أنها من: مدع السر (أفشاء، وفرقة)⁽³⁾. وفي (خذع) لغة أخرى: ذهبوا خذع مدع⁽⁴⁾.

ومنها: حيث يث، كما في قولهم: تركه حيث يث على أن المراد: تركهم متفرقين، وأن البيت مصدر: باث الثراب (استخرجه)، وأن حيث أصله: الحوث، في الغالب (أحاث الشيء: حركه، وفرقة)⁽⁵⁾، والأصل المتوهم لهذا المركب المزجي: تركهم حيثاً، ويثاً، على أن القول فيه من حيث الازياح كالقول في سابقه.

وفي هذا القول لغات: تركهم حوث بوث، وحيث يث، وحيث يث، وحات باث، وحثاً بوثاً.

ومنها: صخرة بخرة، كما في قولهم: لقيه صخرة بخرة، وصخرة بخرة، وصخرة بخرة، على أن المراد: لقيه قبلاً، وبارزاً (بلا حجاب، أو سائر بينهما)، والصخرة جوبة تنجاب في الحرة، وتكون أرضاً ليئة تحيط بها حجارة⁽⁶⁾، وقيل إنهما

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 122/4؛ الزبيدي، تاج العروس (بدا، 1/139-140).

(2) انظر: الكتاب: 304/3.

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 119/4؛ الزبيدي، تاج العروس (خذع، 20/944-، مدع: 22/190-).

(4) انظر: الزبيدي، تاج العروس (جدع، 20/425، خذع، 20/495).

(5) انظر: الزبيدي، تاج العروس (حوث، 5/226-227، يث، 5/178).

(6) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، والأثر: 4/192.

(الصَّخْرَةُ، وَالْبَحْرَةُ) مَصْدَرَانِ، وَيُرْوَى: لَقِيَهُ صَخْرَةٌ بَحْرَةٌ نَخْرَةٌ، بِالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ لَا يُرَكِّبُونَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ اسْمًا وَاحِدًا، عَلَى أَنَّ النَّخْرَةَ مِنْ نَحْرِ الشَّهْرِ (أَوَّلِهِ)، وَالْمُرَادُ: لَقِيَهُ مَكْشُوفًا نَهَارًا، وَالْأَصْلُ الْمُتَوَهَّمُ لِهَذَا الْقَوْلِ: لَقِيَهُ صَخْرَةٌ، وَبَحْرَةٌ، عَلَى أَنَّ الْعَاطِفَ حُذِفَ تَخْفِيفًا، ثُمَّ صِيرَ إِلَى التَّرْكِيبِ، وَالْبِنَاءِ.

وَلَا يُعَدُّ (شَعْرَ بَعْرٍ) عِنْدَ الْمَبْرَدِ حَالًا مُرَكَّبَةً؛ لِأَنَّهُمَا عِنْدَهُ اسْمًا لَيْسَ فِي أَحَدِهِمَا مَعْنَى الْإِضَافَةِ إِلَى الْآخَرِ؛ وَلِذَلِكَ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ.

وَمِنْهَا: كَفَّةٌ كَفَّةٌ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ: لَقِيْتُهُ كَفَّةً كَفَّةً مُتَكَافِئِينَ، وَمُوَاجِهَةً، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ الزُّبَيْرِ: فَتَلَقَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَفَّةً كَفَّةً، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ الْمُتَوَهَّمُ: لَقِيْتُهُ كَفَّةً مِنْهُ، وَكَفَّةً مِنِّي، أَوْ: لَقِيْتُهُ كَفَّةً عَلَى كَفَّةٍ، أَوْ: عَنْ كَفَّةٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَسَابِقَيْنِ يَكْفُ صَاحِبِيَهُ عَنْ مُجَاوَزَتِهِ إِلَى غَيْرِهِ حَيْثُ التِّقَاؤُهُمَا، وَالْكَفَّةُ فِي هَذَا الْقَوْلِ مَصْدَرٌ⁽¹⁾.

وَيُقَالُ: لَقِيْتُهُ كَفَّةً لَكَفَّةٍ، وَكَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ، وَكَفَّةً عَنْ كَفَّةٍ.

وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي بِنَاءِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الْمُرَكَّبَةِ مَزْجِيًّا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ⁽²⁾:

أ. أَنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى فَتْحِ الْجُزْأَيْنِ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْوَاوِ، كَمَا مَرَّ.

ب. أَنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى فَتْحِ الْجُزْأَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ، وَالثَّانِيَّ يَتَنَزَّلُ كِلَاهُمَا مِنَ الْآخِرِ مَنَزَلَةً بَعْضُ الْكَلِمَةِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْخَشَّابِ.

ج. أَنَّهَا بُنِيَتْ عَلَى فَتْحِ الْجُزْأَيْنِ؛ لِأَنَّ الصَّدْرَ يَفْتَقِرُ إِلَى الْعَجْزِ، فَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ، عَلَى أَنَّ الثَّانِيَّ بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ أَيْضًا لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى حَرْفِ الْعَطْفِ، الْوَاوِ، أَوْ الْفَاءِ.

(4) مَا لَيْسَ بِظَرْفٍ وَلَا حَالٍ:

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 116/4؛ الزبيدي، تاج العروس (كفف، 219/24-220).

(2) انظر: ابن الخشاب، المرتجل: 113؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 112/4، 113؛ المبرد، المقتضب:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ حَيْصَ بَيْصٍ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: وَقَعُوا فِي حَيْصٍ بَيْصٍ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: وَقَعُوا فِي شِدَّةٍ يَصْنَعُ التَّخْلُصُ مِنْهَا⁽¹⁾، وَقَوْلِ أُمِّةِ بْنِ أَبِي عَائِذٍ الْهَذَلِيِّ⁽²⁾:

قَدْ كُنْتُ خَرَّاجًا وَلَوْجًا صَيِّرًا
لَمْ تُلْتَحِصْنِي حَيْصَ بَيْصٍ لِحَاصٍ
عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: لَمْ تُبْطِنِي الشَّدَّةَ، وَالضِّيقَ.
وَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽³⁾:

صَارَتْ عَلَيْهِ الْأَرْضُ حَيْصَ بَيْصٍ حَتَّى يَلْفَ عَيْنَهُ بَعِصِي
وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ حِينَ سُئِلَ عَنِ الْمَكَاثِبِ يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ أَهْلُهُ أَلَّا يَخْرُجَ
مِنْ بَلَدِهِ: أَثَقَلْتُمْ ظَهْرَهُ، وَجَعَلْتُمْ الْأَرْضَ عَلَيْهِ حَيْصَ بَيْصٍ⁽⁴⁾، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: ضَيَّقْتُمْ
عَلَيْهِ حَتَّى لَا يَتَصَرَّفَ فِيهَا، أَوْ حَتَّى لَا يَكُونَ لَهُ مَضْرَبٌ فِيهَا.
وَالْأَصْلُ الْمُتَوَهَّمُ لِهَذَا الْمَرْكَبِ الْمَزْجِيُّ: وَقَعُوا فِي حَيْصٍ، وَبَيْصٍ، عَلَى أَنَّ الْبَيْصَ:
الشَّدَّةَ، وَالضِّيقَ، وَأَنَّ الْحَيْصَ: الرُّوَاغَ، وَالتَّخْلُفَ، وَقِيلَ إِنَّ الْبَوْصَ (السَّبْقَ، وَالْفِرَارَ)
جُعِلَ عَلَى لَفْظِ الْحَيْصِ لِتَحْقِيقِ الْإِزْدِوَاجِ، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ: كُلُّ أَمْرٍ يَتَخَلَّفُ عَنْهُ، وَيَفْرُ.
وَفِي هَذَا الْمَرْكَبِ لُغَاتٌ: حَيْصَ بَيْصٍ، وَحَيْصَ بَيْصٍ، وَحَيْصَ بَيْصٍ، وَحَيْصَ بَيْصٍ،
وَحَيْصَ بَيْصٍ، وَحَيْصًا بَيْصًا، وَحَيْصًا بَيْصًا.
وَعُدَّ هَذَا الْمَرْكَبُ الْمَزْجِيُّ شَاذًا لِأَنَّهُ لَيْسَ بِظَرْفٍ، أَوْ حَالٍ⁽⁵⁾.

(1) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذوذ الذهب: 77؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 115/4؛
سيبويه، الكتاب: 298/3.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب: 298/3؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 115/4؛ الزبيدي، تاج العروس
(حيص).

(3) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل: 115/4.

(4) انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، والأثر: 468/1؛ الزبيدي، تاج العروس (بيص)،
502/17، حيص، 541/17، بوص، 698/17؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 115/4.

(5) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذوذ الذهب: 77.

والقول في هذا المركب المزجي من حيث الانزياح كالقول في أضرابه السابقة من الأحوال، والظروف
(5) ما أضيف إلى ياء المتكلم في النداء:

يفهم مما في بعض المظان أن في (ابن أم)، و(ابنة أم)، و(ابن عم)، و(ابنة عم) وجهين، البناء، والإغراب في النداء: وهذان الوجهان يجريان في (ابن أم)، و(ابن عم)، و(ابنة أم)، و(ابنة عم). فاعلم أنه يجوز في هذه الأمثلة الأربعة خاصة خمس لغات فصحاء: حذف الياء مجتزأ عنها بالكسرة، ثم قلب الياء ألفاً، فيلزم قلب الكسرة فتحة، ثم حذف الألف مجتزأ عنها بالفتحة، ثم إثبات الياء ساكنة، أو مفتوحة، وأما غير هذه الأمثلة الأربعة مما أضيف إلى مضاف إلى ياء المتكلم في النداء فإنه لا يجوز فيه إلا ما يجوز في غير باب النداء؛ لأنه ليس منادى، نحو: يا غلام أبي، يا غلام أمي، وإنما جرت هذه الأمثلة خاصة هذا المجزئ تزيلاً للكلمتين منزلة كلمة واحدة لكثرة الاستعمال⁽¹⁾.

وما مر قول سيبويه: وقالوا يا ابن أم، ويا ابن عم، فجعلوا ذلك بمنزلة اسم واحد؛ لأن هذا أكثر في كلامهم من: يا ابن أبي، ويا غلام غلامي، وقد قالوا أيضاً: أي ابن أم، ويا ابن عم، كأنهم جعلوا الأول، والآخر اسماً، ثم أضافوا إلى الياء، كقولك: يا أحد عشر أقبلاً، وإن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا في كلامهم⁽²⁾.

واللغات الخمس في هذه المسألة هي: يا ابن أم، ويا ابن أم، ويا ابن أم، ويا ابن أمي، ويا ابن أمي.

ولعل المركب في هذه المسألة هو ضالتي في هذه المسألة، كما في قراءة ابن كثير، ونافع وأبي عمرو، وغيرهم: «قال ابن أم إن القوم استضعفوني...»⁽³⁾، بفتح ميم (أم)، وللنحويين فيها مذهبان⁽¹⁾:

(1) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 467/5-468.

(2) سيبويه، الكتاب: 214/2.

(3) الأعراف: 150.

أ. أن (ابن أم) كلمة مركبة مبنية على فتح الجزأين؛ لأنهما كخمسة عشر تركيباً، وهو مذهب البصريين.

ب. أن (ابن) مضافة إلى (أم)، و(أم) مضافة إلى ياء المتكلم التي قلبت ألفاً كما ثلّبت في المنادى المضاف إليها، كما في: يا غلاماً، ثم حذفت الألف واجتزئ عنها بالفتحة، فتكون فتحة (ابن) إعراباً لا بناءً، على أن (أم) مضاف إليه، وهو مذهب الكوفيين. وقيل إنه يجوز أن تكون فتحة (أم) حركة إنباع كفتحة نون (ابن)، على أنها مضاف إليه، وأن فتحة (ابن) حركة إعراب.

والقول نفسه في قراءة الأخوين، وأبي بكر، وابن عامر... ابن أم بكسر ميم (أم) من حيث البناء على الكسر؛ لأن الاسم المركب أضيف إلى ياء المتكلم، وقد اجتزئ عن ياء المتكلم بالكسرة، كما في: يا أحد عشر، ويا أحد عشر، وهو مذهب البصريين، ويظهر لي أن هذه الكسرة حركة مناسبة، وهي في المذهب الكوفي حركة إعراب. وقرئ: ابن أمي، بإثبات الياء، كما في قول أبي زيد الطائي⁽²⁾:

يا ابن أمي، ويا شقيق نفسي أنت خلفني لدهر شديد

وقرئ أيضاً: ابن إمي بكسر الهمزة إنباعاً لكسرة الميم.

ويظهر لي أن بناء هذا المركب المزجي على فتح الجزأين يمكن أن يعلل بالتخفيف؛ لأن ما يركب من كلمتين أثقل من الكلمة الواحدة، ولذلك صير إلى تخفيفه بيناء جزأيه على الفتح، وبني على ذلك؛ لأن الكلمة الأولى تنزل من الثانية منزلة بعض الاسم، على أن الثانية بُيّت على الفتح لتضمنها معنى حرف العطف. (6) الأعلام المركبة:

(1) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 467/5؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 396/4؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 12/2؛ سيويه، الكتاب: 213-214.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 468/5؛ سيويه، الكتاب: 212/2؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 12/2.

تَعْدُ هَذِهِ الْأَعْلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ ابْنِ يَعِيشَ⁽¹⁾ مِنْ بَابِ الْمُرْكَبِ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى، وَمِنْهَا: حَضَرَمَوْت، وَمَعْدْيَنَكْرِب، وَقَالِي قَلَا (بِفَتْحِ الْقَافِ الثَّانِيَةِ، وَضَمِّهَا: مِنْ مَدُنِ أَرَمِينِيَّةٍ، أَوْ قَرْيَةٍ مِنْ دِيَارِ بَكْرٍ)، عَلَى أَنَّ جُزْأَيِ هَذَا الْمُرْكَبِ بُنِيََا عَلَى السُّكُونِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَكْرَرُ الْفَتْحَةَ فِي الْيَاءِ، وَالْأَلْفِ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَضِيفُ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي، وَيُنَوِّنُ⁽²⁾.

وَمِنْهَا: بَغْلَبَكُ، وَسَامُ أَبْرَصَ، وَسَامُ أَبْرَصَ، عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ ذَكَرَ أَنَّهُمَا اسْمَانِ جُعِلَا وَاحِدًا؛ وَإِنْ شِئْتَ أَغْرَبْتَ الْأَوَّلَ، وَأَضَفْتَهُ إِلَى الثَّانِي، وَإِنْ شِئْتَ بَنَيْتَ الْأَوَّلَ عَلَى الْفَتْحِ، وَأَغْرَبْتَ الثَّانِي بِإِغْرَابٍ مَا لَا يَنْصَرِفُ...⁽³⁾.

وَرَامَهُرْمُزُ (بَلَدٌ بِخُوزِسْتَانِ)، عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَنْبِيهِ عَلَى الْفَتْحِ فِي جَمِيعِ الْوُجُوهِ، وَبَعْضُهُمْ يُغْرِبُهُ، وَلَا يَصْرِفُهُ، وَبَعْضُهُمْ يَضِيفُ الْأَوَّلَ إِلَى الثَّانِي، وَلَا يَصْرِفُ الثَّانِي، وَيُجْرِي الْأَوَّلَ بِوُجُوهِ الْإِغْرَابِ، كَمَا فِي قَوْلِ كَعْبِ بْنِ مَعْدَانَ الْأَشْقرِيَّ⁽⁴⁾:

حَتَّى إِذَا خَلَّفُوا الْأَهْوَاذَ وَاجْتَمَعُوا
بِرَامَ هُرْمُزَ وَافَاهُمْ بِهِ الْخَبْرُ

وَمَارَسَرَجِسَ (بَلَدٌ بِالْعَجَمِ) عَلَى أَنَّهَا اسْمَانِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا، كَمَا فِي قَوْلِ الْأَخْطَلِ⁽⁵⁾:

لَمَّا رَأَوْنَا وَالصُّلَيْبَ طَالِعَا
وَمَارَسَرَجِسَ وَمَوْتًا نَاقِعَا

وغير ذلك من الأعلام الأخرى التي تُطَالِعُ الْقَارِئُ فِي مِظَانِ اللُّغَةِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَلِلْنِّحَاةِ فِيهَا ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

(1) انظر: شرح المفصل: 4/ 112؛ سيبويه، الكتاب: 3/ 304.

(2) انظر: الزبيدي، تاج العروس (قلي، 39/ 344).

(3) الجوهري، الصحاح (3/ 1029)؛ الزبيدي، تاج العروس (برص، 17-486/ 487).

(4) انظر: الزبيدي، تاج العروس (هرمز، 15/ 382).

(5) انظر: الزبيدي، تاج العروس (مور، 15/ 154).

أ. بناء الجزء الأول على الفتح إذا لم يكن آخره ياء، وإن كان كذلك سكتت هذه الياء، ومعاملة الثاني معاملة الممتنع من الصرف، على أن الأول بُنيَ على الفتح لأنه يتنزل من الثاني منزلة بغض الكلمة⁽¹⁾.

ب. بناء جزأيه على الفتح إذا لم يكن آخر الأول ياء، فإن كان كذلك سكتت هذه الياء.

ج. إضافة الجزء الأول إلى الثاني، على أن يُجرَّ الثاني بالكسرة ما عدا تلك الأعلام التي تُمنع من الصرف كمعديكرب الذي يُمنع من الصرف للعلمية، والتأنيث، على أن يبقى آخر الصدر ساكناً إن كان ياء⁽²⁾.

والانزياح في هذه الأعلام المركبة مزجياً يكمن في ترك العاطف، والبناء على فتح الجزأين، كما مرَّ في أضرابها.

وبعد فإن الانزياح في المركبات جميعها يكمن في استبدال حركة بنائية بإعرابية، وحذف العاطف، وجعل الكلمتين كلمة واحدة.

(¹) انظر التفصيل في هذه المسألة في: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك: 125 / 4.

(²) انظر: الزبيدي، تاج العروس (كرب، 141 / 4).

الانزياحُ وبعضُ المسائلِ المتفرقة

الانزياح وبعض المسائل المتفرقة

- مما يمكن إخضاعه لسُلطان الانزياح فضلاً عما مرَّ من الأقوال، والآيات القرآنية:
قراءة غير الأخوين من السبعة: «ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين»⁽¹⁾، بثنتين مئة، على أن (سينن) بدل من (ثلاثمائة)، أو عطف بيان، أو بدل من (مئة)⁽²⁾؛ لأنها في معنى الجمع، ولا يصح أن تكون (سينن) تمييزاً لأن تمييز المئة مفرد مجرور، على أن ما جاء على خلاف ذلك بآية الضرورة كما في قول الربيع بن ضبع، أو يزيد بن ضبة⁽³⁾.

إذا عاش الفتي مئتين عاماً فقد ذهب اللذاذة والفتاء

ويتبدى لي أن في إغراب هذه اللفظة بدلاً تعزيزاً لمحوريتها؛ لأن البدل هو المقصود لذاته، وأن المبدل منه جيء به توطئة، وتمهيداً لذكر هذا البدل.

وقراءة الأخوين: «ثلاثمائة سنين»⁽⁴⁾ بإضافة (مئة) إلى (سينن) ثبني عن الكثرة، والمبالغة، والتكثير، وهي مسألة تبدى من كون كل واحدة منها تشمل على العدد نفسه (ثلاثمائة)، ولعل ما يعزُّ ذلك أن العدد الكثير يطالعنا في القرآن في مواضع متعدِّدة، كالآلف (البقرة: 96؛ الأنفال: 9، 66؛ الحج: 47؛ العنكبوت: 14؛ السجدة: 25)، والالفين (الأنفال: 66)، وثلاثة الآلاف (آل عمران: 124)، وخمسة الآلاف (آل عمران: 125)، والألوف (البقرة: 243)، ومئة الآلف (الصافات: 147)، والخمسين ألفاً (المعارج: 4)، وغير ذلك.

(1) الكهف: 25.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 470 / 7؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 117 / 6.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 471 / 7؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 21 / 6.

(4) الكهف: 25.

وقد يُنبئ الانزياح عن اختلاف الأنواع، كما في قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾⁽¹⁾، على أن (أعمالاً) تُنبئ عن هذا الاختلاف، على الرغم من أنه قيل إن الجمع حل محل المفرد⁽²⁾.

وقرأ أبي (ثلاثمئة سنة)، والضحاك (ثلاثمئة سنون) على أن السنون خبر مبتدأ محذوف، أي هي سنون، وهي قراءة تُبدئ منها محورية (سنون) على أنها من باب البذل المقطوع لأجل المعنى.

• ما رأيت أحداً إلا حماراً:

قيل إن الاستثناء منقطع، ألا يمكن أن يُحمل الكلام على أن المتكلم قصد الخط من شأن المستثنى منه، فنزله منزلة غير العاقل، على أن الحمار أكثر فائدة، ونفعاً من العقلاء في هذه المسألة؟ ألا تطلق من على العقلاء، وغيرهم؟

والقول نفسه في: ما ساعدني القوم إلا فرساً على أن الاستثناء متصل لا منقطع على حسب هذا التوهم.

وإجازة ما مرَّ يفضي إلى التخلص من الاستثناء المنقطع الذي فيه لغتان: لغة أهل الحجاز، ولغة تميم.

• هذا رجلٌ مُسرِعٌ، وهذا مُسرِعاً رجُلٌ: يُعربُ النحاة (مُسرع) في الجملة الأولى صفة، ويُعربون (مُسرعاً) في الجملة الأخرى حالاً؛ لأن صفة النكرة إذا قُدِّمت عليها أُعربت حالاً.

ويظهر لي أن هذا الإغراب صيرَ إليه خضوعاً لسلطان الأصل التحويلي الذي لا يجيزُ تقديم الصفة على الموصوف؛ لأن الحال، والصفة، والخبر الأصل فيها أن تكون مشتقة، على أن أمن اللبس يتحقق بينها بتلك القيود التي قُيدت بها كل واحدة منها، وأن

(1) الكهف: 13.

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف: 481 / 2.

هذا الانحراف الذي يكمن في استبدال حركة إغرائية بأخرى يعزّز مخورية هذه اللفظة زيادة على أنه قد ينبئ عن تبيين حال اسم الإشارة أيضاً.

• قوله تعالى: «وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا»⁽¹⁾: في تمييز العدد (اثنتي عشرة) في هذه الآية أقوال⁽²⁾:

(1) أن يكون محذوفاً لفهم المعنى، والتقدير: اثنتي عشرة فرقة أسباطاً، على أن (أسباطاً) بدل من هذا التمييز المحذوف، ولا يجوز أن تكون (أسباطاً) هي التمييز؛ لأنها مذكر، والعدد مؤنث، وأن تمييز هذا العدد يجب أن يكون مفرداً منصوباً لا جمعاً منصوباً.

(2) أن يكون تمييزاً للعدد، على أن الجمع (أسباطاً) وضع موضع المفرد للإنباء عن المعنى المراد، وهو أن الاثنتي عشرة لو ميزت بـ(سبباً) لما أثبت عن هذه المراد، وهو الكثرة التي تبدى من خلال كون الأصل: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة، على أن كل قبيلة أسباط لا سبب؛ ولذلك وضعت الأسباط موضع القبيلة في هذه الآية، وهو قول الزمخشري.

(3) أن يكون صفة للتمييز المحذوف، ولذلك حل محل هذا الموصوف المحذوف، والتقدير: وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً، على أن (أمما) نعت لـ(أسباطاً). ومما وصِفَ فيه المفرد بالجمع تحقيقاً للمعنى المراد، قول عثرة⁽³⁾:

فيها اثنتان وأربعون حلوبة سوداً كخافية الغراب الأسحم

على أن (سوداً) صفة لـ(حلوبة)؛ لأن المعنى المراد الجمع، وهو معنى ينبئ عنه العدد (اثنتان وأربعون).

(1) الأعراف: 160.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 484/5-585؛ الزمخشري، الكشف: 124/2؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 270/4.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 350/6، 486؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 55/3.

(4) أنْ ثَانِيَتْ الْعَدَدِ (اِثْنِي عَشْرَةَ) مَحْمُولَةٌ عَلَى مُرَاعَاةِ (أَمَّا) الَّتِي تُغَرَّبُ بَدَلًا، وَلِذَلِكَ رُوعِيَ الْبَدَلُ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ لِذَاتِهِ، عَلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ جِيءَ بِهِ تَوْطِئَةً، وَتَمْهِيدًا لِهَذَا الْبَدَلِ، كَمَا فِي قَوْلِ النَّوَاحِ الْكَلْبِيِّ⁽¹⁾:

وإنْ قُرَيْشًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ

على أَنَّ الْمُرَادَ الْقِبَائِلُ، وَلِذَلِكَ ذُكِرَ الْعَدَدُ (عَشْرُ)، وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ.

(5) أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْعَدَدِ (اِثْنِي عَشْرَةَ).

(6) أَنْ يَكُونَ تَمْيِيزًا لِلْعَدَدِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْاِثْنِي عَشْرَةِ - أَسْبَاطٍ.

(7) أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ تَقْدِيمًا، وَتَأْخِيرًا، وَالتَّقْدِيرُ: وَقَطَعْنَاهُمْ أَسْبَاطًا أَمَّا اِثْنِي عَشْرَةَ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ هَذَا الْاِتِّزَاخَ فِي هَذَا التَّمْيِيزِ يَعُودُ إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَكْمُنُ فِي الْكَثْرَةِ الَّتِي تَتَبَدَّى مِنْ كَوْنِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْاِثْنِي عَشْرَةِ تُسَاوِي أَسْبَاطًا؛ لِأَنَّ الْأَسْبَاطَ هُمْ أَوْلَادُ يَعْقُوبَ الْاِثْنَا عَشَرَ، وَذُرِّيَّاتِهِمْ، وَهُمْ يَزِيدُونَ عَلَى الْاِثْنِي عَشْرَةِ لَوْ قُدِّرَ التَّمْيِيزُ مُفْرَدًا، وَيُعَزَّزُ هَذِهِ الْكَثْرَةُ تَضْعِيفُ عَيْنِ الْفِعْلِ (قَطَعْنَاهُمْ)، وَهُوَ تَضْعِيفٌ يُنْبِئُ عَنِ التَّكْثِيرِ، وَالْمَبَالِغَةِ لَوْ حُمِلَ هَذَا الْفِعْلُ عَلَى ظَاهِرِهِ لَا عَلَى تَضْمِينِهِ مَعْنَى (صَبَّرَ).

وَهَذَا الْمَعْنَى يُعَزِّزُهُ قَوْلُكَ: لِفُلَانٍ، وَلِفُلَانٍ، وَلِفُلَانٍ عِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَعِشْرُونَ دَارِهِمْ، عَلَى أَنَّهُمْ جَمِيعًا يَشْتَرِكُونَ فِي الْعِشْرِينَ فِي الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَأَنَّ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ (أَسْبَاطًا) صِفَةٌ لِلْعَدَدِ، كَمَا فِي: أَقْبَلَ عِشْرُونَ أَوْلَادًا، وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾⁽²⁾، عَلَى أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْعِشْرِينَ، يُمَكِّنُ أَنْ يُعَدَّ عِشْرِينَ فِي الثَّبَاتِ، وَالصَّبْرِ، وَالْجِهَادِ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الصَّفَّةَ (صَابِرُونَ) تُقَوْمُ

(¹) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 236/6، 486؛ سيويه، الكتاب:

174/2؛ المبرد، المقتضب: 148/2؛ ابن جني، الخصائص: 417/2.

(²) الأنفال: 65.

مَقَامُ التَّمْيِيزِ فِي الدَّلَالَةِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ: عِشْرُونَ رَجُلًا صَايِرًا، وَصَايِرِينَ، عَلَى أَنْ فِي هَذَا التَّقْدِيرِ انْزِيَا حَا مِنْ الرُّفْعِ إِلَى النُّصْبِ.

• قِرَاءَةُ غَيْرِ أَبِي عَمْرٍو مِنَ السَّبْعَةِ: «خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ»⁽¹⁾: عَلَى أَنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ جَاءَتْ عَلَى لُغَةٍ طَبِيعِ الَّتِي يُطَابِقُ الْفِعْلُ فِيهَا فَاعِلُهُ فِي الْإِفْرَادِ، وَالتَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽²⁾:

مُطَرِّدٍ لَذَنْ صِحَاحٍ كَعُوتَةٍ وَذِي رَوْتَقٍ عَضْبٍ يَقْدُ الْقَوَانِيسَا
وَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ⁽³⁾:

وَقُوفًا بِهَا صَخْبِي عَلَى مَطِيئِهِمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسَى وَتَجَمَّلْ
عَلَى أَنْ (وَقُوفًا) جَمْعٌ وَاقِفٌ، وَأَنْ (صَخْبِي) فَاعِلُهُ، وَكَمَا فِي قَوْلِهِمْ: أَكَلُونِي الْبِرَاغِيثُ.

وَفِي (أَبْصَارُهُمْ) وَجْهَانِ مِنَ الْإِعْرَابِ: أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا لِهـ (خُشَعًا)، وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي (خُشَعًا)، عَلَى أَنْ التَّقْدِيرُ: خُشَعًا هُمْ. وَقِرَاءَةُ (خُشَعٌ أَبْصَارُهُمْ) مَحْمُولَةٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، عَلَى أَنْ الْجُمْلَةُ الْاسْمِيَّةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ الرُّفْعَ هُوَ الْأَصْلُ، وَأَنَّ النُّصْبَ يُنْبِئُ عَنِ الْانْزِيَا حٍ، وَهُوَ انْزِيَا حٌ يَكْمُنُ فِي اسْتِبْدَالِ الْفَتْحَةِ بِالضَّمَّةِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لِحَذَبِ الْإِثْبَاءِ إِلَى الْمَحْوَرِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ، وَهُوَ (خُشَعًا).

وَفِي الْقُرْآنِ مَوَاضِعٌ أُخْرَى، مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا»⁽¹⁾، وَ«ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ»⁽²⁾، وَغَيْرُ ذَلِكَ.

(1) القمر: 7.

(2) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 126/10؛ ابن يعيش، شرح المفصل: 107/6؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 175/8.

(3) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 126/1-127.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هَذِهِ الْمَخَالَفَةَ، أَوِ الْإِنْزِيَاخَ يَكْمُنُ وَرَاءَهُ لُكْنَةٌ بِلَاغِيَّةٌ، تَبْدَى مِنْ خِلَالِ كَوْنِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ بَعْدَ الضَّمِيرِ بَدَلًا مِنْهُ، عَلَى أَنَّ الْمُبْدَلَ مِنْهُ جِيءَ بِهِ تَمْهِيدًا، وَتَوْطئةً لِلذِّكْرِ الْبَدَلِ الْمَخُورِ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ لِدَاتِهِ.

• زَيْدٌ أَخُوكَ قَائِمٌ: أَوْجَبَ التُّحَاةَ رَفَعَ (قَائِمٌ) عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (زَيْدٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى تَوْكِيدٍ، كَمَا فِي: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا، عَلَى أَنَّ (عَطُوفًا) حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ.

وَدَهَبَ الْمُبْرَدُ، وَابْنُ يَعِيشَ إِلَى إِجَازَةِ نَصْبِ (قَائِمٌ) فِي هَذَا الْمَثَالِ الْمَصْنُوعِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَبِ، أَوِ الْآخِ -التَّبْنِيِّ، أَوِ الصَّدَاقَةَ.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ فِي هَذِهِ الْمَخَالَفَةِ الْإِعْرَابِيَّةِ تَنْبِيهًا عَلَى الْكَلِمَةِ الْمَخُورِيَّةِ فِي هَذَا الْمَثَالِ، وَأَنَّ النَّصْبَ يُنبِّهُ عَلَى مَعْنَى آخَرَ، وَهُوَ التَّبْنِيُّ، وَالصَّدَاقَةُ، كَمَا مَرَّ⁽³⁾.

• ضَرْبِي زَيْدًا هُوَ قَائِمًا⁽⁴⁾: قِيلَ إِنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَفَصِّلَ (هُوَ) كِنَايَةً عَنِ الْمَصْدَرِ (ضَرْبِي)، عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَأَنَّ (قَائِمًا) حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَ الْخَبَرِ، وَهَذَا الضَّمِيرُ يَرْتَفِعُ بِ(قَائِمًا) عَلَى مَذْهَبِ الْكِسَائِيِّ، وَالْفَرَّاءِ لَا يُجِيزُ أَنْ تَرْفَعَ الْحَالُ الْمُبْتَدَأَ، وَالْكَوْفِيُّونَ يَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ، وَالْخَبَرَ يَتَرَفَعَانِ.

وَيُظْهَرُ لِي أَنَّ هُنَالِكَ انْزِيَاخًا مِنْ الرُّفْعِ إِلَى النَّصْبِ عَلَى أَنَّ (قَائِمًا) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ (ضَرْبِي)، عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِ(قَائِمًا) حَاصِلٌ، أَوْ وَاقِعٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُتَوَهَّمُ أَنَّ الضَّمِيرَ (هُوَ) يَعُودُ عَلَى (زَيْدٍ) وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ حَالٌ مِنْهُ، عَلَى أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ مَحذُوفٌ.

وَيَعُدُّ ابْنُ عُصْفُورٍ حَذْفَ خَبَرِ (كَانَ)، وَتَعْوِيضَ الْحَالِ مِنْهُ -قِيحًا؛ لِأَنَّ خَبَرَهَا قِيحٌ عِنْدَهُ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ السِّيْرَافِيَّ، وَابْنُ السَّرَّاجِ أَجَازَا هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ.

(1) الأنبياء: 3.

(2) المائدة: 71.

(3) انظر: المبرد، المقتضب: 3/ 274، 4/ 168، 308، ابن يعيش، شرح المفصل: 2/ 64-65.

(4) انظر: أبو حيان النحوي، التذيل والتكميل في شرح التسهيل: 3/ 308.

• شُرِّي السُّوَيْقُ كُلُّهُ مَلْتُونًا⁽¹⁾: أَجَاَزَ الْكَسَائِيُّ إِتِّبَاعَ الْمَصْدَرِ فِي هَذَا الْمَثَالِ، عَلَى أَنَّ (مَلْتُونًا) حَالُ سَادَّةٍ مَسَدٍّ الْخَبَرِ، وَأَنَّ (كُلُّهُ) تَوْكِيدٌ لِلْمَصْدَرِ (شُرِّي).

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ فِي هَذَا الْقَوْلِ الزِّيَاحَ مِنَ الرَّفْعِ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (كُلُّهُ) إِلَى النُّصْبِ (مَلْتُونًا) لِتَوْكِيدِ الْكَلِمَةِ مَوْضِعِ الْإِثْرِيَّاحِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ عِنْدَ النُّحَاةِ حَالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ (شُرِّي).

وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: ضَرَبِي زَيْدًا الشَّدِيدُ قَائِمًا مِنْ حَيْثُ الْإِثْرِيَّاحِ مِنْ رَفْعٍ (قَائِمٌ) عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (الشَّدِيدِ) إِلَى نُصْبِهِ عَلَى الْحَالِ السَّادَةِ مَسَدَّ الْخَبَرِ عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ (ضَرَبِي) عَلَى أَنَّ فِي الْكَلَامِ حَذْفُ الْعَائِدِ (مِنْهُ)، وَ(الشَّدِيدُ) عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ صِفَةٌ لِلْمُبْتَدَأِ (ضَرَبِي).

وَقِيلَ إِنَّ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ الْوَاقِعَةَ حَالًا لَا تُسَدُّ مَسَدَّ الْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ عَلَى مَذْهَبِ سَيِّبَوِيهِ، وَالْأَخْفَشِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ جَائِزَةٌ عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ، وَالْفَرَاءِ، كَمَا فِي قَوْلِ لُبَيْدٍ⁽²⁾:

عَهْدِي الْحَيُّ الْجَمِيعُ وَفِيهِمْ عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنَدَامٌ

عَلَى أَنَّ الْجُمْلَةَ الْإِسْمِيَّةَ (وَفِيهِمْ عِنْدَ التَّفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنَدَامٌ) حَالٌ، وَأَنَّ هَذِهِ الْحَالُ سَادَّةٌ مَسَدَّ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (عَهْدِي).

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ⁽³⁾:

خَيْرُ اقْتِرَائِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضَاً وَشَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ غَضَبَانُ

عَلَى أَنَّ (وَهُوَ غَضَبَانُ) حَالٌ سَدَّ مَسَدَّ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (شَرُّ بُعْدِي).

وَقِيلَ إِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ تُسَدُّ مَسَدَّ الْحَالِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ، كَمَا فِي: مَسْرُوكٌ أَخَاكَ هُوَ

قَائِمٌ.

(1) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 307 / 3.

(2) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل في شرح التسهيل: 306 / 3.

(3) انظر: أبو حيان النحوي، التذييل والتكميل بشرح التسهيل: 306 / 3، تذكرة النحاة: 650.

وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذِهِ الْإِجَازَةِ مِنْ تَغْزِيْزٍ لِلْأَتِزِيَّاحِ مِنَ الرُّفْعِ إِلَى التَّنْصِبِ، كَمَا مَرَّ
سَوَاءً أَجِيزَ أَنْ تُسَدَّ الْحَالُ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ مَسَدُ الْخَبَرِ الْمَحْدُوفِ أَمْ لَمْ تُجِزْ.
• قَوْلُ الشَّاعِرِ⁽¹⁾:

فِي غُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ لَهُمْ هُنَاكَ يَسْغِي كَانَ مَشْكُورٌ

عَلَى أَنْ (كَانَ) زَائِدَةٌ عِنْدَ النَّحَاةِ بَيْنَ الصِّفَةِ، وَالْمَوْصُوفِ: يَسْغِي مَشْكُورٌ.
وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَى الْاَلْتِجَاءُ إِلَى الْاَتِزِيَّاحِ مِنَ التَّنْصِبِ عَلَى خَبَرٍ (كَانَ) إِلَى الْجَرِّ
لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ، عَلَى أَنْ (كَانَ) وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا صِفَةٌ لـ (يَسْغِي).
وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ الْفَرَزْدَقِ⁽²⁾:

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ

عَلَى أَنْ (كَانَ) زَائِدَةٌ، وَ(لَنَا) صِفَةٌ لـ (جيران)، وَ(كرام) صِفَةٌ أَيْضاً.
وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ الْأَوَّلَى جَمْلٌ هَذَا الشَّاهِدِ عَلَى الْاَتِزِيَّاحِ مِنَ التَّنْصِبِ عَلَى خَبَرٍ (كَانَ)
إِلَى الْجَرِّ لِإِقَامَةِ الْوِزْنِ عَلَى أَنْ (كَانَ) لَيْسَتْ زَائِدَةٌ اسْمُهَا وَأَوُ الْجَمَاعَةِ.
وَلَعَلَّ الْاَلْتِجَاءَ إِلَى الْاَتِزِيَّاحِ يُخَلِّصُنَا مِنَ التَّوْهِمِ، وَالتَّخْيِيلِ اللَّذَيْنِ طَالَعْنَا بِهِمَا
النَّحَاةَ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ لَهُمْ فِيهَا قَوْلَانِ:
(1) أَنَّهَا نَاقِصَةٌ لَيْسَتْ زَائِدَةٌ عَلَى أَنْ الضَّمِيرُ اسْمُهَا وَشِبْهُ الْجُمْلَةِ (لَنَا) خَبَرُهَا، وَ(كرام)
صِفَةٌ لـ (جيران).

(2) أَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَفِيهَا قَوْلَانِ:

(أ) أَنَّهَا زَائِدَةٌ ثَامَّةٌ عَلَى أَنْ وَأَوُ الْجَمَاعَةِ فَاعِلُهَا وَأَنْ (كرام) صِفَةٌ لـ (جيران).
(ب) أَنَّهَا زَائِدَةٌ مُهْمَلَةٌ عَلَى أَنْ الْأَصْلُ: هُمْ لَنَا، عَلَى أَنْ (هُمْ) مُبْتَدَأُ خَبَرٍ شِبْهُ الْجُمْلَةِ
(لَنَا)، ثُمَّ قُدِّمَ هَذَا الْخَبَرُ عَلَى مُبْتَدَأِهِ، وَوَصَلَ الضَّمِيرُ بـ (كَانَ) الزَّائِدَةَ إِصْلَاحاً لِلْفُظِّ،

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 240 / 1.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 240 / 1.

وَهُوَ إِصْلَاحٌ يَكْمُنُ فِي التَّخْلُصِ مِنْ تَجَاوُرِ الضَّمِيرِ وَالْفِعْلِ (كان)، وَقِيلَ إِنَّ الضَّمِيرَ
(هم) تَوَكَّيْتُ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي (لنا) صِفَةً (جيران)، ثُمَّ وَصَلَ بِـ(كان) كَمَا مَرَّ،
وَلِذَلِكَ صَيَّرَ إِلَى جَعْلِهِ مُتَّصِلًا (واو الجماعة)⁽¹⁾.

وَيُحْمَلُ عَلَى مَا مَرَّ: مَرَزْتُ يَرْجُلٍ كَانَ قَائِمًا، عَلَى أَنْ (قَائِمًا) صِفَةً لـ(يَرْجُلٍ)،
وَالأُولَى إِخْضَاعٌ هَذَا الْقَوْلِ لِسُلْطَانِ الْإِثْرِيَّاحِ مِنَ النَّصْبِ عَلَى خَبَرِ (كان) إِلَى الْجَرِّ.
وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ⁽²⁾:

عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَشَانِيهِمَا أَصْبَحَ مَشْغُولٌ بِمَشْغُولٍ

عَلَى أَنْ فِيهِ الْإِثْرِيَّاحُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى خَبَرِ (أَصْبَحَ) الرَّفْعِ، وَهَذَا الْإِثْرِيَّاحُ أُولَى مِنْ
عَدُوٍّ (أَصْبَحَ) زَائِدَةٌ عَلَى أَنْ (مَشْغُولٌ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ (عَدُوُّ عَيْنَيْكَ).
وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي قَوْلِ أُمِّ عَقِيلٍ⁽³⁾:

أَنْتَ تَكُونُ مَا جِدَّ نَيْلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ

عَلَى أَنْ فِيهِ الْإِثْرِيَّاحُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى خَبَرِ (تَكُونُ) إِلَى الرَّفْعِ، وَلَا مُخَوِّجٌ إِلَى عَدُوٍّ
(تَكُونُ) زَائِدَةٌ، كَمَا قِيلَ عَلَى أَنْ (مَا جِدَّ نَيْلٌ) خَبَرَانِ لِلْمُبْتَدَأِ (أَنْتَ).
• مَا يُحْمَلُ فِيهِ الضَّمِيرُ عَلَى أَنَّهُ فَصْلٌ:

مِمَّا يُعَدُّ مِنْ ذَلِكَ:

(1) قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ، وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ: «إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ»⁽⁴⁾، يَرْفَعُ (الْحَقُّ) عَلَى خَبَرِ
الْمُبْتَدَأِ (هُوَ)، وَقِرَاءَةُ الْعَامَّةِ بِنَصْبِهِ عَلَى أَنْ (هُوَ) فَصْلٌ، وَ(الْحَقُّ) خَبَرُ (كَانَ)⁽⁵⁾.

(1) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 240 / 1.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 241 / 1.

(3) انظر: الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني: 241 / 1.

(4) الأنفال: 33.

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 596 / 5؛ أبو حيان النحوي، البحر
المحيط: 488 / 40.

وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ فِي الْإِلْتِجَاءِ الْإِزْيَاحَ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ يُخَلِّصُنَا مِنَ الزِّيَادَةِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ النَّصْبَ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ، وَيُعَزِّزُ هَذَا الرَّفْعَ قَوْلُ قَيْسِ بْنِ ذَرِيْعٍ⁽¹⁾:

نَحْنُ إِلَى لَيْلَى وَأَنْتَ تَرْكُتَهَا
وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِأَمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ

عَلَى أَنَّ (أَقْدَرُ) خَبَرُ الضَّمِيرِ (أَنْتَ).

وَيُعَزِّزُ النَّصْبَ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُ هُمُ الْبَاقِينَ»⁽²⁾، عَلَى أَنَّ (الْبَاقِينَ) مَفْعُولُ فِعْلِ الضَّمِيرِ (جَعَلْنَا)، وَلَا يُسْتَبَعَدُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا الْقَوْلُ عَلَى الْإِزْيَاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، كَمَا مَرَّ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأْ بِهِ.

(2) قَوْلُهُ تَعَالَى: «هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ»⁽³⁾، عَلَى أَنَّ (أَطْهَرُ) خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، أَوْ خَبَرُ (هَؤُلَاءِ)، أَوْ (بَنَاتِي) عَلَى أَنَّ (هُنَّ) ضَمِيرُ فَصْلٍ.

وَقِرَاءَةُ الْحَسَنِ، وَغَيْرِهِ (أَطْهَرُ) بِالنَّصْبِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الْحَالِ، عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ مَعْنَى التَّنْيِيزِ، أَوْ الْإِشَارَةِ، وَأَنَّ (هُنَّ) ضَمِيرُ فَصْلٍ، كَمَا فِي قَوْلِ الْعَرَبِ: أَكْثَرُ أَكْلِي الثَّفَاحَةِ هِيَ نَضِيجَةٌ⁽⁴⁾.

وَلَعَلَّ فِي الْحَمَلِ عَلَى الْإِزْيَاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ يُخَلِّصُنَا مِمَّا مَرَّ، وَيُعَزِّزُ قِرَاءَةَ الرَّفْعِ فَضْلاً عَمَّا يُنْبِئُ عَنْهُ هَذَا الْإِزْيَاحُ مِنَ الْمَعْنَى.

وَيُعَزِّزُ هَذَا الْأَصْلُ (الرَّفْعِ) قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»⁽⁵⁾، وَ«إِنَّا لَنَحْنُ الصَّادِقُونَ»⁽⁶⁾، وَ«إِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ»⁽¹⁾.

(1) السمين الحلبي، المدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 518/4، 596/5، المبرد، المقتضب: 105/4، ابن يعيش، شرح المفصل: 112/3.

(2) الصافات: 77.

(3) هود: 78.

(4) انظر: السمين الحلبي، المدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 361-362؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 247/5؛ ابن جني، المحتسب: 325/1.

(5) البقرة: 32.

(6) الصافات: 165.

(3) قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَكَاثُوا هُمُ الْعَالِيَيْنِ»⁽²⁾، عَلَى أَنَّ (هُمْ) ضَمِيرُ فَصْلٍ، وَأَنَّ (الْعَالِيَيْنِ) خَبَرُ (كَانَ)، وَلَا يُسْتَبَعَدُ الِاتِّجَاءُ إِلَى الْإِثْرِيَّاحِ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ فِي هَذَا الْقَوْلِ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ لَمْ يُقْرَأْ بِهِ.

(4) قَوْلُهُ تَعَالَى: «إِنْ تَرَنَّ أَنَا أَقْلٌ مِنْكَ مَالاً وَوَلَدًا»⁽³⁾، عَلَى أَنَّ (أَقْلٌ) مَفْعُولُ الْفِعْلِ (تَرَنَّ) الثَّانِي، أَوْ حَالٌ عَلَى أَنَّ الرُّؤْيَا بَصْرِيَّةٌ، عَلَى أَنَّ (أَنَا) فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَوْكِيدًا لِلضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ فِي (تَرَنَّ)، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ فَصْلًا، وَفِي الثَّانِي يَكُونُ تَوْكِيدًا؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ الضَّمِيرِ الْمُتَفَصِّلِ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، أَوْ مَا أَصْلُهُ كَذَلِكَ. وَقِرَاءَةُ عِيْسَى بْنِ عُمَرَ (أَقْلٌ) بِالرَّفْعِ مَحْمُولَةٌ عَلَى خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ (أَنَا).

وَيُظْهِرُ لِي أَنَّ فِيمَا مَرَّ إِثْرِيَّاحًا مِنَ الرَّفْعِ إِلَى النَّصْبِ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ قِرَاءَةَ النَّصْبِ هِيَ الْمَشْهُورَةُ⁽⁴⁾.

وَمِمَّا يُمَكِّنُ عَدَّةً مِنْ ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «فَلِإِي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ»⁽⁵⁾، بِضَمِّ الْهَاءِ فِي (أَنْسَانِيهِ)، وَهِيَ قِرَاءَةُ حَقْصٍ، عَلَى تَوْهْمِ الْأَصْلِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْيَاءِ قَبْلَ الْهَاءِ الْفَتْحُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ تُؤَدِّي إِلَى ضَمِّ هَذِهِ الْهَاءِ، وَقِرَاءَةُ غَيْرِهِ (أَنْسَانِيهِ) لَمْ يُرَاعَ فِيهَا هَذَا الْأَصْلُ الْمُتَوَهَّمُ بَلْ رُوِيَ اللَّفْظُ، وَلِلذَلِكَ كُسِرَتْ هَذِهِ الْهَاءُ؛ لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ⁽⁶⁾.

(1) الصافات: 166.

(2) الصافات: 116.

(3) الكهف: 39.

(4) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 495-496 / 7؛ أبو حيان النحوي، البحر المحیط: 129 / 6؛ الزمخشري، الكشاف: 485 / 2.

(5) الكهف: 63.

(6) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 522-523 / 7؛ أبو حيان النحوي، البحر المحیط: 147 / 6.

وَقِيلَ إِنَّ الْيَاءَ فِي (عَلَيْهِ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ فَمُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾⁽¹⁾ عَارِضَةٌ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا أَلِفٌ، وَهَذِهِ الْأَلِفُ تُكُونُ وَالْهَاءَ بَعْدَهَا مَضْمُومَةٌ⁽²⁾.

وَيَتَّبِدِي لِي أَنْ فِي ضَمِّ هَذِهِ الْهَاءِ فِي (أَنْسَانِيهِ) انْزِيَا حَا مِنْ الْأَصْلِ فِي الظَّاهِرِ، وَهُوَ الْكَسْرُ - إِلَى الضَّمِّ لِلإِتْبَاءِ عَنْ أَهَمِّيَّةِ هَذَا الْحَوْتِ، وَهِيَ أَهَمِّيَّةٌ تُكْمُنُ فِي أَنَّهُ الدَّلِيلُ الْوَحِيدُ عَلَى مَكَانٍ مَنْ يُعَدُّ أَعْلَمَ مِنْ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ أَنْ صَرَّحَ بِأَنَّهُ (مُوسَى) أَعْلَمُ النَّاسِ دُونَ أَنْ يُنْسَبَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ إِلَى اللَّهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا قِرَاءَةُ حَمْزَةٍ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ...﴾⁽³⁾، بِضَمِّ الْهَاءِ فِي (عَلَيْهِمْ)، عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ قَبْلَ إِسْكَانِ الْمِيمِ تُخْفِيفًا، وَحَذْفِ الْوَاوِ اخْتِصَارًا، كَمَا قِيلَ: عَلَيْهِمُ، وَأَنَّ الْهَاءَ بَقِيَتْ مُحَافِظَةً عَلَى الضَّمِّ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ قَبْلَهَا عَارِضَةٌ، كَمَا مَرَّ، وَالْقَوْلُ نَفْسُهُ فِي: لَدَيْهِمْ، وَإِلَيْهِمْ⁽⁴⁾. وَقِيلَ إِنَّ فِي (عَلَيْهِمْ) عَشْرَ لُغَاتٍ قُرِئَ بِبَعْضِهَا.

وَيَتَّبِدِي لِي أَنَّ لِلانْزِيَا ح مِنْ الْكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ (لُغَةً أَهْلَ الْحِجَازِ) أَثَرًا فِي جَذْبِ الْإِتْبَاءِ إِلَى هَذِهِ الْهَاءِ لِتَوْكِيدِهَا، وَبَيَانِ أَهَمِّيَّتِهَا؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ يَعُودُ إِلَى الْمُتَنَعِّمِ عَلَيْهِمُ الَّذِينَ لَمْ يُغَضَبْ عَلَيْهِمْ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ ضَالَّةٌ كُلُّ مُؤْمِنٍ وَغَايَتُهُ.

وَمِنْهُ أَيْضًا قِرَاءَةُ مُجَاهِدٍ، وَابْنُ سِيرِينَ: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ﴾⁽⁵⁾، بِحَذْفِ الْأَلِفِ، وَضَمِّ الْهَاءِ⁽¹⁾، عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ كَالْقَوْلِ فِيمَا مَرَّ.

(1) الفتح: 10.

(2) انظر الصفحة: 378.

(3) الفاتحة: 7.

(4) انظر: مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع، وعللها، وحججها: 1/35-

37؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 1/70-71؛ ابن عطية، تفسير ابن

عطية: 1/126؛ أبو حيان النحوي، البحر المحيط: 1/26؛ القرطبي، تفسير القرطبي: 1/148.

(5) الإنسان: 21.

وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الْأَنْزِيَّاحَ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى الضَّمِّ يُنبِئُ عَنْ أَهَمِّيَّةِ هَذَا الضَّمِيرِ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، لِتَشْوِيقِ الْآخَرِينَ، وَجَذْبِ انْتِبَاهِهِمْ إِلَى هَذَا النَّعِيمِ، وَالْمَلِكِ، فَالْأَوْلَادُ الْمُخْلَدُونَ الَّذِينَ يَطُوفُونَ عَلَى مَنْ فِي الْجَنَّةِ كَاللُّؤْلُؤِ الْمَثُورِ، يَرْتَدُّونَ ثِيَابَ سُندُسٍ خَضْرَاءَ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، أَفَلَا يَسْتَحِقُّونَ أَنْ يُبَيَّنَ أَهَمِّيَّتُهُمْ وَأَثَرُهُمْ فِي التَّشْوِيقِ بِوَسَاطَةِ هَذَا الْأَنْزِيَّاحِ.

• قِرَاءَةُ النَّبِيِّ، وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَقَتَادَةَ، وَعَاصِمَ، وَغَيْرَهُمْ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَحُوا﴾⁽²⁾، عَلَى أَنَّ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَقْوَالَ:

1. أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي يَكْمُنُ فِي أَنَّ أَصْلَ فِعْلِ الْأَمْرِ هُوَ لَامُ الْأَمْرِ وَالْفِعْلُ الْمُضَارِعُ، وَهُوَ أَصْلٌ يُعَدُّ مُسْتَقْلِلًا لِكثَرَةِ اسْتِعْمَالِهِ، وَلِذَلِكَ صِيْرَ إِلَى تَخْفِيفِهِ بِاسْتِعْمَالِ فِعْلِ الْأَمْرِ: افْرَحْ، وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّ الْعَرَبَ قَدْ يَسْتَعْمِلُونَ الْأَصْلَ، كَمَا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَكَمَا فِي: لِثْعَنَ بِحَاجَتِي، وَلِتَوْضَعْ فِي تِجَارَتِكَ⁽³⁾، وَهُوَ قَوْلُ ثَعْلَبٍ، وَابْنِ الشَّجَرِيِّ.

2. أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ جَاءَ عَلَى لُغَةٍ لِلْعَرَبِ رَدِيئَةٍ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ⁽⁴⁾.

3. أَنَّ اسْتِعْمَالَ هَذَا الْفِعْلِ يُعَدُّ مِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ، عَلَى أَنَّ سَبَبَ اسْتِخْدَامِ هَذَا الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ يَعُودُ إِلَى اخْتِيَارِ الْخِطَابِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ... فَلْتَفَرَحُوا﴾، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ⁽⁵⁾.

(¹) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن: 166؛ السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 619/10، واكتفى السمين بالتنبيه على أن هذه القراءة (عليهم) من باب الجار، والمجرور.

(²) يونس: 57-58.

(³) انظر: ابن الشجري، الأماشي الشجرية: 522/2.

(⁴) انظر: معاني القرآن: 345/2.

(⁵) انظر: الحجة للقراء السبعة: 367/2.

4. أن في استعمال الأصل المرفوض حسناً، وهذا الحسن يعود إلى أنه أمر لهم بالفرح، ولذلك خوطبوا بالتاء، لأنها أذهب في قوة الخطاب، وقيل إنه لا يقال قياساً على الفرح: لتخزنوا؛ لأن الحسن لا تقبله النفس إلا إذا قصد إصغار المخاطبين، وإرغامهم، وهو قول ابن جني⁽¹⁾.

ويظهر لي أن هذا الانزياح من الأكثر شيوعاً واستعمالاً إلى الأصل المرفوض ينبئ عن الرغبة في جذب الانتباه إلى هذه اللفظة لتوكيدها، والتفكير فيما يمكن أن تكشف عنه من معان، كما مر.

• قوله: «وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا»⁽²⁾: قيل إن المراد ليس قطع الأربع بل قطع اليد اليمنى، على أنها جمعت في هذه الآية؛ لأنه ليس في الجسد إلا يمين واحدة، ولذلك جرت مجرى آحاد الجسد، كالوجه، والقلب في الجمع، كما في قوله تعالى: «فَصَعَت قُلُوبُكُمَا»⁽³⁾، ويعزز ذلك قراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيماهما»، والقول: ما أحسن وجوه الرجلين، ورأيت ظهوركما⁽⁴⁾.

ويتبدى لي أن هذا الانزياح ينبئ فضلاً عما قيل عن أن قطع اليمين التي تستعمل أكثر من اليسرى في الغالب قد يقوم مقام قطع اليدين كليهما، لما لليمين من فوائد للإنسان، كالكتابة، وحمل الأثقال، وغير ذلك.

• قراءة الحسن: «قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهاً واحداً»⁽⁵⁾، على أن في (إينك) قولين:

(1) انظر: المحتسب: 314/1، 106/2.

(2) المائدة: 38.

(3) التحريم: 4.

(4) انظر: ابن الشجري، الأمالي الشجرية: 18/1، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: 262/4، الفراء، معاني القرآن: 306/1، أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن: 290/1.

(5) البقرة: 133.

1. أَنْ (أَيْنِكَ) مُلْحَقٌ بِجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ.
2. أَنْ إِبْرَاهِيمَ بَدَلٌ مِنْ (أَيْنِكَ) الْمُفْرَدِ، عَلَى أَنْ قَبْلَ (إِسْمَاعِيلَ) وَ(إِسْحَاقَ) مُضَافاً مُفْرَداً مَحْذُوفاً: وَلِلَّهِ إِسْمَاعِيلُ، وَإِسْحَاقُ⁽¹⁾.

وَيَتَبَدَّى لِي أَنَّ هَذَا الْإِثْرِيَّاحَ مِنَ الْجَمْعِ (أَبَائِكَ) إِلَى الْمُفْرَدِ يُنْبِئُ عَنْ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ، وَإِسْمَاعِيلَ، وَإِسْحَاقَ أَنْبِيَاءُ تُجْمَعُهُمْ سِمَاتٌ، وَخَصَائِصُ وَاحِدَةٌ، فَكَأَنَّهُمْ فِي ذَلِكَ كَالنَّبِيِّ الْوَاحِدِ.

- قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ، وَقَنْبَلٍ، وَابْنِ مُحَيِّصِينَ، وَغَيْرِهِمْ: «لَأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ»⁽²⁾، «لَأُقْسِمُ بِهِذَا الْبَلَدِ»⁽³⁾، بِلا (لا)، عَلَى أَنَّ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ:

1. أَنَّ تَوْنُ التَّوَكِيدِ مَحْذُوفَةٌ، وَالْأَصْلُ: لَأُقْسِمَنَّ، وَحَذَفَ هَذِهِ التَّوْنُ عُدَّ ضَعِيفاً خَفِيفاً عِنْدَ ابْنِ جَنِّي⁽⁴⁾، وَبَعِيداً عِنْدَ مَكِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ⁽⁵⁾.
2. أَنَّ التَّوْنُ حُذِفَتْ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ (أُقْسِمُ) لِلْحَالِ؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ التَّوْنُ لَأَخْلَصَتْهُ إِلَى الْاسْتِقْبَالِ.

3. أَنَّ اللَّامَ لَمْ ابْتِدَاءٍ دَخَلَتْ عَلَى مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: لَأَنَا أُقْسِمُ.
- وَيَظْهَرُ لِي أَنَّ هَذَا الْعُدُولَ عَنِ التَّوَكِيدِ يَعُودُ إِلَى جَذْبِ الْإِثْبَاهِ إِلَى هَذَا الْفِعْلِ لِلتَّفَكُّرِ فِي دَلَالَتِهِ، وَأَنَّ كَلَامَ اللَّهِ صِدْقٌ لَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّوَكِيدِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْكُ أَحَدٌ فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ، فَضْلاً عَنْ أَنَّ الْمُرَادَ الزَّمَنُ الْحَالِي لَا الْمُسْتَقْبَلُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ.
- قَوْلُ لَيْدِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ⁽¹⁾:

(¹) انظر: ابن الشجري، الأمالي الشجرية: 237 / 2، العكبري، إعراب القراءات الشواذ: 105 / 1، الفراء، معاني القرآن: 406 / 2، ابن جني، المحتسب: 112 / 1.

(²) القيامة: 1.

(³) البلد: 1.

(⁴) انظر: المحتسب: 341 / 2.

(⁵) انظر: مشكل إعراب القرآن: 776-777.

حتى تهجر في الرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم

على أن في رفع (المظلوم) أقوالاً:

1. أنه صفة للمعقب على المعنى؛ لأنه فاعل في المعنى، على الرغم من كونه في اللفظ مضافاً إليه.
2. أنه فاعل لـ (طلب)، على أن المعقب مفعول في المعنى، وأن المراد به الماثل، والتقدير: طلب المظلوم المعقب حقه، على أن (حقه) مفعول به للمعقب.
3. أنه بدل من فاعل (المعقب) المضمرة، وهو قول أبي حاتم.
4. أن يكون فاعلاً لـ (حقه)، على أنه فعل ماضٍ، وأن الهاء مفعولة، وهو قول أبي علي، وابن جني.

(¹) أبو علي الفارسي، إيضاح الشعر: 229، المسائل البصريات: 747، ابن جني، المحتسب: 13/2، الفراء، معاني القرآن: 66/2، ابن يعيش، شرح المفصل: 24/2، 46، 66/6، أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 232، خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح: 287/1، 65/2، ابن الخشاب، المرتجل: 243.

بحوث ، وكتب للمؤلف

(أ) البحوث :

- 1- تأويل ما له أكثر من وجه إملائي في العربية-مجلة الضاد، العراق، الجزء الثاني، 1989، العراق.
- 2 - العارض في العربية من حيث الاعتداد به وعدمه، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث والثلاثون، المجلد التاسع، شتاء 1989م، الكويت.
- 3 - رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس، للشيخ يحيى المغربي، شرح وتحقيق، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني-عمان، العدد 1434هـ السنة الثانية عشرة، 1988م، الأردن.
- 4 - مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، العدد الأول، حزيران 1987، الأردن.
- 5 - باب التصغير في مغان النحو واللغة بأمثلته الثرة المصنوعة، توسم العربية به بالتعمية، والإلباس، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني-العدد الثاني، كانون الأول 1988م الأردن.
- 6 - رسالة على مسألة الكحل في الكافية، للشيخ شمس الدين النكساري، شرح وتحقيق، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الثاني، كانون الأول 1987م.
- 7 - المذهب السلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الأول، العدد الأول، حزيران 1986، الأردن.
- 8- ظاهرة كثرة الاستعمال ومائلها في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية الكويت، المجلد السابع، العدد 25، شتاء 1987م، الكويت.
- 9- مسألة تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين" لابن مالك، شرح وتحقيق، الإكليل-اليمن، العدد الأول، السنة السابعة، ربيع 1409هـ/ 1989م، اليمن.

- 10- النسب إلى المشتقات في العربية، مجلة الضاد-بغداد، العدد الثالث 1990م العراق.
- 11- كلام أمير المؤمنين (عمر بن الخطاب) رضي الله عنه، وأصول النحو واللغة ومقاييسهما، مؤته للبحوث والدراسات، العدد الأول 1990، الأردن.
- 12- التعادل في العربية، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني 1991م، الأردن.
- 13- تراكيب ابن رشد اللغوية الفلسفية، مؤته للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد السابع-العدد الأول 1413هـ/ 1992م.
- 14- النظر وعدمه في العربية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثامن والثلاثون، المجلد العاشر، 1990م الكويت.
- 15- اللبس وأمنه في النسب في الكلام العربي وأمثلة التصريفين المصنوعة الثرة في مظان النحو والصرف، أجاز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، الكويت.
- 16- ملاحظات وتعليقات على كتاب العشرات في اللغة، لأبي عبدا الله القزاز القيرواني، تحقيق د. يحيى عبد الروؤف جبر، مجلة جامعة الملك سعود، 1409هـ/ 1989م الرياض.
- 17- الهمزة التي ليس لها تكأة في الرسم الإملائي قديما وحديثا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني 1994م الأردن.
- 18- لفظة النثر مصطلحا وما يدور في فلكها من الألفاظ معنى في مظان الأدب والنحو واللغة، أجاز للنشر في المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت.
- 19- التدريس بالعربية الفصيحة، لغة القرآن الكريم في المراحل التعليمية المختلفة ضرورة للحفاظ عليها وحمايتها، ندوة الازدواجية في اللغة العربية، مجمع اللغة العربية الأردني، والجامعة الأردنية، 1409هـ/ 1988م الأردن.

20- عزوف الطلاب عن الاختصاص باللغة العربية، موسم جامعة مؤته الثقافي الثاني-عمان، المطبعة الاقتصادية 1985-1986 الأردن.

21- التقديم والتأخير في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الأول، 1981م السعودية.

22- اجر على الجوار في القرآن الكريم، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء العدد الثاني، 1982م السعودية.

23- رسالة كشف الضو عن معنى لو، للشيخ عثمان النجدي الحنبلي، شرح وتحقيق، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في الاحساء، العدد الثالث، 1984م السعودية.

24- قضايا في الخط والشكل (مجمع اللغة العربية الأردني، الموسم الثقافي 2004م).

25- تجربتي في النحو العربي (الجامعة الهاشمية-الموسم الثقافي-2003م).

26- جمع التكسير في لهجة الإمارات العربية المتحدة (مؤتمر اللغة العربية في عالم متغير 2005 / 5 / 19).

27- مراجعة لكتاب كيس فيرستيج (تطور الفكر اللغوي العربي) المجلة العربية للعلوم الإنسانية 2008 م .

(ب) الكتب :

1- ظاهرة التعويض في العربية وما حمل عليها من المسائل-عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1407هـ/ 1986م .

2- معجم الأفعال التي حذف مفعولها غير الصريح في القرآن الكريم، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1406هـ/ 1986م .

3- الحذف في المثل العربي، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1405هـ/ 1984م.

4- الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض-مكتبة الرشد، الطبعة الأولى 1985 م .

- 5- التأويل النحوي في القرآن الكريم، م، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع ، 2011م
(رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم/ جامعة القاهرة، مرتبة الشرف الأولى،
1981م) .
- 6- ابن خالويه وأثره في النحو والصرف، رسالة ماجستير-جامعة الكويت، التوصية
بفتح البحث على نفقة الجامعة .
- 7- المبتدا والخبر في القرآن الكريم عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،
1406هـ/ 1986م .
- 8- رسالة أي المشددة ، للشيخ عثمان النجدي، شرح وتحقيق، عمان-دار عمار للنشر
والتوزيع، الطبعة الأولى، 1406هـ/ 1986م .
- 9- اعتراض الشرط على الشرط، لابن هشام الانصاري، شرح وتحقيق، الطبعة
الأولى، 1406هـ/ 1986م، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع .
- 10- مسألة الحكمة في تذكير قريب في قوله تعالى: "إن رحمة الله قريب من المحسنين"،
لابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق، الطبعة الأولى، 1405هـ/ 1985م عمان-
دار عمار للنشر والتوزيع .
- 11- ظاهرة القلب المكاني في العربية، عللها وأدلتها، وتفسيراتها، عمان-دار عمار للنشر
والتوزيع، ومؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1406هـ/ 1986م، نشر بدعم من جامعة
مؤته.
- 12- فن الترقيم، وأصوله وعلاماته في العربية، عمان- دار جرير للنشر والتوزيع ،
2011م.
- 13- ظاهرة التغليب في العربية، ظاهرة لغوية اجتماعية، دار عمار للنشر والتوزيع،
نشر بدعم من جامعة مؤته، الطبعة الأولى، 1413هـ/ 1993م .
- 14- فن الإملاء في العربية، جزآن، عمان- عمان - دار جرير للنشر والتوزيع ،
2011م ..

- 15- تنبيه الألباب على فضائل علم الأعراب، للشنتريني، تحقيق ودراسة، دار عمار للنشر والتوزيع 1994م .
- 16- جموع التكسير في العربية، وهو في ثمانية أجزاء، عمّان - دار جرير للنشر، والتوزيع ، 2012م .
- 17- الكوفيون في النحو، والصرف والمنهج الوصفي المعاصر، عمان-دار عمار للنشر والتوزيع، 1997م .
- 18- لهجة الإمارات العربية المتحدة، وما يمكن أن توسم به دلاليًا، وصرفيًا، ثمانية أجزاء، وهو قيد الطبع ، عمّان - دار جرير للنشر ، والتوزيع ، 2010م ،
- 19- تطبيقات لغوية للصف التاسع، بالاشتراك .
- 20- أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية ، عمّان - دار جرير للنشر ، والتوزيع ، 2013م .
- 21- بناء فاعول في لهجة الإمارات المتحدة وأصالته في العربية، عمّان - دار جرير للطبع ، والنشر، 2011م .
- 22- انزياح اللسان العربي الفصيح والمعنى ، عمان - دار جرير للنشر والتوزيع ، 2013م .
- 23- القطع نحويًا والمعنى ، دار عمار للنشر والتوزيع-عمان ، 2008م .
- 24- وسائل المدح والذم والتعجب في العربية ، دار عمار للنشر والتوزيع-عمان ، 2008م .
- 25- التشابه اللفظي في شواهد سيويه النثرية والمعنى ، عمّان - دار جرير للنشر والتوزيع، 2011م .
- 26- توهّم النحاة في جمع التكسير ، عمّان - دار جرير للنشر ، والتوزيع ، 2009م .
- 27- معجم ألفاظ لهجة الإمارات وتأصيلها، إصدار مركز زايد للتراث والتاريخ، ط1، 2008م=1429هـ .

28- سيميائية التواصل والتفاهم في التراث العربي القديم ، عمان - دار جرير للنشر ، والتوزيع ، 2011م .

(ج) كتب لما نكتل:

(1) أعلام الإناء في دولة الكويت ، دراسة تأصيلية ، دلالة ، اجتماعية .

(2) معجم المعتل في العربية .

فهرست الموضوعات

7.....	المقدمة
17.....	ما يمكن أن يكون ثكأةً للانزياح
17.....	أولاً: الباحثون العرب المعاصرون وما ورثوه من النحاة القدماء
	ثانياً: أن رواة اللغة، ونحائها، وتصنيفيها يمكن وسنهم بالقصور
19.....	في استقصاء الشواهد
44.....	ثالثاً: أن الخلافات النحوية أفضت إلى تكثير الأوجه الإعرابية
45.....	رابعاً: أن المتكلم يمكن أن يؤسم بأنه ملك عملية الكلام يتحكم فيها
69.....	خامساً: أن القارئ يكون اختياره لقراءة ما هادفاً لا عارضاً
70.....	سادساً: أن المعنى يفرض سلطانه على المتكلم، والقارئ
77.....	الانزياح والمرفوعات
79.....	الانزياح والحال
82.....	الحال المؤكدة لمضمون الجملة
83.....	الحال المفردة وصفتها المؤولان بمشتق
85.....	الاسم المنصوب بعد (ما أفعل) في التعجب
85.....	المنصوب، والمجرور، والمرفوع بعد (كم) خبرية، واستفهامية
86.....	تقديم معنول المضاف إليه عليه
87.....	الجر على الجوار
89.....	تقديم الحال على عاملها الظرف

- 89.....عطف ما بعد (بل) على ما قبلها بعد النفي، أو النفي.....
- وَقَوْعُ المشتق بين حرفي جرٍّ مُتَّفِقَيْنِ مَسْبُوقَيْنِ بِمَبْتَدَأٍ، أو اسم (كان)،
- 90.....أو إحدى أخواتها، أو اسم (إن)، أو إحدى أخواتها.....
- 91.....الانزياح من الرفع إلى النصب فيما يُسمى بالمصادر التشبيهية أو العكس.....
- 91.....رفع الاسم المسبوق بالواو التي قبلها مبتدأ خبره (كيف).....
- 91.....الانزياح من ذكر (أن) في خبر (عسى) -وهو الغالب- إلى حذفها.....
- 92.....الانزياح من الرفع على الخبر إلى النصب على الحال، أو البذل.....
- 95.....الانزياح من رفع الاسم بعد اسم الاستفهام إلى النصب.....
- 95.....الانزياح من رفع ما بعد (بل) الإضرابية الانتقالية، و(لكن) إلى نصبه.....
- 97.....الانزياح من الرفع على الابتداء إلى النصب.....
- 99.....الانزياح من الرفع على العطف إلى النصب.....
- 100.....الانزياح من الرفع على الفاعل إلى النصب.....
- 109.....الانزياح من الرفع على المبتدأ إلى الجر.....
- 109.....الانزياح من الرفع على العطف على خبر (إن) إلى النصب.....
- 110.....الانزياح من العطف على الفاعل إلى النصب، والجر.....
- 111.....الانزياح من الرفع على الإثباع لوصلته بندا ما فيه (أل) إلى النصب.....
- 112.....الانزياح من رفع المعطوف إلى نصبه.....
- 113.....الانزياح من الرفع على خبر المبتدأ بعد إهمال (ما) الحجازية إلى النصب.....
- 115.....بَابُ الاشتغال والانزياح من الرفع إلى النصب.....
- 188.....الانزياح وفاعل (كفى).....
- 195.....مسائل متفرقة، وشواهد أخرى في الانزياح من الرفع إلى النصب.....

- 211.....الانزياحُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ
- 213.....الانزياحُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى اسْمٍ (إِنْ) إِلَى الرَّفْعِ
- الانزياحُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ إِلَى الرَّفْعِ عَلَى خِبرِ الْمُبْتَدَأِ
- 215.....فِي جَوَابِ السُّؤَالِ
- الانزياحُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ بَعْدَ (أَنْ) النَّاصِبَةِ لِلْمُضَارَعِ الْمَفْصُولِ
- 218.....عنها بِـ(لا) النَّافِيَةِ
- 221.....الانزياحُ مِنَ نَصْبِ الْمَغْطُوفِ عَلَى اسْمٍ (إِنْ) إِلَى رَفْعِهِ
- 227.....الانزياحُ مِنَ نَصْبِ نَعْتِ اسْمٍ (إِنْ) إِلَى رَفْعِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ
- 229.....الانزياحُ مِنَ النَّصْبِ عَلَى الْمَصْدَرِ إِلَى الرَّفْعِ عَلَى الْخَبَرِ
- 230.....الانزياحُ مِنَ نَصْبِ الْأَسْمِ الْمُسْتَثْنَى فِي الْكَلَامِ الثَّامِ الْمُثَبَّتِ إِلَى الرَّفْعِ
- 235.....شَوَاهِدُ أُخْرَى حَدَثَ فِيهَا انْزِيَا حُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ
- 238.....الانزياحُ وَالْجَرُّ الْجَوَارِيُّ
- 243.....الانزياحُ مِنَ الْجَرِّ إِلَى النَّصْبِ، وَالرَّفْعِ
- 247.....الانزياحُ وَحَرَكَةُ الْمُضَارَعِ
- 247.....الانزياحُ مِنَ الْجَزْمِ إِلَى النَّصْبِ
- 249.....الانزياحُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الْجَزْمِ
- 249.....الانزياحُ مِنَ النَّصْبِ إِلَى الرَّفْعِ
- 250.....الانزياحُ مِنَ الْجَزْمِ بِحَذْفِ نُونِ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ إِلَى إِثْبَاتِهَا
- 251.....الانزياحُ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى الْإِسْكَانِ
- 254.....الانزياحُ مِنَ الرَّفْعِ؛ أَوِ الْجَرِّ إِلَى الْإِسْكَانِ فِي الْفِعْلِ، وَالْأَسْمِ
- 261.....الانزياحُ وَالتَّمْيِيزُ الْمُحَوَّلُ

275 الانزياح والقلب الإعرابي
289 الانزياح والحكاية
291 حكاية الجملة
292 حكاية المفرد
306 حكاية ما يُسمى به أعلام
313 الانزياح والعطف على الموضع، والثوهم
323 الانزياح والمنوع من الصرف
325 الأعلام المعدولة المسموعة غير مصروفة، التي من باب (فعل)
329 ما جعل علماً من المعدول إلى (فعل) في النداء
329 ما يعد من باب الأعلام على زنة (فعل) المؤكد بها
333 الصفة من باب (فعل)، التي هي جمع (فعل)
339 لفظة (سحر) الملازمة للظرفية
342 علم المؤنث المعدول من باب (فعال)
	بناء ما يعد من باب (فعال) مصندراً مؤثماً، أو حالاً، أو صفة جارية مجرى
343 الأعلام، أو اسم فعل أمر - على الكسر إذا كان معدولاً
348 ما يعد من باب (فعال) في النداء سبباً للمؤنث، وشتماً له
349 ألفاظ العدد المعدولة عن وزن (فعال)، و(مفعّل)
353 حذف ثنوين (عشية)، و(بكرة)، و(غذوة) أعلاماً
357 الانزياح والتركيب المزجي
359 الأعداد المركبة
361 الظروف المركبة

361	الأحوال المركبة
365	ما ليس بظرف، ولا حال
367	مَا أَضْيَفَ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ
368	الأعلام المركبة
371	الانزياح وبعض المسائل المتفرقة
389	بحوث وكتب للمؤلف
395	فهرست الموضوعات

Bibliotheca Alexandrina



1213864



9 789957 382643

دار جرير
للنشر والتوزيع



عمان : شارع الملك حسين - مقابل مجمع الفحيص
هاتف: +96264651650 - فاكس: +96264643105

ص.ب: 367 عمان 11118 الأردن

E-mail: dar_jareer@hotmail.com